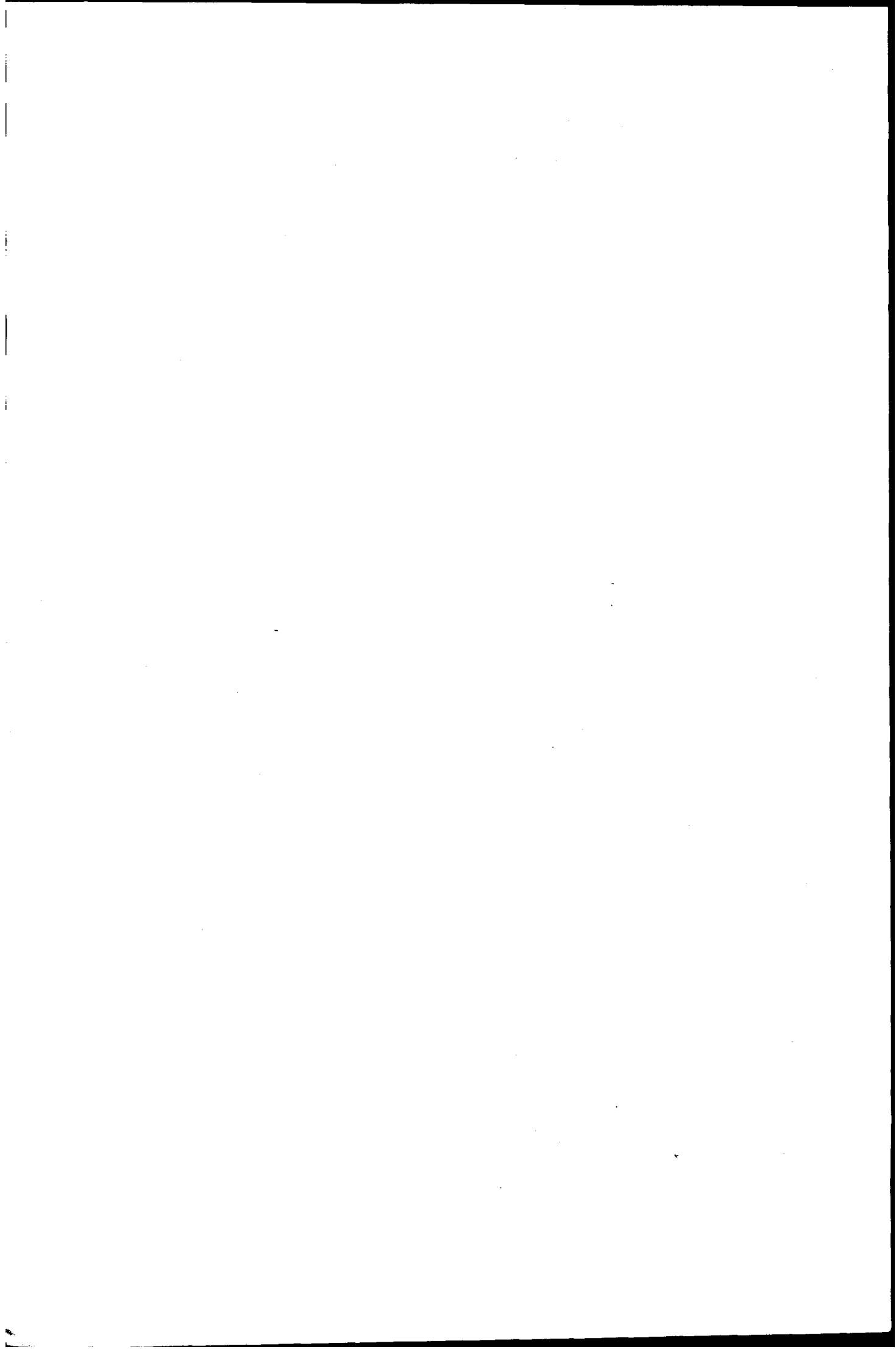


الاتجاهات التربوية المعاصرة

(رؤية في شئون التربية وأوضاع التعليم)



الاتجاهات التربوية المعاصرة

(رؤية فى شئون التربية وأوضاع التعليم)

دكتور

عرفات عبدالعزيز سليمان

أستاذ نظم التعليم والتربية المقارنة

والإدارة التربوية

الطبعة الرابعة



مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

إسـم الكتاب : الاتجاهات التربوية المعاصرة (رؤية في شئون التربية وأوضاع التعليم)

إسـم الكاتب : دكتور عرفات عبدالعزيز سليمان

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية

تنسيق وإخراج فنى : ميجا سنتر

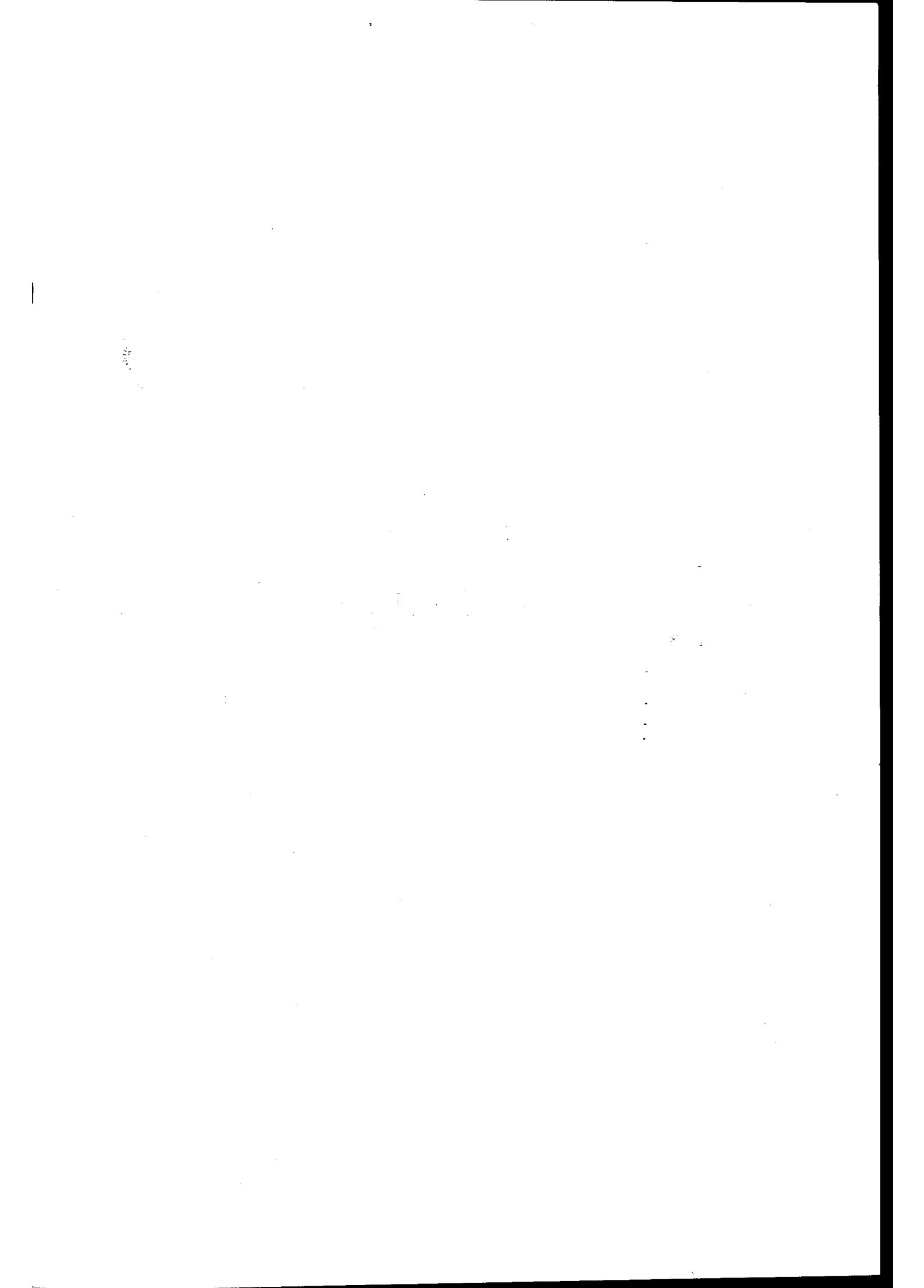
طباعة : محمد عبد الكريم حسان

رقم الإيداع : 2000 /19315

الترقيم الدولى : I-S-B-N 977-05-1796-8

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

«رب أوزعنی أن أشکر نعمتک»



الإهداء

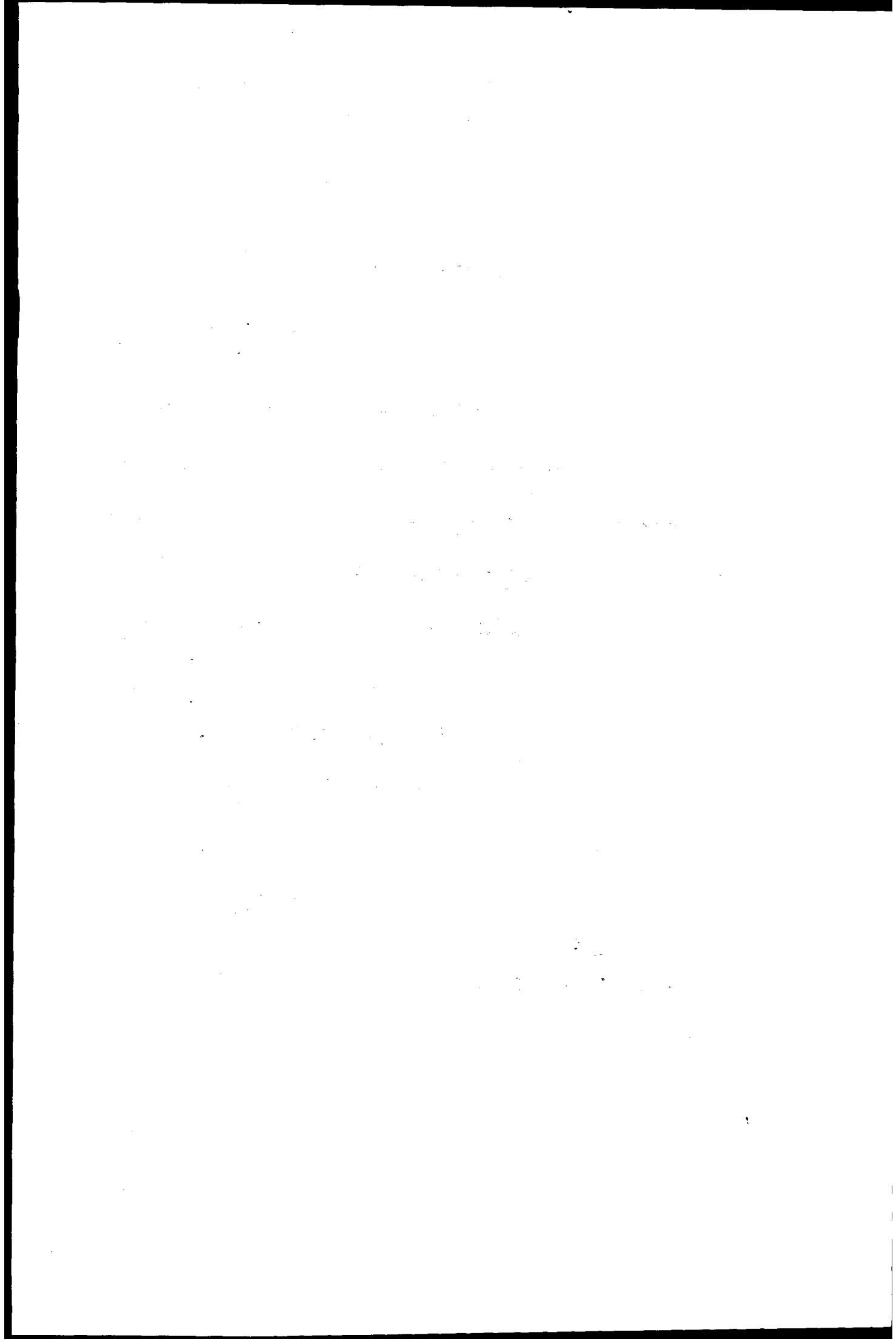
إلى محبي العلم ، والتعليم ،
إلى الحريصين على تبادل الفكر ، والمعرفة ،
إلى المهتمين بشئون التربية في مجتمعات عالمنا المعاصر ،
إلى طلاب كليات التربية ... معلمى ، ومعلمات الغد القريب ،
إلى الراغبين فى التعرف على حياة الشعوب ،
إلى هؤلاء جميعا أقدم هذا الكتاب ،

ويسرنى أن أصطحبكم
فى هذه الجولة التربوية

مع تحياتى،

دكتور

عرفات عبدالعزيز سليمان



مقدمة الطبعة الرابعة

يسعدنى - بعد حمد الله سبحانه على توفيقه - أن أقدم للقارئ الكريم
الطبعة الرابعة من كتاب .

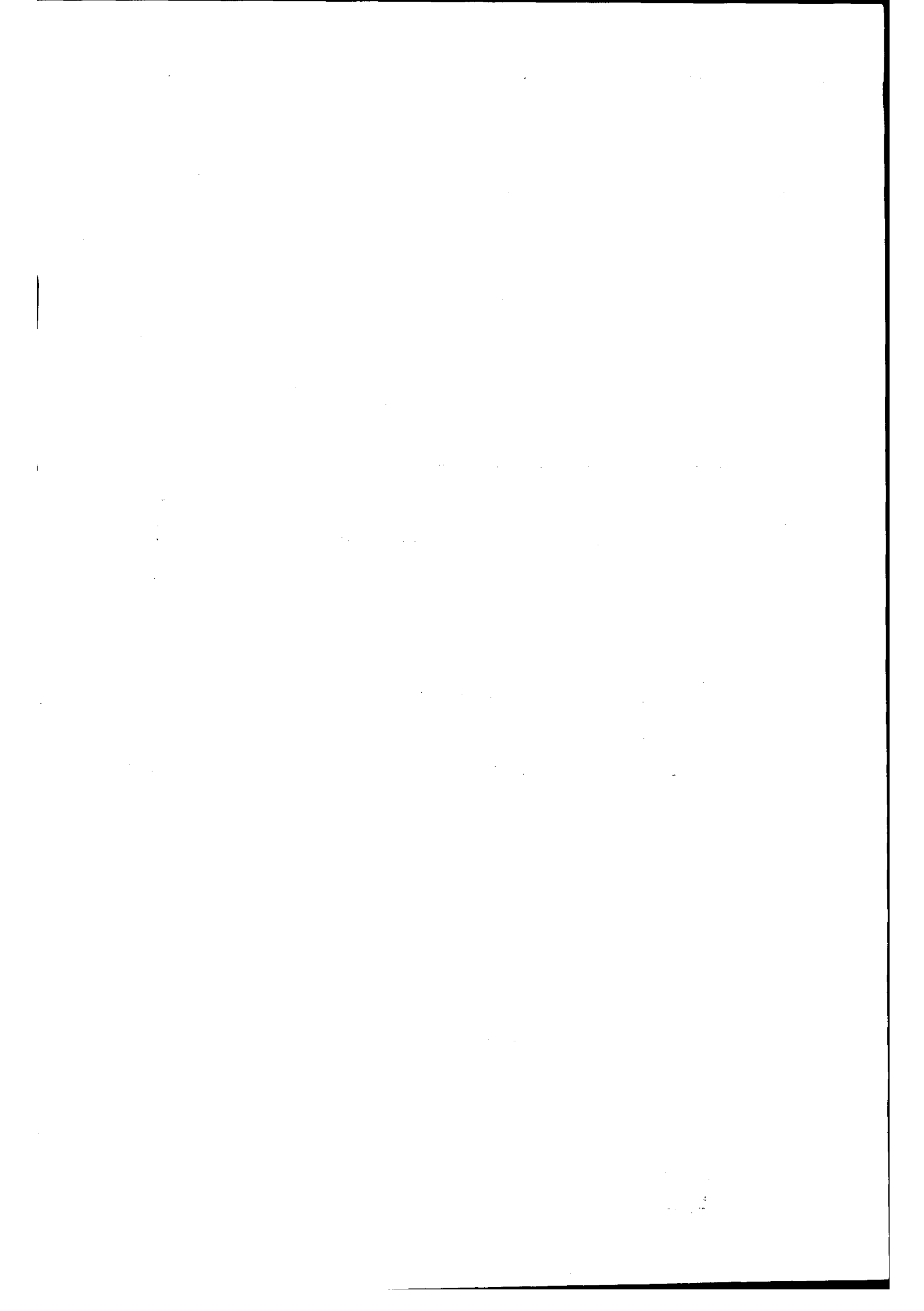
«الاتجاهات التربوية المعاصرة»

والتي حاولت أن أضمنها بعض الإضافات التي تتوافق مع المستجدات
فى مجال التربية والتعليم ، لاسيما ونحن نعيش فى عصر التفجرات الثلاثة ؛
السكانى والعلمى والتكنولوجى إلى جانب بعض المتغيرات فى المجتمع
الإنسانى .

أمل أن يحظى الكتاب بارتياح المهتمين والمتخصصين وتقبلهم ،

وعلى الله قصد السبيل ،

القاهرة فى ديسمبر ٢٠٠٠ م . أ . د . عرفات عبدالعزيز سليمان



مقدمة الطبعة الثالثة

يسرنى أن أقدم للقراء الأعزاء (بصفة عامة) وللمهتمين بأمور التربية وشئون التعليم (بصفة خاصة) كتاب الاتجاهات التربوية المعاصرة، في طبعته الثالثة والمزودة بما استحدثت على الساحة التربوية وما طرأ على مجالات التعليم في بعض دول العالم من مستجدات جديرة بالإشارة إليها .

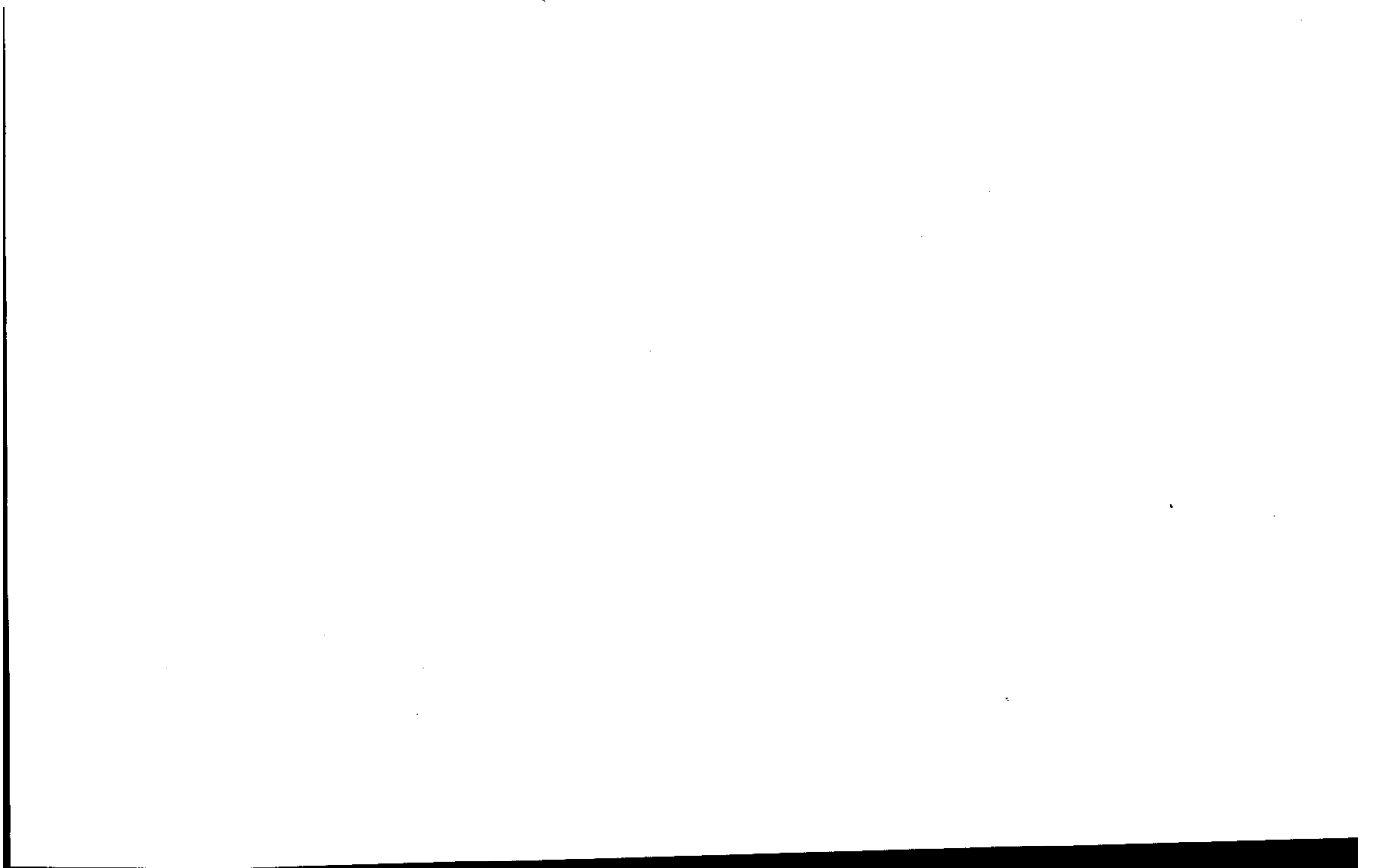
أرجو أن يفيد القارئ الكريم مما تضمنه هذا الكتاب بقدر ما بذل فيه من

جهد .

والله ولى التوفيق .

المؤلف

القاهرة فى يناير ١٩٩٢



مقدمة الطبعة الثانية

لعله من الأمور التي تبهج نفس الانسان ، أن يجد الناس يقبلون على ما قدم من عمل أو ما أنتج من فكر ، يتابعونه باهتمامهم ، ويصفون عليه من خواطرهم ، تقديرا ، وتكريما .

هذا ، ما أحسست به ، بعد أن نفذت الطبعة الأولى من هذا الكتاب ، بما تصممه من جهد متواضع في مجال حيوى من مجالات التربية ، وهو الدراسات المقارنة ؛ تلك الدراسات التي تعتبر جسور عبور بين شعوب العالم بعضها ، البعض الآخر ، كما أنها قنوات اتصال بين القارئ ، وبلاد العالم ، أيضا .

هنالك ، كان لزاما على أن أواصل ما بدأت ، وأعود فأقدم الطبعة الثانية ، مزودة بالجديد من البيانات ، والاحصائيات ذات الدلالات التربوية ، الى جانب بعض الاضافات التي رأيت في وجودها تكاملا لموضوعات الكتاب ، والتي تمثل نوعيات من الاتجاهات التربوية ، ونظم التعليم التي تعيش في المجتمعات المعاصرة .

ومن الموضوعات التي تضيفها هذه الطباعة إلى سابقتها :

- توضيح مفصل عن القوى الثقافية ، المؤثرة في نظم التعليم .
- اضافة عن التعليم الجامعى في جمهورية مصر العربية .
- مقدمة عن أوضاع المجتمع الانجليزى ، وأثرها في التعليم .
- موجز عن اعداد المعلمين في المجر .
- أوضاع إدارة التعليم في ماليزيا .
- فصل عن الاتجاهات التربوية في الدول الإسلامية .

- دراسة تفصيلية عن التعليم فى المملكة العربية السعودية .

- فصل تحليلى ، مقارن عن الأوضاع التربوية التى شملها الكتاب ، مع التركيز على أوضاعنا التعليمية فى دول الوطن العربى ، وإيضاح كيف يمكن أن تفيد أمتنا العربية من مزايا الدول المتقدمة .

واننى ، اذ تغمرنى سعادة اللقاء الفكرى ، مع القراء الأعزاء ، أرجو أن يكون لقاءنا مستمرا ، ومتجددا ، دائما .

والله هو الموفق ، والمعين ،

القاهرة فى يوليو سنة ١٩٧٩ .

المؤلف

مقدمة الطبعة الأولى

يسرنى أن أضيف إلى المكتبة العربية ، هذا الجهد المتواضع ، فى مجال من أهم مجالات التربية ، ذلك ، هو مجال التربية المقارنة ، باعتبارها نوافذ نطل منها على العالم من حولنا ، وفى ضوئها ، نستطيع أن ندرك بموضوعية حقيقية اتجاهاتنا التربوية ، وأوضاعنا التعليمية ، ومن ثم نعيد النظر ، أو نضيف أو نغير مانراه ، وفقا لظروفنا ، وحسبما تتطلبه الملاءمة الثقافية لحياتنا .

وقد حاولت أن يكون الكتاب صورة متكاملة - إلى حد ما - لأوضاع التعليم فى عالمنا المعاصر ، وذلك فى ضوء العوامل الثقافية التى تتفاعل ، وتكمن خلف الاتجاهات التربوية والنظم التعليمية ، ومن ثم ، تكون بمثابة موجبات لها ، طبقا لظروف مجتمعاتها .

والكتاب ، يضم قسمين رئيسيين :

الأول : عن الجوانب التنظيمية للدراسة التربوية المقارنة .

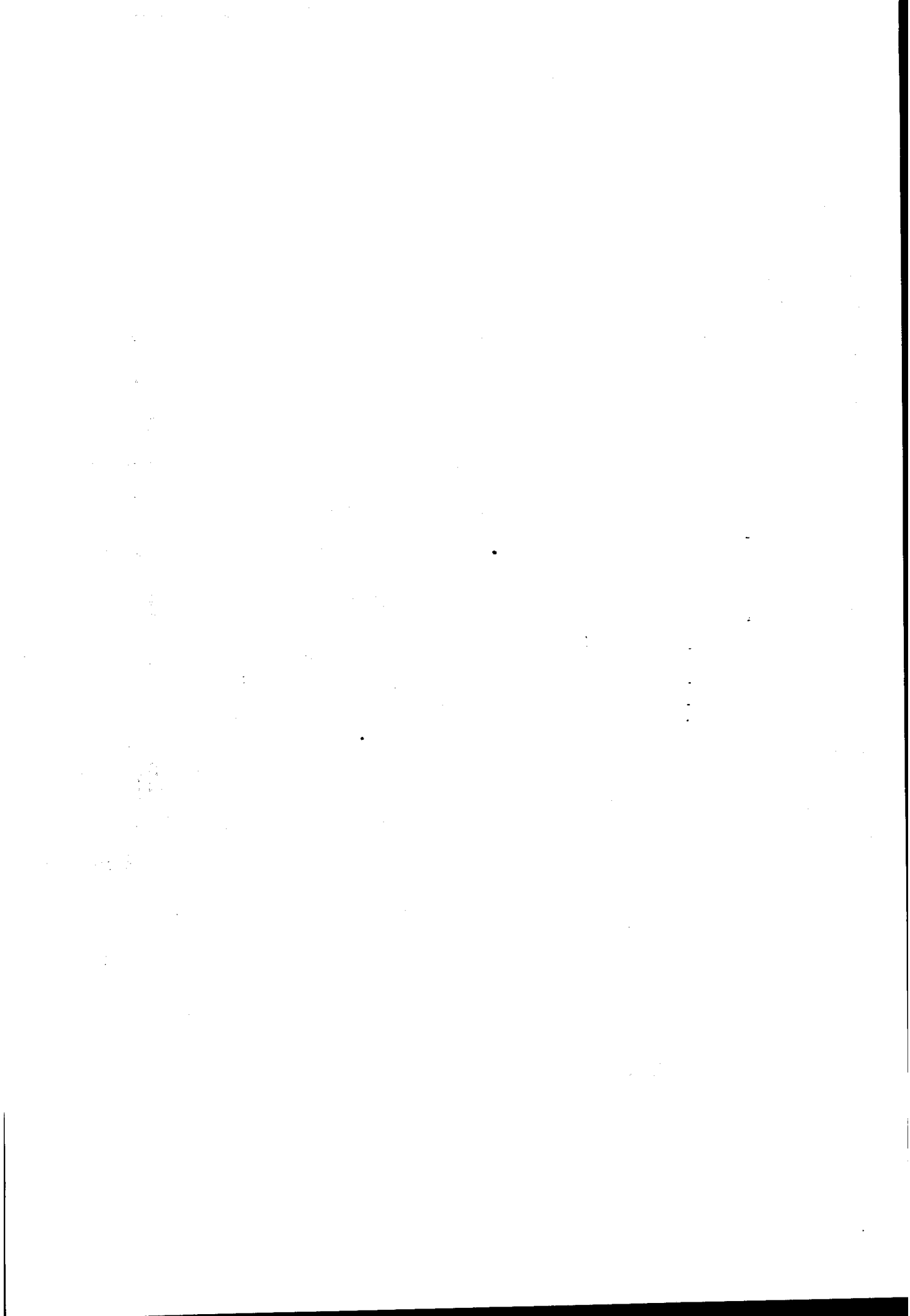
والثانى : عن الجوانب التطبيقية ، ويتضمن نوعيات من دول مجتمعنا الانسانى فى الوقت الحاضر ، مع ايضاح طبيعة اتجاهات التربية لكل منها ، وسمات التعليم فيها ، ثم أنهينا هذا القسم بمحاولة تحليلية ، تقويمية لواقع التعليم فى دول الوطن العربى من منظور متطلبات الحياة المعاصرة ، التى تتسم بسرعة التغير والتطور .

أرجو أن أكون قد وفقت فيما قصدت اليه ، وأن تتحقق الغاية المرجوة

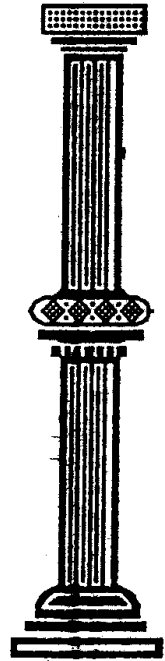
منه .

القاهرة فى يونية ١٩٧٦

المؤلف



القسم الأول
الجوانب التنظيمية
للتربية المقارنة



Vertical text on the left side of the page, possibly a page number or header.

Main body of text in the center of the page, appearing as a faint paragraph.

Vertical text on the right side of the page, possibly a page number or footer.

هذا هو القسم الأول من الكتاب ، والذي يشمل الجوانب التنظيمية (النواحي النظرية) للتربية المقارنة ، وهي الجوانب التي توضح معالم الدراسة التربوية المقارنة ؛ إذ تتناول : مفهوم التربية المقارنة ، وأهميتها ، ومجالاتها ، وموقفها من طبيعة العصر ، ثم صلتها بالعلوم التربوية بصفة خاصة والانسانية بصفة عامة .

كما نتناول : نشأة التربية المقارنة وتطورها ومراحل هذا التطور ، ورواد الفكر التربوي المقارن في كل مرحلة .

وتتناول أيضاً ، كيفية معالجة البحث في الدراسات التربوية المقارنة ، وتشمل :

أساليب البحث ، مناهج البحث ، اعداد الباحث ، معايير الباحث . كذلك تضمنت الجوانب التنظيمية ، أهم القوي الموجهة لنظم التعليم من سياسية ، إلي اقتصادية إلي جغرافية .. الخ مع بيان أثر هذه العوامل أو القوي في توجيه أساليب التربية والتعليم في شعوب العالم ومجتمعاته الدولية المعاصرة .

وفي نهاية هذا القسم ، تناولنا ادارة التعليم ووظيفتها ومستوياتها ثم العوامل التي تتأثر بها الادارة التعليمية مع أمثلة توضيحية ، وصلة ذلك بالتربية المقارنة .

واختتمنا هذه الجوانب بنبذة عن الإدارة المدرسية ووظيفتها وأساليبها أو أنماطها ثم مشكلات العمل في الإدارة المدرسية .

وقبل هذا كله ، أشرنا إلى إشراقات مطلع القرن القادم (الحادي والعشرين) وذلك في مقدمة موجزة في الردارة المدرسية .

تلك ، هي الجوانب التنظيمية للعمل التربوي المقارن ، والتي في ضوئها تسير الدراسة للمقارنة بمجالاتها أو في واحد من هذه المجالات ، وحينئذ تكون دراسة تطبيقية ، وهو ما سنتناوله في القسم الثاني من هذا الكتاب .

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

الفصل الأول

التربية وعالمنا المعاصر



يقصد بالإتجاهات التربوية المعاصرة ، المسارات العامة التي تعاش مجتمعا إنسانيا من حيث اعداد الفرد للحياة باعتبار أن التربية عملية اعداد للحياة أو للمواطنة .

ونحن لا نقصد بهذه الاتجاهات ، كل ما يعيشه المجتمع البشري في زماننا الحاضر ، ولكننا نقصد عموميات الاتجاهات ، أو علي الأقل أهم ما يعيشه العصر الحاضر دون الخوض في تفاصيله وجزئياته ، ممثلا في نماذج من الدول أو الشعوب من حيث اعداد أبنائها لحياتهم ، وبصفة خاصة من حيث الجانب التعليمي والحالة التعليمية بصفة عامة باعتبار أن التعليم وسيلة من أهم وسائل تكوين الأفراد ، كما أنه ترجمة لأهداف المجتمع .

ونود أن نوضح ما نقصده بكلمة «المعاصرة» ونفرد بينها وبين كلمة «العصرية» ، فالأولي تعني الفترة الزمنية الحالية ، أي النصف الثاني من القرن العشرين أو بتعبير أكثر تحديدا ، بداية الربع الأخير لهذا القرن بما في ذلك من سمات وقوي ثقافية يتسم بها كل مجتمع من المجتمعات ، وهي علي نوعين ، مادية وغير مادية ، فالمادية تتمثل في الآلات والأجهزة والمخترعات ووسائل المواصلات والأبنية والمعدات بأنواعها ، كما تتمثل في وسائل الاتصال كالاذاعة وكالهاتف والبرق والبريد وغيرها ، وأما السمات الثقافية غير المادية ، فتتمثل في اللغة والقيم والمثل العليا والاتجاهات الفكرية والعادات والتقاليد والعرف ونظم الحياة السائدة وغيرها .

والفترة المعاصرة لحياتنا الآن مليئة بالكثير من أساليب التقدم العلمي والفكري والتكنولوجي ، والتطور السريع في مجالات الحياة ، إلي جانب الإتجاهات الديمقراطية وتحرير الإنسان من الاستغلال والافادق من القدرات البشرية والطاقات المتنوعة .

المعاصر نحو الالتفاف أو التمرکز حول مسارات معينة في مجال السياسة أو الثقافة أو الاقتصاد في بونقه اجتماعية تحتوى العالم ، ويروج لهذا الاتجاه كثيرون وهم يقيمون دعواهم هذه علم أن العولمة تتيح للإنسان الحرية في التفكير أو التعبير عما يراه من وجهة نظره ، وهي محاولة إلى إعادة تفكير الإنسان بحيث يتحول إلى التفكير الناقد أو المتحرك أو المتنوع ومن التخطيط الجامد إلى التخطيط المرن أو المنفتح بما يتوفر له من التعدد اللانهائي للمعلومات ومصادرها وذلك يتيح له فرصة التعامل أو التواصل مع الآخرين .

أما هؤلاء الذين يرفضون العولمة فهم يرون فيها إتهاناً لكرامتهم وتذويماً لهويتهم وتدخلأ في خصوصياتهم الثقافية وسلباً لمقوماتهم الاجتماعية وتحكماً في اقتصادياتهم بل إنهم يرون في العولمة هجمة شرسة على مقدرات حياتهم وهيمنة ضارية من قوى عاتية وسطوة مرفوضة من دول كبرى ، تمتلك العلم والمعرفة والمال والإنتاج والنفوذ السياسي نحو دول متواضعة العلم ، محدودة الإنتاج ، مستهلكة لمخرجات التقدم العلمي ، ضديلة في مواردها البشرية والمادية .

أما المحايدون ، فأولئك هم الذين يرقبون عن كثب ما تفعله العولمة بأساليبها وطرائفها وما تصير إليه تلك الطرائق وما تتمخض عنه من أمور سلباً أو إيجابياً .

وبالرغم مما نلحظه من قفزات التعولم وزحفها إلى بعض الدول وقناعة فريق من المسئولين فيها بالعولمة والكونية وما يستحدث من تقنيات وبيث فضائي وسماوات مفتوحة وتكنولوجيا اتصال متطور وغير ذلك من المستحدثات العصرية بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية التي ترتبط بخيوط سياسية وثقافية في بعضها ، نقول بالرغم من ذلك كله ، فإن هؤلاء المحايدون أو المرتقبين لإفرازات العولمة يرون أن هذا الطرح من النتاج السياسي الاقتصادي الثقافي يحتاج لإنضاجه مزيداً من الرؤية الواضحة والعمق والوقت والمناخ المناسب .

فمصطلح العولمة من أبرز ما نسمعه أو نلوكه أسنتنا في وقتنا الحاضر ، على أن الدلالة اللغوية لهذا اللفظ تشير إلى أن هناك قوة تعولم العالم إذا صح هذا التعبير - بمعنى ترغمه أو تجبره أو تحثه على السير في طريق يتسم

بالعمومية ، وهو مصطلح جديد على أسماع العالم ، ومن يزعم أنه مصطلح سبق الأخذ به من عصور أو أزمنة سابقة ، فهذا زعم يفتقر إلى الصحة والتأكيد وربما كان خطأً بين العولمة والعالمية وهناك فرق بين المعنيين ، فأستقرأ تاريخ الأمم والشعوب يدل على وجود تفاوت نسبي بينها في كثير من مقدرات الحياة ومقوماتها وظروف المجتمعات وتلك هي حياة البشر . وهناك من يرى أن العولمة فلسفة سياسية مغلقة لأهداف معينة تعنى تشكيل أو توجيه الفكر والثقافة لخدمة أغراض خادعة ؛ سياسياً وثقافياً واقتصادياً ، وللدول الكبرى في عصرنا الحاضر نصيب ضالع في إحداث ذلك بل وفي الإيحاء بفرضها على الدول الأخرى التي لا تمتلك مصدات لهذا الزحف المتسلل نحوها والذي يهدف إلى تغطية معظم دول العالم بوسائل وأساليب متنوعة تبرر غاياتها في تحقيق العولمة ، ومن ثم ، تستجيب لها بعض النفوس والعقول القادرة على استيعابها ، وتتقبلها بدعوى تطوير الحياة في دولها ومسيرة لاتجاهات جديدة ونظم حديثة في المجتمع الدولي وهي لا تدري أن ذلك ربما يبتلع مقومات مجتمعاتها ويقوض ما تبقى من دعائمه كاللغة والقيم والمبادئ المترسخة فيها والتماسك الاجتماعي بن أفرادها .

وهنا ، يكون للتربية دور هام والتعليم شأن فاعل وهذا يدعونا إلى الحديث عنهما بأيجاز فمن المعلوم ، أن التربية هي فن صناعة المواطنين ، بمصادرها وطرائقها وأساليبها وهي - بمفهومها الشامل - إعداد الإنسان للحياة بكافة جوانبها ، الذاتية والحياتية ، والمجتمعية والعالمية ، وهي عملية مستمرة مدى حياة الفرد .

والتعليم ، هو أحد الوسائل أو الوسائط الفاعلة والهامة لهذا الإعداد ، وهناك الوسائط الأخرى التي تسهم - بطريق مباشر أو غير مباشر - في إعداد هذا الإنسان وفي مقدمتها ؛ الأسرة بمن فيها وبما فيها من مكونات ومقومات ، وهناك أيضاً ، المجتمع بمؤسساته ومنظماته المختلفة والمتنوعة والتي يعيش الفرد فيها وبها ومعها فيؤثر فيها ويتأثر بها في فكره وثقافته وعمله وخلقه وسلوكه وعاداته وتقاليده وكذلك في نظرتة إلى الحياة .

هذا الخليط المتعدد العناصر هو الذي ينصهر أو يتفاعل فيفرز الإنسان بكيانه وسماته ، وإذا كان التعليم - بنوعياته ومحتواه وأساليبه - هو الدعامة الرئيسية في بناء البشر ، فإنه بهذا يتحمل العبء الأكبر في تكوين شخصية

الإنسان ، ذلك أن أهداف التعليم تركز في مضامينها على الدعائم التالية: (١)

تعلم لتعرف : تعرف ماذا ؟

تعلم لتعرف الحياة التي تعيشها ولتعرف نفسك وطبيعتها تعلم لتعرف المجتمع الذي تعيش فيه والبيئة التي تحيط بك تعلم حتى تعمق إيمانك وعقيدتك تعلم لتعرف كيف تنمي قدراتك وتثري معلوماتك وكيف تصقل مواهبك وتحقق طموحاتك ، تعلم لكي تعرف كيف تفكر وتستوعب وكيف تسلك مسارك في حياتك تعلم لتعرف الجديد والمستحدث والمتنوع في المستقبل، تعلم لتكمل ما بدأه الآخرون وتضيف إلى ما سبقك إليه السلف ، تعلم لتسهم في التطوير والتجديد . تعلم حتى لا تشعر بالغبية أو الانعزالية في عالم يتغير من حولك ويتسابق في مجالات العلم بقفزات عالية وبإيقاع سريع ومتلاحق .

تعلم لتكون

إن الإنسان يتعلم من أجل أن يكون متكامل الشخصية ، مدركاً للحياة حوله ، يتعلم لخدمة نفسه وتحقيق ذاته ، يتعلم ليوظف هذا التعليم لخدمة مجتمعه ويسهم في تطويره يتعلم ليكون ذا رأى سديد وفكر رشيد وليكون قدوة ومثلاً يحتذى ، يتعلم لكي يرضى ميوله ويلبى رغباته ويتحقق آماله ، يتعلم لكي يتقن عملاً أو مهنة أو يشارك أقرانه في تفعيل مجال من مجالات خدمة المجتمع والإفادة منه ، يتعلم ليدرك النافع من الضار ويفرق بين الغث والثمين، يتعلم ليقى نفسه وغيره من أمور تشوه السعادة أو تعكر صفوة الحياة ، يتعلم ليكون له نصيب في نفع الآخرين ورفاهيتهم ، يتعلم ليقف على الجديد والمستحدث والمتطور من ضروب المعرفة واللوان الفكر ، يتعلم ليحقق آماله في دنياه ويعمل من أجل آخرته أو هما معاً .

تعلم لتعمل : أي عمل .. ؟

نحن نتعلم لنمارس ما نتعلمه في حياتنا ، ونطبق ما وصلنا من المعلومات على طرائق معيشتنا نحن نتعلم لا لتكون عقولنا مخازن للمعرفة أو أفكارنا حبيسة ذواتنا أو معارفنا صناديق مغلقة .. إنما نتعلم لنستثمر ما تعلمناه

(١) د. عرفات عبد العزيز سليمان - دعائم التربية في القرن الحادي والعشرين - ورقة

عمل قدمت إلى ندوة كلية التربية - جامعة المنصورة - مايو ٢٠٠٠ .

لصالح أنفسنا ومجتمعاتنا ، وأوطاننا بل ومن أجل نفع البشرية ، كل بقدر جهده وطاقته وتفوقه أو نبوغه نتعلم ليسلك كل منا طريقه في الحياة ، مستفيدين مما حصلنا عليه من علم ومعرفة وما يتوفر لدينا من خبرات ومهارات نمارس تطبيقاتها فيما ينفع الناس فما استحق الحياة من عاش لنفسه فقط ، نتعلم لنعمل بأقصى جهودنا وما يتاح لنا من إمكانيات فالعمل عبادة وواجب ، حريصين على الجودة والاخلاص ، كل في مجال عمله ، وكل ميسر لما خلق له وما التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة إلا تطبيق العلم على العمل .

تعلم لتعيش مع الآخرين : من هؤلاء ؟

إن لفظ الآخرين يعنى الكثير ، هؤلاء هم من يعيش الإنسان معهم فى دائرته المحدودة .. أسرته .. بيئته مجتمعه وبالعالم حوله .. نعم كل هؤلاء .

من المعروف ، أن الإنسان يتعلم منذ وجوده فى الحياة وحتى نهايته منها ، فقد يتلقى تعليمه هذا ، فى صورة تدريب أو تعود أو تقليد أو محاكاة أو نشاط فكرى أو حركى أو نفسحركى . وقد يتم فى شكل قراءة أو كتابة أو حديث أو تطبيق عملى أو أجهزة توضيحية إلى غير ذلك من المعينات السمعية والبصرية والحسية على اختلاف أنواعها وتعدد وظائفها وأغراضها ، مستخدماً حواسه وأعضائه .. كل ذلك ، يستطيع الإنسان أن يتعلم منه وبه أو عن طريق استخدامات وطرائق كثيرة يسهم العنصر البشرى فى انمامها بدور رئيسى وهام من خلال ما وهبه الله سبحانه وتعالى من عقل وفكر وطاقه وموهبه ، وسخر له ما فى الأرض لخدمته ونفعه وسخر له البحار والأنهار والرياح ودعاه إلى إعمال فكره فى ملكوت الله ومن ثم يتعين على الإنسان أن يتعلم ويعمل ما تسمح به إمكانيات شخصيته ومقدرته ليعيش هو ويعايش الآخرين ، ويسهم بدوره فى مسارات الحياة حوله يتعلم ليوكب مستحدثات العصر وما يستخدمه من تقنيات وليتعامل مع أولئك الآخرين بما يتلاءم وحياتهم ، ويقف على طبيعة العصر وواقعه فيتفاعل به ومعهم احتفاظه بخصوصية هويته وقيمه .

فى ضوء ما سبق ، يمكننا أن نتحدث عن عناصر التعليم أو أساسياته :

* أساسيات عملية التعليم

(أ) مَنْ نَعْلَمُ ؟

المقولة المعروفة ، أن العلم من المهد إلى اللحد ، مقولة سارية المفعول ، أردنا أو لم نرد فإذا كان التعليم التقاط معرفة أو معلومة أو اكتساب خبرة أو إضافة جديد إلى رصيد علمي ، فحياة الإنسان تستغرق هذا كله ولو في أبسط صورة أو أقل حجم ، ذلك أن الإنسان لا يزال عالماً ما طلب العلم فإذا ظن أنه علم فقد جهل (كما جاء في الأثر الشريف) والشرائع السماوية جميعها تدعو إلى العلم والتعليم ، فالطفل في حاجة إلى التعليم واليافع في حاجة إلى التعليم والراشد في حاجة إلى التعليم والشاب في حاجة إلى التعليم والكهل في حاجة إلى التعليم والشيخ في حاجة إلى التعليم .. ذكوراً كان هؤلاء أم إناثاً فحضارة الأمم تقاس بعلم وتعلم أبنائها ، ومن خلال تعليمهم تكتشف المواهب والقدرات وتستثمر الطاقات البشرية وتوظف المواهب لصالح الفرد والمجتمع وترسخ القيم والمبادئ ويعمق الجانب الإيماني والعقائدي ، وتعديل العادات والتقاليد لتتناسب مع الخواص الذاتية لهوية الأمة بدءاً من تعليم البراعم الصغيرة مروراً بفترة المراهقة والشباب وصولاً إلى تعليم الكبار .

وعن طريق التعليم ينشط الفكر وتبرز معالم الإبداع والابتكار ومن ثم توجد دوافع التنافس والتسابق والتجديد ... كل هذا من أجل طلاب العلم في مواقعهم المختلفة .

(ب) مَنْ يُعَلِّمُ ؟

الإجابة بتلقائية ، إنه المعلم ، أي معلم في أي موقع وفي أية مرحلة تعليمية المعلم بإعداده المتكامل ووعيه بمتطلبات عمله ورسالته ومهنته ومتطلبات مجتمعه . المعلم ، ذلك البناء الماهر والموجه الرشيد لسلوك طلابه والمهندس البارح لفكرهم وعقولهم والقُدوة الحسنة لهم ، المعلم لعلمه وتخصصه وثقافته واطلاعه الواسع وخبراته المتجددة وطرائقه الفعالة وتعامله الجيد وتحمسه لعمله واعتزازه بمهنته وحرصه على إفادة طلابه وسعيه إلى المزيد من العلم وتفاعله مع مستجدات العصر ، بعيداً عن التقوقع أو الجمود ، المعلم ، الموسوعة العلمية النابضة بالحياة ، المعلم الراعي الصالح لأمانة غالية وثروة تفوق كل الثروات .

(ج) ماذا نعلم ؟ أو بعبارة أخرى . ماذا نقدم لمن يتعلم ؟

لعلها من بديهيات العملية التعليمية إن المقررات الدراسية ومواقف التعليم والتعلم وإن المعرفة التي تقدم لطلاب العلم وما يمارسونه من أنشطة وما ينمي أفكارهم وما يخاطب وجدانهم وما يصقل مواهبهم وما يؤهلهم لمعايشة الواقع وما يهيئهم لتقبل المستقبل وما يدفعهم إلى بذل الجهد وإعمال الفعل وما يشجع على استمرار البحث عن كنوز المعرفة والسعى نحو الجديد والتجديد في مجالات العلم وفي كافة الميادين التي تمس حياة البشر .. كل هذا قد يحتويه لفظ المنهج أو مناهج التعليم ذلك أن المنهج يعتبر وسيلة من وسائل إعداد الأجيال لمتطلبات الحياة .

نريد أن ينهل طلابنا من ينابيع العلم الصافي ، الراقى ، المبتكر والمتنوع ولا بأس من الإفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول مع البعد عن الابتذال والتلوث العلمي والخبرات غير المربية .

نريد من طلابنا إجادة لغتهم الأم ، اللغة القومية إلى جانب إجادتهم للغات أخرى مما تقتضيه الضرورة لمواجهة التطور ومجريات الأمور في العالم حولنا .

نريد من طلابنا الإفادة من تراثهم الفكري والثقافي دون التشدق بالماضي والتفاس عن التجديد والإضافة والطموح إلى الندية في مجال العلم مع نظرنا في الدول المتقدمة .

(د) أين نعلم ؟ المؤسسات التعليمية / أماكن التعليم

قد يتم التعليم في أماكن مختلفة ؛ في الأسرة ، في المدرسة ، في الجامعة ، في أماكن العبادة في قصور الثقافة ، وقد يتم في مؤسسات المجتمع وتنظيماته ، ولكن تظل المؤسسات التعليمية ذات الخاضية العلمية هي في المقام الأول حيث تحظى بالصدارة لمكانتها الاجتماعية وقيمتها العلمية ومهمتها التثقيفية وإسهامها في احتضان ورعاية وتنشئة وتوجيه وتربية وتعليم الأجيال المتعاقبة وتهيئتهم للحياة في مجتمعاتهم ، ذلك لأنها معدة لهذا الغرض بمبانيها وتجهيزاتها وطبيعتها المميزة .

ولهذا كله ، ينبغي أن تتوفر فيها الشروط والصفات والمواصفات التي تتحقق معها هذه المهام والتي تحملها مسئولية كبيرة ، وهذه المسئولية بدورها

تتطلب الكثير من الأمور فى التصميم والشكل والجوهر والمضمون والإمكانات المادية والمعنوية والبشرية ، فمن المعلوم أن المؤسسات التعليمية علاوة على أنها منارات للفكر ، فهى مراكز إشعاع حضارى وتوعية اجتماعية ومنابع للعلم والعلماء وصناع الحياة فى مجتمعات العالم .

وماذا ... بعد .. ؟

لعل هذا يقتضى منا ، الإعداد أو التخطيط لمتطلبات القرن القادم الذى نقف على اعتابه الآن ، علينا أن نخطط لما يقبل مع القرن الجديد بفكر واع ورؤية فاحصة وتوقعات مرتقبة ، نحس إشعاراتها ، ونلمس ارهاصاتنا ، فالعالم حولنا سريع الخطى ، سريع الإيقاع ، ينقب عن الجديد وينمى المستحدث ويغير ويطور ملامح الحياة ومعالمها بمختلف قطاعاتها .

علينا الأخذ بآليات التخطيط الجيد والتهيئة الرشيدة .

على التربية إذن أن تلاحق هذا كله وتواكبه وتتابعه بنظرة مستقبلية باعتبارها المكون الرئيسى لحياة الناس ، يصاحبها فى ذلك ويحتويها وعاء هام يتسع لكل جوانبها ويؤكد فعاليتها ويصح مسارها إن اعتوره شئ أو شابته شائبة ويبرز أهميتها فى جنبات الحياة ... هذا الوعاء .. إنه الإدارة بمفهومها الشامل وخطواتها الحاسمة ، ذلك أن الإدارة هى المرأة التى تعكس حياة المجتمع وما يتفاعل فيه من حركات فكرية واقتصادية وسياسية فضلاً عن النواحي الجغرافية وغيرها من القوى الموجهة للإدارة وإذا كانت اللغة هى وعاء الثقافة فإن الإدارة هى وعاء التربية والإدارة تتكيف وتتشكل تبعاً للإطار العام الذى يعيش فيه المجتمع ، بنظمه وقوانينه بل وتنظيماته ومدى التقدم الحضارى الذى يعايشه ، فالإدارة تتميز بحتمية الانتشار - فى كل أنواع المنظمات ، ونحن نكاد نعيش معيشتنا المدنية ونحيا حياتنا كقائمين على الإدارة أو الخاضعين للإدارة أو على الأقل كمنتهجين بالإدارة .

والتاريخ - قديمه وحديثه - بما تضمنته صفحاته من ثورات وانقلابات حدثت فى مجتمعات العالم ، بدلنا على أن تلك التغييرات الاجتماعية التى عاشتها شعوب الأرض ما هى فى كثير منها إلا إعادة النظر فى أساليب الإدارة بها وتشكيل طرز الحياة فيها فى اطار سمات معينة ، ومن ثم ، فهى عمليات إدارية ، فالانقلاب الصناعى والتقدم التكنولوجى وما أعقبهما من تحسن ، فى

مستوى المعيشة وخير لكثير من الناس فى العصر الحديث ، هذا التحسن والخير لا يرجعان إلى الانقلاب الصناعى والتقدم التكنولوجى فى حد ذاتها وإنما هما ثمرة الاجراءات والتنظيمات الإدارية التى صحبت الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجى ، فاختراع الآلات الحديثة وتطورها فى حد ذاته لم يجلب الخير للإنسانية أو قسم منها إنما الذى جلب الخير هو كيفية إدارة هذه الآلات وتنظيم العمل أو الأعمال المتصلة بها وصياغة القواعد والقوانين المتعلقة بها وغير ذلك من الأمور ، ويلعب العنصر البشرى الدور الرئيسى والهام فى اتمام ذلك .

وعصرنا الحاضر ، عصر التغير السريع يقتضى وجود إدارة أو إدارات تتسم بالسرعة والحسم وتيسر حدوث التغير فضلاً عن توجيهه نحو الخير ولكن ليس معنى هذا أن تصاب الإدارة بجنون السرعة فتندفع عن غير وعى ، وتغير وتبدل من أجل التغيير والتبديل لذاته ، فالإدارة الصالحة - إلى جانب كونها أداة تغير وتقدم هى أداة محافظة واستقرار فى المجتمع ، فهى إذ تساير التغير وتعمل من أجله ، ينبغى أن تهذب وتنسقه وتهدئ من سرعة أندفاعه وتسرع من هدوء حركته وتحول دون تزعزعه وتبعد عنه ماعساه أن يضربه وتحل فيه من القديم أحسنه .. كل هذا وفق الفلسفة والإطار المتجدد الذى تعمل له والإدارة على هذه الصورة - ذات أهمية بالغة فى هذه المرحلة الخطيرة من مراحل التطور الحضارى السريع الذى يعيشه المجتمع البشرى فى ايامنا هذه .

ولسنا نبالغ إذا قلنا أن مستقبل المدنية الحديثة وقف على قيام الإدارة بهذه المهمة المزدوجة الخطر ، ألا وهى مساعدة التغير على الحدوث والعمل على توافق هذا التغير واستقراره فى الاتجاه المرغوب فيه .

وإذا جاز لنا أن نطلق ذلك على نوعيات الدول فى عالمنا المعاصر بصفه عامة ، فإننا نراه ضرورياً - وبالدرجة الأولى - بالنسبة للدول النامية ، فهى التى فى حاجة ماسة إلى مزيد من التطور والتقدم فى شتى مجالات الحياة .

وهكذا ، يتضح لنا أن التربية - والتعليم واحد من عناصرها الهامة - تحتاج إلى إدارة سليمة ، إدارة هادفة ، إدارة تدرك جيداً طبيعة العصر الذى نعيش فيه فى القرن الحادى والعشرين والذى نستعد لاستقباله فى القريب .
وعلىنا أن ندرك أن المؤسسات التعليمية - على اختلاف مراحلها -

تستطيع أن تنمي لدى أبنائها - بوسائلها المتنوعة والمستجدته - الشعور بالمسئولية وقيمة الإدارة ، ذلك أن الإدارة تمثل جانباً من المسئولية الذاتية للفرد وهو ما يمكن تسميته بالثقافة الإدارية واكتساب القيم الأساسية للتعامل مع الذات ومع الآخرين .

التربية وعالمنا المعاصر

يقصد بالإتجاهات التربوية المعاصرة ، المسارات العامة التي تعاش مجتمعنا الإنساني من حيث اعداد الفرد للحياة باعتبار أن التربية عملية اعداد للحياة أو للمواطنة .

ونحن لا نقصد بهذه الاتجاهات ، كل ما يعيشه المجتمع البشري في زماننا الحاضر ، ولكننا نقصد عموميات الاتجاهات ، أو علي الأقل أهم ما يعيشه العصر الحاضر دون الخوض في تفاصيله وجزئياته ، ممثلا في نماذج من الدول أو الشعوب من حيث اعداد أبنائها لحياتهم ، وبصفة خاصة من حيث الجانب التعليمي والحالة التعليمية بصفة عامة باعتبار أن التعليم وسيلة من أهم وسائل تكوين الأفراد ، كما أنه ترجمة لأهداف المجتمع .

ونود أن نوضح ما نقصده بكلمة «المعاصرة» ونفرد بينها وبين كلمة «العصرية» ، فالأولي تعني الفترة الزمنية الحالية ، أي النصف الثاني من القرن العشرين أو بتعبير أكثر تحديدا ، بداية الربع الأخير لهذا القرن بما في ذلك من سمات وقوي ثقافية يتسم بها كل مجتمع من المجتمعات ، وهي علي نوعين ، مادية وغير مادية ، فالمادية تتمثل في الآلات والأجهزة والمخترعات ووسائل المواصلات والأبنية والمعدات بأنواعها ، كما تتمثل في وسائل الاتصال كالاذاعة وكالهاتف والبرق والبريد وغيرها ، وأما السمات الثقافية غير المادية ، فتتمثل في اللغة والقيم والمثل العليا والاتجاهات الفكرية والعادات والتقاليد والعرف ونظم الحياة السائدة وغيرها .

والفترة المعاصرة لحياتنا الآن مليئة بالكثير من أساليب التقدم العلمي والفكري والتكنولوجي ، والتطور السريع في مجالات الحياة ، إلي جانب الاتجاهات الديمقراطية وتحرير الإنسان من الاستغلال والافتقار من القدرات البشرية والطاقات المتنوعة .

أما الكلمة الثانية وهي «العصرية» فتعني وجود فترة زمنية معينة لها سماتها الثقافية المعينة والخاصة بها ، فقد تكون هذه «العصرية» في الماضي وقد تكون الحاضر ، ومن ثم فهذا مفهوم متغير بتغير العصور .

سمات العصر :

والعصر الذي نعيش فيه ، من سماته ، وجود علاقات وثيقة بين العلم والبحث والتكنولوجيا (أي التطبيق العملي للعلم) وهذا تطور حديث نسبياً ، ولقد ظل العلم والتكنولوجيا لحقبة طويلة من الدهر يتطوران كل بمعزل عن الآخر ، ولم تستفد التكنولوجيا بما تجمع عند العلماء إلا قليلاً ، وربما كانت استفادة العلم في بعض مراحل تطوره من بعض المخترعات التكنولوجية أكبر ، أما الآن ، فإن العلم والتكنولوجيا هما مفتاحا تقدم أية أمة من الأمم ، وعليهما يتوقف انتاجها ، وبالتالي دخلها القومي ومستوي معيشة أبنائها كما أن عليهما تركز صحتهم ورفاهيتهم ، بل أن قوة الأمة ومركزها وعزتها بين الأمم ، وحتى محافظتها علي استقلالها ، أصبح يعتمد الآن - بشكل ما - علي الأخذ بالأساليب الحديثة للعلم والتكنولوجيا .

لقد أصبح العلم قوة دافعة للتكنولوجيا ، كما أصبحت التكنولوجيا بدورها قوة دافعة للعلم وأصبح الآن كل منهما يغذي الآخر ، ولقد شهدت الفترة فيما بين الحربين العالميتين تغيراً جذرياً في العلاقة بين العلم والتكنولوجيا بصفة عامة .

والعصر الذي نعيش فيه ، يشهد ازدياداً في المعرفة العلمية ، وهو ليس ازدياداً تدريجياً ، ولكنه ازدياد هائل ، فهناك كما يقول «بول هيرد» ما يقرب من خمسين ألف مجلة علمية تنشر فيها نتائج ٦,٢٠٠,٠٠٠ بحثاً في العام الواحد ، أي ما يعادل مائة ألف بحث في الشهر ، كما يقدر أن حجم المعرفة العلمية قد زاد منذ عهد «نيوتن» مليون ضعف (١) .

وهذا العصر ، عصر العلم والتكنولوجيا ، يلقي علي التربية أعباءً كبيرة ومتزايدة باستمرار زيادة العلم والمعرفة ، وزيادة الأعداد البشرية في دول العالم ، وهي في هذا تستفيد مما يقدمه لها العلم وما تقدمه لها التكنولوجيا .
والتي جانب ذلك ، فإن عالمنا المعاصر ، يتسم بالكثير من الإتجاهات التربوية التي تتطلبها الحياة الحاضرة ، بل تتطلب المزيد من الاهتمام بها .

(١) د. ابراهيم بسينوني عميره - عصر العلم والتكنولوجيا - صحيفة التربية - السنة الثالثة والعشرون العدد الأول - القاهرة - نوفمبر ١٩٧٠ - ص ١٨ .

من حيث نوعيات التعليم :

يحرص عالمنا المعاصر علي النهوض بنوعيات التعليم المختلفة ، باعتبار التعليم سبيلا من أهم سبل الاستثمار وأكثرها عائداً لو أحسن توجيهه ، فإلي جانب الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا . والتسابق في مجالات الخبرة ، والاكتشافات والمخترعات الحديثة ، ينبغي أن يكون هناك اهتمام بالقيم الخلقية والنواحي الروحية فلا شك ، أن من أهم متطلبات هذا العصر ، عدم اغفال الجوانب الانسانية والعاطفية في تربيتهنا واعدادنا للنشء ، لمواجهة العالم المتغير الذي يعيش فيه ، فنحن في حاجة إلي الاعداد النفسي والروحي والمعنوي ، بقدر ما نحن في حاجة إلي التخطيط العلمي والصناعي والانتاجي ، ومن ثم فنحن لانعد أبناءنا ليكونوا مجرد آلات للإنتاج ، فكل فرد في حاجة إلي الغذاء الروحي ، بقدر ما هو في حاجة إلي الطعام والسكن والملبس .

أن التقدم العلمي ، والتكنولوجي ، وما يصاحبه أحيانا في بعض المجتمعات من اندفاع نحو تركيز الاهتمام في التربية والتعليم علي زيادة الانتاج ، ورفع مستوي الاستهلاك قد يؤدي أيضاً إلي اهمال القيم الروحية في المجتمع ، وعدم الاهتمام بأدمية المنتجين والمستهلكين من الناس ، مع أن هذا الانتاج الوفير ، ليس هدفاً في ذاته ، وإنما هو من أجل سعادة هؤلاء الناس ، ومع ذلك ، فالغالبية العظمي من شعوب عالمنا المعاصر ، نجدتها في تنافسها وحركتها كالألات أو كالدمي لا تجد فرصة للاستمتاع بالسعادة الحقيقية والراحة النفسية أنهم أشبه بالسوائم ، يساقون إلي مصيرهم ، وكثير منهم مرضي بنفوسهم .

أنها سمة عصر الآلة في مجتمع ، أهمل قيمه الروحية والمعنوية ، وأهمل الجوانب الجمالية والتروحية في تربية أبنائه .

من حيث المعلم :

يتطلب عصرنا الحاضر - وكل عصر - الاهتمام باعداد المعلم ، باعتباره حجر الزاوية في العملية التربوية ، ويقدر هذا الاهتمام ، يكون مقدار تقدم الشعوب باعتبار أن المعلم هو العنصر الجوهري في نجاح وفعالية التعليم ، ولذلك ، فإن وفرة المعلمين الأكفاء شرط ، أساسي لتحسين النظام التعليمي ، ومن أجل هذا ، فإن اختيار المعلم ، واعداده ، وتدريبه ، مع العناية بنموه

النفسي والمهني ، علي جانب كبير من الأهمية ، بالإضافة إلي توفير الحوافز من أجل اجادة المعلمين لعملهم ، وتدبير برامج التدريب اللازمة والمستمرة ، من أهم مقومات نجاح العمل التعليمي .

ومن الملاحظ ، أن أعداد المعلمين في العالم - بصفة عامة - لا تكاد تفي بحاجات الدول وبخاصة النامية منها ، الأمر الذي يجعل بعض الدول تتحمل أعباء اعداد المعلمين بأعداد كبيرة ، تتناسب ومتطلبات التعاون الثقافي والعلمي بين الشعوب ، كما يحدث بين الدول العربية .

**من حيث المناهج ، والبرامج الدراسية ، والاعداد لها ،
ووسائل تنفيذها ، وتقويمها :**

يزخر عالمنا المعاصر بالعديد من مناهج العلم ومؤلفاته بفروعه المختلفة ، وكثيرا ما تعيد الدول النظر في أساليب التعليم التي تتبعها ، فهي تضيف أو تحذف ، أو تجدد ، أو تجرب كلما أمدها الفكر البشري بما هو جديد في العلم وكلما دعت الحاجة والظروف المعاصرة والتطلع إلي المستقبل إلي تخطيط أو ابتكار أو تدعيم ، رغبة في الحصول علي نتائج أفضل وفوائد أعم وأشمل .

من حيث تعليم الفتاة :

المرأة نصف المجتمع ، وهي الرئة الثانية له ، والاهتمام بتعليمها ، هو اهتمام بتعليم الأجيال الناشئة ، فهي زوجة ، وأم ، وعاملة في مجالات العمل وميادينه المختلفة ، ومن أجل هذا ، يهتم عالمنا المعاصر ، بتعليم الفتاة وتوفير لها الدول سبيل الحصول علي المعرفة ، ومشاركة الفتى فيما يدرس ويعمل لتسهم بدورها في التقدم العلمي والفكري والاجتماعي . وفي هذا الكثير من العائد والمزايا .

من حيث الأمية :

نحن نعيش في عالم يكاد يكون نصفه من الأميين ، الذين ينطبق عليهم أبسط صور الأمية وهي عدم القراءة والكتابة ، ولذا ، فإن كثيراً من الجهود ، والأموال ، والخبرات تجند للقضاء علي الأمية ، في الشعوب عامة ، لا سيما النامية منها ، والتي لا تزال الأمية فيها تشكل نسبة كبيرة من تعداد سكانها . وذلك باعتبار أن الأمية ، وصمة عار في جبين القرن العشرين ، الذي يتصف

بالتسابق العلمى والنضج الفكرى والانتاج المتنوع والمتزايد .

فالأمية - كما تؤكد الأبحاث العلمية من واقع حياة الشعوب - لها ارتباط بالكثير من المسائل الاقتصادية ، والاجتماعية ، والفكرية التى توجد فى المجتمعات .

من حيث رعاية الموهوبين والمعوقين :

تعنى كثير من دول عالمنا المعاصر ، برعاية الموهوبين والمتفوقين من أبنائها فى مجالات العلوم والفنون المختلفة ، وهى من أجل هذا ، تتخذ الوسائل لنمو قدراتهم ، والكشف عن طاقاتهم ، واستعداداتهم ، لتبرز نوعيات الكفاءة لديهم ، ثم للاستفادة من هذه الكفاءات الممتازة والعناصر الطيبة ، وتوجيهها لصالح شعوبهم ومجتمعاتهم ، ولصالح البشرية جمعاء ، كما توفر لهم الحوافز المادية والمعنوية والأدبية ، مما يدفعهم إلى المضى فى مثابرتهم ، ويدفع بمجتمعاتهم إلى المزيد من التقدم - كذلك ، تعنى دول العالم فى عصرنا الحاضر بالمعوقين من أبنائها (الصم ، والبكم ، والعمى وضعاف العقول وغيرهم من المعوقين) وهى فى هذا ، لاتقل عن عنايتها بالمتفوقين والموهوبين من أبنائها بوسائلها المختلفة ، ايماناً منها بضرورة تكافؤ الفرص التعليمية وفرص ابراز المواهب ، وبالتالي فرص العمل أمام الجميع ، وذلك للاستفادة من كل طاقات المجتمع ، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث .

من حيث استمرار التعليم :

أن سرعة التغير التى يتسم بها عصرنا ، تجعل من أى تعليم نظامى مهما كانت مدته ، غير كاف لامداد الأفراد بالقدر المناسب من التعليم لاستمرارهم فى الحياة ، سواء لعدم كفاية المدة أو للتغير السريع فى أساسيات المعرفة ، فأى معارف أو مهارات يتلقاها الفرد فى أثناء تعليمه النظامى ، لن تستمر ذات قيمة بالنسبة له فى المستقبل ، وبالتالي ، فإنه يتحتم على كل انسان ، أن يكون قادراً على استيعاب أى حقائق جديدة ، واكتساب المهارات التى تمكنه من التكيف مع صور الحياة المتغيرة ، ومن أجل هذا ، ينبغى أن نركز فى تعليم الناشئين على اكسابهم طرق التحصيل الذاتية ، مع توفير المزيد من المرونة لنظم التعليم ، وأن تكون المراحل التعليمية مفتوحة أمام كل فرد لتعطى فرصاً أكثر للنمو الثقافى والمهنى ، وأن تتوفر المؤسسات التعليمية

المجهزة بالإمكانات التي تساعد أبناء الدولة في جميع الأعمار - علي استمرار تعلمهم لكل ما هو جديد .

من حيث مشكلات التعليم :

لكل مرحلة تعليمية ، مشكلاتها التي تتمخض - بطبيعة الحال - إما عن الكم وإما عن الكيف ، فمن سمات عالمنا المعاصر ، ذلك التطور الكمي والكيفي . الهائل في المعرفة الانسانية ، والذي يتصف بالسرعة والتعقد ، ولذا ، فإن كل دولة في حاجة إلي توفير فرص التعليم لأبنائها عن طريق تعليمها النظامي وغير النظامي . والمراحل التعليمية نفسها - بالرغم مما توفره من نوعيات التعليم وما تقوم به من تكامل ثقافي في اعداد المواطن - فإنها تكاد لا تخلو من مشكلات الأبنية والتجهيزات وازدحام الفصول بأعداد التلاميذ ، وكذلك المعاناة من نقص أعداد المعلمين ومستويات أعدادهم ، ومستويات النظم التعليمية ونظم ادارة التعليم وبخاصة في الدول النامية إلي جانب ما يعانيه طلاب كل مرحلة - في كثير من الدول - من مشكلات دراسية ونفسية . وما يتعرضون له من انحرافات السلوك نتيجة كثير من التيارات الفكرية والاجتماعية ، الأمر الذي يلقي علي التربية ، عبء القيام بالتوجيه الاجتماعي والتربوي ، بالإضافة إلي التوجيه التعليمي للناشئين وللشباب من أبناء عالمنا المعاصر الذين تقوم عليهم حياة المستقبل .

من حيث الاشراف علي التعليم :

من سمات عصرنا الحاضر ، الانفجار السكاني ، وبالتالي الانفجار المعرفي نتيجة لتزايد الاقبال علي التعليم في بلاد العالم جميعا وأن اختلفت النسبة من دولة إلي أخرى ، ومن ثم فإن تعدد أماكن التعليم في انحاء الدولة الواحدة يدعو إلي مشاركة الجهات المختلفة وسلطاتها المحلية ومعاونة السلطات المركزية في تصريف شئون التعليم والاشراف عليه ، ولذا ، تتجه الآن معظم الدول إلي ما يطلق عليه ، اللامركزية في ادارة التعليم ، رغبة في المزيد من الخدمات التعليمية والتربوية لأبنائها وتطبيقا لمبادئ الديمقراطية .

وفي تناولنا لموضوع الإتجاهات التربوية ، نستطيع أن نضع أيدينا علي أنماط من التربية ، قد تنفرد بها مجموعة من الدول دون غيرها ، بينما تشير الدراسة إلي أنماط أخرى يشترك فيها أكثر من مجموعة أو نوع من الدول

فالمجتمع الانساني ، مجتمع متداخل العلاقات ، متشابك الصلات وقد تقتضي ضروريات العصر ، تقارب الأهداف ، بل ووحدها أحيانا .

طبيعة التربية المقارنة :

والدراسة المقارنة ، ليست دراسة مستحدثة في عالمنا اليوم ، بل أننا لا نكون نغاليين إذا قلنا أن المقارنة بصفة عامة ، تعيش مع الانسان دائما في حياته ، وفي سلوكه ، فهو دائما يعيد النظر فيما يعمل أو يسلك أو يمارس ، وهو يقارن بين يومه وأمه ثم هو يتطلع إلي غده وبالتالي يقارنه بماضيه وهكذا ، فحياته إذن مقارنة دائمة ، ونستطيع أن نعبر عنها بلغة التربية «عملية تقويم مستمرة» ، ونحن لا نستطيع أن نقف علي حقيقة شئ بصفة قاطعة إلا إذا قارناه بغيره .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن وجود البشر في حياتهم الدنيا يملي عليهم ضرورة التعارف وتبادل المعرفة ليتم التكامل بينهم في مجالات الحياة ، وهذا هدف من أهداف التربية المقارنة ، وهنا نتذكر قول الله تعالى : «يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، أن أكرمكم عند الله أتقاكم ، ان الله عليم خبير» (١) .

والخطاب هنا في الآية الكريمة ، موجه إلي عامة البشر وليس لفئة معينة دون أخرى .

ولعل التعارف المطلوب والمقصود ، لا يقتصر علي مجرد النواحي الجغرافية أو التقارب في الفكر فحسب ، بل أنه يشمل التعارف بالمعني الواسع والشامل .

وإذا كان التعارف من ضروريات الحياة بين الشعوب سواء فيما يتعلق بأمور الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو البحارة مثلا فإنه من ألزم الضروريات فيما يتعلق بأمور التربية والتعليم وثقافة الشعوب بصفة عامة ، وبالتالي ، تأخذ الدول في الاقتباس أو التقليد أو إعادة النظر في أساليب التربية بها واصلاح ما يعن لها من الأمور التربوية والتعليمية ، وهنا نعتبر التربية المقارنة بمثابة جسور أو طرق للعبور ، يمكن أن يتم بواسطتها التبادل الفكري أو اللقاح الثقافي أو التطعيم التربوي بين دول العالم بعضها البعض الآخر ، باعتبار أن العالم كله

(١) القرآن الكريم - سورة الحجرات - آية (١٣) .

أسرة انسانية بينها روابط وصلات ولها متطلباتها .

وبالرغم من أن مجال البحث في التربية المقارنة ، هو الوقت الحاضر بصفة خاصة ، فإننا لا نري حرجا في أن نعود إلي الماضي قليلا لتتضح غاية من غايات التربية المقارنة . فلقد كانت الثقافة اليونانية هي الثقافة السائدة لدى الأوربيين ثم ضموا اليها ثمرات الثقافة الهندية ، والفارسية ، والصينية ، والعربية ، وقدموها إلي أوربا لتقوم عليها دعائم عصر النهضة الحديثة ، حتي إذا جاء العصر الحديث وجدنا الدول الغربية وما برز فيها من اتجاهات استعمارية ، تحاول أن تطمس معالم الفكر في البلاد التي تستعمرها ، وإلا فهي تنشر ثقافتها وأفكارها وتنشط في ذلك .

وهنا تكون التربية المقارنة بمثابة قنوات اتصال بين الشرق والغرب .

أن اتجاهات الحياة المعاصرة ، وما يحدث من انفجار سكاني وتقدم علمي وتكنولوجي وتطور كبير في نواحي المعرفة وتنوع الخبرات ... لا بد لكل هذه الأمور من دراسة وتحليل تفيد منه الشعوب والأمم .. والدراسة المقارنة كفيلة بذلك .

وإذا اعتبرنا التربية المقارنة - في عصرنا الحاضر - سوقا دولية مشتركة للتعليم ، ومجالات للتجارة العلمية بين الدول ، فإن حجم هذه التجارة قد أخذ يتزايد خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وتنوعت أساليبه ، كما اتسع مجاله الجغرافي ، والأمل معقود علي أن يتم التعاون بين دول العالم بحيث يحسن التبادل العالمي للسلع التعليمية والثقافية (أن صح هذا التعبير) حتي تنتعش هذه السوق الدولية ، وتروج تجارتها ويكثر فيها الرابحون والمنتفعون .

والواقع ، أن التربية بما تتضمنه من شمول ، وما تحمله من اتجاهات ، وما تتنوع اليه من أساليب في وقتنا الحاضر ، ثم ما يقف خلف ذلك من قوي ثقافية ذات فاعلية في توجيه حياة الشعوب ، جديرة بأن تدرس دراسة تحليلية مقارنة ، إذ عن طريق هذه الدراسة ، تستطيع الهيئات الدولية المتخصصة في الأعمال التربوية - كهيئة اليونسكو - أن تفيد العديد من دول العالم ، لا سيما الدول ذات الجهود المتواضعة في ميادين التربية والتعليم .

ولقد عقد المؤتمر العام لليونسكو، في شهر ديسمبر من عام ١٩٥٢

واتخذ قرارا بعمل دراسات مقارنة ، عامة أو خاصة تشمل المجالات التربوية في العالم ، وبالفعل تم ذلك وأصدرت «اليونسكو» (سنة ١٩٥٥) هذه الدراسة المقارنة تحت أسم : «التربية في العالم» ، World survey of Education ثم توالي صدورها بصفة دورية بحيث يصدر منها (كل ثلاث سنوات تقريبا) مجلد ضخ ، مطبوع باللغتين الانجليزية والفرنسية ، ويتكون كل مجلد من قسمين رئيسيين : (١)

١ - قسم يضم الدراسات العامة والنظرات الاجمالية وفيه تقدم سكرتارية اليونسكو لوحة شاملة عن وضع التربية في العالم كله كدراسة مقارنة واسعة .

٢ - قسم لدراسة أحوال التربية في كل دولة علي حده ، وتشتمل علي مقارنة ضمنية محدودة .

ومما جاء عن أهمية التربية المقارنة في الكتاب الأول «اليونسكو» العبارة التالية :

«إن التربية المقارنة أداة لا يستغني عنها في كثير من العمليات التي تقع علي عاتق رجال السلطة في كل بلد ، نذكر منها علي سبيل المثال أنها تمكنهم من الحكم علي وضع التربية في بلادهم علي ضوء الأوضاع التربوية العالمية ، وأنها تساعد علي تعديل الطرق التعليمية المستوردة من بلاد أخرى حتي تتفق مع أوضاع البلد الذي استعيرت له ، وأنها تساعد في تنظيم تبادل المعلمين أو التلاميذ بين بلدين مختلفين ، .

(١) د. محمد خير عوقسوس - الموازنة في أصول التربية المقارنة - المكتبة الأموية - دمشق سنة ١٩٦٦ ص ٦٧ - ٦٨ .

الإتجاهات المعاصرة وموضوع هذا الكتاب :

فالغاية من كتابنا هذا ، هي أن نضع بين يدي القارئ - لا سيما من يعمل بمهنة التعليم - نماذج من حياة الشعوب التي تعيش في عالمنا المعاصر ، وما تتبعه الدول من أساليب تربوية ، وتسير عليه من نظم تعليمية ، حتي تتضح الصورة العامة للحياة من حولنا ، داخل الاطار العام للأسرة الانسانية ، ثم لنحدد نوعية وجودنا بين هذا الخليط المتعدد الألوان من الإتجاهات ولننظر في واقعنا . وأين نحن من العالم حولنا ، وبالتالي نتجه إلي نظمنا التربوية والتعليمية فنضعهما تحت مجهر الحياة المعاصرة ، وحسبما تتجه مؤشرات . العصر ، يكون تقويمنا لأنفسنا ويكون تدعيمنا أو اصلاحنا لنظامنا التعليمي ، وفي ضوء ظروفنا ومتطلبات حياتنا ، إذ أن أساليب اصلاح نظم التعليم ووسائله تختلف وتتباين من دولة إلي أخرى تبعا لاختلاف وتباين الأهداف والتقاليد والعادات والامكانيات البشرية والمادية إلي جانب التراث الثقافي ومؤثراته ، وفي ضوء مقومات الحياة ومتطلبات المجتمع المعاصر .

وعلي أية حال ، فإن مقومات وأسس اصلاح التعليم في بلد من البلاد ، لا بد وأن تتلاقى مع غيرها في بلد آخر في بعض وجهات النظر ، كما أنه لا بد لها أيضاً من أن تختلف عنها في نواحي أخرى ، يراعي فيها التاريخ القومي والعادات القومية والامكانيات المادية والبشرية ، والاتجاهات السائدة ، بل والظروف الطبيعية والمناخية ، ومن ثم فإن ما يطبق في بلد ما بنجاح ، ليس بالضرورة أن يلاقي نفس النجاح إذا ما طبق في بلد آخر حيث تختلف المقومات والأسس والظروف ، فبعض الدول تلجأ في اجراء اصلاحات التعليم بها إلي اعادة النظر في السلم التعليمي كما تفعل بعض الدول النامية ، وكما حدث في كل من «غانا والسنغال» ، ومنها ما تراه في البدء باصلاح التعليم الثانوي أو المرحلة الثانية بعد المرحلة الأولى كما حدث في «جمهوريات الاتحاد السوفيتي» ، ومنها ما نراه في اصلاح التعليم الفني أو المهني . كما حدث منذ سنوات في كل من «تركيا وتايلاند» ، ومنها ما تراه في اصلاح التعليم الجامعي أو العالي ثم ما يؤدي اليه من مراحل تعليمية كما حدث في «ايران» (منذ عام ١٩٦٨) .

كذلك ، هناك من الدول ما تري سبيل اصلاح التعليم في اعادة النظر بصفة عامة في شئونها التعليمية ، لا سيما بعد فترة معينة أو ظروف خاصة ،

كما حدث في الجزائر، (بعد العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٩) حيث كانت قد اتبعت خطة خمسية منذ سنة ١٩٦٥ وحتى سنة ١٩٦٩ عقب حصولها علي الاستقلال سنة ١٩٦٢ .

ومن الدول ما نري اصلاح التعليم في مد فترة الالزام لأبنائها .

وهكذا تتجه الدول إلي تحقيق أهدافها واصلاح نظمها التعليمية حسبما يتراءى للمستولين فيها ، وحسبما تمليه مواقف الحياة فيها ومتطلبات ذلك .

ولما كانت دول العالم في عصرنا الحاضر ، تنقسم (أو هكذا يقسمها المتخصصون) إلى مجموعات أو نوعيات ، أحيانا وفقا لتبعيتها العقائدية (أو السياسية) كالدول الاشتراكية أو الشيوعية ، وأحيانا وفقا لحجم الامكانيات أو التضخم المالى كالدول الرأسمالية ، وأحيانا أخرى لتبعيتها لقومية معينة كالدول العربية ، ثم هناك الدول التي لم تخط إلاخطوات وئيدة نحو التقدم العلمى واستثمار القوى البشرية فيها ، وهذه هي الدول النامية (من قبيل المجاز اللفظى والمتخلفة فى واقعها) بل وفى بعض الأحيان ، تقسم الدول إلى نوعيات جغرافية بالنسبة إلى واقعها كالدول الافريقية أو دول أمريكا اللاتينية ، إلى غير ذلك من التقسيمات التي يراها علماء الاقتصاد أو التربية أو الاجتماع نقول ، لما كانت هذه هي تقسيمات العصر ، فإننا سنحاول (فى عجلة سريعة) أن نعرض نماذج لبعض هذه الدول ، متخذين من أوضاع التربية ونظم التعليم فيها ، محورا لدراستنا ، مع بيان أهم العوامل أو القوى الثقافية الموجهة أو المؤثرة .

ومما تجدر ملاحظته ، أننا سنركز حديثنا - كلما أمكن وبصفة خاصة - على الأمور التي تتعلق بالتعليم العام (ما قبل التعليم العالى أو الجامعى) بأنواعه ، الأكاديمى والفنى والمهنى ، باعتبار أهميته فى السلم التعليمى الذى تأخذ به دول العالم فهو يستوعب الغالبية العظمى من أبنائها ، وعليه تعلق الدول أهمية بالغة وبالتالى ، فإنه يمثل قطاعا هاما فى هيكل التعليم .

وليس معنى ذلك ، أننا نغفل بقية أنواع التعليم (كالتعليم الجامعى وغيره) ، ولكننا سنتعرض لها وسنشير إليها أو إلى بعضها بطبيعة الحال ، وربما يكون من الأفضل أن نتناول (ذلك) فى حديث خاص .

على أن اتجاهات التعليم فى عالمنا المعاصر تختلف من دولة إلى أخرى

طبقا لظروف المجتمع الذى تعيش فيه ومدى فاعلية العوامل الثقافية التى يتأثر بها ، فالمجتمع الشرقى (ومنه البلاد العربية) لا يزال ينظر إلى خريجي المدارس الفنية المهنية نظرة لا تتسم بالتقدير والاحترام الكافيين . وهى اعتبارات لها قيمتها وعناصر ضرورية لاقامة علاقة تعاونية مثمرة فى المجتمع ، وأكثر الناس فى الشرق يأنفون العمل اليدوى ، ذلك أن التعليم الفنى المهنى لا يهين الطالب لاستكمال التعليم الجامعى إلا يشروط صعوبة قاسية بعكس زميله خريج المدارس العامة وأن كثيرين من خريجي المدارس الفنية المهنية لا يلقون نفس المعاملة المادية كزملائهم خريجي المعاهد الأكاديمية ، حتى ولا يلقون نفس المعاملة الأدبية (١).

بينما تتجه الدول الشيوعية أو الاشتراكية نحو الاعداد المتكامل للناشئين ففى الاتحاد السوفيتى مثلا ، تسمى المدرسة الثانوية بمدرسة (العشر سنوات) يدخلها الطفل فى السابعة ويتخرج فيها عند بلوغ السادسة عشرة ، وهدف هذه المدرسة الأول تدريب الفرد تدريبا كاملا متكاملا بتزويده بأهم مبادئ العلوم حتى يألف الاتجاه والتفكير العمليين ، وتتعاون المدرسة مع المجتمع على تزويد المواطن الصغير بالصفات الخلقية والمزايا الانسانية والروح الجماعية التعاونية ، والتعود على الانتاج والممارسة العملية للأجهزة والأدوات فى المعامل والمصانع والورش .

وفى الدول الرأسمالية ، تختلف النظرة إلى التعليم ، ففى فرنسا ، يشتمل التعليم العام على قليل من التمارين العملية أو ما يسمى بالمدارس الحديثة التى تهدف إلى جعل التعليم أكثر حيوية وواقعية مما يكسب الناشئين روح التعاون والتعرف على بيئاتهم ومجتمعهم إلى جانب تعويدهم الحياة العملية وتنمية الذوق الفنى لديهم وقد اتبعت ذلك فى مدارس الليسية Lycée التابعة لوزارة التربية القومية .

وفى انجلترا ، نجد المدرسة الثانوية الشاملة إلى جانب المدرسة الأكاديمية والمدرسة الثانوية الفنية ثم المدرسة الثانوية الحديثة (وهذه الأخيرة للطلاب محدودى الذكاء بالقياس بغيرهم) وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، تتم المرحلة الثانوية عقب المرحلة الأولية والمرحلة الثانوية قد تكون أكاديمية

(١) حمدى مصطفى حرب - التربية والتكنولوجيا فى معركة التصنيع - دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٦١ ص ٧٣ .

وقد تكون شاملة كما يحدث في كثير من ولايات أمريكا .

أما الدول النامية ، فبينما نجدها تتعجل الوصول إلى نهضة علمية وصل إليها غيرها من دول العالم المتقدمة نجد التعليم الثانوى فيها يميل في معظمه إلى الناحية النظرية الأكاديمية وكذلك يقل الإقبال على التعليم الفنى والمهنى بها إلى جانب أنها تنفق مواردها المحدودة على أنواع من التعليم لا تتفق مع متطلباتها الحقيقية ، ففي البرازيل ، استمرت مناهج التعليم - إلى زمن قريب - خالية من أى تدريب حرفى ثم اتخذت التدابير لوضع التعليم الثانوى العام والتعليم الفنى بأنواعه المختلفة . الصناعى والتجارى والزراعى على قدم المساواة وسمح للتلاميذ بحرية التحويل من أيهما إلى الآخر ، وفوق هذا أصبح التدريب الآن اجباريا ، وكلفت المؤسسات الصناعية والتجارية بضمان تدريب وتعليم الناشئين العاملين فيهما والذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ سنة تدريباً وتعليماً فنياً وثقافياً .

وفى تركيا ، كانت الغاية التقليدية من التعليم العام هي اعداد الشباب وظائف العسكرية والادارية لأنهما يمثلان فى نظرهم ونظر أولياء أمورهم المكانة المرموقة والسلطان والجاه ولكن التدابير اتخذت أخيراً لتعديل مناهج التعليم العام لجعلها أكثر تمشياً مع الناحية العملية وأدخلت الدراسات العملية فى مناهج الثانوى ، وانشئت المعاهد التى تمارس فيها المناهج ذات الصبغة الفنية والتربية العملية فى الأقاليم الريفية حيث يعيش ٨٠٪ من الشعب التركى كما تنظم المدارس المتوسطة التى تنتشر انتشاراً واسعاً فى تركيا - دراسات عملية بحيث يشمل منهجها التدريب على الحرف وأعمال التجارة وأشغال الخشب والحداة والنجارة والكهرباء والتجفيف والتعليب والصيد وعمل الخزف ، وكذلك الأشغال النسوية والأعمال المنزلية بالنسبة للبنات .

أما فى الهند ، فنجد أن التقاليد الدينية الاجتماعية والثقافية ، جعلت المهمة الأصلية للتعليم المدرسى مقصورة على تشكيل المثقفين القادرين على تفهم تاريخ وماضى بلادهم الثقافى ، فالدولة الهندية تتميز - بصفة خاصة - بالفردية ، مما يجعل ربط هذه العقيدة الفردية بالفكر العالمى أمراً شاقاً ، أضف إلى ذلك ، تعدد اللغات والثقافات وبالتالي كان لكل ذلك أثره فى اعاقه النشاط الجماعى والتعاونى ، وهما من أهم الخصائص التى تستلزم حاجيات المجتمع التكنولوجى المبني على العلم والفن ولكن تغير هذا الاتجاه فى الوقت الحاضر

فأصبح العمل اليدوى المنتج هو محور التعليم الابتدائى حيث يبدأ التعليم المهنى الفنى من المرحلة الابتدائية فالمرحلة المتوسطة ثم المرحلة الثانوية بمدارس كافية وأعداد كبيرة من التلاميذ لكى يواجهوا حاجة البلاد من العمال والمهندسين والخبراء وتأخذ الدولة فى الهند بالاهتمام بالمدارس الثانوية الفنية، كما توضع لها المناهج الخاصة وتقدم بها الدراسات التدريبية المتنوعة فى الصناعات المختلفة .

وفى كل من الصين والفلبين ، تتفق مناهج المدارس مع سياسة الدولة التى تهدف إلى تبجيل واحترام العمل اليدوى والتعليم المهنى ، كما تهدف إلى توجيه أكبر عدد ممكن من الطلاب إلى التعليم المهنى والفنى بالقياس إلى التعليم النظرى (١) .

كذلك ، فإن نوعية التعليم وأساليبه ، تتأثر بالنزعات الاجتماعية وبالعوامل ذات التأثير الواضح فى اتجاهات المجتمع ، ففى كل من السويد والدانمرك ، حيث تتطابق التربية العامة ومثالية القرن التاسع عشر ، يتجه التعليم إلى تزويد الطلاب بثقافة واسعة فى النواحي التاريخية والأدبية والعلمية واللغوية ، ويتعاون الأساتذة والطلاب فى التوفيق بين المناهج الدراسية وحاجيات العصر ومتطلباته بل ويؤكد المربون ، والمعلمون هناك ضرورة تعليم الشباب أصول الأحاديث والمناقشات المفهومة والكتابة الواضحة والتفكير السليم ، فالهدف الذى يرمى إليه التعليم العام هو انماء شخصية التلميذ مع تزويده بثقافة واسعة واعداده بصفة عامة لميادين النشاط التجارى والاقتصادى والمصرفى وجميعها لازمة لانعاش هذه البلاد اقتصاديا على أسس سليمة .

وفى كل من بلجيكا وسويسرا ، يوجد تنسيق بين التعليمين العام والفنى المهنى ، بمعنى أن التعليمين يتمتعان بنفس الامتيازات والمكانة ، وللتلاميذ الحرية المطلقة فى التنقل من تعليم إلى آخر بغير مشقة ولا صعوبة فى جميع المستويات .

ويلاحظ فى بلجيكا بصفة خاصة ، أن المدارس الفنية تتجه إلى نشر الثقافة العامة فى مناهجها ، بينما تترك الحرية للمدارس غير الفنية فى اختيار وانتقاء تطبيقاتها من البيئة المحلية ، وكذلك فى تنظيم حلقات دراسية فى

(١) د . محمد قدرى لطفى - دراسات فى نظم التعليم - مكتبة مصر - القاهرة (بدون تاريخ) ص ٢٣٧ ، ٢٨٣ .

الأشغال اليدوية كإشغال الكرتون والبلاستيك والزجاج والخشب والمعادن ، وكثيرا ما يربط التعليم النظرى بتجارب عملية كتركيب دراجة وفكها ، أو عمل توصيلة كهربائية ، أو إصلاح الصنابير ، أو الدهانات المنزلية أو أشغال البناء الخفيفة أو الأشغال الصناعية البسيطة التى تصادف الطلاب فى حياتهم المنزلية .

ومن هنا ، يتضح أن كل دولة تتبع فى تعليم أبنائها ما تراه مناسباً لها ولمجتمعها ، وما تؤمن به من فلسفة تربوية . وهنا نتذكر ما يقول (لاورايزه) (من رجال التربية المقارنة المعروفين) فى هذا الصدد :

«أن الانجليز يدينون بالفلسفة التجريبية ، والفرنسيين بالديكارتية أو الوجودية ، والألمان بالمثالية ، والأمريكان البرجماسية ، والشيوعيين بالمادية الجدلية ، وعلى أساس فهم تلك الفلسفات ، يستطيع المشتغل بالتربية المقارنة ، أن يسعى للتعرف على أسباب وجود النظم والسياسات التعليمية فى بلد ما بالوضع الذى هى عليه ، وأسباب قبول وجهات نظر معينة فى مسائل تعليمية معينة فى بلد ما وعدم قبولها فى بلد آخر^(١) .

ونود أن يكون واضحاً لدى القارئ أن الاتجاهات أو السمات العامة التى يتصف بها التعليم فى دولة ما أو مجموعة دول من نوعية واحدة ، لا تعنى أنه لا يوجد لها نظير فى غيرها من الدول الأخرى . ولكن المقصود هنا ، هو أن هذه السمة أو تلك السمات أو الاتجاهات تكون بارزة بصورة واضحة فيها عن غيرها ، وعلى سبيل المثال . يعتبر كل من : «الاهتمام بالتقدم العلمى والتكنولوجى» و «الحرص على تعليم الفتاة» من سمات التعليم فى الدول الاشتراكية (أو الدول الشيوعية الأوربية) وهى فى نفس الوقت ، من سمات التعليم فى الدول الرأسمالية أو دول أخرى ولكن تركيز العناية بها فى دول معينة أشد منه فى دول أخرى .

كذلك الحال «بالنسبة للمدارس الخاصة» حيث تعتبر من سمات التعليم فى الدول الرأسمالية لتمتعها بحرية الانشاء والتأسيس والإدارة ، وقيامها بدور كبير فى الحياة التعليمية بهذه الدول ، ولكن هذه السمة موجودة أيضاً فى نوع آخر من الدول كـ بعض الدول العربية ولو أنها ليست بنفس الفاعلية .

(١) د. وهيب سمعان ، د. محمد منير مرسى - المدخل فى التربية المقارنة - مكتبة الإنجلو المصرية - القاهرة (ط١) ١٩٧٣ ص ١٥ .

كذلك ، هناك من الدول ما يذكر ضمن الدول المتقدمة أو الدول النامية (ولكل منها سماتها التربوية المعينة) بغض النظر عن تبعيتها لنوعية أخرى من الدول ، فبعض الدول العربية (مثلا) قد يكون ضمن الدول النامية ، ولكنها تذكر ضمن الدول العربية لارتباطها القومي ولوضوح سمات واتجاهات الدول العربية فيها نسبيا ثم من قبيل مفاضلة التنوع .

وهكذا تشترك أو تتشابه دول العالم في بعض الاتجاهات التربوية وسمات التعليم ، مع تفاوت درجات المشاركة أو نواحي التشابه ، فالمجموعة البشرية كلها بمثابة أسرة متعددة الفروع ، متباينة المشارب ، متعددة الاتجاهات ، متشابكة الأغصان أحيانا ، متنوعة الثمار أحيانا أخرى .

الفصل الثاني التربية المقارنة



تعريفها ، مفهومها ؟

إذا أردنا التصدي لمفهوم التربية المقارنة ، فربما لا يوجد حتى الآن اتفاق عام بين المشتغلين بالتربية المقارنة على تعريفها تعريفا شاملا أو حاسما ، إذ لا تزال هناك آراء تتناول هذا المفهوم من زاوية أو أخرى لسبب أو لآخر ، فعلى سبيل المثال تعرف التربية المقارنة بأنها :

١ - التربية المقارنة :

هي دراسة النظريات التربوية ، وتطبيقاتها في البلاد المختلفة ، والمقارنة بينها ، بغرض الوصول إلى توسعه الفهم وتعمقه في المشكلات التعليمية والتربوية ، ليس في البلاد الذي ينتسب إليه الدارس فحسب بل في البلاد الأخرى أيضاً . (كارتر جود)^(١) .

٢ - التربية المقارنة :

هي دراسة الحقائق التعليمية ، بغرض فهم أسباب وجود النظم والسياسات التعليمية في بلد ما ، بالوضع الذي هي عليه في وقت معين وغرضها نظري عملي ، فهي توفر للدارس ، تلك المتعة العقلية التي تنبعث من التأمل في النظم التعليمية بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى فهمه للعوامل التي تؤثر في تلك النظم . (لورايز)^(٢) .

٣ - التربية المقارنة :

هي الفترة الراهنة من تاريخ التربية ، أو أنها الامتداد بتاريخ التربية حتى الوقت الحاضر ، وهي مقارنات للفلسفات التربوية المختلفة ودراسة هذه

(١) كارتر جود فلتين . من المشتغلين بالتربية المقارنة في القرن العشرين .

(٢) لورايز : أستاذ التربية المقارنة في جامعة لندن منذ سنة ١٩٤٧ حتى ١٩٧٠ وله كتابات وآراء قيمة .

الفلسفات التربوية وتطبيقاتها السائدة فى الدول المختلفة ، وذلك بهدف الكشف عن أوجه الاختلاف فى القوى أو الأسباب (العوامل) التى تترتب عليها فروق فى النظم التعليمية وتحليلها ، ثم دراسة الحلول التى حاولتها الدول المختلفة لمعالجة المشكلات التعليمية (كاندل)^(١) .

٤ - التربية المقارنة :

هى الدراسة المنظمة للثقافات من أجل اكتشاف أوجه الشبه والاختلاف والتعرف على مشكلات التربية فى الدول المختلفة وكيفية التغلب عليها فى ضوء الاطار الثقافى للنظم التعليمية بهدف الافادة من ذلك فى اصلاح النظم القومية وتطويرها (مالينسون) .

٥ - التربية المقارنة :

هى دراسة تحليلية لنظم التعليم فى البلاد المختلفة على أساس الحقائق والملاحظات وترتيبها فى جدول تسمح بالمقارنة بينها ، بهدف الوصول إلى تطوير النظم التعليمية القومية وتعديلها بما يتماشى مع الظروف المحلية . (جوليان) .

٦ - التربية المقارنة :

هى النسيج التحليلى للنظم التعليمية الأجنبية ، وبعبارة أخرى هى الجغرافيا السياسية للمدارس من حيث عنايتها بالتنظيمات السياسية والاجتماعية من منظور عالمى ، وفهمها ومهمتها هى التوصل بمساعدة الطرق المستخدمة فى الميادين الأخرى إلى الدروس التى يمكن استخلاصها من المفارقات أو التباين (الاختلاف) فى الممارسات التربوية فى المجتمعات المختلفة كوسيلة لتقويم النظم القومية المحلية . (بيريداي) .

وباستعراضنا لهذه النماذج من التعريف وبعضها يركز على الناحية النفعية الاصلاحية بينما يركز البعض الآخر على الناحية المعرفية الفلسفية ، يتضح لنا أن التربية المقارنة علم يبحث فى فهم طبيعة عمليات التربية فى البلاد المختلفة ، وتفسير اتجاهاتها ، وإدراك ما بينها من علاقات ومحاولات

(١) كاندل : (١٨٨١ - ١٩٦٥) من أشهر رجال التربية المقارنة ولد فى رومانيا وتعلم بالانجلترا وعمل بكلية المعلمين بجامعة كولومبيا بنيويورك . وله كثير من المؤلفات التربوية.

الافادة من ذلك (وهذا يماثل ما يحدث بالنسبة للقانون المقارن أو الأدب المقارن أو التشريح المقارن على سبيل المثال) .

وبالتالى ، فإن التربية المقارنة علم متداخل التخصصات أو أنه يعتمد على تخصصات متعددة ، متنوعة ، وأنها لا تقتصر على ناحية معينة من نواحي التربية ، أو أنظمة التعليم . أو أساليبه أو مشكلاته .. الخ أو أنها تقتصر على زاوية معينة من زوايا الثقافة ، ولكنها قد تتناول هذا كله أو بعضه ، بهدف اصلاح أو معالجة أو تطوير أوضاع التربية والتعليم بما يتلاءم والظروف القومية نتيجة لدراسة مختلف العوامل المؤثرة .

على أنه فى ضوء ماسبق ، يمكن أن تعرف التربية المقارنة بما يأتى :

التربية المقارنة ، هى دراسة منظمة لثقافات الدول المختلفة بصفة عامة ، ولأنظمة التربية والتعليم فيها بصفة خاصة ، وما يتصل بها من فلسفات ونظريات تربوية ، وما ينتج عنها من مشكلات ، وكيفية حلها ، ثم الموازنة بين هذه الفلسفات التربوية المختلفة ونظرياتها ، وما تتضمنه من أهداف قومية باعتبار أن لكل قومية اتجاهاتها فى رسم السياسات التعليمية .

ولكى تكون الدراسة التربوية المقارنة ، صحيحة شاملة ينبغى الوقوف على المسائل التى تتعلق بالنظم التعليمية فى البلاد المختلفة ، وفلسفة التربية بها والمناهج وطرق التدريس والإدارة التعليمية واعداد المعلمين فى معاهدها وكذلك التمويل والأبنية التعليمية بالإضافة إلى التوجيه والإشراف الفنى للتعليم بل وكل ما يتصل بالجهاز التعليمى القائم فيها ، وذلك بأسلوب تحليلى مقارن تتضح فيه أوجه الشبه والخلاف ، للافادة من هذه الدراسة سواء بالنسبة للمستوى القومى (بلد الدارس أو الباحث) أو بالنسبة للمستوى العالمى (بلد أجنبى أو أكثر) .

وهنا قد يبرز لنا السؤال التالى : ما الفرق إذن بين التربية المقارنة وبين تاريخ التربية ؟

وللإجابة على ذلك نقول ، أن للتربية المقارنة علاقة كبيرة بتاريخ التربية فكلاهما طريقة مباشرة لفهم مشكلات التربية وحلها ، وهما يشتركان فى كثير من خصائصهما فهناك تشابه بين التربية المقارنة وتاريخ التربية من حيث دراسة النظم التعليمية والبحث عن العوامل التى تقف خلف هذه النظم ، وتجعل بعضها يختلف عن البعض الآخر وكذلك من حيث البحث فى الأهداف

والأغراض المحركة لتلك النظم ، وفي مصادر هذه الأهداف ، بالإضافة إلى التشابه في طرق البحث .

وعلى ذلك ، يرى البعض ، أن التربية المقارنة - وهي التي تتناول دراسة نظريات التربية ، وطرقها بما وراءها من عوامل تاريخية واجتماعية متعددة - يرى أنها امتداد للتاريخ الحديث للتربية أو أنها امتداد بتاريخ التربية إلى الوقت الحاضر. ولأن ما يعد الآن مادة التربية المقارنة ، يصبح بعد فترة مادة لتاريخ التربية ، أو بمعنى آخر تعتبر التربية المقارنة ، هي الفترة للمعاصرة من تاريخ التربية .

ولكن إلى جانب ذلك ، هناك اختلاف بين تاريخ التربية والتربية المقارنة :

فتاريخ التربية : يستمد مادته من المراجع والوثائق التاريخية وأحداق الماضي ، فالماضي ، هو المادة العلمية لتاريخ التربية .

أما التربية المقارنة : فتستمد مادتها من المراجع والوثائق أيضاً (وبخاصة المعاصر منها) ومن الواقع المحسوس ، في ضوء ظروف وأبعاد وافتراضات ، فالحاضر ، هو المادة الأساسية للتربية المقارنة ، ويمكن إلى حد ما - الاستفادة من الماضي في فهم وتفسير الحاضر .

التربية المقارنة والعلوم التربوية والانسانية :

تعتبر التربية المقارنة ، وثيقة الصلة بمختلف العلوم التربوية والإنسانية باعتبارها علم متداخل التخصصات ، هذه العلوم مثل : أصول التربية ، تاريخ التربية ، تاريخ التعليم ، نظام التعليم ، الإدارة التعليمية ، المناهج ، طرق التدريس ، علم النفس بفروعه المختلفة ، الفلسفة ، التاريخ ، علم الاجتماع ، الاقتصاد والاحصاء ، الجغرافيا ، السياسة والاقتصاد السياسي .. الخ . وذلك بقدر ما لكل منها من فاعلية في هذا المجال .

فالباحث في التربية المقارنة ، لا بد وأن يتعرض لهذه العلوم أو معظمها ، وإذا كانت التربية بمعناها الشامل - كما هو معروف - عملية اعداد للمواطنة كما أنها عملية نمو متكامل عن طريق اكتساب خبرات متعددة نتيجة تفاعل الفرد مع بيئته ، وأن التعليم بكافة مجالاته نوع من التربية ، فإن التربية المقارنة بمعناها الواسع تعنى بدراسة الشئون الثقافية في المجتمعات المختلفة ،

سواء كانت أنظمة أو مشكلات تعليمية ، أو نظريات وفلسفات تربوية ، أو ما يتصل بمناهج التعليم وأساليب أو غير ذلك .. ولهذا ، فإن الباحث في الدراسات المقارنة ، عليه أن يقف على أحوال التربية في البلاد التي يتناولها وشئون الثقافة بها ، والتعرف على طبيعة الظروف التي أوجدتها والاحاطة بالمؤثرات التي تعرضت لتياراتها أو خضعت لها ، وهو حينما يتناول نظاما تعليميا لبلاد ما ، أو مشكلة تربوية في إحدى الدول ، فهو يحتاج بديهيا إلى تعرف أسباب الأخذ بهذا النظام ، أو تقصى وجود تلك المشكلة ، ومن ثم ، يجد نفسه مضطرا لتحليل هذه الأسباب ومعرفة ما أوجدته من مؤثرات ، معرفة حقيقية ودقيقة ، وهنا يبرز دور العلوم التربوية والانسانية فهي بمثابة أضواء كاشفة مهمتها معاونة الباحث على تفسير الحقائق ، وإيضاح ما قد يكتنفها من غموض يعوق تفسيرها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن التربية المقارنة ، ذات علاقة وثيقة بالتربية العالمية الدولية ، تلك التربية التي تستهدف التفاهم المتبادل والنيات الطيبة ، والحياة السلمية بين شعوب العالم ، ذلك لأن أية محاولة لفهم ثقافة أمة من الأمم ، ينبغى أن تتضمن النظام الذي تعلم أبنائها في ظلّه والعوامل التي أثرت في تنشئة الأجيال واعدادهم للحياة .

مجالات البحث في التربية المقارنة :

من المفهوم الشامل للتربية المقارنة ، يتضح لنا ، أن البحث فيها متعدد المجالات وإن كان بعض المعاصرين من المشتغلين بالتربية المقارنة ، يرون أنها تقتصر على مجالين رئيسيين (كما يرى بيريد أي) هما :

١ - الدراسات المنطقية (المجالية) :

٢ - الدراسات المقارنة :

أما النوع الأول : فهو يركز على دراسة النظام التعليمي في أحد البلاد أو الأقاليم بل قد يكون في مدينة أو قرية تمثل منطقة ثقافية معينة سواء على المستوى القومي بالنسبة للدارس (كمصر مثلا) أو خلاف ذلك كأى بلد من البلاد الأجنبية ، تتضح فيه الدراسة المقارنة وقد تشمل مجموعة من البلاد لها سمات معينة ، بل قد تشمل قارة بأكملها . وهذا النوع يعتبر أساسا هاما في الدراسات التربوية المقارنة كتمهيد لما يلي بعده من دراسات .

وأما النوع الثانى : فهو يعنى مقارنة أوضاع التربية فى أكثر من بلد أو منطقة . ويتناول فيه الدارس مشكلة تعليمية أو ناحية تربوية بأسلوب تحليلى شامل ، يهدف التعرف على القوى والمؤثرات المتعلقة بها وبيان أوجه الشبه أو الخلاف بينها .

وواضح أن كلا النوعين ، يخضع للأسلوب المقارن فى طبيعته .

والواقع ، أن مجالات البحث فى التربية المقارنة ، تتناول بالإضافة إلى النوعين السابقين - عدة ميادين أو أنواع يمكن أن تندرج تحت هذين النوعين ، من بينها :

(أ) المقارنة العامة بين نظامين تعليميين أو أكثر ، والموازنة بينهما فى جميع مظاهرهما .

(ب) المقارنة الخاصة ، كدراسة مشكلة تعليمية ، أو نوع من التعليم فى بيئة واحدة أو بيئات مختلفة ، فى ضوء ظروف واعتبارات معينة .

(ج) المقارنة بين العوامل الثقافية المختلفة (سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية .. الخ) التى تتحكم فى نظم التعليم المعاصرة فى بلاد مختلفة .

(د) المقارنة بين أنظمة التعليم المعاصرة فى بلاد مختلفة مع ربطها بأسسها التاريخية على أن يكون استخدام التاريخ هنا استخداما وظيفيا وليس لمجرد التاريخ .

(هـ) المقارنة الاحصائية فى بلاد مختلفة فيما يتعلق باقتصاديات التعليم ، من ميزانية وتكلفة وتجهيزات وتلاميذ ومعلمين ... الخ ومقارنة ذلك بالدخل القومى والتعليم كاستثمار .

(و) المقارنة بين نظم التعليم أو وسائل التثقيف ومقتضيات المصلحة القومية العامة فى بلاد مختلفة ، كدراسة الاحصائيات الخاصة بمكافحة الأمية مثلا أو غير ذلك .

(ز) الدراسة المقارنة التى تتناول مشاهير الشخصيات التربوية ، ممن كان لهم أثر واضح فى اتجاهات التربية (وبخاصة المعاصرين منهم) كأحد رجال الفكر التربوى المقارن من أمثال سادلر (انجليزى ١٨٦١ - ١٩٤٣) ، أو هانز (روسى ١٨٨٨ - ١٩٦٠) ، أو كاندل (رومانى

١٨٨١ - ١٩٦٥) وغيرهم من الشخصيات الرائدة في مجالات التربية، وبيان أوجه المقارنة بين ما أحدثوه من جديد ، ما كان قبلهم مع ابراز بوضوح ومحاولة تقييمه .

(ح) وأخيرا ، هناك ، ما يسمى بالدراسات المقارنة العالمية ، وهي ما تقوم بها الهيئات أو المنظمات الدولية أو العالمية كمنظمة «اليونسكو» الدولية أو المكتب الدولي للتربية وذلك بتناول جوانب من التعليم أو مشكلاته على الصعيد الدولي أو مجموعات من الدول طبقا لمعايير معينة ، لها دلالات خاصة .

ويتضح من ذلك أن مجال الدراسة في التربية المقارنة ، واسع ومتشعب حتى أننا نستطيع أن نقول ، أن كل ما في المجال التعليمي والتربوي ، يمكن أن يكون موضوع مقارنة .

وفي السطور التالية ، نذكر تصنيفا لمجالات البحث في التربية المقارنة، جاعلين العملية التعليمية منطلقا لهذا التصنيف ، والذي يشمل الجوانب التالية:

١ - طبيعة العملية التعليمية :

أسسها ، كقيمتها ، المبادئ التي تقوم عليها ، معياناتها ، مقوماتها .. الخ.

٢ - مضمون العملية التعليمية ومحتواها :

المناهج ، الخطط الدراسية - التخطيط للعمل المدرسي والتعليمي والتربوي التنظيمات المدرسية ... الخ .

٣ - أساليب القيام بالعملية التعليمية :

طرق التدريس العامة ، والخاصة للمواد الدراسية المختلفة نوعية هذه الأساليب ، التعليم الفردي ، التعليم الجمعي ، التعليم المبرمج ، التعليم بالمراسلة ، التعليم المستمر .. الخ .

٤ - جغرافية العملية التعليمية :

دول العالم وشعوبه في مختلف القارات ، البدو ، الحضر ، المناطق النائية، الأقليات .. الخ .

٥ - دينامية العملية التعليمية :

موجهاتها ، الفلسفات التربوية ، العوامل أو القوى الثقافية ، السياسة ، الدين ، الاقتصاد ، اللغة ، البيئة ، درجة حضارة الشعوب ، طبيعة الجنس البشرى .. الخ .

٦ - مشكلات العملية التعليمية :

مشكلات مراحل التعليم ، مشكلات الطلاب في هذه المراحل ، مشكلات العمل الإدارى ، مشكلات العمل المدرسى ، مشكلات التوجيه والإشراف الفنى .. الخ .

٧ - تقويم العملية التعليمية :

الامتحانات وأنواعها ، الاختبارات وأنواعها ، وسائل التقويم فى مراحل التعليم ، الاستثمار فى التعليم ، الفأقد فى التعليم ... الخ .

٨ - النوعيات البشرية فى العملية التعليمية :

طلاب المراحل التعليمية ، تعليم الصغار ، تعليم الكبار تعليم الأسوياء أو العاديين ، تعليم الشواذ (سواء من فى الناحية الايجابية كالموهوبين والأذكياء ، أو من فى الناحية السلبية مثل : الصم والبكم والعمى ، والمعوقين بنوعياتهم) ... الخ .

٩ - نوعيات التأثير فى العملية التعليمية :

التخطيط ، التنمية ، الموجهات الداخلية والخارجية ، الاتجاهات السائدة والمعاصرة ، ظروف المعلم والمتعلم ... الخ .

١٠ - نوعيات التعليم فى العملية التعليمية :

التعليم الدينى ، التعليم المدنى ، التعليم الخاص ، التعليم الأجنبى ، تعليم اللغات القومية ، تعليم اللغات الأجنبية ... الخ .

١١ - نوعيات العمل فى العملية التعليمية :

إدارة التعليم (على المستويات المختلفة) ، إدارة المدرسة ، الإشراف والتوجيه الفنى ، الخدمات الطلابية .. الخ .

١٢ - نوعيات العاملين فى العملية التعليمية :

مديرو المؤسسات التعليمية (المدارس ، المعاهد ..) ، المعلمون ،
الموجهون ، الفنيون والاداريون ، أعلام الفكر التربوى المعاصر ، الطلاب ...
الخ .

كل هذه الجوانب من العملية التعليمية ، تستطيع التربية المقارنة أن
تتناولها بالبحث والدراسة ولقد قام - بالفعل - قسم التربية المقارنة والادارة
التعليمية بكلية التربية بجامعة عين شمس بالقاهرة (على مدى نحو عشرين
عاما مضت) ببحث كثير من هذه الجوانب ، وقدمت فيها أبحاث ورسائل
لدرجتى الماجستير والدكتوراه . منها ما تمت مناقشته ، وأجازته اللجان
العلمية ، ومنها ما هو قيد البحث وتحذو كليات التربية الأخرى فى مصر
والدول العربية حذو هذه الكلية .

ولا تزال خصوصية هذا المجال من الدراسة فى حيويتها ، بل وتتزايد على
مدى الأعوام بازدياد الاقبال على التعليم .

وتعتبر كلية التربية بجامعة عين شمس (بلا جدال) . رائدة كليات
التربية فى الوطن العربى ، لا سيما بالنسبة لهذا النوع من الدراسات التربوية ،
إلى جانب مكانتها فى مصاف كليات التربية والمعاهد التربوية على الصعيد
الدولى .

وقبل أن ننهى الحديث عن مجالات التربية المقارنة ، نرى أن نوضح
للقرائى الفرق بين الدراسة المنطقية Ares study والدراسة المقارنة
Comparative Study بشئ من الايجاز .

موازنة بين الدراسة المنطقية والدراسة المقارنة :

استكمالاً لحديثنا السابق عن هذين المجالين الرئيسيين للتربية المقارنة نذكر فيما يلي موازنة مختصرة بينهما :

أولاً : الدراسة المنطقية :

يمكن إبرازها على الوضع التالي :

تختص بدراسة منطقة محدودة ، قد تكون صغيرة ، فلا تزيد عن مدينة أو إقليم وقد تكون كبيرة فتشمل دولة أو أكثر وأحياناً قارة كاملة بينها عناصر مشتركة .

- تعتمد على جمع البيانات عن كل ما يتعلق بالنظم التعليمية دون القيام بأى تحليل مقارن .

- دراسة مسحية ، وصفية ، فهي مقارنة عامة دون التعرض للتفاصيل .

- تتطلب من الباحث الحياد والموضوعية والبعد عن التعصب لنظام تعليمى معين أو نظرية تربوية معينة حتى لا تفقد أهميتها .

- تتطلب الجهد الكبير والدقة العلمية فى جمع المعلومات وفهم طبيعة التعليم فى منطقة وجوده .

- تتطلب الإلمام بلغة المنطقة وأساليب التربية فيها ، والقيام بالزيارات التعليمية ومشاهدة الواقع .

- مهمتها اعداد الباحث وتدريبه للعمل فى مجالات الدراسة المقارنة باعتبارها دراسة ممهدة لها .

- ومن أمثلة هذا النوع : دراسة لنظام المدرسة الثانوية فى بلاد الوطن العربى .

ثانياً : الدراسة المقارنة :

يمكن إبرازها على الوضع التالي :

- تهتم بدراسة احدى المسائل أو المشكلات التعليمية أو التربوية فى بيئة ثقافية معينة ومقارنتها مع بيئة أو بيئات أخرى .

- قد تتناول بلادا كثيرة أو مناطق متعددة وقد تشمل دولا متنوعة لا يكون بينها عوامل ثقافية واجتماعية مشتركة ولكن بينها جوانب عامة للمقارنة .
 - تعتمد على التحليل والتفصيل فى ضوء الاعتبارات الثقافية ، والقوى الموجهة لنظم التعليم .
 - تتطلب جمع المعلومات والاحصائيات عن كل مظاهر التنظيم التعليمى والتعليمى والاتجاهات التربوية .
 - تتطلب تصنيف البيانات ، وترتيبها ، وجدولة المعلومات ليسهل تحليلها واعدادها للمقارنة .
 - تتعرض لمعرفة أوجه التشابه والخلاف وأسباب كل منها فى البلاد أو البيئات موضع البحث ، بينما لا تهتم الدراسة المنطقية بذلك .
 - توضح للقارئ نواحي المقارنة الدقيقة ، وما تهدف اليه الدراسة ، وما توصلت اليه من نتائج ، بينما تترك الدراسة المنطقية ، الأمر للقارئ ليستنتج هو ، ما قد تعنيه النظم التعليمية ، وما تهدف اليه .
 - ومن أمثلة هذا النوع : دراسة مقارنة لتعليم الفتاة فى الدول المتقدمة والدول النامية .
 - ويلاحظ وجود تداخل بين هذين النوعين من حيث المحتوى ومتطلبات البحث فى معالجة الموضوعات .
 - وبالإضافة إلى النوعين السابقين ، هناك نوع ثالث ، وهو دراسة حالة ونعنى به دراسة تحليلية شاملة لنظام تعليمى واحد أو مشكلة تعليمية فى بلد واحد أو دولة واحدة بحيث يتوفر لهذه الدراسة الأساس الذى يفسر النظام أو المشكلة فى الاطار الثقافى الذى يعيش فيه ، ومن أمثلة هذا النوع :
- دراسة ميدانية لنظام الإدارة التعليمية فى جمهورية مصر العربية .
- كيف يختار الباحث فى التربية المقارنة ، حالة أو عينة للدراسة؟؟
- ينبغى أن يتم ذلك ، عن طريق :

(أ) معرفة أنواع الحالات أو العينات ، وهي .

- عينة شاملة . (وقد تكون عينة عالمية ، تمثل نوعيات دول العالم) .
- عينة اقليمية . (وتكون داخل دولة أو مجموعة دول متشابهة أو قارة معينة) .
- عينة محلية . (وتكون في اقليم معين أو قطاع معين أو منطقة بذاتها) .
- عينة زمنية . (وتتم في حدود فترة زمنية يحددها الباحث) .

(ب) معرفة الشروط التي يجب توافرها عند اجراء الدراسة .
من أهمها :

- أن تكون العينة متصلة اتصالاً وثيقاً بموضوع البحث .
- أن يكون الاختيار من الواقع - كلما أمكن - بدلا من الرجوع إلى الكتب والمصادر المدونة .
- ألا تكون العينة كثيرة بدرجة كبيرة ، أو صغيرة بدرجة محدودة ، لانفى بالغرض .
- أن تراعى الأسس العلمية ، والموضوعية في اعداد الفروض والقيام بالتجريب .
- ينبغي مراعاة سهولة ضبط العوامل المتغيرة اللازمة لاجراء الدراسة .
- أن تجرى في حدود زمن مقبول ، وجهد مناسب وتكلفة مناسبة .
- العمل على تحقيق الفروض ، والأهداف الموضوعية .

نشأة التربية المقارنة وتطورها

وجدت التربية المقارنة كعلم من العلوم التربوية منذ زمن بعيد ، وربما لم تكن معروفة بهذا الاسم ، إلا منذ وقت قريب نسبياً .

وقد حفظ لنا التاريخ ، كثيراً من الكتابات التي تعتبر نوعاً من الدراسات التربوية ، والتي قام بها القدامى ممن عرفوا باهتماماتهم العلمية ، سواء كانوا من الرحالة أو المؤرخين ، أو الجغرافيين ، أو المفكرين ، أو ممن سجلوا خواطرهم ومشاهداتهم عن أحوال البلاد التي قاموا بزيارتها ، أو التجول فيها والتعرف على أمور التعليم بها ، هؤلاء من أمثال :ابن بطوطة ، وابن جببر ، وابن خلدون (من العرب) وماركوبولو (الإيطالي) وانطوان جوليان (الفرنسي) وجون جريسكوم (الأمريكي) وغيرهم ، سواء في العصور القديمة أو الحديثة نسبياً .

وقد تتابعت الكتابات التي تناولت تقارير أو بيانات عن شئون التعليم في بلاد مختلفة ، سواء من حيث نظمه أو أساليب أو مناهجه وطرق الدراسة المتبعة في تنفيذها ... إلى غير ذلك مما له صلة بأوضاع التعليم وأمور التربية واستمر ذلك ، إلى أن اتسع أفق التربية المقارنة - بمرور الزمن - وأصبحت تشمل مجالات متنوعة ومتعددة ، وبخاصة منذ الثلث الأول من القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر ، حيث تنوعت الدراسات ، وتعددت الهيئات والمنظمات التي توجه عنايتها إلى الدراسات المقارنة في التربية .

على أننا إذا أردنا أن نتتبع تطور التربية المقارنة منذ نشأتها حتى وضعها الراهن ، نجد أنها مرت بعدة أطوار أو مراحل يمكن إيضاحها علي النحو التالي :

- أولاً : مرحلة وصف نظم التعليم أو ما يتعلق بها في بلاد مختلفة .
- ثانياً : مرحلة محاولة الافادة من نظم التعليم عن طريق نقلها أو استعارتها .
- ثالثاً : مرحلة التعرف على نظم التعليم في اطار العوامل الثقافية للمجتمع .
- رابعاً : مرحلة التعرف على نظم التعليم في ضوء التفسير العلمي أو التجريبي .

وسنتناول كلا من هذه المراحل بشئ من الأيجاز :

المرحلة الأولى :

يمكن أن تمتد هذه المرحلة منذ العصور القديمة وحتى نهاية القرن الثامن عشر على وجه التقريب ، فهي تعتبر بمثابة الدراسات الأولية في مجال التربية المقارنة ، حيث اعتاد الأفراد والجماعات منذ القدم ، زيارة البلدان المختلفة سواء للتجارة أو للترفيه ، أو للتجول والاكتشاف أو للاغارة والحروب ، أو غير ذلك .

وفي مختلف العصور ، عاد كثير من الرحالة إلى بلادهم بمعلومات وانطباعات وأفكار عن ثقافات الشعوب المختلفة وقد شملت كتاباتهم تعليقات عن تنشئة الأطفال مثلا أو بعض أوضاع التعليم ثم التعرض لأوجه التشابه أو الاختلاف بينها في مجالات محدودة ، وربما كان للصدفة - آنذاك - دخل كبير في التعرف على نظم التعليم أو ما يتعلق بها .

وقد كان من بين الرواد الأول لهذه المرحلة :

ابن خلدون . المفكر العربي حيث نجد في مقدمته المعروفة بأسمه ما يفيد ذلك ، وأنه كتب فصلا عن أساليب تعليم القرآن الكريم للصبية في بعض البلدان الإسلامية (١) .

كذلك هناك فرديريك أوجست هخت، الألماني ، حيث اعد كتابا في القرن الثامن عشر - بعنوان : «مقارنة بين النظم التعليمية الانجليزية والنظم التعليمية الألمانية» . وضمنه وصفا للمدارس الانجليزية ، مع مقارنتها بمثيلاتها الألمانية في بعض النواحي (٢) .

المرحلة الثانية :

وتمتد هذه المرحلة منذ بداية القرن التاسع عشر حتى نهايته ، وربما كانت رغبة المهتمين بالتربية حينئذ في التعرف على نظم التعليم الأجنبية بهدف اصلاح نظمهم القومية ، من أهم دوافع القيام بهذه الدراسات ، حتى أننا نطلق على هذه الفترة ، مرحلة النقل أو الاستعارة ، بمعنى ، استعارة بعض

(١) ابن خلدون - المقدمة ص ٦٢٩ - ٦٣٢ .

(٢) د. وهيب سمعان : دراسات في التربية المقارنة . مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ص

٧١ سنة ١٩٦٥ ص ٣ - ٤ .

نواحي التعليم أو تنظيماته في بلاد مختلفة ؛ ثم تطويرها بما يتلاءم والظروف القومية المحلية .

ونستطيع القول بأن طبيعة هذه المرحلة ، كانت وصفية في معظمها ، فضلا عن أنها لم تكن تتضمن تحليلا أو نقدا للنظم الأجنبية ؛ بل كانت تذكرها بشئ من التقدير والتطلع إلى الاقتباس منها ، وهذا يخالف بوضوح المفهوم الشامل للتربية المقارنة .

وكان من رواد هذه المرحلة :

مارك انطوان جوليان دي باري : وهو أحد المربين الفرنسيين ، ومن الذين اهتموا بالدراسات المقارنة منذ أوائل القرن التاسع عشر (١٨١٧) حيث قام بمحاولة لتحليل المسائل التعليمية في اطار دولي ؛ ودعا إلى جمع الحقائق والملاحظات وتنظيمها في جداول تحليلية تسمح بالتعرف على العلاقات بينها : ومقارنتها . وذلك بغرض الاستدلال منها على مبادئ معينة وقواعد محددة قد تساعد على توجيه النظم التعليمية وحل مشكلاتها ، وقد ضمن ذلك كتابه «مباحث» أو «أبحاث في التربية المقارنة» .

وهناك جون جريسكوم ، المربي الأمريكي الذي أعد سنة ١٨١٩/١٨ دراسة موسعة عن التعليم في كل من : إنجلترا وفرنسا وسويسرا وإيطاليا وهولندا، عرض فيها ملاحظاته عن النظم التعليمية في هذه البلاد من خلال زيارته لها ، طوال عام قضاه في أوروبا .

وقد تبع جوليان، و جريسكوم، كثيرون من أمثال فيكتور كوزان الفرنسي ، وليوتولستوى، الروسي و «ماثيور ارنولد» الانجليزي ، وغيرهم ممن زاروا بلادا مختلفة وكتبوا عن نظمها التعليمية وأوضاع التربية فيها ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ومع أن الدراسات المقارنة في القرن التاسع عشر ، كانت تتسم في معظمها بأنها دراسات وصفية ، إلا أنه وجدت - في ذلك الوقت - محاولات للتحليل المقارن كالتى قام بها على سبيل المثال «أرنست فيشر» الألماني والذي كتب بالألمانية تقريرا عن المدارس الانجليزية ومقارنتها بالمدارس الألمانية (في النصف الأول من القرن التاسع عشر) وكذلك ما كتبه «لودويج وايز» بالألمانية بعنوان «رسائل ألمانية عن التعليم الانجليزي» وفيه يبدى اعجابه

بالمدارس الخاصة الداخلية فى انجلترا ، ويدعو بلده إلى الأخذ بها والاقتباس من نظمها .

المرحلة الثالثة :

هذه المرحلة ، تمتد من أوائل القرن العشرين (الحالى) حتى منتصفه وفيها ظهر اهتمام المشتغلين بالتربية المقارنة نحو ربط النظم التعليمية بما يدور فى مجتمعاتها من أمور وما تتعرض له أوضاع التربية والتعليم من مؤثرات وما يخضع له من ظروف توجهها ومدى التفاعل بين الظواهر الاجتماعية والنظم التعليمية .

وقد وضح هذا الاتجاه - بصفة خاصة - فى الثلث الأول من القرن العشرين لا سيما فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ، حيث اتجهت كثير من الدول إلى إعادة النظر فى سياستها التعليمية ، نتيجة لما أحدثته تلك الحرب من تغيرات كبيرة فى حياة الدول ومجتمعاتها ، وكذلك ، الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وما حدث فيها من تغيرات مماثلة ، وشملت من بينها ، مجالات التربية حيث ظهرت اتجاهات جديدة فى فلسفات التعليم ، وبالتالي ، تعددت الكتابات فى التربية المقارنة ، سواء ما قام به الأفراد أو ما قدمته الهيئات والمنظمات الدولية ، كهيئة اليونسكو ، أو مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للتعليم وغيرهما .

وقد كانت السمة المميزة للدراسات التربوية المقارنة فى هذه المرحلة ، هى الاهتمام بشرح أوجه الشبه والخلاف بين النظم التعليمية المختلفة والقوى أو العوامل التى تقف وراءها ، فهى مرحلة تحليلية ، تفسيرية للعوامل المختلفة عن طريق تتبعها وملاحظتها ، بهدف الافادة منها أو استعارتها وتوقع نجاحها فى ظروف مماثلة ويطلق «بيريداي» على هذه المرحلة ، «مرحلة التنبؤ» أو «الاحتمالات» (١) .

(١) د. محمد منير مرسى - الاتجاهات المعاصرة فى التربية المقارنة . مكتبة عالم الكتب القاهرة سنة ١١٩٧٤ ص ٣٨ .

ولعل من أشهر المربين فى تلك الفترة :

- «سادلر» المربى الانجليزى ويعتبر أول من خرج من كتاب القرن التاسع عشر عن المنهج الذى كان سائدا فيه ، فهو يؤمن بأن النظم القومية للتعليم لها طابعها الخاص ولا يجوز نقلها من مكان لآخر كما هى ، بل ينبغى النظر إلى الاعتبارات المختلفة ، وبالتالي ، فقد انتهج «سادلر» منهجا جديدا ، يميز الدراسات التربوية المقارنة وبخاصة فى النصف الأول من القرن العشرين وهو ضرورة التعرف على العوامل الثقافية المختلفة التى تؤثر فى النظم التعليمية عند دراسة نظم تعليمية أجنبية لمحاولة الافادة منها ، وقد عبر «سادلر» عن ذلك بقوله : ينبغى عند دراستنا لنظم التعليم الأجنبية ، ألا ننسى أن هناك أشياء خارج المدرسة قد تكون أكثر أهمية من الأشياء التى توجد داخلها ، بل أنها تتحكم فيها وتفسرها . ثم يضيف قائلا : إننا لا نستطيع أن نتجول بين النظم التعليمية فى العالم ، كطفل يلهو فى حديقة فيقطع زهرة من هنا وورقة من هناك ، ثم يتوقع أنه لو غرس ما جمعه فى تربة أعدها لحصل على نبات حى ، دون ما تكيف أو ملاءمة سليمة ، فهو فى هذا وأهم فى توقعه ، وهكذا نكون نحن لو فعلنا مثله باعتبار أن النظام القومى للتعليم كالكائن الحى له ظروف وجوده ، وتكوينه وطابعه المميز ، نتيجة للعوامل المتعددة .

وقد تبع «سادلر» فى آرائه كثيرون من كتاب القرن العشرين وفى مقدمتهم «كاندل» و «هانز» (١) و «لاواريز» وغيرهم ، ولكل منهم نظرتة الخاصة وما يراه فى هذا المجال .

وقد كانت كتابات «كاندل» أمثلة بارزة للبحث المستمر لفهم العلاقة بين التعليم والمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تواجه مختلف الدول ، وضمن ذلك ما كتبه عن التربية المقارنة ، وحاول الربط بين نظم التربية وتاريخها ، فهو يعتبر القوى والعوامل مؤسرات سببيه للنظم والمسائل والمشكلات التعليمية ، ولكن منهجه برغم ذلك لا يوضح كيفية الحكم على أهمية عامل دون آخر .

(١) نيقولا هانز - (من أصل روسى) له مكانة مرموقة فى مجال التربية المقارنة . وله كتابات وآراء لها قيمتها .
- يرى أهمية العوامل الثقافية فى فهم نظم التعليم لدى الشعوب ، مع الإهتمام بالجانب التاريخى فى تفسير الحاضر .

وبصفة عامة ، يتضح من كتابات المشتغلين بالتربية المقارنة فى النصف الأول من القرن العشرين ، والممثلين لمنهج القوى والعوامل فى هذه المرحلة أن اهتمامهم الأكبر ، كان موجها لشرح أوجه التشابه والاختلاف بين النظم التعليمية فى ضوء بعدين أساسيين ، هما ، البعد التاريخى والبعد الاجتماعى بمكوناته .

المرحلة الرابعة : (مرحلة المنهجية العلمية) :

وهى المرحلة التى تبدأ من منتصف القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر، حيث التقدم العلمى فى مختلف مجالات الحياة ، وحيث التطور التكنولوجى الذى شمل ميادينها ثم باعتبار أن التربية ميدان تطبيقى وأنها تكنولوجيا اجتماعية ومن ثم وجد اتجاه يدعو إلى التجديد فى المعالجة المقارنة للدراسات التربوية حيث تتميز هذه المرحلة باستخدام المفهوم السليم للعلوم الاجتماعية ، والانسانية ، وأساليب معالجتها فى تفسير النظم والمظاهر التعليمية استخداما علميا باعتبار أن الظواهر التعليمية والاجتماعية ، ليست ظواهر عشوائية ، غير متصل بعضها ببعض الآخر ، بل تضمها أنماط يمكن تمييزها وتفسيرها ، ومن ثم ينبغى الانتقال بالتربية المقارنة من مجرد دراسة من الدراسات الانسانية إلى دراسة تجريبية تخضع لأساسيات المنهج العلمى التجريبى ، وليس معنى هذا ، أن هذه المرحلة الأخيرة ، هى التى تتسم بالناحية العلمية دون سواها أى أن بقية المراحل لا تتسم بالعلم ، ولكن كل مرحلة تستند إلى جانب معين من الإتجاهات العلمية سواء كان وصفا أو تاريخا أو تحليلا ثقافيا بينما تركز المرحلة الأخيرة على العلم التجريبى .

ومن أشهر من عرفوا فى هذه المرحلة وأخذوا بهذا الإتجاه :

«بيريداي» وهو أحد المربين المعاصرين (من أصل بولندى) عمل استاذاً للتربية المقارنة فى كلية المعلمين بجامعة كولومبيا بنيويورك وله كثير من المؤلفات فيها .

ويرى بيريداي أن هناك أربع خطوات فى العملية الكلية للمقارنة ، وهذه الخطوات هى :

1 - الوصف : بمعنى عرض المعلومات وما يتطلبه ذلك من زيارات أو قراءات أو تسجيل ثم إلى وضع فروض معينة أو تعميمات أولية

تحتاج إلى اختبار .

٢ - التفسير : بمعنى تحليل المعلومات التربوية في ضوء ظروف كل بلد ومن خلال الجوانب المختلفة للمجتمع .

٣ - المناظرة : بمعنى وضع أساس المقارنة بين النظم التعليمية ، وترتيبها وجدولتها في ضوء الأفكار الرئيسية ، ومحاولة إيجاد أوجه تشابه واختلاف .

٤ - المقارنة : بمعنى اتمام المقارنة بين المشكلات التربوية في البلاد موضوع الدراسة ، سواء بطريقة طويلة أو عرضية ، تؤدي إلى نتائج عامة تتلاءم مع الفروض المسبقة .

ويرى البعض أن بيريداي يعتبر قنطرة تربط بين فترتين من فترات التطور في التربية المقارنة ، مثله في ذلك مثل «سادلر» فقط ربط «سادلر» بين الفترة التي تميزت بالوصفية وجمع المعلومات جمعا وثيرا غير مميز وبين فترة «كاندل» واتباعه الذين أكدوا فيها أهمية تفسير المعلومات في ضوء القوى والعوامل التاريخية والثقافية .

أما «بيريداي» فيربط بين هذه الفترة الأخيرة وبين فترة جديدة ، تهتم بالبحث عن اتجاه علمي تجريبي للدراسات التربوية المقارنة ، وهذا الاتجاه يعالج منهج القوى والعوامل ويهتم باستخدام العلوم الاجتماعية والانسانية استخداما وظيفيا فيها .

أرثر موهلان . وهو مرب أمريكي معاصر ، وعمل استاذا للتاريخ والفلسفة والتربية المقارنة بجامعة تكساس بأمريكا .

ومن أهم ما كتب ، مؤلفه عن التربية المقارنة الذي ظهر عام ١٩٥٢ ، ثم ما كتبه عن النظم التعليمية المقارنة عام ١٩٦٣ .

ومن آراء «موهلان» أنه ينبغي تعاون المتخصصين في المجالات المختلفة ، حتى نستطيع فهم النظم التعليمية وذلك لصلة هذه المجالات بتلك النظم ، وهذا بدوره يمكن الباحث في التربية المقارنة من تفهم وتحليل وتفسير مشكلاتها وبالتالي للتغلب عليها . وكذلك ، فإن «موهلان» يرى أن أي نظام تعليمي ، هو نسيج مركب يمتد بجذوره إلى الثقافة المتأصلة لشعبه ، ومن ثم

كان على باحث التربية المقارنة أن يستخدم كلا من الطريقتين ، الثقافية التحليلية للعوامل المختلفة ، والموضوعية من حيث دراسة الأوضاع والمشكلات التعليمية بكل أبعادها .

ومعنى هذا ، أنه يؤكد على الجانب النظرى بالإضافة إلى الجانب العملى من واقع الدراسة الموضوعية القائمة بالفعل ، والتي يتخذها الباحث مجالا لاستبيان فروضه .

وفى الحقيقة ، أن المنهج العلمى التجريبي والذي تتسم به هذه المرحلة الأخيرة من مراحل تطور التربية المقارنة ، قد أخذ يحتل مكانة بارزة فى الوقت الحاضر ، تتمثل فى الإدراك المتزايد لأهمية وضع الفروض فى البحوث التربوية المقارنة ، وفى الاختبار الدقيق للحالات ، وفى توجيه العناية لوضع المواصفات للمتغيرات . ثم فى البحث عن تفسيرات كمية للعلاقات بينها .

وأخيرا ، فإنه يمكن أن نضع تطور التربية المقارنة فى مراحلها المختلفة، على النحو التالى :

(أ) من مرحلة الوصف وحب الاستطلاع والجمع غير المقصود للمعلومات عن النظم التعليمية ، إلى جمع منظم يمكن الاستفادة منه فى نظم التعليم .

(ب) من اتجاه نحو فهم طبيعة أنظمة التعليم إلى وجود علاقات انسانية بين الدول بهدف النفع المتبادل .

(ج) من التحليل القائم على البديهية والمصادفة إلى عمل تربوى فنى يقوم على التفسير العلمى الدقيق .

البحث في التربية المقارنة

كيف يقوم الباحث باعداد دراسة تربوية مقارنة ؟

لكي يتمكن الباحث من ذلك ، سواء كانت دراسة جزئية أو عامة ، لابد من توافر أمور هامة ، كمعينات أساسية لاتمام الدراسة المقارنة ، من بينها :

أولاً : الاعداد الفني للدارس ، بمعنى أن يكون الباحث ملماً بأكثر من لغة أجنبية للفادة من المصادر المختلفة وملماً بالعلوم الاجتماعية بصفة عامة ومنها التاريخ ، وتاريخ التربية بصفة خاصة لارتباطه الوثيق بالتربية المقارنة في كثير من أساسياته .

ثانياً : كذلك يتطلب الاعداد الفني للدارس الإلمام بعلوم السياسة والاقتصاد والاحصاء والانثروبولوجيا (ثقافة الانسان والأجناس البشرية) ، مما يساعده علي الفهم السليم والملاحظة الدقيقة والمقارنة الصحيحة .

ثالثاً : الوقوف علي أنواع النظم التعليمية المراد بحثها وتعرف طبيعتها وأهدافها والمصطلحات التربوية الخاصة بها والقوي الثقافية التي تقف خلف هذه النظم ، ومحاولة تفسيرها ودراسة المشكلات التعليمية الراهنة دراسة تحليلية هادفة .

رابعاً : القيام بجمع المعلومات والبيانات عن النظم التعليمية المراد دراستها بطريق مباشر أو غير مباشر وذلك للاطلاع علي المصادر المختلفة علي النحو التالي :

(أ) مصادر أساسية :

مثل الزيارات والأبحاث الميدانية ومشاهدة الواقع المحسوس .

- التقارير والسجلات الرسمية والقوانين التي تصدرها الهيئات والمجالس المتخصصة والوزارات المختصة .

(ب) مصادر ثانوية : مثل :

الكتب والمقالات والمقتطفات التي تتناول موضوع الدراسة تناولاً مباشراً سواء المحلي منها أو الأجنبي ، مع تقويم ما تتضمنه من معلومات .

(ج) مصادر مساعدة :

الكتب والمطبوعات التي تتناول أوضاع التربية والتعليم بطريق غير مباشر كأن تتعرض لأحد جوانب الثقافة أو بعضها كالأدب أو الاجتماع أو الفنون أو الاقتصاد أو الدين أو السياسة أو غير ذلك مما يلقي الضوء علي الجوانب التعليمية .

خامساً : عدم الخضوع أو التحيز للرأي الشخصي للباحث ، أو محاولة البعد عنه كلما أمكن ذلك علي الأقل بل ينبغي تناول البحث تناولا موضوعيا ، بعيدا عن الاعتبارات الذاتية .

أساليب البحث في التربية المقارنة :

للباحث في مجالات التربية المقارنة ، أن يتبع الأسلوب أو الطريقة التي يراها مناسبة لبحثه ، فهناك طرق متعددة يمكن اتباعها في اعداد البحوث التربوية المقارنة ومن بين هذه الأساليب أو الطرق .

١ - الطريقة الطولية :

وتعني دراسة وضع من أوضاع التربية أو نظام من نظم اتعليم لدولة من الدول ، دراسة قد تشمل المراحل التعليمية وتنظيماتها ومشكلاتها ووسائل التغلب عليها ، بما في ذلك ادارة التعليم ونظم اعداد المعلمين ، ثم مقارنة ذلك بما يناظره في دولة أخرى أو أكثر ، مع بيان أوجه التشابه والاختلاف ، وأسباب كل منها .

٢ - الطريقة العرضية :

وتعني دراسة قطاع معين أو مشكلة معينة ، قد تكون في مرحلة تعليمية أو أحد تنظيماتها ، وقد تكون في بعض الأوضاع التربوية لدولة من الدول ثم تتبع هذه الدراسة في دولة أخرى أو أكثر ومعرفة نواحي الشبه والخلاف ومسبباتها .

٣ - الطريقة الميدانية :

وهي دراسة تحليلية محدودة (ولكنها عميقة ومثالية) في أحد قطاعات التربية أو النظم التعليمية في مجال محدود من دولة معينة (وقد تكون الدولة التي ينتمي إليها الباحث) ، وتعتمد هذه الدراسة علي الجانب الميداني من

الواقع الملموس (كالزيارات والاستبيانات والمسح التربوي والتحليل التطبيقي) ، مع اجراء موازنات دقيقة ، وقد يمزج الباحث بين ما قام به وبين طراز مشابه ، مما يؤكد صدق وثبات دراسته ، ويثري المجال التربوي .

أهداف التربية المقارنة :

(ماذا يفيد الباحث من التربية المقارنة ؟)

للدراستات التربوية المقارنة ، أهداف متعددة ، نذكر فيما يلي أبرز هذه

الأهداف :

أولاً :

للدراسة المقارنة فائدتان ، نظرية ، وعملية ، أما الفائدة النظرية فهي أنها تساعد الدارس علي تحصيل نوع من المتعة العقلية ، تتأتي نتيجة لما يقوم به من ملاحظة ومقارنة ، وتفسير ، وأما الفائدة للعملية فإن دراسته للعوامل المؤثرة في النظم التعليمية ومشكلات هذه النظم وكيفية معالجتها تزيد في فهمه وتقديره لنظم التعليم القومي في بلده ، والتبصر به وكذلك بالنسبة للبلاد الأخرى إذ أن دراسة نظم التعليم في البلاد المختلفة ليس لمجرد نقلها إلي بلاد أخرى ولكن لفهم مشكلات التربية التي تواجهها تلك البلاد فهما عميقا ، ومعرفة الطرق التي اتبعتها في ايجاد حلول لتلك المشكلات .

وعلي هذا الأساس تهدف التربية المقارنة ، كما يقول «كاندل» إلي ما يهدف اليه القانون المقارن أو الأدب المقارن أو التشريع المقارن من معرفة الاختلافات في القوي والأسباب التي تحدث التباين في نظم التعليم ، أما «روسيلو»^(١) - فقد شبه المشتغل بالتربية المقارنة بعالم الارصاد الجوية الذي يدرس الاتجاهات في الجو ، ليتنبأ بما سيكون عليه في المستقبل . ومن ثم ، فقد رأي أن للتربية المقارنة . فائدة عملية أساسية في التخطيط التعليمي . إذ تقوم بالتحليل للمؤثرات والضعوط علي التعليم والمجتمعات في الوقت الحاضر . وبذلك تساعد علي التنبؤ بالخطط المستقبل .

(١) بيدرو روسيلو - Pedro Roselis من المعاصرين الذين اتشغلوا بالتربية المقارنة أكثر من ثلاثين عاما ، وله فيها مؤلفات كثيرة .

عمل أستاذ بمعهد العلوم التربوية بجامعة جنيف بسويسرا ثم مديرا لمكتب التربية الدولي بجنيف يرى أن التربية المقارنة تعبير عن حركة التربية في العالم وأنها نتاج عوامل مختلفة ؛ متداخلة ومتفاعلة .

ثانياً :

الاسهام في تدعيم التفاهم العالمي عن طريق الاخصائيين في التربية المقارنة وذلك باضافتهم معارف جديدة . وتبصيرا جديدا في المشكلات التعليمية المعقدة ، وكذلك عن طريق البعثات والمؤتمرات القومية والعالمية وما يتم فيها من أعمال وما تصدره من قرارات وتوصيات ، هذا فضلا عن الحد من التعصب أو البعد عن العزلة التفكيرية أو المغالاة في تقدير النظم القومية للتعليم . ذلك أن الدراسات المقارنة لتلك النظم في البلاد المختلفة والوقوف علي المناهج والخطط والنظم المدرسية عند غيرنا من الأمم . وحضور المؤتمرات العالمية وزيارة المعاهد المدارس والجامعات . كل ذلك ينبهنا إلي ما في العالم من نظم قد تكون خيرا من نظامنا . وتطلعنا علي أوجه النقص التي لم نكن نستطيع رؤيتها إلا عن طريق الاطلاع علي غيرها ودراسته الأمر الذي يدفع الباحث إلي مزيد من الاطلاع والتعمق والتفسير والموازنة والعمل علي توسعة نظرتة إلي المجال التعليمي . والتربوي بوجه عام .

ثالثاً :

يرتبط بالهدف السابق . تنمية الاتجاه الموضوعي في دراسة المشكلات التعليمية العامة والتي يشترك في بحثها دول متعددة كمشكلة الامتحانات مثلا أو تعليم اللغات الأجنبية في المراحل الدراسية الأولى أو أهداف التعليم الثانوي أو غيرها مما يدور في المجال التربوي في العالم . ذلك أن دراسة هذه المشكلات في حدود المستوي الشخصي يحصرها في اطار ضيق ويجعل منها مسائل قومية خاصة تعالج علي أساس قومي ضيق علي حين أن دراستها في حدود المستوي العالمي والموضوعي . يرقى مستوي بحثها ويجعل علاجها علي أساس موضوعي عام يخدم الناحيتين القومية والعالمية وهنا تتضح أهمية الحلول الناتجة عن دراسة تحليلية تشترك فيها الدول المختلفة . مما يدعو إلي التخفظ والاحتراس عند مناقشة مسائل التعليم ومشكلاته من الخضوع إلي النظرة الذاتية أو التعصب للرأي الشخصي فضلا عن ايجاد روح النقد البناء لدي الدارس منا يدفعه إلي تقديم مقترحات صحيحة للاصلاح التعليمي مع المواءمة بين مختلف الاعتبارات .

رابعاً :

كذلك من أهداف التربية المقارنة . تدريب الباحث علي تحليل العوامل والقوي التي تدخل في تحديد نوع التعليم ونظامه في بلد ما ذلك أن التربية المقارنة تمكنه من النظر إلي التربية علي أنها عملية اجتماعية ثقافية بمعناها الواسع وعن طريق التربية المقارنة يستطيع الباحث أن يلاحظ الأحداث أو الثورات العنيفة التي تغير وجه الحياة في كثير من بلاد العالم . سواء كان ذلك من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الدينية أو غيرها مما يؤدي إلي وجود نظم تعليمية جديدة تختلف عما سبقتها . وفي هذا - يقول «كاندل» :

«أن القيمة الرئيسية للمعالجة المقارنة للمشكلات التعليمية . تظهر في تحليل الأسباب التي أوجدت هذه المشكلات . كما تظهر في مقارنة الفروق بين النظم التعليمية المختلفة والعوامل التي سببت هذه الفروق . وأخيراً في دراسة الحلول التي حاولتها الدول المختلفة، حتي إذا ما أراد الباحث . الاستفادة من ذلك علي المستوي القومي كان عليه مراعاة مبدئين أساسيين : (١)

أولهما : الملاءمة الثقافية بمعنى ملاءمة الخبرة التعليمية أو التربوية المراد نقلها بالنسبة لبلده أو البلد المنقولة اليه .

ثانيهما : القدرة علي الاستفادة بمعنى مدي الامكانيات (المادية والفنية) المتاحة وكذلك ظروف البلد المنقولة اليه هذه الخبرة .

(١) راجع : د. محمد منير مرسى - التربية المقارنة (بين الأصول النظرية والتجارب العالمية) عالم الكتب القاهرة ١٩٩٨ ص ٣٧ .

مناهج البحث في التربية المقارنة

يمكن أن يكون هذا العنوان بتعبير آخر ، وهو : أساليب أو طرق البحث في التربية المقارنة .

يرى بعض المشتغلين بالتربية المقارنة أن تقسم مناهج البحث فيها وفقاً لنشأة التربية المقارنة وتطورها باعتبار أن كل منهج قد عاصر فترة زمنية معينة بينما يرى الآخرون خلاف ذلك وأن كل منهج أو طريقة منها يمكن أن يتبع في الدراسات المقارنة في الوقت الحاضر ولكن له من المزايا وعليه من المآخذ ما يمكن أن يوضع في الاعتبار .

وللباحث في مجالات التربية المقارنة أن يتبع منها ما يراه مناسباً لطبيعة الدراسة المقارنة التي يقوم بها وفقاً لنوعيتها والهدف منها وقد يستعين الباحث بمنهج أو أكثر في دراسته حتى تتضح الغاية منها .

وفيما يلي موجزا لكل منها :

أولاً : المنهج الوصفي المقارن :

أو طريقة الوصف للنظم التعليمية فهي وصف لمظاهر النظام التعليمي دون التعمق في تحليل جذوره وأصوله ودون التصدي لتفسير طبيعته أو نقده أو التعرف علي مشكلاته وأسبابها .

وبعبارة أخرى فهذه الطريقة قاصرة علي اثبات الأنظمة المتبعة في التعليم في البلاد المختلفة ، وبالتالي فإنها تقرير للواقع .

ولكن ليس معني هذا ، هو الاقلال من القيمة الدراسية لما يتعلق بنظم التعليم ومراحله أو خططه ومناهجه أو غير ذلك من التنظيم المدرسي . فالتركيز علي الاهتمام بجمع المعلومات عن النظم التعليمية ومكانتها ومحاولة الاستفادة من أحسنها ، أمر مرغوب فيه ، فضلاً عن أن هذه الدراسة (أو المنهج) هي تمهيد أساسي للدراسة المقارنة ، المبنيّة علي الموازنة والتحليل .

ثانياً : المنهج التاريخي المقارن :

أو ارجاع النظم التعليمية إلي أصولها الثقافية والاجتماعية . ويرى بعض الاخصائيين في التربية المقارنة ، أن الأساس التاريخي ، أمر لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لتفسير أية مادة مقارنة ، وربما كان هانز، في مقدمة

من يؤيدون هذا المنهج . حيث يرى أن النظم التربوية . حينما تحاول أن تكيف نفسها للظروف الطبيعية للبلد الذي تعيش فيه . فإنها تتقيد بالمواقف القائمة ، وهي في نفس الوقت تتأثر بأحداث الماضي التاريخية . سواء من قريب أو من بعيد بالإضافة إلي تأثرها بالحاضر الجغرافي .

كما أنه للامام بفلسفة النظام التعليمي ، ينبغي فهم الثقافة العامة لبلده ، والتي تكون فلسفة التربية ، عنصراً أساسياً من عناصرها ، والتي مهد الماضي إلي وجودها ، فدراسة التاريخ الذي مر به البلد ، ومعرفة أطواره المختلفة من أهم ما يعين الباحث علي فهم تلك الثقافة التي تتميز بالحياة والتطور ، وقد تبع «هانز» كثيرون مثل «كاندل» وغيره .

ثالثاً : المنهج التحليلي المقارن :

أو منهج العوامل والقوي الثقافية لنظم التعليم ، ويعني هذا المنهج بمعرفة العوامل والقوي الثقافية المختلفة (السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية . الفكرية ... الخ) التي تقف وراء النظم التعليمية ، وتفسير الظواهر التربوية وتعليل اختلافاتها ، وليس مجرد المعلومات ونقلها .

وفي هذا يقول «سادلر»^(١) ينبغي عند دراسة نظم التعليم الأجنبية ألا ننسى أن الأشياء الموجودة خارج المدرسة ، قد تكون أكثر أهمية من الأشياء الموجودة في داخلها . بل أنها تتحكم فيها وتفسرها (أي العوامل المختلفة) أي أن هناك علاقة قوية بين التعليم والمجتمع . مما يؤكد ضرورة التفاعل بينهما . ويرى «هانز» أن العوامل التي تتأثر بها نظم التعليم . تنقسم إلي ثلاثة أنواع . هي :

١ - عوامل طبيعية مثل : الجنس البشري واللغة والبيئة الجغرافية ثم الناحية الاقتصادية .

٢ - عوامل ايديولوجية روحية ، مثل الأديان والتراث الديني .

٣ - عوامل علمانية ، مثل : الحركة الانسانية ، والقومية ، والديموقراطية .

فالباحث عندما يأخذ بهذا المنهج ، انما يعني بدراسة اتجاهات التربية

(١) سادلر (١٨٦١ - ١٩٤٣) مرب انجليزى . من الشخصيات البارزة فى مجال التربية المقارنة .

والتعليم في ضوء الاطار العام للمجتمع الذي نشأت فيه والفلسفة التربوية التي يؤمن بها . وليس معني ذلك ، هو الانعزال عن الاتجاهات التربوية للمجتمعات المختلفة ولكن ، للباحث إذا ما أراد حلا لمشكلة تعليمية ، أن يفيد من الخبرات المماثلة في بلاد أخرى بما يتلاءم وظروف المشكلة ، وأبعادها ، ومؤثراتها .

رابعاً : المنهج التجريبي أو العلمي المقارن :

ويقصد به المنهج الذي يستخدم وسائل التجريب العملي وهذا المنهج له من الأصول التاريخية ، ما يمكن أن ترجعه إلي النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث دعا «انطوان جوليان» إلي الملاحظة الدقيقة للظواهر التعليمية وإلي جدولة الملاحظات بطريقة تسمح بمقارنتها ، واستخلاص ما بينها من تشابه أو اختلاف .

وقد تبع «جوليان» آخرون ، دعوا إلي الأخذ بمبادئ التجريب ، إلي أن تأكدت الدعوة إلي اتباع هذا المنهج ، عندما ازدهرت البحوث التجريبية في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية ، نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي ساد العالم وبخاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين وبالتالي ، توفرت المعلومات ووسائل البحث لدي الدارسين ، الأمر الذي حدا بكثير من المشتغلين بالتربية المقارنة إلي اتباعه ، وذلك باعتبار وجود علاقات ديناميكية بين التعليم والمجتمع الذي يوجد فيه ، ولا بد من تفسيرها بأسلوب علمي يخضع لمقومات البحث التجريبي سواء بالنسبة لافتراضاته أو نتائجها ، وهذا المنهج يقوم أساسا علي احساس الباحث بوجود مشكلة ، احساسا غير واضح نتيجة لملاحظة عابرة أو غير دقيقة أو نتيجة للفضول وحب الاستطلاع ثم يتبلور هذا الاحساس حتي يتم تحديد المشكلة وبالتالي وضع فروض أو افتراضات ، يعمل الباحث علي اختبارها ومحاولة التأكد من مدي صحتها . ومن أمثلة ذلك .

افتراض وجود علاقة متبادلة بين التعليم والاقتصاد . أو وجود ارتباط بين النظام السياسي وطبيعة النظام المدرسي . أو وجود علاقة بين مركزية الإدارة التعليمية وارتفاع مستويات تحصيل التلاميذ ... الخ .

علي أن يتم اجراء ذلك في بلاد مختلفة . ووسيلة الباحث في هذا الاجراء هي جمع المعلومات بطريق مباشر أو غير مباشر ، ومعالجتها وتفسيرها

ومقارنتها واستخلاص النتائج منها ولعل من أهم مزايا المنهج التجريبي أو العلمي في التربية المقارنة ، هو اهتمامه بجمع أكبر مجموعة من المعلومات عن أكبر عدد من البلاد ، وتفسيرها تفسيراً مناسباً فضلاً عن تحقيق الاقتصاد في الجهد ، والوقت والمال .

علي أن خطوات هذا المنهج ، تستتبع التسلسل التالي :

أولاً : الاحساس بالمشكلة . ثم تحديد أبعادها .

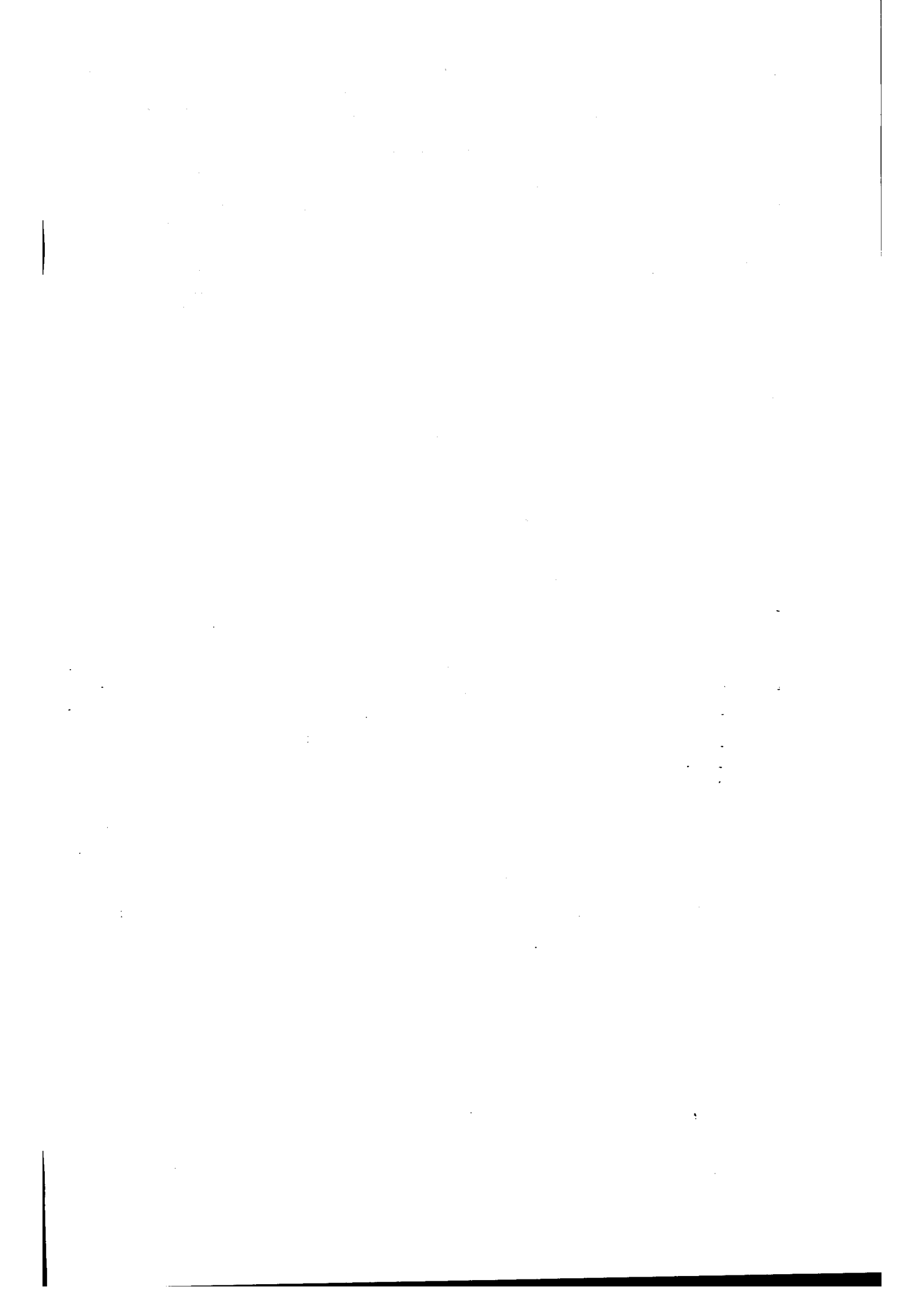
ثانياً : وضع الفروض المتعلقة بهذه المشكلة .

ثالثاً : جمع المعلومات وثيقة الصلة بهذه الفروض .

رابعاً : تفسير هذه المعلومات ومقارنتها لاختبار صحة الفروض .

ثم هناك ، المنهج الفلسفي المقارن ، الذي يعتمد علي الحوار والجدل والمناقشة في القضايا التعليمية أو أوضاع التربية ونظرياتها ، ويتناولها بأسلوب جدلي مقارن . بحثاً عن حقيقة وجودها وظروف مجتمعتها .

وعلي أي حال ، فإن منهج البحث في التربية المقارنة ، يحدده الهدف من المقارنة ذاتها ، فقد يكون الهدف ، أكاديمياً أو حضارياً أو سياسياً أو نفعياً اصلاً ، كما يحدد ذلك أيضاً مجال المقارنة ونوعها .



الفصل الثالث نظم التعليم والقوى المؤثرة



نظم التعليم

من المعروف أن نظم التعليم في البلاد المختلفة هي وليدة الظروف الاجتماعية التي نشأت فيها ، ذلك أن كل نظام تعليمي ، يعكس صورة المجتمع الذي يعيش فيه ، سواء ما يتصل بهذا المجتمع من ظروف تاريخية ، أو عوامل اقتصادية ، أو ظروف سياسية ، أو أوضاع جغرافية ، أو دينية ، أو غير ذلك من الجوانب الثقافية للمجتمع (ونلك من المفهوم التربوي الشامل للثقافة) .

وهذه الظروف ، لا بد وأن تكون وثيقة الصلة بنظام التعليم الموجود في كل بلد من بلاد العالم ، إذ أنه بدون هذه الظروف ، يكون النظام التعليمي غير ملائم مع واقع البلد أو المجتمع .

وعلي ذلك ، فإنه لا يمكن لأي نظام تعليمي في أي بلد من البلاد ، أن ينعزل عن المجتمع ، وهو في الوقت ذاته ، لا بد وأن يكون صورة للبيئة التي يعيش فيها هذا النظام ، حتي يستطيع أن يقدم لهذه البيئة متطلباتها من القوي البشرية في مختلف التخصصات والمستويات .

علي أن الدول - علي الصعيد العالمي - تختلف في نظرتها إلي التعليم . وما تعلق عليه من آمال وما تتطلبه منه من احتياجات ومقاصد ، وهي بالتالي تنظر إلي السلم التعليمي باعتباره الوسيلة التي تحقق لها ما تريد ، باعتبار أن التعليم ، ترجمة لأهداف المجتمع وغاياته ، وهو الوسيلة التنظيمية التي تعبر بها الأمم جسور الحياة وسط تيارات متباينة ومتعددة .

وكل دولة من الدول ، تجعل نصب عينيها دائما ، المراحل التعليمية التي يمر بها الناشئون فيها ، ويالك فيها شبابها ، سبل التقدم والنمو في مختلف مجالات الحياة .

فمن الدول ، من تنظر إلي التعليم ، نظرة «الكم» ، وهي من أجل هذا

تعد السنوات الدراسية وفقا لترتيب معين ، يحتوي علي نوعيات معينة من الخبرة والمعرفة ، لا بد أن يمارسها الناشئون . ومن الدول ، من تنظر إلي التعليم . نظرة (الكيف) . وهي من أجل هذا . تعد السنوات الدراسية . طبقا لنوعيات خاصة من الخبرة والمعرفة ، ترى أنها كفيلة بتحقيق أهدافها .

وهناك فريق ثالث من الدول . يري أن امتزاج (الكم بالكيف) خير معين له لتحقيق أهدافه فهو لا يفضل ناحية علي أخرى . وإنما يجعلهما يسيران جنبا إلي جنب بهدف تحقيق الغاية المطلوبة فدول العالم تختلف من حيث نظمها التعليمية وكيفية صعود أبنائها سلم التعليم فيها . وعلي سبيل المثال . سنوات المرحلة الابتدائية - باعتبارها المرحلة الأولى والأساسية لأي نوع من التعليم في أي بلد - بعض الدول يري أن تبدأ من سن السادسة للأطفال وتستمر ست سنوات أي حتي سن الثانية عشرة وبعضها يري أن تبدأ في سن الخامسة وتستمر خمس سنوات ثم تعقبها مرحلة أخرى مكملتها . والبعض الآخر يري أنه من الضروري وجود مدرسة أو مرحلة قبل المدرسة الابتدائية تمهد لها وتعد أبنائها لاستقبال المرحلة الابتدائية . وهي بالتالي تعني بإنشاء دور الحضانه ورياض الأطفال .

أضف إلي هذا . أن هناك من الدول . من يري تأخير سن المدرسة الابتدائية - نسبيا - كما يحدث في بعض بلاد الشمال (السويد والنرويج مثلا) حيث تمنع طبيعة الطقس هناك خروج الأطفال الصغار إلي التعليم في سن الخامسة أو السادسة . وبالتالي فإن الصغار هناك يلتحقون بالمدرسة الابتدائية في سن السابعة وهكذا ، يكون لكل دولة أو لكل مجتمع ظروفه وطبيعته التي تتحكم - إلي حد كبير - في نظمه التعليمية وكذلك الحال بالنسبة لفترة الإلزام أو سنوات التعليم العام وتنظيماته ، أو إدارة التعليم والإشراف عليه وما من شك ، في أن لكل دولة ، ما تراه كفيلا بنجاح ما تقصد اليه من اعداد أو ترتيب أو محتوى علمي ، علي أن معظم الإتجاهات العالمية المعاصرة ، تكاد تتفق علي أن التعليم . هو الوسيلة العاجلة للتقدم البشري ، وأن الاستثمار في الإنسان ، هو انجح وأفيد أنواع الاستثمار في وقتنا الحاضر ، فعن طريق الانسان تقوم الاكتشافات . وعن طريق الانسان ، تتسع خبرات الحياة ، وعن طريق الانسان ، تتنوع المعرفة ، وعن طريق الانسان ، تنهض المجتمعات ، باعتباره الكائن الحي النامي المتطور ، الذي يعيد النظر إلي ما هو أفضل في مواقف الحياة ،

من وقت لآخر ، فيعمل علي تقدمها وتطويرها ، واطافة ما يفيد البشرية ، وما يسهم في جعلها أكثر فاعلية ونفعا للإنسان .

وطاقات الانسان ، ومواهبه ، لا تحدها حدود ؛ فقد زودته الطبيعة بقدرات خلاقة متجددة ، كلما أحسن استخدامها أو استغلالها ، أفاد مجتمعه بل وأفاد البشرية عامة ، باعتباره أنه يعيش في مجتمع انساني ، كثرت فيه وسائل الاتصال بغيره من البشر ، وتتعدد فيه أساليب التبادل الفكري العلمي ، وتتنوع طرق الانفتاح أمام المجتمعات البشرية لتلتقي وترسم الخطوط الرئيسية التي تحكم النظم التعليمية في هذا المجتمع ، وما يقف وراء سلمه التعليمي من عوامل ومؤثرات أو موجبات ، تكون هي بمثابة الأسباب الحقيقية والرئيسية للأخذ بهذا النظام دون سواه إذ أن السياسة التعليمية لأية دولة لا بد وأن تكون مطابقة بل ونابعة من السياسة العامة لهذه الدولة ومرتبطة بها ارتباط وثيقا ومستمر ، فالفكرة من مطابقة السياسة التعليمية لسياسة الدولة ، هي أن تكون أحد عناصرها الأساسية وبذلك تكون محققة لأهدافها ومساعدة علي الاسهام في أي تطور مقصود لعملية بناء المجتمع .

وهنا ، ينبغي أن نشير إلي أن العوامل أو القوي الثقافية ، ليست موجبات متباعدة أو متنافرة ، بعضها منفصل عن البعض الآخر ، ولكنها في حقيقتها متداخلة ومتكاملة . وقد تؤثر كل منها في الأخرى أو بينها تأثير متبادل ، يختلف قوة وضعفا من واحدة إلي أخرى .

ونظم التعليم التي نتحدث عنها في هذا الفصل ، نعني بها البناء التعليمي بهيكله وكيانه وحركته ، فالسلم التعليمي جزء منه ، والمناهج الدراسية ومحتواها جزء منه ، والتنظيم المدرسي والحياة المدرسية جزء منه ، وتقويم العملية التعليمية جزء منه ، والمعلمون ونوعياتهم جزء منه ، وأسلوب الإدارة والاشراف علي العملية التربوية ، جزء من النظم التعليمية .

القوي المؤثرة :

وفي السطور التالية . نعرض لأهم العوامل أو القوي الثقافية التي تؤثر في توجيه أساليب التربية ، وتشكيل نظم التعليم في المجتمعات المختلفة .

١ - عوامل السياسة

ونعني بها الأوضاع السياسية للدولة بما في ذلك نظام الحكم في المجتمع، والظروف التي تعيشها في حاضره، وما تمليه عليه هذه الظروف من متطلبات وما يقف أمامه من تحديات، وما يتعرض له من أحداث، وما يتمتع به من استقرار سياسي داخلي وخارجي، وتطلعاته إلى المستقبل، ومدى ما يعلقه على أبنائه من آمال، يعدهم لتحقيقها، وإلى أي مدى يستطيع التعليم أن يسهم في ذلك، وأهمية المراحل التعليمية وتكامل هذه الأهمية، وهكذا، فالدولة التي تسودها الإتجاهات الديمقراطية، حيث الحرية؛ حرية التعبير عن الذات، حرية الرأي والكلمة والايان بقيمة الفرد وتشجيع النقد البناء والدعوة إلى الابتكار والتجديد، والتخلص من القيود والاحتكار والضغط، نقول، أن الدولة التي يسودها هذا النوع من الإتجاهات تختلف في سياستها التعليمية عن دولة سياستها خنق الحريات وممارسة التسلط والقمع سواء كان ذلك عن طريق حكام الدولة أنفسهم، أو عن طريق نظام مفروض على الدولة كما تفعل الدول المستعمرة نحو الشعوب المستعمرة، وفرق بين انسان ينعم بالحرية والراحة النفسية، وبين انسان يشعر بالقيود على تحركاته وسكناته وأن الخطر يهدده أن هو لحاد عما رسم له. وأن العقوبة الصارمة في انتظاره إذا لم ترض السلطات الحاكمة عن سلوكه، وتصرفاته.

وتتضح فاعلية القوي السياسية من حيث أثرها على النظم التربوية والتعليمية على مر العصور، من ذلك ما حدث في «اسبرطة» (في العصور اليونانية القديمة) وما حدث في ألمانيا النازية و«إيطاليا الفاشية» (في عصرنا الحديث) فقد كانت القوي المتسلطة على الحكم في اسبرطة تتحكم في كل شئ فنوعيات الحياة الاجتماعية تسير على طراز معين تقتضيه السياسة العامة للدولة. وبالمثل كانت أوضاع التربية والتعليم، انعكاسا طبيعيا لسياسة الدولة، وما يراه المسئولون فيها، كذلك حرصت «ألمانيا» و«إيطاليا» على تربية أبنائها تربية تسائر إتجاهات الدولة وتحقق ما تهدف إليه سياستها.

ولا شك أن هناك تقاربا بين الرقابة على التعليم وتنظيمه في «اسبرطة»، وبينه في «ألمانيا النازية»، و«إيطاليا الفاشية»، فقد رأى النازيون والفاشيون كما رأى الاسبرطيون، أن انشاء ديكتاتورية عسكرية والابقاء عليها يعتمد إلى حد كبير على وجود رقابة تامة وواسعة على حياة أطفالهم وشبابهم، كما أن

مستويات الأعمار لتنظيمات الشباب في ألمانيا وإيطاليا تشبهان مثيلاتها في النظام الأسبرطي إلي حد كبير .

(في عالمنا المعاصر ، يتضح تأثير السياسة فيما تتبعه الدول الشيوعية في نظمها التعليمية حيث تسود النظرية اللينينية والاتجاهات الماركسية ، إلي جانب أن اهتمامها التسلطي الديكتاتوري مرسوم له والولاء للحزب الشيوعي والهيئة الحاكمة مخطط له في الاطار العام لمسار التربية ووسائلها ، ونوعيات التعليم معروفة ومدعمة ، والمناهج - باعتبارها وسائل لصنع أجيال من البشر - محددة ، والإدارة التعليمية مركزة في أيدي الهيئة الحاكمة ، ففي كل جمهوريات الاتحاد السوفيتي كان ، يوجد ممثل للحزب في كل وحدة تعليمية سواء كانت صغيرة أو كبيرة للتأكد من أن سياسة الدولة وسياسة الحزب تنفذان بكل دقة ، ومهمة هؤلاء الممثلين هي التأكد من أن الفلسفة الشيوعية مطبقة ، وأنها تسود البرامج والتنظيمات المختلفة ، وأن منظمات الشباب الشيوعي في المدارس تقوم بتوضيح قرارات الحزب الشيوعي وقوانين الدولة ، إلي جانب هذا . تقوم أجهزة الشرطة السياسية بمتابعة النظام الإداري للتعليم وذلك للتأكد من ولاء العاملين بالإدارة التعليمية والمدرسية بما فيهم المعلمون والتلاميذ وغيرهم ممن لهم صلة بالعملية التعليمية .

كذلك ، فإن الصين لم تستطع أن ترسم لنفسها نظاما تربويا يلانم حاجاتها وظروفها إلا بعد أن قامت بثورتها الكبرى عام ١٩١١ تلك الثورة التي تمخضت عن اعلان الجمهورية، سنة ١٩١٢ ثم توالت الأحداث وتعاقبت السنوات إلي أن أعلنت جمهورية الصين الشعبية، سنة ١٩٤٩ والتي نهضت بالبلاد نهضة شاملة وتمكنت من رسم سياسة تعليمية تسير جنباً إلي جنب مع الثورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف إلي بناء مجتمع صيني جديد .

وإذا نظرنا إلي مجتمعنا المصري ، نجد أن ملامحه قد تغيرت - بما في ذلك التعليم - بعد أن قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتحقق لمصر استقلالها السياسي والاقتصادي وتحررت من الضغوط الأجنبية ، وعندما استقرت نظمها السياسية ، بدأت تخطط لنظمها التعليمية والتربوية بما يمكنها من مواكبة الاتجاهات العالمية ومسايرة التقدم المعاصر .

أما بالنسبة للدول التي منيت بالاستعمار ، فنجد أن السلطات الاستعمارية تحكمت في مقدرات الدول المستعمرة وحاولت ترك بصماتها علي نواحي الحياة فيها ، مثال ذلك ما حدث أثناء الاستعمار الفرنسي للجزائر العربية ومحاولة فرنسا، فرنسة كل شئ في الجزائر وكان تأثير السياسة واضحا فيما يتعلق بالتعليم ، نظمه ومناهجه وادارته ، هذا ، إلي جانب ما حدث في دول المشرق العربي (مصر ، وسوريا ، ولبنان ، والعراق) وما كانت تعانيه تحت وطأة الاستعمار وما خططه لها من نظم تعليمية دخيلة تعتبر أمثلة صارخة لأثر النواحي السياسية في توجيه التربية وأنماط الثقافة لدي الشعوب .

كذلك ما حدث أثناء الاستعمار الهولندي لاندونيسيا ، فقد حرص الهولنديون علي صبغ المدارس الشعبية بالصبغة الهولندية ، سواء أكان ذلك في الجو المدرسي بوجه عام أم في مواد الدراسة بوجه خاص .

٢ - عوامل الاقتصاد

تخضع نظم التعليم للأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع سواء بالنسبة لتحديد محتوى التعليم ومناهجه أو طرقه وأساليبه بصفة عامة والتعليم لا يقصد به مجرد أدوات للمعرفة ، أو محتوى للعلوم أو الفنون ، ولكنه يعني أيضاً ، أنه وسيلة للتقدم الاقتصادي في المجتمع ، ولا شك في أن الامكانيات الاقتصادية التي تتوفر لدى الشعوب . تلعب دوراً هاماً في النظام التعليمي بها ، ومدى تمتع أفرادها بفرص التعليم ونوعياته ، فالتعليم - لا سيما إذا أحسن توجيه هذه الامكانيات الاقتصادية فيما ينفع الناشئين - يمكن أن يؤدي إلي استثمار طيب وفعال ، ذلك أن التعليم والاقتصاد صنوان بينهما علاقة تبادلية ، إذ يتأثر كل منهما بالآخر إلي حد كبير ، كما اثبتت ذلك التجارب والأبحاث العلمية التي أجريت في هذا المضمار باعتبار أن العلم هو السبيل لاعداد القوي البشرية المدربة واللازمة لتطوير المجتمع وأن الاقتصاد من ضروريات هذا الاعداد ولقد ادرك رجال الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية المورد البشري . فنري «آدم سميث» مثلاً يؤكد أهمية التربية في مواطن كثيرة من كتابه «ثروة الأمم» وقد أوضح بوجه خاص أن القدرات المكتسبة والنافعة لدي سائر السكان أو أعضاء المجتمع ، تعتبر ركناً أساسياً في مفهوم رأس المال الثابت عنده ، ذلك أن اكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها في أثناء تعليمه ودراسه أو تدريبه . يكلف دائماً نفقات حقيقية تعتبر رأس مال ثابتاً ومتحققاً في الواقع في شخصه . وكما أن هذه المواهب تعتبر جزءاً من ثروة الشخص . فإنها أيضاً تشكل جزءاً من ثروة المجتمع الذي ينتمي اليه (١) .

كذلك يؤكد «الفريد مارشال» أهمية التربية بوصفها استثماراً قومياً ويرى أن أبلغ أنواع رأس المال قيمة ، هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان إذ عن طريق الانسان (عقله وفكره ويده بل وحواسه جميعها) يكون تقدم الأمم والشعوب .

فالنهضة الصناعية ، وحركة التصنيع التي انطلقت في القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر ، غيرت المجتمع الغربي بنظمه السياسية - والاقتصادية والاجتماعية ، وكانت هذه بوادر التغييرات في النظم التعليمية ، وفي العقد

(١) فردريك هاريسون ، تشارلز مايرز ، التعلم والقوي البشرية والنمو الاقتصادي ترجمة د. ابراهيم حافظ - مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٦ ص ١٤ .

الثاني من القرن العشرين ، قامت الحرب العالمية الأولى ثم تلتها في العقد الرابع منه ، الحرب العالمية الثانية ، وما أن انتهت حتي ظهرت في الأفق الدولي ، ملامح المجتمع التكنولوجي ، وتجسدت الحياة العصرية في مختلف نواحيه ، وأدخلت علي التعليم أنظمة حديثة ، مشتقة من واقع الحياة حوله ، ووضح ذلك فيما أخذت به دول العالم المتقدمة مثل : أمريكا وروسيا ، وانجلترا وفرنسا وغيرها ممن مكنتهم مواردهم المادية والبشرية من قطع شوط كبير في تقدم عالمنا المعاصر .

ثم تتابعت خطي التقدم ، تخطوها دولة بعد أخرى ، يعاونها في ذلك ما تتكشف عنه ثرواتها واقتصادياتها ، مثل اكتشاف حقول البترول والثروة المعدنية ، أو ما استحدثته من أساليب العلم والتصنيع ، أو ما حصلت عليه من استقلال سياسي حرمت منه فترة طويلة وكان حرمانها سببا في تخلفها ، ثم بقدر ما يتوافر لأبنائها من ظروف تمكنهم من اللحاق بمواكب العلم الحديث .

علي أن هناك من الدول ما يقف اقتصادها دون اتمام أبنائها مراحل التعليم (والتعليم العالي بصفة خاصة) لما يستلزمه من امكانيات وتجهيزات واعداد للمعلمين ، ويتضح هذا في الدول ذات الاقتصاد المحدود كالدول النامية أو المتخلفة ، الأمر الذي يجعلها توفد أبناءها إلي دول مجاورة أو دول أجنبية ذات امكانيات علمية واقتصادية كبيرة ولا شك في أن لهذا الاتجاه مزاياه كما أن له عيوبه ، فتكلفة التعليم العالي بالنسبة لهؤلاء الأبناء قليلة ، كما أن نوعيته أفضل مما قد يوجد محليا في الدول النامية ، ولكن بقاء الطالب بعيدا عن وطنه فترة طويلة ، قد يشكل صعوبة في تكيفه مع بيئته المحلية عند عودته اليها ، إلي جانب تفضيل بعض الموفدين من الطلاب البقاء في الخارج رغبة في وظائف أفضل باجر أكثر مما يحصلون عليه في بلادهم .

صورة أخرى ، نعرضها لتوضيح أهمية النواحي الاقتصادية في الحياة العلمية ، ففي أيام كل من : الدولة العباسية والدولة الفاطمية وغيرهما من عصور التاريخ الاسلامي ، ازدهرت حركات العلم والفكر والأدب والتأليف والترجمة وقامت المؤسسات التعليمية المتنوعة والمجهزة بأفضل ما كان في العالم آنذاك من تجهيزات علمية وتربوية وأقيمت المراصد وأماكن التجريب والمستشفيات وأتيحت الفرص أمام أبناء الأمة العربية للكشف عن مواهبهم وقدراتهم ، فكان منهم أئمة العلم والفكر الذين أخذت عنهم شعوب العالم

المتحضر من بعدهم ، لقد لعب الاقتصاد دورا كبيرا فيما أحرزه العرب والمسلمون من تقدم ومكنهم من كثير مما بلغوه ، ولعلنا نتذكر ما كان يقدمه خلفاء العباسيين والفاطميين من العطايا والهبات وما كانوا يصدقونه من المنح المالية السخية علي العلماء والأدباء والمتخصصين في فروع المعرفة ، جزاء ، وتشجيعا لما قاموا به ، واستمرارا في المزيد .

مثال آخر : نسوقه لمعرفة مدي فاعلية النواحي الاقتصادية في التعليم . ذلك أنه عندما احتل الانجليز مصر (في الربع الأخير من القرن التاسع عشر) حاولت سلطات الاستعمار (وكانت تتولي كل شئ في البلاد) أن تقلل من نسبة المتعلمين المصريين فعمدت إلي رفع نفقات التعليم وقيمة المصروفات المدرسية التي كانت تتقاضاها آنذاك بحيث لا يستطيع دفعها إلا القادرون من الأثرياء والموسرين الذين كانوا يشكلون نسبة ضئيلة في المجتمع المصري وبالتالي لا تستطيع الفئة الكبيرة من المجتمع أن تتعلم وهذا مما يفيد سلطات الاحتلال فهو يري أن الشعب الجاهل أساس قيادا .

بينما نري الاستعمار الفرنسي ، عندما كان يحل في دولة (كما كان يفعل في دول أفريقيا) يحاول أن ينشر الثقافة الفرنسية واللغة الفرنسية ويكثر من انشاء المدارس والمؤسسات التعليمية وينفق عليها بسخاء ، ويزودها بالامكانيات التربوية الطيبة إلي جانب تقاضيه مصروفات زهيدة أو جعلها بالمجان في كثير من الحالات ، وذلك بغية اجتذاب أعداد كبيرة من أبناء البلد المحتل ، يدينون بالولاء للدول المستعمرة .

هذان صنفان من الاستعمار ، هدفهما واحد ، وهو استمرار البقاء في الدولة المحتلة ولكن وسيلة الوصول لهذه الغاية تختلف من واحد إلي الآخر ، ر انهما وجهان لعملة واحدة .

ونود - في نهاية حديثنا عن العوامل الاقتصادية - أن نشير إلي نقطة هامة ، هي ، أنه ليس بالاقتصاد وحده ، يكون تقدم الأمم . فالاقتصاد في ذاته ذو قيمة محدودة أن لم يستغل في سبيل التقدم . وأن العلم هو السبيل الأول لهذا التقدم ، فهو الذي يحول الثروات (نقدية ، صناعية ، زراعية ، معادن ، مستخرجات - محاصيل .. الخ) عن طريق القوي البشرية ، من مجرد كميات عينية ، إلي طاقات تكنولوجية متنوعة ، وتقدم ملموس ، فبعض الدول - علي

سبيل المثال - لديها من الامكانيات الاقتصادية ما يرتفع بها إلي مصاف الدول الرأسمالية ولكنها ليست كذلك بالنسبة للناحية العلمية أو التكنولوجية .

كذلك فإن الاهتمام الزائد بالاتجاه الصناعي أو العملي واهمال الجانب العلمي أو التثقيفي قد تكون له نتائج غير مرضية ، لا سيما في عالمنا المعاصر الذي تتوالي فيه التغيرات السريعة فالأخذ بكل الاتجاهين يحقق - بالضرورة فوائد مزدوجة ، وقد عبر هانز، عن ذلك ، مشيراً إلي ما أحرزه الاتحاد السوفيتي ، بقوله :

أن التأكيد الزائد علي الناحية المادية ، والاهتمام بالتدريب من أجل زيادة الانتاج الصناعي إنما يؤدي إلي فقدان التراث الثقافي وضياع الشخصية التاريخية للأمة ، أما تصنيع روسيا السريع الذي تم بلا هوادة ، فإنه قد عمل علي تهديد تقدمها الثقافي لحين ، ولولا أن الحكومة السوفيتية قد شاهدت الضوء الأحمر قبل فوات الفرصة ، ووجهت اهتمامها إلي القيم الثقافية أيضاً بعد فترة من الاهمال ، لما استطاعت أن تنقذ روسيا من الأثر المميت الناجم عن سيطرة الآلة ، واهمال الجانب الروحي .

٣ - عوامل الجغرافيا

الجغرافيا هي دراسة الانسان ككائن حي في بيئته الطبيعية ، يتأثر بها ، ويؤثر فيها ، وللعوامل الجغرافية في عالمنا المعاصر - وكذلك من قبل - أثر واضح في توجيه أساليب التربية ونظم التعليم ، إن لم يكن في دول العالم كلها ، ففي نسبة كبيرة منها وقد اعترف بهذا - قديما وحديثا - كثير من مفكري العالم وعلماء الاجتماع والجغرافيا والإنثروبولوجيا أن العوامل الجغرافية تتضمن البيئة بسماتها ومكوناتها حيث يعيش الانسان فيؤثر فيها ويتأثر بها ، ونعني بالنواحي الجغرافية أيضاً موقع الدولة ومناخها والتي أي مدي يؤثر هذا الموقع وهذا المناخ في الطبيعة البشرية وبصفة خاصة عن الجانب التعليمي ثم أثر ذلك علي نوعيات التعليم ، فمن المعروف أن بيئة الانسان الجغرافية تؤثر إلي حد كبير علي طبيعة فكره وخياله كما تشكل جانباً كبيراً من خلقه وطباعه ، ومن ناحية أخرى ، تؤثر علي علاقاته بغيره من المجموعة البشرية ، ففي العصور الغابرة ، نجد أن خيال الشعراء العرب قد أخذ كثيراً مما وجد في بيئاتهم وكذلك ما تركه الأدباء من كتابات وقصص يدل دلالة واضحة علي مدي تأثرهم بالبيئة التي عاشوا فيها واقتربت أساليبهم التربوية بما عاشوه من قيم ومثل وتقاليد تملئها عليهم بيئاتهم الجغرافية وما فيها من مكونات مادية وبشرية ، ولا يزال هذا من مقوماتها ومما تعاشه من ظروف تحيط بها وما يدور حولها إلي وقتنا الحاضر ، فالطبيعة الانسانية تأخذ كثيراً من بيئتها وما تتفاعل معه من قوي تأثيرية متنوعة ؛ فالمناخ - وهو أحد مكونات البيئة الجغرافية - يؤثر بدرجة غير قليلة في طبيعة الانسان ؛ عمله ، سلوكه ، وحالته النفسية والمزاجية ، فالبيئات الاستوائية أو المدارية ذات الارتفاع الكبير في درجات الحرارة لها تأثير واضح علي انتاجية الفرد الذي يعيش فيها وعلي نقيض ذلك يكون العمل في المناطق ذات المناخ المعتدل ، وبالمثل يكون حديثنا عن النظم التعليمية وما تتطلبه من أبنية وتجهيزات تربوية وغيرها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن الواقع الجغرافي ، يملئ علي المسؤولين في شعوب العالم ، ضرورة وضع نظم تعليمية تتلاءم وهذا الواقع الجغرافي ، فالبيئة الساحلية مثلا تتطلب من المسؤولين أن يضعوا في اعتبارهم ضرورة الافادة مما حولهم من بحار أو أنهار أو محيطات وما يتعلق بذلك من ثروة مائية ومساقط مياه ومصائد أسماك وبناء سفن وصناعة أسمدة وأصداف

وغيرها ، وما يتبع هذا من ملاحه وبحارة وتجارة . ثم صلة ذلك بالنظام التعليمي الذي يخدم البيئة ، وبعد أبنائها للاسهام في المناشط المتعددة التي تبرز دورهم في النهوض بها .

والبيئة التي تكثر فيها المواد الخام أو المواد الأولية اللازمة للصناعة والتصنيع ، كالبتروول والفحم والحديد وغيرها ، هذه البيئة تملي علي المسؤولين فيها ضرورة الافادة مما تشتمل عليه وبالتالي قيام الصناعات البتروولية ومشتقاتها ، ومناجم استخراج الفحم وتصنيعه ومصانع الحديد ومستخرجاته إلي غير ذلك ، وهنا لا نغفل الجانب التعليمي فقيام المدارس والمعاهد والمنشآت التعليمية الصناعية والفنية التي تطبق فيها أساليب التكنولوجيا الحديثة ثم القيام بالأبحاث العلمية والتطبيقية التي تخدم البيئة وما يستلزم هذا من اعداد خبراء ومتخصصين وفنيين ، يعتبر ضرورة من ضرورات النظام التعليمي الذي يقوم في هذه البيئة الجغرافية .

أما البيئة التي منحتها الطبيعة خصوبة في الأرض واتساعا في رقعتها ، وفائضا من الماء وملاءمة من المناخ ، وكل مسببات الانتاج الطيب ، هذه البيئة تتطلب من المسؤولين فيها - إلي جانب الاهتمام بالأرض ومستخرجاتها وما يقوم عليها من صناعات وادخال ذلك في حسابان النظام التعليمي حيث المنشآت التعليمية الزراعية وما يتبعها من مصانع قائمة علي الزراعة ومستخرجاتها وما يتصل بذلك من استغلال النباتات في الشئون الطبية وغيرها من تربية الماشية ومعلبات اللحوم ومستخرجات الألبان إلي جانب اعداد الفنيين المتخصصين في هذا المجال عن طريق النظام التعليمي الذي يكفل ذلك .

أثر آخر للعوامل الجغرافية ، يتضح في وجود بعض دول العالم في مواقع جغرافية بعيدة نسبيا عن غيرها من الدول مما يجعلها في شبه عزلة ، الأمر الذي يؤثر علي درجة تقدمها ومسايرتها للاتجاهات المعاصرة ، بل أنه في الدولة الواحدة قد توجد مناطق نائية أو مناطق وعرة المواصلات أو مناطق يكثر فيها الترحال ، هذا النوع من البيئات يحول واقعه الجغرافي دون تمتعها بالنظم التعليمية الكاملة والتي تطبق في غيرها من أنحاء الدولة .

ونستطيع أن نلمس جوانب من أثر عوامل الجغرافيا ممثلة في نوعية المناخ ، ففي الجهات شديدة البرودة ذات العواصف الثلجية والطقس العنيف

كبلاد شمال أوربا في شبه جزيرة اسكنديناوة مثل : السويد والنرويج والدانمرك ، نجد أن برودة الجو تؤدي إلي تأخر بدء التعليم الابتدائي وذهاب الأطفال إلي المدارس سنة أو سنتين عن أطفال البلاد المعتدلة المناخ أو الحارة بالإضافة إلي ما تقتضيه هذه الطبيعة من شكل المباني المدرسية والتجهيزات التربوية اللازمة (١) .

وفي الدول ذات المساحات الشاسعة والجهات المترامية الأطراف ، يصعب مع هذا الواقع الجغرافي ، اتباع نظام تعليمي واحد في كل أنحاء الدولة ، وبالتالي يري المسئولون أنفسهم مضطرين إلي اتباع أكثر من نظام تعليمي في الدولة الواحدة نمشياً مع الواقع وكوسيلة لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ففي بعض دول وطننا العربي ، توجد مناطق نائية كالمناطق الصحراوية أو الجبلية حيث يوجد البدو أو الرجل ، وحتى تتاح فرص التعليم لأبناء هذه المناطق ، تتبع بعض النظم كنظام المدرسة ذات المعلم الوحيد (في المرحلة الابتدائية) حيث يقوم المعلم بتدريس المواد الدراسية (أو معظمها) لتلاميذ الفرق الدراسية المختلفة وهم غالباً أعداد قليلة في كل فرقة .

وفي «استراليا» تتضح أهمية العوامل الجغرافية بصورة أخري حيث يشكل سكان المدن الست الرئيسية بها (سدني - ملبورن - برسبين - أدليد - بيرت - هوبارت) نحو ٧٤٪ من مجموع سكان استراليا كلها ، وبقية السكان موزعون في المناطق الريفية المترامية الأطراف ، وإذا علمنا أن قارة استراليا تتساوي في مساحتها مع قارة أوربا لأدركنا الفرق بينهما بالنسبة لتوزيع السكان فيهما ، لا سيما وأن الريف الأوربي مزدحم بشكائه بينما يفتقر الريف الاسترالي إلي عدد كبير من السكان وعلي سبيل المثال ، تبلغ كثافة سكان الريف في إنجلترا نحو ١٢٠٪ في الميل المربع الواحد في حين تبلغ هذه الكثافة في ريف استراليا نحو ١٪ فقط ، وحتى تتيح حكومة استراليا لأبناء المناطق الريفية والجهات النائية بها فرص التعليم ، اتبعت أكثر من أسلوب تعليمي ، كالتعليم بالمراسلة ، وكنظام المدرسة ذات المعلم الواحد ، وطريقة الزيارات التعليمية وقوافل التعليم المتنقلة (التي تضم المدرسين والموجهين وغيرهم ممن يعملون في المجال التربوي) وذلك إلي جانب انشاء وتأسيس المدارس الابتدائية والمتوسطة ذات الأعداد القليلة في تلاميذها والتي لا تبذل

(1) Hans, Nicholas, Op. Cit., PP. 64 - 65 .

السلطات المحلية جهدا كبيرا في التوسع في انشائها .

أما المدن الكبيرة فتحظي بمدارسها بكل عناية واهتمام من قبل الدولة ، وهي في نظمها التعليمية لا تقل عن مدارس أوروبا وأمريكا فضلا عن وجود جامعات بها . ولهذه الأوضاع الجغرافية - كما يري كثير من المربين - يعزي أخذ استراليا بنظام المركزية في ادارة التعليم والاشراف عليه .

وفي أمريكا ، نلمس أثرا آخر للأوضاع الجغرافية علي التعليم ، حيث تتعدد الولايات وتتباعد المسافات بينها ولكل ولاية ظروفها وامكانياتها وتعدادها ، وبالتالي يكون من الصعب قيام ادارة تعليمية مركزية واحدة تشرف علي نواحي التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية جميعها ، ومن ثم أخذ بنظام الحكومة الفيدرالية (وهي ممثلة للدولة) ولها الاشراف العام علي التعليم، ولكن تترك شئون التعليم من حيث تمويله ورسم سياسته ومناهجه والاشراف عليه للولايات والسلطات المحلية وهنا تطبيق لنظام اللامركزية وفي نفس الوقت يعتبره الأمريكيون تطبيقا للديموقراطية وتحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص ، وتعبيرا عن الحرية .

٤ - عوامل التاريخ

ونعني بها ، العوامل التي تعيننا علي تفهم أوضاع التربية ، وما قد ينتج عنها من مشكلات تربية في المجتمع ، وذلك في ضوء ما تجمع لدي الشعوب من رصيد ثقافي متنوع ، خلال حقبة من الزمن ، أو فترات منه ، ثم مدي ما أصابها من تغير اجتماعي ، صحبه تغير فكري ، وتربوي .

ذلك ، أنه لكل مجتمع ماضيه ، وجذوره التاريخية التي ينتمي اليها ، وتسهم في تكوين أساسيات تراثه الثقافي ، والحضاري ، وقد تكون سببا في تأثر حاضره بها ، أو علي الأقل ، ذات صلات عضوية ، أو فرعية به ، ومن ثم يمكن تفسير ما يحدث فيه من ظواهر ، ومشكلات .

فحياة الشعوب ، لا تقوم علي حاضرها فحسب ، بل هي امتداد لماضيها ، ولكن العصور تختلف ، وتنوع . في درجة تأثيرها في الشعوب ، وتأثرها بها ؛ فقد تحدث طفرة تكون سببا في احداث قفزة حضارية ، وتغيرات ثقافية . تعدل من مسار الحياة في أحد المجتمعات ، وقد يحدث عكس ذلك ، فقد يتعرض مجتمع إلي هزة عنيفة ، تحول تقدمه إلي تخلف ، وتردي تطوره إلي ركود وجمود .

ولعل في العصور الوسطي بأوربا ، ثم ما أعقبها من عصور النهضة والاصلاح ، وكذلك ، فترة الاحتلال العثماني لدول الوطن العربي ، وما فرضه الحكام الاتراك علي المجتمعات العربية آنذاك ، ما يؤكد صحة هذا .

وعند دراستنا لفكرة الرأسمالية (مثلا) في بعض المجتمعات الأوربية ، أو مناقشتنا لمبادئ الحرية أو الديمقراطية فيها ، لا بد وأن نعود إلي الركائز أو الأسس التي قامت عليها ، وهذا ، بالتالي ، يدعونا إلي دراسة الظروف التي أوجدتها ، أو ساعدت علي وجودها .

وعند دراستنا لمشكلة تخلف تعليم الفتاة في البلاد العربية ، بمقارنتها بتعليم الفتاة في الدول المتقدمة ، لا بد وأن تمتد الدراسة إلي جذور تاريخية ، متضمنة من أسباب المشكلة ، ما هو سياسي ، وما هو اجتماعي ، وما هو اقتصادي .. والتي تمتد بجذورها إلي تاريخ طويل .

والأمية ؛ كمشكلة تعاني منها بلاد كثيرة من دول عالمنا المعاصرة ، وعندما نتقصي أسبابها في واحدة من هذه الدول ، تقودنا دراستها ، إلي

عوامل ، وظروف ترتبط بالماضي - في كثير من الأحيان - سواء كانت سياسية ، أو اجتماعية ، أو اقتصادية .

ومن ثم ، فإنه لإمكان التغلب عليها ، ينبغي أن تكون دراسة تتبعية مستفيضة ، تأخذ مكونات التشخيص لتحيله إلي معالجة اجرائية فعالة في ضوء الامكانيات المتاحة .

وأوضاع التعليم في بعض الدول ، وما قد يعترضها من مشكلات ، وقضايا ، قد يكون من بين أسبابها ، ما يتصل بالماضي ، وظروفه .

ودراستنا لهذا الماضي ، تلقي الضوء علي طبيعة هذه المشكلات . وتلك القضايا ، ومدى تماثلها بالأوضاع السابقة ، والكيفية التي كانت عليها ، وأسلوب معالجتها ، ومدى الافادة منه ، في ضوء القوي الثقافية ، والاجتماعية المعاصرة ، وعندئذ ، تكون معالجتها مبنية علي أسس واقعية ، وادراك حقيقي لها .

وفي المجتمع المصري ، عندما نتناول بالدراسة الموضوعية الأوضاع التربوية ، ومسائل التعليم ، نجد أن بعض طرائق التربية ، ترجع في أصولها إلي جذور تاريخية ، وأن بعض المشكلات التعليمية لها ارتباط بالماضي إلي حد كبير .

وفي المجتمعات العربية - بصفة عامة - نجد أن التعليم الفني بمدارسه؛ الصناعية ، والزراعية ، والتجارية ، كان ينظر اليه نظرة متدنية لها جذورها التاريخية ، فقد ترجع إلي أسباب استعمارية مفرضة ، أو اجتماعية ، أو اقتصادية ، حتي إذا كانت السنوات القليلة الأخيرة تعدلت هذه النظرة - إلي حد ما - وبقيت كما هي عند بعض الفئات من الناس .

بالإضافة إلي ذلك ، فإن لغة التعليم في بعض الدول المعاصرة ، ليست هي اللغات الأصلية لهذه الدول ، ولكن ظروفًا معينة - في الماضي - فرضتها عليها ، مما يتسبب في احداث مشكلات تربوية ، وتعليمية في مجتمعاتها ، ولكن هذه الدول تحاول - منذ سنوات قليلة - اعادة النظر في لغة التعليم ، فبعد أن تخلصت الجزائر من النفوذ الفرنسي فيها ، والذي دام أكثر من مائة وثلاثين عاما (من سنة ١٨٣٠ إلي سنة ١٩٦٢) ترك في أوضاعها التربوية بصماته (١) ،

(١) يوسف الجزايرلي - أرض البطولة (الجزائر) - الاسكندرية سنة ١٩٦٤ - ص ٥٧٦ .

والتي أوجدت مشكلات تعليمية ، فهي وليدة ظروف معينة فرضتها سلطات استعمارية علي الشعب الجزائري العربي ؛ فقد حاولت سلطات الاستعمار أن تلتهم اللغة العربية ، اللغة القومية للجزائر ، وتذيبها في اللغة الفرنسية ، لغة التعليم في تلك الفترة من الحكم الفرنسي للجزائر .

بل أكثر من هذا ، امتزجت الرطانة الفرنسية بلغة التخاطب (نتيجة الاختلاط) في المجتمع الجزائري ، العربي الأصل ، حتي علفت بألسنة كثير من المواطنين الجزائريين ، لكنة ملحوظة ، لدرجة أن أفراد الشعب ، أصبحوا لا يعرفون التعبير عن كلمات عربية كثيرة ، إلا بالكلمات الفرنسية المشوهة ، مثل قولهم :

«البلاصة، La place للمكان أو الميدان .

و «الماشينة، La machine للآلة أو القطار .

و «الترويونال، Le Tribunal للمحكمة .

و «الجار، La gare للمحطة .

و «الشمان دي فير، Le chemin de fer للسكة الحديد ، و «الظلاميت،

Les allumettes لعيدان الكبريت .

إلي غير ذلك ، من الكلمات ، والعبارات ، وألفاظ التحديث ، والتعامل ، وقد عملت الجزائر - ولا تزال تعمل - علي التخلص من مظاهر السيطرة الفرنسية ، والتغلغل الثقافي الفرنسي فيها .

نقول ، أن مشكلة ، كهذه ، هي مشكلة ذات جذور تاريخية ، كانت سببا في وجودها ، ومن ثم ، فإن الدارس لأوضاع التربية الجزائرية ، ينبغي أن يدرك الحقائق التاريخية ، وما تتضمنه من عوامل ساعدت علي وجود تلك الأوضاع التربوية .

بالإضافة إلي ذلك ؛ فإن دراستنا لأساليب التربية ، ونظم التعليم ، وبنيتها ، ومحتواها في عصور سابقة ، تجعلنا نقف علي نماذج من الماضي ، مما يثري خبراتنا ، ويوجه أنظارنا إلي أنماط سابقة من الممارسات التربوية ، قد تفيدنا في تفهم واقعنا المعاصر ، ومعرفة ما يتضمنه من أوضاع مشابهة ، وما قد تقدمه من حلول يستفاد منها في التغلب علي مشكلات التربية والتعليم .

ومعني هذا ، اننا نحاول تأصيل التربية من منظور تاريخي ؛ فالعادات ، والتقاليد ، والرصيد الحضاري ، وأساليب الحياة ، وألوان المعرفة ، ووسائل التثقيف التي يمارسها الناس ، والمفاهيم الراسخة في أذهانهم ، ونظم التعليم التي يقدمونها لأبنائهم ... ليست بالضرورة وليدة حاضرمهم ، وإنما قد تمتد بأصولها - كلها أو بعضها - إلي أزمنة سابقة ، وامتدت بها إلي الوقت الحاضر ، علي أن ذلك ، يختلف من مجتمع إلي آخر ، إذ ليست المجتمعات البشرية علي وتيرة واحدة في تقدمها أو تطورها .

وهناك مجتمعات ذات سمات معينة في طرائق تربيتها ، أو تنظيماتها التعليمية ، أو تفوقها في بعض الفنون ، وألوان المعرفة ، وعند تقصي طبيعة تلك السمات ، أو ذلك التفوق ، يمكن الوقوف علي حقائق تاريخية ، تفيد في تفسير ذلك .

وهناك ، مجتمعات ذات ماض حضاري عريق ، لازمها منذ حقبة طويلة من الزمان ، وامتد بها إلي العصور الحديثة ، فكان لهذا ، انعكاساته علي صور التربية ، وشئون التعليم بأوضاعها الراهنة ، باعتبار أن التربية ، محصلة عوامل ، ومؤثرات مختلفة .

وباعتبار أن الحاضر ، امتداد للماضي ، فإن معرفتنا له ، وما بينهما من حلقات اتصال ، تعتبر بمثابة أضواء كاشفة تفسر الحاضر ، بالإضافة إلي معرفة ديناميكية الحركة داخل المجتمعات البشرية ، وأثر الظروف المختلفة فيها .

٥ - عوامل الدين

يعتبر الدين من أصدق العواطف الانسانية التي تتصل بالبشر والتي تعبر عن مكنون نفوسهم ، وتوجه - إلي حد كبير - سلوكهم في الحياة ، وتؤكد هذا ما تناولته كتابات المفكرين والمربين عبر العصور ، فالدين وما يتضمنه من روحانيات لا يتعارض مع مقومات الحياة المادية بل أنه يدعمها ويثبت كيانها ، ونلمس هذا فيما يقوم به الإنسان من أعمال مبنية علي دوافع نفسية تتصل بالعقيدة والايان والتقديس ، فهو يبذل قصاري جهده ، بل ويستमित في أن يصل إلي غاياته تلك ، لأنه يري في الوصول اليها تحقيقا لذاته واشباعا لرغبة ملحة ، فضلا عن احساسه برضا خالقه والتماس المزيد من رضاه ، والدين يعتبر أقوى المؤثرات الروحية لأنه يتصل بالإنسان ككل وليس بجانب واحد من جوانب شخصيته ، فضلا عن تغلغه في الأعماق الوجدانية للإنسان ، ولذلك فإن التراث الديني إذا ما شمل الأمة بأسرها ، فإنه يصبح واحدا من خصائص الملامح القومية التي تستمر بعد ذلك عن طريق التربية ، وبعض المجتمعات يخضع لموجهات دينية معينة ، وقد تكون متوارثة جيلا عن جيل ، وهي من أجل هذا تضع نظامها التعليمي وفق أسس ومبادئ دينية معينة بحيث تؤدي كل مرحلة تعليمية ، مهمة معينة ، وهي بالتالي تؤدي إلي مرحلة أخري ذات هدف معين ، وهكذا ، حتي إذا أتم الفتى أو الفتاة مراحل التعليم يكون قد أتم معها تشرب قدر من الثقافة الدينية والثقافة المدنية أو الدنيوية تمكنانه من الاسهام في بناء مجتمعه وتقدمه وإذا كان الدين في مفهومه لدي الناس يعني الولاء والخضوع والطاعة ، واتباع ما يأمر به والبعد عما ينهي عنه ، فإن تأثيره بالنسبة للجانب التربوي والتعليمي في حياتهم لا يقل أهمية عن تأثيره في حياتهم العامة .

ففي العصور القديمة ، لعب الدين دورا هاما في حياة قدماء المصريين ، وليس من شك في أن طبيعة الحياة المصرية ، قد أعطت زمامها منذ قيامها إلي رجال الدين الذين سيطروا علي كثير من نواحيها ، فنظموا للناس أمور دنياهم وربطوها بمصيرهم في الآخر ، فهم قد شرعوا القوانين ودونوا الدواوين وسيطروا علي الثقافة العقلية والروحية ، وكان الدين بما احتوته عقيدتهم (الايان ، بالمعبود ، تعدد الآلهة والمعبودات - فكرة البعث والخلود ... الخ) منطلقا يتخذون منه أساليب تربيتهم ونظمهم التعليمية ، مهتدين بما لديهم من

إيمان وما وفر في نفوس الناس من عمق العقيدة وما استقر عندهم من تسلط قوي غيبية يؤمنون بها فالأدعية والوصايا والحكم والكتابات والقصص نجدها تتسم - إلي حد كبير - بالطابع الديني ، وتعلم قدماء المصريين الحساب والهندسة (والمعمارية بصفة خاصة) بل وبرعوا في الرياضيات عامة . وربطوا ذلك بمعتقداتهم الدينية ، كبناء الأهرامات والمعابد ومعرفة مقاييس النيل ، نهرهم الخالد الذي يقدسون ، وعرف المصريون القدماء الطب قبل أكثر شعوب الأرض ، وكانت لهم فيه شهرة فائقة ، عرفوه بعد ما أنفقوا من وقت وجهد في معرفة أسرار الجسد وتشريحه ، ونظموا له دراسة واضحة علي أسس وقواعد تدل علي فهم عميق ودراسة واسعة ، وحسبنا أنهم عرفوا التخصص في فروع الطب ، وعلي الرغم من ذلك ، لم تكن هناك كلية أو مدرسة خاصة للطب ، وإنما كانت ملحقة بالمعبد كبقية المدارس أو المعاهد التي عرفت آنذاك (١) .

وفي العصور الأولى للمسيحية (القرون الثلاثة الأولى) اتسمت التربية لدي الشعوب التي اعتنقتها باهتمامها بالجانب الأخلاقي ، وأطلق علي هذه العصور «عصور التهذيب المدرسي» واعتبر رجل الدين هو المعلم ، ولكن في العصور الوسطى أو عصور الظلام الفكري في أوربا ، تطرف رجال الكنيسة وأغرقوا في نظرتهم إلي الدين فاعتبروا المسيحية دين زهد وعزله وبعد عن مباحج الحياة ونعيمها حتي يتم النقاء الروحي والكمال البشري ، حتي حيل بين عقل الانسا والعالم المحيط به ورفضت الكنيسة دراسة العلوم المختلفة (والتي كان المسلمون يجيدونها في ذلك الوقت) واقتصر التعليم علي الدراسات الدينية وبعض العلوم المحددة ، واعتبر البعد عن ذلك ، خروجاً عن تعليم الكنسية ، واستمرت هذه النظرة إلي أن تغيرت الأوضاع بقيام حركات الإصلاح الديني والفكري التي بدأها «مارتن لوثر» في أوائل القرن السادس عشر الميلادي .

وتذكرنا عصور الظلمة والتأخر في أوربا بما حدث في الوطن العربي أثناء فترة الاحتلال التركي العثماني له ، وفهم الدين الاسلامي فهما محدودا ضيقا ومخالفا تماما لطبيعته وما ينادي به ، ثم ضرب حصار ثقافي وفكري علي الشعوب العربية طوال أربعة قرون (منذ سنة ١٥١٦ حتي أواخر القرن

(١) د. أحمد بدوي د. محمد جمال الدين مختار - تاريخ التربية والتعليم في مصر - الجزء الأول - العصر الفرعوني . الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة سنة ١٩٧٤ ص ٨٤ .

التاسع عشر) كانت كلها وبالا علي مقدرات الحياة في الوطن العربي ونلمس أثر الدين الاسلامي في توجيه الحياة الفكرية في صورة أخرى ، ومغايرة للصورة السابقة ، ذلك أنه قد فهم بفكر واع وعقل متفتح يتمشي مع طبيعة الاسلام ، فكان من المسلمين ؛ الفقيه الطبيب ، والفقيه الفلكي ، والفقيه المهندس ، والعالم الطبيعي ، والكيميائي ، والجغرافي ، والمؤرخ والرحالة ، والرياضي إلي غير ذلك من التخصصات التي يجمع أصحابها بين العلم والدين ، وذلك كما حدث في عصور العباسيين والفاطميين وغيرهم ممن ازدهرت في عهدهم العلوم والفنون ، والتي أخذت منها أوربا كثيرا من ألوان حضارتها وأسباب تقدمها في العصور الحديثة .

نوعية أخرى ، توضح موقف الدين بالنسبة للحياة التعليمية ، ففي فرنسا مثلا ، تجد الحكومة تصدر مختلف القوانين لتدعيم سلطة الكنيسة (هذا عندما تكون العلاقات حسنة بين الحكومة ورجال الدين) ففي سنة ١٨٣٢ صدر في فرنسا قانون التعليم الابتدائي المعروف بقانون «جيزو» وقد خول هذا القانون للكنيسة حق الاشراف الفعلي علي المدارس الابتدائية ، كذلك صدر في ١٨٥٠ قانون آخر عرف بقانون «فالو» وقد أعطي رجال الكنيسة من الكاثوليك ، سلطة مطلقة للاشراف علي المدارس ، كما منحهم حق التفتيش في جميع معاهد التعليم في شتي مراحلها ، وتحويل المدارس الحكومية إلي مدارس كاثوليكية) وقد قيل تبريرا لهذا الاجراء انه يؤدي إلي اقتصاد النفقات الباهظة التي تتكبدها الدولة في سبيل نشر التعليم) .

غير أنه حدث في عهد أخرى أن خاصمت الدولة الكنيسة وكفت يدها عن ممارسة مهنة التعليم ، وقد كان قانون سنة ١٨٠١ الذي حظر علي الهيئات الدينية في فرنسا التدخل في شئون التعليم ، ومن أمثلة هذه القوانين مما حمل الجماعات الدينية في فرنسا وعلي رأسهم جماعة العذاريين ، والفرير والجزويت وغيرهم إلي الهجرة من فرنسا ، والنزوح إلي بلاد غريبة يمارسون فيها نشاطهم الذي حرموا منه في أرض الوطن (١) .

علي أنه في بعض الأحيان تكون العوامل الدينية أحد أسباب جعل التعليم علي نظامين تعليميين ، ديني ومدني ، كما حدث في بعض البلاد

(١) د. نعيمة محمد عيد - اللغات الأجنبية - مرجع سابق ص ٥١ .

العربية التي احتلها الانجليز أو الفرنسيون ابان القرن التاسع عشر ، حيث وجد تعليم ديني تتولاه هيئات أهلية مع اشراف طفيف من قبل الحكومة . وتعليم مدني تشرف عليه الحكومة وتهتم به ومما تجدر الاشارة اليه ، أنه يوجد من بين دول العالم ، ما يمنع فيها انشاء المدارس الدينية ذات المذهب المعين من قبل جماعة دينية أخرى ، ففي أسبانيا حيث تشتد النزعة الدينية الكاثوليكية التي يدين بها معظم السكان ، يحرم علي البروتستانت انشاء أى مدارس لهم .

وهناك بعض الدول - كما في أمريكا وفرنسا - ليس لها طابع ديني رسمي فلا تدخل مناهج الدين في برامج التعليم العام ، وتترك هذه المهمة للكنائس والأسر .

وبعض الدول يتخذ موقفا وسطا فيدخل مناهج الدين ضمن المناهج الدراسية ، كما في إنجلترا . أما في الدول العربية والاسلامية ، فإن التعليم العام يلتزم بتعليم الدين الرسمي للدولة ، مع الاعتراف بحقوق الأقليات أو المجموعات الدينية الأخرى ، مع التفاوت في خطة دراسة الدين من دولة إلي أخرى ، ويصل الأمر ببعض الدول الاسلامية إلي انتقاء نوعية المعلمين الذين يعملون بها .

أما الدول الشيوعية (أو دول الكتلة الاشتراكية) فلا يسمح فيها بالمدارس الدينية علي الاطلاق ، ذلك أن الفلسفة الأخلاقية التي تصعي المدارس في الدول الاشتراكية إلي غرسها في تلاميذها هي الفلسفة المادية ، فالماركسية تنظر إلي الدين علي أنه نوع من الخداع ، وأنه يبعد أنظار الإنسان عن بحث مشكلاته الحقيقية ، ومن ثم تقوم حملات ضد الدين من وقت إلي آخر في معظم الدول الاشتراكية ، غرضها الأساسي ، استبدال الدين بمعيار أخلاقي آخر، معيار اجتماعي يقول أن ما ينفع الانسانية هو المعيار الصحيح .

٦ - عوامل الحضارة

ونقصد بها درجة تحضر المجتمع ، وما يعيش فيه من نواحي عمرانية وما يترتب عليها من تقاليد وعادات ونظم وأفكار ومدى تقبل أفرادها للتعليم ونوعية هذا التعليم ثم نوعية المواطنين في هذا المجتمع ، ومدى استعدادهم للعلم من واقع حياتهم في مدنهم أو حضرهم ، أو ريفهم أو بداوتهم ، وإلى أي مدى يستجيبون للنظم التعليمية ، وإلى أي مدى يتأثرون بها وبما يحدث حولهم من تقدم وتطور ، وأي أسلوب تربوي يجدي معهم ، أسلوب الطفرة ، أم أسلوب التآني ، أم الأساليب المرحلية التي تقطع شوطا وتتبعه بآخر ؟ وهكذا ، وقد أدرك كثير من المفكرين أهمية التحضر والعمران بالنسبة للتربية والتعليم علي مر العصور ، من أمثال العلامة العربي «ابن خلدون» حيث تناول ذلك في أحد فصول مقدمته ، كما يؤيد هذا في وقتنا الحاضر ، دراسات متعددة كتلك التي قام بها «فردريك هاريسون» و«تشارلز مايرز» عن استراتيجيات تنمية الموارد البشرية .

هناك من يري ، أنه كلما ارتفع المستوى الفكري العام لأبناء الأمة ازدادت درجة حضارتهم وتقدمهم العلمي والقدرة علي اعداد القوي البشرية اللازمة لحركة الحياة فيه .

ويعني آخر كلما ارتفعت درجة المستوى الفكري العام ، كان النظام التعليمي أكثر كفاءة أما عندما يكون المستوى الفكري منخفضا وعندما تكون درجة التقدم الحضاري منخفضة أو محدودة فإننا نجد نواحي القصور والتخلف .

وهناك من يري أن للبيئة أثرها الكبير في درجة التقدم الحضاري الذي يحدث في المجتمع . فالمجتمعات الانسانية الأولى كانت مجتمعات بطيئة التغير ، بسيطة التكوين والتركييب ، محدودة الحاجات والمطالب والأهداف ، قادرة علي أن تقوم بذاتها ، وأن تعيش منعزلة بعضها عن بعض يكفي كل منها بنفسه ، حتي ولو كانت قليلة العدد والامكانيات .

وعاش الإنسان وسط هذه المجتمعات مشغولا بعمل يومه ، قانعا ، محدود التفكير والخبرة ، وعندما عرف الانسان القراءة والكتابة ووجدت الحكومات المركزية والدول الكبيرة نسبيا - علي نحو ما حدث في وادي النيل ،

ووادي الرافدين (العراق) - أخذ الإنسان يتابع أهم أخباره ومشاهداته ويحفظ أهم ما يوجد في تراثه الثقافي من دين وعلم وفن ، ويسترجع تاريخه ويعبر عن آماله ويحدد بعض مشكلاته ، وعنيت الحكومات المركزية بدراسة بعض جوانب الحياة كجزء من وظيفتها فأرسلت البعث الكشفية للتعرف علي ما في باطن الأرض وعلي ظهرها وأخذت ترعي نواحي الحياة لشعوبها بحيث أصبحت مسئولياتها أكثر شمولا واتساعا . ثم تعاقبت العصور ولكل منها مقومات الحياة فيه بما شملته من بيئات وتعددت من أسباب . وهناك رأي الاقتصاديين ، إذ يري فريق منهم أن تقسم الدول من حيث التقدم الحضاري إلي نوعيات يكون الاقتصاد أساسها فالبلاد المتقدم حضاريا هو البلاد الذي يستطيع أن يتمتع بنظام اقتصادي صناعي متقدم ، وبالتالي فهو بلد قادر علي التوصل إلي أعظم الاكتشافات العلمية والتكنولوجية لأن لديه رصيذا كبيرا نسبيا من القوي البشرية العالية المستوي في كثير من التخصصات التي تتطلبها الحياة المعاصرة .

ثم تأتي بعد هذا نوعيات أخري يكون الاقتصاد قاسما مشتركا بينها وأساسا لتقدمها . علي أن المهتمين بالتربية والتعليم يرون تدعيما لهذا الرأي أن ترتبط درجة الحضارة بحركة التعليم في الدولة ومدى الاقبال عليه ، ونسبة المتعلمين بها ، ونوعيات التعليم وما يقدم من خدمات تعليمية ، ثم يربطون ذلك بنسبة الأمية فيها وأثر ذلك علي الانتاج والنمو الاقتصادي ، إلي جانب القدرة علي الاستثمار البشري أو التنمية في الإنسان في ضوء المعايير الحديثة وما تراه كل دولة ، فمن الدول ما يؤكد فيها علي التعليم فحسب ويراه كفيلا بتقدمها وهي من أجل هذا تهتم بالناحيتين النظرية والتطبيقية وتنفق عليه بسخاء رغبة في الحصول علي عائد أكبر ممثلا في ناحيته الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الدول ما يعني فيه بالناحية التثقيفية الأكاديمية إلي جانب القليل من الناحية العلمية التكنولوجية .

ثم هناك من الدول من لا تمكنه امكانياته الاقتصادية علي مسايرة الحياة المعاصرة - كالدول شديدة التخلف - وبالتالي يكون للهيئات الدولية نصيب كبير في دعمها ومقاومتها علي التقدم .

والواقع أن الاقتصاد عامل هام من عوامل التقدم الحضاري ، ولكن لا بد من القوي البشرية المدرية ، فمن أهم مقومات نجاح التقدم الحضاري ، نوعية القوي البشرية ومدى استجابتها للتقدم والظروف التي تمكنها من ذلك كالعوامل السياسية ونظام الحكم ومدى استجابة القائمين علي السلطة في الدولة ومدى طموحهم أو قناعتهم أو عدم أكثراتهم بمقومات الحضارة لسبب أو لآخر .

وهنا لنا أن نتساءل ، ما المقاييس التي يمكننا بواسطتها قياس الحضارة ؟

هل بنوعية الشعوب ؟ أم بماضيها العريق ؟ أم بحاضرها المشرق ؟

وهل بمقاييس عالمنا المعاصر الذي يتسم بسرعة التغير ، وتنوع التطور، وتقدم العلوم والتكنولوجيا ، وتعدد نواحي المعرفة ، وكثرة الاكتشافات والمخترعات التي لا تلبث أن تتجدد ويضاف إليها المزيد ، سواء لرفاهية الانسان وسعادته أو لدماره ونكبته ؟

الواقع ، أن كل ذلك يؤثر في أساليب التربية ونظم التعليم وفي حياة البشرية عامة . لقد سبقت عصرنا ، عصور لها ماض عريق ، وشعوب ذات حضارات أصيلة ولكنها كانت تتلاءم وطبيعة الحياة التي عاشتها والزمن الذي عاشت فيه ، فهناك حضارة وادي النيل وحضارة وادي الرافدين (العراق) وهناك الحضارة اليونانية والحضارة الفارسية ، وغيرها من الحضارات التي ملأت سمع الدنيا وبصرها بالكثير من الوان العلم والفكر والفن ، ولكن هذه الحضارات كانت كلها متلائمة مع زمانها وطبيعة عصرها ، وبالتالي كانت لها أساليبها في التربية ونظمها في التعليم ، وفي نفس الوقت عاشت معها وزمانتها ، دول ذات حضارات متخلفة أو لم تستجب لمقومات التحضر المنتشرة آنذاك ، تماما كما يحدث في عالمنا المعاصر ، حيث توجد دول قطعت شوطا بعيدا في طريق التحضر ، ودول تسير علي الطريق ثم هناك دول لا تزال تحبو تجاه هذا الطريق .

هل نقيس هذا المزيج من حضارات الشعوب بمقياس واحد ، فنقيس

الحاضر بمقياس الماضي ؟ أم نضع الماضي تحت مجهر الحاضر ونقيمه ؟

أن الموضوعية تقتضي أن يكون لكل عصر معايير ، علي أنه من العوامل التي يمكن أن تتأثر بها درجة التحضر في عالمنا المعاصر ، العوامل الآتية :

أولاً : مكونات البيئة ، ومدى تفاعلها مع مقومات الحضارة المعاصرة ، وانفتاحها علي مجالات العلم والفكر والاقتصاد .

ثانياً : نوعيات التحضر ، من عمران ، واقتصاد ، وتصنيع ، وتعليم ، واعلام ، وفنون ، وآلات حديثة .. الخ .

ثالثاً : درجة البعد الجغرافي عن مراكز الاشعاع الحضاري بأنواعه (مثل ذلك : بعد الريف عن الحضر . القرية عن المدينة ، عوائق الاتصال) .

رابعاً : مدى فاعلية وسائل الاتصال بين البيئة وغيرها مما يدعم درجة التحضر .

خامساً : المؤثرات التي قد توجد في البيئة ، (عادات ، تقاليد ، نظم اجتماعية) ومدى فاعليتها في تقبل الحضارة .

سادساً : درجة استجابة القوي البشرية لنوعيات التحضر في بيئاتهم .

سابعاً : ما قد ينتج من مشكلات عن التقدم الحضاري (المعاصر بصفة خاصة) مثل :

- ضعف الروابط الأسرية نتيجة لتزايد فرص العمل أمام كل من الرجل والمرأة .

- اهتزاز القيم الدينية والاجتماعية .

- انحرافات الشباب لتدهور الأخلاقيات .

- الحريات الزائدة (لدرجة الفوضى) أمام الشباب بدعوي التربية الاستقلالية .

٧ - عوامل اللغة

اللغة وعاء الثقافة ، كما هو معروف ، ولكل مجتمع لغة قومية ، يتخذها وسيلة للتعبير والاتصال ، ويتوارثها الأبناء عن الآباء ، الأمر الذي أدي باللغات القومية إلي أن تصبح جزءا لا يتجزأ من ميراث الشعب وقطعة من ماضيه وحاضره ومستقبله مهما تعرضت ظروف حياته لهزات طارئة وأحداث تشكل خطرا علي مواطنيه .

ولكن بالرغم من هذا ، هناك دول اضطرتها الظروف إلي التحدث بلغة أو لغات غير لغتها الأصلية لفترة من الزمن ، وهناك دول ، تلعب لغة التعليم فيها دورا كبير قد يمثل مشكلة في المجال التربوي ، علي أن هذه المشكلة تكون نتيجة لبعض الاحتمالات ، منها :

(أ) الهجرة الجماعية :

وتكون علي هيئة جماعات كبيرة من بلد إلي آخر ، مع التفاوت الثقافي للمجموعة الوافدة ثم ما يعقبها من تذابوب وانصهار مثلما حدث في كل من الأمريكتين ، وأستراليا ، ونيوزيلندا .

(ب) فرض اللغة بالقوة :

ويكون ذلك عن طريق سلطة أجنبية حاكمة ، كما حدث في الجزائر ، عن طريق فرنسا ، وكما حدث في الهند ، عن طريق إنجلترا ، وغيرهما .

(ج) فرض اللغة لظروف معينة :

ويكون نتيجة للغزو أو الفتوحات الحربية والعسكرية ، كما حدث في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً ، والأخذ بمبدأ ثنائية أو ازدواج اللغة وغالبا ما يكون فرض اللغة علي الغالبية العظمي من السكان ، ومع اتاحة الفرصة أمام الأقلية لاستخدام لغتها ، وهذه ، تكون في الدول التي بها قوميتان أو أكثر مثل الاتحاد السوفيتي بجمهورياته المتعددة السابق ، والعراق حيث الأكراد وبقية العراق والسودان بشقيه الشمال والجنوب .

وقد يؤخذ بمبدأ ثنائية اللغة كضرورة قومية في الدول التي توجد بها قوميتان أو أكثر لمدة طويلة دون أن تستوعب احدهما الأخرى ، ففي هذه الحالة يكون للغتين مكانة قومية متساوية ، وتقتضي ضرورة الحياة وحسن

الجوار إلي جانب الضرورات السياسية والاقتصادية أن يتعلم السكان اللغتين ، وهذا هو الحال في كل من : بلجيكا وسويسرا ، وكويك في كندا الآن^(١) .

ونستطيع أن نلمس أهمية اللغة في النظم التربوية والتعليمية بأمثلة من واقع حياة الشعوب ، فإذا رجعنا إلي الفترة التي احتلت فيها فرنسا الجزائر ، نجد أن من الأمور التي تمسكت بها فرنسا أشد التمسك في سياستها التعليمية في الجزائر هو إهمال اللغة العربية إهمالا كلياً ثم مكافحتها مكافحة فعالة ، وتركيز الجهود حول نشر اللغة الفرنسية وجعلها لغة التعليم لجميع مواد الدراسة في جميع المدارس بدون استثناء ، وقد أصدرت فرنسا عدة قرارات تنظم ما تهدف إليه ، ومما جاء بأحد التقارير الرسمية في هذا الشأن : «أن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة ممتلئة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا لغة قومية فيها والعمل الجبار الذي يترتب علينا انجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدرج إلي أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن» .

ومع أن اللغة الفرنسية تركت بصماتها علي الشخصية الجزائرية بعض الوقت وحاولت أن تلتهم اللغة العربية وتحل محلها عند الجزائريين ، إلا أن اللغة العربية بقيت هي اللغة القومية الأصلية مهما علق بها من الشوائب وأعادتها الجزائر لغة التعليم بها بعد حصولها علي الاستقلال سنة ١٩٦٢ .

وعندما احتل الانجليز الهند حيث تتعدد اللغات القومية وتختلف باختلاف المقاطعات والولايات إلي درجة تجعل من الصعب علي أبناء احدي المقاطعات الهندية التفاهم مع أبناء المقاطعات الأخرى لاختلاف اللغة القومية ، وجدوا أن أفضل طريقة لخدمة مصالح الاستعمار الانجليزي هو جعل الانجليزية هي الدعامة الأساسية لكل مراحل التعليم بالهند ، وبالتالي ، صارت الأداة الوحيدة للتفاهم بين أبناء الولايات والمقاطعات الهندية المختلفة .

كذلك عندما احتل الأتراك العثمانيون معظم البلاد العربية - ومن بينها مصر - بذل الحكام الأتراك قصاري جهدهم للقضاء علي اللغة العربية وحاولوا «تترك» البلاد لغة وتعلما وتعاملا في الدواوين والمكاتبات ، غير أن اللغة العربية وقفت صامدة وظلت هي اللغة القومية للشعب المصري والشعوب

(١) أبو خلدون (ساطع المصري) - حولية الثقافة العربية (السنة الثانية) - الإدارة الثقافية جامعة الدول العربية - القاهرة ٥٠ - ١٩٥١ ص ٤٧٣ .

العربية عامة ولم تستطع اللغة التركية أن تقف أمام أصالة اللغة العربية وعمق جذورها في الوطن العربي ، ولم تترك سوي بعض الألفاظ الدارجة ، وقليل من الاصطلاحات مما كان يستخدم في تصريف الشئون السياسية والعسكرية للدولة .

وقبل أن نترك العامل اللغوي إلي عامل آخر يؤثر في توجيه نظم التعليم ونري أن نشير أيضاً إلي تجربة الاتحاد السوفيتي حيث تتعدد الجمهوريات والقوميات واللغات واللهجات ، حيث فرض تعليم اللغة الروسية في كافة الجمهوريات بحيث أصبحت لغة رسمية في التدريس في جميع مراحل التعليم ، تعلم جنبا إلي جنب مع اللغة الاقليمية الخاصة بالجمهورية ، كما تستعمل كلغة رسمية في جميع المؤسسات العامة بحيث يستطيع الفرد من جمهورية في شمال الاتحاد السوفيتي أن يتخاطب بسهولة مع آخر في جنوبه مستعينا في ذلك باللغة الروسية .

ولكن في السنوات العشر الأخيرة انفرط عقد الاتحاد السوفيتي ولم تعد اللغة الروسية مفروضة حيث تغيرت الأمور ؛ سياسياً وإجتماعياً وثقافياً .

٨ - عوامل الانثروبولوجيا

الأنثروبولوجيا ، هو العلم الذي يدرس ثقافة الانسان ، ويبحث في السلالات البشرية . وعناصر الجنس البشري .

وبعبارة أخرى هو العلم الذي يدرس الثقافة بعناصرها المختلفة باعتبارها حصيلة للتفاعلات الاجتماعية ، وينقسم علم الانثروبولوجيا إلي قسمين هامين:

الأول :

علم الانثروبولوجيا الطبيعية ، وهو يدرس نشأة الانسان البيولوجية .

الثاني :

علم الانثروبولوجيا الاجتماعية ويهتم بدراسة الثقافة في مختلف المجتمعات سواء من ناحية كونها ثقافة مادية ، أو ثقافة لا مادية .

وتتأثر أساليب التربية ونظم التعليم بالعوامل الانثروبولوجية باعتبارها دلالات معبرة عن العناصر البشرية المكونة للأسرة الانسانية وبين هذه العناصر علاقات ديناميكية تقتضيها طبيعة الحياة التي لا تسلم من التوتر أحيانا أو الاضطراب أحيانا أخرى ، وقد تظل في حالة طيبة أو تتذبذب بين هذه وتلك ، وتبعا للظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الناس ، وبالتالي فإن الانثروبولوجيا تتدخل في حياتهم بطريق أو بآخر .

ولما كان التعليم أحد الجوانب الهامة لمقومات حياة البشر فمن البديهي أن يتأثر بما تتأثر به الجوانب الأخرى .

ونستطيع أن نلمس مدي تأثير العوامل الانثروبولوجية أو العوامل العنصرية من الدلالات التالية :

عند الأغريق : (في العصور القديمة لليونان) .

بالرغم مما نادي به بعض فلاسفة الاغريق من ضرورة تطبيق الديمقراطية في المجتمع الاثيني ، ومن ذلك ، جعل بدء المرحلة العامة من التعليم في سن السابعة وتنتهي في سن الثامنة عشرة وأن تكون لجميع أبناء الشعب وليست مقصورة علي طبقة معينة ، إلا أن هذا لم يتحقق فقد قسم

أفلاطون الشعب الاغريقي إلي طبقات ثلاث ، احداها طبقة العبيد الذين لم يعتبروا مواطنين ، وبالتالي حرما من التعليم بالرغم من كثرة عددهم بالنسبة لطبقة الأحرار الذين اعتبروا (وحدهم) مواطنين ، فالعبيد غير جديرين بالتعليم لأنهم لا يتساوون مع غيرهم ممن يعيشون معهم في دولة واحدة^(١) .

في مصر أثناء الحكم التركي :

فرض تعليم ديني هزيل المحتوي ، يتم في الكتاتيب والزوايا الملحقة بالمساجد ، ويلتحق به عامة الشعب ، وهناك تعليم يلتحق به أبناء الطبقة الارستقراطية من الأمراء والمماليك . ويشمل هذا النوع من التعليم - إلي جانب بعض علوم الدين واللغة العربية والتركية - فنون الحرب والفروسية ، ويتم في ثكنات عسكرية خاصة بأبناء الارستقراطيين أو في قصور الأمراء .

وهذه نتيجة طبيعية للتركيب الاجتماعي الذي كان يعيش فيه القطر المصري آنذاك ، حيث وجدت طبقة ارستقراطية - وهي فئة قليلة - ولها تعليمها الخاص ، وطبقة عامة - تمثل الأغلبية - ولها تعليمها المتواضع .

* في اسرائيل :

(دولة العصابات الدخيلة على الوطن العربي)

نجد تفرقة بين الصهاينة من اتباع اسرائيل وبين العرب أصحاب البلاد الحقيقيين في نوعيات التعامل والتعليم ، فاسرائيل دولة عنصرية بالدرجة الأولى ، كيانها وتكوينها ، فالطالب العربي ، يعيش ازدواجية ثقافية ، تتمثل في التناقض الواضح بين ما يؤمن به من أهداف ، وبين ما يخطط له من أهداف أخرى ، يجدها واضحة فيما بين يديه من كتب مقررة ومناهج دراسية ، سواء في التعليم العام أو المهني والفني ، هذه واحدة ، ونجد أن نسبة المتعلمين بين المواطنين العرب في اسرائيل منخفضة بشكل ملحوظ ، وتأخذ النسبة في التدهور كلما تقدمت المراحل التعليمية ، بمعنى انها تتناسب تناسبا طرديا كلما ارتفع السلم التعليمي ، وذلك نتيجة لتغافل الوجود العربي من جانب الحكام الاسرائيليين وأنهم العنصر الرفيع بالنسبة للعرب بالإضافة إلي اعتقادهم بأن بني اسرائيل شعب الله المختار وبالتالي لا يعينهم من كانوا دونهم . سواء تعلموا

(١) فتحة حسن سليمان - التربية عند اليونان والرومان - مكتبة الانجلو المصرية القاهرة

أو ظلوا في جهالتهم يتخبطون ، وهذه ثانية ، ثم إلي جانب ذلك ، عدم توافر المعلمين العرب المؤهلين بسبب عدم الاهتمام بهذه النوعية من المعلمين ، بل وتصل العنصرية بسطات الحكم في اسرائيل إلي درجة فصل واستبعاد كثير من المعلمين العرب المؤهلين دون ابداء أسباب لذلك ، كما حدث في أواخر عام ١٩٦٦ (١) .

* في جنوب افريقيا :

حيث تتعدد الأجناس ، وتتشابك العلاقات وتتنوع السلالات البشرية بين السكان ، سواء كانوا أصليين أو مهاجرين ، والذين يكونون أربع مجموعات ، لكل منها عاداتها وتقاليدها ونظامها التعليمي وأساليبها التربوية ، هذه المجموعات ، هي :

- مجموعة البانتو ، وهم من قبائل متنوعة ويمثلون غالبية السكان .
- مجموعة السكان الملونين ، وهؤلاء خليط من أجناس متعددة .
- مجموعة الهنود ، وهي أقل السكان عددا .
- مجموعة الأوربيين ، ويمثلون نحو ثلث عدد السكان ، وهي الفئة الحاكمة في البلاد .

ومن المعروف - علي الصعيد الدولي - أن المجموعة الأوربية تمثل في جنوب افريقيا قمة التمييز العنصري بالنسبة إلي بقية المجموعات ، فهي تمارس أعنف وأحط الأساليب العنصرية المهينة في تعايشها مع غير البيض ، ومن ذلك النظم التعليمية والحياة المدرسية بل والحياة العامة ، فهؤلاء القلة من البيض لا يستطيعون السيطرة علي الأكثرية الوطنية الا بتشريدهم والقبض عليهم واضطهادهم حتي القانون نجده يناصر البيض علي الملونين ، وينعكس ذلك علي التعليم ، فنري تعليم البيض ، من أرقى أنواع التعليم في عالمنا المعاصر ، حيث يقدم للتلاميذ البيض الفرص التعليمية والخدمات التعليمية ويلحقون بالمدارس ذات التجهيزات التربوية الممتازة ويقوم علي تعليمهم مدرسون مؤهلون ويحصلون علي مرتبات عالية بالإضافة إلي ادارة تعليمية

(١) د. منير بشورة ، خالد مصطفى الشيخ يوسف - التعليم في اسرائيل - بيروت ١٩٦٩ ص ٢٢٩ .

تهتم بشئونهم إلي غير ذلك مما يكفل للبيض امتيازات لاتتسنى لغيرهم من الملونين الأفريقيين والآسيويين الذين يعيشون معهم في دولة واحدة ، والذين تحول السلطة الحاكمة من الأوربين البيض دون مساواتهم ، حتي أن هذه السلطة كثيرا ما تصدر القوانين المجحفة ضد الملونين مثلما حدث في سنة ١٩٥٣ حيث صدر قانون يشترط فيمن يرغب الالتحاق بالتعليم الثانوي من غير البيض أن يحصل علي درجات عالية في امتحان نهاية المرحلة الابتدائية كوسيلة للحد من التحاق أبناء الملونين ببقية المراحل التعليمية^(١) . الأمر الذي تسبب في حرمان الكثيرين منهم من الاستمرار في التعليم ، اذ يعتقد المسؤولون الأوربيون هناك أن اختلافات الجنس واللون والسلالة ، لها انعكاساتها علي الطبيعة البشرية من حيث النظم التعليمية والتربوية التي ينبغي أن تتبع معها ، كما يري الأقلية البيض أن بينهم وبين مواطنيهم السود فروقا في الذكاء والقدرات العقلية والفكرية والانفعالية مما يسمهم بضعف القدرة علي التطور والاستجابة لمقومات التقدم ، وقد أثبتت الأبحاث العلمية الصادقة كذب ما يدعيه البيض ، وبالرغم من ذلك كله ، فإن الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا ، تري نفسها مهددة بين الحين والآخر من تزايد صيحات احتجاج الملونين وكذلك من التزايد المستمر في أعدادهم مما يشكل خطرا يهدد كياناتها وسطوتها .

* في الولايات المتحدة الأمريكية :

(زعيمة الديمقراطية في وقتنا الحاضر كما يدعى المسؤولون فيها) .

من الملاحظ في المجتمع الأمريكي ، وجود نوعيات بشرية مختلفة اللون من بيض وسمر وزنوج ، ويشكل الزنوج نحو ١٠٪ من سكان أمريكا ، ويتركز معظمهم في ولايات الجنوب وتشير بعض الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية إلي أن سبب هذا الاختلاف في اللون إنما يرجع إلي هجرة بعض العناصر الزنجية في عهود غابرة ، وبعضها يرجعه إلي ما تركته عهود الرقيق ، أو غير ذلك من الأسباب .

وتؤكد دلالات المعاشية والواقع ، أنه ليس ثمة فروق بين هذه المجموعات الأمريكية ، فالزنوج ليست لهم سمات ثقافية أو دينية أو لغوية أو

(١) د. وهيب سمعان - التفرقة العنصرية والتعليم في جنوب افريقيا - مرآة العلوم الاجتماعية مارس ١٩٦١ ص ٦٩ .

غير ذلك من السمات التي تميزهم عن غيرهم من بقية الأمريكيين (فجميع يدينون بالمسيحية ويتكلمون الانجليزية) اللهم إلا النظرة الاجتماعية التي يلقاها هؤلاء الزوج من مواطنيهم الأمريكان البيض ، وعدم المساواة أمام الرأي العام أو القانون الأمريكي في جميع الولايات الأمريكية ، وأن اختلف ذلك من ولاية إلي أخرى ، ولا سيما في ولايات الجنوب .

ويتضح أثر هذه النظرة العنصرية في جعل نظامين تعليميين بالولايات المتحدة ، أحدهما يتبعه البيض ويتضمن الكثير من الامتيازات العلمية والتربوية سواء بالنسبة للمعلمين أو بالنسبة للمؤسسات التعليمية ، والنظام الثاني يتبعه الملونون أو الزوج ، فلهم مدارسهم وجامعاتهم بإمكانياتها المحدودة ومبانيها المتواضعة ومدرسيها ذوي المؤهلات والمرتبات المتواضعة أيضاً ، وإن كانت السلطات الفيدرالية في أمريكا تحاول من وقت لآخر ، التخفيف - إلي حد ما - من شدة التباعد بين النظامين التعليميين كأن يشترك المدرسون السود مع زملائهم المدرسين البيض في مدارس مختلطة للبيض والسود أيضاً كما يحدث في ولايات الشمال بغض النظر عما يقال بشأن الخصائص العقلية أو معدلات الذكاء ، أو ما ينتقص من قدرات الزوج ويقول به دعاة العنصرية .

وعلي أية حال ، فإن واقع التعليم الأمريكي - في مختلف الولايات وحتى في الولاية الواحدة - يؤكد أنه لا يسير علي نظام ثابت ولا يتشابه في مستواه أو نوعياته مما يوجد فروقا في الفرص التعليمية ، وبالتالي يسبب قلق بعض المسئولين الأمريكيين ممن يهتمون بالتعليم ويحرصون علي مستواه^(١) .

(١) د. وهيب سمعان - المرجع السابق ص ٧٢ .

كيف نستفيد من معرفتنا للقوي أو العوامل الثقافية في دراستنا التربوية المقارنة ؟

الواقع ، أن العوامل الثقافية بمختلف أنواعها (سياسية كانت أو اقتصادية أو لغوية ، أو دينية ، أو جغرافية ... الخ) . تلعب دورا كبيرا في توجيه التربية ، وتشكيل نظم التعليم في بلاد العالم ، ويقدر ما لها من أهمية ، تكون فاعليتها ، فمن بلاد العالم أو دوله ، ما تتأثر اتجاهات التربية فيه بنوع معين من تلك العوامل ومنها ما يسهم في توجيه أنظمتها التعليمية أكثر من عامل ، فقد يكون اثنين أو ثلاثة ، أو أكثر ، طبقا لظروف الدولة ، ومقتضيات الحياة في مجتمعها .

علي أن هذه العوامل ، لاتعيش بمعزل عن بعضها البعض ، إذ منها ما يكون نتيجة للآخر ، وقد تتداخل مؤثراتها نتيجة لديناميكية الحركة فيها ، أو تفاعلها ، والذي يوضح ذلك ، ويكشف طبيعته ، هو نوعية هذا العامل الثقافي أو ذلك ، ومدى توجيهه لمسارات التربية ، وأنظمة التعليم .

وعند دراستنا للحياة التربوية بصفة عامة ، وحالة التعليم بصفة خاصة في دولة من الدول ، ينبغي أن نضع في اعتبارنا ، وجود ما يوجه مجتمعها من قوي ثقافية ، وهي في نفس الوقت ، ما يقف خلف نظامها التعليمي (باعتبار أن التعليم جزء من ثقافة المجتمع) ويفسر أسباب وجوده ، وما اشتمل عليه مستواه ثم كيفية تنفيذه ، بل ومتابعته وتقويمه .

وعند تناولنا لسمة من السمات التي تميز نظام التعلم في احدي الدول مثلا ، علينا أن نضع في اعتبارنا أن وراءها من الأسباب ما يفسرها ، ويدعم وجودها ، أو يدعو إلي الأخذ بها ، أو تطبيقها ، وأن أهداف التربية (والتعلم جزء منها) لابد وأن تشق من أهداف المجتمع وتعبير ترجمة لأحاسيسه وأماله ، وأن تنظيماته التعليمية نابعة من تكوينه الثقافي ، تعبيرا عما يتطلبه في أبنائه .

فالقوي أو العوامل الثقافية ، هي قوام المجتمع ، وتنوعها يكون أبعاده وكيانه ، ونحن لا نستطيع أن نتصور مجتمعا خلوا مما يتفاعل فيه من مكونات مادية ومعنوية وبالتالي يتكون نسيجه الثقافي ، ثم تتضح معالمه وتبرز سماته ، وتتمايز اتجاهاته عما سواها .

وعند تناولنا لأوجه التشابه أو الخلاف بين النظم التربوية أو التعليمية ،

ينبغي أن ندرك ما وراء هذه أو تلك من أسباب حتي تكون مقارنة موضوعية وحتى لا يكون هناك خلط بين ظروف أو نتائج لا تحقق الغاية من الدراسة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن الدراسة الصحيحة ، هي التي لا تقتصر علي الامام بما يعيشه التعليم من مناهج أو طرق تدريس أو أنشطة مدرسية ، فحسب ، بل وتشمل أيضاً ما يحيط بالتعليم مما يوجد خارج دوره ومعاهده ، وفي هذا يقول «سادلر» : «يجب ألا ننسى في دراسة نظم التربية الأجنبية أن الأشياء الموجودة خارج المدارس (يريد ظروف المجتمع) ذات أهمية أكبر من تلك الأشياء التي بداخلها ، إذ أنها تحكم الأشياء التي في داخلها وتفسرها .

فطبيعة الدراسة المقارنة ، تقتضي تقصي حقائق موجبات أساليب التربية والتعليم ، حتي تكون دراسة تحليلية دقيقة ، بعيدة عن التخمين أو التكهنات . إلي جانب هذا ، فإنه إذا ، أراد الباحث أو القائم بهذه الدراسة أن ينقلها ، أو رغب في اقتباس شئ منها ، فعليه أولاً وقبل كل شئ ، أن يفهم طبيعتها وعليه ثانياً ، أن يختار منها ما يتلاءم مع البلد أو البيئة المنقولة إليها ، ثم عليه ثالثاً ، أن يهيئ الظروف الملائمة لما يريد نقله ، أو اقتباسه ، حتي يستطيع تطويره كيفما يرى ، ومن ثم يحقق بغيته المنشودة .

حقيقة أننا لا نستطيع أن ننقل نظاماً تعليمياً بحذافيره من بلد إلي آخر لاختلاف الظروف والعوامل المؤثرة ، ولكننا نستطيع أن ننقل الآراء أو النظم التربوية والتعليمية بعد أن نعدلها بما يلائم البيئة الجديدة المنقولة إليها ، فما من نظام تعليمي إلا وتأثر بغيره من النظم وما من نظرية تربوية اجتماعية إلا وتخطت حدود البلد الذي ظهرت فيه فأثرت في النظم التعليمية علي أن ذلك ، لم يظهر في عالمنا المعاصر فحسب ، بل لقد ظهر أيضاً في العصور القديمة من قبل ، فقد تأثر التعليم عند الرومان بالتعليم عند اليونان وتأثرت المدارس الأوربية منذ عصر النهضة بعلوم العرب ومدارسهم ، وأثرت الحركة الانسانية في عصر النهضة علي تنظيم التعليم الثانوي ومناهجه ، كما أثرت حركة الإصلاح الديني تأثيراً بالغاً في نشر التعليم الأولي في البلاد الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وأثرت الثورات السياسية والصناعية منذ القرن الثامن عشر علي تنظيم التعليم وتوجيهه في كثير من البلاد ، وفي وقتنا الحاضر ، تنتشر النظريات العلمية الجديدة في بقاع الأرض ، وتؤثر في حياة الناس .

وهكذا ، ينتقل الفكر من دولة إلى دولة ومن مكان إلى مكان في الاطار المناسب ليصب في الوعاء المهيأ له .

أن الوقوف علي طبيعة المجتمعات ، ومعرفة ظروفها . وفلسفة الحياة فيها يعتبر بمثابة أضواء كاشفة تثير لنا سبل الدراسة ، بصدق وموضوعية .

ومن أمثلة ذلك :

عند تناولنا لأوضاع التربية والتعليم في الدول الأوربية الاشتراكية ، يتضح لنا أنه من السمات المميزة للحياة التعليمية أو التربوية فيها ، شدة الاهتمام بالمنظمات الطلابية ، والعناية بتربية الأجيال الناشئة ، وعند محاولتنا تفسير أسباب . ذلك ، نجد أن من أهداف هذه الدول ، اقامة بنائها الاجتماعي علي نوعية معينة من الشباب لهم من الصفات ، ما يمكنهم من مسايرة اتجاهات الدولة التي يعيشون فيها ، ولكي تضمن هذه الدولة توافر تلك الصفات في أبنائها ، عليها أن ترسم تربيتهم وكيفية اعدادهم وفقا لما تريده وفي ضوء معايير اجتماعية معينة .

- وعند تناولنا لسمات التعليم في الدول الرأسمالية ، نجد أن من بينها ، وجود المدارس الخاصة ، أو مدارس الهيئات والطوائف بينما لا توجد هذه المدارس في الدول الأوربية الاشتراكية وحين نتبين أسباب ذلك ، نجد أن السياسة التعليمية التي ينتهجها كل من هذين النوعين من الدول ، تختلف عن الأخرى ، حسبما يقف خلفها من عوامل أو قوي ثقافية وفلسفية تربوية ، قد ترجع إلي نواحي سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غير ذلك .

وعند تناولنا لمشكلات التربية في الدول العربية ، نجد أنه من أبرز تلك المشكلات ، مشكلة الأمية ، وتأخر تعليم الفتاة ، وعندما نحاول الوقوف علي أسباب واحدة منهما ، نجد أن الظروف التي يعيشها الوطن العربي ، بل وحياته في عصور مضت ، إلي جانب بعض المؤثرات المعاصرة ، هذه كلها لها دخل في وجود المشكلة ، سواء كان ذلك يتعلق بالنواحي السياسية أو الاقتصادية ، أو له صلة بالواقع الجغرافي ، أو الاجتماعي لحياة الأمة العربية ، ومن هنا برزت المشكلة وتجسمت ، وبالتالي تتطلب حلا مناسبا ، وإلا ظلت باقية ، تزداد حجما ، وخطورة علي مر الأيام .

- كذلك ، علي سبيل المثال ، وانطلاقا من مبدأ «اعرف عدوك» ، إذا

تناولنا نظام التعليم في فلسطين المحتلة ، أو إسرائيل ، ، وما تتضمنه أساليب التربية ومناهج التعليم من مبادئ واتجاهات ، أو أنماط مرسومة للأفراد .. هنا يجب ألا يغيب عنا مدي تأثير الوضع الجغرافي لاسرائيل كأحد العوامل الموجهة لسياستها التربوية فهي - من وجهة نظرها محاطة بأعدائها العرب ، وهي في نفس الوقت ، تريد التغلب عليهم ، أو تحقيق مطامع وتوسعات ، وبالتالي ، كان لابد أن تتضمن نظمها التعليمية والتربوية ما يساعدها علي تحقيق ذلك .

وقصاري القول ، أن معرفة العوامل الثقافية ، أو الأبعاد المكونة للتركيب الاجتماعي للدولة وما تعيشه من ظروف وأحداث ، علي جانب كبير من الأهمية في تفسير الظواهر التربوية والاتجاهات التعليمية .

الفصل الرابع

إدارة التعليم والتربية المقارنة



إدارة التعليم والتربية المقارنة

لإدارة التعليم صلة وثيقة بالتربية المقارنة باعتبار أن مجال التربية المقارنة هو البحث في الحياة الثقافية للشعوب ومن بينها الحياة التعليمية .

والحياة التعليمية لكل شعب أو أمة تتضمن إلى جانب نظم التعليم وأساليبه وبنيته ، كيفية ادارته والأسس التي تقوم عليها هذه الإدارة ، حيث تعتبر الإدارة ، مرآة تعكس حياة المجتمع ، وما يتفاعل فيه من حركات فكرية واقتصادية وسياسية فضلا عن النواحي الجغرافية ، كما سبق لنا الحديث عن ارتباط هذه النواحي جميعها بتوجيه النظم التعليمية .

مفهوم الإدارة :

وحديثنا عن الإدارة التعليمية ، يدعونا للحديث عن الإدارة بصفة عامة بشئ من الأيجاز ، فالإدارة عملية تدخل في جميع الجهود الجماعية سواء كانت خاصة أو عامة ، مدنية ، أو عسكرية ، كبيرة الحجم أو صغيرة ، وهي العملية التي نستخدمها في العمل ، سواء في المدرسة أو المصنع ، أو في المحل التجاري ، أو في المصرف المالي ، أو في المؤسسات المختلفة ، ويتم ذلك ، سواء بالنسبة للحكومات أو السلطات أو الهيئات المحلية أو المركزية (١) .

والإدارة ، تختلف في نوعيتها باختلاف طبيعة المجال أو الميدان ، أو الفرع الذي تتم فيه ، والذي يتأثر - غالبا - بعدة عوامل مترابطة ، منها ، نوع النظام الاجتماعي القائم ، ومنها درجة المعرفة العلمية والعملية ، ومنها سبل اتصال الناس بعضهم ببعض ، ثم ما يفضله الناس ، وما يتعصبون له ، إلى غير ذلك من العوامل .

(١) د. علي عبد العليم محجوب - الإدارة العامة وتنمية المجتمع - سرس اللبان ١٩٦٢ ص

والإدارة - إلي جانب ذلك - تتكيف وتتشكل تبعا للاطار العام الذي يعيش فيه المجتمع ، بنظمه ، وقوانينه ، بل وتنظيماته ، ومدى التقدم الحضاري الذي يعايشه ، فالشعوب البدائية مثلا لديها نظام إداري ، ولكنها لا تستطيع تحمل واجبات كثيرة معقدة كالتي تتحملها الشعوب المتحضرة ، أو التي قطعت شوطا في مسيرة التقدم .

والحقيقة ، أن كل نشاط جماعي ، مهما كان بسيطا ، يحتاج إلي ادارة ، ويمكن القول بهذا حتي في أضيق الحدود ، وهو المنزل ، نعم حتي المنزل يحتاج إلي ادارة ، وكذا المتجر الصغير والمزرعة الصغيرة تحتاج إلي من يديرها وينظم عملها .

ولعل في عصرنا الحاضر ، وما نراه من اهتمام الإداريين في شتي مجالات العمل بالنسبة لتنظيم أعمالهم ، أو ما يشرفون عليه من ادارات ، ما يؤكد أهمية الإدارة لنجاح الأعمال ، وربما كان ذلك بصورة واضحة في الدول النامية حيث تهدف إلي مزيد من التطور والتقدم في شتي مجالات الحياة ، رغبة في التخلص من مشكلات التخلف التي تعيش فيها علي أساس أن الإدارة العامة هي ادارة مواجهة هذا التخلف ، الأمر الذي حدا بهذه الدول إلي الافادة من العلوم الحديثة كعلم الاجتماع وعلم النفس ، والتربية والقانون وغيرها مما يفيد العملية الإدارية ، ويعمل علي نجاحها^(١)

وعلي هذا النحو ، فنحن إذا أردنا تعريف الإدارة ، نجد أنها حظيت بكثير من التعاريف التي قال بها المشتغلون بعلم الإدارة .

- من هؤلاء ، من يري ، أنها : الترتيب والتنظيم الخاص ، الذي يحقق أهدافا معينة ، كبرت هذه الأهداف أم صغرت .

فهي بهذا تعتبر أي نشاط بشري جماعي هادف ، يهتم بتنظيم شئون الجماعة ويعمل علي تطوير وتقديم ما تعمله هذه الجماعة تطورا سريعا نحو التقدم والازدهار ، وأن يكون ذلك النشاط في ضوء تنسيق وتوجيه هادفين .

- ومنهم ، من يري ، أنها : تنظيم معين لتسيير وتنفيذ أعمال مختلفة

(١) حسين عبد الله محضر - الجديد في الإدارة المدرسية - دار الشروق - جده ١٣٩٥ -

يقوم بها عدد من الأفراد لتحقيق هدف معين ، بجهد أقل ، وفي وقت أسرع ، ونتيجة أفضل .

- ومنهم ، من يري ، أن الإدارة فن يحذقه من تمرس عليه ، ويحتاج إلي موهبة وابتكار ، وحسن تصرف في تطبيق المعارف والمعلومات .
- وهناك ، من يري ، أن الإدارة علم من العلوم ، له مقوماته وأساسه وأصوله ونظرياته ، وله أن يتطور ويتجدد حتي يتلاءم مع ظروف المجتمعات ويعايش تقدمها ؛ ومن هؤلاء :

جريفث - D. Griffiths هالبين Halpin - جيزيل - W.Gtgel
كولادارسي A.Goladarci .

- كذلك ، هناك من يري أن الإدارة مهنة لها من يعملون في ميادينها ، ويسلكون أنماطها ، ويخضعون لضوابطها ، وتقاليدها ، ومتطلباتها وأخلاقياتها ؛ فضلا عن طبيعة الانتماء اليها⁽¹⁾ .

وعلي أية حال . فكل فريق من هؤلاء . آراؤه . ومبرراته لما ينادي به ، وما يدعم به رأيه . وما يهدف اليه مما يجعل الإدارة موضعا للجدل والمناقشة من حيث مسمياتها وطبيعتها .

- والراي عندنا ، أن الإدارة ، مجال من مجالات الخدمة في المجتمع . يقوم به فرد ، أو مجموعة من الأفراد ، لديهم من المعرفة ، ولديهم من المواهب . ما يجعلهم يمارسون هذا العمل بخبرة ودراية . تكون في أغلب الظروف . مبنية علي أسس وأصول . ثم هي (الإدارة) تطبيق المعلومات في ضوء ظروف تحتاج إلي دراسة وفكر . كما أنها مجال للابتكار وحسن التصرف .

هذا بالنسبة للإدارة بصفة عامة . أما بالنسبة لإدارة التعليم بصفة خاصة فإن هذا المجال من الإدارة يشمل ناحيتين : الأولى الإدارة التعليمية والثانية الإدارة المدرسية .

وهنا . نري أن نشير إلي هاتين الناحيتين - بشئ من التفصيل - لأهمية

1) Walds, the Study of public Administration, Doubladay and Co. New York, 1995 , pp. 1 - 12 .

كل منهما بالنسبة للعاملين في الميدان التعليمي^(١) .

أولاً : الإدارة التعليمية

يمكن تعريفها بأنها الكيفية التي يدار بها التعليم في دولة ما وفقاً لأيدولوجية المجتمع (ما يتلاءم وظروف المجتمع وطبيعته) والاتجاهات الفكرية والتربوية السائدة فيه . حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه : نتيجة تنفيذ السياسة المرسومة له . علي مستوي الدولة أو الجمهورية ، أو المحافظة ، أو الولاية ، أو المديرية ، أو المنطقة ، أو القطاع أو المدينة أو القرية .

وهناك تعريف آخر :

الإدارة التعليمية ، هي كل عمل ، منسق ، منظم يخدم التربية والتعليم ويتحقق من ورائه الأغراض التربوية ، والتعليمية تحقيقاً يتمشي مع الأهداف الأساسية من التعليم^(٢) .

موجهات الإدارة التعليمية :

الإدارة التعليمية شأنها . شأن أي عمل يتصل بجماهير المواطنين في الدولة يتم عن طريق توافر عدة عوامل متداخلة . يكون لها تأثيرها في توجيه هذا العمل والقيام به ، فمثلا الخدمات الصحية التي تقدم للجماهير لا بد لها من وجود فنيين متخصصين في النواحي الطبية ، الوقائية منها والعلاجية . إلي جانب وجود إداريين يتولون تنظيم هذه الخدمات ، وما يستتبعها من تمويل واعداد أجهزة وأدوات وأدوية ، ثم ما يلزمها من أبنية ومستشفيات ومعامل ووحدات صحية وعلاجية وغيرها وكذلك ما يتطلبه العمل من أطباء ومعالجين في الفروع والتخصصات المختلفة وحكيمات وممرضين وممرضات بالإضافة إلي مجموعة من الإداريين والفنيين الآخرين . كل هؤلاء يعملون كفريق متكامل هدفه توصيل الخدمات الطبية والرعاية الصحية للمواطنين علي مستوي الدولة رغبة في تمتعهم بكفاية جسمية وصحية تمكنهم من القيام بأعمالهم بنجاح وبالتالي يسهمون في دفع عجلة التقدم والتطور في مجتمعهم .

(١) للمزيد من المعلومات في هذا المجال . راجع :

د . عرفات عبد العزيز سليمان . استراتيجية الإدارة في التعليم - مكتبة الانجلو

المصرية القاهرة ١٩٧٨ .

(٢) حسين عبد الله محضر - الجديد في الإدارة المدرسية - مرجع سابق ص ٨١

نقول ، هذه الأنواع من الخدمات وغيره كالخدمات التعليمية . تتدخل في أعداده والقيام به .

عدة عوامل أو موجّهات . من أهمها :

١ - الواقع السياسي :

ونقصد به نظام الحكم في الدولة والسياسة التي تنتهجها ويراهها المسئولون مناسبة للوصول بها إلى غاياتها المرجوة ويتضح هذا في النوعيات المختلفة (الديموقراطية . الديكتاتورية : النظم المركزية . النظم الفيدرالية . النظم اللامركزية) .

٢ - الواقع الاجتماعي :

ويتمثل في التركيب الاجتماعي للسكان وكثافتهم في المناطق المختلفة ثم مدي وجود بعض الاختلافات السكانية (مثل شمال السودان وجنوبه - الأقلية الكردية في العراق - مناطق الحضر والمناطق الرعوية أو الصحراوية ، وجود أقليات مسيطرة كما في جنوب أفريقيا أو أقليات مضطهدة كما في الولايات المتحدة الأمريكية أو غير ذلك من الاتجاهات الاجتماعية العنصرية) ومتطلبات ذلك في نوعيات التعليم وإدارته ، بالإضافة إلى الاتجاهات القومية العامة وما يتصل بنسبة المتعلمين من الذكور والاناث وما قد يوجد من مؤسسات تعليمية طائفية أو خاصة ، ثم ما قد يحدثه هذا الخليط الاجتماعي من مشكلات تعليمية وتربوية .

٣ - الواقع الجغرافي :

وهو ما يتصل بالوجود البشري علي الطبيعة ، وما يتعلق به من تقسيمات ادارية أو نوعيات بشرية ، وما يشمله من مناطق قريبة أو نائية ودرجة التعليم فيها وما يفرضه ذلك من التزامات ادارية وتربوية ، مثل : تعدد الولايات كما في أمريكا ، أو تعدد الجمهوريات كما في الاتحاد السوفيتي سابقاً أو اتساع المسافات كما في استراليا .

٤ - الواقع الاقتصادي :

وهو مدي ما تتحمله الدولة من نوعيات التكلفة في حدود امكانياتها لتستطيع توفير سبل التعليم لأبنائها ، والي أي مدي تمتلك الدولة مصادر الثروة

والاقتصاد ، ومدى سيطرتها علي نواحي الانفاق وهيمنتها علي توجيهها ، وبالتالي القدرة علي ادارة المؤسسات التعليمية كيفما تريد وبالأسلوب الذي تراه كما في الدول الاشتراكية (والشيوعية بصفة خاصة) وقلة من الدول الرأسمالية (كما في فرنسا لتقاليدھا الأكاديمية وفي استراليا لأوضاعها الجغرافية) ولكل منها مبرراتها . ثم مدى مشاركة السكان أو الهيئات أو الطوائف أو السلطات المحلية في الانفاق علي التعليم وما يتطلبه ذلك من ادارة تعليمية ملائمة .

تلك ، هي بعض موجهات الإدارة التعليمية ، أو العوامل التي يمكن أن تؤثر في طبيعتها ، فقد تتجمع هذه العوامل كلها في دولة واحدة ، أو قد تتدخل في تأثيرها ، وكذلك ، قد يكون لواحدة منها تأثير مباشر وأكثر فاعلية عن بقيتها ، وتلعب ظروف كل دولة دورا هاما في توجيه السياسة التعليمية وادارتها

مستويات الإدارة التعليمية :

تختلف مستويات الإدارة التعليمية في عالمنا المعاصر من دولة إلي دولة، ومن مجتمع إلي مجتمع ، تبعا لظروف كل شعب وفي ضوء سياسته المرسومة ، ولقد كان التعليم في العصور السابقة (قبل وجود المدارس) من مسؤوليات الأسرة أو القبيلة أو الجماعة الدينية ، ثم توالت العصور ووجدت المدارس وارتبطت سياسة التعليم (متضمنة ادارته) بالسياسة العامة للدولة بطريق مباشر أو غير مباشر - كما حدث في العصور الاغريقية والرومانية القديمة - وكذلك في العصور الوسطي ، في الشرق والغرب أما في العصور الحديثة ، فقد ساعدت الظروف السياسية والاجتماعية في كثير من الدول علي توطيد سلطة الدولة، واشرفها علي التعليم ، اشرفا يكاد يكون محكما في بعض الدول ، أو متواضعا في البعض الآخر وقد نصت دساتيرها علي ذلك، وبالتالي شرعت تنظم القوانين التي تكفل لها حق الاشراف علي التعليم .

حتي إذا أتينا إلي عصرنا الحاضر ، نجد أنفسنا نلمس بوضوح اشراف معظم دول العالم وتوليها أمور التربية والتعليم وكذلك ، ظهرت اتجاهات سياسية واجتماعية ، كان لها أثرها في توجيه السياسة التعليمية لدي كثير من الشعوب ، لا سيما بعد انتهاء الحربين العالميتين ، وتحقيقا لرغبة الدول في اعادة النظر في أساليب الحياة التربوية بها ، ولأهمية بناء هياكل التعليم فيها ، كما حدث في

الدول التي تخلصت من نير الاستعمار أو التي قامت بها حركات أو ثورات تحريرية .

وفي عالمنا المعاصر ، تنوعت مستويات الإدارة التعليمية ، وفقا لأوضاع الدول وظروفها ثم نظرتها إلي التعليم كخدمة ينبغي القيام بها ، وتحمل مسئوليتها من قبل الدولة ، أو أنها مشاركة بين الدولة - كمشروع ومخطط وقيادة - وبين السلطات المحلية فيها - كأجهزة تنفيذية لما ترسمه الدولة إلي جانب المشاركة في تكلفة التعليم والقيام ببعض الأعباء الإدارية والفنية مما يوجد التعاون المشترك بين المستويين .

والحقيقة ، أن موجهاة الإدارة التعليمية ، التي سبق الحديث عنها ، يعزي إليها تنوع مستويات هذه الإدارة ، علي أنه يمكن وضعها في مستويين رئيسيين :

الأول : ويطلق عليه : المستوي القومي ، أو العام ، أو المركزي .

الثاني : ويطلق عليه ؛ المستوي الاقليمي ، أو المحلي .

وسنتناول كلا من هذين النوعين بشئ من التفصيل :

(أ) المستوي القومي :

ويمثل السلطة المباشرة للدولة للأشراف علي التعليم فيها ، ويقصد به الجهاز (أو مجموعة من الأجهزة) الذي يقع علي عاتقه توجيه السياسة العامة للتعليم في الدولة (وبخاصة التعليم) ، أو المجالس التعليمية المتخصصة ، أو الهيئات الاستشارية للتعليم في الدولة ، أو غير ذلك ، مما يكفل لها الاشراف علي شئون التعليم ، وفقا لظروفها وسياستها العامة .

ومن المهام التي يقوم بها هذا النوع من الإدارة المسئوليات الآتية :

- رسم السياسة التعليمية العامة للدولة بمختلف جهاتها ومناطقها .

- اتخاذ القرارات التربوية التي توجه التعليم في الدولة .

- وضع الخطط التعليمية ، وأنظمتها العامة .

- وضع المخصصات المالية والميزانية العامة للتعليم .

- محاولة تحقيق الدفع العلمي بما يتلاءم والاتجاهات العلمية المعاصرة .

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لأبناء الدولة .
 - التنسيق بين مراحل التعليم المختلفة ، والقطاعات التعليمية المتنوعة .
 - العمل علي النهوض بمستويات التعليم بصفة عامة .
 - تعيين كبار المسؤولين والمتخصصين في النواحي الفنية والإدارية الخاصة بالتعليم .
 - القيام بتأليف الكتب ووضع البرامج التعليمية والمقررات الدراسية (في بعض الدول) .
 - الاشراف العام للتوجيه الفني للعملية التعليمية وما يتعلق من امتحانات عامة ووسائل تقويم .
 - رفع المستوي العلمي بمدارس الدولة (في بعض الدول)
- ومن صور المستوي القومي أو المركزي في ادارة التعليم :
- وزارة التربية والتعليم في مصر (وبقية الدول العربية) .
 - وزارة التربية والعلوم في انجلترا .
 - وزارة التربية الوطنية في فرنسا
 - مكتب التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية
- وزارة التربية (وزارات أخرى لها صلة بنوعيات التعليم) في الاتحاد السوفيتي السابق .
- ومن العلوم ، أن اختصاصات المستويات القومية ، تختلف من دولة إلي أخرى .

(ب) المستوي المحلي :

عندما اتسع العمران - علي الصعيد الدولي - وكثر تعداد السكان ، وتزايد الاقبال علي التعليم في كثير من دول العالم ، اتجهت بعض الدول نحو الأخذ بالنظم التي تمكنها من توفير فرص التعليم لأبنائها تعبيراً عن ديمقراطية الشعوب ، ولاتاحة الفرص أمامهم لنمو قدراتهم وللكشف عن مواهبهم ، لما في ذلك من فوائد لهم ولمجتمعاتهم ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتخفف

الدول من الأعباء والمسئوليات التي تضطلع بها حكوماتها (علي المستوي المركزي) وليسهم ذور الخبرة والكفاءة من المتخصصين في تطوير مجتمعاتهم، وفي هذا ، مجال فسيح للتنافس من أجل تقدم أوطانهم وكان أن عمدت هذه الدول إلي تنويع مسئوليات الإدارة التعليمية والعمل علي تحقيق التوازن الجغرافي في توزيع الخدمات التعليمية ، ومن ثم أخذت بالنظم المحلية ، المنبثقة عن نظميات الحكم المحلي . وهنا نقف وقفة قصيرة .

يقصد بالحكم المحلي ، تنظيم ، وإدارة الشؤون المحلية لكل منطقة بالدولة بواسطة سكان هذه المنطقة أنفسهم علي نحو يتفق مع مصالحهم ، وذلك عن طريق هيئات محلية مسئولة لها شخصية معنوية بالاستقلال الذاتي، تمثل الأهالي ، ويتم اختيار أعضائها أو معظمهم - علي الأقل - بطريق الانتخاب ومن أمثلة هذه الهيئات :

في مصر : مجالس المحافظات ، ومجالس المدن ، ومجالس القرى .

وفي السودان : مجالس المديريات ، ومجالس البلديات ، والمجالس الريفية والمجالس الفرعية .

وفي الهند : مجالس الأقاليم ، مجالس البلديات ، ومجالس القرى (ويطلق عليها «البانشايات») .

والحكم المحلي بهذا الوضع ، طريق من طرق الإدارة ، وليس صورة من صور الدولة ، وهو يقع تحت اشراف الحكومة المركزية في الدولة البسيطة الموحدة ، وتحت اشراف الولاية في الدولة المتحدة اتحادا مركزيا^(١) .

والواقع أن فكرة الحكم المحلي ، بدأت في أجزاء كثيرة من العالم (لا سيما في القرن العشرين) ، كمظهر للطريقة التي ينظم بها الناس أنفسهم لسد حاجات معينة .

ويلجأ الناس عادة إلي تكوين أجهزة الحكم المحلي لتحقيق غرض عام أو خاص ، أو للحصول علي خدمات لا تقدمها الوحدات الحكومية الموجودة في المجتمع المحلي ، كما أن هناك بعض المشروعات الجديدة تقوم بها الحكومة

(١) د. محيي الدين صابر - الإدارة المحلية ودورها في تنمية المجتمع - مجلة تنمية المجتمع

- المجلد الثامن - العدد الثالث ص ٧٤ .

المحلية كوسيلة لتكملة الجهود الأهلية .

وفي ضوء ما سبق ، يتضح لنا ، أن نظام الحكم المحلي يتفق مع نظام الديمقراطية ، فكلاهما يهدف إلي اشراك الشعب في إدارة شئونه المشتركة ففي الحكومة الديمقراطية ، يساهم الباحثون في شئون الحكم العامة ، وفي الحكم المحلي ، يساهمون في ادارة شئون أنفسهم ، وبالتالي ، فإن الحكومة الديمقراطية والحكم المحلي ، يتكاتفان في أن يحيا المواطنون حياة ديموقراطية حرة .

وهنا ، لا يفوتنا أن نذكر ، أن القاعدة في وحدة الدولة ووحدة سلطتها السياسية ، توجب ألا يكون هناك تباعد بين الهيئات المحلية والحكومات المركزية ، بحيث تستقل الأولى عن الثانية استقلالاً مطلقاً ، ولكن لا بد وأن يكون هناك تعاوناً مشتركاً بين الاثنين ، وإلا أصبحت هذه الهيئات المحلية بمثابة دول أو دويلات داخل الدولة الكبيرة ، أو الدولة الأم .

ومن اختصاصات المستوي المحلي للإدارة التعليمية ، الأعمال الآتية :

- اتباع السياسة العامة للتعليم في الدولة ، وتنفيذها .
- توفير الميزانية والاعتمادات المالية اللازمة للانفاق علي التعليم علي المستوي المحلي . ومدى مشاركة المستوي القومي فيها ، ثم مدى مساهمة الجهود الأهلية في ذلك .
- انشاء وتأسيس وتجهيز وإدارة وتوجيه ومتابعة مدارس ومعاهد المراحل التعليمية المختلفة (وكذلك التعليم الجامعي في بعض الدول) .
- القيام بوضع المناهج ، والمقررات الدراسية ، وتأليف الكتب في فروع التخصصات المختلفة (فيما عدا التعليم العالي في بعض الدول) .
- ممارسة التوجيه الفني أو الإداري علي الشئون التعليمية بصفة عامة في المحافظة أو المنطقة ، أو الولاية ، أو المدينة .
- تعيين ، ونقل ، وترقية العاملين في المراحل التعليمية المختلفة (فيما عدا التعليم الجامعي ببعض الدول) .

- العمل علي النهوض بالمجتمع المحلي ، ثقافيا ، وتربويا ، واجتماعيا عن طريق وسائط التربية غير المباشرة والمتنوعة كالمكتبات والمتاحف والمراكز الثقافية وغيرها .

- التعاون المتبادل بين المستويات الرسمية وغير الرسمية : أهلية أو خاصة علي المستويين : القومي العام والاقليمي المحلي .

من صور المستوي الاقليمي أو المحلي في ادارة التعليم :

- المحافظات ، أو الألوية ، أو العمالات ، أو المديریات ، وما تشمله من تنظيمات ، وادارات تعليمية في المدن ، والقطاعات ، والقري - في مصر (وبقية الدول العربية) .

- السلطات المحلية ، وما يتفرع عنها من لجان تعليمية تتولي تصريف شئون التعليم في المناطق المختلفة . (في انجلترا)

- الأكاديميات ، وتمائل المناطق التعليمية في العالم العربي ولكل منها مدير ، يتولي الاشراف علي جميع مراحل التعليم .

وتنقسم كل أكاديمية إلي ادارات ، يرأس كلاً منها مفتش يتولي مسئولية المراحل التعليمية باستثناء التعليم العالي . (في فرنسا)

- الولاية ، ولكل ولاية تنظيماتها الإدارية ، من بينها ، مجلس التعليم الذي تتبعه مديرية التعليم والتي تعتبر الهيئة التنفيذية للتعليم بالولاية ، وهي بدورها تنقسم إلي قطاعات ، تتولي مسئولية ادارة التعليم وتصريف أموره في المدن والريف . (في الولايات المتحدة الأمريكية)

- الجمهوريات ، ولكل جمهورية وزارة التربية ، يتبعها مجلس استشاري للتعليم يقوم بكثير من المهام التربوية ، وفي كل جمهورية، توجد مراقبات تعليمية (بمثابة مديريات التربية والتعليم في العالم العربي)، وتنقسم هذه بدورها إلي ادارات تعليمية ، تتولي كل منها مهمة التعليم وشئونها في محيطها مع ضرورة الالتزام بتعاليم ، وتوجيهات الدولة ، ممثلة في أجهزة المستوي القومي المركزي (في الاتحاد السوفيتي سابقاً) .

إدارة التعليم بين المركزية واللامركزية

اصطلح المربون علي تسمية ادارة التعليم التي تتركز في أيدي السلطة العامة للدولة ، أو المستوي القومي ، ممثلا في وزارة التربية والتعليم والأجهزة المركزية في الدولة ، اصطلاحوا علي تسمية هذا الوضع بـ «المركزية» في الإدارة .

كذلك ، يرون أن التخفيف من هذا التركيز في الإدارة وترك المجال أمام السلطات المحلية ، والهيئات التي تمكنها المشاركة في أمور التعليم ، واثاحة الفرصة للتعاون بين أجهزة ، وتنظيمات الدولة في سبيل نشر التعليم ورفع مستواه . وهذا . ما اصطلحوا علي تسميته بـ «اللامركزية» في الإدارة .

وعالمنا المعاصر ، يتسم بالانفجار السكاني ، كما يتسم بالانفجار المعرفي ، وسرعة التقدم العلمي ، ومن أجل ذلك ، هناك دول تري لتحقيق نشر العلم بين أبنائها ، أن تأخذ بنظام المركزية ، ودول تفضل تطبيق نظام اللامركزية في التنفيذ . ولا شك في أن لكل من المركزية واللامركزية ، مزاياه وفوائده كما أن له عيوبه ومآخذه ، نستطيع أن نتبينها من الموازنة التالية (١) :

(أ) بالنسبة للمركزية :

١ - أن المركزية تستطيع أن تحقق الكثير من الفاعلية للوصول إلي وحدة الهدف ، نتيجة توحيد السياسة التعليمية المتبعة علي المستوى القومي .

ولكنها . لا تشجع على الاستقلال الذاتي في العمل الإداري ، مما يدعو العاملين إلى الخضوع والتواكل غير المستحب وكذلك تساعد على وجود البيروقراطية .

٢ - أن المركزية تعمل على وجود التجانس بين نوعيات النظم التعليمية أو المدرسية . سواء فيما يتعلق بالمناهج أو التخطيط لها . أو تنفيذها .

ولكنها لا تشجع على الابتكار ، أو التجديد ، أو التجريب في الأمور التربوية ، إلا في حدود ضيقة .

٣ - أن المركزية تحقق مبدأ تكافؤ الفرص ، باعتبار الأخذ بسياسة واحدة ،

1) Seo, L. Lewis la louveridge : The Management of Education . Pall Mall Press Ltd. London, 1965, p.12 .

- كفيل بالعدالة في توزيع الخدمات التعليمية بين أبناء الوطن .
- ولكنها : لا تحقق المشاركة الايجابية من السلطات والهيئات المحلية ، بل تدعو إلى الابتعاد ، والسلبية . خشية المساس بما هو مرسوم من قبل السلطات العليا .
- ٤ - أن المركزية تحقق اقتصاديا في النفقات وذلك لعدم تعدد جهات التمويل والانفاق فضلا عن جماعية تنفيذ الأبنية والمشروعات والتجهيزات التربوية بتكلفة اجمالية .
- ولكنها . قد تغفل بعض الأمور التي تحتاج اليها بعض الجهات أو المناطق النائية أو الأهلة بالسكان مما يستوجب مساهمة الجهود المحلية .
- ٥ - أن المركزية توجد نوعا من التماسك الاجتماعي والحساسية الاجتماعية لدى المواطنين سواء المعلمين أو الفنيين أو الاداريين أو من يتعلمون .
- ولكنها ، لا تحقق الحرية التي ينبغي أن تتوافر لدى العاملين في مجال من أهم مجالات العمل وهو التربية والتعليم ، بل تشعرهم بالتبعية في كل شئ .
- (ب) بالنسبة للامركزية : (١)
- ١ - أن اللامركزية تعمل على الافادة من كل الطاقات والقدرات العاملة في مجال الادارة للعمل بكفاءة نحو تحقيق الديمقراطية .
- ولكنها ، قد تكون مجالات لتكاسل بعض السلطات المحلية عن أداء مهمتها ، لبعدها عن السلطات الرئاسية المركزية .
- ٢ - أن اللامركزية سبيل للتنوع المستحب في المجالات التربوية والتعليمية ، وهذا يتفق مع الاتجاهات الحديثة لعلم النفس في ضوء ظروف البيئات المختلفة .
- ولكنها ، قد تكون مجالا لتراخي بعض السلطات أو الهيئات المحلية ، مما يؤدي إلى ضعف الأداء ، وهبوط المستوى التعليمي أحيانا .
- ٣ - أن اللامركزية تساعد على الابداع والابتكار والتقدمية ، وقد تكون

1) Cliillé F.S. Centralization or Decentralization a study in Educational adaptation. (New York) Bureau of Publication Teachers College Columbia University. 1940. p. 62 .

بمثابة حقول تجريبية متجددة لما لها من حريات متعددة .

ولكنها ، قد تتوقف نتيجة لقللة الاعتمادات المالية المخصصة للانفاق وقد لا يحسن استخدام هذه الاعتمادات ، أو لعدم كفاءة القوى البشرية .

٤ - أن اللامركزية تعمل على تحقيق الديمقراطية ، وتعبر عن حريات الشعوب فى ضوء ظروفها وامكانياتها ، كما تتصف بالمرونة والبعد عن الجمود .

ولكنها ، قد تستغل لصالح فئة أو هيئة أو سلطة محلية لسبب أو لآخر .

٥ - أن اللامركزية ، تساعد على وجود التنافس المستحب بين المناطق أو الجهات المحلية بعضها البعض مما يعمل على الانتعاش الفكرى والعلمى والارتفاع بمستوى العملية التعليمية التربوية ، كما أنها مجال لظهور الكفاءات وضمان من ضمانات تقدم المجتمع .

ولكنها ، قد تكون سبيلا للانعزالية عن بقية المجتمع ، بمعنى أنه قد يصل الأمر ببعض القائمين على السلطات المحلية إلى درجة الغرور والانفصال ، مما يحدث تصدعا فى جوانب المجتمع .

وبالرغم من هذه المزايا أو المآخذ لكل من المركزية واللامركزية ، فإن بعض المربين يقفون موقفا وسطا ويرون أنه يمكن توزيع المسئوليات والخدمات التعليمية والتربوية بين مستويات الإدارة التعليمية توزيعا مناسبا يضمن تحقيق الأهداف التى تراها كل دولة فى ضوء أوضاعها السياسية ، والاجتماعية ، والجغرافية ، والاقتصادية وغيرها من العوامل التى تقف وراء سياسة التعليم فيها ، إلى جانب المستوى العام للتعليم فى الدولة^(١) .

ثانياً : الإدارة المدرسية :

يمكن تعريفها بأنها الكيفية التى تدار بها المدارس ، حتى يمكنها تحقيق أهدافها . من أجل اعداد أجيال ناشئة ، نافعة لأنفسهم ولمجتمعهم .

وإذا كانت الإدارة التعليمية . تعنى الهيمنة العامة على شئون التعليم بالدولة ، وقطاعاتها المختلفة . فإن الإدارة المدرسية ، تعتبر جزءا من الإدارة

1) See. Sears. The Nature of the Administrative Process with Special Reference to School administration, 1959 .

التعليمية ، أو تنظيماً ممثلاً لتنظيماتها ، أو نتيجة من نتائجها .

ويعرفها البعض بأنها ، جزء من الإدارة التعليمية ، التي هي جزء أيضاً من الإدارة العامة ، ويعنى بالإدارة المدرسية ، جميع الجهود المنسقة التي يقوم بها مدير المدرسة (أو ناظرها) مع جميع العاملين بها من مدرسين واداريين وغيرهم ، بغية تحقيق الأهداف التربوية داخل المدرسة تحقيقاً يتمشى مع ما تهدف إليه الدولة من تربية أبنائها تربية صحيحة ، وعلى أسس سليمة .

ويعرفها جيمس هارولد فوكس، في كتابه «الإدارة المدرسية - مبادئها وعملياتها» (ط ٢ ص ١٠) بقوله :

«الإدارة المدرسية ، هي كل نشاط تتحقق من ورائه الأغراض التربوية تحقيقاً فعالاً ، ويقوم بتنسيق ، وتوجيه الخبرات المدرسية والتربوية ، وفق نماذج مختارة ومحددة من قبل هيئات عليا ، أو هيئات داخل الإدارة المدرسية،^(١) وهذا ، يعنى أن الإدارة المدرسية ، هي عملية تخطيط وتنسيق ، وتوجيه لكل عمل تعليمي أو تربوي ، يحدث داخل المدرسة . من أجل تطوير وتقديم التعليم فيها .

والجدير بالذكر ، أن ظهور التعليم الجماعي ، ثم الرغبة في توفير الأماكن اللازمة له ، من أهم دوافع وجود الإدارة المدرسية ، التي تشرف عليه ، وكذلك الإدارة التعليمية التي تعتبر الجهاز الموجه له .

وظيفة الإدارة المدرسية :

الوظيفة الرئيسية للإدارة المدرسية ، هي تهيئة الظروف وتقديم الخدمات التي تساعد على تربية التلاميذ وتعليمهم رغبة في تحقيق النمو المتكامل لهم ، لنفع أنفسهم ومجتمعاتهم^(٢) .

والى جانب ذلك ، فمن وظيفة الإدارة المدرسية ، العمل على نمو خبرات كل من يعمل في المدرسة ، وفقاً للصالح العالم .

ومما يساعدها على تحقيق ذلك :

(١) اتجاهات جديدة في الإدارة المدرسية - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٦٠ انظر :

د. وهيب سمعان - دراسة مقارنة للإدارة المدرسية .

(٢) أنظر - رياض منقريوس ، محمد وهبه - الإدارة المدرسية .

- الايمان بقيمة الفرد . وجماعية القيادة ، وترشيد العمل .
- اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة العمل فى المدرسة بأسلوب سليم .
- اتباع الأساليب الايجابية فى حل مشكلات العمل المدرسى .
- حسن التخطيط . والتنظيم . والتنسيق ثم المتابعة والتقييم .

خصائص الإدارة المدرسية :

لكى تنجح الإدارة المدرسية فى عملها ، ينبغى أن تتصف بالخصائص الآتية :

أولاً : أن تكون ادارة هادفة :

بمعنى أنها لا تعتمد على العشوائية ، أو التخبط ، أو الصدفة فى تحقيق غاياتها ، بل تعتمد على الموضوعية والتخطيط السليم فى اطار الصالح العام .

ثانياً : أن تكون ادارة ايجابية :

بمعنى أنها لا تركز إلى السلبيات أو المواقف الجامدة بل يكون لها الدور القيادى الرائد فى مجالات العمل وتوجيهه .

ثالثاً : أن تكون ادارة اجتماعية :

بمعنى أن تكون بعيدة عن الاستبداد والنياسط ، مستجيبة للمشورة ، مدركة للصالح العام ، عن طريق عمل جاد ، مشبع بالتعاون والألفة .

رابعاً : أن تكون ادارة انسانية :

بمعنى أنها لا تنحاز إلى آراء ، أو مذاهب فكرية ، أو تربوية معينة ، قد تسئ إلى العمل التربوى لسبب أو لآخر ، بل ينبغى أن تتصف بالمرونة دون افراط ، وبالتجديد دون اغراق ، وبالجدية دون تزمت ، وبالتقدمية دون غرور .

وأن تحرص على تحقيق أهدافها ، بغير ما قصور أو مغالاة .

أنماط أو أساليب الإدارة المدرسية :

للإدارة المدرسية ، أنماط متنوعة لكل منها سماته المعينة وهذا التنوع تبعاً للقيم والاتجاهات السائدة فى المجتمع .

- ١ - الأسلوب الديمقراطي : ومن سماته : (١)
- العلاقات الانسانية الطيبة بين جميع العاملين فى الإدارة المدرسية .
 - القدرة على التعامل المثمر لنجاح الأهداف التربوية المرجوة .
 - الايمان بقيمة كل فرد والعمل على اشباع الحاجات الانسانية لدى العاملين .

- يدفع بالعمل إلى التقدم ، ويشعر العاملين بالرضا والارتياح النفسى .

- ٢ - الأسلوب الديكتاتوري : ومن سماته :

- التزمت فى اصدار القرارات ، والحرفية فى تنفيذ التعليمات والسيطرة فى جو التعامل والعمل المدرسى .

- الغموض ، والتعالى ، والانفرادية من قبل الناظر أو المدير ، مما يترك آثارا سيئة بالنسبة للعمل والعاملين على السواء .

- العلاقات المتوترة والحرجة بين العاملين نتيجة التسلط والعنف .

- ٣ - الأسلوب التسببى أو الفوضىى : ومن سماته :

- المغالاة فى اتاحة الحريات وعدم تحديد المسئولية ، مما يؤثر على تحقيق الأهداف .

- يؤدى إلى ضياع الوقت وتبديد الجهد ، كما يؤدى إلى عدم المبالاة وتفكك وحدة العمل كفريق متكامل فى عمل تربوى .

- يعمل على اشاعة التسبب والفوضى ، وترزعزع القيم لدى الناشئين وهم بناء الغد وقادة المستقبل .

من تتكون الادارة المدرسية ؟؟

هل الإدارة المدرسية مدير أو ناظر فحسب ؟

أم أنها تشمل - إلى جانب المدير أو الناظر - فريقا متكاملًا يسهم كل

من فيه بدوره ؟

(١) أنظر د. محمد منير مرسى - الإدارة التعليمية ، أصولها وتطبيقاتها - عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٦٦ .

حقيقة ، أن توفر القيادة الصالحة في المدرسة ، الممثلة في مديرها أو ناظرها عامل أساسي يمكن المدرسة من النجاح في تأدية وظيفتها ، وتربية أبنائها وخدمة بيئتها .

وإلى جانب هذا ، فإن خير ضمان لنجاح أية سياسة تعليمية ، هو اشتراك المعلمين في وضع هذه السياسة ، ووسائل تنفيذها .

كذلك ، ينبغي اشراك التلاميذ في ادارة مدرستهم بحيث تكون المدرسة حقلا يمارسون فيه الحكم الذاتي ، ويعتادون على تحمل المسؤولية ويكتسبون الكثير من المهارات الاجتماعية الطيبة بالإضافة إلى أن التربية الحديثة ، تنادى باشتراك الآباء والأهالي بل والمؤسسات الاجتماعية في البيئة في ادارة المدرسة وتحديد أهدافها ، وحل مشكلاتها .

ويتضح من ذلك ، أن الإدارة المدرسية تشمل أكثر من فرد (الناظر أو المدير) . فهي - كما ينبغي أن تكون - تتضمن كل من يعمل في المدرسة ، من اداريين وفنيين وعاملين وتلاميذ ، وآباء وغيرهم حتى تستطيع القيام بمهامها تحقيق غاياتها التربوية :

مدير المدرسة :

وباعتبار أن مدير المدرسة أو ناظرها ، هو الرئيس المباشر لجميع المعلمين والموظفين في المدرسة وهو المسئول الأول عن نجاح المدرسة في تحقيق أهدافها ، إلى جانب أنه يمثل حلقة الاتصال الثابتة في العلاقات المدرسية على اختلاف أنواعها ، علينا إذن أن نتعرف على الصفات التي ينبغي توافرها فيه ، هذه الصفات تنقسم إلى نوعين رئيسيين .

(أ) الصفات المهنية . وتتمثل في :

- الايمان الشديد بمهنة التربية والتعليم ، والاعتزاز بها .
- الدراية الكافية بأهداف التعليم في المرحلة التي يعمل بها وعلاقة ذلك بالأهداف الاجتماعية .
- الامام الكافي بوسائل تحقيق الأهداف وتنفيذ المناهج والاتجاهات التربوية .
- القدرة على العمل مع الآخرين بطريقة بناءة ، وفي تعاون مثمر فعال .

- القدرة على تنسيق جهود العاملين ، مع اتاحة الفرصة للابتكار .
 - القدرة على ديموقراطية توجيه العاملين ، إلى جانب القدرة على ادارة الاجتماعات بنجاح .
 - معرفة خصائص التلاميذ في مرحلة النمو التي يمرون بها ، ومتطلبات هذا النمو .
 - التعرف على البيئة المحلية ، وتفهم مشكلاتها ، ومحاولة الاسهام في حلها باعتبار المدرسة مركز اشعاع للبيئة .
 - الالمام بالنواحي المالية ، والادارية ، وما يتصل بعملها منها .
- (ب) الصفات الشخصية . وتمثل في :
- القدوة الحسنة ، من مقومات الشخصية الناجحة في القيادة .
 - سعة الأفق ، والقدرة على حسن التصرف في المواقف المختلفة .
 - القدرة على حل المشكلات الطارئة في العمل المدرسى .
 - احترام النفس ، واحترام الآخرين ، والاستجابة لمشاعرهم .
 - الاستعداد للبذل ، والتضحية ، والتعاطف .
 - القدرة على اكتساب الصداقات ، والاستفادة بآراء الآخرين لصالح العمل المدرسى .
 - عدم التحزب أو العصبية ، أو الأنانية .
- صعوبات العمل في الإدارة المدرسية :
- تعرض العمل في الإدارة المدرسية ، صعوبات متنوعة تجعلها غير قادرة على تحقيق مهمتها كاملة .

من هذه الصعوبات :

بالنسبة للتوجيه الفني :

هناك صعوبة القيام بعمليات التوجيه الفني ، إلى جانب القيام بالأعمال الإدارية المتشعبة وكلا العاملين يعمل على تهيئة الجو الصالح لتربية التلاميذ ونموهم ، ولذا ، فإن غالبية مديري المدارس أو نظارها يتركون شئون التوجيه الفني للموجهين ويتفرغون للأعمال الإدارية ويعتبرونها صلب عملهم .

بالنسبة لبعض الضغوط :

زيادة كثافة الفصول - رفع سن القبول بالمرحلة أحيانا - العجز في هيئة التدريس - قلة الامكانيات المادية - تعارض الاختصاصات والمسئوليات أحيانا بين السلطات المحلية والمركزية .

بالنسبة لبعض المشكلات :

التلاميذ ذوو الميول العدوانية - المدرس العنيد أو المشاكس أو غير المنتظم - الجدول المدرسي وعدم استقراره نتيجة لتنقلات هيئة التدريس أو النقص فيها - الدروس الخصوصية التي قد تنفشي بين تلاميذ المدرسة ، وأثر ذلك على المستوى التعليمي بها .

تعقيب :

من عرضنا السابق لكل من الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، نرى إلى أى مدى تكون العملية التربوية مثقلة بالأعباء والمسئوليات المتنوعة ، وأن من الاختصاصات التعليمية ، إدارية كانت أو فنية ، ما هو متداخل ومتشعب وبالتالي ، فإن هذا يدل على أهمية العمل فى مجال التربية والتعليم ، ومن ثم ، كانت المدارس ، هى الوعاء الذى يستوعب جانبا هاما من جوانب التنمية البشرية، إذ يلحق بها الناشئون ، صبية ، ويتركونها شبابا ، بعد أن تكشفت استعداداتهم ، ونمت مداركهم ، وبرزت ميولهم ، وصقلت مواهبهم ، ووضحت اتجاهاتهم ، إلى حد كبير .

لذا ، فإن دول عالمنا المعاصر ، تولى مدارسها أهمية بالغة ، باعتبارها مؤسسات هامة يتم فيها انضاج الفكر والعقل البشرى .

وفى معالجتنا لنوعيات التعليم فى الدول المختلفة ، نجد أنفسنا مضطرين إلى الوقوف على طبيعة التعليم ومحتواه ، اضطرارنا إلى الوقوف على نوعية الإدارة التى يتم بها وصول التعليم واكتساب الخبرات ، وممارسة المهارات ومن ثم تحقق الأهداف .

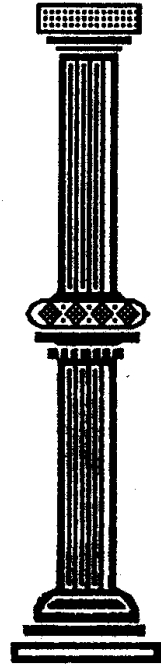
فهذه التنظيمات جميعها ، انما تصب فى مكان واحد ، هو المدرسة ، وعن طريقها ، تخرج القوى البشرى المدربة . والتى تثرى مجالات الحياة بعملها وجهدها .

ونحن عندما نقارن نظم التعليم ، بعضها بالبعض الآخر ، فنحن - فى الحقيقة - نقارن بين نوعيات من المدارس ، ونوعيات مما تنتج من ثروة بشرية . اشترك فى اعدادها ، كثير من مقومات العملية التعليمية التربوية . منها ، ما يكون للسياسة دور فى توجيهها ، ومنها ما يقف الاقتصاد وراءها ومنها ما يكون لعامل ثالث أو رابع من العوامل الثقافية المؤثرة فى توجيه النظم التعليمية ، وأثرها الفعال .

ويقدر ما يكون عليه نظام الإدارة المدرسية - وهى الملاصقة لحياة الطلاب ويقدر ما تؤمن به المؤسسة التعليمية من مثل وأهداف ، وما تسمح به صلاحيات التنظيم المدرسى من تنمية الجوانب المختلفة لشخصيات التلاميذ ، تكون المحصلة النهائية للعملية التربوية . ومن هنا . نستطيع أن نقول ، أن

التربوية المقارنة - بمفهومها الشامل - تعتمد في حقيقة أمرها . على هذه
المحصلة النهائية في تفسيرها لكثير من الاتجاهات التي تأخذ بها الدول
المختلفة .

القسم الثاني
الجوانب التطبيقية
للتربية المقارنة





هذا هو القسم الثاني من الكتاب ، والذي يشمل الجوانب التطبيقية للتربية المقارنة وهي الجوانب التي يمكن تطبيق الدراسة النظرية (التنظيمية) على نماذج من واقع حياة الشعوب - والدول المعاصرة ومدى ما تعيش فيه من أساليب تربوية ونظم تعليمية ، تجعلها تتصف بسمات واتجاهات معينة .

ونبدأ هذه الدراسة التطبيقية بحديث عن الاتجاهات التربوية العامة في دول الوطن العربي ، مع تركيزنا على السمات العامة للتعليم بصفة خاصة ثم اتبعنا دراسة الدول العربية بدراسة للدول الرأسمالية فالدول الاشتراكية ، ثم أنهينا هذا القسم من الكتاب بدراسة عن الدول النامية .

وقد تناولنا في كل نوعية من هذه النماذج بالدراسة التفصيلية ، دولة واحدة - في الغالب - ممثلة لما أوضحناه من اتجاهات تربوية عامة لكل نوع من الدول فيما عدا البلاد العربية ، فقد كان نصيبها أكثر من دولة عربية .

وفي خاتمة هذا الكتاب ، قدمنا فصلاً يتناول دراسة تحليلية تقويمية لأوضاع التربية والتعليم في الوطن العربي ، ومدى امكانية الاستفادة من الأوضاع التقدمية في الدول الأخرى .

تقديم :

من المسلم به . أن الاتجاهات التربوية العامة لأية دولة ، تكون - عادة نتاج العديد من القوى والمؤثرات التي تقف خلف هذه الاتجاهات ، كما سبق أن أوضحنا ذلك في الفصل الخاص بنظم التعليم والقوى المؤثرة . وتناولنا فيه مجموعة من المؤثرات ولا شك أن لكل اتجاه ما يبرره من هذه القوى أو العوامل . وأن لكل منها من الأبعاد ما يستطيع أن يوجه تنظيمات التعليم وأساليب التربية في الشعوب . وهي بطبيعة الحال تختلف من دولة إلى أخرى اللهم إلا إذا كانت تتجمع . أو تتقارب في مجموعة من الدول ذات اتجاهات تربوية مشتركة . وأن تفاوتت درجة هذه المشاركة أيضاً .

بالنسبة للدول العربية :

في حديثنا عن دول الوطن العربي . نجد أنها تشترك في كثير من العوامل والقوى الثقافية . فوحدة الأرض . واللغة . والدين . والتاريخ .

والعادات والتقاليد . والمصالح والآمال المشتركة . والآلام . وما تعرضت له من ويلات الاستعمار وما قاسته تحت وطأته . وما تركه فيها من مخلفات . ثم يقظتها من غفوتها . ونهضتها من كبوتها . وانطلاق المختزن من طاقاتها . ومسايرتها لقوافل التقدم . ومجاراتها لتيارات العصر في العلم والفكر ثم ما يلمسه العالم كله من التماسك والوقفة الصامدة في المحن والشدائد . وفي وجه المعتدين . ومن تسول لهم أنفسهم النيل من أى جزء من أجزاء الوطن العرى . كل ذلك يعيش في كيان الأمة العربية . وتفرضه الأوضاع السياسية والثقافية والجغرافية والاقتصادية مما يقتضى ضرورة التكامل والتعاون في مجالات الحياة المختلفة تحقيقا لمبادئ الانتماء القومي العربى . ووفاء لأواصر الأخوة وتدعيما لروابط الجوار . والحياة فى سعيد متجانس .

وفى ضوء ذلك . لا يكون غريبا . إذا وجدنا اتجاهات التربية وتنظيمات التعليم متشابهة إن لم تكن متقاربة إلى حد كبير فى دول الشعب العربى . ولو أن هذا لا يمنع من وجود بعض الفروق التى تملئها طبيعة البيئة المحلية . أو الامكانيات الاقتصادية أو تعدد القوى البشرية . أو نوعيات التعليم ونسبة الأمية فى كل بلد عربى .

بالنسبة للدول الرأسمالية :

وفى حديثنا عن الدول الرأسمالية . نجد أن الأوضاع الاقتصادية عامل مميز لها . إذ تتفق جميعها فى نوعية التقسيم الذى يأخذ به مجتمعنا المعاصر من حيث وجهة نظر علماء الاقتصاد . أما من وجهة نظر علماء التربية وعلماء الاجتماع فإنهم يضيفون إلى هذا . الايمان بقيمة الفرد وقدراته وامكانياته ، واحترام حقوقه . واثاحة الفرصة له للنمو بقدر استعدادته . حتى يسهم بنشاطه فى تقدم مجتمعه وتطويره . علميا . وثقافيا . واقتصاديا واجتماعيا . ومن ثم فإن استثمار الانسان . هو محور العمل فى المجتمعات الرأسمالية .

هذه النوعية من المجتمعات . تكاد لا تختلف عن نوعية أخرى كالمجتمعات الاشتراكية أو الشيوعية فى كثير من الاتجاهات التربوية . كالاتمام بالتقدم العلمى والفكرى والتكنولوجى والاهتمام بتعليم الناشئين من أبنائها سواء البنين منهم أو البنات . وكذلك . العناية بالتعليم الفنى التطبيقى . إلى جانب التعليم النظرى الأكاديمى . ثم التوسع الكمي والكيفى فى التعليم .

ولكنها بالرغم من هذا التشابه . هناك ما يجعلها تختلف عنها فى بعض الأمور . كاتخاذها بعض الفلاسفات التربوية ذات طابع معين . توجه ادارتها للتعليم وتصريف شئونه وتمكنها من تحقيق تكافؤ الفرص لأبنائها . ثم ما تراه من بيئة التعليم ومحتواه . ومدى ما تسمح به للهيئات والطوائف من انشاء وتأسيس المنشآت التعليمية وغير ذلك . على أن هذه الاتجاهات فى مضمونها العام . تختلف فى واقعها وجزئياتها بين الدول الرأسمالية من دولة إلى أخرى . وفقا لظروفها . وطبيعة الحياة فيها .

بالنسبة للدول الاشتراكية :

أما حديثنا عن الدول الاشتراكية فهو ذو طابع معين باعتبارها نوعية أخرى من الدول . ذات الاتجاهات التربوية المعينة . سواء فى نظمها التعليمية أو فى أساليب التربية بصفة عامة إذ يجمع بينها رباط عقائدى هو الشيوعية والتي تعتمد فى طبيعتها على المادية الجدلية .

وقد نشأت الفكرة الشيوعية نتيجة لأوضاع سياسية واجتماعية وفكرية واقتصادية . سادت أوروبا فى القرن التاسع عشر . وناذى بها بعض المفكرين والفلاسفة فى تلك الفترة . حتى تبلورت بعد الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ . وأصبح أساس الشيوعية هو المادية الجدلية . باعتبار التفسير المادى للحياة ومقوماتها . ومحاولة اثبات ذلك بما يدعمه من جدل وحوار يحقق هذا الاعتبار بهدف وجود مجتمع لا وجود للطبيعة فيه .

وقد مهد لهذا الاتجاه العقائدى . ودعا له ثم روج له وطبقه (على التوالى) كل من :

- هيجل : Hegel الفيلسوف الألمانى ١٧٧٠ - ١٨٣١ - (صاحب الفلسفة الجدلية) .

- كارل ماركس : Carl Marx ١٧١٨ - ١٨٨٣ (التفكير والتخطيط) .

- فردريك انجلز : F.Engles ١٨٢٠ - ١٨٩٥ طبيعة الحياة فى المجتمع) .

- فلاديمير لينين V. L. Lenin ١٨٧٠ - ١٩٢٤ (التنفيذ والتطبيق) .

ومن ثم . إذا كان ماركس هو المخطط أو المصمم للشيوعية (فى ضوء

فلسفة أستاذه هيجل) فان لينين هو المنفذ الأول لهذه الشيوعية بعد قيام ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ .

والمعروف . أن الدول الشيوعية المعاصرة ، كانت قبل تشييعها هذا . دولا تدين بالمسيحية في معظمها . ويحرص بعضها على التقاليد الدينية . فقد كانت روسيا - قبل ثورة ١٩١٧ - تعتبر نفسها حامية الأرثوذكسية في العالم المسيحي . وكانت لها مدارس تبشيرية في بعض بلاد المشرق العربي .

كما كان التعليم في روسيا خاضعا لاشراف كل من الدولة والكنيسة .

أما الآن ، فمن أبرز الاتجاهات التربوية المميزة للدول الشيوعية .

- لا طبقية في المجتمع - لا تفرقة بين الفتى والفتاة في التعليم .

إلى جانب ، وجوب التربية المستمرة لأفراد المجتمع الشيوعي ، فلا تقتصر على المدرسة (التربية النظامية) فحسب ، ولكن كل ما يقع عليه بصر المواطن الشيوعي من وسائل تعليم وعمل واطلاع (التربية غير النظامية) بل وفكاهة وترفيه . الخ تكون الاتجاهات التربوية العامة في المجتمع الشيوعي باعتبارها تحت رقابة الدولة .

بالنسبة للدول النامية

وأما عن الدول النامية ، فهذه نوعية أخرى من نوعيات عالمنا المعاصر وهي الدول التي لم تصل بعد إلى درجة كبيرة من التقدم ، بل يغلب عليها طابع التخلف ، بالقياس إلى غيرها من الدول التي قطعت شوطا بعيدا في التقدم العلمي والتكنولوجي .

وهذه الدول ، شأنها شأن بقية النوعيات الأخرى ، لا تنحصر في مكان واحدة أو قارة بعينها ، ولكن منها ما يوجد في قارة أفريقيا ، ومنها ما يوجد في آسيا ، ومنها ما يوجد في أمريكا اللاتينية وغيرها وتشكل في تعدادها أكثر من نصف سكان العالم .

والدول النامية (سواء منها المتخلفة تماما أو المتخلفة جزئيا ، طبقا لتقسيم هاريسون ومايرز) يربط بينها جميعا ، امكانياتها الاقتصادية المحدودة وضعف استغلالها ، وقلة استثماراتها البشرية ، ثم صراعها بين القديم وتقاليده والحديث بتقدمه وتطلعاته ، ومحاولتها اللحاق بغيرها من الدول المتقدمة والرغبة في

الوصول إلى ما بلغته من التقدم في مجالات الحياة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن هذه النوعية من الدول ، تختلف فيما بينها من حيث الاتجاهات التربوية بما يتناسب وطبيعة الحياة فيها ، فسمات التعليم في الدول النامية العربية ، قد تختلف عنها في الدول النامية الأفريقية أو الآسيوية أو الأمريكية اللاتينية فكل منها أوضاعها وظروفها وموجهات التعليم فيها .

تلك هي النوعيات التي سنتناولها بالحدث ، ففي الفصول التالية ، نحاول أن نوضح بالتفصيل ، الاتجاهات التربوية ، والسمات العامة للتعليم في كل نوعية من الدول السابقة ، مع ذكر بعض النماذج التطبيقية منها إلى جانب الدول الإسلامية .

وعلى أية حال فعالمنا اليوم يختلف كثيرا عما كان عليه بالأمس ، ذلك أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول العالم تدخلت في كيانها ومقوماتها أمور متعددة ومتنوعة وبالتالي تأثرت بها شئون التربية ومسائل التعليم وإن اختلفت درجة التأثير والتأثر من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ، وتلك هي سنة الحياة في دنيا الناس ولا ندري ماذا سيكون عليه الغد في الألفية الثالثة من الميلاد المجيد ؟؟



الفصل الأول الاتجاهات التربوية في الوطن العربي



تمثل الدول العربية - بصفة عامة - وحدة متكاملة ، فكريا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ، فهناك أكثر من رابطة تصل بينها ، بل أنها في مجموعها تعتبر أمة واحدة ذات شعوب متعددة ، تجمعها آمال وأمام ، وأهداف ومصالح مشتركة ، وقيم ، ومثل ، واتجاهات عامة في غالبيتها .

أما من حيث التعليم ، فقد ورثت بلادنا العربية تعليمها من عهود استعمارية ، خطط المستعمر فيها التعليم للأجيال العربية المتتالية من وجهة نظره وفقا لمصالحه .

ومهما اختلفت السياسة الاستعمارية باختلاف الدولة المسيطرة على هذا الجزء من الوطن العربي أو ذلك ، فقد اتفقت كلها في بعض الأمور ، حيث عملت كلها على تقليل فرص التعليم أمام المواطن العربي ، كما عملت على حصر التعليم في دائرة الألفاظ التي لا تنتج قوة تنتج أول ما تنتج نحو المستعمر نفسه .

لقد وقعت البلاد العربية كلها باستثناء مراكش - تحت الحكم التركي ، وتحت الحكم التركي ، أصيب التعليم العربي كله بالعجمة ، حتى لقد كان النحو العربي يدرسه للعرب معلم تركي باللغة التركية ، كما أصيب بضيق الأفق ، ففي العهد التركي ، طردت العلوم الحديثة كلها من معاهد التعليم واقتصرت التحصيل فيها على الفقه ومقدماته والنحو وقضاياها .

ثم وقعت البلاد العربية في قبضة الاستعمار الغربي بنوعية ، البريطاني ، والفرنسي ، وحيث حكم الاستعمار البريطاني ، ساد الكتاب وسادت

الثقافة القديمة وحيث وجد الاستعمار الفرنسي أجبر الشباب العربي على نسيان لغته . وأجريت اللغة الفرنسية على لسانه ، ووضعت أمامه الآداب الفرنسية والثقافة الفرنسية ، طمعا في التهام العروبة وتذويبها في فرنسية الفرنسيين ، إلى جانب أنواع أخرى من الاستعمار منيت بها بعض أجزاء الوطن العربي كالاستعمار الإيطالي والبرتغالي . ثم حققت الشعوب العربية استقلالها بالفترة العربية والكرامة العربية والبطولة العربية ، رغم كل هذه المعوقات الثقافية ، وكان على الحكومات الوطنية أن تواجه تطلعات مواطنيها العرب نحو تعليم شامل ، تتسع فرصة للجميع ؛ فاتجهت كلها نحو الكم دون مراجعة للنوع ، تنشئ المدارس والمعاهد بالعثرات وربما بالملات ، ولكن من نفس النوع الذى رسمه الاستعمار ، أو بتعديل غير كبير فى المحتوى ، ومن البلاد العربية ما تطور تعليمية إلى حد كبير وأن كان ما يزال بعيدا عن مواضع الرضا ، كذلك ، هناك من بلادنا العربية ، ما لا يزال يتحسس طريقه نحو التطوير .

والى جانب ذلك ، هناك جزء عزيز من الوطن العربى ، هو فلسطين المحتلة ، والذى يعيش فيه عدد غير قليل من الأشقاء الفلسطينيين ، الذين يعانون الكثير فى سبيل العلم تحت ضغوط الاستعمار الاسرائيلى .

وفى ضوء هذا ، نجد أنفسنا أمام الحقائق التالية :

- أن مساحة الوطن العربى تبلغ نحو ١٤ مليون كيلو متر موزعة بين قارتي آسيا وافريقيا .
- أن تعداد سكان الأمة العربية يبلغ نحو ٢٤٠ مليون نسمة (طبقا للاحصاءات الحديثة) يعيش أكثر من نصف هذا العدد فى مصر والسودان والمغرب ، وتتزايد النسبة العامة للسكان عاما بعد عام .
- أن معدل الزيادة السكانية فى الوطن العربى سنويا نحو ٣٪ وتصل إلى ١٠٪ فى بعض الدول البترولية بسبب الهجرة إليها ، ومعظم المهاجرين من الذكور البالغين ، وهؤلاء تبلغ نسبتهم نحو ٧٥٪ من السكان العاملين .
- أن الشعوب العربية صاحبة حضارات عريقة ، ولها ماض مجيد على مر العصور ، كما أن الوطن العربى ، مهبط الديانات السماوية ، ومنبع الحركات الدينية البناءة .

- أنه عن طريق العرب وحضاراتهم وثقافتهم في العصور الماضية ، أخذت أوروبا والدول المتقدمة أصول حضارتها المعاصرة ، وبعد أن استوردت مقومات مدنيتهما من الشرق راحت تصدرها اليه ثانية بأسماء مستعارة ومسميات عصرية وبأساليب لا تخلو من المهانة أو المن أو الأذى .

- أن دول الوطن العربي بها الكثير من المواد الأولية اللازمة للصناعة ومصادر الثروة البترولية والمعدنية والمائية والزراعية ، والتي تسهم في احتياجات العالم بنسب كبيرة .

- أن ٤٥ ٪ من مجموع السكان . تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في المجتمع السكاني بالمنطقة العربية .

- أن أكثر من نصف تعداد الأمة العربية ، يقع دون سن العشرين .

- أن أكثر من ثلثي الكبار في الدول العربية ، يعانون الأمية في أبسط صورها (بمعنى لا يعرفون مبادئ القراءة والكتابة والحساب والمعلومات العامة) .

- أن ما يقرب من نصف الأطفال (بين سن السادسة وسن الثانية عشرة) محرومون من التعليم الابتدائي ، إذ أن مرحلة التعليم الابتدائي بوضعها الراهن لا تستوعب معظم الأطفال الملزمين ، وتزيد نسبة الحرمان من التعليم الابتدائي في البنات عنها في البنين .

- أن ما يقرب من ثلاثة أرباع من هم في سن المرحلة الثانوية بشقيها (الاعدادي والثانوي ما بين سن ١٣ وسن ١٨) لا يزالون خارج هذه المرحلة من التعليم بمختلف أنواعها .

- أن نسبة طلاب التعليم العالي من شباب الأمة العربية الذين هم في سن هذا النوع من التعليم لا تزيد عن ٥ ٪ بصفة عامة .

- أن كثيرا من الأبنية المدرسية ، والمنشآت التعليمية في البلاد العربية متواضعة في تجهيزاتها ، فقيرة في مستواها ، عتيقة في طرازها ، غير كافية في عددها ، مما لا يتناسب مع تزايد الاقبال على التعليم ، ومتطلبات عصر التكنولوجيا التعليمية .

- أن كفة التعليم الأكاديمي النظري لا تزال ترجح كفة التعليم الفني أو المهني في غالبية الدول العربية وذلك لارتباطات تقليدية واجتماعية لا تزال عالقة بأذهان الكثيرين من أبناء الوطن العربي مما جعل الشباب يعزفون عن التعليم الفني أو التطبيقي بالإضافة إلى تكلفة التعليم الفني .

- أن الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم - بصفة عامة - لا تزال قليلة نسبيا في كثير من دول الوطن العربي ، فهي اعتمادات لا تتكافأ مع متطلبات التوسع في التعليم والنهوض به .

- أن ما ينفق على طلاب الأمة العربية في جميع مراحل التعليم يكاد لا يصل - على سبيل المثال - إلى ثلث ما تنفقه دولة مثل إنجلترا (المملكة المتحدة) والتي لا يصل تعداد سكانها إلى نصف تعداد الوطن العربي ويقدر عدد طلابها بأقل من ثلثي مجموع طلاب البلاد العربية .

- أن المجال التربوي العربي لا تزال توجد به بعض المفارقات ، فهناك دول قطعت شوطا غير قليل في مراحل التعليم بما فيها التعليم العالي ودول جهودها متواضعة ولم يبدأ بعد التعليم العالي بها وهناك دول تعاني من تزايد أعداد تلاميذها وضيق مدارسها مع قلة مواردها الاقتصادية ، ودول على نقیض ذلك ، وهناك أيضا ، من الدول العربية ، ما تأخذ بالتطورات الحديثة وتصل إلى آخر ما وصل إليه العلم الحديث وفي نفس الوقت ، تتمسك بتقاليدها العريقة وعاداتها القديمة .

- أن معظم البلاد العربية ، لا تزال حتى الآن تستخدم التنظيمات الإدارية المتبعة منذ سنوات طويلة ، ولم تأخذ بعد بأساليب جادة ، وحديثة في اعداد القيادات ، والكوادر الإدارية ، والاشرفية على التعليم .

بيد أنه في السنوات القليلة الماضية ، اتجهت بعض دول الوطن العربي نحو تطوير الإدارة العامة بها ، وبالتالي إدارة التعليم فيها ، حيث أعادت تنظيم الإدارات ، وبناء الهياكل الوظيفية بها ، كما اتجهت نحو التخطيط المبني على الدراسة الموضوعية .

الاتجاهات التربوية العامة للدول العربية

بعد أن استعرضنا الحقائق السابقة عن بعض جوانب المجتمع العربي ، نستطيع أن نقول أن أمتنا العربية تجتاز في وقتنا الحاضر مرحلة من التطور والنهوض حتى تتمكن من مسايرة ركب التقدم العالمي الذي يسير بأشواط واسعة نتيجة لما يفتحه التقدم العلمي من أفاق أمام البشرية .

والأمة العربية تنطلق في هذه المرحلة الحاسمة من حياتها بسرعتين : سرعة تعوض عليها ما فاتها في عصور السيطرة الاستعمارية ، وسرعة تلاحق بها انطلاق العالم الحديث في عصر الذرة وعصر الفضاء .

وهي تسير مدفوعة بوعي متزايد نحو الحياة الديمقراطية ، التي تقوم على الشورى ، وهي أصل من أصول ثقافتنا العربية العريقة .

وتتجه الأمة العربية إلى التنمية الاجتماعية ، سيرا نحو العدالة الاجتماعية وشمولا بالرعاية التعليمية والصحية والعمرانية لمزيد من قطاعات السكان .

كما أنها تتجه نحو تحقيق القوة المادية التي هي أساس ضمان مصالح العرب ومن ثم ، اتخذت طريق العلم تعليما ، وبحثا ، وتطبيقا ، وتتخذ منه منطلقا إلى التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع وعلى النهوض بالزراعة وتطويرها .

وقد هب العرب يأخذون حظهم من العلم ويعيدون صلتهم به ، وتحقيقا لهذا فتح العرب أبوابا متزايدة من التعاون العلمي بينهم وبين بقية العالم المتقدم ، ينهلون من معين العلم الحديث في سياج من الحفاظ على القيم الروحية والثقافية العربية الأصيلة .

وهم إذ يستلهمون قيم ماضيهم وثقتهم بحاضرهم واستعانتهم بنتائج المعرفة والخبرة البشرية في أوسع نطاقها ، يحرصون على الاستمرار في المشاركة في الحضارة الانسانية ويعدون أنفسهم للاسهام المنتج الخلاق في تقدم الانسان ورخائه .

ومن ثم ، فإن التعليم يمكن اعتباره الترجمة المباشرة للاتجاهات التربوية ، وبالتالي ، فإن السمات التي يمكن أن يتصف بها التعليم المعاصر في

البلاد العربية تكون على النحو التالي :

من حيث الإتجاهات العامة :

- الإيمان المستمر بدور التعليم وقيّمته في تكوين الانسان العربي القادر على صياغة حياته وحياة مجتمعه ، متحررا من قيود التخلف ، وباذلا الجهد في سبيل طلب التقدم وتحقيق أسبابه .
- التوسع المطرد في تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم والعدل الاجتماعي ، وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين وافساح المجال أمامهم لنمو أقصى ماتستطيعه طاقاتهم .
- الأخذ بأسلوب التخطيط في رسم السياسة التعليمية والوفاء بمطالب المجتمع من نظم التعليم ومؤسساته ادراكا لأهمية التخطيط المنظم في تنمية المواهب البشرية .
- محاولة التوعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجماهير الشعب العربي ، ومحاولة اللحاق بغيرهم من شعوب الدول المتقدمة .
- تمسك غالبية الدول العربية بالاتجاهات الاسلامية ، والتراث القومي للعرب .
- الاتجاه إلى توحيد الأسس العامة للتربية والتعليم في الدول العربية ، فلا يزال هناك اختلاف في درجات السلم التعليمي ، ومسمياتها ، مما يصعب معه الوصول إلى تعميمات شاملة .
- التعاون التعليمي والثقافي بين الدول العربية . لسد النقص في المجالات التربوية ، ولايجاد التكامل بينها مما يرفع المستوى العلمي العام في الوطن العربي .
- الاهتمام بتعليم الفلسطينيين ، فلا تكاد تخلو بلد في الوطن العربي من أبناء البلد العربي الشقيق ، فلسطين ، الذين شردوا من وطنهم الأصلي واحتلت بلادهم شرذمة من شذاذ الأرض وعلى أنقاض هذا الوطن السليب ، أقيمت دولة العصابات الاسرائيلية منذ ما يزيد على نصف قرن (سنة ١٩٤٨) فكان على العرب ، لاحتضان أشقائهم الفلسطينيين ممن أجبروا على الهجرة اليهم سواء بعد عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧ ،

وكان على الدول العربية والجامعة العربية بمنظماتها الاقليمية كمنظمة اليونسكو العربية ومجلس الشئون التربوية لأبناء فلسطين ، وكذلك دائرة الشئون التربوية والثقافة التابعة لمنظمة التحريز الفلسطينية ، توفير سبل التعليم لكل من في سن التعليم من أبناء الشعب الفلسطيني ، إلى جانب ما تقدمه هيئة الأمم المتحدة عن طريق منظماتها الدولية كهيئة اليونسكو ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين(*) .

حقيقة أن الدول العربية تبذل قصارى جهدها لاتاحة فرص التعليم بكافة مراحلہ وتخصصاته لمن تستضيفهم من أبناء شعب فلسطين ، وتوفر لهم سبل الاقامة الطيبة بين أشقائهم العرب ، بالإضافة إلى منحهم مكافآت مالية مناسبة ، ايماناً منها بأن التعليم واعداد القوى البشرية المتعلمة والمدرية من أهم مقومات العمل العربي لعودة فلسطين إلى أبنائها .

أما أولئك الذين فرض عليهم الاحتلال الاسرائيلي ، وظلوا ببلادهم يعانون ضغوطه ، فقد أضيروا تربوياً ، واجتماعياً ، وثقافياً ، ولا تزال السلطات الاسرائيلية سادرة في معاملتها التعسفية معهم ، مستخدمة أساليبها العنصرية مع المواطنين أصحاب البلد الحقيقيين ، سواء كانوا متعلمين أو معلمين عرب .

وهنا ، لنا وقفة قصيرة ؛ فالاحصائيات المتداولة خلال عام ١٩٧٨ ، تشير إلى وجود نحو (٤) أربعة ملايين فلسطيني في العالم :

- منهم أكثر من مليون ، يقيمون في قطاع عزة (٣٥٠ ألفاً) ، والضفة الغربية (٧٥٠ ألفاً) .

- نحو (١٠٠,٠٠٠) مليون في الأردن .

- نحو (٢٧٠,٠٠٠) في لبنان .

- نحو (١٧٠,٠٠٠) في سوريا .

- نحو (٣٠,٠٠٠) في العراق .

- نحو (١٥٠,٠٠٠) في الكويت .

- نحو (١٠,٠٠٠) في ليبيا .

(*) من المعلوم أن القضية الفلسطينية طرحت منذ ما يقرب من نصف قرن .

- نحو (٢٥,٠٠٠) في مصر .
- نحو (٣٠,٠٠٠) في السعودية .
- نحو (٢٠,٠٠٠) في دول الخليج .
- نحو (٢٥,٠٠٠) في أمريكا .

أما داخل فلسطين المحتلة نفسها (اسرائيل) ، فيوجد نحو (٤٢٠) ألف فلسطيني ، وكانوا أكثر من ذلك بكثير ، ولكن اسرائيل عن طريق القمع ، والتهديد ، ونسف المنازل ، والاغراء أحيانا ، تخلصت من عدد كبير منهم ؛ بالهجرة للعمل في الخارج .

ومنذ حرب سنة ١٩٧٣ ، هاجر عدد كبير من الفلسطينيين إلى دول الخليج ، وازداد عددهم بشكل واضح هناك ، حيث يحتلون مناصب هامة في هذه الدول . ومن قبل ، أو عزت اسرائيل ، بل وحرصت عددا كبيرا من الفلسطينيين على الهجرة إلى الولايات الأمريكية ، وإلى دول أمريكا اللاتينية ، ولا تزال تمارس - منذ حرب سنة ١٩٤٨ وحتى الآن ، سياستها المبنية على نقض المواثيق ، والتعننت وتوطين الغرباء ، وطرد المواطنين الأصليين من بلادهم ، واحلال المهاجرين اليهود مكانهم .

ولكن ، على الرغم مما تعرض له شعب فلسطين من محنة استمرت نحو خمسين عاما ، كانت سببا في سلب أرضه ، وتشريده في عدد من أقطار الوطن العربي ، وخارجه ، فإن الروح القومية التي تغمر هذا الشعب (وما تميز به من ذاتية وحيوية ، ومن ارادة النضال) أدت بأبنائه إلى السعى وراء فرص التعليم ، على الرغم من الصعوبات التي يواجهونها في هذا السبيل .

وفي الوقت الحاضر ، تتجه الجهود العربية ، المخلصة ، والمكثفة ، نحو اعادة فلسطين إلى أبنائها ، وعودتهم إلى أرضها ، وتشكيل دولتها ، والعمل على توفير الحياة الكريمة للشعب الفلسطيني ، ووضع حل حاسم لمشكلة طال مداها ، كانت محور مواجهة الأمة العربية لتحديات الاستعمار والصهيونية(*)

(*) والأمل معقود على ما يجري الآن من اتصالات دولية متنوعة (ومن بينها مؤتمر السلام في مدريد بأسبانيا أكتوبر ١٩٩١) والتي يدعو لها الرأي العام العالمي لحل هذه القضية ؛ وكذلك ما يعقد من مؤتمرات دولية وعربية وبخاصة في هذا العام الأخير من القرن العشرين أملاً في قيام دولة فلسطين المستقلة .

من حيث نوعية التعليم :

تهتم الدول العربية بتكوين القيادات الفنية والإدارية في مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، وتعمل على إتاحة مزيد من الفرص لمتابعة التعليم العالي والجامعي مما يمكنها من إعداد أنواع من القيادات التي تتحمل مسؤوليات التنمية ومطالب التقدم في الوطن العربي .

- لا تزال شعوب الأمة العربية - في جملتها - تفضل التعليم النظري على التعليم العملي ، وتنظر نظرة متدنية إلى الحرف والمهن العملية ، وما زال محتوى هذه الحرف والمهن وكذلك محتوى التعليم المهني ، متدنياً بدرجة كبيرة ، مما يشجع على انصراف الناس عنها ، كما يحدث في التعليم الثانوي الفني .

- يلاحظ ارتفاع عدد الأطفال في المدارس الابتدائية بالبلاد العربية خلال السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً نتيجة للتوسع الذي يحدث عاماً بعد عام بالرغم من أن بعض الدول العربية لا تأخذ بمبدأ الإلزام في التعليم الابتدائي ولكنها تكتفي بالتوسع فيه وتقديمه بالمجان لأبنائها .

- من المعلوم ، أن تعليم ما قبل المرحلة الابتدائية ، هو أقل مستويات التعليم حظاً من اهتمام الحكومات العربية فأكثره متروك للجهود الأهلية الفردية والجماعية - باستثناء قلة من الدول العربية - بل أن بعض دول الوطن العربي ألغت ما لديها من دور حضائنة ورياض أطفال أو تواضعت في جهودها بالنسبة لهذه المرحلة من التعليم ، استجابة لظروفها وإمكانياتها .

- من الملاحظ أن السنوات الأخيرة ، شهدت تطوراً ملموساً في نظم التعليم عامة (بما في ذلك تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة) وتزايداً في أعداد الطلاب والمعلمين ، وتحسناً في الأداء والمستوى ، وزيادة في الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم .

- يلاحظ اتجاه كثير من الدول العربية إلى مزيد من إنشاء وتأسيس الكليات والمعاهد التربوية التي تعد المعلمين للمراحل التعليمية المختلفة . حتى تتلاءم مع تزايد الأقبال على التعليم . كما في مصر والسعودية وقطر والعراق وليبيا واليمن .

من حيث مناهج التعليم :

تعمل الدول العربية - بصفة مستمرة - على تطوير مناهج التعليم بها ، سواء التعليم العام أو التعليم الفني وكذلك التعليم الجامعي الفني وكذلك التعليم الجامعي والعالي بما يتناسب والتطورات المختلفة في حياة البلاد العربية . وتصفية المفاهيم والأفكار التي ترسبت في هذه المناهج من آثار الاستعمار بالإضافة إلى التخلص من مخلفات العهد البالية .

- تحرص دول الوطن العربي على جعل اللغة العربية أداة فعالة في التعليم بمختلف أنواعه ومراحلها ، والعمل بجدية في تطويرها لمواجهة احتياجات الثقافة العربية المتجددة ، وبخاصة في البلاد العربية التي حاول الاستعمار فيها أن ينال من اللغة العربية ، كما شرعت بعض الدول في تعريب المصطلحات الأجنبية التي تتضمنها بعض المواد العلمية والتخصصية أو فروع منها .

- تهتم الدول العربية بتدريس اللغات الأجنبية لأبنائها كجسور اتصال بينها وبين دول العالم ، وكضرورة ملحة لربط الوطن العربي بما يحدث حوله من حركات التقدم العلمي والفكري وكنوافذ يطل منها على العالم الخارجي وتيسر له الانفتاح والتبادل ، في مجالات الثقافة المتنوعة ، الأمر الذي يستلزم العناية بمناهج هذه اللغات والاستعانة بالوسائل الحديثة في تدريسها .

يلاحظ في السنوات الأخيرة ، اتجاه كثير من الدول العربية نحو الاهتمام بتحديث طرق التدريس للمواد المختلفة كاللغات والرياضيات والعلوم التطبيقية مسايرة للاتجاهات التقدمية المعاصرة مع الاهتمام بتوفير الأبنية التعليمية والتجهيزات التربوية المناسبة .

من حيث إدارة التعليم وتمويله :

- من المعروف أن حكومات الدول العربية ، هي التي تتكفل بتمويل التعليم وإدارته بصفة عامة أو علي الأقل تقوم بالعبء الأكبر فيه ، حيث تأخذ معظم هذه الدول بمبدأ المركزية في إدارة التعليم ، حرصا منها علي العمل بالاتجاهات الديمقراطية ولتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية إلي جانب قلة الكفاءات والخبرة الإدارية في الجهات المحلية وتواضع الجهود

الأهلية في تمويل التعليم .

- تقوم في بعض البلاد العربية - حيث الأعداد الكبيرة والمتزايدة في
لمراحل التعليم المختلفة - ادارات محلية ، تسهم بنصيب كبير في تولي
شئون التربية والتعليم (كما في جمهورية مصر العربية) .

- توجد في كثير من دول الوطن العربي ، مدارس خاصة ، أهلية وطائفية ،
تقتضيها مبادئ التعاون والحرية والنهوض بالأمة ، ويلتحق بها أعداد
غير قليلة من الطلاب العرب ، ويدير هذه المدارس أفراد أو جماعات
ولكن مع اشراف الحكومات العربية عليها وامدادها بالمعلمين والفنيين
وكذلك الاسهام في تمويلها .

من حيث تحسين التعليم :

(1) الطفولة :

أن العناية بالطفولة ، واتخاذ الوسائل التي تكفل لها النمو المتكامل
والاستقرار النفسي وتمهد لها طريق العلم ، من ألزم واجبات الحياة في عالمنا
المعاصر ، ونظراً لاشتغال المرأة بالوظائف العامة ، وحفاظاً على أطفال اليوم
وشباب الغد ورجال المستقبل ، فإن وطننا العربي ، اتجه إلى الأخذ بما يمكنه
من ذلك ، فقد بدأت بعض الدول العربية في انشاء دور الحضانة ورياض
الأطفال التي تتلقى هؤلاء الصغار وتسهم مع الأسرة في تربيتهم وتنشئتهم إلى
جانب توفير وسائل أخرى تسهم في تربية الأطفال عامة ، كبرامج الاذاعة
المسموعة والمرئية ، والعروض السينمائية والمسرحية الهادفة إلى تنمية مدارك
الأطفال وحواسهم وتمهد للكشف عن قدراتهم وميولهم .

والأمل معقود في أن تتزايد دور الحضانة ورياض الأطفال لما لها من
فوائد تربوية وعلمية في مستقبل حياة هؤلاء الناشئين(*) .

(2) اللغات الأجنبية :

اللغات الأجنبية من أهم وسائل الاتصال بالثقافات الأجنبية ، وعن
طريقها ، نستطيع أن نزن ثقافتنا العربية فنقدرها حق قدرها ، لا سيما وقد

(*) ومن مظاهر اهتمام الدول العربية بالطفولة انشاء وتأسيس المجلس العربي للطفولة
والتنمية في عام ١٩٨٧ ومقر أمانته العامة بالقاهرة .

تضاعفت في عصرنا الحاضر ، سبل المواصلات وتشابكت أطراف العالم ، وكثر التنقل بين الدول ، وبلادنا العربية تجتذب الكثير من أبناء الدول الأجنبية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن بعض العلوم - تدرس في الكليات الجامعية بلغة أجنبية وكذلك ترسل كثير من دول الوطن العربي بمجموعات من أبنائها لاستكمال دراستهم في بلاد لا تتكلم اللغة العربية ، ومن أجل هذا كله ، تتجه بلادنا نحو الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية في مراحل التعليم العام بما في ذلك المرحلة الابتدائية (بموجب موافقة اللجنة الثقافية الدائمة بجامعة الدول العربية سنة ١٩٦٧) مع تفضيل دراستها في الصفوف العليا من هذه المرحلة الأخيرة ، على أن لا تؤثر دراسة اللغات الأجنبية على دراسة اللغة العربية كلفة للتعليم (١) .

(٣) رعاية الموهوبين :

- في كل دولة نخبة ممتازة من أبنائها ، تتوافر لديهم امكانيات عقلية وفكرية تجعلهم يتفوقون على أقرانهم من أبناء وطنهم ، هؤلاء هم الموهوبون ، ويتضح ذلك من ممارستهم للحياة التعليمية بمختلف المراحل ، الأمر الذي حدا بالمسؤولين في الوطن العربي إلى الافادة من هذه المجموعات ذات الكفاءات الممتازة والاستعداد الطيب ، والعمل على تنميتها ومساعدتها على استكمال مواهبها وقدراتها ، حتى لا تضيع ثروة بشرية عالية وسط زحام الحياة المدرسية أو التعليمية المألوفة .

ولذلك تتجه بعض الدول العربية إلى استخدام الوسائل العلمية التي تمكنها من الكشف عن استعدادات أبنائها لرعايتها وتوجيهها وتنميتها ، أسوة بما يتبع في الدول المتقدمة ، واتباع ما يدعم هذا من اعداد المناهج المناسبة والمعلمين الأكفاء ، والاختصاصيين الفنيين في هذا القطاع من التربية والتعليم .

(٤) التخطيط التربوي :

- من الاتجاهات الحديث التي تأخذ بها دول وطننا العربي التخطيط التربوي والتعليمي الذي تأخذ به كثير من دول عالمنا المعاصر ، نتيجة لما يحدث من انفجار سكاني متزايد ، وما يستتبع هذا من مسئوليات ، ثم

(١) المؤتمر الثالث لوزارة التربية العرب - الإدارة الثقافية - جامعة الدول العربية الكويت ١٩٦٨ ص ٣٩٤ .

ما يعيشه العالم من تنافس وتحديات ، وصراعات فى مختلف نواحي الحياة .

وهذا التخطيط ، يختلف من دولة إلى أخرى طبقا لظروف مجتمعها وحياتها الحاضرة وتطلعاتها للمستقبل .

فى الدول العربية ، نجد الحاجة ماسة إلى التخطيط فى المجال التربوى سواء فى السلم التعليمى أو فى نظام القبول بالمراحل التعليمية ، أو فى المناهج الدراسية أو فى نظم اعداد المعلمين ، أو بالنسبة للحركة السكانية من الريف إلى المدينة أو التجمعات السكانية التى ظهرت نتيجة لمشروعات استصلاح الأراضى الزراعية أو ظهور مراكز جديدة للصناعة أو توطين البدوى فى مجتمعات مستقرة ، ومتطلبات ذلك من الخدمات التعليمية المناسبة ثم ما يستتبع ذلك من ادارة للتعليم وتمويله وتصريف شؤنه .

وقد أخذ التخطيط التربوى طريقه فى وطننا العربى منذ عام ١٩٦٠ الذى يعتبر نقطة تحول جديدة فى الحياة التعليمية للأمة العربية تمشيا مع الاتجاهات العالمية ، وما رأته منظمة اليونسكو الدولية بالاتفاق مع الدول العربية آنذاك ومنذ ذلك التاريخ والتخطيط التربوى يسير فى خطى حثيثة نحو النهوض بالمستوى التعليمى وتعميق خطط العملية التعليمية مع التوسع فى قاعدة التعليم وربط الخطط التعليمية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(٥) منظمة اليونسكو العربية :

- تمكينا للوحدة الفردية بين أجزاء الوطن العربى عن طريق التربية والثقافة والعلوم ورفع المستوى الثقافى لهذا الوطن حتى يقوم بواجبه فى متابعة الحضارة العالمية ، والمشاركة الايجابية فيها ، أنشأت جامعة الدول العربية (سنة ١٩٦٨) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (يطلق عليها تجاوزا اليونسكو العربية لتشابه مهمتها بمهمة هيئة اليونسكو الدولية) حتى يمكن التنسيق بين جهود الدول العربية فى ميادين التربية والثقافة والعلوم .

وقد حددت اللائحة الخاصة بانشاء هذه المنظمة عملها فيما يلى (١) :

- النهوض بالتعليم والثقافة وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء .

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

- النهوض بالفكر إلى المستوى الذى يتيح للعرب حياة فكرية مثمرة تمكنهم من تحمل ما تقتضيه الحرية من مسئوليات .
- تشجيع البحث العلمى فى البلاد العربية ، والعمل على ايجاد هيئة من الباحثين .
- اقتراح المعاهدات وجميع المعلومات والحقائق والبيانات الخاصة بتنفيذ المعاهدات التربوية والثقافية والفنية التى تبرم بين البلاد العربية .
- المساعدة على تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب التربوية والثقافية والعلمية والمعنونات الفنية . وتنسيق هذا التبادل .
- المساهمة فى الحفاظ على المعرفة وتقديمها ونشرها ، وذلك بالمحافظة على التراث العربى وحمايته ونشره ، سواء كان مخطوطا ، أو تحفا فنية ، أو أثرية .
- تشجيع التعاون بين الأمة العربية والأمم الأخرى فى جميع نواحي النشاط .

وتشتمل المنظمة العربية على مجموعة من الإدارات والأقسام ، لكل منها اختصاصاته ونواحي نشاطه مما يسهم فى تكامل العمل العربى وتقدم الأمة العربية .

من حيث مشكلات التعليم :

تشير الدراسات والأبحاث التربوية من واقع أوضاع التعليم فى الدول العربية ، وكذلك المؤتمرات التى تعقد من وقت لآخر ، إلى أن وطننا العربى ، لا يزال يعاني الكثير من المشكلات المتنوعة .

المرحلة الأولى :

من أبرز مشكلاتها :

* عدم استيعاب الأطفال الملزمين :

لا يزال التعليم الابتدائى فى أكثر البلاد العربية (بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية) عاجزا عن استيعاب من هم فى سن الإلزام من

الأطفال وبخاصة من البنات ، حتى أن المشكلة في بعض الدول العربية تبدو وكأنها مشكلة تعليم ال بنات وليست مشكلة تعميم التعليم الابتدائي وجعله إلزامياً ، على أن هذا يختلف من دولة إلى أخرى فمنها ما تمكنت من استيفاء الإلزام بدرجة كبيرة ومنها ما لم يحقق إلا نسبة ضئيلة .

* التسرب وعدم اكمال المرحلة :

لا تزال بلادنا العربية وبخاصة المناطق الريفية في حاجة إلى مزيد من الوعي الفكري والثقافي والاجتماعي إلى جانب قصور الامكانيات الاقتصادية عن الوفاء بمتطلبات الحياة ، الأمر الذي تعزى إليه كثير من أسباب تسرب تلاميذ وتلميذات المرحلة الابتدائية ، فكثير من العادات والتقاليد البالية ، بالإضافة إلى رغبة أولياء الأمور في الاستفادة من أبنائهم اقتصادياً ، بإشراكهم فيما يقومون به من أعمال أو القيام بأعمال أخرى تعود عليهم بالنفع المادي .

أما في مناطق البدو ، فربما كان السعي وراء العيش وانتجاع المرعى من مكان لآخر من أهم أسباب التسرب في هذه المناطق .

المرحلة الثانوية :

من أبرز مشكلاتها :

التركيز على الدراسات النظرية واغفال الجوانب العملية :

تعتمد الدول العربية في مرحلة التعليم الثانوية (بشقيها الاعدادية أو المتوسطة والثانوية) على الدراسات النظرية بل والافراط في الاهتمام بها ، وساعد على ذلك أن كثيراً من شباب الأمة العربية يجدون في المدرسة الثانوية العامة سبيلاً للتعليم العالي والذي يؤدي بدوره إلى مكانة مرموقة في المجتمع بالإضافة إلى اضطرار بعض الحكومات العربية تحت الضغوط الاقتصادية - إلى توفير التعليم النظري دون الفنى أو العملى باعتبار هذا الأخير أكثر تكلفة مما لا يتفق وامكانياتها .

والمرحلة الثانوية بوضعها الراهن ، قاصرة على قبول الصفوة المختارة من خريجي المدرسة المتوسطة أو الاعدادية وهي لا تزال مرحلة ترتبط بالمرحلة السابقة عنها والمرحلة التالية لها ، أى أنه ارتباط رأسى ، دون ارتباطهما بالجوانب التطبيقية في الحياة العملية إلا بنسبة ضئيلة ، الأمر الذى

يجعل بلادنا العربية في حاجة ماسة دائمة إلى الفنيين والاختصاصيين في المجالات العملية التي تتطلبها مقتضيات التطور في العصر الحاضر ، لاسيما وأن جزءا كبيرا من اعتقادنا في تكوين الشخصية العربية المثقفة يقع على التعليم الثانوي وبالتالي فإن مرحلة التعليم الثانوي ، مسئولة أكثر من أي مرحلة أخرى عن تدعيم شخصية شبابنا العربي ثقافيا وعلميا وفنيا واقتصاديا ، مما يلقي على العملية التعليمية في المرحلة الثانوية عبء تكوينها التكوين الصحيح .

ومن أجل هذا ، تتجه النيات في الوطن العربي إلى جعل المرحلة الثانوية مرحلة شاملة تتنوع فيها الدراسة ما بين دراسة علمية وأدبية ودراسة تجارية وأخرى صناعية وثالثة زراعية ، على أن يترك للطلاب حرية الاختيار من هذا التنوع والتشعب في الدراسة وفقا لقدراتهم وميولهم مع مراعاة متطلبات ذلك من تجهيزات تربوية وبرامج تعليمية ومعلمين مؤهلين ووسائل تقويم وامتحانات .

مرحلة التعليم العالي :

من أبرز مشكلاتها :

القبول في الجامعات :

تعانى بعض الدول العربية (كما في مصر) من كثرة الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي ، وهى في ذلك ، تأخذ بالأساليب المتنوعة ، وفي مقدمتها مجموع درجات الطالب في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة إلى جانب العوامل السكانية أو الجغرافية وتلجأ إلى ما يطلق عليه ، مكاتب التنسيق للقبول بالجامعات، دون ارتباط بميول حقيقية للطلاب أو ارتباط بمتطلبات الحياة من واقع المجتمع العربي ، الأمر الذي يستوجب اتباع التخطيط التربوي السليم .

على أنه بالرغم مما يوجد من كليات ومعاهد عليا في بعض البلاد العربية وتبدو كثيرة نسبيا ، إلا أنه لا تزال نسبة طلاب التعليم العالي نسبة قليلة بصفة عامة ولا تتفق ومعدلات النمو السكاني المتزايد ومتطلبات التقدم العصري ، بل أن بعض الدول العربية لم توفر لأبنائها حتى الآن فرص التعليم الجامعي لأسباب متنوعة بتنوع ظروف وأوضاع هذه الدول .

* التطبيق الحر في للنظم المستوردة :

بعض جامعتنا العربية ، سواء من قبيل التقليد أو الاعجاب أو التعصب والتحيز ، أو التعاطف أو غير ذلك تتبع ، بل وتطبق في كلياتها ما هو متبع في التنظيمات الدراسية والفنية في كليات أجنبية ، وقد تغالى في ذلك بأن تلتزم بالجزئيات في التطبيق وقد لا يتوافق هذا مع ظروفها الثقافية والاجتماعية (إذا افترضنا توافق الظروف الاقتصادية) ونسيت هذه الجامعات العربية ، أنه ينبغي لنجاح النظم التعليمية المستوردة ، ضرورة المواءمة الثقافية ، والمناخ التربوي المناسب لتنفيذ هذه النظم حتى تؤتى ثمارها .

* قلة الاعتمادات المخصصة .

لا تزال الاعتمادات المالية المخصصة للانفاق على التعليم العالي ، غير متكافئة مع التوسع المطلوب والعناية بمتطلبات الدراسة الجامعية النظرية أو العملية فبعض الجامعات العربية ، لا تزال متواضعة في أبنيتها وتجهيزاتها ، بل وفي كفاءات هيئات التدريس التي تعمل بها مما يكون له نتائج غير مرضية كثيرا بالنسبة لنوعية الخريجين وبالتالي بالنسبة للمستوى العام التعليمي والثقافي ، وإلى جانب ذلك هناك دول عربية ، تستطيع اقتصادياتها أن تسهم - في ضوء أوضاعها - في تقدمها العلمي بدرجة كبيرة .

المعلمون :

المعلم حجر الزاوية في العملية التعليمية بكل مراحلها وقطاعاتها ، وبجهوده يقوم صرح العلم ويرتفع في كل دولة ، وعن طريقه ، تتوفر القوى البشرية المدربة التي تسهم في تقدم مجتمعاتها بمختلف التخصصات .

ومن أجل هذا ، كان اختيار المعلم على جانب كبير من الأهمية ، ومن ثم ، فإن معاهد وكليات اعداد المعلمين والمعلمات تحتفل بمسئوليات كبيرة حتى تتمكن من توفير الصفات اللازمة فيمن يقوم بمهمة بناء البشر وتوجيه أبناء الأمة .

وطنا العربي - شأنه شأن الكثير من بلاد العالم - بدوله الناهضة أو التي لا تزال تنفض عنها غبار التخلف أو التي قطعت شوطا في مجال التعليم ، في حاجة ملحة ومستمرة إلى المزيد من اعداد المعلمين ، يستطيعون القيام

بمهام تربوية كبيرة ، تتزايد عاما بعد عام نظرا للاقبال المتزايد على التعليم الناجم عن الانفجار السكاني وتحقيقا للمبادئ الديمقراطية التي تأخذ بها مجتمعاتنا العربية .

ومن أجل ذلك ، تعتبر مشكلة النقص في أعداد المعلمين (بمختلف التخصصات وفي مختلف المراحل التعليمية) مشكلة رئيسية ، لا تخلو دولة عربية من الشكوى منها ، سواء في ذلك ، الدول التي تقوم بها كليات ومعاهد ، لا أعداد المعلمين ، أو تلك التي لم تنشأ بها بعد ، الأمر الذي جعل الدول العربية - بلا استثناء - تضطر إلى تنويع مصادر أعداد المعلمين في المرحلة التعليمية ، الواحدة بل وحتى في المادة الدراسية الواحدة أيضاً ، ويصل الأمر ببعض الدول إلى الاستعانة بمن كانوا يعملون بالتدريس وبلغوا سن التقاعد وكذلك ، بمن يعملون بمهن أخرى (ذات الفائض في العمالة) بعد امدادهم بالقليل من المعلومات والتدريب الهزيل ولا شك أن لهذا أثره على العملية التربوية ، وعلى المستوى العام للتعليم .

مشكلات عامة :

من المسلم به أن مشكلات التعليم وقضاياها لا تنتهي ما دام التعليم مستمراً ، وما دام البشر يقبلون على التعليم ومجتمعنا العربي واحد من هذه المجتمعات ، ومن مشكلاته للتعليمية في وقتنا الحاضر :

١ - الصراع بين الكم والكيف :

لا شك أن الظروف التي عاشها مجتمعنا العربي ، وما فرض عليه في الماضي من استعمار وتخلف ، وضغوط اجتماعية ومعاناة في الأحوال الاقتصادية ، وحرمان من نعمة الاستنارة الفكرية والمعرفية ، يجعله الآن في صراع دائم بين متطلبات الكم ونوعيات الكيف ، هل يسير بخطى وثيدة ، أشبه بخطى الجمل ؟ أم أنه ينطلق بسرعة الصاروخ في عالم متغير ، سريع التقدم ؟

فدولنا العربية في صراع مع الزمن ، فقد تخلفنا عن عصر البخار ، وتخلفنا عن عصر الكهرباء ، وما نحن نعيش في عصر الذرة وعصر الفضاء والتكنولوجيا التعليمية المتطورة ، ولا ندرى ما يمتخض عنه المستقبل إن لم نأخذ دورنا بإيجابية في هذا العصر .

أن أما كثيرة سبقتنا ، وكنا نحن أولى بهذا السبق ، فحضاراتنا عريقة ، وعلومنا نقلها غيرنا وطورها وأفادوا منها ، ثم هم يصدروها اليها ثانية في قالب جديد ، ونوعية جديدة .

ودولنا العربية في صراع مع نفسها ، أتراها تكفل الحياة التعليمية البسيطة لأبنائها ، وتستكفي من العلم بالكفاف حتى ليبدو العرب وكأنهم أنصاف متعلمين أو هم أقرب إلى الأمية ؟ أم أنها تأخذ بأسباب التطور السريع ، وتعرض ما فاتها وتزيد عليه ؟

أن أمتنا العربية لا تزال تعاني من ازدواجية الاتجاهات في بعض مجتمعاتها - كما سبق أن تحدثنا - فهناك من وصل في التطور إلى درجة كبيرة ، ومع ذلك يتمسك بالتقليديات العتيقة ، وهناك من يركن إلى الماضي ويرى في تجاهله ، امتهانا لتراثه ، وجحودا لأسلافه وعقوقا لهم ، وهناك من وصل إلى درجة عالية في العلم والمعرفة ولكنه لم يتمثلها بهضمها والاستفادة منها ، وقد اكتفى بظواهرها وأدواتها وآلاتها ، ولم يغير من فكره ولا من طباعه ولا من نظرتة إلى الحياة المتطورة حوله الا بقدر ضئيل .

كل عام تطالعنا دولنا العربية بالجديد من منشئاتها التعليمية ومؤسساتها التربوية بقدر ما لديها من جهد واقتصاد وتفتح ، ولكننا برغم ذلك ، نجد المسافة بعيدة بين ما وصلت اليه وما وصل اليه عالمنا المعاصر ، هي في نفس الوقت لا تألو جهدا عن اللحاق به برغم تزايد سكانها وتزايد الاقبال على التعليم ، أنه الصراع بين التوسع في التعليم وبين جودته والارتفاع بمستواه ولكل منهما متطلباته فقد يكون الاهتمام بواحد على حساب الآخر ، لا سيما في بلاد كبلادنا العربية ذات الامكانيات المحدودة .

أن الأمل معقود في المزيد من مواكبة العصر بكل طاقاتنا وجهودنا وقدراتنا ، ومن أجل هذا ، تأخذ الدول العربية بأسس التخطيط السليم حتى تحقق التوازن في اتجاهاتها التعليمية والتربوية .

٢ - تخلف تعليم الفتاة :

إذا نظرنا إلى واقع التعليم في الوطن العربي بصفة عامة ، نجد تخلفا ظاهرا في تعليم الفتاة بمقارنتها بتعليم الفتى ، وتؤكد هذه البيانات الاحصائية والأبحاث والدراسات التي تجرى في المجال التربوي ، ونحن جميعا كمواطنين

عرب نلمس ذلك فى حياتنا ، سواء فى مجتمعاتنا المحلية ، أو فى المجتمعات العربية عامة ، مما يتنافى مع أصالة الطبيعة العربية وجوهر عقيدتها وثقافتها .

ففى المراحل التعليمية على اختلاف أنواعها ، نجد نسبة البنين تفوق نسبة البنات ، بل تصل إلى ضعفها فى دول ، وقد تصل إلى أكثر من الضعف فى دول أخرى .

على أنه من الملاحظ ، انخفاض نسبة البنات كلما ارتفعنا فى السلم التعليمى ، بمعنى أن أعداد البنات فى التعليم الابتدائى أكثر منها فى التعليم الثانوى بمراحلته وهذه أكثر منها فى التعليم العالى بالإضافة إلى بعض التخصصات فى أنواع المعرفة أو مجالات العلوم التى تكاد تكون قاصرة على الذكور وحدهم دون الإناث ، بينما توجد فى عالمنا المعاصر ، دول كثيرة ، تتساوى فيها نسبة تعليم البنات مع نسبة تعليم البنين ، أن لم تزد عنها ، بل أن بعض التخصصات أو الأعمال تكاد تكون قاصرة على النساء دون الرجال ، وليس هذا عن قصور فى طبيعة الرجل ، ولكنها طبيعة هذه المجتمعات وظروفها الاجتماعية تقتضى ذلك .

على أن تخلف تعليم الفتاة فى بلادنا العربية ، يمكن التغلب عليه ، لو أننا تخلصنا من أسبابه ، وذلك الصعوبات التى تقف أمام تعليم الفتاة العربية حتى تتساوى مع نظيراتها من فتيات العالم المتقدم المعاصر وربما كان فى مقدمة هذه الأسباب والصعوبات :

- تمسك بعض أولياء أمور الفتيات ببعض التقاليد القديمة وعدم الاهتمام بتعليم بناتهم .

احساس بعض الآباء بتفضيل تعليم البنين عن تعليم البنات ، ويدعم هذا ، اضطراب الأحوال الاقتصادية للأسرة فى أغلب الأحيان .

- تراكم الأجيال من الأميات فى عهود سابقة ، واستمرار الشعور لدى بعض الأمهات من أن جدوى تعليم الفتاة ، قليلة ، بل قد يكون تعليمها من حيث العائد الاقتصادى .

فكثير من المتعلمات يتركن أعمالهن ، لا سيما بعد الزواج وانجاب الأطفال .

وبالرغم من كل ذلك ، ففي كثير من الدول العربية - في الماضي وفي وقتنا الحاضر - متعلمات كثيرات ، شاركن الرجال في مهام متنوعة ، ومنهن النابغات في المجالات المتعددة .

٣ - انتشار الأمية :

لا تزال مشكلة الأمية من المشكلات المزمنة في العالم العربي ، فالأمية ليست وليدة اليوم ، ولكنها ذات جذور ترجع إلى مئات السنين .

وفي كل عام تتراكم أرصدة الأمية بالرغم من تزايد الجهود التي تبذل في سبيل القضاء على هذه المشكلة ، ذات الأبعاد المختلفة ، سياسيا واجتماعيا وفكريا واقتصاديا وصحيا .

وربما كان من العوامل المسببة لها - على مر السنين - عدم تمكن الدول العربية من استيفاء الالتزام لأطفال المرحلة الابتدائية ، بالإضافة إلى تسرب بعض التلاميذ وعدم اكمالهم المرحلة ، مما يهيئ الفرصة أمامهم ليرتدوا إلى الأمية ، ويساعدهم على ذلك ، وجودهم في بيئات هي نفسها تعيش في الأمية .

والى جانب هذا ، هناك نسبة كبيرة من أبناء الشعب العربي يعيشون في المناطق الريفية والبدوية مما يصعب فيها القضاء على الأمية بسهولة .

ولما كانت ركيزة الأمية في فئتي العمال والفلاحين اللتين تكونان الجزء الأكبر من مجتمعنا العربي ، فقد شرعت حكوماتنا العربية (في أوائل السبعينيات - ١٩٧٠) في الأخذ بوسائل أكثر جدوى مما كان يتبع من قبل من وسائل تقليدية ، رغبة منها في الجمع بين تكوين المواطن المستنير والمواطن المنتج الذي يسهم في تقدم مجتمعه ، من هذه الوسائل «محو الأمية الوظيفي» بمعنى ربط العمل بالاستنارة الفكرية مما يبصر العامل والفلاح بطبيعة عمله وقيمة إنتاجه وعائده لنفسه ولمجتمعه ، مع الاهتمام بالجوانب المختلفة في تكوين شخصيته ، والتي تمكنه من الاسهام في دفع عجلة التقدم بمجتمعه .

وقد دلت الأبحاث على أن تعليم العمال الأميين لمدة سنة واحدة في دراسة منظمة لمكافحة الأمية ، يزيد انتاجية العامل في المتوسط حوالي ٣٠٪ في السنة ، كما لوحظ أن انتاجية العمال المتعلمين تزيد ٤٣٪ عن انتاجية

العمال الأميين ، وأن هذه النسبة تتزايد مع زيادة مدة التعليم .

كذلك ، بالنسبة للفلاحين ، فإن التدريب الفني والمشورة الفنية يؤديان إلى زيادة الانتاجية زيادة مباشرة بالإضافة إلى وجود التعليم العام الذى يبدأ بمحو الأمية والذى يؤدي إلى تفتيح أذهان المزارعين وتطوير عقليتهم وخلق القدرة على التكيف والتجديد لديهم ، تلك القدرة التى لا يمكن أن تتم إلا عن طريق التثقيف العام ، والتى تؤدي على المدى الطويل إلى تطوير عميق فى بنية المجتمع وفى انتاجية العمل ، وإلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(١) .

٤ - هجرة العقول العربية :

ما من عام يمر ، الا وتطالعنا أنباءه بطائفة من العقول العربية التى هجرت مواطنها الأصلية ، واتجهت إلى الغرب ودوله ، تعيش هناك وتفيده بمكنون فكرها وعلمها ، مخترن طاقاتها وعصارة تجاربها .

حقيقة أنه من دواعى الشرف للأمة العربية ، أن يسهم أبناؤها فى تقدم العالم (كما كانوا دائماً) وتحرص الدول الكبرى على الافادة منهم ، وفى هذا ، انتشار للشخصية العربية على الصعيد الدولى ، فنحن نرى فى مجالات الخبرة والمعرفة ، الطب ، التعليم ، الاقتصاد ، الهندسة ومختلف الفنون . كثيراً من الأشقاء العرب يعملون فيها ويرفعون رأس الوطن العربى عالياً وفى هذا مشاركة واثراء للحضارة العالمية والتقدم العالمى حتى لا يكون حكرا على الغرب وحده .

لقد هاجرت هذه العقول العربية تحت اغراء الوظائف المرموقة والمرتبات العالية وحسن التقدير من قبل الآخرين غير مواطنيهم ، بل وأكثر من هذا ، فبعضهم يفضل البقاء بالخارج والبعض الآخر يرغب فى الانتماء إلى جنسية الدول التى يعيش فيها .

ولئن صدق على هؤلاء المثل القائل ، لا كرامة لنبى فى وطنه ، فإن ضريبة الانتماء إلى الوطن تقتضى من الفرد حسن المواطنة ورد الجميل للمجتمع الذى أنجبه والأرض الطيبة التى نشأ فيها ومواطنيه الذين هو فرد منهم :

بلادى وإن جارت على عزيزة وأهلى وأن ضنوا على كرام

(١) للمزيد من المعلومات أنظر - محو الأمية الوظيفى - المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى - سرس اللبان - ١٩٧٠ .

أن الدول الكبرى تحاول أن تستنزف الطاقات البشرية الغضة في المجتمع العربي - ربما بدافع شهوة الحقد والاستئثار بالتقدم ، اللهم إلا إذا حسنت النيات ، وهنا ينبغي أن يكون الترحيب بالتبادل الفكري والعلمي الثقافي - وهو من أهم أهداف التربية المقارنة كما سبق أو أوضحنا - ولا شك أن العقول المفكرة والكفاءات العربية الممتازة ، واجهات مشرفة لنا في العالم الخارجي ولكن شعوبنا العربية في حاجة إلى مزيد من الخبرات والكفاءات ، لتتمكن من تحقيق ما تريد في هذه الفترة الراهنة ، فترة البناء والسباق والتحدى لمتطلبات العصر ، عصر كثرت فيه التحديات ، ولا بد من استثمار هذه العقول والخبرات ، وفي ذلك يرى الفريد مارشال ، أن أبلغ أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستقر في الانسان باعتبار أن الانسان يمثل استثمارا قوميا ، ولا بأس بعدئذ من تصدير خبراتنا إلى الخارج من قبيل التفاعل الحضاري بين الدول ، ومع ايماننا بأن معين الخبرة العربية لا ينضب ، إلا أن استمرار استنزافها لغير العرب ، ليس في صالح الوطن العربي .

على أن هناك ، من يرى في هجرة العقول ، ما يعوض بلادها هجرتها ؛ فالقدرات المهاجرة ، تصقل في البيئات الأصلح ، وبالتالي ، عندما يعود هؤلاء المهاجرون ، أو يزورون بلادهم بين الحين والحين ، يضيفون إلى عائلتها بعدة وسائل .

فالمهني العائد إلى بلده ، يستطيع أن يحدث أثرا يفوق ما كان سيحدثه من أثر قبل هجرته ، وعلى سبيل المثال ؛ كان وصول الصينيين إلى الطاقة الذرية ، بفضل علماء صينيين أقاموا ونضجوا في الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

وعطاء المهاجر لبلده ، لا يتوقف على عودته أو ذهابه ، وإيابه وإنما يتوقف على مدى صلته ببلده ، وقد يعود إليه في النهاية بكل مدخراته .

وعلى أية حال ، فإنه ينبغي أن تتخذ الدول العربية ، الوسائل التي تمكنها من الحد من اجتذاب الهجرة لأبنائها - أو على الأقل - اتباع الأساليب التي تنظمها ، بحيث تحرص على الافادة من عقول أبنائها ، إلى جانب حسن التعامل مع الدول المتقدمة ، المهاجرة إليها .

(١) أنظر جاجديشي بجواتي - هجرة العقول - ترجمة د. محمود حامد شوكت - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية - اليونسكو - القاهرة يوليو ١٩٧٧ .

٥ - البيروقراطية في إدارة التعليم :

أو التسلط الإداري في التعليم ، ونعنى به أن كثيرا من ادارات التعليم في الدول العربية تلتزم بحرفية التطبيق للوائح والقرارات التي تصدر بشأن النظم التعليمية وما يتعلق بها من أمور مما يستغرق وقتا تضيع معه الغاية ، أذ يبدو أن كثيرا منا نحن العرب يستغرق وقتا تضيع معه الغاية ، إذ يبدو أن كثيرا منا نحن العرب يستهين بالوقت ، أو لا يحسن استغلاله مما يضيع معه الجهد وتضيع معه فوائد متعددة ، فالبطء أو التردد في اتخاذ القرارات والتوانى في تنفيذها ، والضغط التي قد يتعرض لها العاملون في الادارات التعليمية تؤثر في طبيعة المجال التعليمي ويسم العاملين بسماوات التواكل والترخى مما يعوق التقدم في حركة التعليم .

وتتدخل هذه البيروقراطية فيما يتعلق بتعيينات وتنقلات وترقيات المعلمين والاداريين والفنيين والاعتمادات المالية كذلك توريد الكتب والأدوات والأجهزة المدرسية للمنشآت التعليمية ومما يساعد على استمرار البيروقراطية ، أن بلادنا العربية جميعها ، تسير على النمط المركزي في ادارة وتمويل التعليم ، اللهم إلا إذا استثنينا بعض الجهود المحلية أو الأهلية القليلة والتي تؤدي في صورة خدمات قومية أو مساعدات فردية أو جماعية .

أن العمل الإداري الناجح ، هو الذى يتم انجازه في حدود الوقت المخصص له ؛ وفي ضوء الاطار العام المرسوم له حتى يحقق الغاية المرجوة منه ، وبطبيعة الحال ، هناك فرق بين النظام في العمل والتأني في اتقانه وجودته ، وبين التسيب واللامبالاة في أدائه ، بحجة الحرص على سلامة العمل ، حتى أنه لتنشأ صراعات بين القوى التسلطية الروتينية . وبين مقتضيات الانجاز السليم والعمل المتقن ، لا سيما وأنه لا تزال بعض أعمالنا تخضع للتقاليد العتيقة مما يصفها بالجمود والتعقيد .

لقد أن الأوان ، لكى ندرك قيمة الوقت ، ونخلص أنفسنا من عبودية الروتين وأن نتحرر من تسلط العهود البالية ، وأن نتطلع إلى الانطلاق والانجاز ، وإلى مزيد من التقدم .

وإلى جانب مما سبق من مشكلات ، هناك مشكلات أخرى ، من بينها:

- ارتفاع نسبة الفاقد في التعليم بسبب كثرة الرسوب ، أو الانقطاع أو

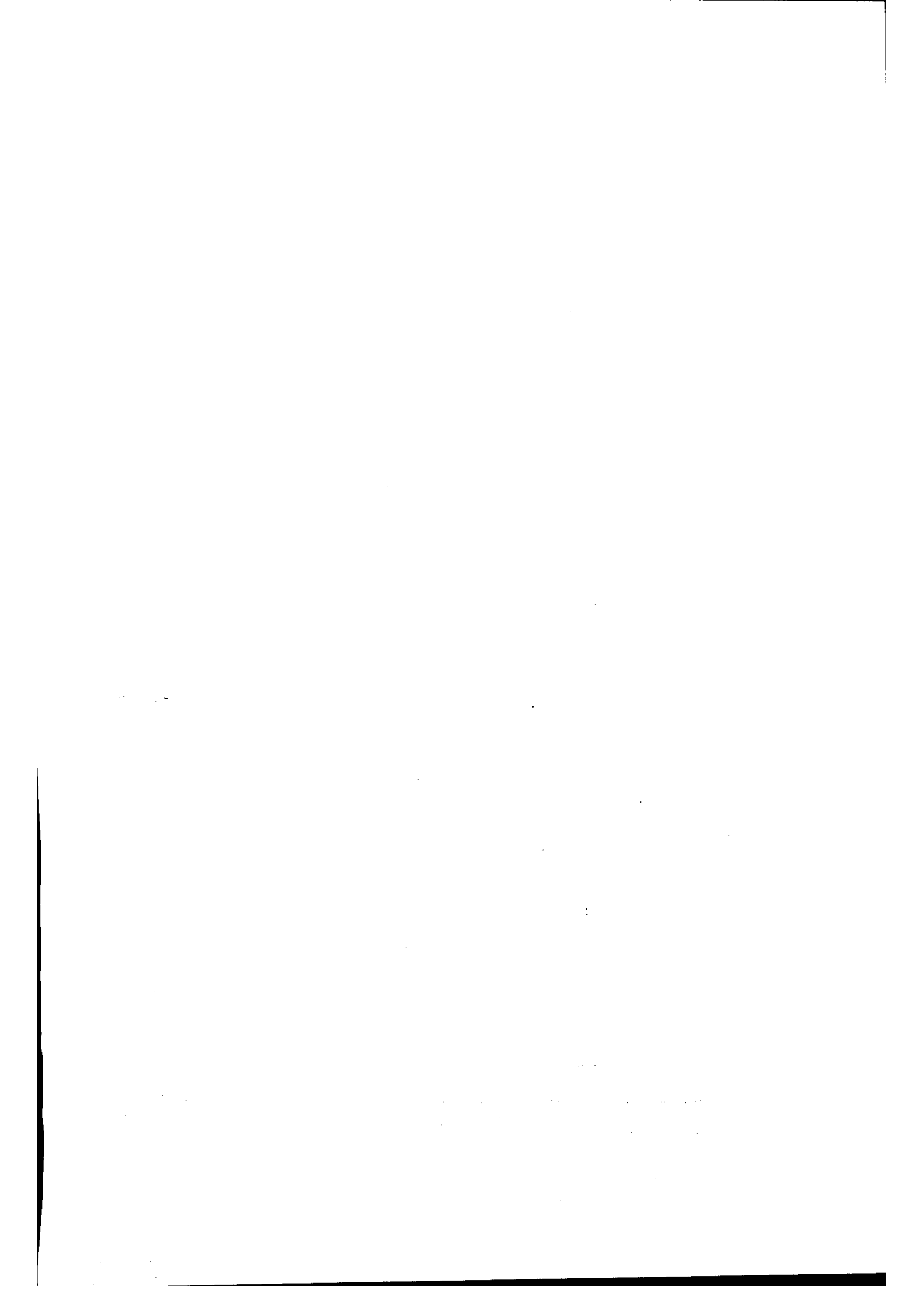
التسرب أو القصور في نظم القبول والامتحانات .

- زيادة كثافة الفصول وازدحامها بالتلاميذ في بعض البلاد العربية (كما في مصر) بصورة ملفتة للنظر ويرتبط بهذا مشكلات دراسية وصحية ويترتب عليها نتائج ليست في صالح العملية التربوية .

- عدم اتباع المدارس - وبخاصة في المرحلة الابتدائية - نظام اليوم الكامل ، وأخذها بنظام وفترتين وأحيانا ثلاث فترات في اليوم الواحد (كما في مصر) لكثرة أعداد التلاميذ كثرة لا تستوعبها المدارس الحالية ، ولهذا أثار علمية وتربوية غير مرضية .^(١)

- عدم الاهتمام الكافي بالتعليم في المناطق الريفية والصحراوية وكذلك المناطق النائية ، فلا تزال الجهود التعليمية مركزة - في معظم الدول العربية - على المدن والمناطق الحضرية .

(١) تناقست هذه الفترات في السنوات الأخيرة وتحاول الدولة الأخذ بنظام الفترة الواحدة كلما أمكن ذلك .



الفصل الثاني

دراسة تحليلية

للتعليم العربي



دراسة تحليلية لبعض أوضاع التعليم وقضاياها في الوطن العربي

أ- إدارة التعليم

المستوى القومي :

تقوم إدارة التعليم في الدول العربية - بصفة عامة - على أسس مركزية، ولعل هذا يتفق مع التنظيم الإداري العام الذي تأخذ به دول الوطن العربي، إذ تتولى حكوماتها - عن طريق وزارات التربية - المسئولية الكبرى في الاشراف على التعليم وادارته .

ويطلق على الوزارة التي تتولى شئون التعليم في الدول العربية مسميات متنوعة مثل :

وزارة التربية أو وزارة المعارف أو وزارة التعليم أو وزارة التربية الوطنية أو وزارة التربية والتعليم، وكل منها تمثل المستوى المركزي أو القومي للإدارة التعليمية .

ويمتد هذا الإشراف في كثير من البلاد العربية إلى ما بعد المرحلة الثانوية حيث تشمل الاشراف على المعاهد العالية أو كليات غير جامعية .

أما التعليم العالي أو الجامعي فيختلف في ادارته من دولة إلى أخرى فبعض الدول تخصص وزارة للاشراف عليه وتطلق عليها اسم وزارة التعليم العالي، وبعضها يوكل الاشراف عليه إلى الوزارة التي تتولى التعليم العام، والبعض الآخر، تتمتع الجامعات بها بشئ من الاستقلال وأن كانت النيات تتجه الآن إلى منحها المزيد منه .

لقد قامت فى السنوات الأخيرة فى بعض الدول العربية (مثل مصر - حتى عام ١٩٧٥ - والعراق - وسوريا - والسعودية) وزارة للتعليم العالى ، ومهمتها الاشراف على المعاهد العليا والكليات غير الجامعية وكذلك الجامعات إلى حد ما ، إلى جانب مهمة التنسيق بين مختلف الكليات من حيث سياسة القبول والتخرج على أن تستقل هذه الوزارة بميزانية خاصة ، ومستقلة عن ميزانية التعليم العام .

كذلك ، تشترك فى ادارة التعليم بكثير من الدول العربية ، وزارات أو هيئات أخرى حيث تقوم بمهام تعليمية وتربوية ، أما مستقلة عن وزارة التربية والتعليم ، وأما متطونة معها ، من هذه الوزارات أو الهيئات :

١ - تشرف وزارة الأوقاف (أو هيئات دينية مشابهة) على التعليم الدينى والشرعى ، حيثما وجد فى الدول العربية .

٢ - تشرف وزارة الزراعة على التعليم الزراعى فى عدد من الدول العربية مثل سوريا لبنان والمغرب والسودان .

٣ - تشرف وزارة الصناعة على التعليم الفنى والتدريب المهنى فى كثير من مراكز اعداد الفنيين وما يماثلها فى نوعية الاعداد الفنى كما فى مصر .

٤ - تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية (وزارة العمل أحيانا) على دور الحضانة ورياض الأطفال فى بعض الدول .

٥ - تشرف وزارة الصحة فى معظم الدول العربية على معاهد التمريض وبعض المعاهد الصحية الأخرى (غير الجامعية) .

٦ - تشرف وزارة الثقافة على معاهد الفنون المسرحية والموسيقية كما تسهم فى التعليم والتثقيف الشعبى ومحو الأمية فى قليل من الدول العربية كما فى مصر وسوريا .

٧ - تشرف وزارة الداخلية على الشؤون المالية والادارية للمدارس الابتدائية فى قليل من البلاد العربية ، كما فى العراق .

٨ - يقوم جهاز مستقل عن الوزارة المسؤولة عن التعليم بالاشراف على نوع فى عدد قليل من الدول العربية كما فى المملكة العربية السعودية حيث

تقوم الرئاسة العامة لتعليم البنات والتي يرجع انشاؤها إلى عام ١٩٦٠ بالاشراف على تعليم البنات وتولى شئونه .

والواقع أن ادارة التعليم العام في الوطن العربي في عصرنا الحاضر ادارة مركزية ، تعتبر امتدادا للعصور السابقة إذ كان التعليم من المسؤوليات التي تضطلع بها الدولة ، حيث ترى الشعوب العربية في هذا ، ضمانا لتحقيق مبادئ تكافؤ الفرص التعليمية ، حتى أنه عندما انشئت الإدارات التعليمية المحلية في بعض الدول ، لم تستقل هذه الإدارات استقلالاً تاماً ، بل ارتبطت بالإدارات المركزية (المستويات القومية ممثلة في الوزارات) كضمان للتعاون المشترك في تحقيق المبادئ الديمقراطية ، وكدليل على التماسك الاجتماعي والوحدة القومية في الدولة الواحدة .

كذلك توجد في بعض دول الوطن العربي (على المستوى المركزي) مجالس قومية متخصصة في مجالات الخدمات ، وتبثق عنها مجالس استشارية وتنفيذية ، ومنها ما يختص بالتربية والتعليم حيث تسهم في التخطيط العام للسياسة التعليمية للدولة كما في جمهورية مصر العربية .

المستوى المحلي :

تخفيفاً من أعباء المستوى القومي والمسئوليات التي تضطلع بها الإدارة التعليمية على المستوى المركزي ، اتجهت بعض الدول العربية إلى الأخذ بنظام اللامركزية في إدارة التعليم ، حيث تقسم الدولة أو القطر العربي إلى مناطق أو مديريات تعليمية وفقاً للتنظيمات الإدارية العامة وتتولى الهيئات والسلطات المحلية إدارة التعليم العام بأنواعه والاشراف على شئونه في ضوء الاطار العام للسياسة التعليمية للدولة (كما في مصر والعراق والسعودية) ، مع وجود ولاء مشترك بين المستويين .

غير أنه بالرغم من الأخذ بالمستوى المحلي في القليل من البلاد العربية ، إلا أن هذه البلاد ، لا تزال مرتبطة بالمستوى المركزي إلى حد كبير ، سواء من حيث الاعتمادات المالية ، أو المناهج والكتب الدراسية ، أو بعض امتحانات الشهادات العامة وكذلك تعيينات وترقيات بعض كبار المسؤولين عن التعليم في القطاعات المحلية .

ويبدو أن الزيادة المطردة في السكان بالنسبة للوطن العربي ، تدعو إلى

المزيد من الفرص التعليمية للاعداد المتزايدة عاما بعد عام الأمر الذى سيضطر الادارات التعليمية بصورتها المركزية الحالية ، إلى منح السلطات والهيئات التعليمية المحلية ، كثيرا من الاختصاصات والصلاحيات ، حتى تتمكن من القيام بمسئولياتها تجاه التربية والتعليم فى دوائرها السكانية .

ب- تمويل التعليم

نتيجة للاتجاهات المركزية فى ادارة التعليم فى دول الوطن العربى ، فإن تمويل التعليم بجميع مراحل فى غالبية الدول العربية ، يعتبر من مسئولية الدولة حيث تتيح هذه الدول التعليم لأبنائها بالمجان فى جميع مراحلها ، بل أن بعضها (مثل السعودية والكويت وليبيا) تقدم مكافآت مالية لطلابها فى بعض المراحل التعليمية وأن اختلفت قيمتها من دولة إلى أخرى وتتفق جميع الدول العربية فى الزامية المرحلة الابتدائية من (٦ إلى سن ١٢ سنة) - فيما عدا السعودية ولبنان - بمعنى أن الدولة من جانبها تلتزم بالانفاق على هذه المرحلة والاشراف عليها وتولى أمورها باعتبارها تمثل أقل قدر ثقافى مشترك ينبغى تقديمه لأبناء الشعب كما يلتزم الآباء بارسال أبنائهم إلى المدارس الابتدائية .

على أن الاتجاه المزمع الأخذ به كثير من البلاد العربية هو الامتداد بالالزام حتى نهاية المرحلة المتوسطة (الاعدادية) وقد أخذ كل من الأردن والكويت بهذا الاتجاه منذ سنوات وتأمل مصر أن تطبقه قريبا .

والحقيقة أن امكانيات الدول العربية بوضعها الراهن وهى نتيجة مخلفات كثيرة ومتنوعة ، تجعل حكوماتها المركزية تتحمل معظم نفقات التعليم فيها ، وتجعل نصيب السلطات المحلية من هذه النفقات محدودا للغاية أو معدوما فى بعض الدول باستثناء قليل منها .

أن الامكانيات المادية للشعوب العربية فى معظمها محدودة وليس من بين مواطنى الدول العربية ، من يستطيع انشاء المؤسسات التعليمية الكبرى ، ويقوم على تمويلها وتجهيزها وأن جاز ذلك ففى أضيق الحدود ، فقد تكون المدارس الخاصة ذات وجود فى العالم العربى وتسهم بجهد متواضع فى العملية التعليمية ولكنها على أية حال لا تمثل قطاعا كبيرا فيها . فالدولة فى كل أنحاء الوطن العربى ، هى التى تمول التعليم من أول سلمه وحتى نهايته ، إلا إذا استثنينا بعض الجهود المحلية أو الفردية أو الجماعية القليلة ، وبطبيعة الحال ،

لا ينطبق هذا على ما يوجد بالدول العربية من مدارس خاصة أو مدارس طائفية (كمدارس الجاليات الأجنبية أو بعض الطوائف فهذه تمويلها الدول أو الهيئات التابعة لها ، مع اشراف الدولة العربية عليها فنيا واداريا إلى حد كبير ، لا سيما بعد أن تحررت البلاد العربية من ضغوط الاستعمار المختلفة .

ومما ينبغي الإشارة إليه ، أن تمويل التعليم في الوطن العربي يتفاوت في حجمه من بلد إلى آخر نتيجة لعوامل كثيرة ، ومنها الأوضاع الجغرافية والسكانية وغيرها من القويا المؤثرة .

كذلك يتفاوت متوسط تكلفة الطالب من دولة عربية إلى أخرى ، بل ومن عام دراسي إلى آخر وذلك في ضوء الظروف الخاصة بالدول العربية والمتغيرات العامة على الصعيد الدولي ، وأن كان هذا لا يعفينا من الاعتراف بتواضع الاعتمادات المالية الخاصة بالتعليم بالنسبة للميزانية العامة للدول العربية وبالنسبة لدخلها القومي .

أما بالنسبة لتعليم ما قبل المرحلة الابتدائية (دور الحضانه ورياض الأطفال) فهو متروك في معظم الدول العربية للجهود الخاصة والأهلية ؛ الفردية منها والجماعة بالرغم من تزايد أطفال مرحلة من قبل المدرسة الابتدائية نتيجة لتزايد السكان في الوطن العربي اذ يبلغ عدد هؤلاء الأطفال مايقرب من ٢٥ مليون طفل دون سن السادسة وإذا أدركنا مدى الفرص المتاحة لاشتغال المرأة في مجالات الحياة المتعددة ، لوجدنا أنه ينبغي رعاية هؤلاء الصغار من قبل الدولة .

وبالرغم من أن بعض البلاد العربية قد ألغت ما لديها من دور الحضانه ورياض أطفال أو قللت من مسؤولياتها في تنميتها تحت ضغط ظروفها الاقتصادية ، إلا أنه في السنوات الأخيرة ، اتجهت بعض الدول إلى التوسع في هذا النوع من التعليم بسبب التنظيمات الاجتماعية التي تحدث فيها وتحسن المستويات الاقتصادية والتعليمية لبعض فئات المواطنين العرب ، ثم تزايد الوعي العربي ومحاولته مسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة .

وفيمايلي ، نورد بعض البيانات التي أصدرتها منظمة اليونسكو الدولية عن تطور تكلفة التعليم بالنسبة للدخل القومي العام للدول العربية منذ العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٩ وحتى العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١ (على وجه

التقريب^(١) .

كذلك ، نورد بيانات احصائية عن تطور تكلفة الطالب العربي في مختلف مراحل التعليم ، (مقدرة بالدولار الأمريكى) منذ العام الدراسى ١٩٦٨/١٩٦٩ وحتى العام الدراسى ١٩٨٠/١٩٨١ (على وجه التقريب) باعتبار عام ١٩٦٨/٦٩ هو العام الذى أعقب نكسة الأمة العربية فى حربها مع العدو الصهيونى^(٢) .

وما ترتب على ذلك من ظروف اقتصادية قاسية ، شملت الوطن العربى بأسره سواء دول المواجهة ، أو الدول المعاونة لها .

والجدول التالى يوضح تطور نسبة تكلفة التعليم إلى

الدخل القومى العام للدول العربية

العام الدراسى ١٩٨١ / ١٩٨٠	العام الدراسى ١٩٦٩ / ١٩٦٨	العام الدراسى ١٩٧١ / ١٩٧٠	العام الدراسى ١٩٧٦ / ١٩٧٥	نوعية نمو الدخل القومى
% ٥,٣٦	% ٤,٥٧	% ٤,٣٨	% ٤,٢٠	نمو الدخل القومى بنسبة ٦٪ سنوياً
% ٦,١٨	% ٥,٢٠	% ٤,٣٨	% ٤,٣٢	نمو الدخل القومى بنسبة ٥٪ سنوياً
% ٤,٦٥	% ٤,١٦	% ٣,٩٨	% ٤,٩٨	نمو الدخل القومى بنسبة ٧٪ سنوياً

على أن هذه النسبة تتفاوت من دولة عربية إلى أخرى وفقاً لظروف كل منها . وجددير بالذكر أن نسبة تكلفة التعليم إلى الدخل القومى العام فى بعض الدول المتقدمة لا تختلف كثيراً عن معدلاتها فى الدول العربية ، مع الفارق فى القياس بإمكانيات كل دولة^(٣) .

(١) د. محمد الغنام - التربية فى البلاد العربية - المركز الاقليمى لتخطيط التربية وادارتها

فى البلاد العربية - بيروت ١٩٧١ ص ٥٧ - ٦٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٩ .

(٣) د. محمد أحمد الغنام - تعليم الأمة العربية - دار الثقافة - القاهرة ١٩٦٩ ص ٢٧ .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ، تبلغ نسبة تكلفة التعليم إلى الدخل القومي العام ٦,٥ ٪ .

وفي الاتحاد السوفيتي تبلغ نسبة تكلفة التعليم إلى الدخل القومي العام ٧,٣ ٪ .

وفي إنجلترا تبلغ نسبة تكلفة التعليم إلى الدخل القومي العام ٦,٤ ٪ .

على أن هذه النسب تختلف من عام إلى آخر ومن دولة إلى أخرى وذلك في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة ومتطلبات التعليم في كل دولة .

أما نسبة ميزانية التعليم إلى الميزانية العامة للدول العربية ، فإنها تتراوح غالبا بين ٨ ٪ و ٢٥ ٪ بصفة عامة وأن اختلفت من دولة إلى أخرى طبقا لظروفها وجدير بالذكر ، أنه نتيجة للتفاوت الكبير بين الدول فيما تخصصه للتعليم ورغبة في تبصير الحكومات بما ينبغي أن تخصصه في حدود امكانياتها فقد أوصت منظمة اليونسكو الدولية، والمؤتمرات التي تعقد على الصعيد الدولي بمعدلات عالمية تسترشد بها الدول من بينها : أن تكون نسبة تكلفة التعليم إلى الدخل القومي ما بين ٤ ٪ و ٥ ٪ لكل دولة . وأن تكون نسبة ميزانية التعليم إلى الميزانية العامة للدول ما بين ١٤ و ١٧ ٪ لكل دولة . وذلك باعتبار هاتين النسبتين من المعايير التي يستدل بها على الجهد النسبي الذي تبذله الدولة في التعليم ، وهو ما يمكن أن يتخذ أساسا للموازنة بين الدول المختلفة في هذا المضمار (١) وفي الجدول السابق بيان توضيحي عن تطور تكلفة الطالب العربي في مختلف مراحل التعليم في سنوات متعاقبة .

وتحاول كثير من الدول العربية وبخاصة الدول البترولية والدول ذات الوفرة الاقتصادية النسبية إعادة النظر في مخصصاتها المالية للتعليم لاسيما في السنوات الأخيرة استجابة لزيارة الإقبال الجماهيري على التعليم إلى جانب المستجدات التكنولوجية على الساحة التربوية والتقدم العلمي ثم صيحات العولمة ومتطلبات الحياة في العصر الحاضر .

(١) د. وهيب سمعان - د. محمد منير مرسى ، المدخل في التربية المقارنة - الانجلو المصرية

- القاهرة ١٩٧٣ ص ٣٧٨ .

(٢) د. محمد الفنام - التربية في البلاد العربية - مرجع سابق ص ٥٩ .

ج- التخطيط التربوي

التخطيط التربوي هو تخطيط أو تنظيم يعد مسبقا من واقع حياة المجتمع، وفي ضوء ظروفه لاعداد الأفراد، وتدريبهم في شتى مجالات الحياة، لكي يسهموا في خطة تنمية المجتمع وفي نفس الوقت، يتضمن تخطيطا للقوى البشرية في المجتمع .

فهو يتناول الالتحاق بمدارس كل مرحلة تعليمية، وتتبع الخريجين والوقف على مدى كفايتهم الفنية، وعلاقة المتخرجين بخطة التنمية الاقتصادية، واعداد الاخصائيين، كما يتناول العمالة والبطالة إلى جانب تناوله الهيكل التعليمي والعلاقة البشرية بين المراحل المختلفة وهذه كلها من عناصر العملية التربوية .

ويعتبر عام ١٩٦٠ بمثابة نقطة تحول جديدة في الحياة التربوية للوطن العربي، حيث تمت فيه بدايات التخطيط التربوي في كثير من البلدان العربية.

ونستطيع أن نقول أن معظم الخطط التربوية في البلاد العربية، تتحلق بدايتها حول ذلك العام^(١).

وقدر أخذت كثير من الدول العربية - في السنوات الأخيرة - بالتخطيط التربوي باعتباره أحد الاتجاهات التربوية الحديثة، وذلك تمشيا مع متطلبات التوسع الكمي والنوعي في التعليم وهي من أجل هذا، استحدثت ادارات للتخطيط التربوي والتعليمي، ثم ادارات للمتابعة الميدانية والتوجيه الفني على المستوى القومي للدولة .

على أن المجالات التي تتناولها العملية التعليمية وتدور حولها، مجالات متعددة ومتشعبة ولكنها في الوقت نفسه، تترابط كل الترابط، ويكمل بعضها البعض الآخر، لأنها تعمل في جزئياتها وكلياتها على اعداد المواطن المستنير، وإلى تهيئته لأن يعيش حياة كريمة في مجتمع متكامل له مقومات المجتمعات المستنيرة التقدمية .

1) Unesco , Report on the Educational Needs of the Arab States, Paris 1960 , p. 14 .

ولعل أهم المحاور التي يمكن أن يدور حولها العمل في التخطيط التربوي هي (١) :

١ - التلميذ :

وهو الذي من أجله تنشأ المدرسة ، وتجهز بكافة الامكانيات بما في ذلك هيئات التدريس والنواحي المالية ، وينبغي - من أجل هذا - دراسة كل شيء عن التلميذ وأساليب تقويمه وخصائص نموه حسب المراحل التعليمية المختلفة .

٢ - المعلم :

باعتباره حجر الزاوية في العملية التربوية ، وهذا يتطلب دراسة نظم اعداده ومن قبل كيفية اختيار الكفاءات الممتازة للعمل بالتدريس . ثم ما ينبغي توافره في المعلم الناجح من صفات شخصية ومهنية .

٣ - المناهج :

باعتبارها تعبيراً صادقاً عن فلسفة المجتمع ، واتجاهاته ووسيلة من وسائل صنع الأجيال بالإضافة إلى أنها مجموعة الثقافات والتجارب والمواقف التعليمية التي تشمل جوانب المعرفة النظرية والتطبيقية ، ومن أجل هذا ينبغي دراسة الأسس التي تقوم عليها والتي تتناسب مع كل مرحلة تعليمية ومعرفة معايير تقويمها ومدى تحقيق أهدافها .

٤ - الخطة الدراسية :

وتشمل المناهج والمواد الدراسية التي ينبغي توفرها لكل مرحلة تعليمية وعدد ساعات كل مادة والمواقف التعليمية والأنشطة المدرسية المتنوعة ، والوسائل التربوية التي تكشف عن مواهب الطلاب وتنمي قدراتهم في ضوء أهداف المجتمع .

٥ - وسائل تحقيق المناهج والخطط الدراسية : وتشتمل :

(أ) طرق التدريس للمواد الدراسية المختلفة وأسسها التربوية ومقومات نجاحها .

(١) محمد علي حافظ - التخطيط التربوية والتعليم - الدار القومية ١٩٦٥ ص ١٤٧ مشكلات التخطيط التربوي في البلاد العربية - جامعة الدول العربية - الإدارة الثقافية القاهرة ١٩٦٨ ص ٦٣ .

- (ب) الكتب المدرسية وما ينبغي توافرها فيها لتحقيق أهدافها .
- (ج) كتب (دليل المعلم فى المواد المختلفة) للاسترشاد بها .
- (د) كتب المكتبة المدرسية التى تخدم المواد الدراسية لمراحل التعليم .
- (هـ) الوسائل المعينة على التدريس الناجح بنوعياتها المختلفة .
- (و) التجهيزات التربوية المساعدة على نجاح العملية التعليمية .

٦ - تقويم العمل التربوى :

وتشمل متابعة التنفيذ وتقويمه فى ضوء الأهداف المرسومة لتحقيق الغاية من التخطيط ، على أن يتم ذلك من وقت لآخر ، مع إتاحة فرصة مناسبة للمتابعة الميدانية .

ويعتبر التخطيط - بصفة عامة - من سمات العصر الحاضر ، تأخذ به دول عالمنا المعاصر ، المتقدمة منها والنامية الكبرى منها والصغرى على السواء وأن اختلفت نوعية التخطيط ، تحديداً للالتزامها ، وتحقيقاً لأهدافها ، وبالتالي لتحقيق الرفاهية لمجتمعاتها - اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً - عن طريق تقدمها وحياتها حياة كريمة .

وتأخذ الدول بالتخطيط التربوى ، رغبة فى مزيد من التقدم العلمى والفكرى والاجتماعى لأبنائها ، وبلادنا العربية ، تأخذ به حسبما تتطلبه ظروف كل منها ، بقدر احتياجاتها وبقدر ما لديها من امكانيات إلى جانب متطلبات الحياة المعاصرة ، ومن ثم يتنوع التخطيط التربوى فى دول الوطن العربى ، ومن نوعيات هذا التخطيط (١) :

أ - خطط تربوية مفصلة شاملة :

وهى أكمل أنواع الخطط ، حيث تشمل جوانب التربية المختلفة ويتمثل هذا فيما تقوم به بعض الدول العربية كمصر ، فقد بدأت التخطيط للتعليم كجزء من الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعنى التخطيط على المستوى القومى وكان ذلك منذ عام ١٩٦٠ حيث بدأت الخطة الخمسية الأولى

(١) د. عبد الله الدايم - التخطيط التربوى (أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته فى البلاد العربية) ط٢ دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٢ ص ٦٦١ .

(١٩٦٥ - ١٩٦٠) وتلتها خطط متعاقبة (ولكن يؤخذ على ما قامت به مصر من خطط خمسية ، اغفالها بعض الجوانب التربوية في المجتمع المصري) .

ب - خطط تربوية مفصلة محدودة الشمول :

وهذا النوع يتناول الجانب الأكبر من النواحي التربوية ، كأن تهتم بالتعليم العام وتغفل التعليم العالي ، كما تفعل بعض الدول العربية ، ومنها سوريا حيث بدأت خططها التربوية في عام ١٩٦٠ ضمن خططها الخمسية القومية ، وكذلك تونس حيث وضعت خطة عشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن داخلها التعليم ، وكان ذلك في عام ١٩٦٢ وفي المغرب ، بدأت خطة خمسية للتعليم عام ١٩٥٩/١٩٦٠ ثم تلتها خطط أخرى .

وفي السنوات القليلة الماضية ، شرعت دول عربية أخرى في التخطيط التعليمي على المدى الطويل ، من هذه الدول السودان والمملكة العربية السعودية ، حيث تعد الخطط التعليمية على مدى عشر سنوات ، أو خمس سنوات تعقبها خمس أخرى .

ج - خطط تربوية جزئية ملحقه بالخطط الاقتصادية العامة

وهذا النوع يتمثل في اشارات موجزة إلى التعليم ونفقاته بالنسبة إلى الخطة العامة التي تضعها الدولة لتنظيم اقتصادياتها .

ويتمثل هذا التخطيط الجزئي فيما تقوم به ، الصومال ، (وقد انضم منذ أعوام قليلة إلى جامعة الدول العربية) حيث شملت خططها الخمسية (١٩٧٤ / ١٩٧٨) جوانب التنمية الاقتصادية ، متضمنة شئون التعليم ونواحيه (١) .

وكما فعلت الجمهورية العربية اليمنية في الخطة التربوية لمدى خمس سنوات ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠ .

وكذلك ، تفعل كل من ليبيا ، والأردن وغيرهما من الدول العربية .

د- المشروعات جزئية للخطط التربوية :

وهذا النوع يتمثل في تشكيل هيئات أو لجان للتخطيط التعليمي وهو أقل

(١) الخطة الخمسية الصومالية - وزارة الاعلام والارشاد القومي - مقديشيو - يونية ١٩٧٤ .

مستويات التخطيط التربوي .

وتأخذ به بعض الدول العربية ، حديثة العهد - نسبيا - بمجالات التعليم .

وتشير التقارير والاحصائيات الرسمية الصادرة عن غالبية البلاد العربية إلى أن الاطار العام للتخطيط التربوي بها ، يتمثل في :

- الاهتمام بالتعليم في المراحل الأولى والمرحلة الابتدائية بصفة خاصة .

- الاتجاه إلى العناية بالتعليم الفنى والمهنى .

- الميل إلى التوسع فى التعليم من حيث الكم على حساب الكيف .

- ضعف الارتباط بين الجانب التربوى التعليمى والجانب الاقتصادى الاجتماعى .

وبالرغم من اتجاه الدول العربية - فى معظمها - نحو التخطيط التربوي إلا أنه لا يزال هناك بعض الصعوبات ، التى تقلل من فاعلية الأخذ بهذا التخطيط ، من أبرزها :

- عدم اكتمال أجهزة التخطيط العام وأجهزة التخطيط التربوي فى معظم البلاد العربية .

- الافتقار إلى تعداد صحيح وحديث للسكان متضمنا المعلومات الأساسية للبلاد العربى .

- الافتقار إلى البيانات الصحيحة والكاملة حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فى كثير من البلاد العربية .

- عدم توافر المعلومات اللازمة عن الطاقة العاملة وتوزيعها فى البلاد العربى .

وبالرغم مما سبق ، نستطيع أن نقول ، أن التعليم فى الدول العربية - بصفة عامة - شهد خلال السنوات العشر الأخيرة تطورا كبيرا ، سواء فى عدد المقيدىن بمختلف المراحل التعليمية ، أو الاعتمادات المالية ، وأن كان هذا ، يختلف من دولة إلى أخرى ، لا سيما وأن بعض هذه الدول ، قد شرع فى

التخطيط من أجل الاكتفاء الذاتي ، حيث احتياجات التعليم فيها ، بالإضافة إلى ذلك ، فقد صاحب النمو الكلي للتعليم في وطننا العربي ، بعض التحسينات على الجوانب الكيفية للتعليم .

ولا شك ، أن وجود التخطيط التربوي تدريجيا ، واحلاله محل الارتجال العقوية ، من أهم العوامل التي ساعدت على تطوير التعليم والسياسة التربوية في كثير من بلادنا العربية .

د- السلم التعليمي

لا يزال هناك تفاوت في عدد سنوات المراحل التعليمية بالدول العربية ، بالرغم مما أوصى به مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب ، الذي عقد ببغداد سنة ١٩٦٤ من ضرورة توحيد سلم التعليم العام في هذه الدول .

وذلك على النحو التالي :

٦ سنوات للمرحلة الابتدائية - تبدأ منس ن ٦ إلى سن ١٢ أو سن ١٤ .

٣ سنوات للمرحلة المتوسطة (الاعدادية) تبدأ من سن ١٢ إلى سن ١٥ .

٣ سنوات للمرحلة الثانوية (بنوعياتها) تبدأ منس ن ١٥ إلى سن ١٨ .

وقد أخذت بعض الدول العربية بهذا التنظيم في السلم التعليمي بينما رأى البعض الآخر ، اجراء تعديلات ، وتقتضيها طبيعة الهياكل التعليمية بها ، وفقا لظروفها .

وسواء ، وجد اتفاق ، أو تقارب ، أو تفاوت فيد تنظيمات التعليم ، فإن الاتجاه السائد بين دول الوطن العربي ، هو أن تكون سنوات التعليم العام بها ١٢ ، سنة دراسية كحد أدنى كيفما كان توزيعها على المراحل التعليمية الثلاث التي يشملها التعليم العام .

أما مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية (دور الحضانه ورياض الأطفال) فلا تدخل ضمن السلم التعليمي الرسمي ، وأن كانت تعتبر من مراحل التعليم لدى قليل من الدول العربية منذ وقت قريب .

والمدرسة الابتدائية ، هي المرحلة الالزامية (دون سواها) في جميع البلاد العربية (باستثناء عدد قليل) وتزيد مدة الالزام على المدرسة الابتدائية في عدد قليل أيضا من الدول العربية .

أما مرحلة التعليم العالى أو الجامعى ، فهى تتنوع بتنوع طبيعة دراستها ، كما تختلف من دولة عربية إلى أخرى ، فبينما توجد دول قطعت شوطا كبيرا فى التعليم العالى يصل إلى أكثر من خمسين عاما (كمصر) توجد دول بدأ التعليم العالى بها منذ عشر سنوات أو عشرين عام ، وكذلك هناك دول عربية لم يبدأ بعد فيها التعليم العالى ، أو أنه وشيك البداية .

وفى صفحات قليلة قادمة محاولة لالقاء بعض الأضواء على طبيعة كل مرحلة بعد توضيح مفهوم التعليم العام فى البلاد العربية ، ثم بعض الملاحظات العامة على التعليم بها .

التعليم العام :

يقصد بالتعليم العام ، مراحل التعليم فيما قبل التعليم العالى أو الجامعى بدون مرحلة الحضانة أو رياض الأطفال ، والمدة الكاملة للتعليم العام فى الدول العربية هى ١٢ سنة باستثناء تونس والجزائر حيث تصل إلى ١٣ سنة تمتد من سن السادسة حتى الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة وتغطى فترة الإلزام منها ست سنوات ما بين سن ٦ إلى ١٢ سنة فى كثير من الدول العربية ، وقد تمتد إلى ٧ إلى ٨ أو ٩ سنوات كما فى المغرب والكويت وليبيا ، على التوالى .

أما تقسيم مراحل التعليم العام ، فهو يختلف من دولة إلى أخرى ، وكذلك ، سنوات الإلزام ، حيث تلتزم الدولة بتوفير التعليم لأبنائها فى مرحلة تعليمية أو أكثر ، ويمكننا إيضاح ذلك على النحو التالى :

سنوات مراحل التعليم العام وسنوات الالتزام في دول الوطن العربي

سنوات مراحل التعليم العام			الدول العام
ثانوي	إعدادي / متوسط	إبتدائي	
			في قارة أفريقيا :
٨	٣ ٤	٦	الجزائر
-	٣ ٣	٦	السودان
-	٤ ٤	٤	الصومال
-	٣ ٤	٥	المغرب
٦	٣ ٤	٦	تونس
٩	٣ ٣	٦	ليبيا
٦	٣ ٣	٥	مصر
٧	٣ ٤	٧	موريتانيا
			في قارة آسيا :
٩	٣ ٣	٦	الأردن
٦	٣ ٣	٦	الإمارات
٨	٣ ٢	٦	البحرين
-	٣ ٣	٦	السعودية
* -	٣ ٣	٦	العراق
٨	٣ ٤	٤	الكويت
-	٣ ٣	٦	اليمن الجنوبية
-	٣ ٣	٦	اليمن الشمالية
٦	٣ ٣	٦	سوريا
-	٣ ٣	٦	عمان
-	٣ ٣	٦	قطر
-	٣ ٤	٥	لبنان

(*) يزعم الأخذ بالزامية المرحلة الابتدائية في العراق من العام الدراسي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ تنفيذاً لما ورد في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ ، وذلك كما ورد في تقرير وزارة التربية العراقية - بغداد ١٩٧٨ .

وبالنسبة للتعليم - بصفة عامة - في الدول العربية ، هناك بعض الملاحظات . ومنها :

أن أعداد تلاميذ المرحلة الابتدائية في الوطن العربي (وهم يمثلون أكثر من ٧٥% من أعداد طلاب التعليم العام بمراحله الثلاث) في تزايد مستمر ، سواء بالنسبة للمقيدين بالمرحلة أو بالنسبة للملتحقين ممن هم في سن هذه المرحلة (من ٦ إلى ١٢ سنة) :

حيث ازداد عدد التلاميذ خلال عشر سنوات (من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٧٠ بنسبة ٥٠% إذا ارتفع العدد من ٧,١١٧,٣٠٠ في سنة ١٩٦٠ إلى ١٠,٧,٨,١٠٠ في سنة ١٩٧٠ .

وارتفعت نسبة الملتحقين من ٤٩,٩% في سنة ١٩٦٠ إلى ٦٢,١% في سنة ١٩٧٠ .

وهذا ، ما يعير عنه بمدى تحقيق الالزام أو تعميم التعليم الابتدائي ، وتشير الاحصائيات إلى أن الدول ذات الاقتصاد الكبير كالدول العربية البترولية، تحاول أن تحقق تعميم تعليمك هذه المرحلة لمن هم في سنها من أبنائها .

- أن طلاب المرحلة الثانوية بقسميها (الأول وتمثله المرحلة الاعدادية أو المتوسطة ، والثاني وتمثله المرحلة الثانوية بأنواعها) ازداد عددهم في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ حيث ارتفع العدد (على سبيل المثال) من ١,٢٤٨,١٠٠ في سنة ١٩٦٠ إلى ٢,٧٣٣,٧٠٠ في سنة ١٩٦٧ أي بزيادة سنوية تقدر بنحو ١٢% (١) .

أي أن نسبة الملتحقين قد ارتفعت من ١٤,٥% في سنة ١٩٦٠ إلى ١٩,٩% في سنة ١٩٦٧ .

ومقارنة نسبة طلاب المرحلة الثانوية (بقسميها) إلى طلاب مراحل التعليم العام تكون هذه النسبة قد ارتفعت من ٩,٣% في سنة ١٩٦٧ إلى ١٧,٥% في سنة ١٩٦٧ .

(١) د. محمد الغنام - التربية في البلاد العربية - مرجع سابق ص ٢٣ .

ويلاحظ أن هذه النسبة ، تختلف من دولة عربية إلى أخرى ، باختلاف عوامل كثيرة ، منها .

شروط القبول في المرحلة الثانوية ، وامكانيات الدولة ، ثم عدد الراغبين في الالتحاق بالمرحلة وغير ذلك من العوامل ومن الملاحظ أيضاً ، أن نسبة طلاب التعليم الفني لا تزيد عن ١٥ ٪ من أعداد الطلاب في التعليم الأكاديمي أو الثانوي العام ، بالرغم من ظهور تحولات كبيرة نحو التصنيع وتطور الانتاج الزراعي في بعض دول الوطن العربي (١) .

أما عن التعليم العالي فإن الاحصائيات تشير إلى تزايد أعداد طلاب هذا التعليم عاما بعد عام ، ويؤكد ذلك ، أنه بينما كان عدد الطلاب ...١٦٠ في سنة ١٩٦٠ أصبح عددهم ٣٠٦,٠٠٠ في سنة ١٩٦٧ مع اختلاف العدد من دولة عربية إلى أخرى فمن هؤلاء ٥٧ ٪ في جامعات مصر و ٣١ ٪ في جامعات العراق وسوريا ولبنان و ١٢ ٪ في جامعات بقية الدول العربية (٢) .

والواقع ، أن هذه الأعداد تمثل نسبة ضئيلة بمقارنتها بتعداد الشباب حيث يمثل طلاب التعليم الجامعي في دول الوطن العربي نحو ٢,٥ ٪ من مجموع المقيدون في مراحل التعليم العام الثلاث ، وأنهم يمثلون أيضاً نحو ٣,٩ ٪ من المجموع الكلي لشباب الأمة العربية الذين هم في سن التعليم العالي (من سن ١٨ إلى سن ٢٥ سنة) كما يلاحظ (من واقع الدراسة في التعليم العالي) أن نحو ٦٠ ٪ من طلاب الجامعات العربية يلتحقون بالكليات أو المعاهد ذات الدراسات النظرية أو العلوم الانسانية ، وبقية النسبة موزعة على الكليات العملية والفنية ومنذ أوائل السبعينيات ، وجدت بعض التحسينات في نوعيات الدراسة وبالتالي تعديل في هذه النسب .

وأما من حيث لغة التعليم ، فإن اللغة العربية ، هي اللغة المستخدمة في جميع مراحل التعليم العام ولجميع المواد الدراسية ، وكذلك التعليم العالي ، تستخدم اللغة العربية في كثير من كلياته ومعاهده على أن اللغات الأجنبية تعتبر لغات ثانوية إلى جانب اللغة القومية (العربية) ويتعلمها الطلاب في المرحلة الثانوية بقسميها (القسم المتوسط الإعدادي والقسم الثانوي) باستثناء

(١) مشكلات التخطيط التربوي - الادارة الثقافية - جامعة - القاهرة سنة ١٩٦٧ ص ٢٠ .

(٢) د. محمد الغنام التربية في البلاد العربية - مرجع سابق ص ٣٤ .

بعض الدول العربية التي تقوم بتدريس اللغة الأجنبية لأبنائها في الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية ، من بينها : مصر والأردن والعراق والكويت وبعض دول المغرب العربي .

كما تستخدم اللغات الأجنبية في تدريس بعض العلوم بكليات ومعاهد قليلة بالدول العربية كذلك ، يلاحظ استخدام لغات غير اللغة العربية للتعليم في أجزاء من بعض البلاد العربية وذلك لأسباب وظروف خاصة بها :

- ففي العراق تستخدم اللغة الكردية كلغة للتعليم في مناطق الأكراد .
- وفي السودان تستخدم اللغة الانجليزية أو اللهجات المحلية المكتوبة بالحروف اللاتينية في الجزء الجنوبي من القطر السوداني .
- وفي أجزاء من دول المغرب العربي ، تستخدم اللغة الفرنسية في بعض مراحل التعليم .
- وفي الصومال ، تستخدم اللغة الصومالية (وتكتب بالحروف اللاتينية) في المرحلة الابتدائية ، بعد أن اعتبرت اللغة الرسمية لدول الصومال التي تعمل تدريجياً - بعد استقلالها - على التخلص من اللغات الأجنبية كلغات للتعليم (١) .

ومن بين هذه الدول ، ما تبذل جهودها لجعل اللغة العربية ، لغة تعليم لسكان تلك المناطق بها .

وهناك مدارس في بعض الدول العربية ، يطلق عليها «مدارس اللغات» أو «مدارس الجاليات» ومن قبل كان يطلق عليها «المدارس الأجنبية» أو المدارس الخاصة الأجنبية ، وهي مدارس تابعة لدول غير عربية وهي الآن تخضع لاشراف الدولة العربية التي توجد بها ، وتسير على مناهجها ولكنها تدرسها بلغة الدولة التابعة لها فيما عدا اللغة العربية ومواد الثقافة القومية للوطن العربي .

وهذه المدارس تتنوع في مراحلها بين ابتدائية ومتوسطة وثانوية ، ويلحق بها - إلى جانب أبناء الجاليات والهيئات الأجنبية - عدد من أبناء الدول العربية ، كما في مصر وسوريا ولبنان .

(١) الخطة الخمسية الصومالية - مرجع سابق ص ٧٤ .

وبالنسبة لطلاب المدارس في مراحل التعليم العام ، فهناك كثير من الدول العربية ، تجمع بين البنين والبنات في مدرسة واحدة بالمرحلة الابتدائية وهو ما يسمى بالتعليم المشترك أو المختلط ، وأن اختلفت درجة هذا الاختلاط ، كما في :

مصر ولبنان وسوريا والعراق والسودان وليبيا ، على التوالي ، بينما لا تحبذ ذلك بعض الدول مثل السعودية واليمن (١) .

أما المرحلة الثانوية بقسميها ، فلا يوجد بها اختلاط ، إلا في حدود ضيقة ، تملئها بعض الظروف في قليل من الدول العربية .

وكذلك المعاهد الدينية التابعة للأزهر بمصر ، لا تأخذ بالاختلاط بين الجنسين في جميع مراحل التعليم بها :

أما المرحلة العالية ، فالتعليم فيها ، يجمع بين الطلاب والطالبات في كثير من جامعات الوطن العربي ، باستثناء القليل منها كجامعة الأزهر بمصر وأيضاً بعض الكليات والمعاهد التخصصية مثل .

التربية البدنية/الرياضية للبنين فقط أو للبنات فقط .

الاقتصاد / التدبير المنزلي للبنات .

كلية البنات - جامعة عين شمس .

وكذلك ، لا يوجد اختلاط في جامعات المملكة العربية السعودية .

وبعد أن ألمحنا في عجالة سريعة إلى بعض جوانب التعليم في الوطن العربي ، نتحدث في السطور التالية عن مراحل التعليم .

ثم تتبعها ببعض البيانات الاحصائية المتنوعة .

مرحلة الحضانة ورياض الأطفال :

الأمة العربية من الأمم كثيرة الانجاب في معظم شعوبها ، وهي من أجل ذلك ، تتزايد في تعدادها عاما بعد عام ، وأن اختلف هذا من شعب إلى آخر ، وتؤيد ذلك الاحصائيات العامة التي تجريها دول الوطن العربي في أعوام متفاوتة ، فبينما كان تعدادها في عام ١٩٧٠ نحو ١٢٤ مليون نسمة نجد

(١) المرجع السابق - ص ٢٤٤ .

أصبح في عام ١٩٧٦ ما يقرب من ١٣٥ مليون نسمة (وربما كان من بين عوامل هذه الزيادة ، هو انضمام دولتي الصومال وموريتانيا إلى جامعة الدول العربية في السنوات القليلة الماضية حتى وصل في العام المنصرم ١٩٧٨/٧٧ نحو ١٥٨ مليون نسمة ، ولكن الواقع هو أن دولنا العربية في زيادة مستمرة) ومن هنا ، كانت نسبة الأطفال في زيادة مستمرة ، إذ يوجد في بلادنا العربية أكثر من ٢٥ مليون طفل دون سن السادسة وهي سن المدرسة الابتدائية ، كما تشير إلى ذلك احصائيات الدول العربية .

والمفروض أن ينال هؤلاء الأطفال أو بعضها الرعاية والتعليم لا سيما في ظروفنا المعاصرة التي تتسم بسرعة التغيير والتطور ، والتي تقتضى مشاركة المرأة للرجال في كثير من الوظائف العامة والخدمات السياسية والاجتماعية (١) .

ولقد نشطت في السنوات الأخيرة بعض دول وطننا العربي في اتخاذها وسائل فعالة للاهتمام بالطفولة سواء من حيث اعداد الدور الخاصة برعايتها (دور الحضانة ورياضة الأطفال) أو من حيث المعاهد التربوية التي تعد المتخصصين في هذا المجال ، من هذه الدول ؛ الكويت والاردن والعراق وليبيا والسعودية ومصر ، ولا تزال جهودها متواضعة في هذا السبيل والملاحظ أن مرحلة الحضانة ورياض الأطفال ، هي أقل مستويات للتعليم اهتماما من قبل الحكومات العربية ،

فشلونها متروكة للجهود الفردية والجماعية الأهلية في معظم البلاد العربية ، بل أن بعضها لم يبدأ بعد التفكير في هذه المرحلة .

وعلى أية حال ، فإن عدد الأطفال الذين يحظون بهذا النوع من التعليم ، ضئيل لدرجة كبيرة . (٢)

مرحلة التعليم الابتدائي :

بالرغم من ازدياد أعداد التلاميذ في التعليم الابتدائي في البلاد العربية في السنوات الأخيرة (باعتبار هؤلاء التلاميذ يمثلون أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع المدرسي) إلا أنه لا يزال ما يقرب من نصف مجموع الأطفال في

(١) د. محمد أحمد الغنام - تعليم الأمة العربية - مرجع سابق ص ٢٥ .

(٢) يلاحظ زيادة تعداد بلدان الوطن العربي في السنوات الأخيرة وبالتالي زيادة أطفالها .

سن هذا التعليم أو أكثر خارج المدرسة الابتدائية .

وتفاوتت الدول العربية فيما بينها في سباقها مع نفسها من أجل التوسع في التعليم الابتدائي وبالتالي من أجل الهبوط بنسبة من يوجدون من الأطفال خارج المدرسة الابتدائية ، وتشير الاحصائيات إلى أن أعلى معدلات للنمو في هذه المرحلة ، حدثت في كل من الأردن ولبنان والكويت ، وأن هذه الدول الثلاث ، كادت تستوعب الأطفال في سن الالزام كما تشير - في السنوات الأخيرة - إلى أنه على الرغم من ارتفاع معدل النمو في السعودية فإن أكثر من أربعة أخماس الأطفال في سن التعليم الابتدائي لا يزالون خارج المدرسة الابتدائية ولعل من أسباب هذا ، هو تأخر البدء في تعليم الفتاة السعودية بصفة عامة (١) .

كذلك ، فإنه على الرغم من ضعف معدل النمو في البحرين ، فقد أوشكت على أستيعاب معظم الأطفال في سن الالزام حيث تصل النسبة إلى ما يزيد عن ٨٠% للبنين والبنات (٢) .

أما حظ الفتاة من التعليم الابتدائي ، فإن الدول العربية تتفاوت فيما بينها في حدود هذا الحظ ومن الدول التي كادت تستوفي الالزام لأطفالها ؛ الكويت والأردن ، ولبنان ، وتصل نسبة تعليم الفتاة فيها إلى ما يقرب من نصف مجموع التلاميذ ، بينما تصل هذه النسبة في كل من مصر وتونس إلى ما يزيد عن ثلث مجموع التلاميذ ، ثم تهبط النسبة في دول عربية أخرى حتى تصل إلى ما يقرب من ٥% كما في اليمن .

على أن التقارير تشير إلى استمرار تزايد نسبة أطفال المرحلة الابتدائية في الدول العربية وبالتالي تزايد أعدادهم على مر السنين كما تؤكد ذلك الدراسات الواقعية والتنبؤية ، حيث يصل مجموع المقيدون في هذه المرحلة إلى ٢٧,٨٧٠٠ تلميذ في عام ١٩٨٠ (٣) .

(١) المملكة العربية السعودية ، الهيئة المركزية للتخطيط ، خطة التنمية ١٣٩ ، ص ٣٦ .

(٢) دولة البحرين ، مديرية التربية والتعليم ، اليبويل الذهبي للتعليم سنة ١٩٦٩ ص ٥ .

(٣) د. محمد الغنام . التربية في البلاد العربية ، مرجع سابق ص ٥١ (عن دراسات اليونسكو) .

وإذا أردنا تعميم التعليم الابتدائي في الوطن العربي قبل سنة ١٩٨٥ فعلينا أن نزيد عدد الأطفال المقيدين به حالياً (١٩٧٨/٧٧) وهم نحو ١٥,٥ مليوناً إلى ٣٠ مليوناً وتكون في حاجة إلى ضعف العدد الحالي من الأماكن والمدرسين ، والتجهيزات ، والنفقات .

أى أننا نحتاج إلى معدل نمو لا يقل عن ٨٪ في السنة حتى نصل إلى ما نقصده ، فنحتاج إلى :

٤٠,٠٠٠ فصل زيادة في كل عام .

٦٠,٠٠٠ مدرسة زيادة في كل عام .

٣٠,٠٠٠ مدرسة جديدة (زيادة) على الأقل في كل عام ، لكل مليون من السكان في الوطن العربي (١) .

ولا شك ، أن هذا كله ، يحتاج إلى جهود كثيرة ، ومتنوعة .

مرحلة التعليم الثانوي :

يتكون التعليم الثانوي في الدول العربية من مرحلتين تختلفان في مسمياتهما من دولة إلى أخرى فهما في مصر مثلاً ، تسميان : المرحلة الاعدادية والمرحلة الثانوية .

وفي العراق تسميان المرحلة المتوسطة والمرحلة الاعدادية (أى الاعدادية للمرحلة الجامعية) وفي السعودية تسميان ، المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية .

وفي المغرب ، تسميان . القسم الأول أو الحلقة الأولى والقسم الثانى أو الحلقة الثانية للمرحلة الثانوية كذلك ، تتفاوت مرحلتا التعليم الثانوي في مدة كل منهما من دولة عربية إلى أخرى .

والتعليم الثانوي في هذه الدول على نوعين ، (ثانوي عام وثانوي فنى) الأول ، بفرعيه العلمى والأدبى ، يركز على الدراسات الأكاديمية ويعد للتعليم العالى بعد المرحلة الثانية .

(١) د. عبد العزيز القوصى - دراسة تحليلية عن التطور التربوي في الاقطار العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . القاهرة ١٩٧٧ ص ٢٠ .
وفي السنوات الأخيرة تزايدت أعداد التلاميذ والمدارس والفصول بنسب كبيرة في معظم الدول العربية .

والثاني بفروعه . الزراعي والصناعي والتجاري ، ويمزج بين الدراسة النظرية والعملية ويعد الطبقة الوسطى من الفنيين في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة ، ولكل فرع مدارس أو معاهده وإن كانت بعض البلاد العربية تضم داخل المدارس الثانوية فيها ، أقساما فنية أو مهنية كما في المغرب مثلا .

وقد اتجهت - في السنوات الأخيرة - أكثر الدول العربية (كما حدث في مصر وسوريا والعراق والاردن والسعودية وليبيا) إلى جعل التعليم الفني أو المهني بعد المرحلة الإعدادية .

أى القسم الأول للمرحلة الثانوية ، بعد أن كان يبدأ ببدايتها في سنوات ماضية والمعروف أن التعليم الثانوى والفنى ، لا يعد للتعليم العالى فى البلاد العربية إلا فى حدود ضيقة وبشروط معينة .

ومما يذكر أنه قد ارتفع معدل النمو فى التعليم الثانوى (العام والفنى) فى دول الوطن العربى فى السنوات الأخيرة وكذلك بالنسبة لمعاهد اعداد معلمى المرحلة الابتدائية .

ويبدو من الدراسات التوقعية أن مجموع المقيدى بالمرحلة الثانوية (بقسميها) سيرتفع فى عام ١٩٨٠ إلى ٧,١٤٩,٠٠٠ طالب (وهذا يمثل نسبة ٣١,٢% من مجموع الشباب الذين فى سن الدراسة الثانوية) ، مقابل ٢,٩٥٣,٠٠٠ ونسبة ١٨% من مجموع الشباب فى هذه السن فى عام ١٩٧٠ على أن حظ البنات فى هذا التعليم يقترب من نصف حظ البنين بصفة عامة .

أما توزيع الأعداد المتوقع وجودها بالمرحلة الثانوية عام ١٩٨٠ فيكون على النحو التالى : ٦,٠٢٤,٠٠٠ فى التعليم العام ، ١٤٩,٠٠٠ فى معاهد المعلمين ، ٧٩٦,٠٠٠ فى التعليم الفنى والمهني . (١)

(1) Bernard Ducret and Rafe, Uzzman . "The University Today" its Role and Place in Society, On International Study Published of Unesco, 1965 , Geneva Switzerland. p. 59 .

مرحلة التعليم العالي :

يمثل التعليم العالي قمة السلم التعليمي ، سواء في عصرنا الحاضر أو في العصور السابقة ، وإن كان مدلوله الآن يغير مدلوله في عصور مضت ، فبينما كان ينظر إلى التعليم العالي على أنه مجال للتخصص في العلم من أجل العلم . وأن كلمة جامعة تعبر عن مكان متخصص في الدراسات النظرية والأدبية والفلسفية ، وكانت الدراسات المهنية والتطبيقية تتم غالبا خارج الجامعة أصبحت الجامعة الآن مجالا للتخصصات المتنوعة لاعداد القوى البشرية العالية المستوى وأصبح ينظر إلى العلم بقدر فائدته للمجتمع وحياة الناس ويقدر تفاعله مع اتجاهات العصر ومتطلبات الحياة تكون قيمته (١) .

ومن الملاحظ ، أن النصف الثاني من القرن العشرين ، يشهد اهتماما كبيرا بالتعليم العالي في أكثر بلاد العالم مما تتطلبه المجتمعات المعاصرة كعامل هام من عوامل تقدمها وتفوقها وبلادنا العربية تأخذ بهذا الاتجاه وأن تفاوتت في نوعه وكمه ، كلياته وجامعاته ، على أن جامعاتنا العربية الحديثة ، ليست بدعا في حياتنا العربية ، وليست بالشئ الطارئ علينا ، وإنما هي استئناف لماضينا المجيد حينما عرفت الأمة العربية دور العلم والمعاهد والجامعات قبل أن تعرفها الأمم الحديثة ، وحينما حملت الأمة العربية أمانة العلم فنشرت نور المعرفة وأدت رسالة الحضارة إلى الانسانية جمعا .

وما كادت البلاد العربية في عصرنا الحاضر تنهض من كبوتها فتنتطلق من قيودها وتملك زمام أمرها حتى أخذت تسعى إلى استعادة مجدها الأصيل وتدأب لتحتل مكانها اللائق في ركب الحضارة ، فشرعت في انشاء الجامعات (الحديثة) لتعد أجيالا من أبنائها جديرين بالنهوض برسالتها (٢) .

حقيقة ، أن التعليم الجامعي - منذ سنوات - كان محدودا في الدول العربية عامة وكانت الجامعات الوطنية لا تتجاوز بعددها أصابع اليد الواحدة في جميع الدول العربية المتقدمة والتي تمثل مركز الطليعة في الحركة الثقافية وكانت على قلة عددها ضيقة المجال ، قليلة الامكانيات الفنية والمادية ، أما في

(١) عن دراسة لليونسكو - ١٩٧١ .

(٢) د. ابراهيم عصمت مطاوع ، التخطيط للتعليم العالي ، مكتبة النهضة المصرية ط١ القاهرة ١٩٧٣ ص ٣٩٩ .

البلاد العربية الأخرى حيث لا توجد جامعات ، فقد كان التعليم الجامعي فيها مقتصرًا على قلة ضئيلة من الموسرين كانت تجد طريقها إلى الجامعات في الخارج .

بيد أنه في الوقت الحاضر ، أصبح التعليم العالي ضرورة من ضروريات الحياة ، ومن أجل هذا تتوسع دول ووطننا العربي في التعليم الجامعي بها نتيجة لتوسعها في التعليم العام وازدياد حاجاتها إلى الفنيين والمتخصصين ، تبعًا للتقدم في مختلف مراقفها والتطور الكبير في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية .

ولكن بالرغم من ذلك كله ، فإن نسبة المتحقيين بالتعليم العالي في البلاد العربية بصفة عامة لا تزال قليلة وتشير إلى ذلك ، البيانات التالية :

- أن ما يقرب من ٩٠% من مجموع طلاب التعليم العالي موجودون في أربع دول ، هي : مصر وسوريا والعراق ولبنان .

- أن ما يقرب من نصف طلاب التعليم العالي موجودون في مصر والتي يصل تعداد سكانها إلى أقل من ٣٠% من مجموع سكان الوطن العربي .

- أن أعلى معدل في عدد طلاب التعليم العالي بالقياس إلى السكان موجود في لبنان (١٠ طلاب من كل ١٠٠٠ نسمة) ثم سوريا ومصر (في كل منهما ما يوازي ٥,٧ طالب لكل ١٠٠٠ من السكان) .

- أن أدنى معدل في عدد طلاب التعليم العالي بالقياس إلى السكان موجود في كل من : السودان والسعودية والمغرب والجزائر ، ويرجع ذلك إلى عوامل ثقافية مختلفة باختلاف ظروف كل دولة .

- أن هناك من الدول العربية ما لم يبدأ بعد التعليم العالي فيه وما هو وشيك البداية .

وبالرغم من هذا ، فإن الباحثين يتوقعون زيادة مستمرة في أعداد الطلاب بهذا النوع من التعليم فسيرتفع مجموع طلابه إلى ٧١٩,٠٠٠ في عام ١٩٨٠ مقابل ٤٤٠,٠٠٠ في عام ١٩٧٠ (١) .

(١) عن دراسة لليونسكو - ١٩٧١ .

أما نسبة البنات فى التعليم العالى - بوضعه الراهن - فهى لا تزال نسبة ضئيلة بالقياس إلى غيره من مراحل التعليم وأن تفاوتت من دولة عربية إلى أخرى ، هذا من جهة ، كما تعتبر ضئيلة جدا بالقياس إلى الدول المتقدمة فى عالمنا المعاصر ، من جهة أخرى .

جدول يوضح المسجلين فى التعليم الإبتدائى فى الوطن العربى بالآلاف فى الفترة من ١٩٦٩ / ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤ / ١٩٧٥

السنة	١٩٦٩ ١٩٧٠	١٩٧٠ ١٩٧١	١٩٧١ ١٩٧٢	١٩٧٢ ١٩٧٣	١٩٧٣ ١٩٧٤	١٩٧٤ ١٩٧٥
الذكور	٧٤٠١	٧٨٦٠	٨٤٦٨	٨٢٥٠	٩٢٠٤	٩٧٢٥
الإناث	٤٢١٩	٤٥٢٢	٤٨٦٨	٥٢٠٢	٥٤٠٧	٥٨١١
المجموع	١١٦٢٠	١٢٣٨٢	١٣٣٣٦	١٤١٥٦	١٤٦١١	١٥٥٣٦
النسبة المئوية للإناث فى المجموع	٪ ٣٦	٪ ٣٧	٪ ٣٧	٪ ٣٧	٪ ٣٧	٪ ٣٧

ويتضح من أرقام الصف الأخير أن التقدم النسبى لتعليم البنات ، لم يصل بعد - بصفة عامة - إلى ٤٠ ٪ من إجمالى المتحتمين بالتعليم الإبتدائى .

ويتضح من دراسة تطور النسب أن فرص القبول فى الثانوى ممن أتموا التعليم الإبتدائى ، وفرص القبول فى التعليم العالى ممن أتموا التعليم الثانوى ، قد ازدادت فى الفترة الزمنية من ١٩٦٩ / ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤ / ١٩٧٥ .

يضاف إلى هذا ، أن أكثر من ٥٠ ٪ من طلاب وطالبات التعليم العالى فى الوطن العربى ، موجودون بمصر .

ملحوظة :

يقصد بالتعليم الثانوى فى الاحصائيات السابقة ، المرحلة الاعدادية والمرحلة الثانوية معا باعتبارهما مرحلة ثانية بعد الابتدائية ، والتي تعقبها المرحلة الثالثة ، وهى التعليم العالى أو الجامعية) .

* يلاحظ فى السنوات العشر الأخيرة تزايد هذه الأعداد ونسبها فى غالبية الدول العربية زيادة كبيرة وملحوظة .

جدول يبين نسبة البنين والبنات في التعليم الإبتدائي

بدول الوطن العربي في عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ (١)

النسبة المئوية للجنسين من المجموع		الدول العربية
بنات	بنين	
٪ ٤٠	٪ ٦٠	الجزائر
٪ ٣٣	٪ ٦٧	السودان
٪ ٢٦	٪ ٧٤	الموالم
٪ ٢٥	٪ ٦٠	المغرب
٪ ٣٩	٪ ٦١	تونس
٪ ٤٦	٪ ٥٤	ليبيا
٪ ٢٨	٪ ٦٢	مصر
—	—	موريتانيا
٪ ٤٥	٪ ٥٥	قطر
٪ ٤٦	٪ ٥٤	لبنان
٪ ٤٦	٪ ٥٤	الأردن
٪ ٤٤	٪ ٥٦	دولة الإمارات
٪ ٤٥	٪ ٥٥	البحرين
٪ ٣٥	٪ ٦٥	السعودية
٪ ٣٢	٪ ٦٨	العراق
٪ ٤٦	٪ ٥٤	الكويت
٪ ٣٠	٪ ٧٠	اليمن الجنوبية
٪ ١٠	٪ ٩٠	اليمن الشمالية
٪ ٣٩	٪ ٦١	سوريا
٪ ٢٤	٪ ٧٦	سلطنة عمان

ويتضح من الجدول السابق تقارب النسب المئوية في معظم الدول العربية (علي وجه العموم) مع زيادة نسبة البنين عن نظيرتها في البنات .

(١) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية - مجلة التربية الجديدة (العدد العاشر) القاهرة ١٩٧٧ .

- هذه النسب تزايدت في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة .

بيان بوضوح أعداد المسجلين في التعليم الثانوي
بدول الوطن العربي

البنات	البنون	العام الدراسي
٩٥٣٢٨٧	٢,٢٧٢٧٥٤	١٩٧٠ / ١٩٦٩
١,٦٣.٨٣٩	٢,٣٤٦٩١٦	١٩٧٥ / ١٩٧٤
% ١١,٣	% ٨	مدل النمو السنوي

بيان بمعدل الزيادة السنوية في أنواع التعليم الثانوي
بدول الوطن العربي

إعداد المعلمين	الثانوي الفني	الثانوي العام
% ٧,٦	% ٨,٥	% ٩,٢
% ٢,١	% ١١,٨	٨٦,١
توزيع الطلاب بالنسبة للمرحلة الثانوية		

بيان يوضح معدلات الزيادة السنوية في التعليم الثانوي

بدول الوطن العربي من ١٩٦٩ / ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤ / ١٩٧٥ *

تطور نسبة تعليم البنات المرحلة الثانوية		معدل الزيادة في المدة المذكورة	
١٩٧٥ / ١٩٧٤	١٩٧٠ / ١٩٦٩		
٪ ٢٢,٩	٪ ٢٧,٨	٪ ١٦,٦	الجزائر
٢٩,٤	٢٦,٥	٪ ١٥,٦	السودان
—	—	—	الصومال
٢٢,٠	٢٦,٤	٦,٢	المغرب
٢١,٤	٢٦,٩	٢,٧	تونس
٢٠,٦	١٧,٩	١٩,٢	ليبيا
٢٤,٢	٢١,٨	٢,٧	مصر
—	—	—	موريتانيا
٢٩,٨	٢٢,٦	١٠,٢	الأردن
٢٣,٠	٢٧,٨	١٠,٧	دولة الإمارات
٤٧,٠	٤٠,٢	٥,٢	البحرين
٢٧,٠	١٦,٨	١٩,٩	السعودية
٢٨,٧	٢٨,٢	٨,٧	العراق
٤٧,٤	٤١,٨	٨,٧	الكويت
٢٠,٩	٢٠,٨	٢٠,٥	اليمن الجنوبية
٩,١	٢,٧	٢٢,٠	اليمن الشمالية
٢٠,٤	٢٥,٠	٩,٢	سوريا
—	—	—	سلطنة عمان
٤٣,١	٢٩,٤	١٦,٦	قطر
—	—	٤,٨	لبنان
٢٨,٢	٢١,٥	٩,١	الجملة / المجموع

* تزايدت هذه النسب في السنوات الأخيرة .

جدول شامل يوضح جملة المسجلين من الطلاب والطالبات
في مراحل التعليم بدول الوطن العربي

الجملة	المرحلة الثالثة (التعليم العالى)	المرحلة الثانية (إعدادى وثانوى)	المرحلة الأولى (الابتدائية)	السنة الدراسية
١٥,٢٢٣٩٠١	٣٧٧٥٤٤	٣,٢٢٦٠٤١	١١,٦٢,٣١٦	١٩٧٠ / ٦٩
% ١٠٠	% ٢,٥	% ٢١,٢	% ٧٦,٣	النسبة المئوية
٢١,٢٣٦٨٦٥	٧٢٥٧٩٥	٤,٩٧٧٠٢٥	١٥,٥٣٤٠٤٥	١٩٧٥ / ٧٤
% ١٠٠	% ٣,٤	% ٢٣,٥	% ٧٣,١	النسبة المئوية

هـ - اعداد المعلمين

عرفت بلادنا العربية ، المعلم منذ عصور قديمة . وإن اختلفت تسميته باختلاف العصور فهو المربي ، وهو المؤدب وهو المرشد ؛ وهو المدرس .. الخ . وقد قام بهذه المهنة رجال الدين تارة ، ورجال الفكر تارة أخرى ، ورجال العلم تارة ثالثة وهكذا حسبما كانت الحياة وظروفها .

والمعلم - مهما اختلفت نوعية العصر - هو قوام العملية التعليمية ، وحجر الزاوية في صرح العلم ، ومن أجل هذا يرى أعلام الفكر ، أن حضارة الشعوب والأمم تقاس بمقدار اهتمامها بالمعلم ورعايتها له ، باعتباره دعامة أساسية في البناء الحضارى والثقافى ، بل والنهضة الشاملة في مجتمعه .

وبلادنا العربية وتأخذ بما تأخذ به دول عالمنا المعاصر في كثير من الاتجاهات التربوية بقدر ما لديها من جهد وخبرة ومال ، متطلعة دائماً إلى ما هو جديد ومبتكر ، فإن لم تستطع فعفو الخاطر ، وليس عن تقصير أو قصور .

وبلادنا العربية في عملياتها التربوية تأخذ بتنظيمات العصر حيث المراحل التعليمية بأنواعها ، وما يستتبع هذا من فلسفات تربوية ، ودراسات وبرامج تكفل لها تحقيق ما تريد ، وحيث المعلمين وهم بناء العقول ، الذين يضطلعون بالبناء الفكرى والمعرفى والنفسى لملايين الناشئين والشباب فى مختلف مراحل التعليم على أن المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها فى دول الوطن العربى تضم مايزيد على مليون معلم ومعلمة ، يعمل أكثرهم فى مدارس المرحلة الأولى .

وتدلنا الدراسات التبعية على تزايد أعداد المقيدىن بالمراحل التعليمية المتنوعة على مدى سنوات متتالية . ومن ثم تتزايد أعداد المعلمين اللازمين .

فى المرحلة الابتدائية ، كان عدد المعلمين (١) :

١٨٨,٠٠٠ فى عام ١٩٦٠ ، ٣٦٥,٠٠٠ فى عام ١٩٧٠ ، وسيصبح نحو ٧١٣,٠٠٠ فى عام ١٩٨٠ .

وفى المرحلة الثانوية (بقسميها ، الأول والثانى وبأنواعها المختلفة) كان

(١) عن دراسة اليونسكو - ١٠٧١

عدد المعلمين :

٦٩,٠٠٠ في عام ١٩٦٠ ، ١٤٠,٠٠٠ في عام ١٩٧٠ وسيصبح نحو
٢٨٦,٠٠٠ في عام ١٩٨٠ (١).

أما من حيث الأعداد لمهنة التدريس ، فإن غالبية بلادنا العربية تتبع
في أعداد معلمى المرحلة الأولى نظاما يغير نظام معلمى المرحلة الثانوية
وذلك لاختلاف طبيعة كل مرحلة واختلاف أهداف التربية فى كل منهما .

وبالنسبة لأعداد معلمى المرحلة الأولى :

١- تأخذ معظم الدول العربية بإعدادهم فى دور أو معاهد للمعلمين دون
المستوى الجامعى ، وتتفاوت مدة الدراسة فى هذه الدور بين ثلاثة
وخمس سنوات بعد شهادة متوسطة ، كالأعدادية مثلا .

٢- وبعض البلاد العربية الأخرى يبدأ هذا الأعداد بعد المرحلة الثانوية فى
معاهدة لا تتجاوزه مدة الدراسة فيها عامين دراسيين ومثال ذلك :
الأردن والبحرين والجزائر .

٣- وتوجد بلاد عربية ثالثة تجمع بين النظامين .

وقد استطاعت البلاد العربية بفضل هذه الدور والمعاهد أن تحصل على
كفايتها أو ما يقرب من كفايتها من المعلمين اللازمين لمدارسها حتى البلاد
العربية التى انشأت مثل هذه المدارس حديثا بدأت تعمل على تحقيق الاكتفاء
الذاتى وضمنت هذا خططها التعليمية .

وليس معنى ما تقدم أن الدول العربية لم تعد لها أو أوشكت ألا تصبح لها
مشكلاتها الخاصة بمعلمى المرحلة الأولى بل أنه لا يزال كثير من هذه الدول
يعانى النقص فى عدد هؤلاء المعلمين كما تشير التقارير السنوية إلى ذلك .

(١) تزايدت هذه الأعداد فى الأعوام الأخيرة زيادة كبيرة .

أما بالنسبة لاعداد معلمى المرحلة الثانوية :

فالانتجاه العام فى الدول العربية هو اعدادهم فى الجامعات أو المعاهد العليا على أن هناك نظامين لهذا الاعداد أحدهما : يمكن تسميته النظام التتابعى ويقوم على أساس : انتظام الطالب فى كليات الآداب أو العلوم أو غيرهما لمدة أربع سنوات تنتهى بحصوله على الدرجة الجامعية الأولى وهى الليسانس أو البكالوريوس ثم يتابع بعدها الاعداد المهنى أو التربوى فى احد كليات أو معاهد التربية لمدة عام دراسى واحد أو عامين دراسيين فى بعض الأحيان ويتميز هذا النظام بأنه يتعمق فى الدراسة التخصصية وارتفاع مستواه ولكن يعاب عليه زيادة النفقات والتكاليف إلى جانب أنه يبعد الطالب عن مادة تخصصه سنة دراسية كاملة .

الثانى : يمكن تسميته النظام التكاملى : ويقوم على أساس تكامل الاعداد الأكاديمى والمهنى أو التربوى فى كليات أو معاهد التربية والمعلمين لمدة أربع سنوات دراسية بعد المرحلة الثانوية العامة أو لمدة سنتين فى بعض البلاد العربية .

وأهم ما يميز به النظام التكاملى هو : ثنائية الاعداد الأكاديمى أو التخصصى المهنى أو التربوى وعدم ابتعاد الطالب عن المادة العلمية من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذا النظام يساعد الطالب على الاعداد النفسى لتقبل مهنة التدريس والاستعداد لها فضلا عن أنه أقل اقتصاديا من حيث التكاليف أو الجهد إذا ما قورن بالنظام التتابعى .

نظرة حول أوضاع المعلمين العرب :

وقبل أن ننهى هذا الجزء من التعليم فى البلاد العربية ، نذكر فيما يلى شيئا عن أوضاع المعلمين العرب :

- إنه بالرغم من تعدد معاهد اعداد المعلمين فى البلاد العربية ، إلا أنه من أهم المشكلات التى تواجهها هذا البلاد ، مشكلة النقص فى أعداد المعلمين وكيفية توفير الأعداد اللازمة منهم لمواجهة التنمية التعليمية المستمرة فيها ، ذلك أن عدد هؤلاء المعلمين يصل إلى مايزيد عن مليون معلم فى مراحل التعليم العام (ما قبل التعليم الجامعى أو العالى) بينما يصل عدد تلاميذ هذه المراحل إلى أكثر

من ١٥ مليون تلميذ (حتى العام الدراسي ١٩٧٢/١٩٧١). (١)

وواضح أن أعداد المعلمين لا تتناسب مع أعداد التلاميذ نتيجة للانفجار السكاني في بلاد الوطن العربي والذي يتبعه النمو المتزايد في حجم التعليم .

والواقع أن لهذه المشكلة عدة أسباب من بينها :

- أنه لا يوجد بين الشباب العربي بصفة عامة ، الرغبة الحقيقية أو الأقبال على مهنة التدريس لسبب أو لآخر ، كتفضيلهم للوظائف الأخرى ذات البريق المادى ، أو المظهر الاجتماعى برغم توفير الحوافز التشجيعية ، ومحاولة تحسين ظروف العمل .

- أنه طبقا للتقارير التى تصدرها اليونسكو عن التعليم فى الدول العربية ، يتضح أن الشباب الذين يصلحون لمهنة التدريس ، لا يقبلون عليها غالبا ويفضلون غيرها من المهن الأخرى .

- أن غالبية المدرسين فى الدول العربية المنتجة للبتروول ، (مثل السعودية والكويت وليبيا) من دول عربية أخرى (مثل مصر والعراق وسوريا) حيث تتوفر معاهد اعداد المعلمين بها .

- أن كثيرا ممن يعملون بمهنة التدريس فى الدول العربية ، يرغبون فى ترك هذه المهنة ، والعمل فى مهن أخرى ، سعيا وراء مزيد من الكسب المادى أو رغبة فى تحقيق المزيد من الرفاهية الاجتماعية عن طريق العمل فى مجالات أخرى ، أو للبعد عن مشاق المهنة وعنائها . بالإضافة إلى ذلك ، النظرة المتواضعة التى يحسها المعلمون العرب من قبل مجتمعاتهم ، بالقياس إلى العاملين فى الوظائف والمهن الأخرى (٢) .

- أنه لا تزال الدول العربية ، تعاني نقصا كبيرا فى عدد المعلمين المؤهلين وبخاصة فى المرحلة الأولى ، إذ تبلغ نسبة المعلمين غير المؤهلين فى هذه المرحلة نحو ٢٠% من جملة المعلمين فى البلاد

(١) تزايدت الآن أعداد هؤلاء التلاميذ خلال الربع الأخير من القرن العشرين زيادة ملحوظة .

(٢) راجع :

د. عرفات عبد العزيز سليمان - المعلم والتربية - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٩١ .

العربية ، بل أنه في بعض البلاد (مثل تونس على سبيل المثال) لا يزال النظام التقليدي للتعليم عن طريق العرفاء قائما ، وهؤلاء نسبة غير قليلة .

- أن كثيرا من البيانات تشير إلى أن معدلات معلمى المرحلة الثانوية غير متوازنة من حيث الثانوى العام ، والثانوى المهنى أو الفنى ، إذ تتجه نسبة معلمى هذه المرحلة فى صالح التعليم الثانوى العام .

- أنه تمشيا مع الاتجاهات العالمية المعاصرة ، تقوم بعض الدول العربية بتدريب كثير من المعلمين بها أثناء الخدمة ، من وقت لآخر ، قد يكون قبيل العام الدراسى أو أثناءه أو خلال العطلة الصيفية ويكون ذلك فى صرة برامج تجديدية أو اجتماعات دراسية أو لقاءات تربوية ، لتفهم على النظريات الجديدة فى مجال التربية والتعليم ، ولتطلعهم على ما يستجد فى العالم من تطبيقات تربوية نتيجة للدراسات والأبحاث العلمية والفكرية والتفسيرية رغبة فى نموه المهنى والوظيفى . انه انطلاقا من الاحساس بالمسئولية ، وضرورة الاسهام فى التغلب على ما تواجهه الدول العربية من صعوبات فى طريق التوسع التعليمى تعقد الجامعات العربية عن طريق المتخصصين فى شئون التربية والتعليم المؤتمرات والندوات التربوية من وقت لآخر وذلك لدراسة الحالة التعليمية ومناقشة مسائلها ، ومحاولة التوصل إلى نتائج بناءه ، وتوصيات مثمرة ومن بين هذه اللقاءات ، الندوة التى عقدها عمداء كليات التربية والمعلمين بالجامعات العربية فى نوفمبر سنة ١٩٧٤ بكلية الآداب بالجامعة المستنصرية ببغداد بالعراق ، والتى قدمت كثيرا من التوصيات ، كان من بينها (١) :

(بالنسبة لاعداد المعلم للتعليم العام : أوصت الندوة بما يأتى :

(أ) أن تأخذ كليات التربية والمعلمين - بصفة أساسية - بالنظام التكاملى فى اعداد المعلم ما أمكن ذلك ، مع الابقاء على النظام التتابعى حيثما

(١) من قرارات ندوة عمداء كليات التربية العرب - بغداد ١٩٧٤ ، ثم عقدت عدة مؤتمرات وندوات خلال السنوات الماضية لهذا الغرض .

أقتضت الحاجة المحلية .

(ب) أن تعمل كليات التربية والمعلمين على رسم سياسة لقبول الطلاب وفق خطة موضوعة لعدد من السنوات ، وذلك على أساس من التناسق والتوفيق مع وزارات التربية والتعليم والجهات الأخرى المعنية .

(ج) أن تعمل كليات التربية والمعلمين على اختيار أنسب الطلاب لمهنة التعليم ، معتمدة في ذلك على معايير تتناول شخصية الطالب وقدراته وتحصيله وميوله وصحته .

(د) أن تعمل الدول العربية على وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية خلال الدراسة وبعدها لجذب الطلاب من المستويات الجيدة .

(هـ) أن تتخذ الدول العربية الاجراءات اللازمة لتوسيع الوعاء التربوى لكليات التربية والمعلمين بحيث تشمل تدريجيا مدرسى التعليم الفنى والرياضى والفنون الجميلة ومعلم الكبار ومعلمى المراحل التى تسبق التعليم الاعدادى والثانوى .^(١)

(و) أن تبذل كليات التربية والمعلمين عناية خاصة بالجانب التطبيقى والعملى من الدراسات وبالتربية العلمية من حيث دقة تنظيمها ، وزيادة عدد ساعاتها ووضع معايير موضوعية لتقويم الطالب فيها ، واختيار المشرفين عليها .

(ز) أن كليات التربية والمعلمين فى النظام التكاملى باللغة العربية وبالتوازن فى مناهجها بين القرارات التربوية والثقافية والتخصصية بحيث يكون للمواد التربوية مكانتها اللازمة فى كافة سنوات الدراسة .

(ح) أن تهتم كليات التربية والمعلمين بالبعد القومى فى اعداد المعلم ليكون واعيا بالقضايا الأساسية والمصيرية لوطنه وأمته العربية ، والتحديات الداخلية والخارجية التى تواجهها ، وأن تعنى بتمرسه خلال دراسته على الاسهام المباشر فى مشروعات الخدمة العامة والتعمير وتطوير البيئة المحلية ، أو تعليم الكبار .

(١) أخذت بعض الدول العربية بذلك فى السنوات الأخيرة وفي مقدمتها جمهورية مصر العربية حيث توسعت فى هذا المجال بدرجة ملحوظة .

وبالنسبة للدراسات العليا وتدريب المعلمين أثناء الخدمة
فمن بين توصيات الندوة :

(أ) أن تأخذ كليات التربية والمعلمين بنظام خاص لانتقاء طلاب الدراسات
العليا من بين أفضل العناصر ، وأن تعتمد نظاما للحوافز يشمل هؤلاء
الطلاب وأعضاء هيئة التدريس العاملين في البحوث .

(ب) أن تتعاون كليات التربية والمعلمين مع وزارة التربية والتعليم
والمنظمات المهنية للمعلمين في كل الاجراءات اللازمة للنمو المهني
للمعلم أثناء الخدمة ، ويدخل في ذلك تأهيل غير المعدين تربويا ،
وتجديد تدريب غيرهم ، ولتوفير الفرص للمتفوقين من هؤلاء
للاتحاق بالدراسات العليا في حقول اختصاصهم .

(ج) أن تنظر وزارات التربية والتعليم في جعل النمو المهني للمعلم أثناء
الخدمة عن طريق الاشتراك في الدورات التدريبية أو الدراسات العليا
أساسا في الترقية .

- وفي ديسمبر (سنة ١٩٧٥) عقد مؤتمر المعلمين الأفارقة/الافريقيين
بمدينة القاهرة (مع ملاحظة أن نحو ثلثي سكان الوطن العربي
يعيشون في بلدان شمال أفريقيا) .

وذلك لممارسة شؤون التعليم ومناقشة الأمور التربوية وتبادل الآراء فيها،
فضلا عن تدعيم الوحدة العضوية التي تربط بين المعلمين من أبناء القارة
الافريقية بصفة عامة والوطن العربي بصفة خاصة ، ثم الانتماء إلى أسرة
المعلمين على الصعيد الدولي .

- وإلى جانب ذلك ، هناك المنظمات والنقابات المهنية للمعلمين في
كثير من بلاد العالم والتي تعمل على الارتفاع بالمستوى المهني
والوظيفي والمادى للمعلمين ، كما تسهم في نقل الخبرات العلمية
والتربوية بين أبناء الدول العربية عن طريق المؤتمرات وتبادل
الزيارات الثقافية وما تقوم به من أبحاث ودراسات ، وما تصدره من
مطبوعات .

* وهناك أيضا اتحاد المعلمين العرب، الذي أنشئ سنة ١٩٦١ .

وهو بمثابة تجميع شامل لفئات المعلمين العرب ، تجمع كلمتهم ، ويعبر عن آرائهم ، ويتحدث باسمهم فى المؤتمرات المحلية والقومية والعالمية ، ويبحث قضايا التربية والتعليم فى بلاد الوطن العربى .

ومن أهم أهدافه :

- تنسيق نشاط المعلمين العرب فى النواحي العلمية والتربوية .
- الارتقاء بمستوى مهنة التدريس والعمل على الارتفاع بمستويات المعلمين ، ماديا ، ومهنيا ، وعلميا .
- القيام بمجموعة من الانشطة والمؤتمرات التربوية التى تخدم المجال التعليمى .
- العمل على توثيق العلاقات مع المنظمات والروابط العالمية للمتعلمين .

كذلك ، هناك : اتحاد التربويين العرب :

اتحاد التربويين العرب :

وقد أسس هذا الاتحاد فى شهر يونيه (١٩٧٨) . والذى عقد فى بغداد فى الفترة من ٧ إلى ١٥ يونيه ١٩٧٥ ، والمؤتمر الفكرى الثانى للتربويين العرب ، والذى عقد فى بغداد أيضاً ، فى الفترة من ٥ إلى ٩ يونيه ١٩٧٨ .

ومما تضمنه نظامه الأساسى : (١)

المادة الأولى :

ينشأ على مستوى الوطن العربى ، اتحاد للمشتغلين بالعلوم التربوية فى مجالاتها المختلفة ، يسمى اتحاد التربويين العرب .

المادة الثانية :

يكون مقر الاتحاد مدينة بغداد .

(١) المؤتمر التأسيسى لاتحاد التربويين العرب - النظام الأساسى للاتحاد - وزارة التربية - بغداد - ١٩٧٨ .

المادة الثالثة :

استجابة لتوصية المؤتمر الفكري الأول للتربويين العرب ، الإتحاد مؤسسة علمية ، تكون أهدافه ، كما يلي :

١ - الاسهام في النهوض بالفكر ، والممارسات التربوية العربية ، وتوحيد جهود التربويين العرب في هذا المضمار .

٢ - الاهتمام بالتراث التربوي العربي ، والعمل على نشره .

٣ - دراسة المسائل التربوية ، ذات الطابع المشترك في الأقطار العربية .

٤ - العمل على تيسير تداول الجديد في التربية في الوطن العربي ، ونشره .

٥ - تيسير الاتصال ، وتوثيق التعاون بين التربويين العرب .

٦ - تبادل الخدمات ، والمشورة ، وتنمية الصلات مع المؤسسات والمنظمات العربية ، والدول المعنية بشئون التربية .

٧ - تنمية الصلات مع المؤسسات التربوية المناظرة في الخارج .

هذا ، ولاتحاد التربويين العرب ، اتخاذ ما يراه من وسائل لتحقيق أهدافه ، وذلك في ضوء ما جاء بالمادة الرابعة لنظامه الأساسي والمتضمنة لتلك الوسائل .

وهكذا ، تجتمع العقول العربية ، ويلتقى الفكر العربي ، وتتضافر الجهود في مثل هذه التنظيمات ، والهادفة إلى استمرار تقدم الوطن العربي ، والمضي به إلى الأمام ، دائماً .

وتواصل الدول العربية اهتماماتها بالمعلم والعملية التعليمية في ضوء المتغيرات العصرية .

وتعقد المؤتمرات التربوية في كثير من بلادنا العربية من أجل النهوض بالتعليم والارتقاء بالعمل التربوي في مختلف المراحل ومن بين ما عقد من تلك المؤتمرات ما قامت به كلية التربية بحامعة أسيوط بالتعاون مع جمعية كليات ومعاهد التربية في الجامعات العربية خلال العام الجامعي ٢٠٠٠/١٩٩٩ وقد شارك كاتب هذه السطور في فعاليات المؤتمر وقدم الورقة التالية :

المعلم العربي ومهنة التعليم

أولاً : ماذا نعنى بمجتمع الغد ؟

نحن الآن نعيش فى مجتمع تكثر فيه التطورات الحديثة والتقدم العلمى والتفجر المعرفى والتكنولوجى المتقدمة ، وتعلو فيه صياحات وشعارات ونداءات متنوعة ، فثورة المعلومات والبث الفضائى ، وسهولة ويسر الاتصالات والسماوات المفتوحة ، والعولمة ، والكونية ، والعالم قرية صغيرة ، ثم النظام العالمى الجديد ، والتكتلات الاقتصادية ، والاتفاقيات التجارية إلى غير ذلك مما يستحدث على الساحة العالمية من أمور ومسميات .

أما مجتمع الغد ، فيغلب على الظن أنه من المتوقع أن يشتمل على العديد من نواحي التغيير ، فقد تتغير فيه ملامح الحياة ، وقد يحمل المستقبل الكثير من التطورات العلمية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد تتغير فيه أنماط السلوك وأساليب التربية ونظم التعليم بل وطرائق التعامل بين الناس .

ومن المعلوم ، أن القرن العشرين قد قدم لنا على مدى مائة عام ، الحديث والمتنوع من مقدرات الحياة ومقوماتها ، وقدم لنا الكثير والمبهر من مظاهر التطور فى مجالات العلوم والفنون والصناعة والزراعة والتجارة إلى جانب ما استحدث فى مجالات الطب والهندسة والعلوم الطبيعية والهندسة الوراثية وغزو الفضاء وما تزخر به الأرض وما تحتويه البحار والأنهار بالإضافة إلى ماوصلت إليه الثورة العلمية وتكنولوجيا المعرفة والاتصالات .

ثانياً : المعلم ومجتمع الغد :

نقول ، إذا كان القرن الحالى - الذى نختم سنواته المائة بعد شهور قليلة - قد حمل لنا هذا كله ، فما بالناس لا نتوقع أن يحمل لنا القرن القادم الكثير من متغيرات الحياة ومستجداتها ؟

وهنا نقول ، إن المعلم فى مقدمة العناصر البشرية القادرة على التكيف مع مستحدثات العصر ، فالمعلم يستطيع أن يواكب التقدم العلمى ومن ثم يمكنه الاسهام فى تطويره بما يضيفه إليه من فكره وإبداعه .

والمعلم يمكنه إعداد طلابه لتقبل هذا التقدم ومسايرته والتفاعل معه بما يتوفر لديه من إمكانات مادية وفكرية وعقلية وعلمية وتخصيصية وبما يجيده

من أساليب تعلم وتعليم وطرائق تدريس وتوضيح مفاهيم .

والمعلم يستطيع أن يعد طلابه للحياة المقبلة في مجتمع متغير بعد أنى عد نفسه هو عن فناعة وثقة وتقبل ، وبالتالي ، ينتقل من خلاله أثر التدريب والمعاشية والتفاعل طلابه .

وعندما نقول المعلم ، إنما نعنى المعلم فى أى موقع من مواقع العلم والتعليم باعتبار أن لكل مرحلة تعليمية لها فئاتها العمرية وخصائصها ومتطلباتها ومعلموها ، ومن ثم ينبغى التأكيد على وجودة إعداد هؤلاء المعلمين من زوايا ثلاث :

الأولى : وتتمثل في الإعداد الطمي أو التخصصي أو الأكاديمي .

والثانية : وتتمثل في الإعداد المهني والتربوي .

والثالثة : ويتمثل في الإعداد الثقافي بما يشمله هذا النوع من الإعداد .

فالمعلم ، موسوعة علمية تربوية ثقافية أو هكذا ينبغى أن يكون ، وكما هو معروف أن المعلم يمثل حجر الزاوية فى العملية التعليمية التربوية وأنه أحد أقطابها الفاعلة فى إتمامها ، ولذا ، فإن الاهتمام به ، هو اهتمام بنهضة الأمم وتقدم الشعوب فى كل زمان ومكان .

والمعلمون العرب هم رواد التربية وقادة الفكر فى الوطن العربى ، ونحن لا نبالغ إذا قلنا إنهم مهندسو عقول هذه الأمة ، وأنهم يسهمون بأدوار فعالة فى إعداد أجيالها للحياة جيلاً بعد جيل ، هؤلاء الذين يصل عددهم ببلادنا العربية فى مراحل التعليم العام (قبل الجامعى) كل عام دراسى إلى ما يقرب من ربع السكان ، أى ما يزيد عن الخمسين مليوناً من الطلبة والطالبات .

ثالثاً : المعلم العربى ومتطلبات العصر :

لا شك أن المعلم العربى - بانتمائه وولائه ووجوده - فى الوطن بساماته ومكوناته ومقوماته وظروفه ، يضطله بمسئوليات جسام وتفرض عليه واجبات ينبغى القيام بها ، وتعدّد عليه آمال طموحة ، عليه أن يسعى إلى تحقيقها بما تمليه عليه مهنة التعليم ، تلك المهنة السامية والهامة التى ينال كل فرد فى الوطن نصيباً منها ، ويرتشف من نبعها الفياض قطرات عذبة ، قلت أو كثرت ،

تلك المهنة التي يناط بها المعلمون على اختلاف تخصصاتهم نحو فئات عمرية هامة والتي تمتد مسيرتها إلى ما يزيد عن خمسة عشر عاماً هي سنوات التعليم العام ، قوام التعليم في أي دولة وعموده الفقري وما قد يسبقه وما قد يليه ، يتعامل خلالها المعلمون مع النشء ، البراعم الصغيرة ، ومع البالغين ، ومع المراهقين ثم مع الشباب والراشدين ، وكذلك الكبار ، إنها مهنة غاية في الأهمية بكل المقاييس والاعتبارات .

إن مجتمعنا العربي في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في نظم إعداد المعلمين وتوظيف هذا الإعداد وتفعيله وتنشيط دوره في مواجهة المتغيرات القادمة وما تحمله من رياح وتيارات وما يصحبها من إيجابيات وسلبيات .

ولا سبيل أمامنا في مواجهة ذلك الغد المنتظر إلا عن طريق :

أ - الإيمان الكامل بأهمية المعلم في بناء البشر ، وتقدير مهنة التعليم وتميز مكانتها بين غيرها من المهن في المجتمع ، والحفاظ على هيبة المعلم واحترامه ، وتستطيع أجهزة الإعلام بنوعياتها أن تسهم في تحقيق ذلك بدور كبير .

ب - أن تقوم نقابات المعلمين وروابطهم وكذلك اتحاد المعلمين العرب بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم برعاية المعلمين وتفعيل أنواع هذه الرعاية وأن يكون لها دور فاعل وإيجابي في تدعيم وتنقية العملية التعليمية والتربوية بكافة متطلباتها إلى جانب حرصها على الحفاظ على كيان مهنة التعليم ومكانتها الفكرية والاجتماعية ودورها القيادي في تربية الشعوب ، بعيداً عن الابتذال أو التدنّي في المستوى ، ومع مراعاة الدقة في اختيار وإعداد من يعملون بها وفق شروط ، ومواصفات تؤكد أهميتها وتقدر دورها وتحفظ كرامتها وتحقق الغاية منها دون التهاون فيها أو التهورين من شأنها حتى لا تكون مهنة من لا مهنة له .

ج - عقد المتنوع من المؤتمرات والندوات واللقاءات بين معلمى الوطن العربى وبين نظرائهم من معلمى العالم من حين لآخر أو كلما دعت الضرورة حتى لا يكون المعلمون العرب في جزر منفصلة أو يعيشون بمعزل عن غيرهم مع الإفادة من تجارب الدول الأخرى والاتجاهات

العالمية المعاصرة فالمعلمون في العالم أبناء مهنة واحدة قواسمها مشتركة .

د - إن الله - عز وجل - جعل الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا ، والتعارف المنشود هو التعارف المتبادل والمتكامل من أجل منفعة البشر فالإنسانية شجرة متشابهة الأصول والفروع وثمارها متنوعة وقطوفها متشابهة وغير متشابهة والشعوب رواد هذه الثمار وتلك القطوف والكل شركاء في غرسها وجنيها ومذاقها ، والإفادة منها بقدر ما يتاح لهم من جهد واجتهاد .

وإذا كان لا بد من العولمة - كما يتشيع لها الكثيرون - فإننا نريدها عولمة معتدلة وليست غائرة أو مغرقة في التعولم أو تصادماً بين الحضارات أو صراعاً في القيم والمبادئ أو التهام القوى للضعيف ولكننا نريد الاعتدال والتوازن والتعاون بين شعوب العالم دون اقتحام شرس أو هجمة ضارية أو قوى ضاغطة أو استئثار بالعمل أو ضياع للهوية ، وسبيلنا في هذا كله هو العلم والتعليم ، والتصدي لما يطرأ من أمور أو أهواء مغرضة ، ذلك أن التعليم بمثابة حائط للتصدي وصمام للأمان وخط للدفاع .

والعولمة - كما يفهم من منطوقها - لفظ يحمل بعض معاني القسر أو القوة أو العنوة أو الانفعال أو الإرغام ، وهو لفظ مستحدث ، وأوجدته لغة العصر ومروجوها والتي تحاول أن تمزج حياة الشعوب ببعضها البعض الآخر وأن تصير الشعوب في نسق واحد أو تداخل مختلط أو شخصيات هلامية غير محددة الملامح والمعالم ، وهذا قد لا يتحقق في كثير من أمور الحياة ، فالعالم كما أوجده الله - سبحانه وتعالى - شعوب متفاوتة العدد والعدة والأجناس والطباع واللغات والأرزاق والأماكن ليحدث التعاون والتوازن بينهم ولكن أن تسود العالم كله صيغة حياتية واحدة !؟

فهذا ضرب من المستحيل أو أمل بعيد المثال (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة) ولنا أن نتصور - على سبيل المثال - شعباً كله أغنياء أو كله فقراء أو كله متعلمون أو كله جهلاء أو كله فنيون أو غير ذلك من صفات الناس .. كيف تسير الحياة ومجتمع هذا شأنه !؟

وإذا كانت مهمة المعلم هي رسالة علمية فكرية تربوية وكما نقول

ونردد، إنها مهنة الرسل والأنبياء (صلوات الله وسلامه عليهم) فإن الله - جل جلاله - قد أمدهم بقوة من عنده وتأييد منه ومقدرة من لدنه على مواجهة ما تعرضوا إليه من مشكلات وأبعد عنهم كيد الحاقدين وجهالة الغافلين ... فهل يجد المعلمون العرب في دولهم من يؤازرهم في أداء واجباتهم ويحفظ لهم حقوقهم المادية والمعنوية والوظيفية في عزة وكرامة وشموخ؟؟ هذا ما نرجوه لهم .

علينا أن نضع في اعتبارنا ، سبق العلماء العرب في كثير من مجالات العلم وأنواع المعرفة ، وأن العالم - في كثير من حقب الزمن - قد أفاد من جهودهم وعطائهم ، ولكنه - في سقطة من سقطات الأيام - انحسر هذا كله أو بعضه بعد أن انتقل عنوة إلى غير العرب وتحت ظروف يروبوها لنا التاريخ ونعرفها جميعاً .

علينا أن نسترجع ماضيها التليد وننفض ماعلق به من غبار وشوائب ونعيد إليه أصالته وبريقه ونضيف إليه ما يدعم استقراره واستمراره وما يمكنه من كسب قصب السبق في مضمار التقدم الهائل وقفزات العلم المستمرة في عالمنا المعاصر، والعلم العربي هو الركيزة الأساسية لهذا كله بطبيعته وبحسه العربي وبما ليدنيه من قدرات وما يفتح له من إمكانيات وظروف .

هـ - علينا ملاحظة وملاحقة تطورات الحياة حولنا وما يستحدث من شعارات ونداءات وافدة ، مثل : العولمة والتعولم والتوحد الثقافي ، مع الحفاظ على الهوية العربية والثقافة العربية والقواسم المشتركة في البنية التربوية العربية إلى جانب الاهتمام باللغة العربية باعتبارها وعاء لثقافة الوطن العربي مع إجادة لغات أخرى للتبادل الفكري والمعرفي كما تدعونا مبادئنا العربية وقيمنا الإسلامية إلى ذلك وكما فعل أسلافنا من قبل ، والإفادة من تجارب وخبرات الأمم والشعوب من غير عزلة أو انعزال عن العالم الذي نعيش معه دون تفريط أو إفراط ودون تهوين أو تهويل .

و - علينا العمل على وضع استراتيجيات لرؤية مستقبلية متكاملة من أجل إعداد المعلم العربي بحيث تتعاون في بنائها واتمامها الأجهزة والهيئات والمؤسسات المسئولة عن إعداد المعلم ككليات ، ومعاهد

التربية ، ومراكز البحوث التربوية ، ووزارات التربية والتعليم ، وأكاديميات البحث العلمي ، ونقابات المهن التعليمية ، بل ومؤسسات العمل الوطنى بمختلف اختصاصاتها ، الرسمية أو الحكومية منها ، والخاصة أو الأهلية ، والتي تنتشر فى ربوع دولنا العربية ... يكون المعلم فى تلك الاستراتيجيات هو محور الاهتمام من منظور شامل ، ويكون للاتجاهات المعاصرة فى مجال العلم والتعليم والتقنيات الحديثة وثورة المعلومات .. نصيب غير قليل فيها ، بالإضافة إلى مقتضيات التغيير والتغير وما يستجد على الساحة التعليمية والمجال التربوى بصفة عامة .

رابعاً : سمات المعلم العربى فى مجتمع الغد :

وفى ضوء ما أسلفنا ، ينبغى أن تتوافر لدى المعلم العربى سمات هامة ، من بينها :

- نريد معلماً عربياً يستجيب لما حوله من تغيرات ومستحدثات علمية سريعة الايقاع وملاحقة التطور بحيث لا يقف منها موقف المتفرج وإنما موقف المتفاعل الذى يسهم فى التطوير والإفادة منه فى تخصصه ومن أجل طلابه وأمته .

- نريد معلماً عربياً يتقبل الجديد والمفيد والمتطور فى العملية التعليمية ، محباً لمهنته ، غيوراً عليها ، معترساً بها ، مدركاً لمتطلباتها وفقاً لظروف الحياة حوله ومتغيرات المجتمع ومستحدثات العصر ، ولا نريد معلماً عربياً تقليدياً ، جامد الفكر ، محدود الأفق ، قابلاً فى صومعة أو بعيداً فى عزلة ، بل نريده مستشعراً للقادم من التحديث بمشاعره التربوية فيستعد له ويهيئ نفسه لتقبله وممارسته .

- نريد معلماً عربياً يشعر فى قرارة نفسه بالانتماء العضوى إلى أمته وزملائه من المعلمين فى الوطن العربى ، ويعمل على تنمية الروابط الفكرى وتأكيد الهوية العربية وتوثيق عراها والسعى نحو تحقيق الأهداف المشتركة فى سبيل نهضة الأمة .

- نريد معلماً عربياً متعاوناً مع أقرانه فى المهنة من أجل إعداد أجيال لحياة أكثر إنتاجية وأعمق فكراً ، لا تهيمش ولا تسطيح للأمور وإنما

الاحساس بأهمية المسئولية وتحمل الأعباء والصمود أمام الآخرين ممن يحاولون السبق أو التنافس في مضمار العلم أو يستحوذون لأنفسهم بالمبادأة والإبداع والابتكار .

- نريد معلماً عربياً متقبلاً لعمله ، متحمساً له ، مقبلاً على المعرفة ، راغباً في التزود من العلم ، مجدداً لخبراته ، متطلعاً لمستقبل مشرق ، متفانياً في أداء واجباته نحو بلاده ومجتمعه وعرويته ، وباحثاً عن الجديد في تخصصه ، محباً لمعرفة ما توصل إليه نظراؤه من الدول المتقدمة .

- نريد معلماً عربياً يتسم بالسخاء في عطائه العلمي والدقة في أدائه والاخلاص في عمله التربوي والسعة في الاطلاع والمرونة في التعامل والاستعداد للتقبل والتغيير والطموح في الأمل والحرص على الصالح العربي العام قبل الخاص .

ولعل هذا كله ، يتطلب بعض الأمور ، في مقدمتها :

(١) الإفادة مما يزخر به عالمنا العربي من الكفاءات والخبرات والقدرات الممتازة والتراث العلمي والفكري وتوظيف ذلك فيما يثري جهودنا التربوية التي تتضاعف جيلاً بعد جيل فليس غريباً على أمتنا العربية أن نعيد إليها مكانتها الرائدة بين الأمم كما كانت من قبل .

(٢) محاولة التوازن بين متطلبات التقدم والتحديث وآليات التنافس والسباق العلمي وطبيعة المجتمع العربي وظروفه وأوضاعه دون شطط أو مغالاة أو تطرف أو تخلف مع تشجيع الابتكار الهادف وتجنب ما قد تفرزه العولمة وما يستخدم من وسائل تزوير الهوية وتهميش الشخصية العربية والثقافة القومية في خضم العولمة .

(٣) الاختيار الجيد والانتقاء المدروس لمن يشغل مهنة التعليم بالمراحل الدراسية المختلفة .

(٤) جودة الإعداد والتدريب للمعلم العربي قبل وأثناء الخدمة مع دقة المتابعة والتوجيه الرشيد والتقويم البناء مع إمداده بالجديد في المجالات التربوية عامة وفي مجال تخصصه على وجه التحديد ثم تهيئته لما يقبل من تحديات المستقبل .

(٥) توفير المقومات والإمكانات الاقتصادية الكفيلة بحياة المعلمين العرب حياة كريمة .

(٦) الاستفادة من خبرات وأفكار واسهامات المتخصصين والمهتمين بشئون التعليم وقضاياها ومشكلاته بما يعود بالنفع على المعلم العربي في مجالات عمله .

(٧) العمل على تلازم التناغم المتكامل والهادف لصالح العملية التعليمية التدريبية من خلال التعاون بين الأجهزة الإدارية والفنية والإشرافية والمالية ذات الصلة بمؤسسات التعليم .

(٨) إعادة النظر في تحديد وتحديث وصياغة أهداف المراحل التعليمية بما يتطلبه الوجود العصري والمتغيرات الجديدة وبما يؤكد مواكبة التقدم والحفاظ على الهوية العربية .

خامساً : أدوار المعلم في مجتمع الغد :

قبل أن نعرض لطائفة من أدوار المعلم العربي في مجتمع الغد ، علينا أن ننق في قدرة هذا المعلم على الاسهام في تغيير وتطوير المجتمع باعتبار أن المدرسة مؤسسة اجتماعية أوجدها المجتمع لخدمته ، والمعلم هو قوام هذه المؤسسة ، ذلك أن للمعلم أدواراً على جانب كبير من الأهمية ، وهي أدوار متعددة ، فالمعلم قائد ورائد لمسيرة العلم والتعليم في المجتمع ، والمعلم مرب يسهم في تنشئة الأجيال المتعاقبة ، والمعلم موجه لميول وقدرات واستعدادات طلابه ، والمعلم مشارك في حل مشكلات مجتمعه وللمعلم دور هام في تعليم الكبار في وطنه وبخاصة في مجال محو الأمية التي لا تخلو دولة عربية من وجود نسبة غير قليلة بها ، وللمعلم دور بارز في نشر الوعي والتنوير الاجتماعي والترشيد في مسالك الحياة لمواطنيه .

فمن أدوار المعلم ، تعريف النشء بمقومات الحياة العربية ومكوناتها والإفادة من تاريخها وماضيها مع التطلع إلى الجديد والمزيد والإضافة والتطوير ومع تشجيع التنافس الشريف وحفز الهمم وتقدير التفوق والنبوغ وصقل المواهب والأخذ بأيدي غير القادرين وتوفير سبل تنمية قدراتهم ومعاونتهم على تحصيل العلم .

ومن أدوار المعلم الإسهام في الحفاظ على التقاليد العربية التي تؤكد

التمسك بالقيم الأصلية ونبذ ما يزعزعها أو يشكك فيها أو ينال منها دون تشنج أو تعصب أو مبالغة .

ومن أدوار المعلم توضيح المفاهيم وترسيخ المعارف لدى طلابه مع تشجيع الابتكار والإبداع والعمل على تجديد معلوماتهم فضلاً عن تحليه بالخلق الكريم والصفات المثالية والديموقراطية في التعامل دون تسلط أو ابتذال أو خنوع .

ومن أدوار المعلم تنشئة وتربية وريادة أبناء وطنه العربي بما يساعدهم على اكتساب المهارات اللازمة لمواكبة التقدم والتطور وعليه أن يستعين بما يكفل له تحقيق ذلك ، من طرائق تدريس أو أساليب تعليم أو تكنولوجيا عصرية .

من أدوار المعلم غرس حب المعرفة وترسيخ الأفكار البناءة وتعميق الرغبة في العلم لدى طلابه وتنمية اتجاهاتهم السليمة مع البعد عن الأنانية والتفرد والانعزال .

ومن أدوار المعلم تشجيع النشء على البحث عن المعرفة ومصادرها والبعد عن السطحية والتهميش في تلقى العلم وطلبه مع تبنى الطموحات الهادفة .

من أدوار المعلم تأهيل الأجيال لمعايشة المستجدات العصرية ومحاولة الاسهام في صنعها وليس مجرد استخدامها أو استيرادها والإفادة منها فحسب وذلك من خلال توفير مصادر الدراسة والتحصيل والتجريب داخل المؤسسات التعليمية وما يتاح من مؤسسات التطبيق الفعلى .

كذلك من أدوار المعلم الإسهام في تطوير وتطوير المناهج والمقررات الدراسية واقتراح ما يراه من طرق للتدريس وممارسات للأنشطة المختلفة بما يتلاءم مع طبيعة العصر ومتطلبات الحياة العربية في مجتمع إنسانى متطور .

واستكمالاً لدور المعلم العربي المتعدد والمتجدد ، عليه أن عمل على تنشيط فعالية مجالس الآباء والمعلمين -بمراحل التعليم المختلفة - بما يفيد المجال التربوى بالإضافة إلى خدمة البيئة وتنمية المجتمع وتوثيق صلته بالمؤسسات التعليمية .

و- من المشكلات التربوية

١ - تخلف تعليم الفتاة العربية

لقد أكد المؤتمر الدولي الخامس عشر للتعليم العام سنة ١٩٥٢ ضرورة تعلم الفتاة ، إذ جاء فيه .

- ينبغي أن تجرى - على نطاق دولي - بحوث ودراسات عن النواحي المختلفة لتيسير التعليم للبنات على كل مستويات التعليم وأنواعه ، ومن احتمالات الاستفادة من المؤهلات التربوية التي يحصلان عليها .

- ينبغي أن تقوم كل القوانين واللوائح التربوية الجديدة على أساس مبدأ المساواة في فرص التعليم بالقياس إلى الجنسين وأن تهدف إلى إلغاء التشريعات القائمة التي تتعارض مع هذا المبدأ .

- لا ينبغي بأية حال من الأحوال أن تقل مدة التعليم الإلزامي للبنات عنها للبنين .

ولا شك أن الحركة المعاصرة لتحرير المرأة ، من العوامل الاجتماعية التي لها أثر مباشر على التربية فقد أعطيت المرأة في معظم دول عالمنا المعاصر ، الحق في الاشتراك في مجالات الحياة ، وهو حق كان فيما مضى امتيازاً للذكور من السكان ، مع الاعتراف التدريجي في نفس الوقت بحقها في الفرص التعليمية .

وللبنات اليوم فرص للتعليم مما أتاحت لأمهاتهن ، ويشاركن بنصيبهن في خضم الحياة الحديثة ، شأنهن في ذلك شأن البنين وتتوافر لهن نفس مصادر المعرفة ، ولهن نفس الفرص في إجراء المقارنات ، وتكوين أفكارهن الخاصة .

هذا ، هو الاتجاه السائد في عالمنا المعاصر ، والذي تأخذ به كثير من الدول ولا سيما المتقدمة منها بيد أن دول وطننا العربي ، لا تزال جهودها قاصرة عن مواكبة هذا الاتجاه بكل أبعاده مع أنها خطت على طريقة خطوات متواضعة ، إذ يبدو من استقراء الأرقام المتواترة أن جهود محو الأمية في قطاع النساء تسير بخطى أشد بطناً حين أدت هذه الجهود إلى هبوط نسبة الأمية بين

الرجال من ٧١,٦٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٦٠,٥٪ سنة ١٩٧٠ ، نجدها ، تهبط بين النساء في نفس المدة من ٩٠,٧٪ إلى ٨٥,٧٪ فقط ، وهذا يعنى أنه لو استمرت جهود محو الأمية في قطاع النساء بنفس المعدل لقصت الأمة العربية قرابة قرن من الزمان حتى تصبح أمة متعلمة .

هذا من حيث أمية المرأة العربية - بصفة عامة - أما من حيث المراحل التعليمية ، فهي على النحو التالي :

بالنسبة للتعليم الابتدائي :

تعتبر مشكلة الالتزام في التعليم الابتدائي في كثير من البلاد العربية هي في صلبها مشكلة تعليم الفتاة ، فما زالت التقاليد تحول بين كثير من الأسر في بعض البيئات العربية وبين ارسال بناتها إلى المدارس ، كذلك ، فإن الظروف الاقتصادية لبعض الأسر العربية تدفعها إلى التضحية بتعليم الفتاة إذا وضعت في موضع الاختيار في بعض أطفالها ، كما تدفعها إلى التضحية بتعليمها من أجل استغلال طفولتها في العمل والحصول على بعض الدخل .

بالنسبة للتعليم الثانوى :

تشير الاحصائيات إلى أن أعداد البنات في التعليم الثانوى بأنواعه في البلاد العربية أقل من نصف أعداد البنين (باستثناء بعض البلاد مثل الكويت والبحرين ولبنان إذ تزيد هذه النسبة قليلا) وهذا الوضع نتيجة حتمية يفرضها تحيز التعليم الابتدائي للولد وما وراء هذا للتحيز من أوضاع اجتماعية في أكثر البلاد العربية .

أما التعليم الفنى والمهنى فحظ البنات منه أقل بكثير من حظهن في التعليم الثانوى العام ، وربما كانت مصر من أكثر البلاد العربية تمكينا للبنات بالنسبة للتعليم الفنى إذ تبلغ النسبة حوالى ٣٠٪ بينما في الثانوى العام أكثر من ذلك .

بالنسبة للتعليم العالى :

من الملاحظ أنه بقدر ما يرتفع مستوى التعليم ، تقل نسبة البنات فيه عن نسبتهم في مرحلة تعليمية سابقة ، ففي الأردن مثلا تبلغ نسبة البنات إلى المجموع الكلى من تلاميذ التعليم الابتدائي نحو ٤٥٪ وفى الثانوى العام ما

يقرب من ٣٢٪ ثم في التعليم العالي لا تتجاوز ٣٠٪ وفي الثانوى العام حوالى ٢٧٪ وفي العالي ما يقرب من ٢٥٪ - في المغرب تبلغ نسبة البنات فى الابتدائية نحو ٣٢٪ وفي الثانوى العام حوالى ٢٤٪ وفي العالي ما يقرب من ١٥٪.

أما فى مصر فتبلغ نسبة البنات فى الابتدائية نحو ٤٠٪ وفي الثانوى العام ٣٠٪ وفي العالي ما يقرب من ٢٤٪ وفي ليبيا فتبلغ نسبة البنات فى الابتدائى نحو ٣٥٪ وفي الثانوى العام حوالى ١٥٪ وفي سوريا نسبة البنات فى الابتدائى نحو ٣٢٪ وفي الثانوى العام حوالى ٢٣٪ (١).

والحقيقة ، أننا لو نظرنا إلى مكانة الفتاة العربية وسط الصورة العالية لتعليم المرأة ، لتبين لنا مدى الأمية المتفشية بين النساء العربيات ، فبينما نجدها نحو ٨٥,٧٪ فى سنة ١٩٧٠ من جملة النساء فى سن الخامسة عشرة فأكثر ، وهى فى البلاد النامية الأخرى . تصل إلى ٦٠,٢٪ . نجدها فى الدول المتقدمة لا تتجاوز ٤,٣٪ ثم فى مجمل بلدان العالم بصفة عامة نحو ٤٠,٣٪ . وهكذا يبدو واضحا أن نسبة الأمية بين نساء الوطن العربى نسبة كبيرة ، تشكل النساء الريفيات منها القسم الأكبر بسبب قلة فرص التعليم بينهن ولأسباب اجتماعية أخرى (٢).

وتوصى المؤتمرات العربية بضرورة اصدار تشريعات تجعل التحرر من الأمية الزاميا لمن تقل أعمارهن عن ٤٥ سنة وتؤكد على ضرورة وضع خطط طويلة المدى لتحقيق هذا الهدف ومن هذه المؤتمرات :

المؤتمر الاقليمى الثالث لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية ، الذى عقد فى مراكش سنة ١٩٧٠ .

والمؤتمر الاقليمى العربى الثانى لمحو الأمية ، الذى عقد بالاسكندرية سنة ١٩٧١ .

والمؤتمر العربى لدراسة موضوع محو أمية النساء وأثره ، والذى عقد

(١) محمد أحمد الغنام ، تعميم الأمة العربية ، مرجع سابق ص ٥٣ ، تزايدت هذه النسب فى السنوات الأخيرة .

(٢) د. سعاد خليل إسماعيل ، محو أمية فى الوطن العربى ، مؤتمر بغداد لمحو الأمية الإلزامى أيار سنة ١٩٧٦ وزارة للتربية العراقية ، ص ٢٧٢ .

بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٥ ، وكان من أهم توصياته وضع خطة لتحقيق برنامج متكامل يضمن القضاء على أمية النساء العربيات خلال العقد العالمي (١٩٨٥/١٩٧٥) على أن تكون الخطة جزءاً أساسياً من الخطة الشاملة لمحو الأمية عامة ، ومن الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن العربي ، كما دعم المؤتمر فكرة جعل العقد القادم عقدا عربياً لمحو الأمية ، على أن يعطى محو أمية النساء أولوية أولى وواضح ، أن هذه كلها مؤشرات دالة على مدى تخلف تعليم الفتاة العربية ، مما يهبط بالمستوى التعليمي لدول الوطن العربي ، ومن ثم تدعو إلى ضرورة الاهتمام بتعليم الفتاة لما يترتب على ذلك من أهمية .

٢ - الأمية المشكلة المزمنة

الأمي ، هو من لا يتمتع بالقدرة على القراءة والكتابة ، وهو من لا يستطيع الافادة مما يقرأ .

والأمية من أكبر المشكلات التي تواجه دول وطننا العربي ، ذلك لأنها تشمل الجزء الأكبر من هذا الوطن ، كما أنها لا تقتصر على جنس معين أو من سن معينة . بل جميع فئات السن من الجنسين .

ولا شك أن مشكلة ، هذا وضعها ، مشكلة ضخمة ، يتطلب حلها مالا كثيراً ووقتاً طويلاً ومجهوداً متواصلاً ومشكلة الأمية ، ليست مشكلة ضخمة فحسب ، بل هي مشكلة معقدة ويرجع تعقيدها إلى ارتباطها بكثير من المشكلات الأخرى التي تعانيها بلادنا العربية ، فهي ترتبط بمشكلة تعليم الصغار حتى أثبتت بعض الدراسات ، أنه كلما ارتفعت نسبة المقيدون في المدارس الابتدائية إلى عدد الملزمين ، انخفضت نسبة الأمية بين الكبار والعكس بالعكس .

وترتبط الأمية بالمشكلة الاقتصادية ، فقد دلت الأبحاث التي اجريت على كثير من البلاد ، على أن انخفاض نسبة الأمية في بلد من البلاد ، يصاحبها زيادة في الدخل القومي .

كذلك ، ترتبط الأمية بمشكلة تكاثر السكان أو الانفجار السكاني الذي ينبغي أن يقابله انفجار معرفي وثقافي .

بالإضافة إلى هذا ، فالأمية ترتبط بالمشكلة الصحية ، فقد أوضحت الدراسات أن المناطق التي تنتشر فيها الأمية ، ترتفع فيها نسبة الوفيات نتيجة لأمر كثيرة ، منها الجهل بطرق الوقاية أو المحافظة على الصحة .

ويلاحظ أن هذه المشكلات ، لا توجد منعزلة ، ولكنها ترتبط بعضها ببعض ، وتؤثر بعضها في بعض تأثيرا متبادلا (١) .

ومما يزيد من حجم مشكلة الأمية ، وجود البدو الرحل ، الذين لا يكد يخلو منهم قطر عربي ، فجزء كبير من البلاد العربية ، صحراء يسكنها قوم من البدو ، يعيشون على رعي الدواب والماشية ، والانتقال بها من مكان إلى آخر ، طلبا للمراعى وموارد المياه ، فكيف يعرفون مستواهم الثقافى ؟ وكيف يمكن تعليمهم ؟

والواقع ، أن مشكلة الأمية . تعتبر من أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية . ثقافيا ، واجتماعيا ، واقتصاديا وصحيا .

وعلى أنه يمكن وضع أبعاد هذه المشكلة ، على النحو التالى :

أولاً : حركات الفرد من تفهم حضارة أمته ، ومشاركتها أمانيتها ، فالجهل يمنع من الاطلاع على التراث الحضارى الذى نفخر به ، بالإضافة إلى أنه يعوق الأمى عن متابعة تقدم بلاده ، وتطورها .

ثانياً : جهل الأمى بحقوقه وواجباته ، وذلك بالنظر لكونه محدود الاطلاع على القوانين والأنظمة التى كثيرا ما تنتشر وتعمم بواسطة الصحف والاعلانات والنشرات وغيرها من وسائل الاعلام .

ثالثاً : الانتاج ، فالأمى عاجز عن القيام بعمل منظم ، فما يجعل انتاجه قليلا وكسبه مناسبا لانتاجه القليل ، وبالتالي يؤثر ذلك على مستواه الاقتصادى .

رابعاً : تعرض الأمى للوقوع فى الأمراض ، فالأمى أكثر تعرضا لفتك

(١) د. محمود رشدى خاطر ، مكافحة الأمية فى بعض البلاد العربية ، المركز الدولى للتربية الأساسية ، فى العالم العربى - سرس الليان ١٩٦٠ ص ٢٤ .

الأمراض . من المتعلم الذى يعرف طريقة ، وعوامل العدوى ،
فتفادها ويبتعد عنها .

ومن ثم ، فالأمية ، ليست الجهل بالقراءة والكتابة فحسب ، ولكن الأمية
تمتد إلى جهل المواطن بمبادئ المواطنة ، جهله وطنه العربى الكبير ، والمحلى
الصغير ، جهله تاريخه القومى جهله حقوقه وواجباته ، جهله مبادئ العلوم
والمعارف ومبادئ الدين والعقيدة إلى آخر ما هنالك من أشكال الجهل . (١)

وأذن ، فالعربى ، اليوم ، لا يستطيع أن يفخر بوطن حر مستقل قوى ،
ما لم يتحرر أبناء الوطن العربى من الجهل ، ثم ان الاستقلال اليوم ، يقوم على
أساس متين من اقتصاد مستقل مكين ، وكل تحرر سياسى لا يدعمه تحرر
اقتصادى ، لا يمكن أن يكون تحررا بالمعنى الصحيح ، وليس معنى التحرر
الاقتصادى ، هو قطع الاقتصاد العربى عن كل اقتصاد آخر ، فهذا أمر بات
اليوم مستحيلا فى عالما العربى الصغير ، ولكن مهناه ، أن يكون الاقتصاد
القومى قادرا على كفاية الشعب ، وحماية استقلاله ، وتزويده بحاجاته
الضرورية لكرامة المواطنين وعلى أية حال ، فإن الأمية فى وطننا العربى ، لا
تزال تشكل نسبة عالية بين الذكور والاناث بصفة عامة بالقياس لدول العالم
المتقدمة ، اذ تتراوح هذه النسبة ما بين ٦٠% و ٩٠% من تعداد السكان ، مع
اختلافها من دولة عربية إلى أخرى تبعا لظروفها وأوضاعها الموجهة لشئون
الحياة فيها .

وفى تتبعنا بالدراسة التحليلية لمشكلة الأمية فى الدول العربية ، نجد أنها
ليست وليدة اليوم ، أو أنها شئ عارض ، ولكنها نتيجة لجملة عوامل ، من
أبرزها :

١ - العوامل التاريخية :

فقد تعرضت البلاد العربية فى القرون السبعة الأخيرة من تاريخها
للطويل لغزوات كثيرة وأنواع من الحكم الأجنبى ، كانت سببا فى تأخرها
الاقتصادى ، والسياسى ، والاجتماعى والثقافى .

(١) د. فاخر عاقل ، معالم التربية (دراسات فى التربية العامة والتربية العربية) دار العلم
للملايين ط١ بيروت ١٩٦٨ ص ٤٣ .

٢ - العوامل الاقتصادية :

فمن الحقائق المعروفة ، أن مستوى المعيشة في البلاد العربية منخفض لدرجة كبيرة ، وأن الأغلبية من السكان محدودة الدخل لا يجدون في حياتهم وقتاً أو جهداً يوجهونه إلى التعليم بقدر ما يوجهونه إلى الحصول على ما يقومون به حياتهم من كفاف أو ضرورة .

٣ - العوامل السياسية :

فالبلاد العربية إلى عهد قريب كانت تتحكم في مقدرات الأمور بها قلة غنية تعمل على ابقاء الأغلبية في حالة فقر وجهل باستمرار حرصاً على مصالحها الاقتصادية وسلطانها السياسي ، الأمر الذي أضاف إلى جموع الأميين أعداداً كبيرة .

٤ - العوامل الاجتماعية :

فأغلبية السكان في البلاد العربية تعتمد في حياتهم على الرعي والزراعة ، والحياة الرعوية لا تترك فراغاً للتعليم ، والحياة الزراعية بالرغم من استقرارها فإن خبراتها تعتمد على الممارسة والتقليد أكثر من اعتمادها على القراءة والكتابة كما يميل الفلاحون بصفة عامة إلى المحافظة على طريقة الآباء والأجداد في الحياة ولذا نجد نسبة الأمية بينا البدو والفلاحين أعلى منها بين سكان المدن والمراكز التجارية والصناعية .

والحقيقة أن مشكلة الأمية في الوطن العربي مشكلة مزمنة لا تزال تبذل الجهود في سبيل القضاء عليها وهي وإن كانت جهوداً متواضعة إلا أننا نأمل أن تتضاعف في المستقبل القريب حتى تتلاشى هذه النسب الكبيرة أو على الأقل تتضاءل في طريقها إلى الزوال على أن هناك اختلافاً في نسبة الأمية بين الدول العربية بعضها وبعض على سبيل المثال مصر ٧٠٪ - ليبيا ٨٠٪ - سوريا أكثر من ٦٠٪ لبنان أكثر من ١٠٪ - السعودية ٩٠٪ - اليمن أكثر من ٩٠٪ .

وتفيد التقارير الحديثة التي أصدرها المختصون في البلاد العربية أن هناك جملة أمور لا تزال تدخل في تجسيم هذه المشكلة حتى الآن من بينها .

١ - الناحية المالية :

وهي الترجمة الحقيقية للإيمان بقيمة عمل ما وهي في الوقت ذاته ،
الدم الذي يجري في عروقه .

أن الأموال التي تنفق على محو الأمية قد لا تكون أحيانا متكافئة مع
العائد منه إذ لا تزال هذه الأموال قليلة نسبيا حتى الآن .

٢ - حصر العمل في محو الأمية

في إطار وزارة واحدة وعدم اشتراك الوزارات الأخرى والمؤسسات
الحكومية والأهلية في هذا العمل فالأمية مشكلة قومية وليست مشكلة تخص
وزارة واحدة والأميون منتشرون في جميع أنحاء البلاد وتعليمهم يعينهم كما
يعنى الجهات التي ينتمون إليها .

٣ - سيطرة البيروقراطية على تنظيم العمل

فهناك الإدارة المركزية ثم الإدارة على مستوى المحافظة أو الولاية أو
العمالة ثم الإدارة على مستوى المركز أو الجهة وأخيراً على مستوى الحي أو
القسم أو الوحدة وaki يتم فتح فصل لمحو الأمية ينبغي أن تصعد الأوراق
وتنزل عدة مرات بين هذه المستويات فإذا أضفنا إلى هذه الصورة نوع
الموظفين الذين يقومون فعلا بالتنفيذ في هذه الإدارات لاتضح لنا السبب في
تأخر الدراسة أحيانا أو عدم وصول الكتب أو الأجور في مواعيدها أو عدم
تحمس المعلم أو المشرف للقيام بواجبه أو غير ذلك من ألوان الاختلال .

هذا فضلا عن أن العاملين في هذا النوع من التنظيم ينقصهم الإلمام
بطبيعة التنظيم نفسه ، الاحساس بأهمية الرسالة التي يتحملون تبعاتها ، وأن
الدارسين وهم أصحاب المصلحة الأولى في العمل لا يجدون لأنفسهم مكانا في
الصورة ، وقد أدى هذا كله إلى ما تعانیه من برامج محو الأمية من ركود
وروتينية .

ولعلاج هذه المشكلة القومية الكبيرة ، ينبغي مضاعفة الجهود والقضاء
على الأسباب والمسببات ، بالإضافة إلى ذلك :

- استعمال جميع الاسلحة الفعالة في معركة الأمية طرق التعليم ، كتبه ،
مناهج الدراسة بحيث يجد الدارس الموضوعات التي تساعد على حل

مشكلاته الدينية والاجتماعية والأسرية والروحية وتوصله إلى المستوى الذي يمكنه من اتصال بمصادر الثقافة والمعرفة والمشاركة في مناشط القراءة والكتابة التي يقوم بها جميع المثقفين في بلاده ، وتمده بقدر من مبادئ العلوم والتكنولوجية الحديثة يمكنه من فهم العالم الذي يعيش فيه وقوانين حركته كما يمكنه من ادراك الجوانب الاجتماعية للعلوم وفنونها التطبيقية . وهنا ، يقع على التربية ، بكل مؤسساتها ، وتنظيماتها ، عبء مكافحة هذه المشكلة والقضاء عليها .

على أنه ، ينبغي ألا يفوتنا التنويه عما يبذله المسئولون العرب في سبيل القضاء على الأمية بين شعوبهم ، ومن جهودهم في هذا المجال .

- في ١٩٥٢ أنشأت منظمة اليونسكو الدولية مع مصر ، مركز التربية الأساسية للدول العربية في سرس الليان . لتخريج القادة في ميدان محو الأمية .

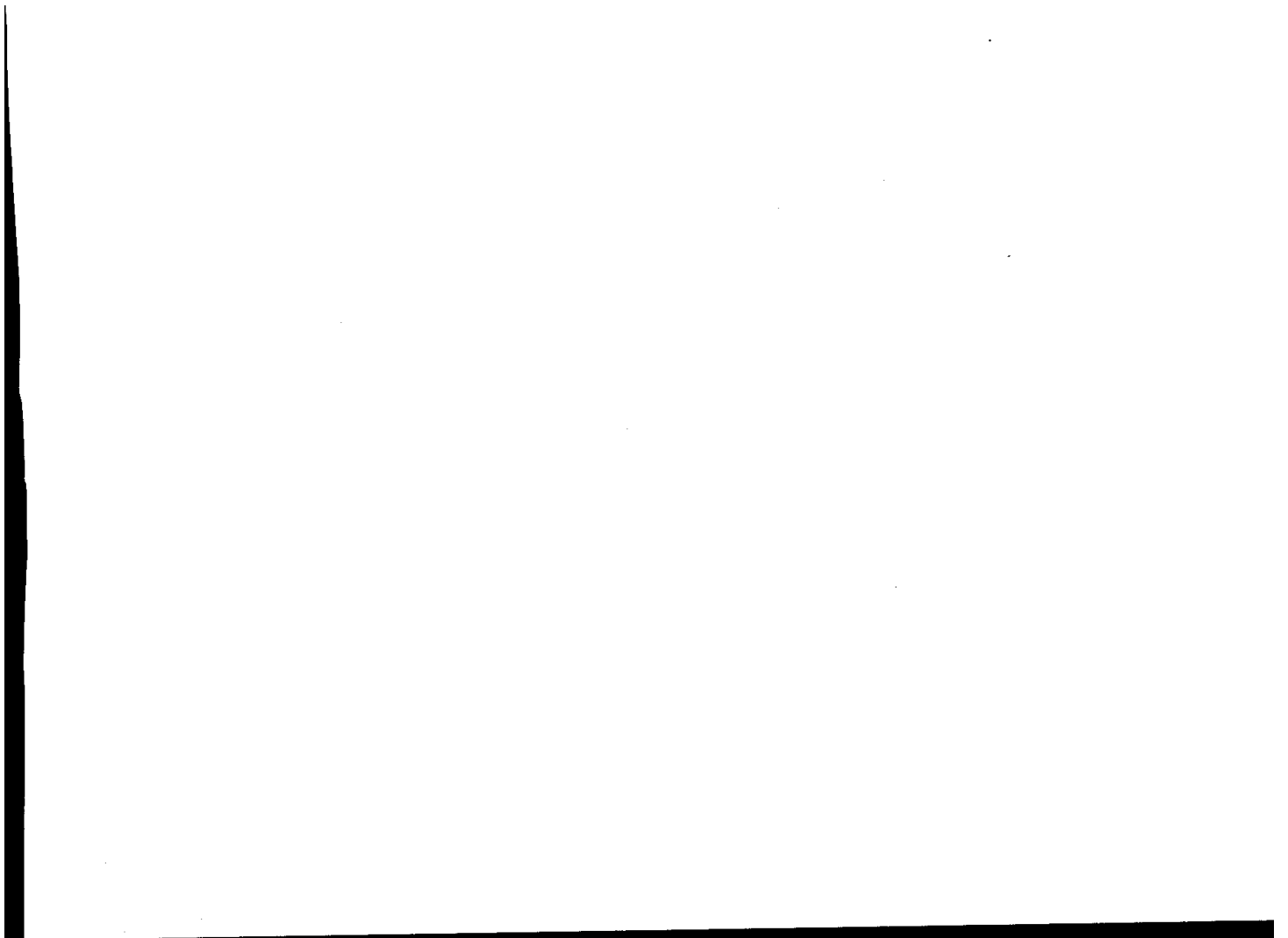
وقد اتجه هذا المركز في أواخر الخمسينيات إلى تنمية المجتمع العربي ، ثم اتجه في أواخر الستينات إلى محو الأمية الوظيفي .

- في سنة ١٩٦٦ أنشأت الجامعة العربية ، الجهاز الاقليمي لمحو الأمية ، والذي انضم إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في سنة ١٩٧٠ بأسم «الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار» .

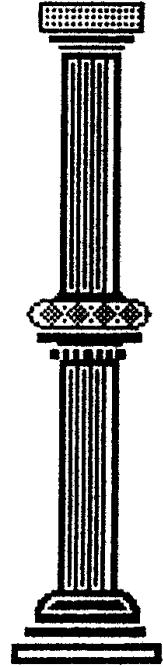
- في السنوات الاخيرة ، أنشأت المنظمة العربية للتربية (اليونسكو العربية) مركزين عربيين : أحدهما في البحرين لمنطقة الخليج ، والآخر في ليبيا لمنطقة المغرب العربي ، وذلك لتكوين القيادات والأطر العاملة في ميدان محو الأمية وتعليم الكبار . على أسس منهجية ، سليمة ، شاملة .

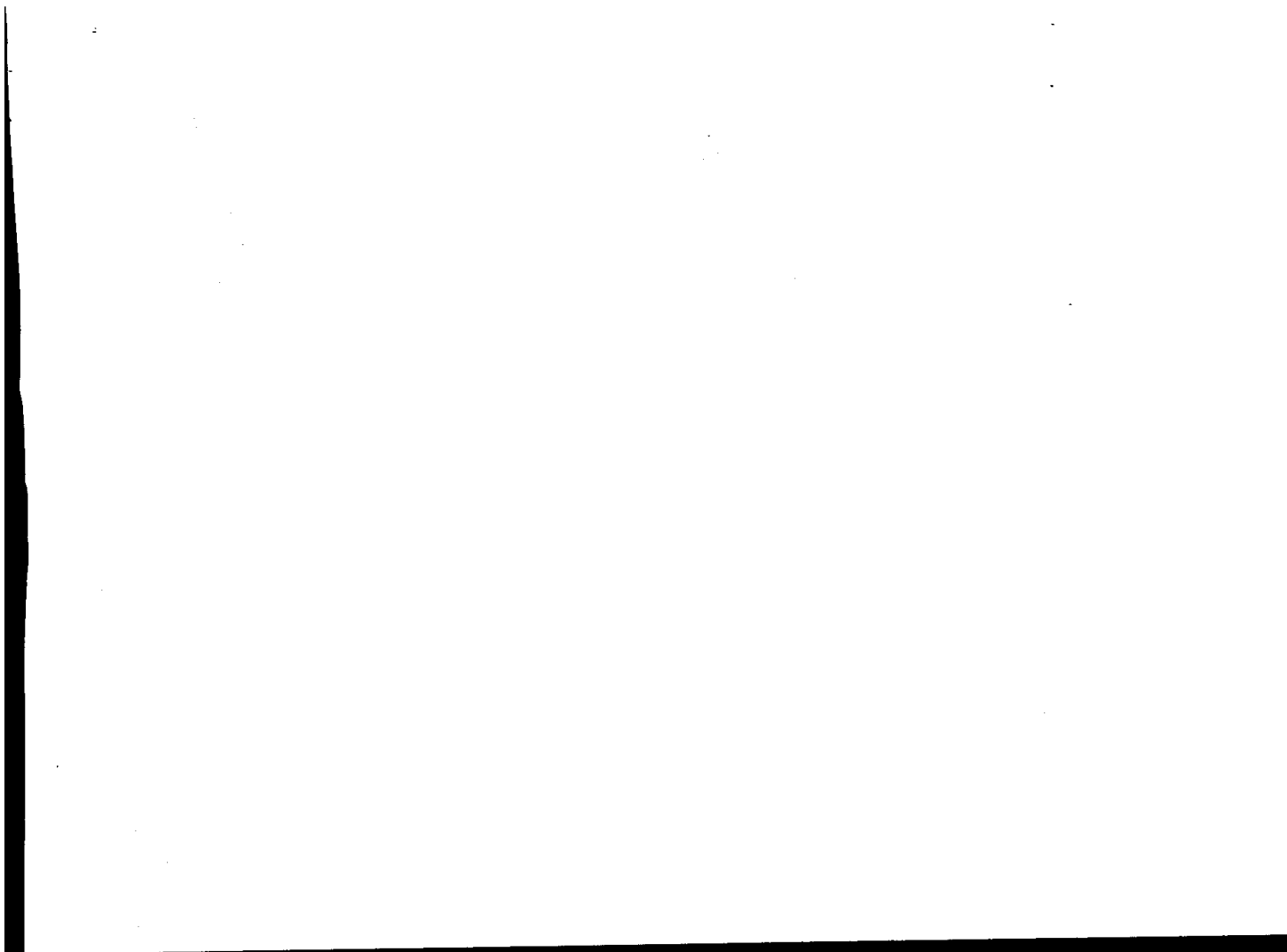
- كذلك ، أقيمت مراكز تدريب متخصصة في كثير من الأقطار العربية ، تقوم بعمليات التدريب والبحوث ، في كل من : العراق ، المملكة العربية السعودية ، تونس ، السودان ، ليبيا ، الجزائر (١) ..

(١) د. محيي الدين صابر ، قومية العمل في الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية - مؤتمر بغداد - مرجع سابق ص ٢٤٨ .



دراسات تطبيقية
لاتجاهات التربية في
الوطن العربي





تكاد دول الوطن العربي تتشابه في كثير من الاتجاهات التربوية ، وهي وإن اختلفت في شيء منها ، فإنما يرجع إلي ظروف كل دولة وإن كان ذلك ، لا يغير من جعلها تتصف بسمات عامة ، ومن أجل هذا ، فإن الحديث عن واحدة منها فإنما يعبر بصفة عامة عنها جميعا .

وبالرغم من ذلك ، فإننا سنعرض والصفحات التالية لأوضاع التعليم العام في جمهورية مصر العربية (كدراسة تطبيقية) ثم نتبعها بدراسة عن التعليم العام أيضا في دولتين عربيتين أخريين ، أحدهما من القارة الآسيوية (وهي سوريا) والثانية من القارة الأفريقية (وهي ليبيا) باعتبار أن الوطن العربي يمتد بين قارتي آسيا وأفريقيا .



الفصل الثالث التعليم في جمهورية مصر العربية



تقديم :

مصر ، كبرى الدول العربية ، حضارتها عريقة ، وتاريخها طويل في عالم الانسانية ، وماضيها شاهد صدق على رسوخ قدمها في العلم والتعليم .

تعرضت لألوان من الغزو والاستعمار ، قديما وحديثا ولكنها صمدت في وجه أعدائها ، تدفعهم وتردهم على أعقابهم خاسرين ، بفضل عزيمة أبنائها ، وبأس رجالها ، وفكر زعمائها وقادتها على مر العصور ، ثم بموازرة شقيقاتها العربيات .

والحياة التعليمية المعاصرة في مصر ، ليست وليدة اليوم ، ولكنها في ارهاصاتنا ترجع - على وجه التحديد - إلى مطلع القرن التاسع عشر ، حيث بدئ بتحديث التعليم المصرى آنذاك ، فكانت محاولة تعديل مساره في مواكبه الاتجاهات الحديثة التي تتفق وطبيعة القرن الماضى .

وقد قطعت مصر ، في هذا السبيل شوطا أبعدا عن مظاهر التخلف الذى لحق بها طوال قرون سابقة ، فرض عليها فيها ، البعد عن مظاهر التحضر والتقدم .

ثم تعرضت في أواخر القرن الماضى لمأساة سياسية وضائقة اقتصادية ، انعكس أثرها على العلم والتعليم فجعلته يخبو في ضوئه حيننا من الدهر ، وينحسر في مداه ، فيتركز في مدى قليل ، لا يصل إلى مورده الا فئة قليلة وهؤلاء هم أبناء الموسرين القادرين ، ثم فئة ضئيلة أيضاً ، لا تصل اليه إلا بشق

الأنفس ، وأولئك هم أبناء عامة الشعب التواقين للتعليم والمبعدين عنه فى نفس الوقت .

حتى اذا انتهى الربع الأول من القرن العشرين ، كانت مصر قد نفضت عن كاهلها غبار القهر الذى فرض عليها ، وتخلصت مما رزحت تحته سنوات ، وعادت سيرتها فى تيارات العلم والمعرفة بقدر ما مكنتها ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التى كانت أفضل من ذى قبل .

وإذا انتهى النصف الأول من القرن العشرين ، كانت مصر ، قد أرسلت قواعد نهضتها العلمية ، وأعدت تنظيماتها التعليمية ، وأكثرت من انشاء المدارس والمعاهد ، وإذا هى ترسخ للتعليم العالى والجامعة المصرية (جامعة القاهرة) (سنة ١٩٠٨ ، ١٩٢٥) وجامعة الاسكندرية (فى أوائل الأربعينات) ثم جامعة عين شمس (مع إنتهاء العقد الخامس من القرن العشرين) ومن قبل كانت (ولا تزال) جامعة الأزهر ، تلك الجامعة الاسلامية العريقة ، ذات التاريخ المجيد ، والمشرف للأمة العربية بصفة خاصة ، والعالم الاسلامى بصفة عامة .

ثم مع اشراقات ثورة مصر فى عام سنة ١٩٥٢ وحتى وقتنا الحاضر ، ومصر تخطو خطوات واسعة وموفقة فى جميع مجالات الحياة فيها ، تلك الثورة المباركة ، التى تعتبر أهم حدث فى تاريخ مصر المعاصر ، فبفضلها تغير وجه الحياة فى مصر ، بكل ملامحه وأبعاده ، تغير إلى ما هو أحسن ، تغير إلى ما هو أفضل ، تغير إلى ما هو أكثر تقدماً ونهضة وشمولاً فى كل مظاهر الحياة ، وها هى حياة مصر المعاصرة بكل أوضاعها ، شواهد صدق على ذلك ، أما عن الأوضاع التعليمية ، فقد أعيد بناء الهيكل التعليمى فى مصر ، واستتبع هذا تغييراً فى كل شئ فى نوعيات التعليم فى نظم التعليم فى المناهج والبرامج الدراسية ، فى ادارة التعليم ، فى توجيه التعليم وتقويمه ، إلى غير ذلك مما يتصل بالعلم والمتعلمين . ثم ، لقد زِيدت المدارس والمعاهد والمؤسسات التعليمية وزِيدت الجامعات بحيث تتجه النيات الآن إلى التوسع فى التعليم العالى بمختلف كلياته ، لتشمل محافظات الجمهورية ، نتيجة لما حدث من تغيرات جذرية فى مجتمعنا المصرى ، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وفكرياً .

فنحن نرى في هذه السنوات - ونحن في الربع الأخير من القرن العشرين تزايد وعى جماهيرنا المصرية عاما بعد عام ، ونرى تزايد الاقبال على التعليم عاما بعد عام بحيث أصبحت مصر تشكل أعلى نسبة للتعليم في دول الوطن العربي .

هذا ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن مصر بواقعها الراهن ، لا تقل عن غيرها من الدول المتقدمة في عالمنا المعاصر ، من حيث أخذها بالاتجاهات العلمية والتربوية الحديثة ، بل وتتفوق على بعضها في بعض فروع المعرفة .

ولقد كان للأوضاع السياسية الدولية الممتازة التي تتمتع بها مصر ، سواء مع شقيقاتها العربيات ، أو غيرها من الدول الصديقة ، وما تنتهجه من سياسة الانفتاح على العالم ، كان لذلك كله ، اثاره الواضحة والطيبة في المكانة المرموقة التي تتمتع بها مصر بين غيرها من دول العالم بصفة عامة ، ومكانتها العلمية بصفة خاصة .

والحديث عن التعليم في جمهورية مصر العربية ، حديث طويل ، وحافل بالكثير من المعلومات والاتجاهات بل والقضايا والمشكلات أيضاً ، وليس هنا مجال تغطية هذا الحديث بأبعاده والافاضة فيه طولا وعرضا وعمقا ، ولكننا ، نكتفي في الصفحات التالية بالحديث عن بعض النواحي التعليمية المعاصرة ، مع التركيز - بصفة خاصة - على أوضاع التعليم العام .

أولاً : ادارة التعليم العام وتمويله :

تعتبر ادارة التعليم العام في مصر ، من مسئوليات الدولة ؛ فهي التي تشرف عليه اشرفا اداريا ، ومالية ، مباشرا .

ولقد نشأت الإدارة التعليمية في مصر ، منذ بدايتها في عصورها الحديثة ، على أسس مركزية .

وهي بهذا ، جاءت انعكاسا طبيعيا للاطار المركزي للتنظيم الإداري العام في مصر ، إلا أنه بتتابع السنوات ، وتعدد المسئوليات التعليمية ، بدأت الإدارة المهيمنة على شئون التعليم ، تعاني من قيود المركزية واعباتها ، ومتطلباتها ، ومن ثم ، حاولت الدولة تحقيق نوع من اللامركزية ، وقد تم ذلك على عدة مراحل ، سنوردها بعد قليل ، بعد تناولنا لإدارة التعليم العام على :

(أ) المستوى القومى (المركزى) :

تعتبر وزارة التربية والتعليم ، الهيئة العليا ، المسئولة عن التعليم العام فى مصر ، وهذه الوزارة ، شأنها ، شأن بقية الوزارات ، فهى صورة من صور الإدارة العامة ، التى تنظم حياتنا فى المجتمع المصرى ، فى عصرنا الحاضر . وتتسم هذه الإدارة ، بالحرص على وحدة التماسك بين جوانب المجتمع ، ونواحيه ، كما تعمل على وجود صلة بين القمة والقاعدة ، بل وجود رابطة عضوية ، من خصائصها ؛ ألا تجعل الطرفين فى تجاذب ؛ هذا ، مشدود إلى أعلى ، وذاك مشدود إلى أسفل ، ولكنهما فى تعاون مستمر ، تديره ديناميكية ؛ قوتها الدافعة ، تقدم المجتمع ، وهدفها الصالح العام لمن فيه .

والمكانة التى تحتلها وزارة التربية والتعليم فى الإدارة التعليمية ، تجعلها تضطلع بمسئوليات عديدة ، من بينها :

١ - تخطيط السياسة التعليمية ، فى ضوء الأهداف القومية ، والسياسية العامة للدولة .

٢ - تقدير الأموال اللازمة لخطط التعليم ، ومشروعاته .

٣ - وضع البرامج ، والمناهج الدراسية لتنفيذ الخطة التعليمية ، وما يلزم ذلك من مقررات ، وكتب دراسية ، وما يتبع ذلك من وسائل تقويم ، وامتحانات عامة .

٤ - تحقيق التوازن الجغرافى فى توزيع الخدمات التعليمية على مراحل التعليم ، ومتطلباتها .

٥ - تطويع نظام التعليم ، لمواجهة مطالب التنمية الاقتصادية من القوى العاملة .

٦ - الاسهام فى ايجاد التوافق بين مستويات التعليم العام ، والتعليم العالى ، بما تتطلبه احتياجات المجتمع .

٧ - تحديد مستويات المدرسين ، وتقييم ، ومتابعة تقويم التعليم على المستوى القومى .

٨ - توفير التعليم الابتدائى للاعداد المتزايدة باستمرار من الأطفال الذين يبلغون سن الالزام .

- ٩ - إصدار القرارات ، والنشرات اللازمة لتنظيم ، وتوجيه العملية التربوية .
- ١٠ - تعيين ، ونقل من يشغلون الوظائف القيادية ، والإشرافية العليا في مراحل التعليم العام بديوان الوزارة ، والمديريات التعليمية .
- هذا ، ويتولى وزارة التربية والتعليم ، وزير مسئول عنها ، يعاونه مجموعة من وكلاء الوزارة ، كل في مجال اختصاصه .
- وذلك بعد أن أعيد تنظيم الجهاز الإداري ، والفني بالوزارة في سنة ١٩٦٩ ثم أدخلت بعض التعديلات في السنوات الأخيرة ، بحيث أصبحت على النحو التالي :

- وكيل الوزارة للتعليم الأساسي .
 - وكيل الوزارة للتعليم الثانوي العام .
 - وكيل الوزارة للتعليم الفني .
 - وكيل الوزارة للخدمات المركزية والعلاقات الخارجية .
 - وكيل الوزارة للشئون المالية والإدارية .
 - وكيل الوزارة لشئون التخطيط والمتابعة .
 - وكيل الوزارة لشئون الترجية الفني .
- وترتبط هذه الوكالات بعضها ببعض بواسطة مجلس وكلاء وزارة التربية والتعليم الذي يرأسه وزير التربية والتعليم .
- كما أنشئ مجلس للتخطيط والمتابعة برئاسة الوزير وألحقت بكل مرحلة تعليمية إدارات للخطة التعليمية والتنظيم المدرسي والمناهج والكتب المدرسية والنشاط التربوي والامتحانات .
- ومعنى هذا أن كل إدارة تعليمية لكل أنواع التعليم أصبحت وحدة متكاملة تتولى تخطيط ومتابعة التعليم للقطاع التعليمي الذي تشرف عليه .
- ومن الإدارات الجديدة التي أنشئت إدارة رعاية الطلاب اجتماعيا وتربويا وإدارة البحوث الفنية وهذه الأخيرة تضم المختصين بالوزارة والجامعات لرسم سياسة البحوث ومسايرة التطورات التعليمية الحديثة .

كذلك أعيد تنظيم التفتيش الفني بوزارة التربية بحيث أختير لكل مادة مستشار وكان يعرف من قبل بعميد التفتيش أو كبير المفتشين وأصبح يطلق عليه الآن مدير التفتيش لمادة ما . كذلك وجدت وظيفة الموجهين العاميين للمواد المختلفة وهم بمثابة حلقة اتصال بين الوزارة والمديريات التعليمية .

لأهمية التوجيه الفني في العملية التربوية ، أنشئت - في السنوات الأخيرة وكالة الوزارة لشئون التوجيه الفني ، والتي من أهم اختصاصاتها .

١ - النهوض بالعملية التعليمية في شتى جوانبها بمختلف مجالاتها عن طريق التوجيه والمتابعة والتقويم ، والبعد - بقدر المستطاع - عن الأعمال الإدارية والاحصائية التي كانت تأتي على جل وقت التوجيه ، وتستنزف أغلب جهده .

٢ - تغطية زيارة جميع المديريات والإدارات التعليمية في كل أسبوع لتتال المناطق النائية نصيبها الكامل ، على أن تشمل الزيارات عينات مختلفة من المدارس تعطى صورة واضحة وكاملة لما تضمنه المحافظة من نوعيات مختلفة .

٣ - الاتصال المباشر بقيادة التعليم المحليين ، والاسهام في معالجة وحل المشكلات الميدانية ، مع إعطاء دروس نموذجية في الفصول أمام المدرسين ، وعقد ندوات علمية لهم لمناقشة كل شئون المادة ، والعمل على رفع مستوى الأداء فيها .

٤ - تيسير حصول ادارات المراحل التعليمية المختلفة بديوان الوزارة على ما تطلبه من احصاءات أو بيانات أو تقارير سريعة من المديريات والإدارات التعليمية (١) .

وبالإضافة إلى ذلك ، من المعلوم أن من أهم مجالات عمل التوجيه الفني مراجعة المناهج والكتب ، والاسهام في تطويرها وتعديلها ، وكذلك الاسهام في تصميم واعداد وفحص الوسائل التعليمية المختلفة بما في ذلك الأجهزة والمعدات والأدوات المعملية اللازمة للمراحل التعليمية .

(١) وزارة التربية والتعليم - وكالة الوزارة للتوجيه الفني تقرير ٧٣ - ١٩٩٤ ص ٢ .

(ب) ادارة التعليم على المستوى الاقليمي والمحلي

أما عن الإدارة اللامركزية في المديريات التعليمية فتمثل هذه المديريات وزارة التربية والتعليم في الاشراف على التعليم على المستوى الاقليمي في المحافظات وتخدم كل مديرية تعليمية لمحافظة واحدة من محافظات مصر ، وهذه المديريات صورة مصغرة مماثلة لتنظيم الوزارة بالإضافة إلى المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات ولكل مديرية مدير عام يساعده وكيل أو وكيلان في بعض المديريات ويوجد مديرون للمراحل التعليمية بها ومدير للخدمات التعليمية وكذلك هناك المفتشون أو الموجهون الفنيون بالإضافة إلى هذا توجد في كل مديرية ادارة للعلاقات العامة ، وتتبع مكتب المدير العام مباشرة لها ، ولها مسئوليات مماثلة مناظرة لمثيلاتها في ديوان الوزارة .

وإلى جانب ذلك ، تتبع كل مديرية تعليمية - على مستوى المحافظة - قطاعات تعليمية ممثلة في مجالس المدن والقرى التابعة للمحافظة ولكل منها مسئولياتها الإدارية والفنية ، على أن تكون على صلة دائمة بالمديرية التعليمية عن طريق العاملين فيها ، اداريا وفنيا .

وأما عن محاولات لا مركزية التعليم : فيمكن تلخيص هذه المحاولات كما يلي :

المحاولة الأولى :

سنة ١٩٠٩ في هذا العام بدأت مجالس المديريات عملها في مباشرة شئون التعليم وقد كان كل مجلس يتكون من المدير رئيسا ومن عضوين منتخبين عن كل مركز وكان لهذا النظام صفتان اداريتان : احدهما صفة المركزية وتمثل في المدير كممثل للحكومة المركزية ، والثانية : صفة لا مركزية وتمثل في اعتبار رئيس مجلس المديرية المنتخب مسئولاً عن شئون التعليم في مديريته .

أما المحافظات حيث كان يقسم القطر المصري إلى مديريات ومحافظات فكانت ادارة التعليم فيها مركزية مباشرة من قبل وزارة المعارف عن طريق مراقبة للتعليم إذ كانت المحافظات لا تحظى بنفوذ كبير في إدارة التعليم ولم يكن لها دخل في الانفاق على المدارس الداخلة في نطاقها - كذلك كانت الوزارة تشرف على مدارس مجالس المديريات وتقدم لبعضها

المساعدات المالية حتى عام ١٩٣٤ .

وفي سنة ١٩٣٤ حددت مسئولية مجالس المديرية في التعليم الأولى أو الإلزامي دون غيره ولو أنها ظلت تسهم ماديا في التعليم الموجود في نطاقها بصفة عامة بنسبة تصل إلى ٦٦٪ من ضرائب الأطنان بها واستمر ذلك حتى صدور قرار بقانون الإدارة سنة ١٩٦٠ .

وكانت مجالس المديرية تدار بواسطة وزارة الداخلية ولها على مدارسها السلطة القانونية ملتزمة بلوائح وزارة المعارف وتنظيماتها حيث كانت على صلة مستمرة بها عن طريق مدير التعليم فيها ومفتش الوزارة وكذلك الإعانات التي تقدمها للمدارس .

المرحلة الثانية :

في سنة ١٩٣٩ أنشئت المناطق التعليمية وكان السبب في انشائها من وجهة نظر وزارة المعارف هو أن مركزية كل الإدارات في الوزارة لم تعد مناسبة لمسئوليات الوزارة المتزايدة وأن الأعمال الروتينية كانت تستغرق معظم وقت الوزارة كذلك أرادت الوزارة أن تستفيد بخبرة رجالها كممثلين لها في تطبيق السياسة العامة وتكييفها للظروف البيئية على غرار ما هو متبع في بعض الدول .

المحاولة الثالثة :

في سنة ١٩٥٦ وهي محاولة لا مركزية الإدارة والتوجيه الفني أو التفتيش بشئ من الحرية ومنح المنطقة التعليمية بعض الصلاحيات ماليا وفنيا وإداريا وعلى سبيل المثال للتفتيش والتوجيه الفني روعي أن يكون المفتش أو الموجه مسئولا عن مادته في مراحل تعليمية معينة وقد طبق هذا في منطقة الجيزة كمجال تجريبي غير أن هذه التجربة انتهت في عام ١٩٦٠ ولم تقل كثيرا من النجاح لتعارض بعض الاختصاصات والمسئوليات ومن ثم بدأ الأخذ بنظام الحكم سنة ١٩٦٠ حيث نظم التفتيش واستحدثت وظائف جديدة فيه بحيث تترك الفرصة للحكم المحلي للاشتراك في عملية التوجيه عن طريق موجهي المديرية التعليمية بالإضافة إلى جهاز التوجيه الفني على المستوى القومي .

المحاولة الرابعة :

في سنة ١٩٦٢ حيث صدر قانون الإدارة المحلية وتلت ذلك بعض التعديلات كما حدثت سنة ١٩٦٦ ثم سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٧٨ وتنفيذا للتنظيمات الجديدة للحكم المحلى بمجالسها ولجانها المختلفة من مجالس استشارية ومجالس تنفيذية وقومية مما منح السلطات المحلية فى المديرية التعليمية صلاحيات كثيرة رغبة فى التخفيف من قيود المركزية سواء فى التعيينات أو الترقيات أو التنقلات وكذلك فى الاعتمادات المالية على أن يتم ذلك فى اطار تعاونى متناسق مع الإدارة التعليمية المركزية ممثلة فى وزارة التربية والتعليم وتمشيا مع السياسة التعليمية العامة للدولة ، على أن الاتجاه السائد الآن هو محاولة تطبيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ بحيث تتولى الهيئات المركزية على المستوى القومى رسم السياسة العامة وتحديد معالمها تحديدا كاملا .

ثم يترك أمر تنفيذ هذه السياسة إلى الهيئات التعليمية المحلية مع اعطائها حرية كبيرة فى التصرف عند التنفيذ أى ايجاد التوازن فى الإدارة بالنسبة للسلطة المركزية والهيئات المحلية .

وبالنسبة للموجهين الفنيين فهناك نوعان من الموجهين على المستوى الاقليمى والمحلى .

النوع الأول :

الموجهون الأوائل ويعينون بمعرفة الوزارة ويتولى كل منهم التوجيه الفنى للمادة الدراسية للمراحل التعليمية بالمديرية .

النوع الثانى :

موجهو المادة ويتولى كل منهم التوجيه الفنى لمادة دراسية معينة فى مرحلة دراسية أو أكثر بمديرياتهم .

كذلك توجد تفاتيش الأقسام بالتعليم الابتدائى بكل مديرية تعليمية وتتولى هذه التفاتيش الاشراف على المدارس الابتدائية الواقعة فى اختصاصاتها حيث تقسم المديرية التعليمية إلى جملة أقسام تابعة لادارات فرعية تكون رئاستها بالمديريات ويتولى موجهو الأقسام تخطيط وتنسيق

ومتابعة العمل بالمدارس الابتدائية بمعاونة المسؤولين بالمديرية التعليمية .

ثم صدرت عدة قرارات وزارية تضمنت بعض التعديلات فى تنظيم العمل الادارى والفنى بوزارة التربية والتعليم وكذلك مديريات التعليم بالمحافظات وادارتها التابعة لها تمثيا مع متغيرات الحياة فى المجتمع المصرى وتزايد سكانه وما تبعه من الإقبال الجماهيرى على التعليم قبل الجامعى وما يستلزم ذلك من التوسع فى المدارس والمؤسسات التعليمية .

ومن أهم تلك القرارات :

القرار الوزارى رقم ٢١٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٧ بشأن قواعد النقل والتعيين فى وظائف العاملين بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات وديوان عام وزارة التربية والتعليم .

ثم تلاه القرار الوزارى رقم ٨٨ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٨ بشأن تحديد معدلات وظائف المجموعات النوعية المختلفة لأجهزة مديريات التربية والتعليم والادارات التعليمية بالمحافظات .

وهذا القرار الأخير هو الذى يعمل به حتى الآن .

ومما يذكر أن وزارة التربية والتعليم قامت بتصنيف ادارات التعليم إلى مستويات مختلفة وفقا لشروط ومعايير معينة .

أجهزة حكومية مسؤولة عن العملية التعليمية

تأكيداً لأهتمام الدولة بالتعليم قبل الجامعى باعتباره يمثل العمود الفقرى لمراحل التعليم بصفة عامة ، قامت بتأسيس العديد من المراكز والمجالس ذات الخصوصية التربوية والتى تسهم فى تنشيط العملية التعليمية وتعمل على تفعيلها وذلك بما تناقشه من شئون التعليم وما تقوم به من بحوث وما تطرحه من آراء وما تقدمه من مقترحات وتوصيات تثرى المجال التربوى وتنير الطريق أمام المسؤولين والمهتمين بأمور التربية والتعليم

من هذه المراكز والمجالس :

- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .
- المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى .
- مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية .

- المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي .
- المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا .
- مجلس مديري التربية والتعليم لمحافظة الجمهورية .
- ونشير - فيما يلي - إلى ثلاثة من تلك الأجهزة :

* المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية :

إيماناً من الدولة بأن تطوير شئون التربية والتعليم عمل له صفة الاستمرارية وأن من شروط هذه الصفة وجود مؤسسة أو جهاز يكون مسئولاً عن متابعة ما يحدث من تطوير وتقويم لما يستحدث من خدمات تربوية .

وعلى الرغم من مسئولية أجهزة وزارة التربية والتعليم (المركزية) عن التخطيط ورسم . السياسات العامة ومتابعة التنفيذ ، إلا أن هذا العمل يحتاج إلى جهاز على مستوى عال من الكفاية العلمية والفنية والبحثية ، يتحمل مسئولية التخطيط والتحديث والتطوير والتجريب والتقويم ومتابعة الفكر التربوي وإجراء البحوث والدراسات اللازمة لذلك . من هذا المنطلق أنشئ المركز القومي للبحوث التربوية والبحثية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ بإعتباره هيئة عامة تمارس نشاطاً علمياً وتتبع وزير التعليم ، ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ باعتبار المركز من المؤسسات العلمية ، وفي عام ١٩٨٩ صدر القرار الجمهوري رقم ٥٣ متضمناً اللائحة التنفيذية للمركز وقد ورد في المادة الثالثة منه ما يأتي :

يشكل مجلس إدارة المركز علي النحو التالي : (١)

- وزير التربية والتعليم رئيساً

- مدير المركز

- رؤساء الشعب

- عدد من الاعضاء لا يجاوز خمسة من ذوى الخبرة في مجالات البحوث التربوية والتخطيط يعينون بقرار وزير التربية والتعليم وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة .

- ممثل لوزارة التعليم العالي يختاره وزيرها .

(١) وزارة التربية والتعليم - جمهورية مصر العربية - دليل المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية - القاهرة ١٩٩٦ .

- ممثل للتعليم الأزهرى يختاره شيخ الأزهر .
- ممثل لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا يختاره رئيسها .
- ممثل للمركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية يختاره مدير المركز .
- ثلاثة من رؤساء القطاعات بوزارة التربية والتعليم يختارهم وزير التربية والتعليم .
- ويتولى أمين عام المركز أمانة المجلس ويشارك فى مناقشاته دون أن يكون له صوت معدود .

الهدف من إنشاء المركز :

- يهدف المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية إلى تزويد المسئولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم قبل الجامعى بالمعلومات العلمية والتربوية السليمة التى تحقق مساعدة الطلاب عبر مراحل الدراسة العامة والفنية على النمو والنضج عقلياً واجتماعياً وتهيئتهم لاستيعاب . ما يستجد فى ميادين العلم وتنمية قدراتهم على التفكير والإبداع والإسهام فى تطوير العلم ووضع فى خدمة المجتمع ، ولتحقيق ذلك ، يقوم المركز بما يلى :
- إجراء البحوث والدراسات اللازمة بشأن مقومات العملية التعليمية والتربوية فى جميع جوانبها سواء النظرية منها أو التطبيقية ، ووضع نتائج هذه البحوث والدراسات موضع التجريب والتأكد من صلاحيتها للتطبيق قبل تعميمها .
 - العمل على تطوير المناهج التعليمية ومضمون الكتب الدراسية واعداد الوسائل التعليمية وطرق التدريس المتوائمة معها واعداد خطة تدريب المعلمين عليها والمشاركة فى تقديمها وتقويمها .
 - تقديم الخدمات المعلوماتية لجميع الباحثين فى المجال التربوى من داخل المركز وخارجه .
 - تبادل مطبوعات المركز ، دولياً وإقليمياً ومحلياً .

الشعب البحثية بالمركز :

يتكون المركز من الشعب البحثية التالية (٦ ست شعب)

- (١) شعبة بحوث السياسات التربوية .
- (٢) شعبة بحوث تطوير المناهج
- (٣) شعبة بحوث التخطيط التربوى . (٤) شعبة بحوث المعلومات .
- (٥) شعبة بحوث التعليم الفنى .
- (٦) شعبة بحوث الأنشطة التربوية .
- ولكل شعبة أقسامها واختصاصاتها .

المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى

استكمالاً لطبيعة العملية التعليمية بمراحل التعليم العام (قبل الجامعى) نوضع الامتحانات ووسائل التقويم للوقوف على محصلات التعليم ونتائجه ، ومن أجل هذا أنشئ المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٩٠ وصدور القرار الجمهورى رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن اللائحة التنفيذية للمركز .

وقد تضمنت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية ما يلى :

تنشأ هيئة عامة تسمى المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى تكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من المؤسسات العلمية فى تطبيق أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ وتتبع وزير التعليم (التربية والتعليم) ويكون مقرها القاهرة .

وتنص المادة الرابعة على : يتكون المركز من عدد من الأقسام العلمية والوحدات الإدارية والمالية ويرأس كل قسم من الأقسام العلمية للمركز أستاذ باحث ، هذه الأقسام هى :

- (١) قسم تطوير الامتحانات .
- (٢) قسم البحوث .
- (٣) قسم التدريب والإعلام .

(٤) قسم العمليات والمعلومات .

(٥) قسم التقويم .

ولكل قسم مجالاته واختصاصاته ولكل وحدة مهامها .

أهداف المركز :

ينص القرار الجمهورى على ما يأتى :

يهدف المركز إلى إجراء الدراسات والبحوث العلمية اللازمة لإعداد نظم الامتحانات وتقويمها وتطويرها بما يساعد على تحقيق الأغراض المستهدفة من المناهج التعليمية وبناء الشخصية المتكاملة للطلاب بما يملكه من قدرات ومهارات وتهيئته للنمو والنضج والابتكار والإبداع فى مختلف مجالات الثقافة والعلم والتكنولوجيا وذلك كله فى إطار السياسة العامة للدولة بالتعاون والتنسيق مع المجلس الأعلى للجامعات والمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية وقطاعات وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات وغيرها من الجهات المعنية .

وللمركز - فى سبيل تحقيق أهدافه مباشرة - الاختصاصات

الآتية :

- وضع المعايير الخاصة لقياس وتقويم مختلف مستويات المعرفة والمهارات والجوانب الوجدانية للطلاب وإعداد أنظمة الامتحانات بما فى ذلك أسلوب تقدير الدرجات .

- إعداد نظم الامتحانات لما يأتى :

أ - للشهادات العامة فى جميع المراحل التعليمية للتعليم قبل الجامعى مما يتلاءم مع أهداف المناهج الدراسية وطرق التدريس والوسائل التعليمية المتبعة .

ب - للمستوى الرفيع للكشف عن قدرة الطلاب على التعليم الجامعى أو العالى ونظم اختبارات قدراتهم الخاصة .

- متابعة المستوى الكيفى للامتحانات على إختلاف أنواعها ومستوياتها والتحقق من ملاءمتها وكفاءتها فى تقويم الطلاب .

- إجراء البحوث لتطوير وتحسين ورفع التقييم وأدواته للطلاب في جميع مستويات التعليم .

- التدريب على وضع الامتحانات وتصحيحها وإدارتها للموجهين والمعلمين والباحثين وغيرهم وإعداد إختبارات مستوى الكفاءة الفنية والمهنية لهم لتحقيق هذا الغرض .

- إيداء الرأي والمشورة وتقديم خبرة المركز في نطاق أهدافه للجامعات والمعاهد العالية والفنية ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات ولجميع الهيئات المهمة بشئون التعليم بالداخل أو الخارج .

مجلس إدارة المركز :

جاء في المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية بهذا الشأن ما يلي : (١)

يشكل مجلس إدارة المركز بقرار من وزير التعليم (التربية والتعليم) من :

- وزير التعليم (التربية والتعليم) أو من ينيبه . رئيساً

- اثنين من رؤساء الجامعات المصرية يختارهما المجلس الأعلى للجامعات لمدة عامين قابلة للتجديد .

- أمين المجلس الأعلى للجامعات .

- مدير المركز .

- رؤساء القطاعات بوزارة التربية والتعليم .

- مدير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية .

- خمسة من ذوى الخبرة بشئون التعليم فى مختلف التخصصات

يختارهم وزير التعليم (التربية والتعليم) لمدة عامين قابلة للتجديد .

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن إنشاء المركز القومى للإمتحانات والتقويم التربوى .

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن اللائحة التنفيذية للمركز القومى للإمتحانات والتقويم التربوى .

المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا .

هو أحد المجالس القومية المتخصصة التي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ وتتبع رئيس الجمهورية مباشرة باعتبارها جهازاً قومياً سياسياً وفنياً تتولى معاونته في رسم السياسات والخطط القومية المستقرة طويلة المدى عن طريق حصر الامكانيات الذاتية واستغلال كافة الطاقات المتاحة بالبلاد وترشيدها لتحقيق الأهداف القومية في كافة مجالات العمل الوطني .

ويختص المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بما يلي : (١)

- دراسة واقتراح السياسات العامة لتنمية الإمكانيات القومية في مجالات التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا .

- دراسة واقتراح الخطط العلمية المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا والتبادل والتعاون الدولي في هذه المجالات وبصفة خاصة مع الدول العربية والاسلامية والإفريقية الصديقة واستخدام الموارد البشرية ورفع كفاءتها الإنتاجية لمواجهة التقدم التكنولوجي وربط البحوث العلمية بالمستويات التطبيقية للاستفادة بها في تطوير الانشاءات والاحتياجات الأخرى ذات الطابع القومي .

- التنسيق بين السياسات المختلفة في مجالات عمل المجلس ومتابعة نتائج تنفيذ الخطط وتقييمها بهدف تطوير السياسات المستقبلية في ضوء الأهداف القومية .

- سائر المسائل التي تدخل في اختصاصات المجلس والتي يحيلها إليه رئيس الجمهورية .

أما الشعب التي يتكون منها المجلس ، فهي كما يلي : (٢)

(١) شعبة البحث العلمي والتكنولوجيا ولجنة الهندسة الوراثية .

(١) قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها ، الباب الأول مادة (١) ومادة (١٣) القاهرة ١٩٧٤ .
(٢) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - مركز المعلومات والتوثيق ودعم إتخاذ القرار - القاهرة ١٩٩٨ .

(٢) شعبة التعليم الأزهرى .

(٣) شعبة التعليم الجامعى والعالى .

(٤) شعبة التعليم العام .

(٥) شعبة التعليم الفنى والتدريب .

ولكل شعبة اهتماماتها ومقترحاتها .

وأما بقية المجالس القومية المتخصصة فهى :

- المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية .

- المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب .

- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية .

ثانياً : تنظيم التعليم العام فى مصر (ما قبل التعليم العالى)

ينقسم التعليم العام بوضعه الراهن إلى ثلاث مراحل هى :

(أ) المرحلة الابتدائية :

ومدتها ست سنوات من سن ٦ إلى ١٢ سنة وتعتبر قاعدة السلم التعليمى فى مصر وأكثر أنواع مدارس التعليم العام شعبية وانتشارا ومعظم المدارس الابتدائية حكومية تشرف عليها الدولة وإلى جانب ذلك توجد مدارس ابتدائية خاصة وهى أيضاً تخضع لاشراف الدولة فبعضها يتم التعليم فيها بالمجان كما فى المدارس الحكومية والبعض الآخر بمصروفات ومنها مدارس اللغات التى كانت أجنبية والتى تسير الدراسية فيها باللغات الأجنبية فى جميع المواد ماعدا المواد القومية واللغة العربية .

وقد حدد قانون التعليم العام سنة ١٩٦٠ أهداف التعليم الابتدائى على النحو التالى :

«تهدف مرحلة التعليم الابتدائى إلى تنمية الأطفال عقليا وجسميا وخلقيا واجتماعيا وقوميا وتزويدهم بالقدر الأساسى من المعارف البشرية والمهارات الفنية والعملية التى لا غنى عنها للمواطن الصالح المستنير لشق طريقة فى الحياة بنجاح يعد تأهيله مهنيا أو لمواصلة الدراسة فى المرحلة التعليمية التالية،

(ب) المرحلة الاعدادية :

مدتها ثلاث سنوات من سن ١٢ إلى سن ١٥ سنة ، وتعتبر أقل شعبية من المرحلة الابتدائية نظرا لأنها لا تتسع لجميع التلاميذ وإن كان هناك اتجاه لجعل هذه المرحلة مكتملة لمرحلة الالزام بحيث تشملها ويصبح وضعها كوضع المدرسة الابتدائية من حيث كونها الزامية ومجانية للجميع * .

وقد حدد قانون التعليم العام أهداف المرحلة الاعدادية بأنها :

«تهدف مرحلة التعليم الاعدادى فضلا عن تدعيم اعداد التلاميذ عقليا

* هي الآن الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساس .

وجسميا وخلقيا واجتماعيا و قوميا إلى توفير الدراسات والوسائل اللازمة للكشف عن ميولهم وقدراتهم وتنميتها بما يمكن من توجيههم إلى العمل بعد تدريب مهني أو إلى مواصلة الدراسة في المرحلة الثانوية العامة أو الفنية كل بحسب استعداده .

(ج) المرحلة الثانوية :

مدتها ثلاث سنوات من سن ١٥ : ١٨ سنة ومن المعالم الرئيسية التي تتميز بها المدرسة الثانوية العامة في مصر بل وفي غيرها من دول العالم أنها تعلم صفوة من التلاميذ وأنها تتمتع بالمكانة الأولى بالنسبة لغيرها من المدارس في نظر الدولة والآباء على السواء - ولعل هذا يرجع إلى كثير من الأسباب منها : أقدميتها وأصولها التاريخية - ومنها ، أنها الطريق المؤدى للتعليم العالي - ويقوم القبول بالمدرسة الثانوية على أساس المفاضلة بين المتقدمين في مجموع درجاتهم بالشهادة الاعدادية ونظرا لأن المدرسة الثانوية العامة تختار تلاميذها أولا ، ثم يترك الباقي للمدرسة الثانوية الفنية (زراعية - تجارية - صناعية) فإن تلاميذها يعتبرون نخبة من بقية التلاميذ وإلى جانب المدرسة الثانوية العامة ، توجد بعض المدارس الثانوية النموذجية للمتفوقين والتي من بين أهدافها رعاية الموهوبين من الطلاب وتهيئة الفرص التعليمية التي تساعدهم على تنمية نبوغهم وتفوقهم في الدراسة .

أما المدرسة الثانوية الفنية (بأنواعها) فإنها لا تعد لمرحلة التعليم العالي الا بشروط معينة وفي حدود ضيقة .

وهناك أيضاً بعض المدارس الثانوية التجريبية التي تجمع بين موادها النظرية ، دراسة الثقافة المهنية وذلك بقصد اكساب الطالب الخبرات العملية وتعويده على احترام العمل اليدوي ، وكذلك تزويد الفتاة المصرية بالثقافة المنزلية .

وقد حدد قانون التعليم العام سنة ١٩٦٨ أهداف التعليم فضلا عن الارتقاء . بالاعداد العام للطلاب جسميا وخلقيا واجتماعيا وقوميا ، إلى تزويدهم بما يحتاجون اليه من العلوم والآداب والفنون والمهارات العلمية ، بما يمكنهم من مواصلة الدراسة بمرحلة التعليم العالي والجامعى .

كذلك ، أنشئت في السنوات القليلة الماضية ، نوعيات من التعليم

الثانوى، ويلتحق بها الحاصلون على الشهادة الاعدادية، وبشروط معينة، وتشارك فى الاشراف عليها - مع وزارة التربية والتعليم - وزارات أخرى، كل فى مجال اختصاصه مثل: وزارات الدفاع، والسياحة، والطيران، والصحة، والصناعة، والتجارة.

من هذه المدارس:

المدرسة الثانوية الجوية

(مدة الدراسة ثلاث سنوات)

المدرسة الثانوية العسكرية

(مدة الدراسة ثلاث سنوات)

المدرسة الثانوية الرياضية

(مدة الدراسة ثلاث سنوات)

المدرسة الثانوية الفندقية

(مدة الدراسة ثلاث سنوات)

المدرسة الثانوية للتمريض

(مدة الدراسة ثلاث سنوات)

المدرسة الثانوية الفنية

(مدة الدراسة خمس سنوات)

كما تتجه النيات فى الوقت الحاضر، إلى اعادة النظر فى تنظيم السلم التعليمى، ومن ذلك، الامتداد بالالزام إلى نهاية المرحلة الاعدادية، وجعلها مرحلة للتعليم الأساسى لكل أبناء الدولة.

والأخذ بنظام المدرسة الثانوية الشاملة، باعتبار أن المدرسة الثانوية العامة، تمثل عنق الزجاجة للوصول إلى التعليم الجامعى، بالإضافة إلى التغلب على كثير من المشكلات التعليمية والدراسية، بهذه المرحلة من التعليم العام.

بالإضافة إلى ما سبق أن أخذت به الدولة - فى السنوات الأخيرة -

هناك تجربة المدرسة الموحدة ، ذات الصفوف الثمانية (٨ سنوات دراسية) والتي أنشئت بمدينة نصر بالقاهرة ، بحيث تغطي المرحلتين ؛ الابتدائية ، والاعدادية ، وحيث تتضمن الدراسة كثيرا من المهارات العملية ، التي يمارسها طلاب هذه المدرسة ، إلى جانب دراستهم للغة الأجنبية .
وفي السطور التالية نتناول المدارس الثانوية الفنية .

التعليم الفني (١)

يوجد مستويان للتعليم الفني ، هما : التعليم الفني نظام السنوات الثلاث ونظام السنوات الخمس ، ويضم كل مستوى منهما عدة نوعيات من التعليم الفني هي : التعليم الصناعي - الزراعي - التجاري والإدارة والخدمات بالإضافة إلى بعض النوعيات الأخرى مثل : شعبة إعداد معلمى المجالات والآلة الكاتبة .

التعليم الفني نظام السنوات الثلاث :

ويشمل نوعين رئيسيين من التعليم هما : التعليم الفني والتعليم المهني

التعليم الفني : ويشتمل على مدارس التعليم الصناعي والزراعي والتجاري والإدارة والخدمات . ويقبل الطلاب الحاصلين على شهادة إتمام المرحلة الإعدادية ومدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات ويمنح الطلاب الذين أتموا هذه الدراسة بنجاح شهادة دبلوم المدارس الفنية (صناعي - زراعي - تجاري) نظام السنوات الثلاث .

التعليم المهني : ويشتمل على مدارس التعليم الصناعي المهني والزراعي المهني وهي ملحقة بالمدارس الفنية . ويهدف إلى إعداد العمالة الحرفية في المجالات الصناعية والزراعية . ويقبل الطلاب الحاصلين على شهادة الدراسة بالمرحلة الإعدادية المهنية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ويمنح الطلاب الذين أتموا هذه الدراسة بنجاح دبلوم المدارس الثانوية المهنية (صناعي - زراعي) وذلك وفق نوع التعليم الحاصلون عليه .

(١) جمهورية مصر العربية - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية - تطوير التعليم في

جمهورية مصر العربية ١٩٩٤ - ١٩٩٦ ، القاهرة ١٩٩٦ ص ٣٢ - ٣٣ .

التعليم الفني نظام السنوات الخمس :

ويشمل نوعين رئيسيين من التعليم لإعداد فئتي : الفني الأول والمدرّب .

- مدارس إعداد الفنيين الأول : وتشتمل على المدارس الفنية المتقدمة (الصناعية - الزراعية - التجارية - الفندقية - الخدمات السياحية) . ومدة الدراسة بهذه المدارس خمس سنوات وتقبل الحاصلين على شهادة الدراسة الإعدادية . ويمنح الطلاب الذين أتموا هذه الدراسة بنجاح شهادة دبلوم المدارس الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس .

- مدارس إعداد المدرّب العملي : وتقتصر على المدارس الفنية الصناعية لإعداد المدرّبين . وتشتمل الدراسة بها على معظم التخصصات الموجودة بالمدارس الثانوية الصناعية نظام السنوات الثلاث وذلك لإعداد المدرّسين العمليين (الذين يقومون بتدريب الطلاب في هذه التخصصات) وتقبل هذه المدارس الطلاب الحاصلين على شهادة أتمام الدراسة الإعدادية ومدة الدراسة بها خمس سنوات ويمنح الطلاب الذين أتموا هذه الدراسة شهادة دبلوم المدارس الفنية الصناعية المتقدمة (مدرّب عملي) .

نوعيات من المدرّسين في التعليم الفني (١)

الدراسات التكميلية لإعداد مدرّسين عمليين بمدارس التعليم الصناعي ومدة الدراسة بها سنتان ، وتقبل كلا من :

- الحاصلين على دبلوم المدارس الصناعية نظام السنوات الثلاث .

- المدرّسين العمليين القائمين فعلاً بتدريس مادة التدريبات المهنية بالمدارس الصناعية من الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات .

(١) جمهورية مصر العربية - تطور التعليم - مرجع سابق ص ٢٣ - ٢٤ .

- المعاونين الفنيين بالمدارس الصناعية ومدرسي الخدمات والمعاونين الفنيين ومشرفي النشاط والخدمات بمدارس التعليم العام والفنى للراغبين فى العمل مدرسين عمليين بالتعليم الصناعى .

شعبة إعداد معلمى المجالات العملية لمرحل التعليم الأساسى :

وهى ملحقة بالمدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث ومدة الدراسة بها سنتان ويمنح الناجحون فى نهايتها دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة (صناعى - زراعى) نظام السنوات الخمس (معلم المجال الصناعى - الزراعى بالتعليم الأساسى)

شعبة إعداد الفنى المتخصص فى الإنتاج الحيوانى :

وهى ملحقة بالمدرسة الثانوية الزراعية بدمهور وبدأت الدراسة بها عام ١٩٩٢/١٩٩١ ومدة الدراسة بها سنتان بعد دبلوم المدارس الثانوية الفنية الزراعية نظام السنوات الثلاث وتقوم بإعداد الفنى الأول المتخصص فى الإنتاج الحيوانى (حيوانات - اللبن - اللحم - الأغنام - الماعز - الدواجن) .

شعبة إعداد مدرسى الآلة الكاتبة بالمدارس الثانوية التجارية .

أنشئت بالقرار الوزارى رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٣ وهى ملحقة بالمدارس الثانوية التجارية ، ومدة الدراسة بها سنتان بعد دبلوم المدارس الثانوية التجارية لإعداد مدرسى الآلة الكاتبة بالمدارس الثانوية التجارية .

ويمنح الخريجون دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس شعبة مدرسى الآلة الكاتبة .

كيف يتم توزيع الطلاب الحاصلين على اشهادة الإعدادية بالنسبة للمرحلة الثانوية ؟

يلتحق بالتعليم الفنى بجمهورية مصر العربية الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية ويقدررون بنحو ٧٠% من جملة المقبولين بالمرحلة الثانوية ويتم توزيعهم على النحو التالى : (١)

٤٧% تعليم صناعى

(١) اليونسكو - مركز التوثيق الإعلامى - التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٤ ص ٦١.

٤٠ ٪ تعليم تجارى

١٣ ٪ تعليم زراعى

التعليم الخاص :

إلى جانب المدارس الحكومية الرسمية فى مختلف مراحل التعليم العام ، هناك ، عدد من المدارس الخاصة فى بعض بلاد الجمهورية ، وإن كانت تتركز غالبيتها فى المدن الكبرى ، كالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد والمنصورة وطنطا وأسيوط وغيرها مما يسهم فى تعليم النشء من المصريين وغيرهم .

وتقدم الدولة لكثير من هذه المدارس ، مساعدات مالية ، ومعونات فنية متنوعة .

وإلى جانب هذه المدارس ، توجد مدارس اللغات (وهى المدارس التى كانت أجنبية قبل عام ١٩٥٦) وهى تابعة لطوائف أو جاليات أجنبية تقيم فى مصر .

وقد قام بإنشاء وتأسيس المدارس الخاصة والمدارس التى كانت أجنبية - منذ سنوات - بعض الأفراد أو الجماعات أو الهيئات أو الطوائف ، وهى الآن تحت إشراف الحكومة المصرية ، إداريا وفنيا ، وحيث تتبع مناهج المدارس الحكومية فى مراحل التعليم ، مع اعطاء أهمية لدراسة اللغات الأجنبية بمدارس اللغات ومن المعلوم أن هذه المدارس تتقاضى مصروفات من طلابها وطالباتها وأن اختلفت فى نوعية مراحلها وقيمة مصروفاتها .

والمدارس الخاصة (بصنفها) تسهم فى التخفيف من أعباء الدولة من أجل توفير الفرص التعليمية لعدد من أبنائها ، لهم ظروف اجتماعية ؛ ودراسية معينة .

التعليم الدينى :

هناك نوع من التعليم العام المصرى ، يجمع فى مناهجه بين المواد الدراسية العدية والمواد الدينية الاسلامية كما فى الأزهر بمعاهده التى تشمل المراحل التعليمية المختلفة للبنين والبنات .

كذلك ، يتمثل التعليم الدينى فيما تقدمه بعض الهيئات الدينية

المسيحية، التي تجمع في مدارسها بين الدراسة الدينية والمناهج المدنية العامة
التربية الخاصة :

تطبيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، لم تنس مصر رعايتها للمعوقين
من أبنائها (الشواذ وغير الأسوياء) فأنشأت لهم المدارس والمعاهد التي تتلاءم
مع طبيعتهم وزودتها بالمؤهلين من المعلمين والمعلمات وجعلت لها إدارة
بوزارة التعليم أطلق عليها إدارة التربية الخاصة .

مستجدات على ساحة التعليم المصري

من الملاحظ في السنوات العشر الأخيرة ، رأت الدولة أن تعيد النظر في
مراحل التعليم قبل الجامعي ؛ سواء في بعض مسمياته أو في سنوات الدراسة به
وغير ذلك ، ومن ثم كان ما يلي :

صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم العام (قبل الجامعي)
وقد تضمن عدة أبواب أهمها ما يأتي :

راجع ما جاء بالقانون في نهاية الكتاب .

ونظراً لأهمية مرحلة التعليم الأساسي نورد عنه الصفحات التالية :

أنظر نبذة عن التعليم الأساسي في نهاية هذا الكتاب .

صيف جديدة فى التعليم المصرى تأكيداً لاهتمامات الدولة بالتنمية البشرية

من المسميات أو الصيف الجديدة التى استحدثتها الدولة فى
السنوات الأخيرة ، مايلى :

المجلس القومى للأمموة والطفولة .. (١)

أنشئ هذا المجلس فى عام ١٩٨٨ بقرار جمهورى ، ويرأسه رئيس
مجلس الوزراء ، ويضم فى عضويته وزراء التربية والتعليم والصحة والاعلام
والشئون الإجتماعية .

ويعتبر المجلس ، السلطة العليا التى تتولى اقتراح السياسة العامة فى
مجال الطفولة والأمومة ومن مهامه :

- وضع خطة قومية شاملة فى إطار الخطة العامة للدولة لحماية الطفولة
والأمومة .

- القيام بدور رئيسى فى جمع المعلومات والإحصائيات والدراسات
وتقييم مؤشراتنا .

- اقتراح البرامج الثقافية والتعليمية والاعلامية وتعبئة الرأى العام بشأن
احتياجات الطفولة والأمومة .

- تقديم دورات تدريبية لكافة المتعاملين مع الطفل .

- الاستفادة من خبرات الكليات المتخصصة ومركز دراسات الطفولة
بجامعة عين شمس .

- إجراء الدراسات المرتبطة بالطفل وبخاصة الفئات المحرومة مثل
الاهتمام بظاهرة عمالة الطفل .

(١) وزارة التربية والتعليم - المؤتمر العربى الاقليمي حول التعليم للجميع - القاهرة ٢٤ -
٢٧ يناير ٢٠٠٠ ص ٥ .

تطوير رياض الأطفال :

شهد عام ١٩٩٦ إنشاء لجنة عليا لتطوير رياض الأطفال ، تختص بتقديم الدراسات والآراء بشأن السياسة التربوية لهذه المؤسسة وبخاصة في الأمور الآتية :

- وضع التنظيم الذى يهدف إلى تسيير وإدارة شئون الروضة بصفة عامة .
- دراسة الامكانيات أو الظروف لتنمية جميع الأطفال بصفة خاصة .
- العمل على تطوير العملية التربوية التى تحقق نمو الطفل .
- تقرير الخدمات التربوية التى يحتاج إليها الطفل .
- اقتراح خط التدريب على كافة المستويات وفى كافة المجالات .
- إقامة المؤتمرات والندوات وإجراء الأبحاث فى مجال رياض الأطفال .
- بحث أفضل السبل لمد مظلة الخدمات التعليمية فى الروضة لتشمل جميع الأطفال .
- إنشاء الكليات والأقسام المتخصصة لإعداد المعلمة المناسبة لرياض الأطفال .
- إرسال المعلمات والموجهات فى بعثات تدريبية إلى الدول المتقدمة للاستفادة والاطلاع على كل ما هو جديد فى مجال رياض الأطفال .

مدارس الفصل الواحد :

هى مدارس حكومية تتبع نظام التعليم العام فى مصر وكانت بداية إنشائها فى سنة ١٩٩٣ بموجب القرار الوزارى رقم ٢٥٥ حيث أسست عدة مدارس فى الأماكن المحرومة من المدارس أو التى تبعد المدارس عنها وهى مخصصة للبنات من سن ٨ إلى ١٤ سنة اللاتى لم يلتحقن بالمدارس أو التحقن بها وتسرين منها وذلك تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للفتيات فى المناطق ذات الكثافة السكانية والمناطق المحرومة من الخدمة التعليمية وتقليلاً للفوارق فى التعليم بين الفتيات عنها فى البنين .

ومدرسة الفصل الواحد تتكون من مبنى يضم حجرة دراسية واحدة تضم جميع التلميذات بمستوياتهن التعليمية والعمرية المختلفة ، وهى مدرسة متعددة

المستويات ويتم تدريس مناهج المدرسة الابتدائية بالإضافة لجزء خاص بالتكوين المهني طبقاً للبيئة المحلية .

أما بدء اليوم الدراسي ونهايته فيتم تحديده حسب ظروف الدارسات في الكفور والعزب والنجوع وفي المناطق النائية وأما العطلات الأسبوعية فهي أيام الجمع والأعياد والأسواق المحلية ومدة الدراسة بهذه المدارس هي مدة المدرسة الابتدائية ولكن يجوز أن تختصر هذه المدة إلى ثلاث أو أربع سنوات فقط حسب المستوى التعليمي للدارسات ، وتمنح الفتيات في نهاية الدراسة شهادة إتمام الدراسة بمدرسة الفصل الواحد وهي معادلة لشهادة إتمام الدراسة بالمرحلة الابتدائية .

ولا تعتبر هذه النوعية من المدارس مرحلة دراسية منتهية ذلك أن اللاتي يظهرن تفوقاً ومهارة ورغبة في استكمال التعليم ، يمكن لهن مواصلة الدراسة في المدارس الإعدادية ثم الثانوية .

ومن أهداف المدارس ذات الفصل الواحد : (١)

- تخفيض معدل الأمية بين الكبار مع تأكيد كاف على محو أمية النساء .

- تخفيض التفاوت القائم في معدلات الأمية بين الذكور والإناث .

- التوسع في توفير التربية الأساسية والتدريب على مهارات أخرى .

- تيسير حصول الفتيات اللاتي مازلن في سن الإلزام على الخدمة التعليمية في أماكن إقامتهن بما يلائم الظروف البيئية والاجتماعية في المناطق المختلفة .

- ترقية الوعي لدى الفتيات بالتغيير والتوافق الاجتماعي وتنمية اهتمامتهن بمشاركتهن في المشروعات الانتاجية في البيئة وتعريفهن بالمشكلات التي يواجهها وسبل حلها .

- تنمية الوعي لديهن ببعض المفاهيم الاقتصادية كالادخار وترشيد الاستهلاك ونظافة البيئة .

(١) وزارة التربية والتعليم - المؤتمر العربي الاقليمي حول التعليم للجميع - مرجع سابق

مدارس المجتمع :

هي مدارس حكومية ، تهدف إلى تحقيق التعليم للجميع من خلال توفير أساس تعليمي يركز على البنات عن طريق برنامج دراسي مرادف لبرنامج دراسي ابتدائي كامل في إطار مبادئ ارشادية تقدمها وزارة التربية والتعليم بما يتوافق مع الاحتياجات المحلية .

وتقبل هذه المدارس الفئة العمرية من سن السادسة إلى سن الثانية عشرة والأولية للسن الأكبر حسب النوع ، وتخدم النجوع والكفور المحرومة من الخدمة التعليمية والتي لايتوفر بها مدارس ابتدائية قريبة من أماكن إقامة الأطفال .

وقد بدأت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) في إنشاء مدارس المجتمع في عام ١٩٩٢ في أربع قرى صغيرة بصعيد مصر على أن يقوم قسم التربية بمنظمة اليونيسيف بمهام التصميم والإنشاء والتنسيق الخاصة بنموذج «مدرسة المجتمع» وذلك بهدف تحقيق مبدأ تعليم جيد للمجتمع والتركيز على المناطق الأكثر مقاومة للتعليم والأقل حظاً من الخدمات والأبعد مكاناً ، بالإضافة إلى : (١)

- ضمان التحاق كل طفل بالمدرسة وبخاصة البنات .
- تشجيع الاعتماد على الذات والمصادر غير الحكومية في توفير وصيانة المباني المدرسية وأثاثها .
- انتقاء المعلم الميسر من المجتمع المحلي أو المجتمعات القريبة .
- تقديم نماذج جديدة لإدارة مدرسية قوية ومساندة للمعلم الميسر .
- مرونة المناهج وساعات الدراسة بحيث تتماشى مع احتياجات البيئة وممارسة الأعمال الزراعية والمنزلية .
- تنمية الاعتزاز بالعمل الزراعي لدى الاطفال والانتفاء للمجتمع المحلي .

وتتعدد الفصول الدراسية بهذه المدارس ، ويحصل خريجوها في نهاية

(١) وزارة التربية والتعليم - المؤتمر العربي الاقليمي حول التعليم للجميع - مرجع سابق ص

الدراسة على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية ويسمح للدارسين الأكبر سناً والمتقدمين دراسياً بدمج مقررات عامين دراسيين في عام واحد وهناك اتجاه يدعو إلى دمج مدارس الفصل الواحد مع مدارس المجتمع من أجل التكامل بينهما وتشجيع التجديد والابتكار في التعليم كعملية مستمرة وقد بدأ الأخذ به في عام ١٩٩٥ واتخذت لذلك الخطوات التربوية والاجرائية من خلال لجان متخصصة تضم مجموعة من المسؤولين والمهتمين بشئون التعليم ومن الهيئة القومية لمحو الأمية ومن الشخصيات المجتمعية والجمعيات غير الحكومية ومن رجال الأعمال وغيرهم بهدف وجود تعليم نشط للمناطق المحرومة منه ، وهؤلاء يعتبرون بمثابة مجلس للمدرسة .

وتشارك وزارة التربية والتعليم في مدارس المجتمع بتحمل مرتبات المعلمين (أو الميسرين) وتدريبهم وكذلك توفير الكتب بينما تسهم اليونيسيف بتوفير الأثاث والتجهيزات والمواد التعليمية إلى جانب المشاركة في تدريب المعلمين .

فصول المنازل :

هي فصول تسهم بدور كبير في إنشائها بالمناطق الريفية ،الهيئة العامة لمحور الأمية وتعليم الكبار . وذلك لمحو أمية الإناث عن طريق تشجيع خريجات الجامعة المقيمات في الريف على توفير فصول بمنازلهن لهذا الغرض ويقمن بالتدريس للمتحقات بهذه الفصول على أن تقوم الهيئة بتجهيزها بالأدوات والوسائل اللازمة وتهدف فصول المنازل إلى توفير فرص تعليمية تناسب مع طبيعة المرأة الريفية لاسيما الإناث اللاتي يجدن حرجاً في الذهاب إلى المدارس أو فصول محو الأمية حيث تتلقى المرأة الريفية تعليمها في أحد بيوت جيرانها وقد يكون ذلك أمراً مشجعاً لإقبال الريفيات على التعليم والاستمرار في دراستهن .

بالإضافة إلى ماسبق ، هناك مؤشرات عديدة تؤكد اهتمام الدولة بالعملية التعليمية ، نشير إلى بعض منها :

- تمهيداً لدراسة اللغات غير العربية في المرحلة الابتدائية ، أدخلت اللغة الإنجليزية في الصف الرابع الابتدائي منذ عام ١٩٩٤ ثم أدخلت اللغة الفرنسية في الصف نفسه في العام التالي ١٩٩٥ ثم أنشئت مدرسة

تجريبية للغات يتم فيها تدريس اللغة الفرنسية ومن قبل صدر قرار وزارى فى ١٩٧٩ بإنشاء مدارس حكومية للغات تعتبر من المدارس التجريبية ذات الصبغة الخاصة يلتحق بها أبناء بعض فئات المجتمع من ذوى الدخل المرتفع لاسيما بعد الانفتاح الاقتصادى الذى بدأ فى منتصف السبعينيات (١) .

- الاهتمام بالجانب العملى لتنمية مواهب التلاميذ العملية وتزويدهم بالخبرات الحياتية بادخاله مادة الصيانة والترميم فى الصفين الرابع والخامس بالمرحلة الابتدائية وكذلك بصفوف المرحلة الإعدادية .

- إدخال مفاهيم التربية البيئية والتربية السكانية فى المناهج الدراسية .

- الاهتمام بتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة من التلاميذ تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

- تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعى بإلحاقهم ببرامج كليات التربية .

- الارتقاء بمستوى المعلم وتوحيد مصادر إعداده فى كليات التربية بتخصصاتها المختلفة .

- التدريب المستمر عن بعد من خلال قاعات الفيديو كونفرانس الموزعة فى أنحاء الجمهورية .

- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لإصلاح أحوال المعلم ومعالجة مشكلة الرسوب الوظيفى وتدعيم الحوافز المادية للمعلمين .

- محاولة حل مشكلات ازدحام الفصول بالتلاميذ والتخلص من نظام الفترتين ببعض المدارس .

- وضع خطط شاملة لتطوير التعليم باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة مع الإفادة من القنوات الفضائية التعليمية وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

(١) المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا - مدارس اللغات الرسمية والخاصة بمراحل التعليم العام - النورة الحادية عشرة سبتمبر ١٩٨٣ - يونية ١٩٨٤ ص ٤٠ .

مشكلات التعليم العام فى مصر

نذكر فيما يلى . أهم هذه المشكلات بالنسبة لكل المراحل التعليمية .

المرحلة الابتدائية :

لا يزال التعليم الابتدائى يعانى من بعض مشكلاته بالرغم من الجهود التى تبذل للنهوض به ، ومن أبرزها :

١ - ازدحام الفصول وكثرة عدد التلاميذ بالفصل الواحد ، وهذه المشكلة يمكن وضعها بالصورة التالية :

تزايد السكان يؤدى إلى تزايد الاقبال على التعليم وزيادة عدد الملزمين تزايد وعى الجماهير يقابله محاولة الدولة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ضعف الاعتمادات المالية وقلة المدارس لمواجهة الزيادة المستمرة .

جعل الدراسة على فترتين غالبا (وثلاث فترات أحيانا) مع زيادة كثافة الفصول .

وينتج عن ذلك :

ضعف اشراف المعلم وقدرته على التوجيه .

انخفاض المستوى العلمى للمرحلة بصفة عامة .

ضعف مستوى تلاميذ الفترة المسائية .

بعض المشكلات الصحية .

٢ - قلة الأبنية المدرسية الصالحة للعملية التعليمية ، ونقص ، الأدوات والامكانيات والتجهيزات التربوية المناسبة لمرحلة هامة من مراحل التعليم .

٣ - التسرب :

وهو عدم اكمال المرحلة الابتدائية لبعض التلاميذ وبخاصة فى الفرق النهائية منها .

ومن أسبابها :

- استغلال هؤلاء الأطفال في أعمال تتعلق باقتصاديات الأسرة في البيئات الفقيرة .

- وجود بعض التقاليد الاجتماعية البالية وبخاصة فيما يتعلق بتعليم الفتيات .

- تنقل بعض أولياء الأمور من مكان إلى آخر ولا سيما في المناطق النائية .

٤ - انخفاض مستوى التعليم بالمرحلة الابتدائية ، ومن أسبابه :

من حيث الكم : ازدحام الفصول بالتلاميذ .

من حيث الكيف : طرق تنفيذ المناهج واتباع بعض المدرسين أساليب عتيقة غير مجدية لاتتلاءم وروح العصر .

من حيث التقويم : النقل الآلى وقلة استخدام وسائل تقويم سليمة وحديثة في كثير من مدارس المرحلة .

من حيث التوجيه : تعذر العناية الفردية بالتلاميذ الضعاف من جانب المعلم لكثرة العدد في الفصل الواحد .

من حيث هيئة التدريس : النقص المستمر في اعداد المدرسين أو على الأقل في بعض تخصصات المواد اللازمة للمرحلة .

من حيث نوعية المعلم : عدم تجانس معلمى المرحلة ، فالمعلمون خليط من كفاءات مختلفة ومتنوعة قد تصل إلى عشرات المؤهلات الدراسية بل وتصل إلى ما يزيد عن خمسين مؤهلا دراسيا(١) .

المرحلة الاعدادية :

لا تخلو هذه المرحلة المتوسطة من التعليم العام من المشكلات ، والتي من أهمها :

(١) عن استمارات الاحصاء الاستقراري للمراحل التعليمية عام ٧٤ - ١٩٧٥ .
يلاحظ تحسن الأوضاع في السنوات العشر الأخيرة

- ١ - عدم استيعاب جميع الناجحين فى الشهادة الابتدائية .
- ٢ - عدم تنوع مناهجها (وبالتالى امتحاناتها ووسائل التقويم بها) بما يساير إتجاهات العصر ، وتطورات الحياة المعاصرة ومتطلباتها ، فضلا عن متطلبات نمو طلابها فى هذه الفترة من عمرهم .
- ٣ - قلة الامكانيات والتجهيزات ، مما لا يسمح بتنوع مجالات النشاط الملائم لطبيعة المرحلة فالعملية التربوية ليست برامج دراسية فحسب ولكنها أشمل من ذلك مما له مزايا متعددة .
- ٤ - الانخفاض النسبى لنوعية التعليم بالرغم من النمو الكمى لهذه المرحلة ، وربما كان من أبرز أسباب ذلك هو بطء الاهتمام بتطوير الدراسة بهذه المرحلة واعادة النظر فى تنظيمها وتقويم العمل فيها) .

المرحلة الثانوية :

من أبرز مشكلات المدرسة الثانوية بصفة عامة :

- ١ - لا يزال نظام القبول بأنواع المدارس الثانوية لدرجات التلاميذ فى الشهادة الأعدادية تبعا للأهمية النسبية لكل نوع ، دون أى اعتبار آخر ، مما لا يتناسب مع التوجيه التعليمى السليم .
- ٢ - بعد المناهج - إلى حد ما - عن التطورات العصرية الحديثة ، وكذلك ضعف صلتها بالحياة والانتاج وغلبة الجانب النظرى عل الجانب التطبيقى والاهتمام بالحفظ وحشو الذاكرة وإغفال التفكير الناقد والإبتكار .
- ٣ - عدم مساواة الخريجين فى فرص الالتحاق بالتعليم العالى ، فخريجو الثانوية العامة يختلفون عن خريجي الثانوية الفنية بأقسامها بالنسبة لقبولهم بالجامعات .
- ٤ - عدم استيعاب المرحلة الجامعية لخريجي مدارس الثانوى العام ، مما يضطر فريقا منهم للعمل فى وظائف كتابية ، أو قيامهم ببعض الأعمال الأخرى ، وكذلك المدارس الثانوية الفنية الذين يمثلون عمالة زائدة ، لا تتمكن مواقع العمل الفنى من استيعابهم .

المدرسة الثانوية الفنية بأقسامها :

من أهم مشكلاتها :

- ١ - قلة الامكانيات التربوية ، وعدم توافر التجهيزات والآلات والأدوات التي تتعلق بأنشطة التعليم الفني ، مما يقلل من فاعليته .
- ٢ - عدم التطبيق العملي الكافي ، مع توافقه مع واقع الحياة وخبراتها ، أو ربطه بمواقع الانتاج من مزارع أو مصانع أو ورش أو مصارف ومؤسسات .
- ٣ - ضعف المناهج الثقيفية ؛ مع عدم الاهتمام بتنفيذها على ضعفها ، والتركيز على الجانب الفني الهزيل في تطبيقه .
- ٤ - لا تزال نظرة المجتمع لطلاب التعليم الفني ، نظرة متدنية ، وارتباط ذلك بمجموع الدرجات والناحية الفكرية أحيانا ، والناحية الاجتماعية والاقتصادية أحيانا أخرى .
- ٥ - شعور طلاب هذا التعليم بأنه مرحلة منتهية وأن الطريق أمامهم مغلق للاتحاق بالتعليم العالي ، له أثره على نواحيهم النفسية والمهنية .
- ٦ - النقص في اعداد مدرسي الورش أو المدرسين العلميين ، وضعف كفايتهم الفنية والتربوية (١) .
- ٧ - عدم التجانس في هيئات التدريس (مدرسي المواد النظرية الثقافية ومدرسي المواد العلمية الفنية مدرسي الورش وغيرها) وأثر ذلك على العلاقات الانسانية بينهم والجو التربوي بصفة عامة .
- ٨ - عدم اشراك وزارات : التجارة والزراعة والصناعة والهيئات المختصة بالاشراف على نوعيات التعليم الفني ، واسهام كل منها - في مجال تخصصها - بالخبرة والتخطيط والمتابعة مما يعود بالفوائد المتنوعة على الدراسين والخريجين والانتاج .

(١) توصي المؤتمرات العالمية للتعليم الفني المهني بضرورة اختيار مدرس هذا التعليم وأعداده بحيث لاينفصل تكوينه الفني المهني ، كما جاء في قرارات مؤتمر التعليم الفني المهني الدولي المنعقد في روما في أبريل سنة ١٩٥٧ .

تعقيب :

للقضاء على كثير من مشكلات التعليم العام والفنى ، وهناك رأى يدعو إلى إعادة النظر فى بنية التعليم المصرى والمرحلة الثانوية بصفة خاصة بحيث تتنوع الدراسات والبرامج داخل المدرسة الواحدة ، مما يتيح الفرصة أمام الطالب للكشف عن استعداداته ومواهبه وهو ما يطلق عليه «نظام المدرسة الشاملة» الذى يزمع الأخذ به .

ولكن ، هل تمكنا ظروفنا الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية الراهنة ، من تنفيذ ذلك ؟؟

إن المستقبل القريب ، كفيل بالإجابة .

إشارة وتنويه

بعد أن تناولنا أوضاع التعليم العام بمراحله المختلفة ، نود الإشارة إلى :

إنه بجانب هذا التعليم الذى تشرف عليه وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية هناك أيضاً المعاهد الدينية الأزهرية التى يتولى الأزهر الشريف الإشراف عليها عن طريق إدارة المعاهد التى تنقسم بدورها إلى إدارات فرعية فى محافظات الجمهورية وتتبعها مجموعات من المعاهد بمختلف مراحل التعليم العام للبنين والبنات وهنا ينبغى التنويه إلى أن المعاهد الأزهرية لها سماتها الخاصة من حيث القبول وخطط الدراسة وبعض المسميات الإدارية وتنظيم العمل بها .

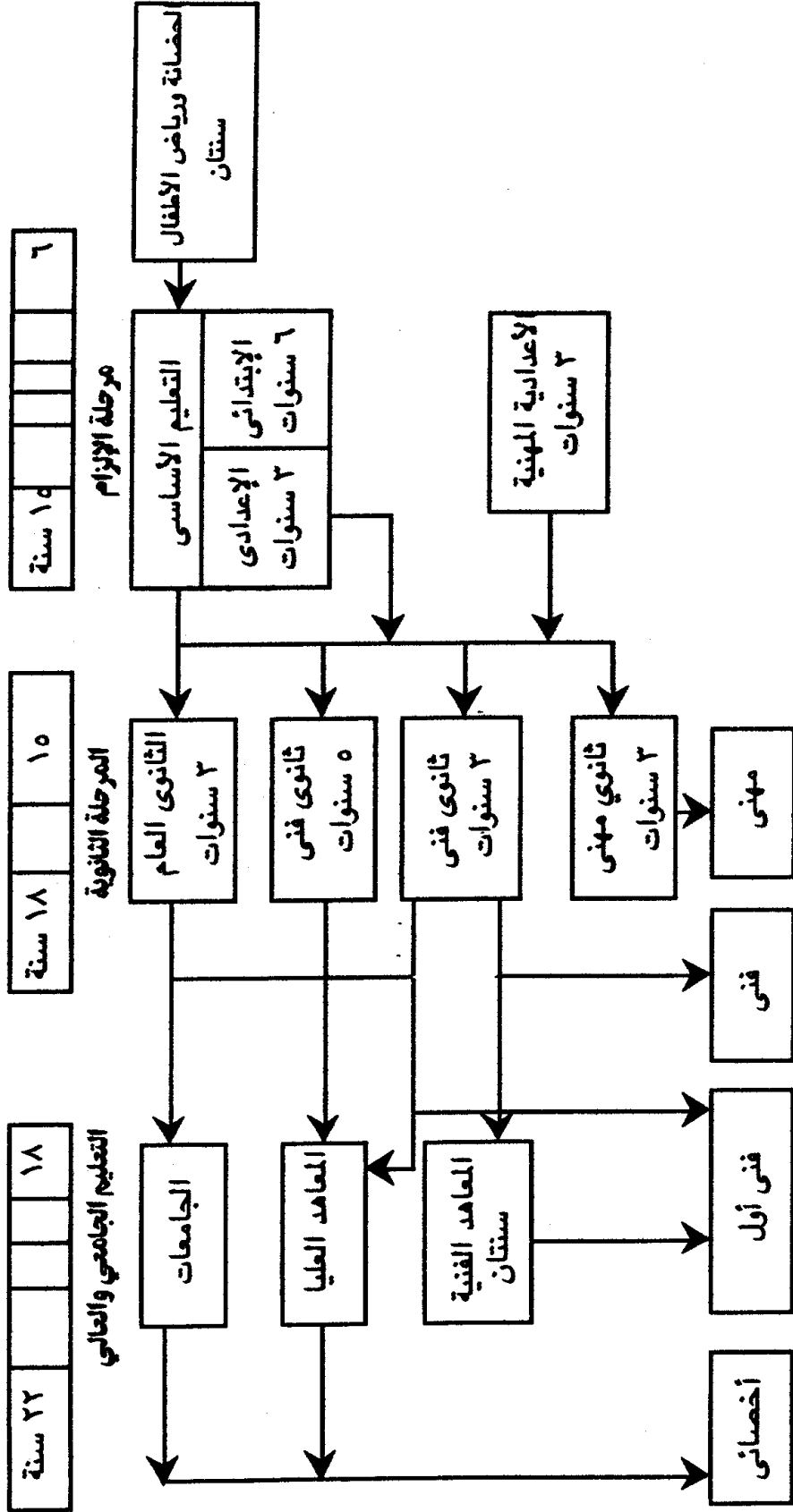
وفيما يلى ، نعرض لبعض البيانات الإحصائية عن العام الدراسى

١٩٩٧ / ١٩٩٨

المجموع	الطالبات	الطلاب	عددها	المعاهد
٧٣.١٧٠	٢٦٨٨٩	٤٦١٣٤١	٢٦٥٥	الابتدائية
٣١٤٥٧٤	١١٢٧١٩	٢.١٨٥٥	١٧١٥	الإعدادية
٢٢٣٢٥٨	٨٤.٢٦	١٣٩٢٣٢	٩٦٤	الثانوية

١ - ج.م.ع - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٢ /
١٩٩٦ يونيه ٢٠٠٠ ص ص ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٣ .

السلم التعليمي في جمهورية مصر العربية



التعليم العالى

استكمالا للاطار العام للتعليم فى مصر ، نتناول فى السطور التالية ،
مرحلة التعليم العالى .

تقديم موجز :

يمثل التعليم العالى قمة السلم التعليمى ، سواء فى عصرنا الحاضر ، أو
فى العصور السابقة ، وإن كان مدلوله الآن يغير مدلوله فى عصور مضت ،
فبينما كان ينظر إلى التعليم العالى على أنه مجال للتخصص فى العلم من أجل
العلم ، وأن كلمة «جامعة» تعبر عن مكان متخصص فى الدراسات النظرية ،
والأدبية ، والفلسفية ، وكانت الدراسات المهنية ، والتطبيقية ، تتم غالبا خارج
الجامعة ، أصبحت الجامعة الآن مجالا للتخصصات المتنوعة لاعداد القوى
البشرية ، العالية المستوى ، وأصبح ينظر إلى العلم بقدر فائدته للمجتمع وحياة
الناس ، ويقدر تفاعله مع اتجاهات العصر ، ومتطلبات الحياة ، تكون قيمته .

ومن الملاحظ ، أن النصف الثانى من القرن العشرين ، يشهد اهتماما
كبيرا بالتعليم العالى فى أكثر بلاد العالم ، مما تتطلبه المجتمعات المعاصرة ،
كعامل هام من عوامل تقدمها ، وتفوقها .

وبلادنا العربية تأخذ بهذا الاتجاه ، وإن تفاوتت فى نوعه وكمه ،
كلياته ، وجامعاته .

على أن التعليم العالى ، قد اكتسب أهميته - فى جميع العصور
والمجتمعات على اختلافها - بما يتبعه من فرص تحقق الدخل المرتفع ،
والسلطة ، والمكانة الاجتماعية المرموقة لمن توافرت لهم امكانيات الالتحاق به .

ويدل تاريخ التعليم العالى على أنه كان بمثابة الإداة التى استطاعت بها
فئة أو طبقة معينة أن تحتفظ لنفسها ، ولأبنائها بالمكانيات المتميزة فى
المجتمع .

هذا التصور لوظيفة التعليم العالى ، جعل هذه الصفوة تعتقد أن أفرادها
يمثلون الانسان فى قمة لكتمال قدراته ، وأن كل من يقع خارج دائرة هذه
الصفوة ، غير جدير بأن تتاح له فرص النمو ، وارتقاء السلم الاجتماعى ،

بالرغم من أن الدراسات النفسية والاجتماعية ، قد أثبتت وجود آخرين من ذوى القدرة خارج دائرة الصفوة ، إلا أن دور التعليم العالى فى الانتقاء الاجتماعى ، وتوزيع المكانات ، لا يزال أمراً قائماً ، نستطيع أن نلمسه بوضوح فى المجتمعات الصناعية المعاصرة ، التى تتميز بتقسيم العمل ، وقدرتها على استيعاب القوى البشرية المدربة ، والمتنوعة ، وما يستتبع ذلك من تحديد المؤهلات وتصنيف للوظائف .

ماذا يقدم التعليم الجامعى للمجتمع ؟

يمكننا أن نوجز مهمة التعليم الجامعى ، فيما يأتى :

أولاً : اعداد القوى البشرية :

فالجامعة مؤسسة انتاجية ، يمكنها امداد المجتمع بالقوى البشرية المدربة ، والعقول المفكرة ، والقيادات التى تتحمل للمسئولية فى المجتمع ، ومن ثم ، فهى مؤسسة استثمار للمواد البشرية .

ثانياً : البحث العلمى :

فالجامعة لها دور هام فى تنمية المعرفة ، وانمائها ، وتطويرها من خلال ما يقوم به من أنشطة البحث العلمى ، الذى يعتبر ركنا رئيسيا من أركان الجامعة ، على أن يصحب البحث النظرى ، تطبيقات عملية ، تفيد المجتمع . وهذا ، يقتضى وجود تعاون وثيق بين الجامعة بما فيها من امكانيات علمية متخصصة وبين المجتمع بمؤسساته المختلفة .

ثالثاً : التنشيط الثقافى العام :

فالجامعة مركز اشعاع ثقافى ، تتعرف من خلاله على مشكلاته ، وتحاول الاسهام فى علاجها ، سواء عن طريق طلابها بتربيتهم تربية متكاملة ، أو عن طريق تفهم القضايا الاجتماعية والمعالجة العلمية لها ، فضلا عن التنشيط الثقافى بما تستخدمه من وسائل متنوعة ، إذ ينبغى أن تعيش الجامعة من أجل المجتمع ، وتعمل على رفاهيته .

وماذا عن التعليم العالى فى مصر ؟

يمكننا - فى ايجاز - تحليل الوضع الراهن ، على النحو

التالى :

(أ) الواقع ، والنظرة المستقبلية :

من المعروف ، أن الجامعة فى مصر ، بدأت منذ أكثر من نصف قرن بأربع كليات ، هى : الآداب ، والعلوم ، والطب ، والحقوق ، ولكنها الآن تضم كليات متعددة وتخصصات متنوعة فى مختلف الجامعات المصرية ، التى توالى انشاؤها تباعا مع بداية النصف الثانى من القرن الحالى حتى الوقت الحاضر ، وذلك تمشيا مع تزايد السكان ، ورغبة الكثيرين فى التعليم ، نتيجة ما شمل المجتمع المصرى من وعى اجتماعى واستنارة فكرية ، كان لظروف الحياة فى عالمنا المعاصر ، وما انتهجته الدولة من سياسة معايشة الواقع وما تقتضيه متطلبات العصر ، دخل كبير فى ذلك .

حتى انه بلغ عدد الجامعات المصرية ، حتى الآن (١٣) ثلاثة عشر

جامعة ، موزعة على مختلف محافظات الجمهورية ، هذه الجامعات هى :

- ١ - جامعة الأزهر .
- ٢ - جامعة القاهرة .
- ٣ - جامعة الاسكندرية .
- ٤ - جامعة عين شمس .
- ٥ - جامعة أسيوط .
- ٦ - جامعة المنيا .
- ٧ - جامعة المنصورة .
- ٨ - جامعة طنطا .
- ٩ - جامعة الزقازيق .
- ١٠ - جامعة المنوفية .
- ١١ - جامعة قناة السويس .
- ١٢ - جامعة حلوان .

١٣ - جامعة جنوب الوادي .

وهناك الجامعة العمالية .

والى جانب هذه الجامعات ، توجد جامعات خاصة كما أن هناك معاهد فنية عليا ، متنوعة ، منها ذات العامين الدراسيين ، ومنها ذات الأعوام الأربعة ، وهذه المعاهد ، تقبل الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ، بموجب شروط معينة ، وهي منتشرة فى كثير من المدن بمحافظات الجمهورية .

ويتقاضى بعضها مصروفات رمزية ، تحددتها الدولة .

ومن الملاحظ ، أن :

(أ) معظم الجامعات المصرية ، تضم كل منها الكليات الآتية : (وان اختلفت مسمياتها من جامعة لأخرى) الآداب - الحقوق - التجارة - التربية - الهندسة - الطب - الزراعة - العلوم - الصيدلة - الطب البيطرى . الحاسبات والمعلومات . التربية النوعية - طب الإنسان (١) .

(ب) جامعة الأزهر ، تجمع بين دراسة علوم الدين الاسلامى واللغة العربية وبين التخصصات المختلفة ، فإلى جانب كليات الجامعات الأخرى ، توجد بها كليات : اللغة العربية ، وأصول الدين ، والشريعة والقانون ، وكذلك كلية اللغات والترجمة .

(ج) لجامعة الأزهر ، فرع خاص بالطالبات ويتمثل فى كلية البنات الاسلامية ، وبها أقسام مماثلة لما يوجد بالكليات الخاصة بالذكر فقط .

(د) جامعة عين شمس ، تضم كلية الالسن ، بالإضافة إلى كلية البنات ، وهى مزيج من أقسام كليتى الآداب والعلوم ، إلى جانب الأقسام التربوية ، التى تماثل أقسام كلية التربية بنفس الجامعة .

(هـ) جامعة حلوان ، جامعة تكنولوجية/تطبيقية ، حيث تشتمل على الكليات ، والمعاهد التخصصية ، النوعية ، التربية الرياضية ، كلية علوم القطن بالاسكندرية ، كلية الفنون التطبيقية بالجيزة ، كلية التربية والتكنولوجيا ، وكلية الاقتصاد المنزلى وكلية السياحة والفنادق وكلية التربية الموسيقية وكلية الفنون الجميلة وكلية الخدمة الإجتماعية .

(١) توجد أيضاً كليات أخرى فى بعض الجامعات أو فروعها .

(و) كثيراً من كليات الجامعات المصرية ، لها نظائر مماثلة ، كفروع لها في بعض المدن بمحافظات الجمهورية .

على أنه من المعروف أيضاً ، أن مصر - كما تشير الإحصائيات في كل عام - تعاني من كثرة الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي ، وهي في ذلك تأخذ بالأساليب المتنوعة ، حتى تحقق رغبات أكبر عدد ممن يريدون الالتحاق بالجامعة ، وفي مقدمة هذه الأساليب ، مجموع درجات الطالب في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ، إلى جانب العوامل السكانية أو الجغرافية ، وتلجأ إلى ما يطلق عليه «مكاتب التنسيق للقبول بالجامعات» ، دون ارتباط يذكر بميول حقيقية للطلاب ، أو ارتباط بمتطلبات الحياة .

حتى إذا اتينا إلى خريجي هذه الجامعات ، نجد أنهم في مجموعهم ، وفي توزيع تخصصاتهم يمثلون مشكلة في مجال العمالة .

وإذا قيس عدد الطلاب بالنسبة لعدد السكان بالمعدلات العالمية ، وكانت النسبة صغيرة ، ولكن قدرة السوق على امتصاص الخريجين ، واستخدامهم لا تزال ضعيفة .

وإذا أضفنا إلى هذا ، أن الاعتمادات المالية المخصصة للانفاق على التعليم العالي غير متكافئة مع التوسع المطلوب ، والعناية بمتطلبات الدراسة الجامعية النظرية أو العملية ، لأدركنا مدى ما يعانيه التعليم الجامعي في بلدنا .

وعلى سبيل المثال ، لقد أنشئت في السنوات الأخيرة كليات للتربية ، دون أعداد مسبق لأبنيتها وتجهيزاتها ، وهيئات التدريس اللازمة لها ، ومع هذا التحق بها الآلاف من الطلاب ، ويتخرج فيها الآلاف من الطلاب أيضاً ، ولكن كيف تم ذلك ، وعلى أي مستوى ؟ وما النتائج المترتبة على وجود هؤلاء الخريجين بين مئات المعلمين المسؤولين عن تنشئة الأجيال وتعليمهم ؟؟

وما نقوله عن كليات التربية ، نقوله عن كليات الطب ، أو العلوم ، أو الهندسة .. الخ .

هل القضية

قضية أعداد خريجين ؟

أم أنها إعداد خريجين ؟

ولذلك ، ينبغي أن نقف وقفة جادة أمام هذه الظاهرة ، حتى نخرج الجامعيين القادرين على توظيف أنفسهم .

فالقضية اذن ، قضية كيف ، وقضية تخطيط يأخذ في اعتباره احتياجات العمل ، واحتياجات المجتمع .

حقيقة ، أن الظروف التي عاشها مجتمعنا المصري ، وما فرض عليه - في الماضي وحتى وقت قريب - من ضغوط اجتماعية ، ومعاناة في الأحوال الاقتصادية ، يجعله الآن في صراع بحدوث في احدى جنبات حلبة سباق عنيف يعيشه عالمنا المعاصر ، ولكن ، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هرولة الكثيرين إلى الجامعة ، قد تجعلهم لا يفيدون مجتمعهم بقدر ما يتصورون .

ومن ثم ، فلا بد من اعادة النظر في سياسة القبول بالجامعات ، اذ أنها بصورتها الحالية سبب من أسباب الضغط الاجتماعي على التعليم الأكاديمي .

هناك من يرى ألا تكون شهادة الثانوية العامة ، هي وحدها المؤهل لدخول كلية من كليات الجامعة ، وانما يكون هناك اختبارات وأساليب تشخيصية تضمن قدرة الطالب على الافادة من التعليم العالي الذي يتجه اليه ، أما الشهادة الثانوية فإنها تدل علي إنتهاء الطالب من مرحلة تعليمية معينة ، كما أن انتهاءه من مرحلة ، لا يعنى قدرته على متابعة المرحلة التي تتلوها بنجاح . وهناك من يرى أن التعليم الجامعي ، يجب أن يكون للصفوة من الطلبة المتفوقين ، أما باقي الناجحين في الثانوية العامة ، فيجب عليهم أن يختاروا طريقا آخر غير التعليم الجامعي .

وعلى أية حال ، فإن نظرة عابرة إلى أوضاع جامعاتنا المصرية في السنوات الأخيرة الماضية ، توقفنا إلى أى مدى أصيبت هذه الجامعات بالزيادة الهائلة في الاعداد التي تقبلها كل عام .

ذلك أن جامعاتنا ، قد اتجهت خلال السنوات الماضية إلى تحقيق سياسة استيعاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ، الأمر الذي أدى إلى تحميل الكليات بأكثر من طاقتها ؛ فجامعاتنا تقبل الآن أكثر من مائة ألف طالب سنويا ، وهو عدد كبير بالقياس إلى امكانيات الجامعات الحالية ، وبالتالي تنتج عنه مشكلات كثيرة ، سواء بالنسبة لقاعات المحاضرات ، أو المعامل ، أو هيئات التدريس ، وتكون المحصلة النهائية هي انخفاض مستوى التعليم

الجامعى ، ووجود فائض من الخريجين فى مجالات لا تتطلبها احتياجاتنا .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن أعداد كبيرة ممن تقبلهم الجامعات - كما تشير الاحصائيات - لا يستطيعون مواصلة تعليمهم ، بالإضافة إلى أن نحو ٣٠٪ ممن تقبلهم الجامعات يتعثرون فى دراستهم . ولعل ذلك مما جعل كثيرا من المرين يرون أن تعليم الاعداد الهائلة من خريجي الثانوية العامة طبقا للنظم الحالية ، يلقى أعباءا على التعليم الجامعى ، لا سيما ، وأن أعدادا غير قليلة منهم ، لا يصلحون لهذا النوع من التعليم الجامعى ، وربما يكونون أصلح ، وأقدر على التفوق فى مجالات أخرى .

وفى ضوء ما سبق ، يمكننا أن نقول : أنه لا بد من اعادة النظر فى التعليم الجامعى ، بطرفيه ؛ طرف القبول ، وطرف التخرج ؛ طرف القبول يؤكد على الصلاحية للمتابعة ، وطرف التخرج يؤكد على العلاقة بين نوع الخريج ومستواه ، وعدده ، وبين ما يطلبه سوق العمل واحتياجات المجتمع .

(ب) ادارة التعليم العالى :

ينص قانون تنظيم الجامعات على أن :

الجامعات ، هيئات عامة ، ذات طابع علمى ، وثقافى ، ولكل منها ، شخصية اعتبارية ، ولكل جامعة موازنة خاصة بها ، تعد على نمط موازنات الهيئات العامة ، وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والانتاج .

ويمكن ايضا ح كيفية ادارة التعليم العالى من خلال :

أولاً : ادارة الجامعة :

يتولى ادارة كل جامعة :

(أ) مجلس الجامعة .

(ب) رئيس الجامعة .

أما مجلس الجامعة ؛ فيؤلف من رئيس الجامعة (رئيسا)

وعضوية :

- نواب رئيس الجامعة (إذا وجد أكثر من نائبين اثنين كما فى حالة

انشاء فرع للجامعة) .

- عمداء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة .

- أربعة (٤) أعضاء - على الأكثر - من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى ، والشئون العامة ، يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من وزير التعليم ، بعد أخذ رأى مجلس الجامعة .

- أمين الجامعة . ويحضر جلسات المجلس ، ويشارك فى مناقشاته .

وأما رئيس الجامعة :

فيصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية ، بناء على عرض وزير التعليم ، ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل . وظيفته أستاذ فى احدي الجامعات المصرية . ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

نواب رئيس الجامعة :

لكل جامعة ، نائبان لرئيس الجامعة ، يعاونانه فى ادارة شئونها ، ويقوم أقدمهما مقامه عند غيابه ، ويختص أحدهما بشئون الدراسة والتعليم فى مرحلة البكالوريوس أو الليسانس ، وبشئون الطلاب الثقافية والرياضية ، والاجتماعية ، ويرأس مجلس شئون التعليم والطلاب بالجامعة .

ويختص النائب الآخر بشئون الدراسات العليا والبحوث وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية بين الجامعات الأخرى والمراكز والمعاهد والهيئات العملية ، والمعنية بالبحث العلمى ، داخل الجمهورية ، وخارجها ، ويرأس مجلس الدراسات العليا ، والبحوث فى الجامعة . (١)

ويكون تعيين نائب رئيس الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على عرض وزير التعليم ، بعد أخذ رأى رئيس الجامعة ، ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفته أستاذ فى احدي الجامعات المصرية .

أمين الجامعة :

لكل جامعة أمين (سكرتير عام) يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء

(١) استحدث فى السنوات الأخيرة نائب ثالث لرئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة .

علي عرض وزير التعليم ، بعد أخذ رأي رئيس الجامعة ، ويشترط فيه أن يكون ذا خبرة بالشئون الجامعية .

ويتولي أمين الجامعة ، الأعمال الادارية ، والمالية في الجامعة تحت اشراف رئيس الجامعة ونواب الرئيس ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين ، واللوائح ، والنظم المقررة في حدود اختصاصه .

مساعد أمين الجامعة :

يعاون أمين الجامعة ، أمينان مساعدان من العاملين ذوي الكفاءة في الجامعة ، ويقوم أقدمهما مقامه عند غيابه .

ثانياً : المجلس الأعلى للجامعات : (١)

للجامعات المصرية ، مجلس أعلى ، يسمي «المجلس الأعلى للجامعات» مقره مدينة القاهرة، ويتولي تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعي ، والبحث العلمي ، والتنسيق بين الجامعات في أوجه نشاطها المختلفة ، بما يتفق مع حاجات البلاد ، وتيسير تحقيق الأهداف القومية ، والاجتماعية ، والاقتصادية والعلمية للدولة .

ويؤلف المجلس الأعلى للجامعات ، برئاسة وزير التعليم ، وعضوية

- رؤساء الجامعات .

- نواب رؤساء الجامعات .

- ممثل لكل جامعة ، يعينه مجلسها ، سنوياً من بين العمداء .

- خمسة (٥) أعضاء علي الأكثر من ذوي الخبرة في شئون التعليم الجامعي ، والشئون العامة ، يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد ، بقرار من وزير التعليم ، بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجامعات .

- أمين المجلس الأعلى للجامعات ، ويعين بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء علي عرض وزير التعليم .

- وفي حالة غياب الوزير ، يحل محله في رئاسة المجلس ، أقدم رؤساء الجامعات .

(١) قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات.

وتشكل هيئة فنية لمعاونة أمين المجلس الأعلى للجامعات بقرار من رئيس المجلس ، بعد أخذ رأي الأمين ، علي أن ينظم أعمال هذه الهيئة ، قرار من رئيس المجلس الأعلى للجامعات بعد أخذ رأي المجلس .

ثالثاً : الكلية (أو المعهد) :

يتولي ادارة كل كلية (أو معهد) :

(أ) مجلس الكلية .

(ب) عميد الكلية .

أما مجلس الكلية فيؤلف برئاسة العميد ، وعضوية :

(أ) وكيلي الكلية .^(١)

(ب) رؤساء الاقسام .

(ج) أستاذ من كل قسم ، علي أن يتناوب العضوية أساتذة القسم ، كل سنة بترتيب أقدميتهم في الأستاذية .

(د) أستاذ مساعد ، ومدرس (في الكليات التي لا يزيد عدد الاقسام فيها علي عشرة) أستاذين مساعدين ومدرسين (اذا زاد عدد الاقسام علي عشرة) .

(هـ) ثلاثة أعضاء - علي الأكثر - ممن لهم دراية خاصة في المواد التي تدرس في الكلية ، يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة ، بناء علي اقتراح مجلس الكلية ، وموافقة مجلس الجامعة .

أما عميد الكلية ، فيختار من بين أساتذة الكلية ، وذلك عن طريق الاقتراح السري الذي يشترك فيه كل أستاذ من أساتذة الكلية ، وكل من الأساتذة المساعدين ، والمدرسين أعضاء مجلس الكلية .^(٢)

ويعين وزير التعليم ، العميد ، بناء علي ترشيح رئيس الجامعة من بين الاساتذة الثلاثة ، الحاصلين علي أكثر الأصوات ، وذلك لمدة ثلاث سنوات ، قابلة للتجديد .

(١) لكل كلية الآن ثلاثة وكلاء .

(٢) منصب عميد الكلية يتم الآن بالتعيين .

وأما وكلاء الكلية ؛ فيكون لكل كلية ، وكيلان ، يعاونان العميد في إدارة شئون الكلية ، ويقوم أقدمهما مقامه عند غيابه .

ويختصز أحد الوكيلين بالشئون الخاصة بالدراسة والتعليم بمرحلة البكالوريوس أو الليسانس ، وشئون الطلاب الثقافية ، والرياضية ، والاجتماعية .

ويختص الآخر بشئون الدراسات العليا ، والبحوث ، وتوثيق الروابط مع الكليات ومع المعاهد ، والمراكز ، والهيئات المعنية بالبحث العلمي .

ويجوز الاكتفاء في بعض الكليات بتعيين وكيل واحد (طبقاً لأوضاع الكلية) ويكون تعيين الوكيل من بين أساتذة الكلية ، بقرار من وزير التعليم ، بناء علي ترشيح العميد ، وموافقة رئيس الجامعة ، وذلك لمدة ثلاث سنوات ، قابلة للتجديد ، مرة واحدة . *

وفيما يلي نورد بعض البيانات الاحصائية عن التعليم العالي في جمهورية مصر العربية .
أولاً : بالنسبة للجامعات :

(طبقاً لما جاء في احصاء العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦) (١)

عدد الطلاب المقيدون ٣٣٣٠٦١

عدد الخريجين ٥٦٢٢٨

عدد أعضاء هيئة التدريس ١٤٧٧٥

عدد الطلاب الوافدين المقيدون ٦٧٩٠

ثانياً : بالنسبة للدراسات العليا :

عدد المقيدون بالدراسة ٣١٤٥٣

عدد الحاصلين علي

مؤهلات فوق الجامعية (من

طلاب الدراسات العليا) ٦٠٨٤

(١) وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة ، تقرير عن انجازات الحكومة -

جمهورية مصر العربية - القاهرة ١٩٧٨ ، ص ، ١٢٢ - ١٢٨ .

* سبقت الإشارة إلي استحداث منصب وكيل ثالث للكلية يختص بشئون المجتمع وتنمية البيئة .

ثالثاً : المعاهد الفنية :

(هناك معاهد نوعية أخرى)

(أ) المعاهد الفنية التجارية :

عدد المعاهد ١٥

عدد الطلاب المقيدون ٢٢٣٦٣

عدد أعضاء هيئة التدريس

(أصليين ومنتدبين) ٩٠٧

(ب) المعاهد الفنية الصناعية :

عدد المعاهد ١٧

عدد الطلاب المقيدون ١٢٣٩١

عدد أعضاء هيئة التدريس

(أصليين ومنتدبين) ١١٠١

تشير الإحصائيات السنوية الرسمية إلى تزايد هذه الأعداد بالنسبة للجامعات المصرية والمعاهد المتنوعة وكذلك الدراسات العليا بدرجة كبيرة في السنوات العشر الأخيرة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) وينسب متتالية وملحوظة ويعزي هذا إلى عوامل كثيرة من بينها؛ الزيادة السكانية وزيادة الوعي بأهمية التعليم الجامعي والعالي وزيادة الاعتمادات المالية المخصصة له بالإضافة إلى الوفرة الاقتصادية لدى بعض فئات المجتمع .

بعض البيانات الإحصائية عن التعليم الجامعي والعالي بجمهورية

مصر العربية في العام الدراسي ١٩٩٧ / ١٩٩٨ (١)

(أ) إجمالي طلاب وطالبات الجامعات المصرية ١٢.٦٥٩٧ طلاب وطالبات		
منهم	٧.٠٨١٦	طلاب
منهم	٥.٥٧٨١	طالبات

(ب) المعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العالي

إجمالي الطلاب والطالبات		
١.٥٨٤١	طلاب وطالبات	
منهم	٥٣٨٩٧	طلاب
منهم	٥١٩٤٤	طالبات

(ج) المعاهد الفنية التجارية

إجمالي الطلاب والطالبات		
٥٥٤٣٨	طلاب وطالبات	
منهم	٢٤.١٠	طلاب
منهم	٣١٤٢٨	طالبات

(د) المعاهد الفنية الصناعية

إجمالي الطلاب والطالبات		
٥.٤١٣	طلاب وطالبات	
منهم	٢٩٨٨٧	طلاب
منهم	٢.٥٢٦	طالبات

(هـ) كليات التربية (بدون الكليات النوعية ورياض الأطفال)

إجمالي الطلاب والطالبات		
١٧٦٢٨٩	طلاب وطالبات	
منهم	٨.٦٢٧	طلاب
منهم	٩٦٦٦٢	طالبات

(١) جمهورية مصر العربية - الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٣ / ١٩٩٩ يونيو ٢٠٠٠. (أ) ص ١٨٩ ، (ب) ص ٢٣٥ ، (ج) ، (د) ص ١٧٤ ، (هـ) ص ١٩٩.

ثالثاً : اعداد المعلمين

يعتبر اعداد المعلمين للقيام بدورهم في مجال التربية والتعليم ، علي جانب كبير من الأهمية ، حيث يتوقف نجاح المعلم في عمله علي نوع الاعداد المهني الذي تلقاه .

ومن أجل هذا ، ينبغي توافر كثير من الشروط والصفات في شخصية المعلم التي تسهم في اتمام الاعداد الجيد ، ومن أهم هذه الصفات ، تكامل الشخصية علي أن يراعي في اعداد المعلم - كما تقتضي متطلبات المهنة - الأسس التالية :

١ - الاعداد الثقافي العام ، وهو شرط أساسي لمهنة التدريس علي خلاف غيرها من المهن ، فالثقافة العامة ضرورية لكل معلم ، بحكم عمله ، كمرب ، ورائد ، وموجه فضلا عن أنه مصدر للمعرفة .

٢ - الاعداد الاكاديمي التخصصي ، ويقصد بذلك الاعداد الجيد في مجال تخصصه والتعمق فيه ، دون جمود ، أو توقف أو قصور .

٣ - الاعداد المهني أو الوظيفي ، ويقصد به التعرف علي طبيعة المهنة وواجباتها التربوية من كيفية التعليم والتعلم ، وطرق التدريس وأساليبه ، وأهداف العملية التعليمية التربوية ومتطلباتها .

وتحقيقا لما تضمنته هذه الأسس ، فإن مصر تأخذ بالاتجاهات الحديثة في اعداد المعلمين للمراحل التعليمية المختلفة ، كل حسب طبيعة المرحلة التي يعمل بها ، فضلا عن حرص الدولة علي تزويد المعلمين - من وقت لآخر - أثناء الخدمة بالجديد من المعلومات والأساليب والاتجاهات التربوية المعاصرة علي الصعيد الدولي ، وذلك في صور متنوعة ، كالندوات أو التدريبات ، والمحاضرات ، أو اللقاءات التربوية المتجددة ، حتي يتمكن المعلمون من تأدية عملهم بنجاح من منظور عالمي متقدم ، وفي سبيل اعداد أجيال صالحة عليهم ، يقوم مستقبل الحياة في مصر (١) .

(١) لمزيد من المعلومات . راجع :

د . عرفات عبد العزيز سليمان - المعلم والتربية - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٩١ .

وفي السطور التالية ، نعرض لكيفية تكوين المعلمين واعدادهم .

نظام اعداد المعلمين

(أ) بالنسبة لمعلمي المرحلة الابتدائية :

حتى أوائل القرن الحالي كان التعليم الأولي في مصر تقوم به الكتاتيب والمدارس الأولية والتي يتولي التعليم فيها الفقهاء وحفاظ القرآن والعرفاء إلي أن أنشئت أول المدارس للمعلمين ومعلمي المدارس الأولية في العقد الأول من القرن العشرين سنة ١٩٠٣ - ١٩٠٤ وكانت هذه المدارس تختار طلابها ممن أتوا الدراسة بالكتاتيب والمدارس الأولية ، وقد اتخذت هذه المدارس مسميات مختلفة وكذلك سنوات الدراسة بها ومدتها وموضوعاتها ومناهجها ومؤهلاتها وطلت هكذا منذ ذلك الوقت حتى عام ١٩٥٢ حيث جعلت مدة الدراسة بها ٥ سنوات بعد الشهادة الابتدائية واستمر ذلك حتى عام ١٩٥٦ حيث اقتصر القبول بهذه المدارس علي حملة الشهادة الاعدادية ولمدة ثلاث سنوات دراسية ومنذ عام ١٩٦٢ زيدت مدة الدراسة إلي خمس سنوات بعد الاعدادية وأطلق عليها دور المعلمين والمعلمات وهذا النظام هو المعمول به حتى ١٩٩٨ .

ونتيجة لهذه الزيادة وهذا التغيير في سنة ١٩٦٢ وجدت تغرث في نظام الاعداد ووجد عجز في عدد الخريجين فأخذ بنظام السنتين أو الشعبة الخاصة لحملة الثانوية العامة بقسميها وكذلك الثانوية العامة للبنات لفترة معينة إلي أن تم تصفيته في عام ١٩٦٨ واكتفي بالنظام الذي يتضمن خمس سنوات بعد الاعدادية .

وفي عام ١٩٧٠ أخذ بنظام الخمس سنوات المتنوعة وهي :

الثلاث الأولي دراسة عامة تقارب في مستواها الدراسة بالمرحلة الثانوية أما السنتان الأخريان فالدراسة بهما تخصصية في مجموعة من المواد ويطلق علي كل مجموعة اسم شعبة مثل شعبة اللغة العربية والتربية الدينية وشعبة المواد الاجتماعية وشعبة الرياضيات والعلوم وشعبة التربية الفنية وشعبة الاقتصاد والتدبير المنزلي للبنات وشعبة التربية الموسيقية وذلك للارتفاع بنوعية معلمي المرحلة الأولي وفترة اعدادهم .

ومما يذكر أن معلمي المرحلة الأولى كان يسمح لهم بالالتحاق بكليات التربية الجامعية التي تعد معلمي التعليم الإعدادي الثانوي ولكن بشروط خاصة من أهمها الحصول علي درجات عالية في دبلوم المعلمين والمعلمات .

(ب) بالنسبة لمعلمي المرحلة الاعدادية والثانوية :

من المعروف أنه لم يكن بمصر معاهد لاعداد المعلمين حتي منتصف القرن التاسع عشر بل كان يعتمد أن ذاك علي الأزهر بالنسبة لمعلمي اللغة العربية ، وعلي مدرسة الألسن بالنسبة لمدرسي اللغات الأجنبية وبعض المواد الأخرى مثل التاريخ والجغرافيا وعلي مدرسة المهندسخانة بالنسبة لمعلمي الرياضيات وكذلك الرسم وبعض المواد الأخرى حتي اذا كانت سنة ١٧٨٢ أنشئت مدرسة دار العلوم فكانت بمثابة أول معهد لأعداد المعلمين بصفة عامة. ثم أنشئت مدرسة المعلمين العمومية وكانوا يسمونها مدرسة الخوجات سنة ١٨٨٠ لتخريج مدرسين للمرحلتين الابتدائية والثانوية للمواد المختلفة طبقا لمواد الدراسة بها ، وللمواد الدراسية المختلفة ومن بينها اللغات الأجنبية ثم تبع ذلك بعض الاصلاحات والتغيرات كان من أهمها تغيير اسم مدرسة المعلمين إلي مدرسة المعلمين العليا بغرض اعداد المعلمين اللازمين لمدارس التعليم العام ولما أنشئت الجامعة المصرية سنة ١٩٢٥ - كان طلاب كليتي الآداب والعلوم يتلقون دروسا في أصول التربية وعلم النفس بالإضافة إلي التمرين العملي علي التدريس إلي جانب دراساتهم الأخرى .

ثم فكرت وزارة المعارف حينذاك في الافادة من هاتين الكليتين لاعداد المعلمين وفي العلاقة التي ينبغي أن تقوم بينهما وبين مدرسي المعلمين العليا وانتهت إلي تحويل مدرسة المعلمين العليا إلي معهد يكمل الدراسة الجامعية بالدراسة التربوية ويقوم بالاعداد المهني للمعلم وتكون لدراسة التربية وعلم النفس والتمرين العملي المكان الأول فيه وبالفعل أنشئ معهد التربية العالي للمعلمين سنة ١٩٢٩ وكان به يومئذ قسمان :

الأول :

لاعداد مدرسي التعليم الثانوي من خريجي كليتي الآداب والعلوم بالجامعة ومدة الدراسة به سنتان .

والثاني :

لاعداد مدرسي التعليم الابتدائي من الحاصلين علي شهادة الدراسة

الثانوية ومدة الدراسة به ثلاث سنوات أوألاها سنة اعدادية .

وفي سنة ١٩٣٧ أنشئ بالمعهد قسمان جديان : أحدهما لاعداد معلمي التربية الفنية والآخر لاعداد معلمي التربية البدنية الرياضية بمدارس التعليم العام .

ثم حدثت تغيرات متعددة في أنظمة وسنوات الدراسة في معاهد اعداد المعلمين علي مدي نحو ٢٠ عام فتطور نظام المعلمين الذي ظل باقيا حتي عام ٥٤ - ٥٥ إلي كليات للمعلمين والمعلمات التي بدأ انشاؤها سنة ١٩٥٥ خارج الجامعة وتحول معهد التربية العالي للمعلمين إلي كلية التربية سنة ١٩٥٦ وتبع جامعة عين شمس والتي ضمت اليها كلية المعلمين سنة ١٩٧٠ ودمجتا في كلية واحدة .

كذلك تحول معهد التربية العالي للمعلمات إلي كلية البنات جامعة عين شمس بالإضافة إلي وجود معاهد أخرى لاعداد المعلمين كمعهد التربية الرياضية والتربية الفنية والتربية الموسيقية وغيرها من المعاهد . والتي أصبح الاشراف عليها من مسئولية الجامعات ووزارة التعليم العالي منذ عام ٦٦ - ١٩٦٧ ومنذ ذلك التاريخ وتوالي انشاء كليات المعلمين أو التربية كما اصطلح علي تسميتها الآن في جامعات الجمهورية حتي بلغت نحو سبعين كلية للتربية بمختلف تخصصاتها .

وذلك لمواجهة احتياجات البلاد للمعلمين في كافة التخصصات ومسايرة لمتطلبات النهضة العلمية فضلا عن معاونة البلاد الشقيقة والصديقة في مجالات العلم والتعليم

أما النظام المتبع لاعداد المعلمين لمرحلتى الثانوي في مصر في الوقت الحاضر فهو علي نظامين :

الأول : النظام المتتابعي :

ونعني به دراسة الطالب في كليات الآداب والعلوم أو غيرهما دراسة أكاديمية أربع سنوات ثم يتابع دراسة مهنية أو تربوية في احدي كليات التربية لمدة عام دراسي واحد أو عامين دراسيين في دراسة مسائية لمن يعلمون بالتدريس ويطلق علي هذا النظام الأول الدبلوم العامة للتربية نظام العام الواحد للمتفرغين للدراسة - ويطلق علي الثاني : الدبلوم العامة للتربية نظام العامين لمن يعملون بالتدريس .

الثانى : النظام التكاملى :

وهو النظام الذي تأخذ به الآن كليات التربية بوضعها الراهن وتعد الطالب اعدادا أكاديميا ومهنيا لمدة أربع سنوات دراسية بعد اتمام الدراسة الثانوية العامة بأحد قسميها : الأدبي - أو العلمي .

ونوضح في السطور التالية طبيعة هذين النظامين أو النمطين .

أنماط وأساليب اعداد معلمي المرحلتين الاعدادية والثانوية ..

تعتبر المرحلة الثانوية بقسميها الاعدادي والثانوي من أهم مراحل التعليم بصفة عامة باعتبارها المرحلة المتوسطة التي يلتحق بها معظم الراغبين في التعليم ، بل أن نسبة غير قليلة منهم يقف بهم ركب التعليم عند هذا الحد .

ولما كانت هذه المرحلة علي جانب كبير من الأهمية ، رأينا أن نتناول نظام اعداد معلميها في الوقت الحاضر بالتفصيل وذلك علي النحو التالي .

يسير نظام اعداد معلمي المرحلتين الاعدادية والثانوية في جمهورية مصر العربية علي نمطين أو أسلوبين أساسيين هما :

١ - النمط التكاملي .

٢ - النمط التتابعي .

أولاً : النمط التكاملي :

ويتمثل في كليات التربية والأقسام التربوية بكلية البنات بجامعة عين شمس ويلتحق بها الطلاب من حملة شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة بقسميها الأدبي والعلمي وفق شروط خاصة ، من أهمها اجتياز اختبار شخصي للتأكد من صلاحية المهنة للتدريس والنجاح في الكشف الطبي العام بالإضافة إلي الشروط العامة التي تطبق علي الكليات الجامعية .

ومدة الدراسة أربع سنوات جامعية يحصل الطالب بعدها علي درجة الليسانس في الآداب والتربية أو البكالوريوس في العلوم والتربية من الشعب والأقسام العلمية وتكون تخصصات هذه الشعب أو الأقسام جميعها المواد الدراسية التي يدرسها طلاب المرحلتين الاعدادية والثانوية فيما عدا التخصصات النوعية كالتربية الرياضية والتربية الموسيقية والتربية الفنية وغيرها .

ويعتبر هذا النمط تكامليا باعتبار أنه يمزج بين التخصص الأكاديمي للمادة الدراسية وبين الاعداد المهني أو التربوي ومن ثم فإنه يعد الطلاب اعدادا متكاملًا علميا وتربويا حيث تخصص السنتان الأوليان من الدراسة للاعداد الاكاديمية بمواده وفروعها إلي جانب بعض المواد الثقافية بينما تشمل خطة الدراسة في السنتين الأخيرتين علي المواد التربوية بفروعها إلي جانب الدراسة التخصصية الاكاديمية بالإضافة إلي ممارسة التدريب العملي في المدارس خلال هاتين السنتين .

حوافز الدولة لطلاب النمط التكاملي :

اهتماما من جانب الدولة بالمعلم وتشجيعا منها لأقبال الشباب علي مهنة التعليم كفلت لهم الدولة الحوافز التالية :

(أ) بالنسبة للحاصلين علي شهادة الثانوية العامة .

١ - تصرف مكافأة قدرها ٨٠ جنيها علي أقساط شهرية خلال العام الدراسي للطلاب الحاصلين في المجموع الكلي في الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي علي ٧٠٪ علي الأقل .

٢ - يستمر صرف هذه المكافأة للطلاب في سنوات الدراسة التالية بشرط النجاح في امتحان النقل والحصول علي تقدير جيد، علي الأقل في التقدير العام .

٣ - تستحق هذه المكافأة بالإضافة إلي المكافآت المقررة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات اذا توفرت شروطها بمعنى أنه :

- يمنح الطلاب الذين لا يتجاوز ترتيبهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ، الثلاثين في شعبة العلوم والعشرة في شعبة الآداب ، مكافأة قدرها مائة وعشرون جنيها سنويا لكل منهم .

- يمنح الطلاب الحاصلون علي ٨٠٪ علي الأقل في التقدير العام لامتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة مكافأة قدرها أربعة وثمانون جنيها .

- يستمر صرف المكافأة المشار اليها بالفقرتين السابقتين اذا حصل الطالب في امتحان النقل علي تقدير عام جيد جدا .

- كل من يحصل علي تقدير عام ممتاز، في امتحان النقل يمنح مكافأة سنوية قدرها مائة وعشرون جنيها^(١) .

(١) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دليل طلاب الجامعات المصرية سنة ١٩٧٤ ، ص ٩٠-٩١ .

(ب) بالنسبة للطلاب الحاصلين علي دبلوم المعلمين والمعلمات .

١ - تصرف مكافأة قدرها ٨٤ جنيهاً علي أقساط شهرية خلال العام الدراسي للطلاب الحاصلين علي ٨٠٪ علي الأقل من المجموع الكلي لدبلوم المعلمين والمعلمات (الشعبة العامة أو الخاصة) المقيدون بكلية التربية .

٢ - يستمر صرف هذه المكافآت للطلاب في سنوات الدراسة التالية بشرط النجاح في امتحان النقل والحصول علي تقدير جيد جداً، علي الأقل في التقدير العام .

مزايا النمط التكاملي :

لهذا الأسلوب في اعداد المعلمين كثير من المزايا في مقدمتها .

(أ) معرفة الطالب منذ بداية هذا النظام أو الأسلوب في معهده أو كليته أنه سيصير معلماً ، الأمر الذي يساعده علي التكيف مع مهنته ، وفي ضوء مستلزماتها يعيش سنوات اعداده لهذا العمل .

(ب) دراسة المواد التربوية بجانب المواد التخصصية مما لا يترك فرصة لنسيان المادة العلمية التي تخصص فيها الطالب .

(ج) يمكن الاستفادة منه في توسيع التخصص ، فقد يتخصص الطالب في مادة أو أكثر (مادتين مثلاً) تكون بينهما صلة أو تقارب مما يفيد العملية التربوية ، ويساعد علي مواجهة سياسة النمو والتوسع في التعليم .

(د) اتاحة الفرصة لقبول أعداد كبيرة تفي بحاجة البلاد من المدرسين دون التعرض لأزمات طارئة أو تمكين مدعي التدريس من العمل في الحقل التربوي .

(هـ) قلة التكاليف حيث يتكف الطالب في هذا النظام أقل مما يتكفاه في النظام التتابعي ، ففي هذا الأخير يقضي الطالب أربع سنوات ثم يمضي سنة أخري في الدراسة مما يزيد من الأعباء المالية للدولة بينما يقضي في النمط التكاملي أربع سنوات فقط .

عيوب النمط التكاملي :

إلي جانب المزايا السابقة ، هناك بعض العيوب التي تؤخذ علي الأسلوب التكاملي في اعداد المعلمين ، من أبرزها .

(أ) قلة التعمق في مواد التخصص . إذ يقسم وقت الطالب بين هذه المواد والمواد التربوية مما يقضي فيها وقتا علي حساب هذا التخصص . بينما يري البعض أن الدراسة في المرحلتين الاعدادية والثانوية لا تتطلب تخصصا أكاديميا عاليا .

(ب) اهتمام الطلاب (غالبا) بالمواد التخصصية . إذ يعتبرونها مواد أساسية بالنسبة لعمالهم . بينما ينظرون إلي المواد التربوية علي أنها مواد اضافية لا يولونها عناية كبيرة بل يعتبرها بعضهم عبء ثقيل يودون لو تخلصوا منه .

(ج) أنه لمواصلة الدراسات العليا في مجال التخصص . يتعين علي الخريجين الالتحاق أولا بالأقسام المماثلة في الكليات الجامعية أو بشعب القسم العام بكلية البنات بجامعة عين شمس لمدة عامين دراسيين في الفترتين الثالثة والرابعة للحصول علي درجة الليسانس أو البكالوريوس . ثم بدء الدراسات العليا فيما بعد ذلك ، الأمر الذي ينظر اليه الطلاب بعدم الارتياح لشعورهم بنقص في اعدادهم الاكاديمي .

ثانياً : النمط المتابعي :

ويتمثل في التحاق خريجي الكليات الجامعية الذين يرغبون العمل بمهنة التدريس مثل : كلية الآداب أو كلية العلوم أو كلية اللغة العربية ، وكلية دار العلوم بل وكلية الزراعة وكلية التجارة وغيرها لمدة عام دراسي واحد بكليات التربية يتابعون فيه دراستهم في فروع التربية وعلم النفس ويتدربون خلاله علي التدريس في المرحلتين الاعدادية والثانوية ويعدون اعداد فنيا ووظيفيا كمعلمين ويحصلون في نهايته علي «الدبلوم العامة في التربية» وبالتالي يمارسون عملهم .

ويعتبر هذا النمط متابعيا باعتبار أن الدراسة الجامعية الأولى تتبع بدراسة جامعية أخرى . فالأولي تخصصية أو أكاديمية . والثانية تربوية أو مهنية .

مزايا هذا النمط أو النظام :

ربما كان في مقدمة هذه المزايا :

(أ) التعمق في المواد التخصصية أو الاكاديمية ، إذ يقضي الطالب سنوات دراسته الجامعية الأولى في تحصيل المادة الدراسية بفروعها وهي أساسية في اعداده الفني والوظيفي ، وهذا يتفق مع الرأي الذي ينادي بضرورة

التخصص العميق الذي تقتضيه طبيعة المرحلتين الإعدادية والثانوية .
(ب) جعل الدراسة التربوية لمدة سنة دراسية قائمة بذاتها يزيد من أهميتها في نفوس الطلاب ويشعرهم بالحاجة إليها وأنه لابد للقيام بالتدريس من متابعة هذا النوع من الدراسة التأهيلية .

(ج) يمكن عن طريقه سد النقص في عدد المعلمين وقت الحاجة ، وعندما ترغب الدولة في زيادة أعدادهم فهو نظام يوفر الأعداد الكبيرة من خريجي الكليات المختلفة ممن يحتاج إليهم في أنواع متعددة من التخصصات وفي مراحل التعليم العام والفني .

(د) يرى بعض المربين أن هذا النمط يتيح الفرصة أمام كليات التربية والأقسام التربوية بها بصفة خاصة أن تزيد من دراساتها المتخصصة في فروع التربية وعلم النفس والتعمق في مجالاتها .

عيوب النمط التقابلي :

بالرغم مما ذكرناه من مزايا هذا الأسلوب في أعداد المعلمين ، إلا أنه لا يخلو من العيوب التي تؤخذ عليه ، نوجزها فيما يلي :

(أ) أن التعمق في مادة تخصصية واحدة قد لا يتناسب مع الزيادة المستمرة في أعداد التلاميذ وأعداد المدارس التي لا تحتاج إلي تخصصات دقيقة في بعض الأحيان كالمدراس الصغيرة ذات الفرق الدراسية المحدودة ، والتي لا يستريح بعض الخريجين للعمل فيها .

(ب) أن قضاء عام دراسي في تحصيل المواد الدراسية يبعد الطالب عن مادة تخصصه ، وقد تندثر معلوماته عنها ، مما يدع فرصة لنسيانها نتيجة عدم متابعتها والاستمرار في دراستها . وقد تكون الخسارة مزدوجة إذا نظر إلي المواد التربوية نظرة سطحية وأنها مواد ثانوية وإضافية كما يفعل بعض الطلاب .

(ج) أن بريق بعض المهن الأخرى - غير التدريس - يجتذب الكثير من الشباب حتي بعد تخرجهم في النظام التقابلي مما يغريهم بالعمل في مجالات أخرى ، وهم بهذا ، يفوتون علي الدولة فرص الاستفادة بهم في سد العجز في أعداد المعلمين طبقاً لزيادة التلاميذ والمدارس بالإضافة إلي ما تحمته الدولة من نفقات سنة دراسية كاملة إلي جانب ما تكلفته من قبل ، الأمر الذي يساعد علي استمرار وجود مشكلة النقص في أعداد المدرسين .

تعقيب :

والآن وبعد أن استعرضنا كلا من النظامين ، أيهما الأكثر صلاحية للاستمرار فيه ؟

الواقع ، أن متطلبات الظروف المعاصرة لحياتنا التعليمية تقتضي الأخذ بهذين النمطين في اعداد المعلمين بالنسبة للمرحلتين الاعدادية والثانوية ولكن مع مراعاة التنسيق بينهما ، سواء في الاعداد الاكاديمي التخصصي أو المهني التربوي وإن كانت هناك آراء متباينة في هذا السبيل ، من بينها رأي ينادي بجعل مدة الدراسة بكليات التربية خمس سنوات علي أن توزع المواد التربوية علي مدي هذه السنوات وتكون السنة الاخيرة منها بمرتب رمزي كحافز مادي للدراسين .

وبالرغم من كل الاستعدادات التي تأخذ بها جمهوريتنا في سبيل توفير اعداد المعلمين اللازمين لمختلف أنواع التعليم ومراحله ، إلا أن التقارير الرسمية السنوية ، تفيد عن وجود نقص كبير في متنوع التخصصات .

وربما كان في مقدمة أسباب ذلك ، تزايد الاقبال علي التعليم نتيجة تزايد تعداد السكان ، من جهة واسهام مصر - بمعلميها - كل عام في التعاون الثقافي مع كثير من الدول العربية الشقيقة ، والدول الصديقة من جهة أخرى .

والواقع أنه لم يخل تقرير من تقارير المتابعة الميدانية لأجهزة التوجيه الفني بوزارة التعليم من ذكر وجود عجز في هيئات التدريس للمواد الدراسية المختلفة .

وقد اتخذت المديریات التعليمية عدة طرق لعلاج هذه الظاهرة ، منها(١) .

زيادة أنصبة المدرسين بالأجر ، أو الندب من مرحلة إلي أخرى أو قيام وكلاء المدارس المتخصصين بتحمل الأنصبة المقررة لهم .

لجأت بعض المديریات أيضاً إلي الاستعانة بمن أحيولوا للمعاش للعمل لسد العجز في هيئات التدريس .

ومع هذا ، فتذكر التقارير أيضاً أن هذه الحلول لم تعط العلاج الكامل للمشكلة ، بل علي العكس برزت مشكلات هامة ، منها :

(١) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دليل طلاب الجامعات المصرية سنة ١٩٧٤ ، ص

- ١ - زيادة أنصبة المدرسين بالأجر ، أدي إلي ارهاقهم بجداول مكتظة ، صرفتهم عن ممارسة الأنشطة المصاحبة للمواد الدراسية .
- ٢ - استعانة بعض المديریات بمدرسي المرحلة الاعدادية لسد العجز في المرحلة الثانوية ودور المعلمين والمعلمات ، وهم مدرسون جدد ، لا تتوافر لهم الخبرة الكافية لتنفيذ مناهج متقدمة ، أدي إلي هبوط مستوي الطلبة والطالبات ، وكذلك الحال بالنسبة لانتداب مدرسي المرحلة الابتدائية إلي المرحلة الاعدادية *.
- ٣ - وجود عجز للتدريس بالمرحلة الابتدائية ، اضطر بعض المدارس إلي ضم الفصول ، مما أدي إلي زيادة كثافة الفصل ، مع ما يتبع هذا من عرقلة لجهد المدرس والقضاء علي أي نشاط منتظر ، وكذلك اضطرت بعض المدارس الأخرى إلي الاستعانة بمدرسي ومدرسات التخصصات النوعية كالتربية الموسيقية أو التربية الزراعية للتدريس كمدرسي فصول ، مما حرم تلاميذ وتلميذات تلك المدارس من دراسة المواد الفنية والعملية .
- ٤ - لجأت بعض المدارس الابتدائية إلي اسناد تدريس جميع المواد بالصف إلي مدرس أو مدرسة واحدة بدلا من اسنادها إلي مدرسين متخصصين .
- ٥ - لا يتوفر لبعض المدارس الثانوية مدرسون في بعض التخصصات لفترة طويلة من العام الدراسي . وإذا أضفنا إلي هذا كله ، التحاق عدد كبير من خريجي كليات التربية بالخدمة العسكرية بالجيش ، لأدركنا مدي العجز الذي تعاني منه مراحل التعليم العام بصفة عامة .
- ٦ - وبالرغم من ذلك ، فإن أعداد المعلمين لا تزال في زيادة مستمرة ، حيث بلغ عدد المعلمين المشغولين بالتدريس والاشراف في جميع مراحل التعليم العام (قبل الجامعي) ، في سنة ١٩٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨٩ ، وارتفاع عددهم في ١٩٧٥ إلي ٢١١،٥٨٦ ، ثم ارتفع عددهم في ١٩٧٦ إلي ٢٢٤،٦٣٦ ، وهكذا . (١)

ملاحظات عن اعداد المعلمين

في هذا المجال لا يفوتنا أن نذكر الملاحظات الآتية عن معلمي التعليم العام في مصر في الوقت الحاضر :

(١) تزايدت هذه الأعداد في السنوات الأخيرة (راجع الإحصائيات) .

أولاً : بالنسبة لمعلمي المرحلة الابتدائية :

هم أكثر فئات المدرسين اختلافاً في مؤهلاتهم ومستواهم المهني ،
فهناك ما يقرب من ٥٠ مؤهلاً دراسياً يعمل أصحابها بالتعليم في هذه المرحلة .

ثانياً : بالنسبة لمعلمي المرحلة الإعدادية :

هم أقل اختلافاً في مؤهلاتهم ومستواهم المهني عن نظائرهم في
المرحلة الابتدائية فبعضهم من حملة المؤهلات العليا التربوية أو غير التربوية -
والبعض الآخر من حملة المؤهلات المتوسطة التربوية .

ثالثاً : بالنسبة لمعلمي المرحلة الثانوية العامة .

خطت الدولة في السنوات الأخيرة خطوات كبيرة نحو العناية بأعداد
معلمي هذه المرحلة أكاديمياً ومهنياً فبالإضافة إلى حصولهم علي مؤهلات
جامعية أو عليا يشترط حصولهم علي مؤهلات تربوية علي أن الأولوية تعطي
في اختيارهم بالنسبة إلي العاملين في التعليم الإعدادي غير أنه في بعض
الحالات كمنقص هيئات التدريس في بعض المواد كالعلوم والرياضة واللغات
يجوز تعيين حملة المؤهلات العليا غير التربوية في هذه المرحلة علي أن تعد
لهم برامج تدريبية تربوية ومهنية .

رابعاً : بالنسبة لمعلمي المرحلة الثانوية الفنية :

لا يزال أعداد هذا النوع في حاجة شديدة إلي وضعه علي أسس سليمة
تضمن جودة المعلم الذي يصلح للتعليم الفني بأقسامه المختلفة وأن كان يجري
الآن أعداد معلمي التعليم الثانوي الصناعي في كليات لها سماتها التربوية مثل
كلية التربية والتكنولوجيا بالقاهرة وكلية العلوم التجارية بالزقازيق والقسم
التربوي بكلية العلوم الزراعية بمشتهر ، وإلي جانب ذلك توجد كليات أعداد
معلمي ومعلمات التربية الرياضية والتربية الفنية والتربية الموسيقية وكذلك
معلمات الفنون الطرزية والاقتصاد المنزلي . وهناك اتجاه لإنشاء كليات مماثلة
لبقية أنواع التعليم الفني وفقاً لشروط وأنظمة تحقق الغاية منها .^(١)

خامساً :

تعتبر مهنة التدريس وفئات العاملين بها دليلاً واضحاً علي مدى تجانس
المهنة وإن كان المدرسون بصفة عامة يتفاوتون فيما بينهم تفاوتاً كبيراً سواء

(١) أنشئت بالفعل في السنوات الأخيرة بعض الأقسام التخصصية في مجموعة من كليات
التربية .

في مؤهلاتهم أو خبراتهم أو مستوياتهم المهنية - فقد ورد في بعض الاحصائيات الرسمية بوزارة التربية والتعليم أن مؤهلات العاملين بالتدريس بها تزيد علي ٩٠ مؤهلا دراسيا تتراوح بين أقل المستويات (صلاحية التدريس) وأعلىها كالمجستير والدكتوراه .

سادسا :

هناك شبه احساس عام بانخفاض مستوى مهنة التدريس بصفة عامة مما يؤثر في مستوى التعليم وجوده نوعيته كما تشير إلي ذلك تقارير المتابعة الميدانية بوزارة التربية والتعليم عن انخفاض مستوى التدريس في معظم المواد الدراسية ولعل ذلك يرجع إلي تعدد مصادر وأنواع اعداد المعلمين بالإضافة إلي رواسب الماضي وتضارب السياسات التعليمية المختلفة ويعمل المسئولون الآن علي تلافي ذلك بالارتفاع بنوعية المعلم وكيفية اعداده إلي جانب تحسين الأوضاع المادية والوظيفية - كذلك تعد وزارة التربية والتعليم برامج تجديدية من وقت لآخر رغبة في وقوف المدرسين علي التطورات العلمية الحديثة ومسايرة التقدم العلمي والابحاث التربوية المعاصرة .

أجاء جديد نحو إعداد معلمى التخصصات

- كليات التربية النوعية

أشارت تقارير الإدارات التعليمية بكثير من محافظات مصر إلي وجود نقص كبير في إعداد معلمي ومعلمات ، مواد التربية الفنية والتربية الموسيقية والاقتصاد المنزلي بمدارس التعليم العام علي اختلاف مراحلها وبالرغم من وجود كليات متخصصة في هذه المواد إلا أن نسبة غير قليلة من خريجيها لايعملون بالتدريس الأمر الذي اضطر الدولة إلي إنشاء وتأسيس كليات تسهم في اكمال هذا النقص حيث أنشأت - في سنوات متتالية - مجموعة كبيرة من كليات التربية النوعية يلتحق بها الطلاب من حملة شهادة الثانوية العامة بأقسامها المختلفة - وفق بعض الشروط - ويمضون بها أربع سنوات دراسية يحصلون بعدها علي درجة البكالوريوس في التربية ومجال التخصص ومن ثم يعملون بمدارس المراحل المختلفة .

ومع بداية العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١ أضيف إلي الأقسام التخصصية بهذه الكليات قسمان آخران هنا : الإعلام التربوي وتكنولوجيا التعليم كقسمين مستحدثين لخدمة العملية التعليمية ، وكذلك قسم لرياض الأطفال في بعض الكليات علي أن يترك ذلك لظروف كل كلية للتربية النوعية ومتطلبات البيئة

المحيطة بها وحاجتها من معلمي ومعلمات تلك التخصصات .
ومن المعروف أن كليات التربية النوعية تتبع - الآن - الجامعات .

نقابة المعلمين ودورها فى التعليم

يمكن ايجاز هذا الدور فيما يلى :

- ١ - المعاونة فى تخطيط وتنمية المشروعات التربوية والعلمية والعمل على تحقيق أهدافها .
- ٢ - العمل على نشر الثقافة والتعليم بما فى ذلك انشاء المدارس والمعاهد العلمية المختلفة .
- ٣ - الاسهام فى تخطيط التعليم وتطوير نظمه ومناهجه بحيث تساير حاجات المجتمع وتخدم مصالحه .
- ٤ - التعاون وثيق الصلة بينها وبين النقابات والمؤسسات التعليمية وهيئات البحوث التربوية فى البلاد المختلفة للافادة من ذلك .

ومن المعلوم ، أن نقابة المعلمين تعتبر من أكبر النقابات المهنية فى جمهورية مصر العربية ، وكان أول قانون قد صدر بشأن تنظيمها فى سنة ١٩٥١ إلا أنه تعثر لبضع سنوات قليلة وتم تنفيذه فى سنة ١٩٥٥ ، ثم أدخلت عليه بعض التعديلات ، وصدر القانون المعمول به الآن فى سنة ١٩٦٩ .

ولنقابة المعلمين ، رئيس منتخب يطلق عليه «نقيب المعلمين» ويعاونه فى مهمته النقابية مجلس ادارة وجمعية عمومية وهيئة مكتب .
أما التنظيم العام لنقابة المعلمين ، فهو على النحو التالي .

المستوى القومى :

ويتكون من :

الجمعية العمومية للنقابة العامة .

مجلس ادارة النقابة .

هيئة مكتب النقابة .

المستوى الاقليمى :

ويتكون من :

النقابة الفرعية بكل محافظة أو مديرية تعليمية .

جمعية عمومية فرعية .

مجلس إدارة .

المستوى المحلي

ويتكون من :

اللجنة النقابية بكل مركز أو قسم .

جمعية عمومية فرعية .

مجلس إدارة .

علي أنه من أبرز مهام نقابة المعلمين .

١ - الاسهام في خدمة المجتمع المصري لتحقيق أهدافه القومية .

٢ - العمل علي رفع مستوي المهنة التعليمية في الوطن العربي خاصة والعالم عامة .

٣ - تقديم الخدمات المتنوعة لأعضاء النقابة وأسرههم كلما أمكن ذلك .

خاتمة موجزة :

وفي نهاية حديثنا عن التعليم في مصر ، نشير إلي أنه ، عندما زارت بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير جمهورية مصر العربية في أغسطس سنة ١٩٧٥ لدراسة أوضاع ، ونظم التعليم المصري ، أصدرت تقريرها عنه .

ومما جاء فيها ، حول مشروع الخطة المستقبلية للتعليم ، ما يأتي :

(أ) الأعداد المقترحة للقبول في المراحل المختلفة

(عدد التلاميذ بالآلاف) :

مراحل التعليم	١٩٧٤/١٩٧٣	١٩٧٦/١٩٧٥	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٩١/١٩٩٠
الإبتدائية	٣٩١٨ (٧٤٪)	٤١٢٥ (٧٥٪)	٥٠٢٩ (٨١٪)	٧٨٠٠ (٩٩٪)
الإعدادية	١٠٩٩ (٤٦٪)	١٢٧٥ (٥١٪)	١٦٢٠ (٥٨٪)	٣٤٠٠ (٩٦٪)
الثانوية	٦٧٥ (٣١٪)	٧٩٠ (٣٢٪)	١٠٣٠ (٥٢٪)	١٦٠٠ (٥٠٪)
مابعد الثانوية	٣٣٤ (١٠٪)	٣٨٠ (١١٪)	٣٤٠ (١١٪)	٥٧٠ (١٢٪)

(ب) استراتيجية الخطة الانمائية للتعليم :

تقوم استراتيجية الخطة التي أوصي بها خبراء البنك الدولي ، علي الأسس التالية :

- ١ - تحقيق هدف قومي أساسي ، وهو امتداد الالزام ، واستيعاب جميع الملتزمين ما بين السادسة والرابعة عشرة في عام ١٩٩٠ ، علي أن يتم استيعاب الملتزمين ما بين ٦ - ١١ حتي عام ١٩٨٥ .
 - ٢ - ضبط القبول في الثانوي بأنواعه ، وذلك بتحديد نسبة القبول في الحدود الممكنة .
 - ٣ - الارتفاع بمستوي معلمي المدارس الابتدائية .
 - ٤ - تباين مدة الدراسة ، وتنوع البرامج في المدارس الثانوية الفنية ، والمهنية .
 - ٥ - التوسع في مراكز ، وبرامج التدريب .
 - ٦ - الحد من القبول في التعليم الجامعي والعالي .
 - ٧ - أن يهدف التعليم العالي ، بصفة أساسية إلي التوسع في اعداد الفنيين ، ومساعدتي الاخصائيين بحيث تكون نسبة القبول في معاهد الفنيين إلي نسبة القبول في الكليات الجامعية والمعاهد العلمية ٢٥% إلي ٧٥% (بينما النسبة الحالية ، هي ١٠% إلي ٩٠%) .
- وهذا ، يتطلب توجيه خريجي المدارس الثانوية إلي العمالة ، وإلي متابعة دراسة فنية مهنية ، دون المستوي الجامعي ، وتضييق القبول في الكليات الجامعية ، وتنسيق القبول بما يتفق ، ومتطلبات القوي العاملة في المجالات المختلفة .
- بالنسبة لاحتياجات الخطة من المعلمين للمراحل التعليمية الثلاث ، جاء في التقرير :**
- يجدر بالهيئات المسئولة بوزارة التربية والتعليم ، اعادة النظر في تقدير احتياجات خطة التنمية في التعليم لمعلمي المراحل الثلاث (الابتدائية - الاعدادية - الثانوية) فمن الملاحظ ، أن تقدير الوزارة قبول (٤٤,٥ ألف) طالب في دور المعلمين في الخطة الخمسية ، يقل كثيرا عن الاحتياجات المنتظرة .
- كما أن الاعداد المقررة قبولها في المدارس الثانوية الزراعية (٦١ ألف) طالب يعتبر أسراها يتجاوز الاحتياجات الفعلية من هذا النوع من التعليم وتري بعثة البنك الدولي - في ضوء دراساتها - أن الاحتياجات التي تحقق الأهداف السابقة لتنمية الخدمات التعليمية في الفترة من سنة ١٩٧٥ إلي ١٩٩٠ تتطلب اعداد ، وتخريج الاعداد الآتية سنويا علي وجه التقريب .

للتعليم الابتدائي	١٢,٠٠٠ معلم
للتعليم الاعدادي	٧,٠٠٠ معلم
للتعليم الثانوي	٥,٥٠٠ معلم

ويمكن تحليل العجز . وتدارك الاحتياجات ، بوسيلتين : (١)

الأولى :

زيادة القبول في معاهد (دور) المعلمين الحالية إلي (٦٥ ألف) طالب ، لكي تخرج (١٣ ألف) سنويا .

الثانية :

التركيز علي التلاميذ الذين أتموا الصف الثاني عشر في أي مدرسة ثانوية (عامة أو فنية) ، وقبول (٢٥ ألف) طالب أو (١٣ ألف) سنويا في نظام السنتين التكميليتين لاعداد المعلم الابتدائي .

كما يحسن التفكير - بصفة جدية - في تحويل بعض المدارس الثانوية الزراعية إلي معاهد لاعداد المعلمين .

- أما الحاجة إلي (١٢,٥٠٠ ألف) معلم من المؤهلين تأهيلا عاليا للمرحلتين الاعدادية والثانوية فيمكن تدريبها من خريجي كليات التربية الحالية .

وفي هذا ، الصدد ، يمكن التقدم بالاقتراحين التاليين :

الأول :

علي الحكومة ، أن تحدد أولويات الاختيار في سياسة القبول بالكليات الجامعية ، في ضوء احتياجاتها من المعلمين .

الثاني :

تنظيم برامج تربوية ، خاصة ، علي نطاق واسع في كليات التربية .
أما معاهد الفنون ، والموسيقي ، والتربية الرياضية ، فيمكن أن تفي بمطالب المعلمين ؛ الاعدادي ، والثانوي ، بالتوسع في هذه المعاهد (الكليات) مع توفير أعضاء هيئات التدريس .

ولكن بالرغم مما سبق ، يمكن ملاحظة الزيادة المضطربة والواضحة في جميع مجالات التعليم قبل الجامعي في مصر وذلك خلال أقل من عشر سنوات كما يقضح من احصاء ١٩٩٢/٩١ واحصاء ١٩٩٩/٩٨ والموضحين بملاحق الكتاب .

(١) أعيد النظر في هذه الأمور واتخذت خطوات إجرائية .

لمحات عامة عن أوضاع التعليم فى مصر

نذكر - فيما يلى - بعضاً من هذه اللمحات :

أولاً - بالنسبة للتعليم قبل الجامعى :

- فى السنوات السبع الأخيرة [١٩٩٢-١٩٩٩] بنيت (١٠ آلاف) عشرة آلاف مدرسة جديدة .

- يوجد بمصر - الآن - أكثر من ١٨ ألف مدرسة بها معامل وأجهزة كمبيوتر متصلة بالإنترنت .

- تم إدخال جميع أنواع التكنولوجيا المتطورة فى ٢٣ ألف و١٢٠ مدرسة؛ ابتدائية وإعدادية وثانوية وفى ١٥٠٠ مدرسة للتعليم الفنى وفى ٢٥٠ مدرسة للتربية الخاصة .

- تم إعداد الكوادر الفنية القادرة على إستخدام الأجهزة الحديثة - وذلك بإعطائهم دورات تدريبية متنوعة - سواء من المعلمين أو المشرفين على العملية التعليمية حيث بلغت أعداد هؤلاء حتى العام الدراسى (١٩٩٩/٢٠٠٠) ١٢٢ ألف و ٣٩ معلماً ؛ بينهم:

٤٣ ألف و ٩٦٨ لمعلمى العلوم المتطورة

و ٥٠ ألف و ٧٦ معلماً للوسائط المتعددة

و ٥٩١٥ للشبكات

و ١٨١٦ للميكنة الإدارية

و ١٩ ألف و ١٣٤ مديراً وناظراً

و ١١٣٠ دورات خاصة .

بالإضافة إلى إرسال أعداد كثيرة من المعلمين المبتعثين إلى الخارج لتدريبهم فى الدول المتقدمة فى دورات تدريبية متخصصة فى المواد الدراسية المختلفة حيث بلغت هذ الأعداد خلال السنوات الثلاث الماضية نحو ٤٠٠ ألف معلم ، حرصاً من الدولة على تحديث العملية التعليمية بمختلف الوسائل العلمية والفنية ، سواء شبكات المعلومات الدولية (الانترنت) أو الفيديوكونفرنس وغيرهما مما يستحدث فى مجالات العلم والمعرفة والثورة المعلوماتية وبلغت تكلفة شبكة الفيديوكونفرنس حوالى ٣٢ مليون جنيه كما يجرى الآن الإعداد

لتدريب أكبر عدد ممكن من المعلمين سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها بهدف إيجاد تعليم متميز في عالم يزخر بالمستجدات العلمية والتكنولوجية .

ومن المعلوم أن وزارة التربية والتعليم قد بدأت في إيفاد بعثات لتدريب المعلمين بالخارج مع بداية العام الدراسي ١٩٩٤/٩٣ في مجالات العلوم والرياضيات واللغة الانجليزية واللغة الفرنسية وذلك بإيفادهم على ثلاثة أفواج سنويا في يناير وأبريل وسبتمبر للتدريب بجامعة مختارة عن طريق المكاتب الثقافية بالخارج في دول ؛ المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيرلندا . (١)

- يذكر أن ميزانية التعليم قبل الجامعي وصلت في العام الدراسي (١٩٩٩ - ٢٠٠٠) بصفة إجمالية إلى نحو ١٧,٤ مليار جنيه مصرى وقد كانت في الثمانينيات حوالي (٦٦٠) مليون جنيه .
ثانياً : بالنسبة للتعليم الجامعي :

- يوجد بجمهورية مصر العربية (١٣) ثلاثة عشر جامعة حكومية تتولى الدولة شئونها بصفة عامة وبكل جامعة كلياتها المختلفة ومراكزها المتخصصة والمتنوعة موزعة على محافظات الجمهورية بدءاً من العاصمة (القاهرة) وانتشاراً في ربوع البلاد من الدلتا إلى أقصى الصعيد والوادي الجديد وامتداداً إلى سيناء ومدن قناة السويس : [إلى جانب تلك الجامعات الحكومية ، هناك أربع (٤) جامعات خاصة بكليات متنوعة ومعظمها يتركز في القاهرة الكبرى بأماكنها المختلفة وقد صدر في عام ١٩٩٢ قانون بشأن الجامعات الخاصة] .

- تضم الجامعات المصرية (الحكومية) ما يقرب من مليون ونصف من الطلاب ويعمل بها نحو ٥٠,٠٠٠ خمسين ألف من أعضاء هيئة التدريس .

- تبلغ ميزانية التعليم الجامعي حوالي (٤) أربعة مليارات و(٢٠٠) مليون من الجنيهاً المصرية الآن وقد كانت في الثمانينيات حوالي (٢٨٣) مليون جنيه .

(١) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دليل طلاب الجامعات المصرية سنة ١٩٧٤ ، ص

- أما نسبة الطلاب بهذه الجامعات فتصل إلى نحو ١٩% من تعداد الشباب فى سن الجامعة .

- بينما تصل هذه النسبة فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى نحو ٦٤% من تعداد الشباب فى سن الجامعة .

- وتصل هذه النسبة فى اليابان إلى نحو ٥٣% من تعداد الشباب فى سن الجامعة .

- وتصل هذه النسبة فى إسرائيل إلى نحو ٣٥% من تعداد الشباب فى سن الجامعة .

ومن المعلوم أن سن شباب الجامعة يتراوح ما بين سن ١٨ وسن ٢٥ فى معظم دول العالم .

ثالثاً - مؤتمرات فى مجال التربية والتعليم :

من أجل تحسين العملية التعليمية التربوية والنهوض بها وتطويرها والوقوف على المستجدات العصرية ، يعقد فى كل عام دراسى العديد والمتنوع من المؤتمرات والندوات واللقاءات الفكرية بجمهورية مصر العربية والتي يشارك فيها الكثيرون من أبناء مصر من علمائها ومربيها ومفكرها إلى جانب أشقائنا من الدول العربية الراغبين فى المشاركة وذلك فى مقار كليات التربية بالقاهرة والمحافظات حيث الجامعات الإقليمية .

وفيما يلى ، نذكر بعضاً مما عقد خلال العام الدراسى ١٩٩٩/٢٠٠٠ :

- المؤتمر العلمى الثالث لكلية رياض الأطفال - جامعة القاهرة - عنوانه :

طفل الروضة ، تربيته ورعايته لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين نوفمبر ١٩٩٩ .

- المؤتمر الدولى السادس لمركز الإرشاد النفسى بجامعة عين شمس - عنوانه :

جودة الحياة ، توجه قومى للقرن الحادى والعشرين - كلية التربية - ٩ - ١٠ نوفمبر ١٩٩٩ .

- المؤتمر القومى السنوى السادس لمركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس ، عنوانه :

التمية المهنية لأستاذ الجامعة فى عصر المعلوماتية - كلية التربية - ٢٣ - ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩ .

- المؤتمر السنوى الثامن للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس - عنوانه :
التربية والتعددية الثقافية مع مطلع الألفية الثالثة - كلية التربية -
جامعة عين شمس ٢٢ - ٢٤ يناير ٢٠٠٠ .
- المؤتمر السادس عشر لعلم النفس فى مصر والمؤتمر العربى الثامن لعلم النفس -
الجمعية المصرية للدراسات النفسية بالاشتراك مع كلية التربية بالسويس -
جامعة قناة السويس - ٢٤ - ٢٦ يناير ٢٠٠٠ .
- المؤتمر القومى لتطوير التعليم الجامعى - المجلس الأعلى للجامعات - جامعة
القاهرة - فبراير ٢٠٠٠ .
- المؤتمر القومى للموهوبين - وزارة التربية والتعليم - القاهرة ٩ - ١٠ ابريل
٢٠٠٠ .
- المؤتمر العلمى الثانى لكلية التربية بجامعة أسيوط بالتعاون مع جمعية كليات
ومعاهد التربية فى الجامعات العربية وعنوانه :
الدور المتغير للمعلم العربى فى مجتمع الغد - أسيوط ١٨ - ٢٠
ابريل ٢٠٠٠ .
- وزارة التربية والتعليم - المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية - المؤتمر
العلمى الأول للمركز ، عنوانه :
البحث التربوى فى مواجهة قضايا ومشكلات التعليم قبل
الجامعى ٢٥ - ٢٧ ابريل ٢٠٠٠ .
- المؤتمر العلمى الخامس لكلية التربية جامعة المنيا ، عنوانه :
دور كليات التربية تجاه التربية البيئية فى القرن الحادى والعشرين
٢٦ - ٢٧ ابريل ٢٠٠٠ .
- وزارة التربية والتعليم - التعليم للجميع (تقرير جمهورية مصر العربية)
المؤتمر العربى الاقليمى حول التعليم للجميع - القاهرة ، المنتدى الاستشارى
الدولى بشأن التعليم للجميع - السنغال ٢٦ - ٢٨ ابريل ٢٠٠٠ .
- المؤتمر العلمى الخامس لكلية التربية جامعة طنطا - عنوانه :
المدرسة فى القرن الحادى والعشرين ٢ - ٣ مايو ٢٠٠٠ .

— ندوة بعنوان :

دعائم التربية في القرن الحادى والعشرين - كلية التربية جامعة المنصورة ١٥ مايو ٢٠٠٠ .

— المؤتمر العلمى السنوى الثامن لكلية التربية جامعة حلوان عنوانه : تطوير سياسات التطعيم والتدريب فى الوطن العربى فى عصر العولمات وثورة المعلومات ٣ - ٤ يوليو ٢٠٠٠ .

— المؤتمر العلمى الثالث عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس - كلية التربية - جامعة عين شمس . عنوانه :

مناهج التعليم وتنمية التفكير ٢٥ - ٢٦ يولييه ٢٠٠٠ .

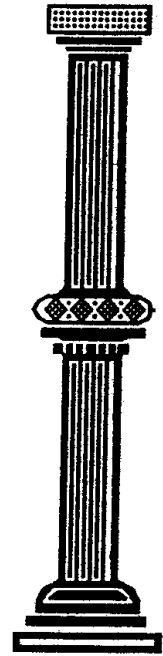
— المؤتمر الخامس عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة طنطا، عنوانه :

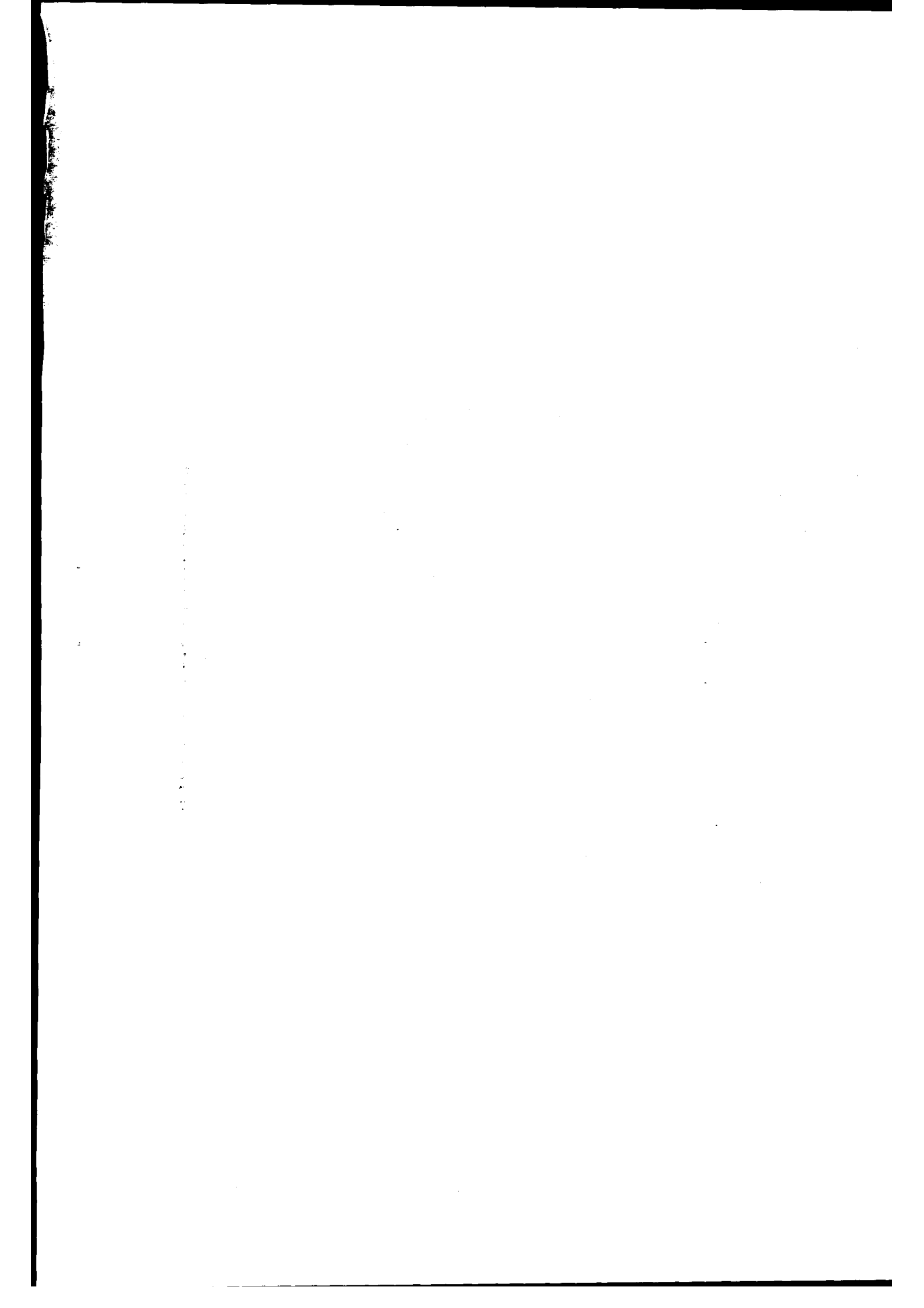
كليات التربية ، الحاضر والمستقبل ١٧-١٨ يوليو ٢٠٠٠

— المعهد العالمى للفكر الإسلامى - مركز الدراسات المعرفية ، ندوة بعنوان :

دور التربية فى الاصلاح الحضارى - القاهرة ٢٨ يوليو ٢٠٠٠

التعليم العام
في
الجمهورية العربية السورية





التعليم العام في الجمهورية العربية السورية

بعد أن تخلصت سوريا من ضغوط الاستعمار التركي ثم الفرنسي وما كان لهما من آثار علي أوضاع التعليم بها ثم حصولها علي الاستقلال ، جعلت تعيد تنظيم التعليم فيها علي أسس قومية - فأصدرت التشريعات التعليمية اللازمة لاحداث هذا التنظيم الذي يتناسب مع ظروفها الجديدة وكان ذلك في سنة ١٩٤٤ ثم ادخلت بعض التعديلات علي أنظمة التعليم والسياسة التعليمية ، فقد نظم التعليم المهني والفني ونظمت معاهد اعداد المعلمين والتعليم العالي كما شمل التعليم توسعا كبيرا في كثير من مجالاته ، وناقول فيما يلي بعض جوانب التعليم العام بايجاز .

أولاً : ادارة التعليم وتمويله :

توجد بسوريا في الوقت الحاضر وزارتان تشرفان علي التعليم بها هما ، وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي .

وزارة التربية والتعليم تشرف علي التعليم العام اشرافا ماليا واداريا دقيقا ومباشرا - وكذلك تشرف عليه اشرافا فنيا وهي بذلك تمثل مركزية الإدارة والاشراف إلي جانب نوع من اللامركزية في محافظات الجمهورية .

واللامركزية صدر بشأنها (سنة ١٩٧١) قانون للإدارة المحلية في سوريا ومن بين أهدافه جعل الوحدات الإدارية في كل المستويات مسؤولة عن الاقتصاد والثقافة والخدمات وكل الشؤون التي تهم المواطنين في هذه الوحدات مباشرة علي أن توكل الاختصاصات المتعلقة بهذه الشؤون إلي السلطات المحلية بحيث تقتصر مهمة السلطات المركزية علي التخطيط والتشريع والتنظيم وكذلك ادخال الأساليب الفنية الحديثة والرقابة بالإضافة إلي التأهيل والتدريب والتنسيق وتتبع التنفيذ .

ويقسم قانون الإدارة المحلية الجمهورية إلي وحدات ادارية هي :

المحافظة - المدينة - البلدة - الوحدة الريفية - القرية . ولهذه الوحدات الإدارية مجالس تتولي مسئولياتها في مختلف القطاعات ومن بينها الثقافة والتربية والتعليم .

أما وزارة التعليم العالي فقد أنشئت في أواخر عام ١٩٦٦ وهي تشرف علي التعليم العالي والجامعي .

ثانياً: تنظيم التعليم العام

ينقسم التعليم العام في سوريا إلي ثلاث مراحل هي :

(أ) المرحلة الابتدائية :

ومدتها ست سنوات من سن ٦ : ١٢ سنة وهي مرحلة الزامية مجانية لجميع الأطفال وتستهدف الخطط التعليمية والقومية استيعاب جميع الملزمين من الأطفال في أقرب وقت ممكن حتي أنها بلغت في عام ١٩٧٢ نحو ٨٤٪ ولكن تشير الاحصائيات إلي تخلف تعليم البنات في هذه المرحلة حيث أنه لا تصل نسبة تعليم البنات إلي البنين إلي نصف أعداد التلاميذ (١) .

وإلي جانب المدارس الحكومية توجد مدارس ابتدائية حرة أو خاصة وتشرف الدولة عليها .

(ب) المرحلة الاعدادية :

مدتها ثلاث سنوات من سن ١٢ : ١٥ سنة وهذه المرحلة أقل انتشار من المرحلة السابقة وبالتالي أقل أعداد سواء بالنسبة للتلاميذ أو التلميذات فنسبة تعليم الفتاة فيها أقل منها في المرحلة الابتدائية - وتستوعب هذه المرحلة ما يقرب من ٩٢٪ ممن أتموا مرحلة التعليم الابتدائي .

وتوجد بسوريا بعض المدارس الاعدادية الخاصة والتي تخضع لاشراف الدولة ورقابتها .

(ج) المرحلة الثانوية :

مدتها ثلاث سنوات من سن ١٥ : ١٨ سنة علي أن تكون الأولي منها عامة ثم تنقسم الدراسة في السنتين التاليتين إلي قسمين علمي وأدبي وذلك علي غرار نظام المدرسة الثانوية في مصر وتستوعب هذه المرحلة ما يقرب

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - نشرة الاحصاءات التربوية للبلاد العربية

من ٨٠٪ ممن أتموا المرحلة الإعدادية ، تصل نسبة البنات بينهم إلى ٢١٪ (١). وتشرف الدولة علي مدارس المرحلة الثانوية الرسمية منها والخاصة ، وهذه الأخيرة توجد منها نسبة قليلة .

مشكلات التعليم العام في سوريا

من أبرز هذه المشكلات :

- ١ - نقص الأبنية التعليمية وبخاصة في التعليم الابتدائي ولمخلفات العهود الماضية دخل كبير في ذلك .
- ٢ - النقص في عدد المعلمين وبخاصة في التعليم الابتدائي مما يقلل من التوسع فيه .
- ٣ - الانخفاض الواضح في تعليم الفتاة وبخاصة في المرحلة الإعدادية .
- ٤ - وجود فاقد كبير في المرحلتين الإعدادية والثانوية إذ بلغت نسبة الناجحين في الشهادة الإعدادية علي سبيل المثال سنة ٧٢/٧١ نحو ٣٩٪ - كما بلغت نسبة الناجحين في الثانوية العامة سنة ٧٢/٧١ نحو ٣٦٪ في القسم الأدبي وفي القسم العلمي نحو ٤٩٪ من عدد المتقدمين .
- ٥ - التسرب وعدم اكمال المرحلة الثانوية حيث بلغت نسبة التسرب علي سبيل المثال في عام ١٩٦٩ (٢) ما يقرب من ٧٪ من تلاميذ المرحلة .

ثالثاً : نظام اعداد المعلمين

(أ) بالنسبة لمعلمي المرحلة الابتدائية :

هناك نظامان لدورز المعلمين والمعلمات :

- ١ - الشعبة العامة : ومدة الدراسة بها ٤ سنوات بعد الشهادة الإعدادية .
- ٢ - الشعبة الخاصة : أو الصف الخاص : وحدة الدراسة في هذه الدور داخلية مجانية بالإضافة إلي صرف الكتب والأدوات بالمجان مع صرف منح

(١) النظمة العربية - المرجع السابق ص ٣٥ ، ٦٥ .

(٢) الجمهورية العربية السورية - الكتب المركز للاحصاء - المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧١

(دمشق) ص ٣٣٠

شهرية مقدارها ٣٠ ليرة سورية تشجيعاً لطلاب دور المعلمين والمعلمات علي مواصلة الدراسة .

(ب) بالنسبة لمعلمي المرحلة الاعدادية :

يعد هؤلاء المعلمون في الوقت الحاضر في المعهد الاعدادي للمعلمين الذي أنشئ عام ١٩٦٧/٦٩ لاعداد معلمين متخصصين فيد تدريس صفوف المرحلة الاعدادية إلي جانب اعداد معلمين للصفوف الأخيرة من المرحلة الابتدائية ومدة الدراسة به سنتان بعد الشهادة الثانوية أو شهادة أهلية التعليم الابتدائي وتنتهي هذه الدراسة بشهادة تسمي دبلوم المعهد الاعدادي للمعلمين .

(ج) بالنسبة لمعلمي المرحلة الثانوية :

يتم اعداد هؤلاء المعلمين عن طريق الجامعة والتعليم العالي ويغلب عليه النظام التتابعي والذي سبق أن تحدثنا عنه .

تعقيب موجز عن التعليم في سوريا :

استحدثت - في السنوات الأخيرة - بعض التغييرات لصالح العملية التعليمية التربوية بصفة عامة وصدرت بشأنها عدة قوانين وقرارات كما عقدت بشأنها مجموعة من المؤتمرات ، منها ماتم في سنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ وغيرها وتضمنت ربط التعليم بالتنمية في جوانب عديدة منها :

- التوسع في التعليم في مختلف المراحل وقد بلغت نسبة الإستيعاب في المرحلة الابتدائية نحو ٩٦ % .

- التوسع في التعليم الفني بفروعه المختلفة وكذلك المعاهد التقنية المتوسطة والكليات التطبيقية .

- التوسع في التعليم المهني وربطه بالتنمية .

- إعادة النظر في المناهج الدراسية وتطويرها .

- تدريس اللغة الأجنبية في الصفين الخامس والسادس من المرحلة الابتدائية .

- الإهتمام بالتربية السكانية بحيث يتضمن كل كتاب مدرسي يؤلف موضوعاً عن التربية السكانية .

- تدريس التربية البيئية في المرحلة الثانوية استكمالاً لما درس في المرحلة الإعدادية وربطه بالظواهر الاجتماعية والصحية والإقتصادية .

- الإهتمام بإعداد المعلمين وتدريبهم وزيادة المعاهد والكليات التي تعدهم لمواجهة التوسع في التعليم مع مراعاة تكوين هؤلاء المعلمين تكويناً قومياً وعلمياً وتربوياً وثقافياً .

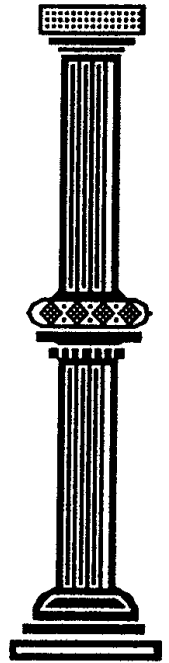
بالإضافة إلى ذلك ، يلاحظ زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي . (١)

(١) أنظر : د عيد عبده - «سياسات التربية في التعليم ما قبل الجامعي في الجمهورية العربية السورية ما بين ١٤٦ - ١٩٩٠» .

رسالة دكتوراة قدمت إلى كلية التربية - جامعة دمشق ١٩٩٣ .



التعليم العام
في
الجمهورية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى





التعليم العام في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

تقديم :

تعرضت ليبيا لأنواع من الاستعمار العثماني في سنة ١٥٥١ والاطالي في سنة ١٩١١ ثم البريطاني والفرنسي عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد كان لكل منها ضغوطه وأساليبه في رسم السياسة التعليمية التي تخدم مصالحه أولاً وقبل كل شيء أما عن مصالح الشعب الليبي فتأتي في المرحلة الثانية واستمر ذلك طويلاً سواء في فترة الخضوع للسيطرة الأجنبية أو فترة الاستقلال النسبي بل وحتى بعد حصول ليبيا على الاستقلال سنة ١٩٥١ كان التعليم وأنظمتها مستمداً في معظمه من خارج النطاق الليبي وكانت تنظيماته في حاجة إلى مزيد من الإصلاح والتطور إلى أن قامت ثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ حيث بدأت ليبيا الثورة مرحلة جديدة في الحياة التعليمية وأخذت الدولة تخطو خطوات كبيرة نحو النهوض بكافة مجالات الحياة ومنها التعليم .

وفيما يلي نذكر شيئاً عن بعض نواحي التعليم العام في الوقت الحاضر .

أولاً : ادارة التعليم وتمويله :

تعتبر ادارة التعليم في ليبيا ، ادارة مركزية بصفة عامة وقد تضمن ذلك أول دستور ليبي صدر بعد الاستقلال في عام ١٩٥١ إذ جاء في احدي مواده النص التالي :

«التعليم حق لكل ليبي وتعمل الدولة علي نشره بما تنشئه من المدارس الرسمية وبما تسمح بانشائه من المدارس الخاصة لليبيين والأجانب تحت رقابتها» .

وتتولي وزارة التربية الليبية شئون التربية والتعليم علي المستوي القومي كما تقوم بتمويل التعليم . وتأخذ البلاد الآن ببعض الاتجاهات اللامركزية حيث تتولي السلطات المحلية مسئوليات التعليم فيها إلي جانب اشراف الدولة ممثلة في وزارج التربية .

وكذلك تؤكد الدولة في ليبيا ضرورة اشرافها علي المدارس الخاصة والأجنبية بها وذلك بموجب قانون التعليم الذي حدد هذا ، وقد صدر سنة ١٩٥٨ ثم قانون سنة ١٩٦٥ ثم قرارات مجلس التعليم الأعلى سنة ١٩٧٠ والتي (وبموجب تلك القوانين أيضاً) تؤكد العناية باعداد المواطن الليبي وتحاول هذه القوانين تحقيق أهداف الثورة الليبية(١) .

وتبذل السلطات الليبية - في السنوات الأخيرة - جهوداً متنوعة للتخفيف من أعباء المركزية في ادارة التعليم .

ثانياً : نظام التعليم العام :

صدر أول قانون ينظم التعليم في ليبيا بعد الاستقلال سنة ١٩٥٢ ثم تلتها قوانين أخرى معدلة ومنظمة منها قانون سنة ١٩٥٧ الذي حاول تنظيم التعليم العام وهو التنظيم الذي يؤخذ به حتي الآن بعد اضافة بعض التعديلات عند قيام ثورة سبتمبر .

وينقسم التعليم العام في ليبيا إلي ثلاث مراحل في الوقت الحاضر ، هي .

(أ) المرحلة الابتدائية :

مدتها ست سنوات من سن ٦ : ١٢ سنة وهي مرحلة الزامية مجانية وقد نص علي ذلك الدستور الليبي اذ جاء فيه «التعليم الأولي الزامي لليبين من بنين وبنات والتعليم الأولي مجاني في المدارس الرسمية» .

وقد حقق التعليم الابتدائي الليبي نمواً سريعاً في السنوات الأخيرة حتي وصلت نسبته إلي ما يقرب من ٨٠٪ من عدد الملزمين تصل نسبة البنات بينهم نحو ٣٥٪ .

(ب) المرحلة الاعدادية : (٢)

مدتها ثلاث سنوات من سن ١٢ : ١٥ سنة وقد ازداد عدد التلاميذ في السنوات الأخيرة ، كذلك ارتفعت نسبة البنات من ٨٪ إلي ١٦٪ من أعداد التلاميذ .

(١) الجمهورية العربية الليبية - وزارة التربية والتعليم - منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر - إدارة العلاقات العامة - طرابلس ١٩٧٢ .

(٢) هذه المرحلة الزامية أيضاً بموجب المادة رقم «١٤» ، من الاعلان الدستوري لثورة ليبيا في الفاتح من سبتمبر والذي صدر في ١١ ديسمبر ١٩٧٢ وبهذا تكون مدة الالزام تسع سنوات كاملة .

(ج) المرحلة الثانوية :

مدتها ثلاث سنوات من سن ١٥ : ١٨ سنة وقد خطي التعليم الثانوي العام خطوات كبيرة وبلغت نسبة البنات فيه نحو ١٠٪ طبقاً لإحصاء سنة ١٩٧٠ (١).

(د) أما التعليم الفني :

بوضعه الراهن فقد حددت التشريعات الأخيرة نظام التعليم الفني علي النحو التالي :

١ - التعليم الفني المتوسط :

يقبل به من انتهى من المدرسة الابتدائية لمدة ٣ سنوات لإعدادهم لمهنة أو لحرفة تتطلب مهارة .

٢ - التعليم الفني الراقى :

يقبل به حملة الشهادة الإعدادية لمدة سنوات لإعدادهم كمساعدين فنيين علي درجة من المهارة أعلي من السابقة .

٣ - التعليم الفني التكميلي :

يقبل به الممتازون ممن أتموا الدراسة في أحد النوعين السابقة لمدة عامين وتوفد الدولة كثيرين منهم إلي الخارج لإكمال تعليمهم .

مشكلات التعليم العام في ليبيا

من أبرز هذه المشكلات :

١ - تخلف تعليم البنات

تخلفا ملحوظا في جميع مراحل التعليم مع تفاوت النسبة من مرحلة إلي أخرى .

٢ - حاجة التعليم الفني

إلي مزيد من العناية والاهتمام برغم الجهود التي تبذل .

(١) المنظمة العربية للتربية - مرجع سابق ص ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٦ .

تحسنت هذه النسبة خلال السنوات الماضية .

٣ - ونقص في اعداد المعلمين

وبخاصة في المرحلة الثانوية .

ثالثاً : نظام اعداد المعلمين

١ - بالنسبة لمعلمي المرحلة الابتدائية - يتم ذلك عن طريق

(أ) معاهد المعلمين والمعلمات العامة :

وقد أنشئت عام ١٩٦٩/٦٨ ومدة الدراسة بها عامان دراسيا ويقبل فيها الحاصلون علي الشهادة الاعدادية وتمنح مؤهلا دراسيا يطلق عليه شهادة إجازة التدريس العامة وتعد خريجها للتدريس بالمرحلة الابتدائية ومن قبل كانت مدة الدراسة بهذه المعاهد أربع سنوات وهذا النظام الأخير في سبيله للتصفيه .

(ب) معاهد المعلمين والمعلمات الخاصة :

وقد أنشئت منذ عام ١٩٥٥/٥٤ ومدة الدراسة بها عامان دراسيان ويقبل فيها الحاصلون علي الشهادة الاعدادية وهذه المعاهد ذات شعب تخصصية مثل اللغة العربية - رياضة - علوم - اللغة الانجليزية - التربية الفنية - التربية الرياضية . وتمنح مؤهلا دراسيا يطلق عليه بشهادة اجازة التدريس، وتعد مدرسيها للتدريس بالمرحلة الابتدائية أو الاعدادية .

وهناك اتجاه للأخذ بنظام السنوات الخمس بعد الشهادة الاعدادية وذلك لتحسين اعداد معلم المرحلة الابتدائية وقد بدئ في ذلك منذ العام الدراسي ٧٤/٧٣ بعد تصفية النظم الأخرى طبقا لما أوصي به مؤتمر وزراء التربية العرب المنعقد في مراكش سنة ١٩٧٠ .

٢ - بالنسبة لمعلمي المرحلة الثانوية بقسميها الاعدادي

والثانوي :

يعد هؤلاء المعلمون في كلية التربية بالجامعة الليبية والتي أنشئت سنة ١٩٥٥ (وقد سميت منذ العام الدراسي (١٩٧٧/٧٦) بجامعة الفاتح بطرابلس وهناك أيضاً كلية التربية بجامعة بنغازي . وهو النظام التكاملي كما في مصر ولكن نظرا لقلّة عدد الخريجين في الوقت الحاضر فإن الدولة تستعين بخريجي كليات اللغة العربية والآداب والعلوم بالجامعة الليبية وذلك بعد تدريبهم لفترة

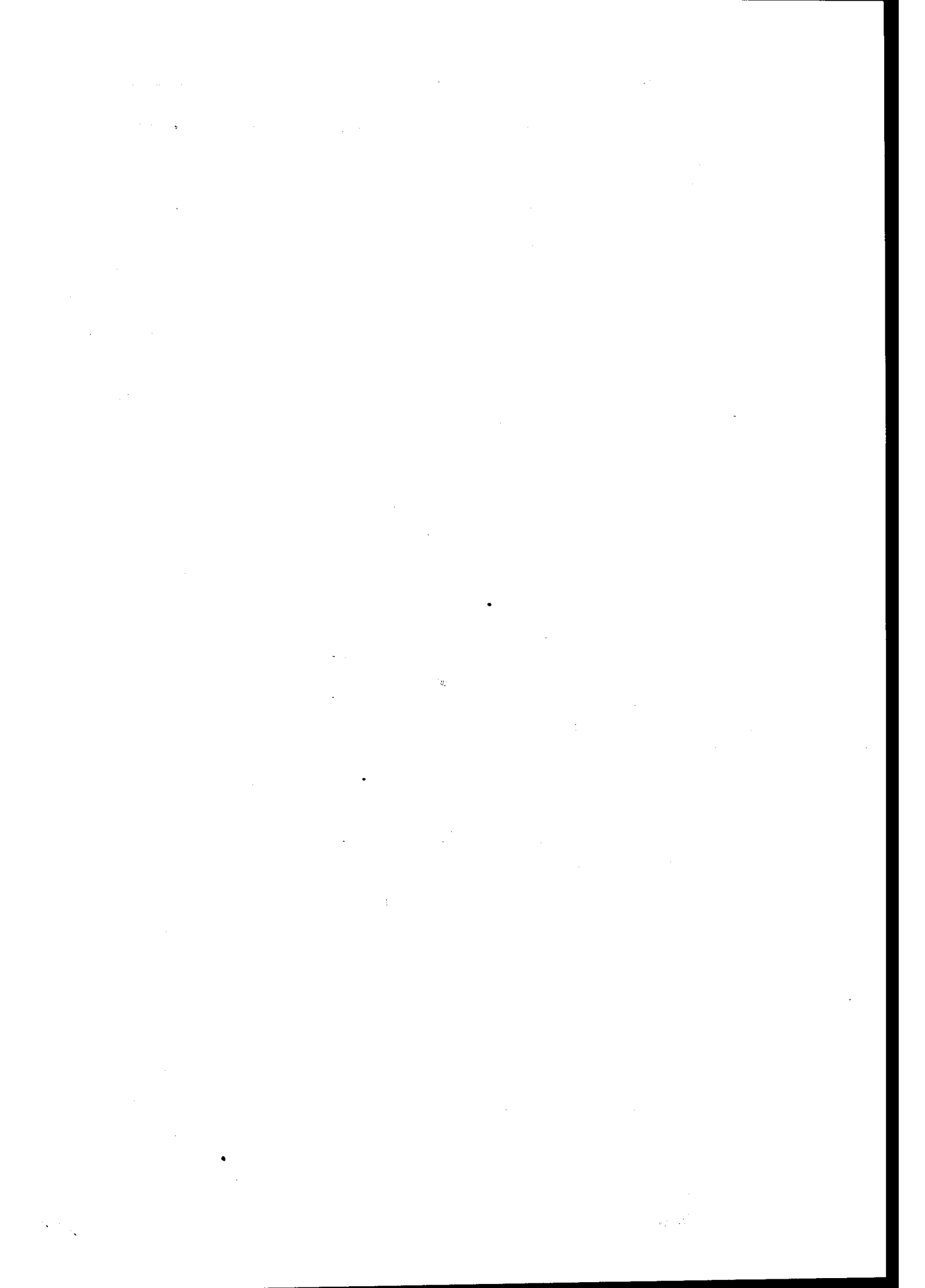
معينة وتأهيلهم مهنياً وهو ما يشبه النظام التتابعي الذي سبق الحديث عنه .
بالإضافة إلى ما سبق عن التعليم في ليبيا ، تولي الدولة هناك عناية
كبيرة بتصحيح الهرم التعليمي بالجامهيرية الليبية وذلك من خلال دراسة
وتقييم أوضاع التعليم بمختلف مجالاته نمشياً مع التطور الهائل في مجال
التقنية والتطبيق التي أصبحت دول العالم اليوم تركز عليها بشكل كبير من أجل
الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى دائرة التقدم .

كذلك تولي الدولة اهتماماً واضحاً بالتعليم الفني وتنويعه وتطويره
والارتفاع بمستوياته وتزويده بالمدرسين والمدرسين فضلاً عن محاولة ربط هذا
النوع من التعليم بالمصانع والمزارع والشركات والمصارف ومراكز الانتاج أما
التعليم الجامعي والعالي فإن الدولة توليه عناية خاصة ليواكب التقدم العلمي
والتقني والمساهمة الفعالة في تزويد المجتمع بالأيدي العاملة المدربة تدريباً
عالياً من أجل الاسهام في خطط التحول الاجتماعي والاقتصادي . وفي
السنوات العشر الأخيرة ازدادت أعداد المدارس والمعاهد المتخصصة وكثرت
الجامعات وتنوعت وكذلك مراكز البحث العلمي وبالتالي ازداد عدد المدرسين
والمدرسات في مختلف مراحل التعليم قبل الجامعي وقد استلزم ذلك اعتمادات
مالية كبيرة للانفاق على التعليم وهو ما توفره الدولة بزيادة ملحوظة
ومستمرة من عام لآخر نظراً للأقبال الجماهيري على التعليم بصفة عامة وفي
ضوء السياسة التعليمية التي تخطط لها وتقرها اللجان والمؤتمرات الشعبية
الأساسية والعامة المسئولة عن التعليم(*) .

وفي السنوات الماضية خطت ليبيا خطوات كبيرة في مجال التعليم
بأنواعه المختلفة كما أعيد النظر في مناهجه وطرائق التعليم بالإضافة إلى
الإهتمام بإعداد المعلمين .

(*) انظر الثورة الليبية في عشرين عاماً (١٩٦٩ - ١٩٨٩) اللجنة الشعبية العامة للاعلام

والثقافة - الفاتح من سبتمبر ١٩٨٩ طرابلس - ليبيا .



الفصل الرابع الاتجاهات التربوية في الدول الرأسمالية



هذا النوع من الدول :

ربما كان محور الفكرة الرأسمالية التي تأخذ بها نوعية من دول عالمنا المعاصر ، هو الفرد باعتباره القوة الاجتماعية الرئيسية والدعامة الأساسية في تقدم الأمم والشعوب ، وذلك من حيث الايمان به واحترام حريته وذكائه والعمل علي تنمية قدراته بما يدفعه إلي التنافس مع غيره تنافسا يهدف إلي تقدم المجتمعات ورفيها ، وتقوم حكومات هذه الدول بدور المنظم لهذا التنافس بما يكفل لها استقرار الحياة الاجتماعية بين الأفراد ، وأن اختلفت نوعية هذا التنظيم من دولة إلي أخرى .

وبالرغم من درجة التحضر الكبيرة التي تنعم بها الدول الرأسمالية في عصرنا الحاضر وادراكها لضرورة تمتع الشعوب بحرياتهما ، إلا أن البعض منها يستغل امكانياته لاذلال الشعوب محدودة الموارد وربطها باقتصادياتها بدلا من التكافل الدولي للنهوض بالدول الفقيرة . لاسيما ونحن في عصر تتصاعد فيه صيحات العولمة .

ويري بعض المفكرين أن الأوضاع الرأسمالية لبعض دول أوربا ، انما ترجع في جذورها إلي عصور سابقة عن العصر الحاضر ، إذ يعتبرونها حركة انسانية ناتجة عن تسلط ضغوط اجتماعية واقتصادية ودينية ، اشتركت في احداثها كل من الحكومة والكنيسة في العصور الوسطي حيث ساد الاقطاع والنظام الاقطاعي واستغلت العقيدة استغلالا سيئاً في سبيل الحصول علي المال

والوصول إلي الثراء ، ثم ما حدث بعد ذلك من تطورات سياسية واصلاحات دينية واجتماعية (١) .

تحقيقا لرغبة انسان أوروبا في الخلاص من قيود التسلط والاستغلال وكبت الحريات ، فقد كانت الحياة حينئذ أشبه شئ باستاتيكية راكدة ، فتحوّلت في عصور الاصلاح والنهضة وما أعقبهما إلي حياة ديناميكية مليئة بالحركة والنشاط المتنوع وقامت بتغذيتها وتدعيمها التيارات الفكرية المتتالية مما دفع المجتمعات الأوربية بعد ذلك إلي مزيد من الفكر والاختراع ، ثم كانت الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا وما لزمها من أموال وما تتطلبه من علم ، وأصبح كل منها (الصناعة والمال والعلم) ، في خدمة الآخر ، ينفعه ويدعم وجوده ، ومن ثم وجدت المنشآت والمؤسسات الصناعية والتجارية والعلمية وغيرها من وسائل الاستثمار إلي جانب مصادر الطاقة والثروة الأخرى وكلها من مقومات التطور التكنولوجي الذي تعيشه أوروبا الرأسمالية ، والذي كان له أثره علي إتجاهات التربية ونظم التعليم .

علي أن هذا التحليل التاريخي للفكرة الرأسمالية ، ليس بالضرورة أن يكون أساسا لكل الإتجاهات الرأسمالية التي تأخذ بها مجموعة من دول عالمنا المعاصر ، فهناك دول كان لظروف مجتمعاتها وطبيعة البيئة فيها ، دخل كبير في ثرائها وتقدمها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وغيرهما .

والدول الرأسمالية التي نعنيها من وجهة النظر التربوية ، هي الدول التي مكنتها اقتصادياتها من توفير فرص التعليم المنتج لأبنائها بحيث يسهم هذا التعليم في دعم اقتصادها عن طريق القوي البشرية المدربة والعالية المستوي والموزعة علي التخصصات المختلفة إلي جانب امكانيات الهيئات أو بعض الأفراد بالاسهام في اقامة المؤسسات التعليمية التي تتقاضى المصروفات من طلابها ، وهو ما نعبر عنه بالتعليم الخاص كمظهر للديموقراطية ، وحرية الأفراد في اختيار ما يرغبون الالتحاق به من أنواع التعليم ومنشأته ، فضلا عن أنه مجال للتنافس للارتقاء بمستوي التعليم والأفراد (١) .

(1) SNell. J. B. Early Railways (Pleasures and Treasures) Weidenfield and Nicolsan, London, 1967 .

(2)Ulich, Rolert, The Education of Nations, Acomparison Historical Perspective, Harvarh University Press, Cambridge, Massachuetts 1961, p.

وعلي نقيض ذلك ، هناك دول رأسمالية ، ولكنها غير متقدمة بسبب بعض الضغوط التي فرضت عليها في الماضي وقد تكون هذه الرأسمالية، وليدة ظروف جديدة كتفجير آبار البترول ووجود مصادر الطاقة كما في السعودية والكويت والامارات العربية وليبيا وغيرها ، فهي لم تتمكن بعد من الاستثمارات البشرية المرجوة مما لا يجعلها ضمن الدول الرأسمالية المتقدمة ، ولو أن كلا النوعين من الدول الرأسمالية يتشابهان في بعض السمات الاقتصادية .

وفي تناولنا لموضوع الاتجاهات التربوية في الدول الرأسمالية ، سيقصر حديثنا علي أوضاع التعليم في بعض الدول الرأسمالية المتقدمة .
ثم نتبع حديثنا بدراسة تطبيقية لاحدي هذه الدول .

السمات العامة للتعليم في الدول الرأسمالية

يمكن ايجاز السمات العامة في الدول الرأسمالية فيما يلي :

- ١ - اشترك السلطات المحلية مع السلطات المركزية في ادارة التعليم ، وتمويله مع عدم وجود تخطيط مركزي شامل للتعليم مما يتيح مرونة في التنفيذ .
- ٢ - التوسع في التعليم ؛ كما وكيفا مع الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا التطبيقية .
- ٣ - الاهتمام بالتوجيه التعليمي (حسب ميول وقدرات وامكانيات المتعلمين واستعداداتهم) .
- ٤ - الايمان بالفرد كأساس أعلي في التركيب الاجتماعي ، وتنمية مواهب الأفراد وقدراتهم مع محاولة تحقيق الرفاهية لكل من الفرد والمجتمع .
- ٥ - وجود المدارس الخاصة ، ومدارس للطوائف والهيئات الدينية ، إلي جانب وجود المدارس العامة ، الرسمية ، تطبيقا لمبادئ الديمقراطية .

وسنتاول بالحديث والشرح بعض هذه السمات للوقوف علي طبيعتها وأن كانت تختلف من دولة إلي أخرى :
أولاً : ادارة التعليم :

تمثل كل من فرنسا وانجلترا وأمريكا (كدول رأسمالية) نظاما معيناً في سياسة التعليم تخالف مخالفة تامة ما تسير عليه الدول الأوربية الاشتراكية

والتي سنتناولها فيما بعد بالحديث . ففي بعض الدول الرأسمالية لا يقام التعليم علي أساس سلطة مركزية لتراقب التعليم كما هو الحال في الدول الاشتراكية بل تشترك معها السلطات المحلية .

وهناك عدة دول رأسمالية يسير النظام التعليمي فيها علي أساس رقابة الدول وإشرافها علي شئون التعليم وغيره من المرافق العامة وليس لاختصاص الفرد لسيطرتها وتسييره وفق إرادتها أو لفرض عدة عقائد ومبادئ معينة عليه ، كما هو متبع في الدول الاشتراكية ، ولكن لتحقيق أغراض أخرى ومن أمثلة ذلك : فرنسا - فهي تدين بمبدأ السيطرة علي شئون التعليم ولعل ذلك يرجع إلي عهد نابليون فقد وضع هذا المبدأ في عام ١٨٠٦ ولا يزال يتبع حتي وقتنا الحاضر .

وتهدف فرنسا من السيطرة علي شئون التعليم إلي ثلاثة أمور : (١)

(أ) تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية تحقيقا عمليا ، وهذا لا يتحقق (كما تري فرنسا) ، إلا عن طريق الدولة .

(ب) الإشراف الفني علي شئون التعليم بوضعه في أيدي خبراء مدرسين ، وهذا لا يتوفر إلا عن طريق السلطة المركزية .

(ج) تحقيق التماسك القومي عن طريق مشاركة الأفراد بعضهم البعض الآخر في دراسة التراث الثقافي للأمة الفرنسية وتكوينهم وحدة ثقافية مميزة .

وبالرغم من أن النظام التعليمي الفرنسي نظام مركزي بيروقراطي تسلطي فإنه لا يمنع من وجود هيئات فرنسية كثيرة تنقده وتوجهه ، وتناقش السياسة التعليمية .

أما في إنجلترا . فيسير نظام التعليم هناك علي نظام يخالف النظام الذي تسيطر عليه فرنسا فلا تسيطر الدولة علي كل شئون التربية والتعليم بل تشترك

(١) أنظر : د. وهيب سمعان ، د. محمد منير مرسى - المداخل في التربية المقارنة مرجع سابق ص ١٨٢ .

د. وهيب سمعان وآخرين - اتجاهات جديدة في الإدارة المدرسية - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٧٢ م .

فقط في وضع سياسة عامة له تهتدي بها السلطات التعليمية في اشرافها علي التعليم وتكليفها وفقا لظروفها وحاجاتها (١) .

ولعل وجهة نظر الانجليز في علاقة الدولة بالتربية (كيفية ادارة التعليم ، ووضع المناهج ، ومركزية التعليم) تقوم علي أساس تأكد الدولة من حصول كل مواطن علي القدر الضروري الذي يعتبر حدا أدني للتعليم وليس أمر تدبير هذا القدر من واجبات الدولة بل من واجبات السلطات التعليمية ، المحلية ، ومن واجب الآباء .

وقد ترتب علي ذلك ، أن تميز النظام التعليمي الانجليزي في علاقته بالدولة بأمر ثلاثة ، هي :

(أ) اللامركزية في الاشراف علي التعليم (مع وجود سياسة عامة له) .

(ب) قيام الهيئات الدينية والمدنية بدور هام في التعليم .

(ج) حرية المعلمين والمتعلمين (من حيث وضع المناهج وتنفيذها وطرق التدريس .. الخ) .

وأما في أمريكا ، فينظر إلي التعليم هناك علي أنه من مقومات الديمقراطية ، كما ينظر إلي الديمقراطية علي أنها البيئة الطبيعية التي ينمو فيها النظام التعليمي ، وأن الغرض الأساسي من التعليم الأمريكي ، هو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

وقد كان من نتيجة عدم اشراف سلطة مركزية علي التعليم وقيام الولايات المختلفة بأمره ، وأن تميز التعليم الأمريكي بالتنوع ، والمرونة ، وأصبحت نظمه لا تجري علي وتيرة واحدة ولا تتشابه في مستواها ونوعها في أية جهة من الجهات كما أدت هذه الحال إلي وجود فروق في الفرص التعليمية بين الولايات ، بل وبين الجهات المحلية في الولاية الواحدة (٢) .

ومن الأمور التي أدت اليها عدم سيطرة الحكومة الفيدرالية علي التعليم ، وجود المدارس الحرة (الخاصة) بشكل ظاهر في أمريكا وهي مدارس بعضها مدني وبعضها يتبع هيئات دينية غالبيتها كاثوليكية .

(1) Deat, H. C. The Edfucational system of England Wales, University of London Press, 1963, p. 80

(2) Conant, J. B. Strengthen Education to Strengthen Democracy in a Divided World, School life, Jan 1949, p. 13 .

ثانياً : تمويل التعليم :

بالنسبة لفرنسا :

لا تتبع فرنسا نفس النظام المركزي الذي تتبعه في الإدارة التعليمية ،
ففي مجال التعليم الثانوي والفني والعالي تقوم الدولة بدفع معظم نفقاتها مع
جزء ضئيل من المصادر المحلية أو من الرسوم الدراسية .

أما المدارس الابتدائية والدراسات التكميلية فتشارك في تمويلها السلطات
المحلية بما يقرب من ٣٠٪ أو أكثر ، أما مرتبات المدرسين في كل المراحل
فتدفعها الدولة وبهذا يعتبر كل المدرسين في فرنسا موظفين في الدولة .

وفي إنجلترا

منذ سنة ١٩٤٥ تقوم الحكومة بدفع حوالي ٥٥٪ إلى ٦٠٪ من نفقات
التعليم للسلطات المحلية ، أما الـ ٤٠٪ الباقية فتحصلها السلطات التعليمية
المحلية من الضرائب المحلية .

أما في أمريكا

فتختلف المبالغ التي توزع علي الهيئات المحلية للانفاق علي شئون
التعليم باختلاف الولايات كما تختلف طرق توزيعها ، فبعض الولايات تدفع
من خزائنها أكثر من نصف المبالغ التي تحتاجها المدارس في حين أن البعض
الآخر لا يدفع أكثر من ٥٪ من هذه المبالغ .

ومن المعروف أن التعليم في أمريكا حتي نهاية المرحلة الثانوية بالمجان
كما أن الكليات والجامعات التابعة للولايات تحصل مصروفات رمزية فقط .

ثالثاً : المدارس الخاصة ومدارس الهيئات والطوائف

يوجد في الدول الرأسمالية إلي جانب المدارس الحكومية مدارس كثيرة
تابعة للهيئات المختلفة والطوائف الدينية وكذلك توجد المدارس الحرة التي
يديرها الأفراد والجماعات ، ويرى البعض أن هذه المدارس تضمن تحقيق مبدأ
تكافؤ الفرص التعليمية إذ بوجودها يكون للآباء مطلق الحرية في أن يبعثوا

بأبنائهم إلى المدارس العامة أو الخاصة أو الحرة حسبما يرغبون ووفقا لميول
أبنائهم واستعداداتهم (1) .

وبالإضافة إلى هذا تسمح الدول الرأسمالية للهيئات والأفراد المختصين
في مناقشة مسائل التعليم والقيام ببحوث خاصة في مختلف نواحيه والتقدم
بمقترحات لاصلاحه .

ولا شك أن النظام التعليمي الذي تشرف عليه الدولة والذي يسمح بوجود
هيئات للمشاركة فيه والمعاونة في توجيهه ، وتقدمه لا شك أن هذا النظام
يساعد علي النمو والتطور بل ويخالف تمام المخالفة النظام التعليمي الذي
تشرف عليه الدول الجماعية وتراقبه والذي يعتبر مجرد النقد للنظام خيانة
عظمي وإن كان لكل من النظامين مزاياه وعيوبه .

(1) Craner, J.F. and Browne, G. S. Contmporary Education. Accomparative
study of National systems. (New York, Harcourt Brace and World Inc.,
1965, p. 88) .

نظام التعليم العام في الدول الرأسمالية

لا تسير الدول الرأسمالية في غالبيتها علي نظام تعليمي واحد اذ يختلف هذا النظام من دولة إلي أخرى ولكل دولة ظروفها ومتطلباتها .
(أ) مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية (دور الحضانه ورياض الأطفال) : في فرنسا :

هي مرحلة اختيارية لا تدخل ضمن سن الالزام وتبدأ عادة من سن الثانية إلي سن السادسة اذا توفرت الامكانيات وإن كانت تضم ما يزيد عن ٦٠٪ من الأطفال في فرنسا - وهي مدارس تؤدي خدمات اجتماعية وتربوية هامة . ويشرف عليها جهاز خاص يتبع لوزارة التربية الفرنسية .

وهذه الدور تنقسم إلي ثلاثة أقسام :

١ - من سن الثانية إلي سن الرابعة .

٢ - من سن الرابعة إلي سن الخامسة .

٣ - من سن الخامسة إلي سن السادسة (١) .

في إنجلترا :

هناك مرحلتان :

١ - من سن الثالثة إلي سن الخامسة .

٢ - من سن الخامسة إلي سن السابعة .

ونظرا لأن فترة الالزام تمتد ما بين سن الخامسة حتي سن الخامسة عشرة فإن هذه المرحلة الثانية تدخل فيها .

في أمريكا :

هناك أنواع مختلفة من مدارس الحضانه وإن كانت قليلة بوجه عام .

ومن أنواعها :

١ - حضانه عامة تابعة للحكومة أو خاصة - ويتصل بعضها بالكليات والجامعات ومراكز البحوث التربوية كمدارس نموذجية للتطبيق التربوي

(1) Institute Pedagogique National The organisation of Education in Franethildro Documentation Jam., 1940, p. 3 .

وتبدأ غالباً من سن الثالثة .

٢ - حضانة تابعة لرياض الأطفال بمعنى تجمع دار حضانة مع روضة أطفال بالإضافة إلي السنوات الثلاث الأولى من المدارس الابتدائية (الأولية) ومدة هذا النوع من سن الثالثة إلي سن الثامنة أو التاسعة باعتبار أن هذه الفترة تمثل مرحلة متكاملة من سن الطفل .

٣ - حضانة ملحقة بمدرسة ثانوية حيث يجد طلاب وطالبات المدارس الثانوية فرصة يلاحظون فيها حياة الأطفال الصغار ويتزودون بخبرات عن ادارة المنزل والعلاقات العائلية .

(ب) المدرسة الابتدائية أو الأولية :

في فرنسا :

وتعتبر فترة الالزام (المدرسة الابتدائية) أو التعليم الاجباري هناك من سن السادسة إلي سن الرابعة عشرة - أما المدرسة الابتدائية أو الأولية فيلحق بها الأطفال من سن السادسة ومدة الدراسة بها خمس سنوات وقد يبقي بها بعض الأطفال حتي سن الرابعة عشرة حيث يلتحقون بدراسة تكميلية مهنية ذات برامج صناعية أو زراعية أو تجارية لمدة ثلاث أو أربع سنوات .

في إنجلترا :

تبدأ المرحلة الابتدائية من سن الخامسة إلي سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة .

وتنقسم إلي قسمين :

١ - مدارس الأطفال : من سن الخامسة إلي سن السابعة .

٢ - مدارس الصغار : من سن السابعة إلي سن الحادية عشرة .

ويوجد هذان القسمان معا أو كل قسم منفصل علي حدة .

في أمريكا (١) :

يختلف تنظيم هذه المرحلة من ولاية إلي أخرى ولكن أكثرها انتشارا هو المدرسة الأولية ذلت السنوات الست وكذلك مدرسة أولية ذات الثماني سنوات .

(1) Cobill, R. and Henely S. (Eds.) The Dalitie of Education in The Local, Community. U.S.A., 1964, pp. 31 - 38 .

وتبدأ المدرسة الأولية في أمريكا من سن السادسة وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- ١ - القسم الابتدائي : ويشمل السنوات الثلاث الأولى وقد تضم إليه روضة لمدة سنتين سابقة له .
- ٢ - القسم المتوسط : ويشمل السنوات الثلاث التالية .
- ٣ - القسم العالي : ويشمل السنتين الأخيرتين وهذا القسم يمثل الجزء الأول من المدرسة الثانوية .

(ج) المرحلة الثانوية :

في فرنسا :

مدتها سبع سنوات من سن الحادية عشرة إلى سن الثامنة عشرة والسنوات الأربع الأولى منها تمثل مرحلة عامة أو ثانوية دنيا (اعدادية) كما تمثل السنوات الثلاث الباقية مرحلة تخصصية أو ثانوية عليا - وهذا النوع الأخير ينقسم إلى قسمين :

- ١ - قسم مدته ثلاث سنوات تنتهي بالشهادة الثانوية (بكالوريا) بأنواعها (علمي - أدبي - رياضة) وهي المدارس التي يطلق عليها الليسيه وهي أيضاً تؤول للجامعات .
- ٢ - قسم مدته سنتان . تنتهيان بدبلوم في التدريب المهني - وهي التي يطلق عليها مدارس الكوليج .

في إنجلترا :

مدة الدراسة بها سبع سنوات أيضاً من سن الحادية عشرة إلى سن الثانية عشرة - وهي علي قسمين :

وتعتبر مرحلة الزامية مجانية .

- ١ - مرحلة عامة : ومدتها أربع سنوات - من سن الحادية عشرة إلى سن الخامسة عشرة وهذه تدخل ضمن مرحلة الالزام وهو المستوي العادي الذي يرمز إليه باسم المدرسة الثانوية العامة (المستوي العادي) .

٢ - مرحلة مدتها ثلاث سنوات من سن الخامسة عشرة إلى سن الثامنة عشرة وفي نهايتها يتقدم الطلاب إلى امتحان الثانوية العامة (المستوي الرفيع أو المتقدم) وهذه الشهادة هي التي تؤهل للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا.

في أمريكا :

تأخذ هذه المرحلة أشكالاً متنوعة من التنظيم فهناك المدرسة الثانوية ذات الأربع سنوات والتي تسبقها ثماني سنوات في المدرسة الأولية - وهناك المدرسة الثانوية ذات الست سنوات والتي تسبقها ست سنوات في المدرسة الأولية وهذه تنقسم إلى نوعين :

١ - المدرسة الثانوية الدنيا . (اعدادية) ومدتها ثلاث سنوات من سن الثانية عشرة إلى سن الخامسة عشرة .

٢ - المدرسة الثانوية العليا ومدتها ثلاث سنوات من سن الخامسة عشرة إلى سن الثامنة عشرة - وهذه تعد للكليات الجامعية .

أما النوع الأول فيعد للدراسات المهنية وغيرها ، وهي المدرسة الثانوية التي تلي مدرسة أولية ذات ثماني سنوات كما أنها المدرسة الثانوية الشائعة في أمريكا في الوقت الحاضر (١) .

ومما سبق يلاحظ أن فترة الالتزام في الدول الثلاث تسير على النحو التالي :

- فرنسا :

من سن السادسة إلى سن السادسة عشرة .

- إنجلترا :

من سن الخامسة إلى سن الخامسة عشرة .

- أمريكا :

من سن السادسة إلى سن الثامنة عشرة .

أما مرحلة التعليم العالي أو الجامعي في الدول الرأسمالية فهي تتنوع في طبيعتها ، كما تختلف من دولة إلى أخرى .

(١) كاندل - التعليم في أمريكا - ترجمة د. وهيب سمعان - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٦٠ ص ٩٩ .

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that this is crucial for ensuring transparency and accountability in the organization's operations.

2. The second part outlines the various methods and tools used to collect and analyze data. This includes the use of surveys, interviews, and focus groups to gather qualitative information, as well as the application of statistical software for quantitative analysis.

3. The third part of the document details the process of identifying and measuring key performance indicators (KPIs). It explains how these indicators are used to track progress and evaluate the effectiveness of different strategies and initiatives.

4. The fourth part discusses the importance of regular communication and reporting. It highlights the need for clear and concise reports that provide stakeholders with the information they need to make informed decisions.

5. The fifth part of the document addresses the challenges and limitations of data analysis. It acknowledges that while data provides valuable insights, it is not always perfect and can be subject to various biases and errors.

6. The sixth part of the document provides a summary of the key findings and conclusions. It reiterates the importance of a data-driven approach and offers recommendations for future research and practice.

7. The final part of the document includes a list of references and a bibliography. This section provides a comprehensive overview of the sources used in the research and allows readers to explore the topic further.

دراسة تطبيقية

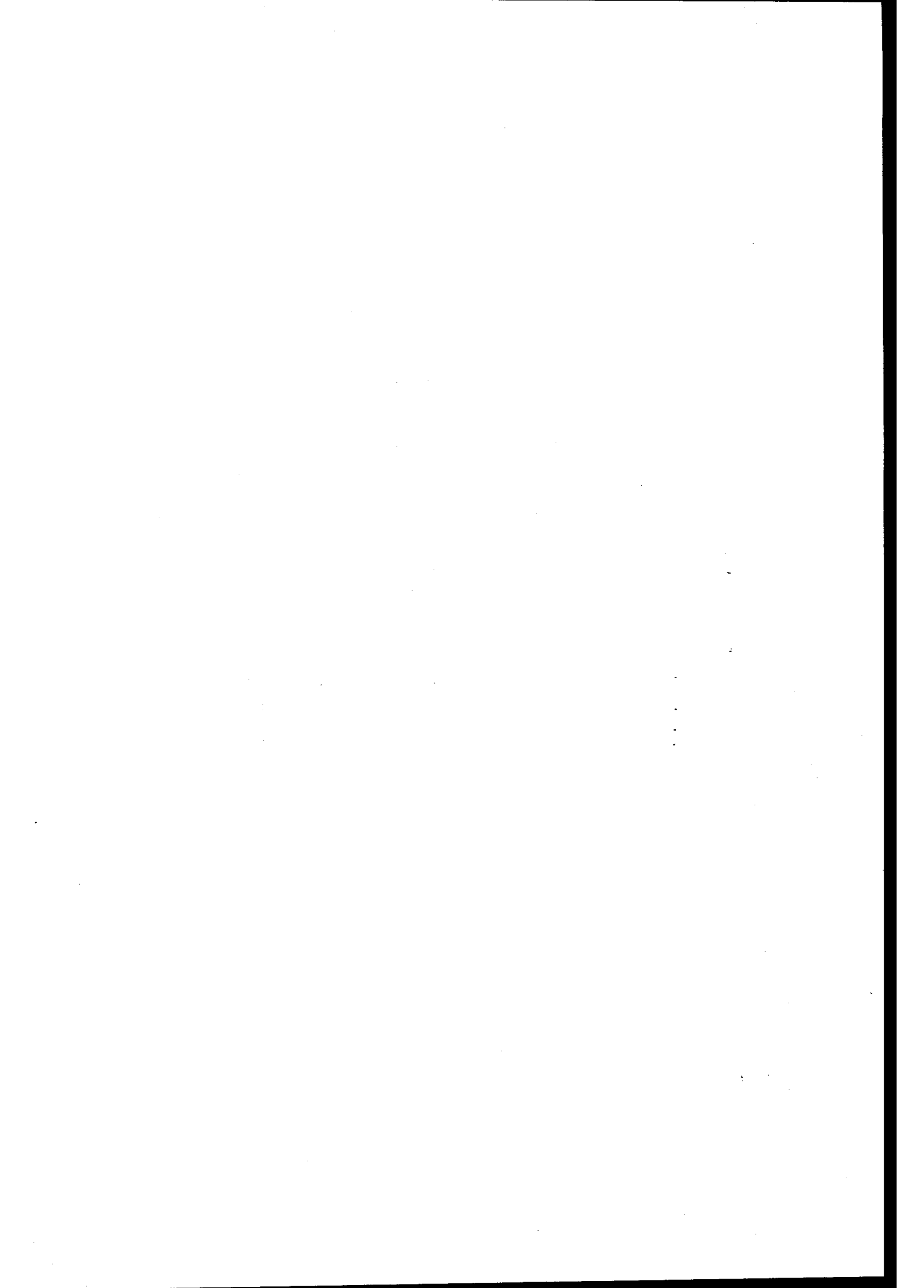
لاجاهات التربية

في

الدول الرأسمالية

التعلم في

انجلترا



التعليم العام في إنجلترا

تقديم :

قبل الحديث عن «إنجلترا» (بصفة خاصة) لنا كلمة موجزة عن «بريطانيا» (بصفة عامة) حيث تتكون «المملكة المتحدة» من أربعة أقاليم متميزة ، يقطنها أقوام من عناصر متباينة ، لكل منها ، ماضيه ، وتقاليده ، وثقافته المتغايرة ، وإن جمعت بينها ، دولة واحدة ؛ اتحدت عناصرها في ظروف مختلفة عبر القرون ، ولكن هذه القرون ، لم تفلح بعد ، في أن تذيب هذه القوميات في بوتقة واحدة ، فظل كل منها ، محافظا علي تراثه ، وعاداته ، بل ، وبلغاته الأصلية ، وبالأرض التي يقيم فيها ، قبل أن تربط الجميع تلك المملكة المتحدة علي أن أولي تلك القوميات ؛ هي القومية الانجليزية ، في إنجلترا ، وهي أكبر الاقاليم الأربعة في المملكة المتحدة (بريطانيا) ، وعاصمتها «لندن» ، والانجليز ، هم سكان إنجلترا الأصليون ، ويشكلون الغالبية العظمي من سكان بريطانيا كلها ، حيث تبلغ نسبتهم نحو ٨١,٥ ٪ .

وثانية القوميات

هي القومية الاسكتلندية ، في «اسكتلندا» ، التي تحتل نحو ٣٧ ٪ من مساحة الجزر البريطانية كلها ، وتقع في الشمال الشرقي للملكة المتحدة ، وهي تتكون من مجموعة ضخمة من الجزر ، ويشكل سكانها (خمسة ملايين وربع مليون نسمة) نحو ١٠ ٪ من مجموع سكان بريطانيا .

وثالثة القوميات

هي قومية «ويلز» ، حيث يقع اقليم «ويلز» غرب الجزر البريطانية ، وقد تبع بريطانيا ، منذ أوائل القرن الرابع عشر الميلادي ، ويمثل سكان «ويلز» (نحو مليونين و ٨٠٠ ألف نسمة) ما يقرب من ٢,٥ ٪ من سكان الجزر البريطانية ، وكثير منهم ، يتكلمون لغتهم الأصلية «الويلش» ، والبعض الآخر ، يتحدثونها ، إلي جانب اللغة الانجليزية .

ورابعة القوميات :

هي قومية «أيرلندا الشمالية» ، وهي مجموعة من المقاطعات التي توجد

في شمال شرقي «أيرلندا» ، وعاصمتها «بلفاست» .

ومن المعروف ، أن جنوب «أيرلندا» جمهورية مستقلة منذ عام ١٩٢١ ، وذلك بموجب قانون سنة ١٩٢٠ ، الذي أصدره مجلس العموم البريطاني آنذاك .

كذلك ، من المعروف ، أن «اسكتلندا» كانت مملكة كبيرة (منذ ١٠١٨ م إلي ١٦٠٣ م) ثم تبعت بريطانيا بعد صدور قانون سنة ١٧٠٧ ، والذي يقضي بانضمامها إلي إنجلترا .

ولكن ، من الملاحظ ، أنه في السنوات الأخيرة ، الماضية ، وجود محاولات ذات أساليب متعددة ، من قبل عدد غير قليل من أبناء كل من «اسكتلندا» ، و «ويلز» ، و «أيرلندا الشمالية» ، وهذه المحاولات ، تدعو إلي الانفصال ، والاستقلال عن المملكة المتحدة .

من ذلك ؛ مطالبة الحزب الوطني في كل من «اسكتلندا» و «ويلز» بأن تكون للحكومة الإقليمية في كل منهما ، مستقلة ذاتيا ، علي غرار حكومات الاقاليم الكندية ، التي تتمتع بسلطات واسعة ، وأن يكون لها رئيس وزراء ، وليس وزيرا أول ، كما تقترح الحكومة المركزية بلندن ، كما يطالبون بنصيب عادل من دخل البترول في بحر الشمال .

بالإضافة إلي ما يحدث في الانتخابات العامة للبلاد ، حيث حصل الحزب الوطني الاسكتلندي (الذي يدعو إلي استقلال اسكتلندا) علي أكثر من ٣٠% من نسبة الأصوات في مجلس العموم البريطاني في انتخابات ١٩٧٤ ، هذا ، فضلا عن أن أهالي «اسكتلندا» يهتمون الحكومة المركزية في «لندن» بإهمال مصالحهم ، مما أدى إلي ارتفاع نسبة البطالة إلي حوالي ٩% (نحو ٢٠٠ ألف عاطل) . (١)

إلي جانب المتاعب الاقتصادية العنيفة التي يواجهها اقليم «اسكتلندا» رغم أن به أكبر المراكز الصناعية ، علاوة علي بترول بحر الشمال ، الذي يبشر بآمال عريضة للاقتصاد البريطاني ، الأمر الذي يدعو الاسكتلنديين إلي المطالبة بالاستقلال للانتفاع بالموارد المالية الضخمة ، التي يتحياها لهم هذا البترول .

(١) حدثت بعض التغيرات في السنوات الأخيرة .

نظام التعليم في إنجلترا

بعد هذه النبذة القصيرة عن المملكة المتحدة (بريطانيا) نعود فنركز حديثنا عن التعليم العام في إنجلترا .

يرجع تنظيم التعليم العام في إنجلترا في الوقت الحاضر إلي الأسس التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث صدرت عدة قوانين تناولت تنظيم التعليم هناك - وكان من أهمها : قانون بتلر Butler act ، الذي صدر في سنة ١٩٤٤ وبمقتضاه أصبح النظام التعليمي يشتمل علي مرحلتين أساسيتين : (١) .

المرحلة الأولى :

وتشمل المدرسة الابتدائية فيما بين سن الخامسة وبين الحادية عشرة أو الثانية عشرة .

المرحلة الثانية :

وتشمل المرحلة الثانوية فيما بين الحادية عشرة أو الثانية عشرة وسن الثامنة عشرة .

وقد قضي هذا التنظيم علي اللثائية التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٤٤ والتي كانت تقضي بتعليم أولي لعامة الشعب - وتعليم ثانوي للأقلية منهم ، القادرة عقليا علي الالتحاق به ، والقادرة ماديا علي دفع نفقاته .

كما قضي هذا التنظيم علي التعليم الأولي الذي كان يقف بالتلميذ عند سن الرابعة عشرة ولا يسمح له الا بفرص قليلة للاستمرار في المدرسة بعد ذلك .

ونتيجة لقانون بتلر سنة ١٩٤٤ أصبحت المدرسة الابتدائية أساسا عاما للمدرسة الثانوية بأنواعها المختلفة وأصبحت تتصل بها اتصالا وثيقا في السنوات الأربع الأولى (من سن الحادية عشرة إلي سن الخامسة عشرة) .

أما المرحلة الابتدائية :

القسم الأولي :

مدرسة الحضانة ويقبل بها الأطفال من سن الثالثة إلي الخامسة .

(1) Education Act, 1944, Batler Act .

القسم الثاني :

مدرسة الأطفال (وهو بدء التعليم الإلزامي) ويلتحق بها الأطفال من سن الخامسة إلى سن السابعة .

القسم الثالث :

المدرسة الابتدائية ، ويطلق عليها مدرسة الصغار ويلتحق بها الأطفال من سن السابعة إلى الحادية عشرة .

وتوجد هذه المدارس الثلاث منفصلة عادة ولكن قد توجد أحيانا مدرسة تجمع بين مدرسة الحضانة ومدرسة الأطفال - كما توجد تجمع بين مدرسة الأطفال والمدرسة الابتدائية .

مدرسة الحضانة :

يرجع تاريخ انشائها إلى سنة ١٩٠٨ ثم جاء قانون ١٩١٨ وأعطى السلطات المحلية الحق في إنشاء مدارس للحضانة عن طريق الأفراد والجماعات . ولكن انشائها سار ببطء إلى أن جاء قانون سنة ١٩٤٤ فجعل إنشاء مثل هذه المدارس من واجبات السلطات التعليمية المحلية .

أما مدارس الأطفال :

فيعود تاريخها في إنجلترا إلى ما يزيد عن قرن ونصف منذ سنة ١٨١٦ ثم جاء قانون ١٩٤٤ وأكد ضرورة العناية بها .

وأما مدارس الصغار :

وهي الجزء الثالث المكون لمرحلة التعليم الابتدائي من سن السابعة إلى سن الحادية عشرة فكانت معروفة بهذا الاسم أيضاً قبل قانون سنة ١٩٤٤ .

وقد تغيرت وظيفة مدرسة الصغار من مجرد العناية بمحو الأمية والتدريب العقلي والحصول على معلومات ، إلى العناية بتربية الطفل تربية شاملة وفي نهاية المرحلة الابتدائية يتقدم التلميذ لامتحان القبول في المرحلة الثانوية .

أما المرحلة الثانوية :

فمدتها سبع سنوات من سن الحادية عشرة حتى سن الثامنة عشرة وهذه المرحلة ذات قسمين : (G.C.E) .

١ - قسم مدته أربع سنوات من الحادية عشرة إلى سن الخامسة عشرة وهذا هو المستوى العادي وهو اجباري متمم للالزام . Ordinary Level (O.L.)

٢ - قسم مدته ثلاث سنوات من الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة وهذا هو المستوى المتقدم أو الرفيع وهو الذي يؤهل للتعليم العالي .

Advanced Level (A. L.)

ويتكون التعليم الثانوي في إنجلترا من أربعة أنواع هي :

١ - المدرسة الثانوية العامة أو الأكاديمية :

ومدتها سبع سنوات من سن الحادية عشرة إلى سن الثامنة عشرة وهي أقدم أنواع المدارس الثانوية بإنجلترا ويقبل بها أحسن التلاميذ الناجحين في امتحان القبول للتعليم الثانوي والذين يمثلون أكثر من ٢٠٪ وهذه المدرسة تهتم بالدراسات الأكاديمية .

٢ - المدرسة الثانوية الفنية :

وتحظى بمكانة كبيرة ويلتحق بها نسبة كبيرة من الناجحين في امتحان القبول للتعليم الثانوي تكاد تعادل نسبة المدرسة الثانوية العامة .

ومناهج هذه المدرسة تميل إلى الناحية المهنية وهي غالباً دراسات هندسية وفنية للبنين وموضوعات تجارية متنوعة للبنات .

ويمكن للطلاب المنتهين من هذه المدرسة الالتحاق بالجامعات والكليات الفنية المختلفة أو التوظيف والقيام ببعض الأعمال .

٣ - المدرسة الثانوية الحديثة :

وتستوعب نسبة كبيرة من تلاميذ المرحلة الثانوية بصفة عامة قد تصل إلى ٧٠٪ أو ٧٥٪ منهم وهي تعتبر أقل أنواع التعليم الثانوي مكانة في إنجلترا بالإضافة إلى ذلك فهي تعاني من انخفاض المستوى العلمي سواء بالنسبة للمعلمين أو للتلاميذ وقدراتهم ، وكذلك الخدمات التعليمية اللازمة . ومن

وظائف هذه المدرسة تزويد تلاميذها بتعليم واسع ، عام ، يتصل كثيرا ببيئتهم التي يعيشون فيها وتتجاوب مع ميولهم ، ومناهجها متعددة النشاط بالإضافة إلي النواحي المهنية والعملية .

٤ - المدرسة الثانوية الشاملة :

أنشئت سنة ١٩٤٧ كحل لمشكلة تنوع المدارس الثانوية ويوجد منها الكثير بانجلترا في الوقت الحاضر وعلي أساس تجربتها لمبدأ «التعليم الثانوي للجميع» .

وهذا النوع من المدارس يشتمل علي أنواع مختلفة من التعليم الثانوي ويقبل فيه جميع التلاميذ دون أي تمييز (١) .

(أ) المدرسة الشاملة التقليدية :

وهي من سن ١١ سنة إلي سن ١٨ سنة .

(ب) المدرسة الشاملة ذات المرحلتين :

١ - من سن ١١ سنة إلي سن ١٣ أو ١٤ سنة وهي المدرسة الشاملة الدنيا .

٢ - من سن ١٣ أو ١٤ إلي سن ١٨ سنة وهي المدرسة الشاملة العليا .

(ج) المدرسة الشاملة ذات المرحلتين :

١ - مرحلة أولي مشابهة للمدرسة الشاملة الدنيا في التنظيم السابق .

٢ - مرحلة ثانية ويبقي التلاميذ بها حتي سن ١٥ أو ١٦ سنة ويعدون لامتحان الثانوية العامة .

(د) المدرسة الشاملة ذات المرحلتين :

١ - مرحلة أولي تمثل المدرسة الشاملة الدنيا .

(١) رويين بيدلي - المدرسة الشاملة - ترجمة د. محمد مرسى ، يوسف ميخائيل أسعد -

عالم الكتب - القاهرة ١٩٧١ ص ١٥ .

٢ - مرحلة ثانية من سن ١٣ أو ١٤ سنة ويخير التلاميذ بين الالتحاق بالمرحلة الشاملة العليا حتي الالتزام أو بعد سن الالتزام.

(هـ) المدرسة الشاملة ذات الصفوف الخمسة :

من سن ١١ سنة إلي سن ١٦ سنة ، ويكملها الصفوف السادسة لما بعد سن ١٦ سنة والمماثلة في المستوي للمعاهد والكليات دون الجامعية .

(و) نظام المدرسة الشاملة الذي يجمع بين المرحلتين الابتدائية والثانوية :

وفيه يحول التلميذ من المدرسة الابتدائية في سن ٨ أو ٩ إلي المدرسة الشاملة ذات الصفوف الأربعة ويبقي بها حتي سن ١٢ أو ١٣ ثم ينقل بعدها إلي مدرسة ثانوية شاملة أعلي ، لمدة ست سنوات أي حتي سن ١٨ سنة .

ويعتبر كل من التنظيم (ج) و (د) تنظيماً شاملاً لأنه يفصل التلاميذ من سن ١٣ سنة إلي مدرستين مختلفتين ويمكن الأخذ به كحل مبدئي . أما التنظيمات الأربعة الأخرى (أ) ، (ب) و (هـ) و (و) فهي ذات طابع شامل بالمعني الكامل (١) .

ومن المعروف أن فكرة انشاء المدرسة الشاملة بنيت علي جملة اعتبارات ، اجتماعية وتربوية من أهمها :

أولاً : تكافؤ الفرص التعليمية للجميع .

ثانياً : القضاء علي طبقيّة التعليم الثانوي .

ثالثاً : التغلب علي مشكلة القبول والاختيار في التعليم الثانوي .

رابعاً : مواجهة الحاجات المختلفة للتلاميذ بتنوع القدرات وتعددتها بما يتلاءم مع القدرات المختلفة .

خامساً : وجود فرص أكبر للتدريب العملي والمعملي .

(١) د. محمد منير مرسى - الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة - عالم الكتب - القاهرة

سادساً : المساعدة في توجيه التلاميذ وفقا لاستعداداتهم وحاجاتهم .

التعليم الفني التطبيقي أو البوليتكنيكي : Polytechnica

لا يقل اهتمام إنجلترا بهذا النوع من التعليم عن الاهتمام بغيره من الأنواع الأخرى وهذا التعليم الفني التطبيقي متنوع في أساليبه فمنه ما يلتحق به الطلاب بعد الثانوية العامة (المستوي العام) أو الثانوية العامة (المستوي الرفيع) ومنه ما يبقي فيه الطلاب خمسة أعوام دراسية ومنه التدريبات السريعة . وهناك التعليم المستمر والتعليم لبعض الوقت ، وكذلك منه ما ينتهي بالدبلومات الفنية وما ينتهي بالمؤهلات الجامعية أو العالية .

تعليم المعوقين أو الشواذ :

أكد قانون ١٩٤٤ ضرورة العناية بالتلاميذ المعوقين بدنيا وعقليا وكذلك الشواذ فأتاح الفرص التعليمية أمامهم سواء في المدارس الحكومية أو الخاصة مع توجيههم تربوياً ومهنياً ، كما أكد القانون علي السلطات المحلية والآباء مراعاة ذلك باعتباره ضمن مرحلة الالزام .

وتوجد بإنجلترا أنواع كثيرة من مدارس التربية الخاصة التي تستوعب أعدادا كثيرة من هؤلاء المعوقين والشواذ .

وبعد ، فقد صدرت في السنوات الماضية عدة قوانين بشأن الإصلاح التعليمي بإنجلترا منها ما صدر في ١٩٨٨ وفي ١٩٨٩ وفي ١٩٩٢ ومما تتضمنته تلك القوانين : (١)

- زيادة نفوذ السلطات المركزية فيما يتعلق بتنفيذ المناهج المدرسية ووسائل التقويم والامتحانات وكذلك تنظيم تمويل التعليم .
- زيادة إشراف السلطات التعليمية على المدارس .
- إحداث تجديدات متنوعة بشأن مدارس المرحلة الثانوية .
- تشكيل لجان مختلفة لمتابعة تطوير التعليم وإستحداث طرق تربوية مبتكرة .
- إعادة النظر في المناهج المدرسية وربطها بالمجتمع .
- إعادة النظر في أوضاع التعليم الجامعي والمعاهد التطبيقية .

(١) د. محمد منير مرسى - الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث - عالم الكتب - القاهرة ١٩٩٦ ص ١٨٦ - ١٩٤ .

التعليم العالي والجامعي

يوجد بإنجلترا الكثير من الجامعات والمعاهد العليا المتنوعة ومن أشهرها جامعة لندن - وجامعات أكسفورد وكمبردج ودرهام ، وليفريل ، وشيفيلد ، وليدز ومانشستر . . . وغيرها ، والتي تضم آلاف الطلاب في مختلف الكليات والتخصصات .

وتختلف جامعات إنجلترا في معظمها من حيث السنوات الدراسية أو المؤهلات التي تمنحها - فهناك المؤهلات الجامعية الأولى ، وهناك المؤهلات الجامعية العليا وهي علي النحو التالي : (U.G., P.G.)

١ - حيث توجد درجة الليسانس أو البكالوريوس - وهي نوعان :

(أ) عادية تخصصية ومدتها ٣ سنوات .

(ب) ممتازة شرقية ومدتها ٤ سنوات .

٢ - درجة الماجستير : ومنها ما يعد عن طريق الرسائل الجامعية المعروفة ومنها ما يعد عن طريق الدراسات أو الكورسات . (M.D.)

٣ - درجة الدكتوراه : وتمنح بعد اعداد رسالة جامعية أو بعد اعداد بحث مبتكر . (Ph.D.)

٤ - درجة الدكتوراه العليا : وتمنح للتخصص الدقيق في المجالات المتعددة بعد اعداد أبحاث مبتكرة أيضاً (D.)

اعداد المعلمين :

تتبع كليات ومعاهد المعلمين المختلفة لهيئات متنوعة منها ما يتبع للجامعات ، ومنها ما يتبع للسلطات التعليمية المحلية ومنها ما يتبع لهيئات طائفية أو غير طائفية (مثل : كنيسة إنجلترا أو الكنيسة الكاثوليكية) .

ويقبل الطلاب والطالبات للالتحاق بكليات ومعاهد المعلمين بعد نجاحهم في امتحان الشهادة الثانوية العامة للمستوي العام والمستوي الرفيع ، وذلك علي النحو التالي :

(أ) تقدم غالبية كليات المعلمين برنامجاً لمدة عامين يؤهل المعلمين للتدريس بمدارس الحضانة والمدارس الابتدائية .

(ب) تقدم بعض هذه الكليات برنامجاً لمدة سنة واحدة لمن اتموا برنامج السنتين وذلك بغرض اعدادهم للتدريس بالمدارس الثانوية .

(ج) يدرس الطلاب في كليات المعلمين منهاجاً واسعاً كما يتخصصون في مادة أو مادتين إلى جانب دراستهم التربوية والنفسية ، ودراسة البيئة المحلية .

(د) يعمرن الطلاب تمريناً عملياً لمدة اثني عشر أسبوعاً تحت اشراف أساتذة المواد وأساتذة التربية ، وقد يكون هذا التمرين في المدارس الملحقة بكليات المعلمين ، ولكن غالبية السلطات تربي تمارين طلابها في المدارس المحلية .

علي أن الأعداد المهني لمعلمي المدارس الثانوية يتم عادة في الجامعات منذ عام ١٩٤٧ وبعد صدور تقرير ما كنير ١٩٤٤ عن المعلمين بالمملكة المتحدة) ثم حضور برنامج مهني يعقب حصول الطلاب علي درجة البكالوريوس (أو الليسانس) ومدة هذا البرنامج عام واحد (١) .

كما تقدم بعض كليات المعلمين برنامجاً لمدة عام أيضاً لخريجي الجامعات لاعدادهم الاعداد المهني يدرسون خلاله بعض علوم التربية وعلم النفس وطرق التدريس .

أما المعلمون غير المؤهلين ، فتقدم لهم كليات المعلمين برنامجاً لمدة عام واحد أيضاً لتأهيلهم مهدياً .

تربية المعلمين أثناء الخدمة :

تتعاون السلطات المركزية لاعداد المعلمين بالاشتراك مع معاهد التربية ، والجمعيات المهنية ، والسلطات التعليمية المحلية في اقامة البرامج المهنية والأكاديمية المختلفة التي ترفع من المستوي المهني والأكاديمي للمعلمين . وتتنوع هذه البرامج بين طول مدتها وقصرها .

بالإضافة إلى ذلك تقدم وزارة التربية البريطانية بعض البرامج القصيرة للمدرسين من وقت إلى آخر لتطلعهم علي الجديد من الأبحاث التربوية ، بقصد رفع مستواهم المهني والفني .

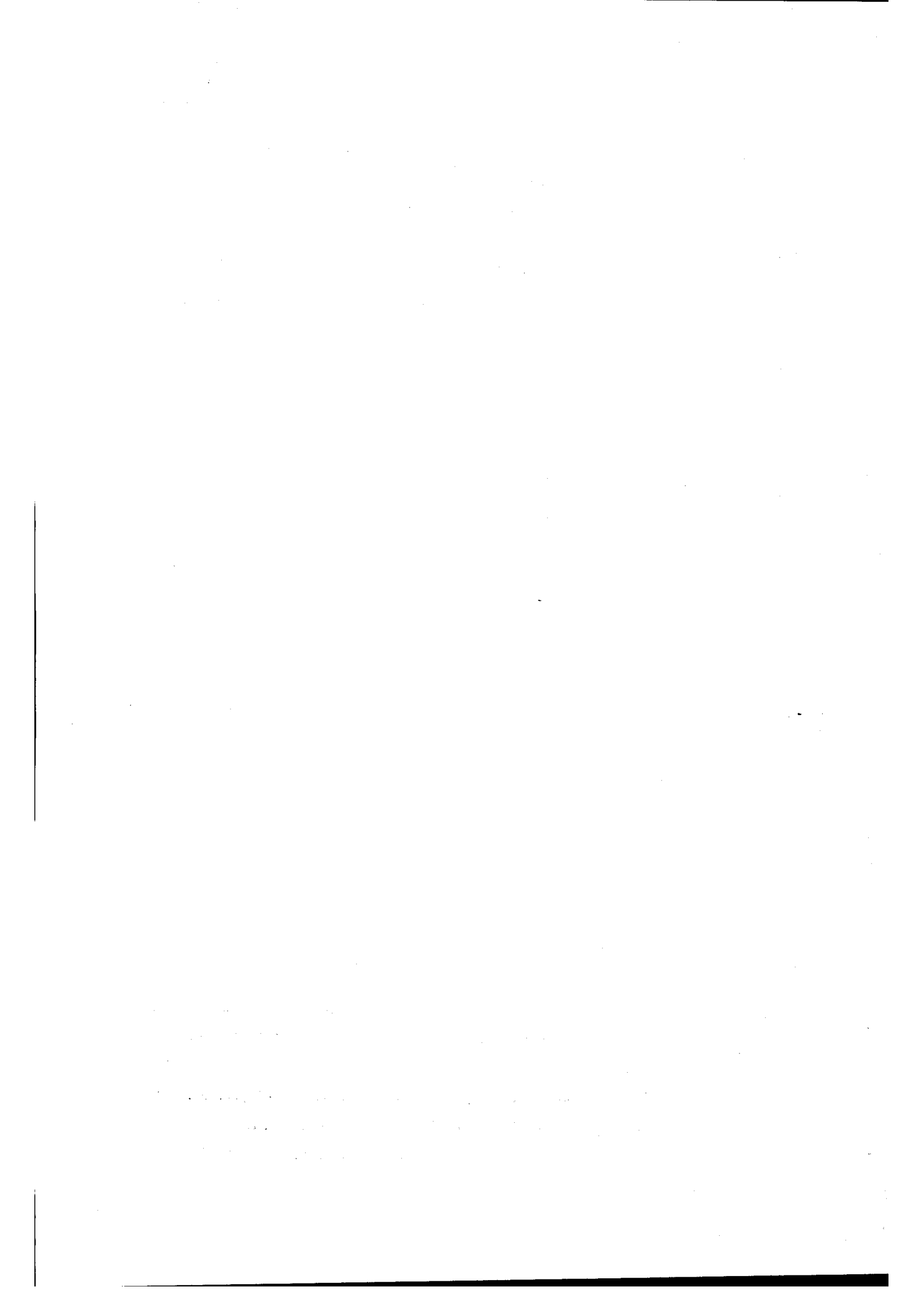
وكذلك يشجع المعلمون علي اجراء البحوث التربوية التي تخدم مجال عملهم .

(1) H.M.S.O., Teachers and Youth Leaders (McNair Report). 1944

وجدير بالذكر ، أنه قد صدرت - في السنوات الأخيرة - بعض التوصيات والقرارات ، تهدف إلى مزيد من الاهتمام بأعداد المعلمين ، علي اختلاف مراحل التعليم ، مع اقتراح بعض التعديلات لتحسين هذا الاعداد .
ولعل أحدث تقدير نشر - حتي الآن - في هذا الصدد ، هو تقرير ولورد جيمس ، الذي أصدرته وزارة التربية والعلوم في عام ١٩٧٢ (١) .

(1) Department of Education and Science Teacher Education and Training
H.M.S.O., London, 1972 .

(١) حدثت بعض المستجدات بشأن إعداد المعلمين وروابطهم في إنجلترا منذ عام ١٩٩٢ .
راجع : د. محمد منير مرسى - التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب التطبيقية
- عالم الكتب - القاهرة ١٩٩٨ ، ص ١٩٠ .



الفصل الخامس الاتجاهات التربوية في الدول الاشتراكية



هذا النوع من الدول

تعتبر الماركسية اللينينية ، هي الأساس الفكري ، الذي يعبر عن قوام الحياة في المجتمعات الاشتراكية الشيوعية ، بما فيها من اتجاهات اجتماعية ، واقتصادية وثقافية وتربوية وربما كان من أقوى الدوافع لاعتماد هذه المبادئ وانتشارها في أوروبا ، وبخاصة في الجانب الشرقي منها هو ما كان يسود أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر (بعد قيام الثورة الصناعية وازدهار الرأسمالية) من احساس بالقلق والاضطراب الذي كان يسيطر علي الفلسفة الأوروبية حينذاك ، وعدم القدرة علي مواجهة الحياة الجديدة بدون فلسفة جديدة قادرة علي هذه المواجهة .

أضف إلي ذلك ما كانت تعيشه أوروبا من ظروف اجتماعية واقتصادية وفكرية ، لاسيما بعد أن اضطرب الفكر البورجوازي ، ونضب معينه ، وأصبح قاصرا عن الاستجابة لمتطلبات الحياة الجديدة .

ومن ثم وجدت الفكرة الشيوعية (وهي التي أرسى قواعدها «ماركس» (١٨١٨ - ١٨٨٣) و«لينين» (١٨٧٠ - ١٩٢٤) وبالتالي عرفت طريقها بين دول أوروبا الشرقية .

ثم قامت الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ ، والتي تمثل التعبير الصادق عن المثل والقيم الماركسية اللينينية ، وبقيام هذه الثورة ، تزعمت روسيا العالم الشيوعي والحركة الشيوعية التي حاولت أن تستقطب اليها جانبا من الدول الأوروبية .

ولقد اعتنقت الشيوعية - إلى جانب روسيا وبقية جمهوريات الاتحاد السوفيتي - دول أخرى ، أوروبية وغير أوروبية ، وأن تفاوتت في درجة تطبيقها لمبادئ الشيوعية واتجاهاتها وفقا لظروف كل منها .

أما عن الاتجاهات التربوية في الدول الاشتراكية الشيوعية ، فإنها تتسم - بصفة عامة - بكثير من السمات ذات طابع معين بالقياس إلى غيرها من نوعيات الدول .

فالبلاشفة يهتمون بأمور التربية اهتماما بالغا ، ويعتبرونها السبيل المباشر لنشر أيديولوجيتهم وأفكارهم ، وأنها الطريق لتحقيق غاياتهم والوصول إلى التقدم الذي ينشدونه وقد وضع هذا في آراء زعمائهم ومربيهم من أمثال : «لينين» و «كرويسكايا» و «ستالين» و «ماكارنكو» و «خروشوف» وغيرهم .

ومن أجل هذا ، فإن الدول الاشتراكية الشيوعية ، تولي التعليم اهتماما كبيرا ، بما في ذلك ، أساليبه ، وتنظيماته ، ومناهجه ، ونوعياته ، بل وكل ما يدور في المجال التعليمي والتربوي ، لأنهم يرون أن التربية سلاح بتار في (قضية الشيوعية) ، مما يؤكد صدق العبارة التالية :

«أنه لولا ما أنشأه البلاشفة من هيئات تعليمية واسعة النطاق لما كان لهم من القوة في العالم ما يسمتعون به اليوم» (١) .

وفي تناولنا لموضوع الاتجاهات التربوية في الدول الاشتراكية سنقتصر حديثنا على الدول الاشتراكية الأوروبية بصفة عامة ، ثم نتبع حديثنا بدراسة تطبيقية عن احدي هذه الدول .

(١) جورج كاوتس التعليم في الاتحاد السوفيتي ترجمة محمد بدران - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٥٩ ص ٢٣٩ .

تمهيد :

ربما كان من المفيد قبل حديثنا عن المات العامة للتعليم في الدول الاشتراكية ، أن نشير إلى بعض جوانب الموضوع ، علي النحو التالي :

أولاً : قابلت الدول الأوربية حاجة واضحة ، ملحة لاصلاح نظمها التعليمية بعد الحرب العالمية الثانية فقد كانت تلك النظم كغيرها من المجالات مضطربة ومتخلفة في كثير من هذه الدول ، وكان مرجع التأخر في الوضع التعليمي فيما قبل الحرب العالمية الثانية هو المستوي الاقتصادي المنخفض في معظم تلك البلاد وخاصة في الجهات الريفية منها ، كما كان راجعا أيضاً إلي طبيعة تكوين تلك النظم في كثير منها (١) .

ثانياً : لم يكن تنفيذ التعليم الأولي الاجباري عملاً متساوياً في كل البلاد الأوربية التي اعتنقت الاشتراكية فيما بعد (حيث تختلف الصفوف من دولة الي دولة) . وكانت قلة من التلاميذ هي التي تستطيع للحاق بالتعليم الثانوي وعلي ذلك ففي معظم تلك البلاد لم يكن هناك مدارس أولية كافية تستطيع تغذية المدارس الثانوية بالطلاب ، وبذلك كانت المدارس الثانوية وقفا علي القلة التي تستطيع مغالبة الصعاب التي كانت تعترض سبيل اللحاق بالتعليم الثانوي ، وهي في مجموعها صعاب اقتصادية وتعليمية .

ثالثاً : لم يكن دخول المنشآت التعليمية العليا أمراً سهلاً ، فقد كان قاصراً علي المنتهين من الدراسة بالمدارس الثانوية الأكاديمية وأدي ذلك الحال إلي قلة الاهتمام بالمدارس المهنية الفنية إلي أبعد الحدود في معظم البلاد ، فكانت المنشآت التعليمية العليا ، مدارس للقلة من الطلاب ممن استطاعوا مغالبة الصعاب المادية والعلمية .

رابعاً : عندما استولت الأنظمة الاشتراكية علي السلطة بعد الحرب العالمية الثانية وجدت نفسها قد ورثت نظاماً تعليمية تقليدية متأخرة ، وأن من واجبها تغييرها لمقابلة الظروف المتغيرة ولو أن بعض هذه الأنظمة

(١) وهيب سمعان التعليم في الدول الاشتراكية ، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٢

كان متقدماً نسبياً (كما في ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا) وكان منها المتأخر (كما في رومانيا وبلغاريا) بل وكان منها المحطم بسبب الحرب (كما في بولندا ويوغوسلافيا) ويمكن القول بصفة عامة ، أن النظم التعليمية التي كانت سائدة قبل الحرب أصبحت محطمة تماماً ، مما أدى إلي صعوبة بنائها فيما بعد الحرب ، وقد عملت السلطات القائمة في الدول الأوروبية بعد الحرب ، اشتراكية كانت أو غير اشتراكية - علي الاستفادة مما بقي من الامكانيات المادية والبشرية بقدر الامكان .

خامساً : لقد صاحب استيلاء الاشتراكيين علي السلطة موجة من التشريعات التعليمية البارزة ، ففي كل الدساتير والقوانين التعليمية الجديدة التي صدرت ، كانت هناك مبادئ هامة وأساسية لتوجيه النظم التعليمية ولم تكن النظم التعليمية المعدلة الجديدة هدما لكل قديم ولا قبولاً لكل جديد ، سواء كان الاتحاد السوفيتي أو غيره من الدول مصدراً للجديد بل أفيد منها إلي حد ما ، فما حدث كان في الواقع سلسلة من التعديلات تهدف لتكييف النظم القائمة للسير وفق النمط السوفيتي ، أو علي الأقل ، اعتناق وتطبيق معظم الملامح الرئيسية له ، ويقدر ما تسمح به الظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة .

سادساً : كان من الخطوط العريضة الرئيسية الموجهة للإصلاحات التعليمية في البلاد الأوروبية الاشتراكية ، قيام التعليم علي الأيديولوجية الماركسية اللينينية والتوسع فيه ، وفتح أبوابه للجميع ، ووضعه تحت الاشراف والرقابة التامة للدولة حتي يمكن تخطيطه ، لتحقيق حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعناية بالتقدم العلمي والتكنولوجي وهي خطوط رئيسية ، اعتنقها الاتحاد السوفيتي ، وطبقها منذ فترة طويلة .

سابعاً : لم تكتف الدول الأوروبية الاشتراكية باتباع أهم الخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية السوفيتية ، بل اهتمت أيضاً بما تهتم به المناهج السوفيتية فاهتمت بالعلوم الطبيعية والتعليم البوليتكنيكي الفني (التطبيقي) ، كما عدلت من مناهج بعض المواد مثل التربية الوطنية بما يتفق والأيديولوجية الماركسية اللينينية ، وأدخلت أنواعاً من التربية السياسية المباشرة عن طريق تدريس مواد مثل الاشتراكية العلمية وغيرها ، كذلك اعتبرت اللغة الروسية هي اللغة الأجنبية الأولى ،

وقررت دراستها علي التلاميذ عامة (١) .

ثامناً : بالرغم من أن الدول الأوروبية الاشتراكية ، وقد أخذت كثيراً من النظام التعليمي السوفيتي ، إلا أنها اختلفت عنه في بعض النواحي ، فقد حاولت تلك الدول اطالة فترة التعليم الأساسي (والذي يتحتم علي كل مواطن تعليمه) عما هو عليه في الاتحاد السوفيتي ، ولو أن هذه الخطوة استغرقت بعض الوقت ، كذلك رغم أن المناهج في الدول الأوروبية الاشتراكية ، قد أخذت كثيراً من مناهج الاتحاد السوفيتي ، إلا أن هناك بعض الاختلافات الهامة بين تلك الدول وبين الاتحاد السوفيتي في هذه الناحية ، فلم تكنف مثلاً (هذه الدول) بتعليم اللغة الروسية فحسب ، بل علم بعضها لغتين أو ثلاث وبذلك توافرت دراسة اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية .

تاسعاً : رغم عدم اهتمام الدول الأوروبية الاشتراكية ، اهتماماً كبيراً بالدراسات الكلاسيكية بالمقارنة بما كانت عليه في النظم القديمة ، إلا أنها حظيت باهتمام لم تلقاه في الاتحاد السوفيتي فلا تدرس اللغة اللاتينية علي سبيل المثال - في المدارس السوفيتية ، ولكنها تدرس علي نحو شائع في المدارس الثانوية البولندية والتشييكوسلوفاكية والمجرية وفي مدارس ألمانيا الديمقراطية ورومانيا .

عاشراً : هناك نواح أخرى اختلفت بعض الدول الأوروبية الاشتراكية لنفسها سياسات خاصة فيها ، حتي أننا يمكننا القول بصفة عامة أن الجو التعليمي في الدول الأوروبية الاشتراكية في الوقت الحاضر ، قد أخذ يتخلف في بعض النواحي عما هو حادث في الاتحاد السوفيتي ، كما أخذ يختلف من دولة إلي أخرى لما فيها فروق يمكن ارجاعها لعوامل متعددة ، من بينها التراث الثقافي الوطني لكل دولة والتطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت في تلك الدول في السنوات الأخيرة ، ورغم عمل هذه الدول في إطار أيوبدلوجي واحد ، فإن لكل منها ظروفه وموجهاته الخاصة ، ومع اعترافنا بهذه الحقيقة الأخيرة ، إلا أننا لا نستطيع أن نغفل حقيقة أخرى وهي أن هناك سمات رئيسية تشترك فيها النظم التعليمية لتلك الدول ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل .

(١) وهيب سمعان : التعليم في الدول الاشتراكية المرجع السابق ص ٢٨ .

السمات العامة للتعليم في الدول الأوروبية الاشتراكية

رغم الاختلافات التي قد نجدتها بين النظم التعليمية في الدول الأوروبية الاشتراكية ، إلا أن هناك سمات عامة مشتركة بينها ، من أهمها :

١ - ارتباط التعليم بالتطور الاجتماعي وبأيدولوجية الهيئة الحاكمة :

يتصل التعليم في هذه الدول بالأيدولوجية (النواحي الفكرية والعقائدية والاجتماعية ، والسياسية التي تقف وراء السياسة التعليمية) التي تدين بها ، وقد وضح هذا الأمر منذ بداية الاصلاحات التعليمية فيها ، فالغرض الأساسي من التعليم ، خدمة حاجات المجتمع ، أو بمعنى آخر مساعدة التعليم في بناء المجتمع الاشتراكي بإنتاج شباب مزود بالمعارف الأساسية والقيم الاشتراكية ، وهذا الهدف يتحقق بوسائل متعددة ، منها تعريف الشباب والأطفال بالنظرية السياسية ، وتطبيقاتها العلمية في المواد الدراسية المختلفة ، وتشجيع نشاط منظمات ، الشباب واستخدام وسائل الاعلام بكافة أنواعها وغير ذلك .

وتعد النظرية الماركسية الأساس الأيدولوجي للتعليم في كل الدول الأوروبية الاشتراكية ، وهي بهذا الوضع ، لا تعني أن التعليم وسيلة للتثقيف فحسب ، بل أنه يستخدم علي النحو المقصود لتحقيق الهدف الأساسي للاشتراكية ، وهو تغيير حياة الانسان .

علي أن ماركس نفسه ، لم يضع تفصيلات للسياسة التعليمية في كتاباته ولكنه ، وضع اطارا فكريا عاما ، يمكن اعتباره «موجها» يقاس عليه في النواحي التعليمية ، قد أشار كثيرا إلي المركز الأساسي ، الذي يحتله العمل المنتج في تشكيل طبيعة الانسان وتطوير المجتمع ، إلي ضرورة ربط العمل بالعلم ، وركز الاهتمام علي الحاجة إلي الوحدة بين النظرية والتطبيق ، بحيث لا تكفي النظرية بتفسير الأشياء كما هي فحسب ، بل تعمل علي توجيه التطبيق وإيجاد الحلول للمشكلات .

ولعل ما قاله ماركس في هذا الصدد ، يوضح ذلك تماما ، فقد ذكر :

«أن الفلاسفة ، قد حاولوا فقط تفسير العالم بطرق متعددة ، ولكن العمل

الحقيقي ، هو تغييره» .

كذلك ، تعد دراسة الماركسية اللينينية في معظم الدول الأوروبية الاشتراكية جزءاً أساسياً من المقرر في المنشآت التعليمية ، وذلك حتى يعمق ويقوي الوعي الاجتماعي للطلاب ، وحتى يمكن مساعدتهم علي تطبيق القوانين العامة لتطور الطبيعة والمجتمع والتفكير الانساني في الحياة .

فدور النظرية السياسية في النظام التعليمي ، ليس قاصراً علي مجرد الحصول علي المطابقة فحسب بل وفهم الأساس النظري الذي يقوم عليه المجتمع أيضاً والافتناع به بدلا من مجرد قبوله .

والواقع أن تكوين الاتجاهات السياسية لدي الطلاب ، لا تتم بدراسة مواد كالاقتصاد السياسي ، والمبادئ الأساسية للشيوعية ، ودراسة الدستور وغيرها فحسب ، بل أنه يتم بتغلغل ذلك في المواد الأخرى لدرجة التشبع ، فمعظم المواد الأساسية ، وسيلة يتعلم الأطفال والشباب عن طريقها ، كثيرا من الاتجاهات السياسية ومن أبرزها : التاريخ ، ويمكن استخدامه بطرق شتى مثل : ثورات الشعوب ، ثورة أكتوبر ، الأحداث التاريخية وعمليات التغيير الاجتماعي للشعوب - الصراع في سبيل الحرية - التاريخ القومي ، وكذلك الجغرافيا الاقتصادية والطبيعية وغيرها وتفسر تفسيراً سياسياً في حل مشكلات القوميات المختلفة والمسائل السياسية والبشرية .

٢ - الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا وبالتعليم البوليتكنيكي :

أولاً : أما أسباب هذا الاهتمام ، فهناك عدد من الأسباب لتفسير الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا في البلاد الاشتراكية ، وهي أسباب عملية ونظرية معا :

١ - تري هذه الدول أنه في مجال الصناعة والزراعة تتضح الحاجة إلي الأشخاص المدربين علي مختلف المستويات ، من العمال المهرة وإلي الأخصائيين المدربين تدريباً عالياً وكذلك في البلاد التي انتهجت خطي التصنيع لرفع مستويات الاقتصاد والمعيشة تكون الحاجة واضحة لمثل أولئك الأشخاص .

٢ - أن العلاقة بين الاقتصاد والنظام التعليمي ، حقيقة واضحة ، فحاجات الاقتصاد وحدها يمكن أن تفسر الاهتمام بالمدارس الفنية والبرامج التكنولوجية علي مستوي الكليات ، بل وفي كل مراحل النظام التعليمي

من رياض الأطفال حتي الجامعات ومما يدل علي ذلك ، التوسع في كل أنواع التعليم الثانوي المهني والفني وبرامج التلمذة وبرامج بعض الوقت في التعليم العالي التي تساعد الطلاب علي الجمع بين الدراسة والعمل .

٣ - كثرة اعداد المتخرجين في التعليم الثانوي مما لا تستطيع الكليات استيعابهم ، الأمر الذي دعا إلي ادخال التعليم الفني التطبيقي (البوليتكنيكي) في كل المدارس تقريباً بهدف اعداد الطلاب للعمل ؛ فهو يعرفهم بواجبات ونواح قد لا يمارسونها فيما بعد في حياتهم ولكنها تستعمل في الحياة العامة في المجتمع كما يهدف التدريب علي العمل إلي وجود تأثير تاهيلي علي اتجاهات التلاميذ وسلوكهم الشخصي ، وبالتالي ، فهو يساعد علي الفهم والتماسك الاجتماعي بين أفراد الشعب الواحد ، ومن أجل ذلك يرتبط الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا والتعليم البوليتكنيكي بأهداف التربية السياسية والأخلاقية والاشتراكية ، بالإضافة إلي ارتباطه أيضاً بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً : من مظاهر الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا :

(أ) دراسة كل تلاميذ المدرسة الأساسية (ما قبل الثانوية) علوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء بنسبة تصل إلي ٣٠٪ من خطة الدراسة وكذلك من يريد التخصص في دراسة العلوم الانسانية ، عليه أن يدرس العلوم الطبيعية في نهاية دراسته في المدرسة الثانوية وقد يضيف إليها دراسة الفلك أيضاً ودراسة علم النفس أحياناً .

(ب) الاتجاه كبير جدا نحو دراسة المواد العلمية مثل : الهندسة والتكنولوجيا والزراعة والتدريب الصناعي الذي يقوم به التلاميذ في المصانع ، والمزارع وكذلك وجود نوعين من التعليم الفني ، مدارس صناعية (أو مراكز تدريب حرفي) لتدريب العمال المهرة ، ومدارس ثانوية فنية (تسعي عادة بالتكنيكوم علي النمط السوفيتي) لاعداد الطلاب الذين أنمو الدراسة بالمدرسة الأساسية للمهن المتوسطة في الهندسة والزراعة والمواصلات وغير ذلك .

(ج) محاولة الغاء التفرقة بين العمل العقلي والعمل اليدوي أو التقريب بينهما وذلك للتغلب علي كثير من المشكلات التي تحاول النظرية الماركسية

الليينينية الاقلال منها علي الأقل وبعبارة أخري محاولة تقريب أو ازالة الهوة بين المدارس الثانوية الكلاسيكية ، والجمنزيوم ، والليسميه ، والمدارس الفنية الصناعية .

هكذا نجد أن الاهتمام والتركيز علي العلوم قائم في بعض نواحيه علي أسباب أيديولوجية اذ لا يمكن القول بأن تعلم الطبيعة مثلا أو الأحياء أو الفلك أو غير هذه من العلوم ، يخلق ماركسيين ، ولكنه يشجع علي الفهم العلمي للعالم كشيء مخالف للفهم الديني أو الغيبي ، وهذا بدوره يساعد علي تكوين الماركسيين وهو ما تهدف اليه الماركسيه .

٣ - الاهتمام بالنظام والتربية الخلقية :

تختلف التفاصيل المتعلقة بالنظام من بلد إلي بلد ولكن هناك اتفاقا في ناحية واحدة ، وهي أنها تعني أكثر من مجرد حفظ النظام بالفصل ؛ ورغم أهمية هذه الناحية الأخيرة إلا أن مفهوم النظام أوسع من ذلك بكثير ، فلكي يكون النظام ذات قيمة ، ينبغي الا يؤثر فيما يفعل الانسان فحسب ، بل يؤثر في شخصيته أيضاً ، وبعبارة أخري ، يعد النظام جزءا من التربية الخلقية .

ويهتم المربون الاشتراكيون (في الدول الأوربية الاشتراكية) بالتربية الخلقية مثلما يهتمون بتعليم العلوم أو اللغات أو التكنولوجيا أو غيرها من المجالات العامة .

والفلسفة الأخلاقية التي تسعى المدارس في الدول الاشتراكية إلي غرسها في تلاميذها ، هي الفلسفة المادية ؛ فالماركسية تنظر إلي الدين علي أنه نوع من الخداع ، وأنه يبعد أنظار الانسان عن بحث مشكلاته الحقيقية ، وأنه أفيون الشعوب، أي المخدر الذي يمكن استغلاله للتأثير في الشعوب باسم الدين بل وهناك حملات ضد تدريس الدين من وقت إلي آخر في معظم الدول الاشتراكية ، وغرضها الأساسي استبدال الدين بمعيار أخلاقي آخر ، معيار اجتماعي يقول ، أن ما ينفع الانسان اجتماعيا هو المعيار الصحيح ، ولا شك ، أن هذا ينافي المفهوم الحقيقي للدين ؛ ولعل هذا يشير إلي أن التربية الحقيقية في تلك الدول تمتزج تماما بالتربية الايديولوجية ، فأعمال الفرد ليست طيبة لأنها طيبة أو لأنها تتمشي مع ارادة قوي خارجية ، بل لأنها تفيد الناس الآخرين في المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي والوطن والانسانية جمعاء .

وتنتهز المدارس في الدول الاشتراكية كل فرصة لتضمين المبادئ الخلقية في برامجها ، بالإضافة إلي أن هناك وعظا وارشادات في بعض الأحيان ، ولكن الاتجاه الايجابي لبناء الأخلاقيات الاشتراكية ذو اهتمام كبير من قبل المسئولين فهناك تركيز علي الاهتمام بأن يكون الكبار سواء أكانوا معلمين أم آباء ، قدوة للأطفال والشباب في السلوك المهذب ، وهناك محاولات جدية لتوثيق عري الاتصال بين المدرسة والأسرة ، كما تشجع اجتماعات الآباء في المدارس وماشابه ذلك ، كذلك تعقد مناقشات في الفصول لمناقشة قواعد السلوك للتلاميذ .

ويمكننا تبين مدى أهمية التربية الخلقية من الدور الذي تلعبه في اعداد المعلمين ؛ فهي تنال اهتماما كبيرا في كل البرامج ؛ فبالإضافة إلي دراستهم لوسائل ضبط الفصل ، ومعرفتهم بضرورة قيامهم بدور القدوة لتلاميذهم . ينبغي المامهم بالأهداف والمعايير والوسائل الخلقية .

وتعد التربية الخلقية في الدول الاشتراكية موضوعا مناسباً للبحث والتجريب والنشر عنها ، وبذلك لا تقل أهمية البحث فيها عن أهمية البحث في طرق التدريس أو المناهج أو غيرها من المجالات التربوية المعروفة .

فإذا أخذنا في اعتبارنا هذا كله ، فإنه ينبغي ألا نعلم أن فهم التلاميذ للتربية الخلقية وممارستهم لها ، معناه عدم وجود مشكلات اخلاقية في المدارس الاشتراكية ، اذ هي موجودة بطبيعة الحال وللمعلمين وسائل متعددة يعالجون بها التلاميذ الكسالي وذوي السلوك السيئ ، وهي وسائل فعالة ولكنها قد تفشل وفي هذه الحالة ، يعاقب التلميذ بانقاص درجة سلوكه ، وتنال درجات السلوك عادة أهمية بالغة في حياة التلميذ تفوق أهمية الدرجات التي يحصل عليها في النواحي الاكاديمية ، فقد يعيد العام الدراسي اذا ما فشل في الحصول علي درجة مقبولة في السلوك .

٤ - العناية بالمنظمات الطلابية :

يتصل عمل هذه المنظمات اتصالات وثيقة بالعمل في المدارس بالدرجة التي يمكن اعتبارها جزءا من النظام التعليمي ، وهي منظمات سياسية صغيرة ، ويظهر دورها السياسي في دساتيرها وشعاراتها ، كما أنها علي صلة وثيقة بالأحزاب الشيوعية والعمالة .

وغالبا ما تشكل هذه المنظمات علي النمط السوفيتي حيث توجد منظمة «البيونيرز» ومنظمة «الكومسومول» فهناك مثلا رابطة الشباب ، الشيوعي ، في المجر ، ورابطة ديمتروف للشباب الشيوعي «في بلغاريا» ، وهكذا .

أما نشاط هذه المنظمات ، فلا يشكل الجانب السياسي كل ما تقوم به من أعمال بل أنها تقوم أيضاً بتنظيم ألوان النشاط والجماعات الثقافية ونوادي الرياضة والمعسكرات وما شابه ذلك ، وهي في ذلك تماثل ما تقوم به فرق الأشبال والكشافة والجوالة ، والزهرات ، والمرشدات وجماعات الخدمات للشباب وغيرها ، علي أنه توجد فروق في تنظيم هذه المنظمات ووظائفها من دولة إلي أخرى ولكنها تتشابه بصفة عامة مع مثيلاتها في الاتحاد السوفيتي باعتباره في مقدمة الدول الاشتراكية .

كما أنه يؤخذ - في بعض الدول الاشتراكية - بالتنظيم التالي :

(أ) منظمة الأكتويريين أو «الأكتوبرست» :

(نسبة إلي الثورة البلشفية في أكتوبر سنة ١٩١٧) وهؤلاء ، يمثلون الأشبال الصغار ، وهذه المنظمة ، يلتحق بها الأطفال منذ نعومة أظفارهم ، إلي ما قبل سن العاشرة من أعمارهم .

(ب) منظمة الطلائع أو الرواد (البيونيرز) :

ويلتحق بها الصغار من سن العاشرة إلي سن الخامسة عشرة .

(ج) منظمة الشبية أو «الكومسومول» :

ويلتحق بها الشباب من سن الخامسة عشرة إلي ما يقرب من سن الثلاثين .

ولنأخذ علي سبيل المثال نوعين من هذه المنظمات الطلابية :

أولاً : منظمات الشباب الصغار (البيونيرز) .

يلتحق غالبية الشباب الصغار بهذه المنظمة بمجرد التحاقهم بالمدارس . علي أن السن الذي ينتمي فيه التلاميذ إليها يتراوح بين الثامنة أو العاشرة إلي الخامسة عشرة أو السادسة عشرة وأحياناً إلي سن الثامنة عشرة ، وتعتبر عضوية البيونيرز هذه اختيارية من الوجهة الرسمية فهي تقدم للأطفال

والشباب الصغار كامتياز وشرف ينبغي أن يظهروا أنفسهم جديرين بالانتماء إليه بالسلوك الطيب والعمل الدقيق ، مع وجود وسائل تشجيع متعددة للالتحاق بها منذ دخول الأطفال مدارسهم دون ضغط أو الحاح من قبل السلطات ؛ ففيها يجد الشباب كل ألوان النشاط المحببة اليهم من جماعات الفنون ، إلي الفرق الرياضية ، إلي المعسكرات إلي الهوايات المختلفة ، سواء كانوا من بين أعضائها أو لم يكونوا ، فرغم أنها منظمات لجميع الشباب ، ورغم صبغتها السياسية إلا أن واجبها الأول جذب الشباب لممارسة أوجه النشاط الاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ، وغيرها بها .

والتحاق الشباب بمنظمات البيونيرز حدث من الأحداث الهامة في حياتهم لما يترتب عليه من أمور ، وحتى لا تصبح عضوية الشباب مجرد أمر عادي بمرور الزمن ، فإنه يطلب منهم في كثير من الأحيان اجتياز سلسلة من الاختبارات للتدرج في نشاط المنظمات ولاحتفاظهم المستمر بالروح المطلوبة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن التربية الاجتماعية والاخلاقية والسياسية في منظمات البيونيرز ، لا تُنفصل عنها في المدرسة ، فكما يقال : أن رابطة الشباب ومنظمة البيونيرز أفضل مساعد للمدرسة في واجبها الأساسي في تربية النشء في الروح الماركسية اللينينية الحقة وفي ايقاظ حب المعرفة والعمل والثقافة في نفوسهم ، وأن الرسالة الأساسية لهذه المنظمات ، هي تربية الأطفال في الاخلاقيات الشيوعية ، علي أن هذا لا يعني الانغماس في النواحي السياسية وممارسة بعض الأعمال ، بل يشترك الشباب أيضاً في أنشطة وقت الفراغ ومتابعة اهتماماتهم الثقافية والرياضية وقد يشتركون في أنشطة تزيد من تقدمهم العلمي في مختلف النواحي كأن يدرسون لغة اضافة أو يتابعون برنامجاً تعليمياً متقدماً وهكذا .

أما البرنامج اليومي لهذه المنظمات ؛ فالدراسة تتم عادة في الصباح . أما فترة بعد الظهر فتخصص لتلك الأنشطة التي أشرنا إليها ومن الأمور الجديرة بالذكر ، أن التدريب علي العمل في منظمات البيونيرز يعد جزء رئيسياً من برنامج اعداد المعلمين وبعد المعلمون تحت التمرين بتمضية جزء من الوقت المخصص للتربية العملية في أحد مراكز أو معسكرات البيونيرز ، ويوضع ما يقومون به من عمل في هذه المعسكرات ، موضع الاعتبار عند تقدير عملهم .

ثانياً : المنظمات الكبرى (منظمات الشباب أو الكومسومول) :

وتضم الشباب من سن الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة حتي سن الخامسة والعشرين أو أكثر قليلا ، وتبدأ عملها حيث ينتهي عمل منظمات البيونيرز حيث يمكن للبيونيرز أن ينضموا إلي منظمات الشباب أو الكومسومول مع وجود بعض الفروق في سن الانضمام اليها بالنسبة لبعض الدول الاشتراكية ويمكن القول بصفة عامة ، أن التحول من عضوية المنظمات الصغيرة (البيونيرز) إلي عضوية المنظمات الكبرى (الشباب) يسير مع مرحلة الانتقال من المدرسة الأساسية إلي المدرسة الثانوية أو الالتحاق بالعمل .

وكقاعدة عامة ، تسير روابط الشباب علي النمط الذي تسير عليه منظمة الكومسومول السوفيتية ، وهي المنظمة الوحيدة التي تنظم فيها كل أوجه النشاط التي يمارسها الشباب في الصفوف العليا في المدارس الثانوية وفي التعليم العالي وبين صفوف العمال المبتدئين وأفراد القوات المسلحة ، وهي علي هذا الوضع تعد القنطرة الرئيسية التي تفصل بين الحياة في المدرسة وحياة الكبار ، ويعتبر الحزب الرئيسي في البلاد الاشتراكية هو الموجه لنشاط هذه المنظمات وهو الذي يرسم خططها الرئيسية ، وهذه التنظيمات تأخذ بها معظم الدول الأوروبية الاشتراكية فيما عدا بولندا حيث توجد بها رابطتان للشباب ، رابطة للشباب الاشتراكي وهذه للشباب في المدن ، ورابطة للشباب في الريف وذلك طبقا لبعض التغيرات التي حدثت في الحياة السياسية والاجتماعية في بولندا سنة ١٩٥٦ .

وتختلف روابط منظمات الشباب عن منظمات البيونيرز في الدول الاشتراكية في بعض النواحي التنظيمية وألوان النشاط ، فضلا عن العنصر السياسي في نشاط هذه المنظمات إذ يغلب عليه الطابع السياسي عما هو عليه في منظمات البيونيرز في الدول الاشتراكية في بعض النواحي التنظيمية وألوان النشاط ، فضلا عن أن العنصر السياسي في نشاط هذه المنظمات يغلب عليه الطابع السياسي عما هو عليه في منظمات البيونيرز ، وكذلك تختلف أوضاع منظمات روابط الشباب من دولة إلي أخرى . وفيما عدا ما يتعلق بالنواحي السياسية فإن نشاط منظمات الشباب يشمل كل ما يقوم به البيونيرز ولكن علي نطاق واسع وبالإضافة إلي ذلك يقومون في المدارس بمساعدة المعلمين في حفظ النظام ومتابعة العمل في الفصول ومساعدة الذين يحتاجون إلي مساعدة

دراسية من زملائهم والتعاون مع المعلمين ومديري المدارس ومناقشة مشكلات النظام والتربية الخلقية وهم يعملون بصفة عامة كضباط اتصال بين المعلمين والطلاب .

وتلعب روابط الشباب في التعليم العالي دورا هاما في تسيير العمل بالمنشآت التعليمية المختلفة .

وتقدم منظمات الشباب صورة طيبة لطبيعة التعليم في البلاد الاشتراكية؛ ففيها يوجه الاهتمام الشديد بأوجه النشاط التي يزاولها الطلاب خارج فصول الدراسة سواء في العمل النافع اجتماعيا أو للترويج الشخصي ، كما نجد أن الحواجز بين التربية في المدارس وخارجها قد أزيلت إلى حد بعيد ، مما ييسر لأعضائها سهولة الانتقال من الدراسة إلى الحياة العملية .

ولا شك أن تنظيم روابط الشباب علي هذا الأساس يعبر تماما عن وجهة النظر الاشتراكية إلى العملية التربوية والتي لا تقتصر هذه العملية علي المنشآت التعليمية فحسب ، ولكن تعتبر المجتمع كله وسطا تربويا لمواطني المستقبل .

٥ - الاهتمام بتعليم الفتاة :

تدين كل الدول الأوروبية الاشتراكية بمبدأ المساواة بين الجنسين ويحرم قانونها أي لون من ألوان التفرقة بين البنين والبنات بل ويرفض مجرد فكرة أن للبنات دورا أقل من الرجال في المجتمع .

وتعتبر هذه الفكرة تراثا باليا من النظم الاجتماعية القديمة . وقد رفض المربون الاشتراكيون الأخذ بسياسة المدارس المتكافئة المنفصلة، وطالبوا دائما بسياسة المدارس المشتركة بين الجنسين ، وقد تخرج (بولندا) عن هذا الاجماع اذ توجد بها قلة من المدارس المنفصلة ، ولكنها قلة لا تغير من وجه الاجماع .

وعلي هذا ، فالأولاد والبنات يذهبون إلي نفس المدارس ويجلسون في نفس الصفوف ويشتركون في نفس منظمات الشباب ويعملون سويا أثناء التدريب العلمي ، ويدرسون نفس المواد ، وأمامهم نفس الفرص في كل مرحلة من مراحل حياتهم التعليمية ، وليس غريبا بالطبع ازاء اتباع هذه السياسة ، أن نجد المدارس الداخلية مشتركة دون أن يؤدي ذلك إلي انزعاج الآباء أو السلطات التعليمية . وقد توجد بعض الفروق الطفيفة التي تتطلبها طبيعة الجنسين في بعض المناهج وبعض النواحي العلمية ، أما بقية المواد ، فتدرسها

البنات مثل البنين ورغم الاعتراف بأن البنات أكثر صلاحية من البنين فيما يتعلق بالثقون المنزلية ، إلا أننا نجد أن مجال التعليم الصناعي والفني ليس وفقاً علي الأولاد ؛ ففي برامج التعليم العام وفي غير ذلك من أوجه النشاط المدرسي ، نجد الجنسين يتابعان نفس الدراسة ، ومن النادر أن نجد الأولاد والبنات يجلسون في صفوف منفصلة للجنسية .

ويري البعض ، أن سياسة الاختلاط بين الجنسين تقوم علي أسس عملية فانشاء مدارس منفصلة للأولاد والبنات ، أمر مكلف ، وغير عملي ، وخاصة في المدن الصغيرة والقرى ، وعلاوة علي ذلك ، هناك أساس اجتماعي لسياسة الاختلاط بالجنسين ، وهو أن الأولاد والبنات اذا شبوا علي الحياة الدراسية سوياً منذ الطفولة ، فإن ذلك يؤدي إلي تفكير كل جنس في الآخر علي أنه مجرد انسان ، مما يؤدي إلي اقلال المشكلات الجنسية (١) .

وتتبع نفس سياسة اختلاط الجنسين في التعليمين الفني والعالي مع بعض التعديلات الطفيفة .

ولا شك ، أن التصريحات المستمرة عن الحقوق المتساوية للجنسين والتعليم المختلط في المدارس ، واثاحة الفرصة للجنسين لتعلم كل البرامج دون تفرقة بينهما ، لا شك أن كل هذه النواحي ، تساعد علي الوصول إلي المساواة بينهما ولكنها في الوقت ذاته لا تضمن تلك المساواة حتي أنه لا يمكن القول بأن المرأة قد حصلت علي المساواة التامة الكاملة مع الرجل ، فكيفما كان المقياس الذي نقيس به هذا الحال ، فإنهن متخلفات في هذه الدول حتي الآن عن الرجال ، فلا تصل الاقله منهن إلي المناصب العليا ويبدو أن من سياسة الدول الأوربية الاشتراكية ، تشجيع النساء علي أن يصبحن زوجات وأمهات وأن يعملن في نفس الوقت ، وأن المرأة ليس لها أن تختار بين الزواج والعمل لأن عليها أن تجمع بينهما وعلي كل حال ، فإن نسبة تعليم البنات في كل المراحل ترتفع ارتفاعاً سريعاً مستمراً ، ورغم أن أعدادهم تشكل قلة في المناصب الرئيسية في الحكومة والصناعة والتعليم ، إلا أنها في تزايد مستمر في المنشآت التعليمية المختلفة ، وإذا لم تكن المرأة قد حققت الهدف الخاص بالتساوي التام بينها وبين الرجل ، فإنها علي الأقل قد قاربت الوصول اليه في البلاد

1) Grant, N., Soviet Education (London, University Press, 1965), pp. 40 - 41 .

الاشتراكية أكثر من غيرها في البلاد الأخرى ، ففي كل مجتمع اشتراكي ، أو غير اشتراكي يوجد فارق في الدور الاجتماعي الذي ينبغي أن يقوم به كل جنس من الذكور أو الإناث .

٦ - الإدارة المركزية للتعليم :

تقوم الدول الأوروبية الاشتراكية بتوفير التعليم وفرض الرقابة عليه في كل أنحاء البلاد كما تنص علي ذلك نظمها وقوانينها ، وتخرج بولندا، عن هذا الاجماع فما زالت هناك قلة من المدارس الخاصة التي تديرها الكنيسة وبعض الهيئات الخاصة .

ورغم تشابه السلطات المركزية في وظائفها ازاء التعليم إلا أنها تختلف في تنظيمها . ففي بعض الحالات مثل الاتحاد السوفيتي ، نجد أن الاشراف علي التعليم مقسم بين وزارتين وفي بولندا مثلا ؛ وزارة للتعليم للاشراف علي المنشآت التعليمية غير العالية ووزارة التعليم العالي للاشراف علي معظم المنشآت التعليمية العليا . وإلي جانب هذا ، توجد في كل من بلغاريا والمجر ورومانيا ، وزارة واحدة تشرف عليه من أدني درجاته إلي أعلاها وهناك سلطات ووزارات أخرى قد تشترك في الاشراف علي التعليم أو اتخاذ بعض القرارات الهامة المتصلة به ، ففي تشيكوسلوفاكيا مثلا ، يقوم رئيس الجمهورية بتعيين أساتذة الجامعات . كما نجد أن وزارات الزراعة والغابات والصحة تقوم فيها أيضاً بالاشراف علي المدارس الحرفية للزراعة والغابات والتمريض والصحة العامة .. الخ (١) .

وفي رومانيا ، نجد أن وزارة الصحة والشئون الاجتماعية تشرف علي دور الحضانة وهو أمر شائع في كل الدول الأوروبية الاشتراكية تقريباً ، وفي بولندا نجد أن قائمة الهيئات الحكومية والعامة التي تشرف علي بعض النواحي التعليمية قائمة مطولة حقا ونذكر منها : وزارات الزراعة والمعادن والثقافة والفنون والغابات والصحة للتعاونيات العمالية والمكاتب المركزية للتعاونيات

(١) راجع :

د. عرفات عبد العزيز سليمان - استراتيجية الإدارة في التعليم - مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٨ .

- من الملاحظ أنه قد تغيرت بعض أوضاع التعليم في مجموعة من الدول الأوروبية الإشتراكية خلال السنوات العشر الأخيرة وذلك تبعاً لتغير أنظمتها السياسية .

الزراعية واللجنة المركزية للثقافة البدنية ، وكل هذه الهيئات تقوم بالاشراف في ناحية أو أخرى علي بعض النواحي التعليمية والثقافية ، كما نجد أن رؤساء الهيئات الحكومية مسئولون أمام مجالس الوزراء والبرلمانات أو المجالس المحلية ، مثلهم في ذلك مثل وزراء التعليم تماما (١) .

وكيفما كان تنظيم ادارة التعليم وعدد الوزارات التي تشرف عليه ، فهناك حقيقة ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا وهي أن التعليم خدمة من الخدمات التي تقع تحت رقابة الحزب الشيوعي في كل بلد من تلك البلاد الاشتراكية وأن هناك لجنة للتعليم في كل حزب لوضع السياسة العليا للتعليم وتوجيهه الوجهة السياسية المناسبة .

علي أن احتفاظ وزارة التعليم بمعظم النواحي المتعلقة بسير التعليم وادارته في يدها ، أمر شائع في كل البلاد الاوروبية الاشتراكية وليس للهيئات المحلية أية سلطة لتغيير المواد الدراسية التي تدرس بالمدارس أو خطط الدراسة بها ولا يعني هذا ، أن السلطات المحلية ، مجرد سلطات منفذة لما تراه السلطات المركزية ، فرغم أن وظيفتها الأساسية تنفيذ السياسة العامة ورغم أن سلطاتها في وضع سياسات جديدة محددة للغاية ، إلا أنها ليست مجرد أداة لتنفيذ سياسة السلطة المركزية دون تصرف ، ففي بعض البلاد علي الأقل يمكنها أن تشكل السياسة التعليمية وتشترك فيها بتقديم مقترحات للوزارة بالنسبة لكثير من الموضوعات مثل توفير المال للمدارس الابتدائية وتدبير الأمور المتعلقة بتنظيم المدارس والمناهج وطرق التدريس ومن المعروف أن للدول الاشتراكية خبرات ماضية في وضع الخطط المركزية دون الاهتمام بالتعرف علي حاجات الجهات المحلية ولكنها أدركت في السنوات الأخيرة وجوب استشارة الجهات المحلية عند وضع السياسات التعليمية مما يخفف من حدة البيروقراطية التي تتوافر عادة في كل نظام مركزي ، علي أن كيفية اتصال الجهات المحلية بالسلطات المركزية تختلف من دولة إلي أخرى ، والجدير بالذكر هو بقاء المبدأ الرئيسي في تلك الدول بمعنى أن معظم ما يحدث في المدارس وفي كل النواحي التعليمية يخضع لرقابة الوزارة والحكومة والحزب في نظام موحد متناسق (٢) .

(1) Constitution of the Socialist Republic of Rumania, article 30 (Bucarest, 1965), p. 18.

(٢) د. وهيب سمعان - التعليم في الدول الاشتراكية - مرجع سابق ص ٩١ .

نظام التعليم في الدول الأوروبية الاشتراكية

تسير هذه الدول في نظامها التعليمي علي نحو يجعلها متشابهة في معظمها .

وسنعرض فيما يلي للمراحل التعليمية التي تأخذ بها غالبية (١) :

أولاً : دور الحضانة ورياض الأطفال :

تنقسم هذه المرحلة إلي قسمين :

(أ) دور الحضانة :

وهذه للأطفال فيما قبل سن الثالثة .

(ب) رياض الأطفال :

وهذه للأطفال فوق سن الثالثة حتي بداية المدرسة الأساسية في سن السادسة أو السابعة .

أسباب الاهتمام بها :

هناك أسباب تقف خلف اهتمام الدول الأوروبية الاشتراكية بدور الحضانة ورياض الأطفال من أهمها :

- ١ - توفير الوقت للمرأة للعمل وخاصة في المدن .
- ٢ - الاهتمام بتربية الأطفال الصغار وتكوين العادات السليمة والاتجاهات المرغوبة فيهم .
- ٣ - تعويد الأطفال علي الألفة والحياة مع غيرهم من الأطفال وتعليمهم كيفية السلوك الاجتماعي .
- ٤ - اعداد الأطفال وتهيئتهم للالتحاق بالمدارس الأساسية ولهذا أهمية بالنسبة للأطفال وأمهم . فضلاً عن مهمتها التعليمية .

(1) Bodenmen, Paul, S. Education in the Soviet Zone of Germany
(Washington, D.C., 1969) p. 21 .

(أ) بالنسبة لدور الحضانة :

لا تعد في غالب الأحوال جزءا من النظام التعليمي فالاهتمام بها موجه إلى رعاية الأطفال وغرس الصفات الشخصية المستحبة فيهم وليست مجرد أماكن لايوائهم ، وتقوم بالاشراف عليها المصانع والمكاتب الحكومية المختلفة.. وهي تنظم عادة لخدمة منطقة ما أكثر من خدمة مصنع أو مكتب معين .

(ب) بالنسبة لرياض الأطفال :

تقوم السلطات التعليمية بوضع برامجها وتدريب معلماتها علي أساس عنايتهن بالتنمية الخلقية والاجتماعية والبدنية والجمالية والعقلية للأطفال وتدريبهم علي العادات والاتجاهات الصحيحة واعدادهم للالتحاق بالمدرسة الأساسية .

وتقوم وزارات التعليم بالاشراف علي رياض الأطفال ، فهي تتصل ببقية النظام التعليمي والجدير بالملاحظة أن التعليم فيما قبل المدرسة الأساسية لا يعد اجباريا في الدول الأوروبية الاشتراكية كما أنه يختلف عن المراحل التعليمية التالية له في أنه ليس بالمجان فهناك رسوم تدفع ولكنها قليلة ، كذلك لا يعد هذا النوع من التعليم ميسرا لكل الأطفال الذين يرغب أبائهم الحاقهم به وذلك طيقا لبعض الظروف أو كما تقرره السلطات التعليمية علي أن الاحصائيات تشير إلي اختلاف نسبة الأطفال الملتحقين بهذا النوع من التعليم من دولة إلي أخرى وإن كانت تتراوح في معظمها ما بين ٢٠% ، ٤٠% من عدد الأطفال فيها .

ثانياً : المدرسة الأساسية :

هي مدرسة شاملة موحدة يلتحق بها الأطفال منذ طفولتهم المبكرة حتي منتصف مرحلة المراهقة حيث تبدأ من سن السادسة أو السابعة وتستمر إلي سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة وتختلف مدة الدراسة بها من سبع سنوات إلي عشر سنوات ولكن الشائع هو ثماني سنوات ، وتعتبر هذه الفترة مرحلة التعليم الاجباري في معظم الدول الأوروبية الاشتراكية كما توجد بها مدارس أساسية للمعوقين عقليا وبدنيا ، وكذلك توجد مدارس للموهوبين في الفنون والتربية البدنية وما إلي ذلك .

تنظيماتها الدراسية :

لا تقوم علي فصول ابتدائية وأخري ثانوية كما هو الحال في النظام التقليدي بل أنها تختلف في تنظيمها باختلاف البلاد الاشتراكية ففي بعضها تقسم هذه المرحلة إلي ثلاثة أقسام ؛ قسم أدني وقسم أوسط وقسم أعلي كما في المانيا الديمقراطية وبعضها يعتبرها وحدة واحدة كما في يوغسلافيا ورومانيا .

وينبغي أن نذكر أن تنظيم المدرسة الأساسية إلي أقسام دنيا وعليا ، ما هو إلا تنظيم داخلي فالأطفال قد ينتقلون من مبني إلي آخر حينما يلتحقون بالقسم الأعلي ولكنهم ينتقلون كفصل وليس كأفراد بمعنى ألا يعاد توزيعهم علي الفصول نتيجة أي نظام من نظم التوجيه والاختيار وبمعني آخر ، ينتقل الأطفال إلي المستوي الأعلي مثلما ينتقلون من الصف الثاني إلي الصف الثالث تماما ، كذلك يوزع التلاميذ علي الفصول كمجموعات من مختلف القدرات والاستعدادات ويدرسون نفس المواد في نفس المكان ويرجع هذا إلي اعتبارات ايدولوجية وسيكولوجية يراها المسئولون عن التعليم في تلك الدول .

أما بالنسبة للتلاميذ المتفوقين :

فهناك بعض المحالات لتدبير فصول خاصة بهم في بعض الدول الاشتراكية علي نطاق تجريبي محدود ولكن هذه الفكرة تجد مقاومة إلي حد كبير لما قد يترتب عليها من مشكلات اجتماعية وسياسية والتي قد تنجم عن اتباع سياسة تعليمية تقوم علي التمييز بين قدرات التلاميذ في حين يري بعض رجال التربية خلاف ما يراه رجال السياسة في ذلك ، وإن كان الاتجاه السائد هو العناية بقدرات المتفوقين واثاحة الفرصة أمامهم لتنمية مواهبهم .

أما تقويم التلاميذ فيتم بانتظام خلال العام الدراسي علي أساس عملهم في الفصل وفي المنزل وعلي أساس الاختبارات التي تعقد لهم ويعيد الدراسة في نفس الصف من لا يصل بمستواه العلمي إلي درجة مرضية .

ثالثاً : المدرسة الثانوية :

هذه المرحلة تعقب المدرسة الأساسية وتنقسم إلي ثلاث أنواع :

- ١ - مدارس ثانوية عامة (اكاديمية) : ومدتها ثلاث أو أربع سنوات وقد تضم إلي المدرسة الأساسية .

٢ - مدارس ثانوية فنية (مهنية أو حرفية) ومدتها ثلاث أو أربع سنوات وتؤهل للتعليم العالي الفني .

٣ - مدارس التلمذة الصناعية : وتقدم برنامجا عمليا ونظريا لمدة عامين أو ثلاثة أعوام وذلك في المدارس والمصانع ويخصص بعض الوقت في تلك المدارس للبرامج التعليمية العامة وهي تعد الملتحقين بها لممارسة حرفة ما .

رابعاً : التعليم العالي :

يشمل الجامعات والمنشآت التعليمية العليا الأخرى ومدة الدراسة في الجامعات خمس سنوات عادة ولكنها قد تتراوح بين أربع سنوات وست سنوات وذلك باختلاف الدول وقد تنخفض إلى سنتين أو ثلاث في بعض الكليات الفنية ومعاهد اعداد المعلمين وهناك اتجاه للتوسع في التعليم العالي في الدول الاشتراكية ، وذلك لتوسيعها في التعليم الثانوي ، كما توجد دراسات لبعض الوقت ، لأولئك الذين لا تمكنهم ظروفهم الاقتصادية من الالتحاق بالدراسة كل الوقت .

نظام اعداد المعلمين :

توجد اختلافات بين الدول الاشتراكية الأوربية في اعداد المعلمين أكثر من أى قطاع تعليمي آخر في الدول الأوربية ولكن هناك بعض السمات المشتركة في هذه الناحية ومن أهم تلك السمات التفرقة الواضحة بين مستويات المعلمين لمختلف المراحل التعليمية مما يؤدي إلى وجود عدد متنوع من معاهد اعداد المعلمين .

وبصفة عامة توجد أربعة مستويات لاعداد المعلمين :

١ - معلمون لرياض الأطفال ، ويعدون في كليات ذات صفين أو في مدارس ثانوية لاعداد المعلمين .

٢ - معلمون للفصول الدنيا بالمدرسة الأساسية لتدريس المواد العامة ، ويعدون في المدارس الثانوية لاعداد المعلمين أو كليات ذات برامج معينة لمدة عامين أو ثلاثة أعوام .

- ٣ - معلمون للفصول العليا بالمدرسة الأساسية لتدريس المواد المتخصصة ،
ويعدون في كليات ذات برامج لمدة ثلاثة أعوام أو أربعة أعوام .
- ٤ - معلمون للمدارس الثانوية ، ويعدون في الجامعات أو المعاهد التربوية (أو
البداوجية) ويدرسون المواد الأكاديمية والمهنية سوياً لمدة أربع أو خمس
سنوات .

ومما يذكر أن معاهد اعداد المعلمين لا توجد منفصلة بعضها عن
البعض الآخر تماماً في الدول الاشتراكية ، بل يحدث تداخل بينها في كثير من
الأحيان وقد بذلت بعض المحاولات في السنوات الأخيرة لتوحيد نظام اعداد
المعلمين ومن أمثلة ذلك تلك المحاولات لرفع مستوي المدارس الثانوية لاعداد
المعلمين إلى كليات ذات صفين ، وأيضاً رفع مستوي كليات المعلمين إلى
مستوي الجامعات .

بالإضافة إلى ذلك ، هناك برامج متعددة لاعداد المعلمين أثناء الخدمة
وتحسين مؤهلاتهم (١) .

وبعد فإن الجدير بالذكر عن الدول الأوروبية الاشتراكية ما نلاحظه منذ
سنوات قريبة ماضية حيث حدثت هزات في كيان كثير منها وظهرت حركات
انفصالية في بعض دولها كاستقلال مجموعة من الجمهوريات التي تشكل
الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهورية كرواتيا، عن اتحاد الجمهوريات
اليوغوسلافية وتوحيد المانيا الشرقية والمانيا الغربية في دولة واحدة وغير ذلك
نتيجة لمستجدات علي الساحة السياسية لهذه الدول وظهور آراء وصيحات
تنادي باعادة النظر بل واعادة البناء للكيان السياسي للدول الاشتراكية
وأيديولوجيتها وهو ما يطلق عليه مصطلح (البروستوريكا) ومطالبه فئات من
الشيوعيين بالتححرر مما كبلتهم به قيود الشيوعية وتمردهم علي أوضاع بلادهم
والحاحهم في العودة إلي نظم أخرى أكثر حرية وديموقراطية وایمانا بقيمة الفرد
وخلصه من عبودية الشيوعية والتخلي عن مبادئها التي أخذ بها حكام
وزعماء ضلوا الطريق وضلوا شعوبهم وترت علي زيفهم أجيال تعاقبت علي
مدي أكثر من سبعين عاما منذ قيام الثورة البلشفية في أكتوبر ١٩١٧ .

(١) د. وهيب سمعان - التعليم في الدول الاشتراكية - مرجع سابق ص ١٠٥ .

ولكن : تري هل ستتأثر نظم التعليم في الدول الاشتراكية المعاصرة (والتي لا تزال كما هي في كثير من تنظيماتها) بما يحدث فيها الآن ونحن نعلم أن النظم التعليمية وليدة ظروف المجتمع وأوضاعه المختلفة ؟ أم ستبقي تلك النظم علي ما هي عليه ؟؟ لعل المستقبل القريب هو الذي سيكشف لما عن واقع ذلك .

ومن المعلوم ، أن الدول الاشتراكية فقدت في السنوات العشر الأخيرة كثيراً من هيبتها السياسية وسيطرة تعليمها علي بعض الشعوب وتخلت عن مبادئ الشيوعية التي أخذت بها منذ الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ وفي مقدمة تلك الدول ؛ روسيا والاتحاد السوفيتي السابق حيث فقدت القيادة السوفيتية زعامتها علي دول شرق أوروبا بجانب تقلص نفوذها السياسي كما اهتز كيان معظم الدول الشيوعية وتغيرت أوضاع مجتمعاتها وأخذت تلك الدول تعيد النظر في نظمها التعليمية بما يتلاءم مع مستجدات العصر في عالم اليوم .



دراسة تطبيقية

لأجاءات التربية

في

الدول الاشتراكية

التعليم في المجر



تقديم :

إذا رجعنا بتاريخ التعليم في المجر إلي الوراء قليلا نجد أن النظام التعليمي هناك يرجع في أصوله الحديثة إلي القرن الحادي عشر الميلادي حيث أنشئت بعض المدارس ، ثم إلي القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين حيث أنشئت بعض الجامعات .

وفيما بعد هذه القرون حتي نهاية الحرب العالمية الثانية كانت هناك محاولات عديدة سواء لاصلاح المدارس أو لانشاء نظام تعليمي قومي أو لتطوير التعليم وما إلي ذلك .

والمجر نموذج للدول الاشتراكية الشيوعية فيما يتصل بإدارة التعليم وتنظيماته وأهدافه واتجاهاته . وقد سبقت الإشارة إلي هذه الأمور .

نظام التعليم :

وأما النظام التعليمي الحالي في المجر فيقوم علي أساس قانون التعليم الذي صدر في عام ١٩٦١ والذي يهتم بالتوسع في كل مرحلة من مراحل مع مد فترة التعليم الاجباري من سن السادسة عشرة (وكان من قبل منذ عام ١٩٤٥ من سن السادسة إلي سن الرابعة عشرة) .

ولكي يتضح البناء التعليمي أمامنا بكافة تنظيماته ومجالاته ينبغي أن نبرزه علي الصورة التالية :

١ - التعليم فيما قبل المدرسة الأساسية : وينقسم إلي قسمين : (١)

(أ) دور الحضانة :

تعمل دور الحضانة تحت اشراف وزارة الصحة وتقبل الأطفال من سن شهر حتي سن الثالثة من العمر وتتعاون تعاوننا تاما مع الآباء في الرعاية البدنية للأطفال وتنشئهم تنشئة صحية وتديرها المجالس الشعبية والمؤسسات والمصانع والتعاونيات وهي علي أنواع متعددة منها :

1) Gyula Simon and Joysef Szarka, History of the Education System of Hungarian People's Republic, (Budapset, 1965), p. 170 .

- الحضانات الدائمة - تعمل طوال السنة علي أساس اليوم الكامل .
- الحضانات الموسمية - وتعمل جزءا من العام .
- الحضانات لمدة سنة أيام من صباح يوم الاثنين حتي ظهر يوم السبت .
- الحضانات الخاصة للأطفال المعوقين .

ومن الملاحظ أن دور الحضانة تفضل قبول الأطفال الذين يعمل كل من آبائهم وأمهاتهم ، أما الأطفال الذين لا تعمل أمهاتهم فيقبلون اذا كانت الأم تعاني من مرض يمنعها عن العمل - أما المصروفات فهناك رسوم دراسية تختلف باختلاف دخل الآباء وعدد الأطفال في الأسرة .

(ب) رياض الأطفال : من سن ٣ إلي سن ٦ سنوات :

تشرف عليها وزارة الثقافة وتقوم بانشائها المجالس الشعبية والهيئات الحكومية والمصانع والمنشآت والمزارع والتعاونيات وكذلك الهيئات الاجتماعية وهي متعددة الأنواع منها :

- رياض أطفال تعمل النصف الأول من اليوم .
 - رياض أطفال تعمل كل اليوم وهي أكثرها انتشارا .
 - رياض أطفال موسمية وتعمل نصف اليوم وهي عادة في الشتاء .
 - رياض أطفال صيفية وتعمل طول اليوم .
 - رياض أطفال تعمل ستة أيام .
 - رياض للأطفال تعمل طوال السنة وكل الوقت .
- ويعد التعليم في رياض الأطفال جزءا هاما من التربية الاشتراكية ، ويظهر ذلك بوضوح في أوجه النشاط الثلاثة وهي : اللعب ، العمل ، التعليم .
- ومما تهدف اليه محاولة التوفيق بين التربية الاجتماعية والتربية الفردية للأطفال والاعداد للمدرسة الأساسية .

٢ - المدرسة الأساسية . (المرحلة الاجبارية) :

يبدأ التعليم الاجباري في سن السادسة ويستمر حتى السادسة عشرة وينقسم التعليم الاجباري إلي قسمين :

- (أ) مدرسة أساسية عامة : من سن السادسة حتى سن الرابعة عشرة .
(ب) مدرسة أساسية تكميلية : يلتحق بها الأطفال الذين يهون تعليمهم (المدرسة الأساسية العامة) حتى يصلوا إلي سن السادسة عشرة ، إذا لم يلتحقوا بمدرسة ثانوية أو مهنية .

وهذه المدرسة التكميلية للتلاميذ الذين أتموا الدراسة في المدرسة الأساسية قبل سن السادسة عشرة ولا يرغبون اكمال تعليمهم في مدرسة ثانوية أكاديمية أو مهنية ويطلق عليها أيضاً اسم المدرسة المستمرة وهي ذات صفين وتقدم برامج زراعية أو صناعية وتقوم السلطات الحكومية المحلية بانشائها والاشراف عليها .

أما التلاميذ المعوقون بدنياً أو عقلياً فيخضعون لنفس النظام ولكنهم يتابعون الدراسة في مدارس خاصة بهم .

٣ - المدرسة الثانوية :

يقوم التعليم الثانوي في مدارس الجمنازيوم والمدارس الثانوية المهنية ، ومدارس التكنيكوم - ومدة الدراسة بكل نوع منها أربع سنوات .

(أ) مدارس الجمنازيوم :

وهي مدارس ثانوية تعرف بهذا الاسم وتعد الطلاب للالتحاق بمعاهد التعليم العالي أو للالتحاق ببعض الوظائف وهي مدارس نهائية أو مسائية أو بالمراسلة كما يهتم بالتعليم الفني التطبيقي (البوليتكنيكي) في هذه المدارس كما ينظم بعضها برامج خاصة تهدف إلي مقابلة حاجات الطلاب وقدراتهم الخاصة .

(ب) المدارس الثانوية المهنية :

وهي تهتم بتدريب طلابها علي مجموعة من المهارات المتصل بعضها بالآخر ، وهي تتعاون مع المصنع أو الورش في مجالات معينة لتدريب

طلابها، ويتقدم الطالب عند اتمام البرنامج لامتحان نظري وعملي ، فإذا ما نجح فيهما أمكنة اللحاق بوحدة من المنشآت التعليمية العليا بعد اجتياز امتحان القبول .

- وهناك نوع من هذه المدارس يسمى «المدارس الثانوية المهنية للعمال» يلتحق بها العمال المهرة الذين تخرجوا من مدرسة مهنية للتلمذة ، ويرغبون في الحصول علي شهادة المدارس الثانوية لتحسين أحوالهم الاقتصادية أو لمتابعة الدراسة فيما بعد في احدي المنشآت التعليمية العليا .

والدراسة بهذه المدارس مسائية أو بالمراسلة لمدة عامين (١) .

(ج) مدارس التكنيكوم :

توجد منها بالمجر ثلاثة أنواع ؛ صناعية وزراعية وتجارية اقتصادية وهي لمدة أربع سنوات وتؤهل المتحقيين للحصول علي شهادة التعليم الثانوي الفني وتمهد للالتحاق بالمنشآت التعليمية العليا الفنية في التخصصات المختلفة طبقا لنوعها أو للالتحاق بالوظائف المناسبة للمتحقيين بها بعد تخرجهم فيها غير أنه في عام ١٩٦٩ صدر قرار بالغاء هذه المدارس بالتدريج والتوسع في المدارس الثانوية الفنية بدلا منها وأن كان بعضها لا يزال يعمل حتي الآن .

٤ - التعليم المهني أو الفني :

يقوم علي ثلاثة مستويات وهي التي سبق الحديث عنها :

(أ) المدارس المهنية للتلمذة .

(ب) المدارس المتوسطة أو المدارس المهنية الثانوية .

(ج) المدارس المهنية والفنية العليا .

المدارس المهنية للتلمذة :

تعرف بأنها مدارس للعمال المهرة وذلك منذ سنة ١٩٦١ وهي علي ثلاثة أنواع : صناعية - زراعية - تجارية .

(1) Unesco, International Bureau of Education, Modern Language of General Secondary Schools (Geneva., Publication, No. 268), pp. 76- 78 .

المدارس المهنية للتلمذة الصناعية :

تقبل خريجي المدارس الأساسية وذلك فيما بين سن ١٤ ، ١٧ ، كما تقبل خريجي المدارس الثانوية حتي سن ٢٥ سنة ويستمر التدريب مدة تتراوح بين السنة الواحدة والسنوات الثلاث وذلك وفقا لنوع المهارة التي يرغب الطالب الحصول عليها - وتخفض مدة الدراسة لخريجي المدارس الثانوية إلي عام أو عامين . وتخصص السنة النهائية عادة للتدريب العملي في المصانع والمنشآت الأخرى ويعمل الطلاب في المصانع والمنشآت المختلفة كعمل التلمذة وتدفع المصانع أجورا لهؤلاء العمال علي أساس الساعة أو علي أساس كمية الانتاج .

المدارس المهنية للتلمذة الزراعية :

وجدت عندما زادت حاجة البلاد إلي أعداد كبيرة من العمال المهرة في الزراعة من جميع الزراعة وميكنتها والتوسع في النظام التعاوني وللحصول علي حاجة البلاد من العمال المهرة في الغابات والزراعة والمجالات الأخرى المتصلة بها . وهذه المدارس ذات شقين : أحدهما : يهدف إلي اعداد عمال مهرة جدد .

والثاني : يهدف إلي اعادة تدريب العمال القدامي علي الوسائل الحديثة - ويتراوح برنامج هذه المدارس بين سنتين أو ثلاث سنوات وذلك باختلاف نوع المهارة .

المدارس المهنية للتلمذة التجارية :

تهدف إلي اعداد البائعين المهرة في مدة عامين وقد قل الاهتمام بها نتيجة لزيادة الاهتمام بالمدارس الاقتصادية الثانوية ومدارس التكنيكوم الاقتصادية العليا .

مدارس التكنيكوم العليا ، والمدارس الفنية العليا : (١)

وهي نوع من أنواع المدارس فيما بعد المرحلة الثانوية ولكنها لا تترقي إلي مستوي المدارس العليا وهي تهدف إلي اعداد فنيين علي درجة عالية من المهارة مزودين بأكثر المعارف النظرية والعملية تقدما ، ليعملوا في الفروع المختلفة بالصناعة والانشاء والنقل والزراعة والحرف والصحة العامة وغيرها ،

(1) Statistical Pocket Book of Hungary, 1967, p. 182 .

وتتعاون هذه المدارس مع المصانع والورش والمؤسسات العلمية المختلفة وتخضع لنفس الوزارات والورش والمؤسسات العلمية المختلفة وتخضع لنفس الوزارات التي تخضع لها ، كما تخضع لوزارة الثقافة أيضاً ، أما مدة الدراسة فيها فتتراوح ما بين عامين وثلاث أعوام ويضاف إليها ستة أشهر في الأقسام المسائية وأقسام المراسلة ، وهذا النوع من المدارس يعد فنيين مهرة وهي تختلف عن الجامعات البولتكنيكية والتي تعد مهندسين ، إذ تقبل بها الطلاب حتي سن الخامسة والثلاثين بالنسبة للدراسات النهارية وحتى المتخرجون في مدارس التكنيكوم العليا (دبلوم الفني الماهر) كما يمنح المتخرجون في المدارس الفنية العليا (دبلوم المدارس الفنية) .

وهناك نوعان من التكنيكوم : الصناعية والزراعية :

وذلك لاعداد الفنيين المهرة للفروع المختلفة في الصناعة والزراعة .

وتعد المدارس الفنية العليا الطلاب المتخصصين في المحاسبة والنواحي المالية للعمل بالبنوك والهيئات المالية والمنشآت المختلفة .

٥ - التعليم العالي : (١)

تقبل المنشآت التعليمية العليا عدداً من الطلاب في سن الخامسة والأربعين بالنسبة للدراسات المسائية وفي حدود الأماكن التي يحددها مكتب التخطيط القومي وفي ضوء الحاجات الاقتصادية والثقافية للبلاد ، ويؤخذ في الاعتبار النواحي الأربع التالية :

قدرات الطالب - ومواهبه - وتدريبه السابق - واتجاهاته .

ويوجد بالمجر أنواع متعددة من المنشآت التعليمية العليا وذلك علي النحو

التالي :

(أ) الجامعات :

توجد هناك خمس جامعات أكاديمية تتراوح مدة الدراسة بها بين أربع وخمس سنوات وتعد جامعة «لوراند» في بودابست أشهر الجامعات في المجر وقد أنشئت أساساً في عام ١٥٦١ ككلية للجزويت ثم حولت إلي جامعة سنة ١٦٣٥ حيث أطلق عليها جامعة (بيتربازماني) حتي عام ١٩٤٥ حيث أطلق عليها

(1) Unesco, World Survey of Education VI Higher Education, p. 590

الاسم الحالي لجامعة لوراند، وقد أعيد تنظيمها عام ١٩٥٧ .

(ب) جامعات الطب :

يقتضي التنظيم الحالي للتعليم في المجر فصل المدارس (الكليات) الطبية عن الجامعات التي كانت تنتسب إليها وجعلها جامعات طبية مستقلة تعمل تحت إشراف وزارة الصحة ووزارة الثقافة ومن قبل ، كانت كليات الطب المتنوعة في أربع جامعات من جامعات المجر .

(ج) الجامعات البوليتكنيكية :

من أشهرها الجامعة البوليتكنيكية في بودابست والتي يرجع انشاؤها إلي سنة ١٧٨٢ وبهذه الجامعة أقسام نهائية ومسابئية ودراسة بالمراسلة ويستطيع الطالب اتمام البرنامج النهاري في خمس سنوات للحصول علي دبلوم الهندسة ولقد أدي تأميم المنشآت الصناعية واتباع التخطيط المركزي إلي تطور المنشآت التعليمية البوليتكنيكية .

(د) الجامعات والكليات الزراعية :

لقد أدي الاستيلاء علي الأراضي الزراعية وتكوين المزارع الجماعية ومزارع الدولة إلي تطوير التعليم الزراعي في المجر - والتعليم الزراعي هناك يقوم في جامعتين وأربع كليات تعمل كلها تحت إشراف وزارة الزراعة ويتراوح برنامج الدراسة بين أربع سنوات ونصف وخمس سنوات تنتهي بدرجة علمية في الهندسة الزراعية .

اعداد المعلمين :

يتم اعداد المعلمين في المجر علي النحو التالي :

أولاً : معاهد معلمي رياض الأطفال :

تقبل هذه المعاهد خريجي المدارس الثانوية الذين يحملون الشهادة الثانوية ، أو ما يعادلها ، والذين اجتازوا امتحان قبول في التاريخ المجري ، واللغة المجرية ، والأدب المجري . ومدة الدراسة بها ، عامان .

وينبغي ألا يتجاوز سن الالتحاق (٣٠) ثلاثين سنة للطلاب النهاريين .

(٤٠) أربعين سنة للطلاب المنتظمين في برامج المراسلة . أما مناهج

تلك المعاهد ، فتشمل علي : برامج في طرق التدريس ، وعلم النفس ، والنظرية التربوية إلي جانب دراسة اللغة الروسية ، والفلسفة الماركسية اللينينية .

ويتقدم الطلاب في نهاية كل فصل دراسي لامتحان في معظم المواد .

ويمضي الطلاب في السنة الثانية (٦) ستة أسابيع في التمرين العملي علي التدريس في رياض الأطفال ، كما يطلب منهم تقديم رسالة علمية صغيرة .

ويمنح الطالب عند التخرج ، شهادة التدريس برياض الأطفال .

وأما الاشراف ، فيخضع لوزارة الثقافة ، وهي التي تحدد (بالاشتراك مع وزارة المالية ، ورئيس مكتب التخطيط القومي) عدد هذه المعاهد ، وأماكنها .

ويرأس كل معهد ، مدير تعاونه هيئة تدريس ، مكونه من مساعد المدير، محاضرين ، ومديرة روضة الأطفال ، الملحقة بالمعهد ، ومدرسيها .

ثانياً : معاهد معلمي الصفوف الدنيا من المدرسة الأساسية :

تقبل هذه المعاهد ، الطلاب الحاصلين علي شهادة الدراسة الثانوية ، والذين اجتازوا امتحان القبول في التاريخ المجري ، واللغة المجرية ، والأدب المجري .

ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات :

وتدور مناهجها حول مجالات ثلاثة ، هي : الفنون والتربية ، والمواد الاجتماعية ، إلي جانب تعميق المفاهيم الماركسية ، وتنمية السمات الاشتراكية في الطلاب وتشجيعهم علي البحث العلمي ، وخاصة بحث مشكلات الأطفال فيما بين سن السادسة والعاشر ، ويتقدم الطلاب لامتحان في نهاية كل فصل دراسي .

ويؤدي الطلاب - بالإضافة إلي ذلك - تدريباً عملياً علي التدريس في المدارس الابتدائية . الملحقة بالمعاهد ، ويخصصون لذلك ، فصلاً دراسياً كاملاً في السنة الثالثة ، كما يطلب منهم تقديم رسالة علمية مبسطة ، يناقشون فيها ، وتشرف وزارة الثقافة المجرية علي هذه المعاهد ، وما يتعلق بها من حيث المناهج ، وخطط الدراسة ، وشروط القبول ، والامتحانات ، كما تحدد وزارات :

الثقافة ، والمالية ، والعمل ، وكذلك ، رئيس رابطة المعلمين ، شروط العمل ، والمستوي المهني لتلك المعاهد .

ثالثاً : كليات المعلمين للصفوف العليا بالمدرسة الأساسية :

تقبل هذه الكليات ، الحاصلين علي الشهادة الثانوية ، وتجري عليهم شروط معاهد المعلمين ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات (نهارياً أو بالمراسلة) وتعد وزارة الثقافة قائمة ببرامج الدراسة بكليات المعلمين ، وعلي الطالب أن يتخصص في ثلاث مواد ؛ اثنتين مما تعده الوزارة ، وواحدة تترك له الحرية في اختيارها .

رابعاً : اعداد معلمي الفنون والموسيقي :

تقوم باعدادهم كليات : الفنون الصناعية ، والجميلة ، والموسيقي ، والمسرح ، والسينما .

خامساً : اعداد معلمي التربية البدنية :

تقوم بأعداد هؤلاء المعلمين ، كلية التربية البدنية .

وتقبل الحاصلين علي الشهادة الثانوية ، وبموجب شروط معينة كعدم السماح للمتزوجين من الطلاب والطالبات بالالتحاق بها ، ثم اجتياز اختبارات قبول .

ومدة الدراسة بها أربع سنوات ، تشمل برامج في التربية البدنية والعلوم الاجتماعية ، والتربية ، إلي جانب ممارسة الأنشطة الرياضية .

سادساً : اعداد معلمي المعوقين :

تقوم باعداد هذه الفئة من المعلمين ، كلية معلمي الأطفال المعوقين ، وذلك من بين الحاصلين علي شهادة الثانوية ، بعد اجتيازهم امتحان قبول في مادتي : التاريخ الطبيعي ، واللغة المجرية ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات ، تشتمل علي برامج عامة في التربية ، وعلم النفس وتدريباً خاصاً علي التدريس للمعوقين ، مع بعض البرامج المتخصصة ، علي أن يترك للطلاب اختيار نوعيات التخصص في هذا المجال .

سابعاً : اعداد معلمي المدارس الثانوية :

تقوم باعداد هؤلاء المعلمين ، أقسام التربية الملحقة بكليات الفلسفة ، والعلوم الطبيعية بالجامعات .

وتقبل الطلاب الحاصلين علي الشهادة الثانوية ، علي أن يؤدي الطالب امتحان قبول في المواد التي يرغب التخصص فيها .

ومدة الدراسة ، خمس سنوات ، تشمل علي برامج متنوعة ، ومتخصصة ، ودروس نموذجية ويترك للطلاب اختيار تخصص في مادتين اثنتين .

ويمارس الطالب تدريباً عملياً ، خلال السنوات الأخيرة ، علي أن يمضي ما بين ١٨ و ٢٢ ساعة في التربية العملية (خلال السنة الخامسة) في مادتي التخصص ، إلي جانب قضاء ثلاثة أسابيع للتمرين في المدارس وبالإضافة إلي ذلك ، تخصص أقسام التربية ، عدداً من الساعات في كل أسبوع لبرامج الطلائع (البيونيرز) وبرامج رابطة الشباب الشيوعي (الكومسومول) لأهميتها السياسية ، والاجتماعية .

تدريب المعلمين أثناء الخدمة :

تعني المجر بتدريب المعلمين أثناء خدمتهم ، فتوفر لهم البرامج التربوية وتمدهم بالجديد في مجال التربية والتعليم ، وذلك من خلال المؤسسات التربوية ، من بينها :

(أ) المعهد المركزي لتدريب المعلمين أثناء الخدمة : (أنشئ ١٩٦٢)

وهذا المركز ، تابع للمعهد البيداغوجي القومي (التربوي) وتشرف عليه وزارة الثقافة ، ومن أعماله : (اعداد المعلمين أثناء الخدمة ، واعداد خطط الدراسة ، والمناهج ، وطبع المجلات التربوية المختلفة .

كما يقوم بالإشراف علي عدد متنوع من البحوث التربوية وبعض التجارب في نمو الشخصية ، واستخدام الوسائل الحديثة في تدريس اللغات الأجنبية والمشكلات التربوية في تعليم الكبار .

(ب) المعهد النفسي الملحق بأكاديمية العلوم المجرية: (أنشئ ١٩٦٥)

يعتبر واحداً من أهم المعاهد المجرية في مجال البحوث والدراسات التربوية وبالمعهد ثمانية أقسام تعمل في كثير من نوعيات البحوث النظرية والتطبيقية ذات الأهمية للمعلمين والآباء والتلاميذ .

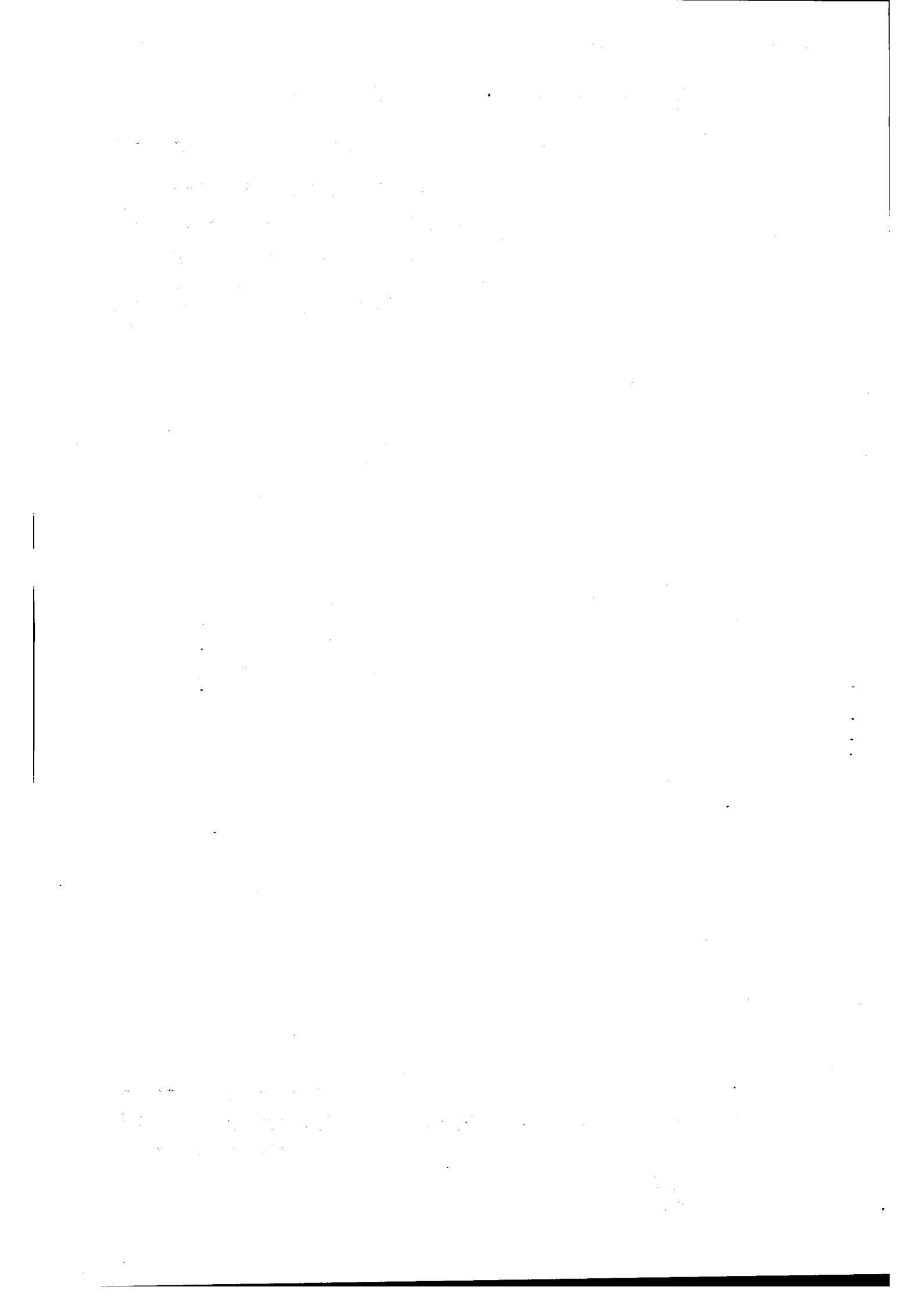
(ج) لجنة التربية في أكاديمية العلوم المجرية

هذه اللجنة تلتحق عنها عدة لجان فرعية تهتم بالدراسات التربوية والبحث التربوي مما يخدم المعلمين ويساعدهم علي نموهم العلمي بما تشرف عليه من بحوث وماتصدره من دراسات في التربية .

(د) المكتبة البيداغوجية القومية : (أسست عام ١٩٥٨)

لهذه المكتبة دور كبير في مجال البحث التربوي بما تقدمه من خدمات تربوية للمعلمين .

كما يقدم قسم المراجع بالمكتبة خدمات متنوعة للمعلمين والباحثين في المجال التربوي بالإضافة إلي إطلاعهم علي التطورات التعليمية والتربوية في الدول الاشتراكية وبقية دول العالم وذلك من خلال ماتقوم به من أنشطة تربوية وعلمية وفكرية ومالديها من مطبوعات ونشرات وترجمات بلغات مختلفة .



الفصل السادس الاتجاهات التربوية في الدول النامية



ماذا نعني بالدول النامية؟؟

هناك نوعان من الدول النامية ، نوع يتسم بالتخلف عن مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى والحضارى فى عالمنا المعاصر ، ونوع آخر ، يتسم ببعض التخلف ، فقد تصل دولة إلى حد ما من التقدم ، ولكنها لا تزال متخلفة أو فى حاجة إلى النمو فى جانب أو أكثر من جوانب الحياة فيها .

وبين هذه الدول وتلك ، فروق فى درجة التقدم أو التخلف نتيجة لتفاوت ظروفها وأوضاعها .

وربما كان المقصود بالدول النامية ، أنها الدول التى فى طريقها إلى التقدم الاقتصادى والفكرى والاجتماعى والحضارى ، بالقياس إلى غيرها من الدول التى قطعت شوطا بعيدا أو قريبا فى هذا التقدم وفى تنمية مواردها البشرية . (ويميل البعض إلى استخدام اصطلاح «دول العالم الثالث» تعبيرا عن الدول النامية) ، وهذا النوع من الدول يمثل نحو ٦٥ ٪ من دول العالم المعاصر .

ولعل لفظ «نامية» هذا يذكرنا بتعبيرنا المعروف عند حديثنا عن أبنائنا الذين لا يزالون فى معاهد العلم والتعليم لا سيما فى السنوات الأولى من حياتهم الدراسية ، فنحن نطلق عليهم اسم «الأجيال الصاعدة» .

وهؤلاء النشء يمارسون أنواعا من الخبرات من شأنها تأهيلهم تدريجيا إلى مستوى علمى معين ، تليه مستويات أخرى ، وهكذا ، فنحن لا نقصد أن هذه الأجيال صاعدة بمعنى أنها وصلت إلى نهاية السلم التعليمى ، أو أنها صعدت فى طريق العلم حتى بلغت نهايته ، ولكننا نرجو لها ذلك ، مع أنها

لاتزال فى طور التدرج من خطوة إلى خطوة .

كذلك الحال بالنسبة للدول النامية ، فنحن نرجو لها أن تنمو وتزدهر وتقدم حتى تصل إلى ما وصل إليه غيرها من دول العالم المتقدمة بالرغم من أن بعضها له حضارات عريقة فى عصور سابقة .

وكلمة «نامية» هى فى ذاتها تعبير مغلف لكلمة «متخلفة» وقد استخدمها بعض علماء الاقتصاد للتعبير عن المستوى الاقتصادى العام للدول وضمونها أبحاثهم وكتاباتهم ، من هؤلاء :

دكتور فرديريك هاربيسون ، دكتور تشارلز مايرز فى دراستهما عن التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادى ، وقد تناولا فيها العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى ، مع الاهتمام بصفة خاصة بتحليل السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية فى ضوء العوامل المختلفة ، فقد قسمت هذه الدراسة دول العالم إلى أربعة مستويات طبقا لتنميتها للموارد البشرية فيها وربط ذلك بالنواحي الاقتصادية باعتبار أن التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يقتصر على التفكير فى حجم الموارد المالية المتاحة بمفهومها الضيق ، وإنما يشمل أيضا التخطيط لاعداد القوى البشرية العاملة وتأهيلها .

هذه المستويات ، هى (١) :

١ - دول متخلفة (إلى حد كبير) مثل : (Underdeveloped)

النيجر - السنغال - أفغانستان

٢ - دول نامية (إلى حد ما) مثل :

غانا - اندونيسيا - البرازيل .

٣ - دول شبه متقدمة - مثل :

مصر - اليونان - المجر . Semi - Advanced

٤ - دول متقدمة - مثل :

الولايات المتحدة الأمريكية - الاتحاد السوفيتى (السابق) استراليا

Advanced

1) Harbison, Frederick and Myers, Charles, An Education, Manpower and Economic Growth, Strategies of human Ressorce Development, McGraw-Hill Book, New-York

والدول النامية (المتخلفة) لا يقتصر وجودها على قارة معينة ، ولكن معظمها يوجد من بين دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وفى دراستنا هذه ، نحاول أن يتضمن حديثنا الدول النامية بصفة عامة (بنوعيتها : المتخلفة والمتخلفة جزئيا) ، وذلك لاشتراك هذه الدول فى بعض النواحي وتقاربها فى نواح أخرى .

وقبل أن نتحدث عن اتجاهات التربية فى الدول النامية ، نذكر الحقائق التالية عن أوضاع هذه الدول :

أولاً - من حيث النواحي السياسية

بعض الدول النامية - ذات كيان سياسى مستقل ، كأن تكون ملكية ، أو جمهورية ، أو سلطنة ، أو غير ذلك من المسميات المعبرة عن نظام الحكم .

والبعض الآخر ، تحرر حديثا من نير الاستعمار وضغوطه .

وهناك فريق ثالث فى طريقه إلى التحرر والسيادة .

ومن الملاحظ أن أعدادا غير قليلة من أبناء الدول النامية يتقلدون فيها المناصب السياسية ويتولون أمور السياسة بها .

ثانياً : من حيث النواحي الاجتماعية :

يشكل تعداد سكان الدول النامية ما يقرب من ثلثي (٣/٢) سكان عالمنا المعاصر ولكن يلاحظ أن معظم مجتمعات الدول النامية من النوع التقليدى بل أن بعضها يكاد يكون مجتمعات مغلقة ، متخلفة ، تتمسك ببعض العادات والتقاليد التى لا تتفق ومتطلبات العصر الحاضر وما فيه من تطور سريع وتقدم متنوع ومتعدد .

وهذه المجتمعات - فى غالبيتها - لم تصل بعد ، مواردها البشرية الوطنية إلى مرحلة الكفاية الذاتية ولهذا ، فهى فى حاجة مستمرة إلى عون خارجى ، يدفع عجلة التقدم فيها إلى الأمام ، ومن ثم يمكها الاستغناء تدريجيا عن هذا العون بعد فترة قد تطول وقد تقصر بالنسبة لبعض الدول .

وعلى وجه العموم ، فإن الدول النامية تفتقر إلى القوى البشرية ذات المستويات العالية .

ثالثاً : من حيث النواحي الاقتصادية :

تشير الدراسات التي تجرى على الدول النامية إلى أن تقدمها الاقتصادي والاجتماعي يتوقف - إلى حد كبير - على استمرار استخدام قوى بشرية أجنبية عالية المستوى ، في عدد كبير من المراكز الرئيسية بالمؤسسات الهامة ؛ العامة والخاصة ، فقد يكون لدى بعض هذه الدول موارد اقتصادية ضخمة كمؤسسات إنتاج البترول وتكريره ، أو مؤسسات التعدين وغيرها ، ولكنها لا تعدو كونها مواقع ثروة مقلدة في مجتمعات تقليدية ، لا تستخدم إلا أعداد ضئيلة من القوى البشرية التي تعيش فيها^(١) .

بالإضافة إلى ذلك ، أن كثيراً من الدول النامية يعتمد نموها الاقتصادي على تطوير الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك وما شابه ذلك ، إلى جانب صناعات قليلة محدودة فهي بعيدة عن التصنيع الحديث بأساليبه ومقوماته الحديثة .

وإذا عرفنا أن معظم سكان هذه الدول ريفيون أو بدو ، وأن غالبيتهم يعملون في إنتاج أقواتهم ، ومتهم قلة يعملون في إنتاج بعض المحاصيل وفي الزراعة ، لوجدنا أن هذه الدول ينقصها الأسواق وتنقصها المعرفة ، علاوة على احتياج كثير منها إلى رأس المال .

وربما كان من أبرز مظاهر التخلف الاقتصادي في الدول النامية ، هو انخفاض نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي السنوي انخفاضاً كبيراً بالقياس إلى الدول المتقدمة .

رابعاً - من حيث القوى البشرية :

تدل الأبحاث التي تتناول أوضاع الدول النامية على أن هذه الدول تعاني من نقص شديد في معظم فئات القوى البشرية العالية المستوى في قطاع الفنيين وشبه الفنيين وكبار الصناع المهرة ، بينما يعمل ما يقرب من ثلث ما يوجد بها من القوى البشرية العالية المستوى في الوظائف الحكومية بصفة عامة وفي مهنة التعليم بصفة خاصة ؛ فالوظائف الفنية العملية كالهندسة والطب ، تكاد تكون معدومة أو على الأقل بنسبة ضئيلة في بعض الدول النامية .

(١) د. محمد زكي شافعي - التنمية الاقتصادية - معهد البحوث والدراسات العربية جامعة

ويبدو أن كثيرا من أبناء هذه الدول ، يفضلون الوظائف والأعمال الإدارية على الأعمال الفنية ، وربما كان هذا من رواسب العهود الماضية ، والتي كان ينظر فيها إلى الوظائف الإدارية نظرة اكبار وتقدير ترتبط بالسلطة والنفوذ إذا قورنت بالعمل الآلي أو الفني ، بالإضافة إلى عدم التقبل والنفور من الأعمال الفنية ، ومن العبث أن تحاول بعض الدول المتخلفة شراء الآلات الحديثة إذا كانت القوى البشرية ذات الخبرة الفنية غير متوفرة .

خامسا - من حيث حالة التعليم :

تعلق الدول النامية الأمل على التعليم لتحقيق هدفين أساسيين ، هما :

الأول :

أن التعليم يتعلق بالوظائف واعداد القوى البشرية المدربة (من الذكور والإناث) للقيام بالوظائف المختلفة وممارسة الأعمال والمهارات المتنوعة .

الثاني :

إن التعليم يعمل على التماسك القومي بين أبناء الدول فضلا عن وفائه بحاجات الدولة ومتطلبات السباق بين الدول ومواكبة التقدم .

ومن أجل هذا ، تعمل الدول النامية على نشر التعليم بين أبنائها والتوسع فيه بما تمكنها اقتصاديا وظروف مجتمعاتها فهذه الدول ليست متساوية في درجة نموها ، فقد استطاع بعضها أن يقطه شوطا كبيرا في مجال التعليم ، وبعضها وصل إلى حد كبير في القضاء على الأمية ، والبعض الآخر أحرز تقدما في مجال الزراعة أو قيام بعض الصناعات فيها ، ومنها ما يزال في الطريق .

وفي ضوء ما سبق ، نستطيع توضيح السمات العامة للتعليم في الدول النامية على النحو التالي :

١ - من هذه الدول ما بلغت نسبة التعليم فيها حدا كبيرا ، ومنها ما دون ذلك ، ومنها أيضاً ، ما لم تصل فيه نسبة التعليم الا للارقام الأولى من حساب المائة كدول افريقيا السوداء وبعض دول آسيا بالإضافة إلى تخلفه في محتواه .

٢ - من هذه الدول ما تحاول تغيير هياكل التعليم وبنيته فيها بما يتلاءم

ومتطلبات العصر وما يساير التقدم العلمى والتطور التكنولوجى الحديث ، ومنها ما يزال متخلفا يعيش على أنقاض الاستعمار وما تركه فيها من فئات العلم حتى إذا ما استقرت أحوالها ، حاولت تغيير بنية التعليم بما يتلاءم وظروفها .

٣ - أن ادارة التعليم تتسم فى الدول النامية بالمركزية فى غالبيتها ، حيث تتولى حكوماتها رسم السياسة التعليمية لها وتشرف على التعليم وتنظيماته ، وتدبر شئونه وتضع برامجه الدراسية وتعتبره من مسؤولياتها ، وترى فى ذلك تحقيقا للديمقراطية وسبيلا لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وقد يفسره البعض بأنه امتداد لأساليب الحكم التى سادت هذه الدول ، لا سيما فى عهود الاستعمار .

وهناك دول قليلة حاولت التخفف من قيود المركزية فى الإدارة التعليمية ، نتيجة لزيادة أعداد السكان بها وزيادة نسبة التعليم فيها مما جعلها تأخذ ببعض تنظيمات الحكم المحلى وبالتالى منح السلطات المحلية صلاحيات تمكنها من ادارة التعليم والاشراف عليه كأن تتولى اعداد وتعيين ونقل وترقية العاملين فى مجال التعليم بل وتشارك فى التخطيط له ووضع مناهجه .

٤ - كذلك تقوم حكومات الدول النامية بتمويل التعليم فيها فالدولة هى التى تتولى الإنفاق عليه بمراحله المختلفة باستثناء قليل من الجهود الفردية أو الجماعية فى بعض هذه الدول والتى تتمثل فى انشاء مدارس خاصة قليلة أو اسهام بعض الهيئات بتصيب فى اقامة مؤسسة تعليمية ، إلى غير ذلك .

٥ - بالنسبة للتخطيط التعليمى ؛ يلاحظ أن كثيرا من الدول النامية تأخذ فى حساباتها ضرورة التخطيط التعليمى والتربوى وتضمنه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها ، والتى توصى المؤتمرات الدولية بالعمل على اتباعها .

وذلك حتى تتمكن هذه الدول من :

- التوسع فى الخدمات التعليمية وتوفيرها للمواطنين بكافة مستوياتها باعتبار أن التعليم هو أهم الوسائل لتحسين المستوى الاقتصادى والاجتماعى والصحى للشعوب النامية .

- الحاجة إلى نظم تعليمية تحقق أمانى هذه الشعوب وتتفق وظروفها .
- مكافحة الأمية فى هذه الدول وما يترتب على ذلك من استنارة ووعى وانتاج .
- توفير المعلمين المؤهلين لمقابلة تزايد الاقبال على التعليم فى المراحل المختلفة .
- تحقيق تطلعات المستقبل فى مختلف المجالات وما يدعم استراتيجياتها لتنمية الموارد البشرية حتى تتمكن بالتدرج من الاستغناء عن العاملين بها من غير المواطنين ليحل محلهم أبناء الدولة .
- ٦ - تتسم هذه الدول بتأخر التعليم - بصفة عامة - فى كنهه وكيفه (بالنسبة لتعليم الفتاة بصفة خاصة) إذ يصل إلى نسبة صغيرة من السكان ؛ فالتعليم الابتدائى لا يستوعب كل الأطفال المزمين ، والتعليم الثانوى يخرج فى الغالب موظفين كتابيين وقلة من الفنيين غير الكفاء ، والتعليم العالى - إن وجد - يكاد يخلو من الأبحاث العلمية وهى هدف هام من أهداف هذا التعليم وقد لا توجد جامعة فى بعض الدول النامية على الاطلاق .
- ٧ - تحاول بعض الدول النامية تعويض ما فاتها وهى لهذا تتعجل الوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة بأن تقفز فى وثبات واسعة على طريق التقدم كأن تلجأ إلى تقليد الدول المتقدمة فى مجتمعاتها وفى نظمها التعليمية وقد لا يتوافق ذلك مع العوامل الثقافية للدول النامية وظروفها ، مما يهددها بمسخ شخصياتها وتعطيل نهضتها المنتظرة .
- وإلى جانب هذا ، هناك دول لا تزال تتخبط فى سياستها التعليمية بالإضافة إلى افتقارها إلى منشآت تعليمية مجهزة وأعداد كبيرة من المعلمين لمختلف المراحل .

أوضاع التعليم فى الدول النامية

(أ) السلم التعليمى :

تختلف درجات السلم التعليمى من دولة إلى أخرى طبقا لظروف كل منها .

ولكن النظام السائد فى غالبية هذه الدول ، هو :

- المرحلة الابتدائية ، ومدتها ٦ سنوات .

- المرحلة الثانوية (بقسميها) ومدتها من ٤ إلى ٦ سنوات بعد المرحلة الابتدائية وتشمل المرحلة الثانوية ونوعيات هذه المرحلة :

تعليم عام ، تعليم فنى : زراعى ، تجارى ، صناعى .

- وكذلك معاهد اعداد معلمى المرحلة الأولى .

- المرحلة الجامعية أو العالية ؛ ومدتها تتراوح ما بين ٣ و ٤ سنوات فى معظم هذه الدول ، مع التركيز على الكليات والمعاهد النظرية دون العملية والفنية .

(ب) فكرة موجزة عن مراحل التعليم بالدول النامية :

بالنسبة للتعليم الابتدائى :

توضح البيانات من واقع الحياة التعليمية فى الدول النامية ، أن هذا التعليم فى معظمه ، هزيل فى مناهجه ، ردىء فى محتواه ، فقير فى أبنيته ، ومؤسساته وتجهزاتها ، كما يفتقر إلى معلمين مؤهلين ، ومعدنين علميا وثقافيا وتربويا .

أما نسبة تلاميذ هذه المرحلة فإنها تتراوح بين ٢٠% و ٤٠% من عدد التلاميذ الذين ينبغى أن يلتحقوا بالتعليم الابتدائى وقد تصل إلى ٥٠% فى بعض الدول المتخلفة أو تزيد قليلا فى بعضها الآخر وهذا دليل على عدم امكانية هذه الدول لاستيعاب أطفال المرحلة الابتدائية .

والى جانب ذلك ، هناك تسرب فى المرحلة الأولى بحيث يشكل نسبة عالية بين تلاميذ التعليم الابتدائى الذين لا يكملون المرحلة بسبب ضغوط اقتصادية ، واجتماعية فى معظمها ، بل أكثر من ذلك ، تشير الاحصائيات

والدراسات التي تجرى في هذا المجال إلى نسبة كبيرة ممن يكملون المرحلة الابتدائية يرتدون بعد سنوات قليلة إلى الأمية ، وبخاصة في المناطق الريفية .

بالنسبة للتعليم الثانوي :

تشير الدلائل التي تتناول التعليم في الدول النامية إلى أن نسبة المتحقيين بالمرحلة الثانوية تتزايد عاما بعد عام ولو أنها لا تزال ضئيلة بمقارنتها بما هي عليه في دول أخرى ، إذ لم تستوعب الأعداد المطلوبة .

ويلاحظ أن مناهج المرحلة الثانوية دسمة إلى حد ما إذا قورنت بمناهج المرحلة الأولى ، فهذه المرحلة تعد خريجيتها للالتحاق بالتعليم العالي ، مع تركيزها على المواد النظرية والأساليب الأكاديمية .

أما بالنسبة للتعليم الفني ؛ فالعناية به لا تزال قاصرة عن تحقيق الغاية المرجوة منه ومن الملاحظ أن خريجي المدارس الثانوية (القسم الأول أو الإعدادي) يلتحق بعضهم بالمدرسة الثانوية (القسم الثاني) والبعض الآخر يعمل في الوظائف الحكومية المختلفة ، ثم هناك فريق ثالث من هؤلاء الخريجين ، يعملون بالتدريس في المرحلة الأولى .

بالنسبة للتعليم العالي :

تعانى الدول النامية من نقص شديد في كم التعليم العالي وكيفه .

وهذا النوع من التعليم ، يلتحق به أعداد قليلة جدا من أبناء الدول النامية ، فمؤسساته ومعاهده قليلة بهذه الدول مثل ما يوجد في السودان والسنگال وأوغندا ، وبعضه حديث النشأة فيها ، مثل : المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر . (١)

ورغبة من الدول النامية في أن يستكمل أبنائها مراحل التعليم ، يوفد بعضها كثيرا من الطلاب إلى الدول المتقدمة أو الدول المجاورة التي قطعت شوطا في التعليم العالي .

على أن هناك من الدول النامية ، ما تمكنها مواردها الاقتصادية من إنشاء كليات ومعاهد عليا مزودة بأحدث الأجهزة والأدوات والمعامل والمعدات

(١) تحسنت نسبياً هذه الأوضاع في السنوات الأخيرة .

العلمية والتعليمية : مما يوفر التعليم الجامعى لأبنائها وتنفق على ذلك أموالا باهظة ، وبالرغم من هذا ، لا يلتحق به إلا أعداد ضئيلة من الطلاب .

ولكن يغلب على الدول النامية محاولاتها فى أن تعتمد ضمن ميزانياتها العامة ما يمكنها من انشاء المؤسسات التعليمية العليا ، فتقيم الجامعات وتضمدها الكليات والمعاهد تدريجيا حتى تستكمل مراحل التعليم بها ، بينما يفرط بعض هذه الدول فى الاهتمام بنوع أو تخصص دون آخر وفقا لظروفها ومتطلبات الحياة فيها . وعلى نقيض المؤلف فى الدول النامية ، نجد بعض جامعاتها تتمتع بمستوى عال وأساتذة متفرغين ، وتجهيزات علمية ممتازة ، وخدمات طلابية طيبة ، كما فى دول غانا ونيجيريا (الشرقية والغربية وجامايكا ، وإن كانت جامعات هذه الدول تستعين بالأساتذة الأجانب بنسبة كبيرة .

ومن أمثلة ذلك ، أيضاً ، الأوضاع العلمية والتعليمية الممتازة التى تتمتع بها الجامعة الوطنية للهندسة فى بيرو وجامعة الوادى فى كولمبيا وغيرها مما يرتفع بالتعليم العالى فى هذه الدول بحيث يصل إلى ما وصلت اليه الدول المتقدمة فى عالمنا المعاصر .

(ج) المعلمون فى الدول النامية :

تشير الاحصائيات والتقارير التى تصدر عن هذه الدول وكذلك ما يصدر عن منظمة اليونسكو الدولية إلا أن الدول النامية - فى معظمها - تعاني نقصا شديدا فى أعداد المعلمين بها بمختلف فئاتهم فى أنواع التعليم ، وذلك يرجع إلى عدة أسباب ، منها :

- ١ - قلة مواردها الاقتصادية .
- ٢ - قلة معاهد اعداد المعلمين بها .
- ٣ - ضعف نضجها الحضارى بالقياس إلى دول أخرى .
- ٤ - سيطرة كثير من عادات وتقاليد المجتمعات التقليدية المغلقة .

بالنسبة للمرحلة الابتدائية :

المعلمون بهذه المرحلة ، معظمهم من المواطنين من أبناء الدول النامية الذين حصلوا على مؤهل علمى متواضع كشهادة اتمام الدراسة المتوسطة (الاعدادية) أو اتمام الدراسة الثانوية .

ومن الملاحظ أن كثيراً من هؤلاء المعلمين لم يعدوا الأعداد التربوي الذي ينبغي أن يكون عليه معلموا المرحلة الابتدائية ، ولكن هذه الدول تستعين بهم إلى جانب غيرهم من دول أخرى ، رغبة منها في إتاحة فرص التعليم الشعبي لأكبر عدد يمكن أن يلتحق به من أطفالها .

هذا ، بالنسبة للمدارس الحكومية ، أما بالنسبة للمدارس الخاصة أو الأهلية التي يقوم بإنشائها وإدارتها بعض الهيئات الوطنية (أو المنظمات التبشيرية أحياناً) فيقوم بالتدريس فيها معلمون غالبتهم على قدر متواضع من الكفاءة في مهنة التعليم .

ومما يذكر أن المدارس الخاصة بالدول النامية قليلة العدد في معظمها وقد تكون معدومة في بعضها . وهناك من الدول النامية ما يرى الأخذ بأساليب حديثة للتعليم ، يعهد بها إلى غير المعلمين في التعليم الابتدائي وذلك للقضاء على مشكلة نقص المدرسين .

بالنسبة للمرحلة الثانوية :

المعلمون بهذه المرحلة ، قليل منهم من المواطنين أبناء الدول النامية ، ممن يتخرجون في المدارس الثانوية مع تأهيلهم تربوياً لفترة معينة ، تختلف من دولة إلى أخرى .

أما الفئة الكبيرة منهم ، فمن غير المواطنين ، إذ يستعين كثير من هذه الدول بالمعلمين من أبناء الدول الشقيقة أو الصديقة التي تسهم في التعاون الثقافي معها .

وتفيد البيانات الواردة - في السنوات الأخيرة - أن عدداً غير قليل من الدول النامية يتجه إلى التوسع في إنشاء معاهد وكليات أعداد المعلمين لمختلف المراحل التعليمية ، إلى جانب تدريب غير المؤهلين منهم ، واستمرار تربيتهم أثناء الخدمة .

(د) مشكلات التعليم في الدول النامية :

تتنوع مشكلات التعليم في الدول النامية بتنوع التعليم نفسه ، وتتنوع هذه الدول نفسها ، فهي ليست سواء من حيث درجة التخلف أو التقدم ، فقد تكون بينها فروق واسعة أحياناً وضيقة أحياناً أخرى ، طبقاً لظروف كل دولة .

فهذه الدول ، ليست على درجة واحدة بالنسبة لمراحل التعليم ، فبعضها متقدم فى التعليم الابتدائى وبعضها متخلف فى التعليم الثانوى ، فى حين يضاعف البعض الآخر من جهوده للنهوض بالمرحلة العالية أو التعليم الجامعى ، كذلك منها ما يزيد معدل تطور التعليم فيها عن غيرها .

وعلى أية حال ، يمكننا أن نبرز بعض مشكلات التعليم فى الدول النامية بنوعيتها (المتخلفة والنامية إلى حد ما) لاشتراكهما فى كثير منها لتشابه الظروف ، وذلك على النحو التالى :

أولاً : أن هذه الدول تعاني نقصاً شديداً فى مختلف فئات العاملين فى النواحي العلمية والتخصصات المهنية والفنية بكافة أنواعها ؛ فهى فى حاجة إلى التمتع بالاكتفاء الذاتى فى أنواع كثيرة من القوى البشرية وبخاصة فى مجال التعليم .

ثانياً : الإفراط فى الاهتمام بالتعليم النظرى دون الفنى والكليات النظرية دون العلمية مما يحد من ملاحظتها لتطورات العصر بسبب ما لديها من امكانيات مالية متواضعة لا تفى بها ثم لايجاد وظائف للخريجين فى مكاتب الحكومة والتي يشغلها - غالباً - غير المواطنين ويكلفها الكثير من الرواتب . ذوى قدرات ممتازة وكفاءة طيبة .

ثالثاً : سوء تنظيم التعليم العالى وجموده ، وتوزيعه على كليات ومعاهد منفصلة فى بعض الدول ، بل وأحياناً ، سوء الإدارة والإشراف ، بالإضافة إلى ايفاد كثير من الطلاب للخارج لاستكمال دراستهم وكذلك استقدام أساتذة أجنبية بأعداد كبيرة للتدريس بالتعليم العالى ، وفى كلتا الحالتين تتحمل الدول النامية نفقات كثيرة مما يرهق ميزانية الدول الفقيرة منها .

رابعاً : تفرط بعض الدول فى كم التعليم على حساب كيفية رغبة منها فى تحقيق قفزات فى مضمار التقدم العلمى حتى تستطيع مجاراة التيارات العالمية والاتجاهات المعاصرة المتسابقة ولذلك مزاياه ، كما أن له عيوبه .

خامساً : تعاني النظم التعليمية فى كثير من الدول النامية من افتقارها إلى قيادات إدارية ماهرة فهى لا تحتاج إلى مديرين بالمعنى الضيق فحسب ، بل إلى فريق إدارى متنوع الإمكانيات والمهارات والمعرفة بحيث يشمل على أشخاص ذوى قدرات ممتازة وكفاءات طيبة .

تعقيب :

يتضح مما أسلفنا عن أوضاع التعليم ومشكلاته في الدول النامية وبالرغم من أن معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا إلا أنها - بصفة عامة - منخفضة . بل وغير محققة لما تتوقعه الشعوب فيها من آمال اللهم إلا إذا حدثت تطورات سريعة وفقرات متتالية .

وبرغم ذلك كله ، فإننا نستطيع - في ضوء ما تبذله الدول النامية من جهود ، أن نلاحظ ما يأتي :

- أنها تحاول التوسع في قاعدة التعليم بها ، إذ تكثر من انشاء المدارس الابتدائية كمرحلة أولى للتعليم ، كما تحاول تحسين نوعيته وتعميمه للبنين والبنات ليستوعب معظم الأطفال .

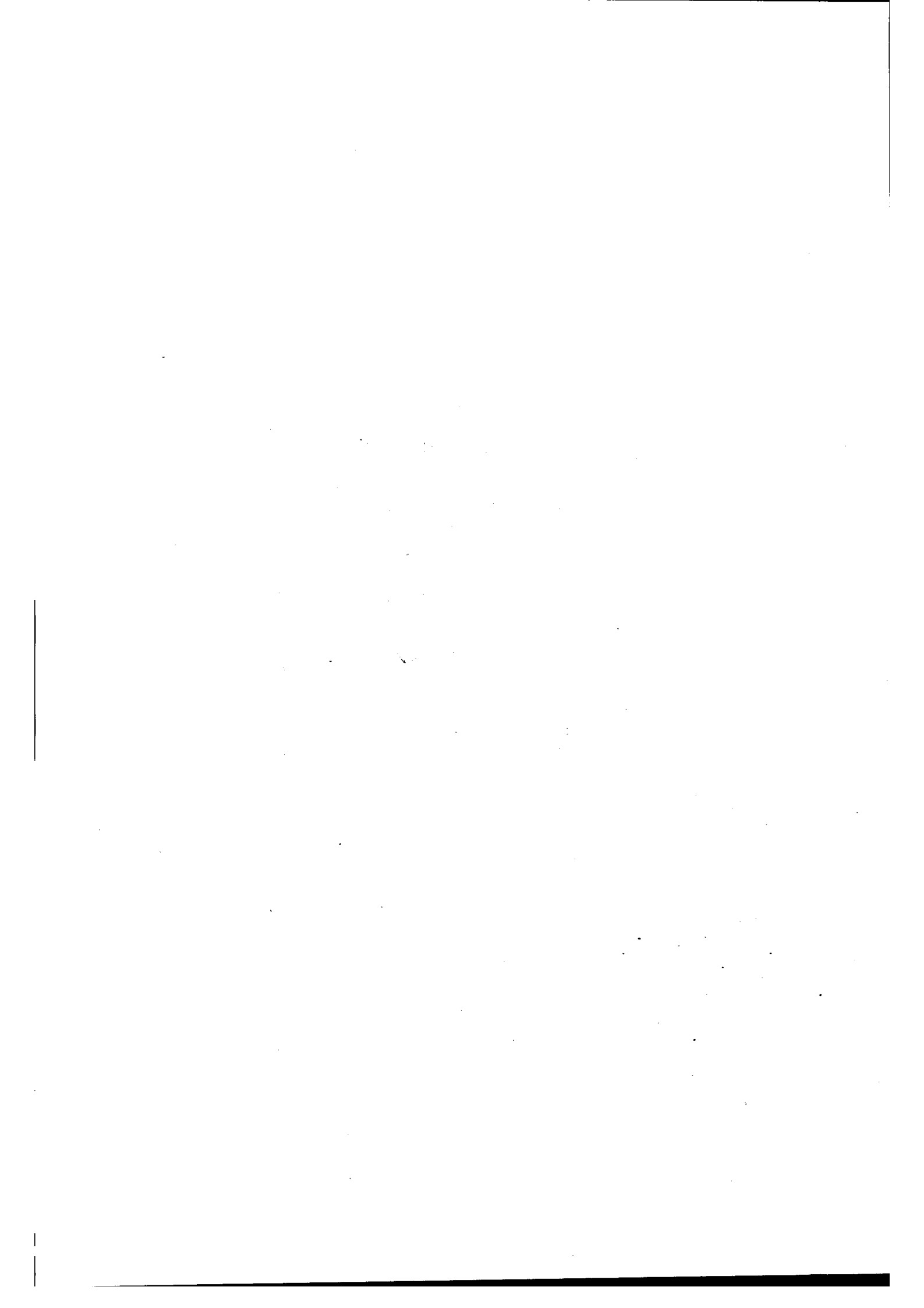
- أنها تحاول اتاحة الفرصة أمام أعداد كبيرة من أبنائها للالتحاق بتعليم المرحلة الثانوية لأهميتها سواء من الناحية التعليمية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وحتى تتاح لهم الفرصة للالتحاق بالتعليم العالي .

أنها تحاول الأخذ بمبادئ التخطيط والاتجاهات العصرية للنهوض بمجتمعاتها وتحسين سبل الحياة فيها وهي من أجل ذلك تضع الخطط الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (ومنها شئون التعليم) وتضمنها ما تراه من تطلعات المستقبل في مختلف المجالات وما يدعم استراتيجياتها لتنمية الموارد البشرية حتى تتمكن بالتدرج المرحلي من الاستغناء عن العاملين بها من غير المواطنين ليحل محلهم أبناء الدولة في معظم الكوادر ومجالا الخبرة وقطاعات التعليم .

- أنها تحاول كل بحسب امكانياتها ومؤسساتها الصناعية والتجارية وموارد الثروة ونوعيتها - أن توجه أبنائها لاستغلال هذه الموارد والاستفادة منها ، وبالتالي توزيع الطاقات البشرية بمختلف مستوياتها على نواحي النشاط الاقتصادي بها ، مما يحقق لها - في المستقبل - كفاية في القوى البشرية ، وقلة في النفقات والتكلفة ، ليتمكن أبناء الدولة - على مدى قريب - من الهيمنة على مقدرات بلادهم ، وكذلك الحال بالنسبة لمتطلبات التربية والتعليم بصفة عامة .



**دراسة تطبيقية
لأجاءات التربية
فى
الدول النامية
التعليم فى
ماليزيا**



تقديم :

دولة ماليزيا ، اتحاد فيدرالى ، يتكون من ١٣ ولاية ، منها ١١ ولاية بالقسم الغربى واثنان بالقسم الشرقى لماليزيا ، وكل ولاية طابعها ولامحها الخاصة بها (١) .

وتقع ماليزيا فى دائرة قريبة من خط الاستواء بين خطى عرض ٧.١ شمالا ، وخطى طول ١٠٠ ، ١١٩ شرقاً ، وهى مجاورة لأقصر طريق بحرى بين الهند والصين وتتوسط المسافة بينهما تقريبا . وعاصمة ماليزيا كوالالمبور ، وإلى جانب ذلك ، توجد عاصمة لكل ولاية بها .

واللغة الماليزية (أو الملايوية) هى اللغة الوطنية الرسمية ، وهى أيضاً لغة التعليم فى المرحلة الأولى منذ سنة ١٩٦٧ وتكتب بالحروف اللاتينية أو العربية ، وبها كثير من الكلمات العربية ، ولكن هناك لغات أخرى ولهجات محلية يستعملها السكان فى الأقاليم المختلفة ، فالشعب فى ماليزيا يتكون من أجناس مختلفة ، فهناك الملايويون ، والصينيون ، والهنود ، وغيرهم .

أما عدد سكان ماليزيا ، فيبلغ نحو ١٣ مليون نسمة (عن احصاء سنة ١٩٧٦) (٢) .

ويلاحظ استخدام اللغة الانجليزية ، على نطاق واسع فى دوائر الحكومة والصناعة والتجارة ، كما أنها مادة اجبارية فى مدارس ماليزيا ، ومن المقرر أن تصبح اللغة الماليزية لغة التعليم فى مراحل التعليم العام جميعها فى عام ١٩٨٢ مع بقاء اللغة الانجليزية لغة ثانية .

وأما الدين الرسمى ، فهو الاسلام ، ومن ثم ، فإن حاكم كل ولاية ، له الرئاسة الدينية ، فيما عدا بعض الولايات (أربع ولايات فقط) حيث تكون الرئاسة الدينية . فيها لملك ماليزيا أما المراسم والشئون الدينية الاسلامية التى تطبق على البلاد كلها ، فإنها من اختصاص مجلس الشئون الاسلامية (٥) .

وقد ضمن دستور البلاد فى ماليزيا حرية العبادة لجميع السكان ، ومن

(١) Malaisie in Brief. 1972, p. 46.

(٢) وزارة الاعلام - ماليزيا - الكتاب السنوي لسنة ١٩٧٤ ص ١١٢ ، زاد عدد السكان خلال الربع قرن الماضى

(٥) الولايات الأربع المذكورة ، هى : بنانج ، وملاكا ، الصباح ، وسراواك .

الديانات التي توجد في دولة ماليزيا : المسيحية ، والهندوكية ، والبوذية ، والطاوية .

وهناك أنواع من الهيئات والجمعيات الدينية التي لها أملاكها ومنشأتها ، التي تديرها مثل : المدارس ، والمستشفيات ، وملاجئ الأيتام ونحو ذلك .

وأما نظام الحكم ؛ فماليزيا تسير على النظام الملكي ، ويتم انتخاب الملك عن طريق مؤتمر حكام ، حيث يتولى مهام منصبه لمدة خمس سنوات وهو الرئيس الأعلى للدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو الذي يصرف الشئون المختلفة وفقا لمشورة البرلمان ومجلس الوزراء . ويعين القضاة الذين يحكمون باسمه ، وهو الذي ينعم عليهم بالرتب والنياشين (١) .

وماليزيا من الدول النامية ، التي تأخذ بأسباب النهوض بمجتمعها بقدر ما تمكنتها اتساع أراضيها وهي من أجل هذا ، تقيم المؤسسات والمشروعات التي تفيد البلاد وتطوّر بها خطوات في سبيل التقدم ، وكذلك تقيم الخطط الشاملة للتنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية ، مثل الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٦/١٩٧٠) والخطة الخمسية الثانية (١٩٧٠/١٩٧٥) أما مصادر الثروة في ماليزيا ، فهي بحسب أهميتها ونتاجها(٢):

المطاط ، القصدير ، الأخشاب ، زيت النخيل ، الحديد ، الألمنيوم ، الاسماك .

وما يقوم على هذه المصادر من صناعات محلية ، أو تصدير بالإضافة إلى بعض المحاصيل الزراعية .

الأوضاع السكانية :

بعد هذا التقديم الموجز ، نود الإشارة إلى الأوضاع السكانية في دولة ماليزيا .

وذلك على النحو التالي :

يتكون شعب ماليزيا من خليط بشري عجيب ؛ ملايين من البشر ، متفاوتة تفاوتوا واضحا ، في لون البشرة ، وفي طول القامة ، وفي قسّمات الوجه

(1) Kuala Lumpur, - capital of Malaysia, 1970, P. 5.

(٢) وزارة التربية والتعليم الماليزية - احصاءات عن - كولاامبور ١٩٧٢ .

خطت ماليزيا - في السنوات الأخيرة - خطوات جيدة في شئونها الاقتصادية .

، ولكل منها ميزاته ؛ اللغوية والثقافية ، والدينية .
ومع هذا الاختلاف ، يعيشون جنبا إلى جنب ، بغض النظر عن جنسهم ،
وأصلهم (١) .

ويتكون سكان ماليزيا ، من العناصر الآتية :

١ - الملايويون :

وهم سكان البلاد الأصليون ، الذين يرجعون إلى العنصر الملايوي ، وهم
يكونون نصف المجتمع الماليزي ، ويدينون بالإسلام ، ويتكلمون اللغة
الملايوية ، التي تكتب بالحروف العربية ، واللاتينية .

٢ - الصينيون :

وهم العنصر الثاني للمجتمع الماليزي ، وليس لهذا الجنس ديانة معينة ،
بل له ديانات مختلفة ، أغلبها يميل إلى الوثنية ، والبوذية ، وكثير منهم يتبع
فلسفة كونفوشيوس ، والدين لديهم ، ليس له الأهمية المعروفة .

وقد استطاعت المدارس التبشيرية أن تنشر المسيحية بين أبناء الصين
بالملايو . ويختلف الصينيون عن الملايويين في كثير من الأمور ؛ في
طبيعتهم ، ولغتهم ، ودينهم ، ... وهم يتكلمون ؛ الكانتونية ، والهوكانية ،
والنيوشيوية (٢) .

٣ - الهنود :

وهؤلاء ، يمثلون العنصر الثالث من سكان ماليزيا ، ويبلغ تعدادهم نحو
ثلاثة أرباع (٣/٤) مليون نسمة ، ويدين أكثرهم بالديانة الهندوكية .

وقد اعتنق كثير من هنود ماليزيا الديانة المسيحية ، عن طريق المدارس
التبشيرية .

كذلك ، هاجر من جنوب الهند إلى ماليزيا عدد من المسلمين الهنود ،
وهم يتكلمون اللغة الأوردية ، وغيرها من اللهجات الهندية .

(١) عبدالحفيظ محمصاني - اتحاد ماليزيا - مطبعة بيروت سنة ١٩٦٤ ص ١٩ .

(٢) محمد عبدالرؤف - الملايو ، وصف ، وانطباعات - الدار القومية للطباعة والنشر -

القاهرة ١٩٦٦ ص ٦٧ .

٤ - عناصر أخرى :

إلى جانب العناصر السابقة المكونة لدولة «ماليزيا» هناك عناصر أخرى،
منها :

(أ) عناصر ناتجة عن التزاوج بين الأوربيين (أثناء فترة الاستعمار)
والآسيويين ، سواء من الصينيين أو الملايويين ، وهذه المجموعة
تعرف بأسم «يوراشي» ، أي الذين نتجوا عن زواج بين العنصر
الأوربي ، والعنصر الآسيوي .

(ب) عنصر عربي ، ويتمثل في هؤلاء الذين هاجروا من جنوب
الجزيرة العربية ، واستقروا بماليزيا .

وفيما يلي نورد بيانا بالنسب المئوية للاجناس البشرية المكونة لدولة
«ماليزيا» :

الملايويون = ٥٤,٧% من مجموع السكان .

الصينيون = ٣٤,٢% من مجموع السكان .

الهنود = ٩% من مجموع السكان .

أجناس أخرى = ٢,١% من مجموع السكان .

أوضاع التعليم :

بعد أن تخلصت ماليزيا من أنواع الاستعمار الذي تعرضت له كدولة في
مجموعها أو بعض أجزائها أو إحدى ولاياتها ، شرعت تعيد النظر في نظامها
التعليمي على أسس قومية ، فقد كان تعرضها للاستعمار البرتغالي مرة ،
والهولندي مرة أخرى ، والبريطاني مرة ثالثة ، والياباني مرة رابعة ، على
مدى أكثر من أربعة قرون (من سنة ١٥١١ إلى سنة ١٩٦٠) من أسباب عدم
استقرار أوضاع الحياة فيها بصفة عامة ، وأوضاع التعليم بصفة خاصة إلى أن
أعلن قيام دولة ماليزيا سنة ١٩٦٣ بوضعها اتحادا فيدراليا بين الولايات التي
تشملها - فيما عدا ولاية «سنغافورة» التي صدر بانفصالها تعديل في الدستور
سنة ١٩٦٥ (١) .

(١) وزارة الاعلام ماليزيا - (باختصار) كولا مبير ص ١٩٧٢ ج ٤ .

وفيما يلي ، نتناول الأوضاع التعليمية بدولة ماليزيا :

أولاً : ادارة التعليم (العام والعالي) :

تطورت الإدارة التعليمية في ماليزيا ، منذ حصولها على الاستقلال حتى الآن ، حيث مرت بعدة مراحل صحبتها تغييرات في الهياكل التنظيمية لادارة التعليم (على المستوى القومي والمستوى الاقليمي) ، وكانت آخر هذه التغييرات ما حدث سنة ١٩٧٦ ، وهو ما يعمل بموجبها حتى الوقت الحاضر .

على المستوى القومي : (مستوى الدولة)

تتولى وزارة التعليم الماليزيا ، الاشراف على شئون التربية والتعليم على المستوى العام (أو المركزي) .

وتتكون تنظيمات الوزارة من :

الوزير :

ويمثل السلطة العليا للإدارة التعليمية .

ويعاونه في مهامه كل من :

نائب الوزير - السكرتير السياسي - السكرتير السرى للوزير - والسكرتير السرى للوزير - السكرتير السرى لنائب الوزير - موظف خاص لمكتب الوزير - موظف خاص لنائب الوزير .

أما أقسام الوزارة ، فهي :

قسم السكرتارية - قسم الإدارة - قسم الوظائف والخدمات - قسم المالية والحسابات - قسم المباني والتجهيزات - قسم التعليم العالى - قسم ادارة المدارس - قسم التخطيط والبحث العلمى - قسم الخدمات ونشر التعليم - قسم النظار - إدارة الامتحانات - قسم الشؤون الخارجية - قسم التعليم الفنى والمهنى - قسم السجلات - الإدارة المركزية للتفتيش - إدارة تدريب المعلمين - إدارة تنمية المجتمع وتعليم الكبار - مركز تنسيق المناهج - إدارة البعثات .

على المستوى الاقليمي : (مستوى الولايات) :

لكل ولاية في ماليزيا إدارة تعليمية ، تشرف على شئون التعليم بها .

وذلك على النحو التالي :

١ - الموجه العام للولاية :

ويتولى تنفيذ السياسة التعليمية فى الولاية ، ويقوم بمراقبة نشاط المدارس والاشراف على الإدارة التعليمية .

٢ - يعاون الموجه العام للولاية ، فى مهامه ، كل من : الموجه المساعد الخاص - الموجه المساعد .

كما يعمل فى الإدارة التعليمية على المستوى الاقليمى ؛ (التنظيم التالى) : (١)

٣ - المشرفون :

ويقومون بالاشراف الفنى والإدارى على جميع مدارس الولاية .

٤ - مشرفو المدارس :

مشرف المدارس الثانوية .

مشرف المدارس الوطنية .

مشرف المدارس الصينية .

مشرف المدارس التأميلية .

٥ - مشرفو الاختصاص :

بما يماثل نظام الموجهين الأوائل للمواد الدراسية .

٦ - قسم المبانى .

٧ - قسم الامتحانات .

٨ - قسم السجلات .

٩ - قسم شئون العاملين .

١٠ - قسم الشئون المالية والمخازن .

١١ - قسم شئون المحافظات .

ويعمل بهذه التنظيمات الإدارية في معظم ولايات ماليزيا ، مع اختلاف طفيف في بعض المسميات الوظيفية للإدارة أو الأقسام بين ولايات شرقي الدولة وغربها . إلى جانب ذلك ، هناك الإدارات التعليمية المحلية وهو ما نعى به ، المستوى المحلي لإدارة التعليم .

ومما يذكر ، أنه بالإضافة إلى إشراف الحكومة الفيدرالية على شئون التعليم بولايتي ؛ صباح ، وسراواك ، (شرقي ماليزيا) فإنها تترك للهيئات الدينية ، والسلطات المحلية ، متابعة الإشراف على النواحي التعليمية بهاتين الولايتين بما يتفق وظروف كل منهما .

ثانياً : السلم التعليمي :

يتكون تنظيم التعليم العام في ماليزيا على النحو التالي :

١ - المرحلة الابتدائية :

مدتها ٦ سنوات تبدأ من سن السادسة ، وتنتهي بعقد امتحان مسابقة للقبول بالمرحلة التالية .

٢ - المرحلة الثانوية الأولى :

مدتها ٣ سنوات (تقابل المرحلة الإعدادية في نظام التعليم المصري) وتمثل هاتان المرحلتان فترة الإلزام بالنسبة لأبناء الدولة ، حيث يقدم التعليم بالمجان في المدارس الماليزية التي تستخدم اللغات : الماليزية أو الصينية أو التأميلية كلغات للتدريس وذلك في المرحلة الابتدائية ، أما في المرحلة الثانوية الأولى ، فيقدم التعليم المجاني في المدارس التي تكون لغة التعليم فيها ، هي اللغة الماليزية .

٣ - المرحلة الثانوية الثانية :

مدتها عامان دراسيان ، وتشمل نوعين : عام وفنى .

وهذه المرحلة ، تعتبر مرحلة انتقائية ، حيث تختار طلابها من المتفوقين من خريجي المرحلة السابقة (الثانوية الأولى) والذين يؤدون امتحانا في نهايتها باللغة الماليزية أو الانجليزية ليأثحقوا بالثانوى العام ، أما غير المتفوقين (بالنسبة للامتحان ولمجموع الدرجات) فيأثحقون بالثانوى المهنى أو

الفنى ، والذي أدخل فى نظام التعليم الماليزى منذ سنة ١٩٦٤ (١) .
تعليم ما بعد المرحلة الثانوية :

بعد انتهاء المرحلة الثانوية الثانية بقسميها (العام والفنى) وبعد حصول الطلاب على الشهادة الثانوية ، يودى الحاصلون منهم على الثانوية العامة ، امتحان قبول للالتحاق بالصف السادس الثانوى (بالنسبة لعدد سنوات هذه المرحلة) حيث يدرس الطالب منهجا دراسيا لمدة عامين للتأهيل لدخول الجامعة والالتحاق بالتعليم العالى إذا رغب ذلك ، وله أن يلتحق بمعاهد التدريب المهنى ، أو معاهد اعداد المعلمين ، أو معاهد التمريض (بالنسبة للطالبات) .

أما خريجو المدارس المهنية أو الفنية ، فيعملون كصناع أو زراعيين ، أو تجاريين فنيين .

وتشير الاحصائيات إلى تزايد أعداد المقيدىن بمراحل التعليم العام عاما بعد عام ، حيث بلغ عدد تلاميذ وتلميذات المدارس الابتدائية نحو ١٦٨,٥٠٠ فى عام ١٩٧٠ ، كما بلغ عدد طلاب وطالبات المدارس الثانوية و ٥٦١,٤٧١ فى عام ١٩٧٥ (بنوعياتها) نحو ٥٤١١٠٠ فى نفس العام بالقياس إلى أعوام سابقة (٢) .

التعليم العالى :

حتى عام ١٩٧٠ كان هناك ثلاث جامعات فى ماليزيا ، منها ، جامعتان فى كوالالمبور ، وهما :

جامعة ملايا ، والجامعة الوطنية ، أما الجامعة الثالثة فمقرها مدينة «بينانج» وتسمى جامعة «بينانج» ، والجامعة الأولى ، هى أقدم الجامعات الثلاث ، وتليها الجامعة الثالثة حيث أنشئت سنة ١٩٦٩ ثم الجامعة الوطنية التى أسست سنة ١٩٧٠ ، ثم أنشئت جامعة ماليزيا الزراعية سنة ١٩٧١ وكذلك أنشئت جامعة ماليزيا التكنولوجية سنة ١٩٧٢ .

أما مجموع طلاب وطالبات هذه الجامعات فيبلغ نحو ١٠٠٠٠ طالب

(١) وزارة الاعلام ماليزيا (باختصار) كوالالمبور ١٩٧٢ ص ١٠٤٠ .

(2) Kuala Lumpur - Capital City, of Malaysia 1970. p.5.

وطالبة طبقا لاحصاء العام ١٩٧٢/٧١ تحظى جامعة «مالايا» بغالبية هذا العدد اذ يصل عدد طلابها ما يقرب من ٨٥٠٠ طالب وطالبة وإلى جانب هذه الجامعات الثلاث ، يوجد عدد من المعاهد المتخصصة ، من بينها : معاهد اعداد المعلمين والمعلمات ، والمعهد الزراعي بمدينة سردانج ، والمعهد الفني ، ومعهد مارا للتكنولوجيا ومعهد أونو عمر الصناعي ؛ ومعهد تنكو عبد الرحمن ، وكذلك الكلية الاسلامية (١).

وماليزيا من الدول النامية ، التي تحاول تعويض ما فاتها من خطوات على طريق التقدم ، فبالإضافة إلى ما يوجد بها من جامعات ، توفد مجموعات من أبنائها لاستكمال تعليمهم في الخارج ، سواء في دول مجاورة لها ، أكثر تقدما ، أو دول أخرى .

التعليم الاضافى ومحو الأمية :

زيادة في نشر التعليم ومحاولة من قبل الدولة في القضاء على الأمية أو على الأقل ، التخفيف من نسبتها بين الشعب الماليزى ، تنشئ وزارة التربية والتعليم - من وقت لآخر - فصولا اضافية للتلاميذ الذين لم يتح لهم مواصلة تعليمهم بالمدارس الثانوية (القسم الأول) ، كما أن هناك عددا من المدارس الخاصة في ماليزيا ، تقوم بالتعليم العام والمهني والفنى ، فضلا عن وجود مدارس التعليم بالمراسلة التي تنتشر في المدن .

ومنذ عام ١٩٦١ وحتى الآن ، تقوم وزارة التربية والتعليم بمعاونة وزارة التنمية الوطنية والريفية بحملات لمحو الأمية بين الكبار ، الذين لم تتح لهم فرص الالتحاق بالمدارس ، وتضع لها البرامج المناسبة ، وذلك في حدود امكانياتها وخططها القومية .

ثالثاً : اعداد المعلمين :

يتم اعداد المعلمين في ماليزيا على النحو التالى :

بالنسبة لمعلمى المرحلة الابتدائية :

يتم اعداد هؤلاء المعلمين عن طريق الحاق الراغبين من الحاصلين على

(١) تزايدت اعداد الطلاب بمراحل التعليم العام والعالى خلال السنوات الماضية زيادة ملحوظة .

شهادة الدراسة الثانوية العامة (القسم الثاني) لمدة عام دراسي واحد بمعاهد المعلمين أو المعلمات .

بالنسبة لمعلمي المرحلة الثانوية :

يتم اعداد هؤلاء المعلمين عن طريق :

(أ) دراسة لمدة عامين دراسيين بمعاهد المعلمين أو المعلمات ، ويعين الخريجون بالمدارس الثانوية (القسم الأول) في أغلب الأحوال .

(ب) دراسة جامعية باحدى الكليات (الآداب ، والعلوم) لمدة ثلاث سنوات ، ويعين بعضهم بالقسم الأول من المرحلة الثانوية ، والبعض الآخر ، يعينون بالقسم الثاني منها .

(ج) دراسة جامعية باحدى الكليات لمدة أربع سنوات ، تخصص السنة الأخيرة منها للدراسة التربوية ويعين الخريجون بالقسم الثاني من المرحلة الثانوية ، غالبا .

بالإضافة إلى ذلك ، توفد ماليزيا مجموعات من أبنائها - بين الحين والآخر - إلى الدول العربية للالتحاق بجامعاتها وللتخصص في تدريس التربية الدينية الاسلامية واللغة العربية ، ونلمس ذلك بوضوح في جامعات جمهورية مصر العربية . وكذلك ، توفد بعض هذه المجموعات إلى دول أخرى والجدير بالذكر ، أن ماليزيا ، تستعين بعدد من المعلمين من أبناء الدول الصديقة ، لسد حاجتها من المعلمين اللازمين لمدارسها ، نظرا لوجود عجز في بعض التخصصات ، مثل : العلوم ، والرياضيات ، بالإضافة إلى بعض أساتذة الجامعات ، الذين تستعين بهم من الدول الأخرى .

تدريب المعلمين أثناء الخدمة :

تعقد الدولة في ماليزيا ، - بين الحين والآخر - دورات تدريبية ، وتجديدية للمعلمين أثناء خدمتهم ، وذلك بهدف تحسين أدائهم ، ولتمكينهم من النمو العلمي ، والمهني ، بالإضافة إلى معاونتهم على القيام بمهامهم الوظيفية ، بصفة عامة .

- وتقدم إدارة تدريب المعلمين ، التابعة لوزارة التربية والتعليم الماليزية ، العديد من البرامج ، لتحقيق ذلك ، والتي من واجباتها :
- توفير التدريب الاساسى اللازم للمعلمين والمعلمات ، وتنظيم الدورات التدريبية التى تجرى أثناء الخدمة .
 - تنظيم امتحانات تدريب المعلمين والمعلمات .
 - تقديم التوجيهات ، والارشادات لمعاهد المعلمين والمعلمات فيما يتعلق بالسياسة التعليمية للوزارة .
 - المساعدة فى اختيار الأشخاص اللائقين للتدريب على مهنة التدريس .
 - معاونة المعلمين على ممارسة الحديث من أساليب التربية وطرائق التعليم .



الفصل السابع

اتجاهات التربية في الدول الإسلامية



بعد عرضنا لنوعيات معاصرة من دول العالم الذي نعيش فيه .
نرى أن نخصص هذا الفصل لنوعية أخرى من هذه الدول التي لها
سماتها المميزة بين غيرها ، ألا وهي ، الدول الإسلامية .

ونحن إذا ذكرناها في ختام حديثنا المفصل عن الدول المعاصرة ، فنحن
نرى ، أن الدول الإسلامية ، تنفرد بسلوكيات معينة في حياتها ، وشؤون
مجتمعاتها ، وإن كان الاقتصاديون يدخلونها ضمناً - في تقسيماتهم للدول ،
من حيث المستوى الاقتصادي ، المقرون بالتقدم العلمي ، والحضارى ،
والاجتماعى ، دون النظر إلى طبيعة الحياة الدينية فيها كطراز لحياة شعوبها .

ومن أجل ذلك ، أردنا أن نتبع الفصول السابقة ، بفصل ينفرد بتناوله
للدول الإسلامية ، واتجاهات التربية فيها ، فضلا عن انتماء هذا النوع من
الدول (اقتصاديا وحضاريا) إلى نوع أو آخر من دول العصر الحاضر .

هذا النوع من الدول :

الدول الإسلامية التي نعنيها هنا ، هي الدول التي يدين أهلها ،
ومواطنوها (أو الغالبية العظمى منهم) بالإسلام ؛ عقيدة ، وشريعة ، وحكما ،
وتطبيقا ، سواء في حياتها الاجتماعية ، أو التعليمية ، أو التربوية ، كما تنص
دساتيرها على ذلك .

وهذه الدول ، لا تتركز في منطقة بعينها ، ولكنها موزعة في بلاد
العالم ، وبخاصة في قارتي آسيا ، وأفريقيا .

على أنه ليس من الضروري ، أن تكون هذه الدول ضمن الوطن العربي ، وإنما يقع بعضها داخل المنطقة العربية (جامعة الدول العربية) ، مثل : جمهورية مصر العربية ، والمملكة العربية السعودية ، وجمهورية موريتانيا الإسلامية ، ... بينما يقع البعض الآخر في مناطق أخرى ، مثل : تركيا ، وإيران ، والباكستان وغيرها من الدول التي يربط الإسلام بينها جميعاً .

وفي عالمنا المعاصر ، دول ، يكون المسلمون فيها نسبة كبيرة من تعداد سكانها ، بحيث يمثلون أغلبية المواطنين بها ، إلى جانب معتنقين لديانات أخرى غير الإسلام ، وهذه الدول ، لا تندرج تحت ما نقصده من مجتمعات الدول الإسلامية إذ لا ينسحب عليها مصطلح الدول الإسلامية .

كذلك ، هناك جماعات مسلمة كبيرة العدد ، تعيش داخل مجتمعات دول ، غالبية ومواطنيها من غير المسلمين .

وهناك ، دول لا دينية (مثل الدول الشيوعية) وتعيش فيها أقليات إسلامية .

وسواء وجد المسلمون في هذا الصنف من الدول أو ذلك ، فإن الذي يعيننا هنا ، هو حياة الشعوب الإسلامية ، من خلال ممارستهم للتربية الإسلامية بطبيعتها ، وطرائقها .

مصادر التربية الإسلامية :

تستمد التربية الإسلامية ، أصولها من مصادرها الرئيسية ،

ممثلة في :

(أ) القرآن الكريم :

وهو كتاب الله المقدس للمسلمين عامة ، وهو مصدر التشريع الإلهي لهم ، والمنظم لحياتهم بكافة مجالاتها ، ومستوياتها ، ويمثل الجانب الفكري ، والنظري لفلسفة التربية الإسلامية .

(ب) السنة النبوية المطهرة :

وهي مجموعة الأعمال ، والمأثورات العلمية عن الرسول ﷺ ، والتي قام بها ، أو كان يقوم بها في حياته الشريفة ، وبموجب التعاليم السماوية ، خدمة للإسلام والمسلمين .

ويمثل الجانب التطبيقي العملي لفلسفة التربية الإسلامية .

(ج) الحديث النبوي الشريف :

وهو مجموعة الأقوال ، والأحاديث الشريفة ، ذات الصلة بالإسلام كدين وتشريع ، وبالمسلمين كمارسين له في حياتهم ، والصادرة عن الذات المحمدية ، بتوجيه من الله تعالى ، ويمثل الجانب التوضيحي لمعالم الدين الإسلامي ، وفلسفته التربوية .

(د) بالإضافة إلى هذه الأصول ، هناك :

١ - الأحاديث القدسية ، وهي الأحاديث الصادرة عن الله عز وجل ، والمروية بلسان الرسول عليه الصلاة والسلام وتمثل الجانب التكاملية للإسلام .

٢ - آراء الفقهاء والمجتهدين من السلف الصالح ، والتي لا تبعد عن روح الإسلام وجوهره .

وتمثل جانب الاجتهاد والقياس والترجيح في الممارسة والتطبيق .

وهذه المصادر في مجموعها ، تكون الهيكل العام في بنية التربية الإسلامية وجوهرها .

الإسلام والتربية الإسلامية وأهدافها :

التربية الإسلامية ، تربية شاملة ، ومستمرة ، ومتلائمة مع كل زمان ومكان ، ومناسبة لكل جنس بشري ، ولكل مجتمع يعيش فيه البشر .

والدين الإسلامي ، كما يدعو إلى الآخرة ، حيث الخلود والبقاء ، فهو أيضاً ، يحث على طلب الدنيا ، حيث حياة البشر ، وعملهم ، ونتاجهم ، وأخذهم بأسباب التقدم في كل مجالات الحياة ، أن الله تعالى ، الذي خلق الانسان ، هو الذي برأ الكون ، ويعلم أسرارته ، وتكوينه بما فيه ومن فيه ، وهو الذي أنزل القرآن نورا ، وهدى للعالمين ، فلن يكون في دينه تصادم بين الدين والدنيا ، وبين الروح والجسد ، ولن يعزل الانسان عن طبيعته البشرية ومجالاته الحيوي ، لينزوي بين الركوع والسجود .

والله سبحانه ، لم يقصر برنامجه في هداية الناس على كلمات ،

وحركات سرعان ما تؤدي ، لينطلق العابدون إلي الكون والحياة بوجوه لم تخلف عليها العبادة ضياءً ولا نورا ، ويصور من المعاملات ، والسلوك ، ليس فيها هدى ، ولا بصيرة .

أن الله غنى عن العالمين ، لن تزيد ملكه طاعة الطائعين ، ولن ينقصه عصيان العاصين .

وانما يجب أن تتجلى آثار التدين على المتدينين في علاقاتهم مع الناس .

والناس ، يخسرون كثيرا ، حين لا يفهمون طبيعة الدين ، ويحرمون أنفسهم من الدنيا ليموتوا بين جدران المساجد وبيوت العبادة ، لا يحس بهم أحد لأنهم بعيدون عن الكون الواسع ، والحياة الصاخبة ، أو يحرمون أنفسهم من هدى الدين ، وهم يعالجون الأبواب والمصاريع ، كما يعالجها غيرهم ، دون أن يميزهم دينهم بشئ من العقل أو السلوك (١) .

أن الدين الاسلامي ، يدعو إلى الحياة بشقيها ؛ الديني والديني ، ولن يضير المسلمين ، أنهم لا يجدون وقتا في عصر الذرة للافاضة في النوافل ، ولكن يضيرهم أمام الله والناس في الدنيا والآخرة ، أن يتخلفوا في العلم ، والانتاج لنفعهم ، ونفع غيرهم .

فالدعوى للدين ، بمعنى الدين لنفسه ، أو المعنى الضيق ، ليس هو ما تعنيه الديانة الاسلامية ، ولا يقبله العقل البشري الناضج ، ولا الفكر المفتوح .

أن الحياة في نظر الاسلام ، وحدة متكاملة ، الله في طرفها العلوي ، والانسان في طرفها السفلي ، والطريق بينهما مفتوح ، يستطيع كل فرد أن يصل ، ولكن عن طريق العمل المنتج ، والنية الخالصة ، والدنيا في طرفها القريب ، والآخرة في طرفها البعيد ، ولكن الدنيا ، هي طريق الآخرة ، والطريق بينهما موصول .

وليس للمنزلة الرفيعة في الآخرة ، إلا حسن أداء الفرد لدوره الانساني في الدنيا .

(١) محمد فتحي عثمان - الفكر الإسلامي والتطور - دار العلم - القاهرة - ١٩٦٠ ص

والعبادة ، هى الطرف الروحى لهذه الحياة ، والتعامل هو طرفها المادى ، ولكن مراعاة الله فى الطرف المادى مع الناس ، هو جزء أساسى من العبادة .
فمفهوم الدين فى الاسلام ، يشمل الدنيا ، ومفهوم الله ، يشمل الناس ، ومفهوم العبادة ، يشمل المعاملة ، ومفهوم الروح ، يشمل الجسم ، ومفهوم الايمان ، يشمل التفكير ، ومفهوم التوكل على الله ، يشمل العمل ، والسعى ، ومفهوم الانسان ، يشمل الروح ، كما يشمل الجسم ، ومفهوم العقيدة يشمل الذكاء (١) .

هكذا ، يكون مفهوم الاسلام ، وما يهدف اليه من تربية الانسان ، تربية متكاملة .

انها التربية الاسلامية ، والتي من أبرز أهدافها :

أولاً : الشمول والتكامل :

فالإسلام ، لا ينظر إلى الفرد على حساب المجتمع ، ولا ينظر إلى المجتمع على حساب الفرد ، وإنما ينظر إلى الاثنين معا ، باعتبارهما مكملين لبعضهما .

والاسلام ينظر إلى الدنيا ، ويهتم بتنظيم الحياة فيها ، كما ينظر إلى الآخرة ، ووجوب الاعداد لها ، على أن لا يهمل أمور الدنيا وما بها من علم ، وعمل ، وتعامل ، والا ينغمس الانسان فيها بكل ملاذ وطوع هواه ، فينسى الآخرة ، وما ينبغى أن يعد لها . وألا يركن الفرد إلى التواكل والكسل بدعوى العبادة والتعبد والتقرب إلى الله .

فالتربية الاسلامية ، تهدف إلى العمل من أجل الدنيا ، كما تهدف إلى العمل من أجل الآخرة .

«وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنسى نصيبك من الدنيا،

(قرآن كريم)

«ليس خيركم من ترك الدنيا للآخرة ، ولا الآخرة للدنيا ، ولكن خيركم من أخذ من هذه ، وهذه،

(حديث شريف)

(١) د. أبو الفتوح رضوان - القومية العربية (ط٢) دار الثقافة - القاهرة ، ١٩٦٥ ص ١٧٠ .

«اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً ، وأعمل لآخرتك كأنك تموت غداً،

(حديث شريف،

ثانياً : الاعتدال والتوازن :

فالتربية الاسلامية ، تعنى بشخصية الفرد ، من جميع نواحيها ؛ جسماً وعقلاً ، ووجدانياً ، وخلقياً ، واجتماعياً ، فالجسم بدون عقل ووجدان - فى نظر الاسلام - أشبه بجسم حيوان ، والعقل لكى يفيد صاحبه ، لا بد وأن يتمتع بجسم سليم ، وبدن معاف ، والتربية الاسلامية ، تتصف بالتوازن ، باعتبارها تربط بين الماضى ، والحاضر والمستقبل ، فالماضى ، مجال للعبرة والعظة ، والحاضر ، له متطلباته ومقتضياته ومعاشته ، والمستقبل ، له تطلعاته ، واستعداداته .

وبالتالى ، فإن التربية الاسلامية تفيد من الماضى ، وتربط بينه ، بما فيه من تراث فكرى وحضارى ، وبين أوضاع الحاضر وظروفه ، ثم بينه وبين المرتقب والمتوقع فى المستقبل (١) .

وهذا ، يتطلب ادراكاً كاملاً لطبيعة الحياة ، وما يستتبع ذلك من تخطيط ، وتنظيم . (وهو ما نأخذ به التربية الحديثة) .

ثالثاً : الوضوح وعدم التناقض :

ذلك ، أن التربية الاسلامية ، واضحة فى مبادئها ، وأهدافها ، صريحة فى تعاليمها ، ومنهجها التربوى الشامل ؛ فالحلال بين والحرام بين ، والجزاء أو الثواب والعقاب ، مرهون بعمل الانسان ، وطريق الخير واضح ، وطريق الشر واضح ، وللإنسان أن يختار بينهما بما لديه من عقل ، وفكر ، وادراك .

«وهديناه النجدين»

.. فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً ، يره .

«كل نفس بما كسبت رهينة» .

(قرآن كريم)

(١) أحمد عسه - معجزة فوق الرمال (الطبعة الثالثة) المطابع الاملية اللبنانية - بيروت

ومبادئ التربية الإسلامية ، وقيمها ، تتسم بعدم تناقضها ، أو تعارضها ، فهى متسقة مع حياة البشر ، متسقة مع متطلبات المجتمع ، متسقة مع وسائل تحقيقها ؛ فلا خلل فى مضمونها أو محتواها ، ولا تعارض بين أنواعها ، ولا غموض فى طبيعتها ، ولا شطط فى تنفيذها .

رابعاً : التطبيق العملى للتشريع :

ذلك ، أن التربية الإسلامية ، لا تعتمد على مجرد مجموعة من الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة والأحاديث القدسية ، دون تطبيق ، وتكنولوجيا فكرية ، فردية واجتماعية ، تهدف إلى صلاح الانسان والمجتمع ، عن طريق الممارسة العملية فى سلوك الفرد ، وحياة الجماعة . ولكن التطبيق العملى هو الغاية من أحكام التشريع الاسلامي .

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ، ورسوله ، والمؤمنون .

(قرآن كريم)

ليس الايمان بالتمنى ، ولكن الايمان ما وفر فى القلب ، وصدقه العمل ،

(حديث شريف)

كذلك يدعو الاسلام إلى اتقان العمل ، وجودته ، وحسن أدائه :

انا لا نضيع أجر من أحسن عملا ،

(قرآن كريم)

إن الله يحب اذا عمل أحدكم عملا ، أن يتقنه ،

(حديث شريف)

خامساً : التطور والاستمرار :

وهذا يعنى ، أن التربية الإسلامية ، لا تقف عند حد معين ، أو أنها قاصرة على زمن بعينه ، ولكنها تدعو إلى مواكبة التطور ، ومقابلة التغيير ، ومواجهة التحديات التى يتعرض لها المجتمع ، فلا ركون إلى الخمول ، أو الجمود الفكرى ، أو الخضوع والاستكانة .

فالمسلم لا يتسم بضيق الأفق أو الخنوع ، ولكنه يعايش الزمن بمقتضيات الحاضر ، وما يمايه عليه العصر ، وعليه أن يطوع نفسه ، وأن يعدل من

سلوكياته ، وأن يعيد النظر فيها من وقت إلى آخر بما يتفق وطبيعة الاسلام ،
وحياة المجتمع ، وظروفه ، وأن يكون له من نفسه العبرة فى التغيير والتطور ،
وذلك باعمال فكره وبما كرمه الله وفضله على سائر مخلوقاته ، وسخر له كل
ما فى الوجود .

فالإنسان (كما هو معروف فى التربية الحديثة أيضاً) ، هو الكائن الحى ،
النامى ، الذى يملك ارادة التغيير ، والاستعداد للتطور ، والقدرة على التكيف ،
والقابلية للاستمرار .

سادساً : التنمية الخلقية والروحية :

تهدف التربية الاسلامية إلى تنمية الجانب الروحى لدى النشء وفى
نفوس المسلمين عامة ، وذلك من أجل بناء مجتمع اسلامى ، يسوده الفهم
الصحيح لمبادئ الدين وتعاليمه وأحكامه ، وعن طريق سلوك الأفراد وأساليب
حياتهم ، تدعم الجوانب الخلقية والروحية فى المجتمع ، وهذا ، يقتضى اتباع ما
جاء به الاسلام يقول ﷺ .

«إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق،

فالإسلام ، يدعو الإنسان إلى التمسك بالقيم البناءة والمثل الهادفة ،
والتأسى بالقدوة الصالحة :

«لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة،

(قرآن كريم)

والاسلام ، يوجه الانسان فى الحياة ، ويساعده على أن يحصل لنفسه ،
والجماعة الانسانية على أسمى درجة من الكمال الانسانى فى الروح ، والخلق ،
والمادة ، والعقل ، وينظم علاقته بربه ، وعلاقته بأخيه الانسان فى كل مظاهر
الحياة ، لأن الاسلام ، هو قانون الفرد والمجتمع ، والعلاقات المحلية ، والدولية
على السواء .

سابعاً : الحرص على طلب العلم والتعليم :

لقد اهتم الاسلام بالعلم اهتماما كبيرا ، وحث على طلبه ، وأشاد بفضل
العلماء ، وفضل الذين أوتوا العلم ، والذين أوتوا الحكمة ، والذين يعملون بما
يعلمون على من هو سواهم .

بل أنه رفع منزلة العلماء ، فجعلهم ورثة الأنبياء ، كذلك ، فإن الإسلام أعطى للمرأة حق التعليم كما أعطاه للرجل وسوى بينهما في طلب العلم والبحث ، والتفقه في أمور الدين والدنيا .

والتربية الإسلامية ، تدعو الإنسان إلى التفكير في آيات الكون ، والتوصل إلى قوانينه ، وأن يتناول هذا الكون بإيجابية ، وطموح استطلاعي ، ونزعة نفعية ، فالإنسان ، خليفة الله في الأرض ، والكون كله بما فيه ، مسخر لفائدة الإنسان وهو كتاب مفتوح أمامه ، بلا مغاليق ، ولا أسرار .

والقرآن الكريم ، مملوء بأفعال الأمر التي تحث الإنسان على البحث والتفكير ، مثل : اقرأ ، انظر ، هاتوا برهانكم .. بل ، وتشدد في هذا ، فلجأ إلى أسلوب التبكيت ، مثل : أفلا تعلمون ؟ ، أفلا يتذكرون ؟ لعلمك تتفكرون ..

فالملاحظة ، والتفكير ، والاستدلال ، والتوصل إلى الحقائق .. أى الطريقة العلمية بكل مراحلها ، ينادى بها الإسلام ، ويدعو الإنسان إلى مزيد من العلم والمعرفة .

وما أوتيتم من العلم إلا قليلا .

وقل رب زدنى علما ،

«هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون»

«يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات» .

ثامناً : بناء مجتمع تسوده المساواة :

يهدف الإسلام إلى إقامة مجتمع إنسانى ، تسود العدالة والمساواة بين أفرادهِ ، فالإسلام لا يفرق بين الناس إلا بموجب العمل الصالح .

يقول عز وجل

«إن الله يأمر بالعدل والاحسان»

و «أن أكرمكم عند الله أتقاكم» .

ويقول عليه الصلاة والسلام :

«لا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى» .

فالإسلام يدعو إلى الديمقراطية ، وينبذ الاستغلال والامتهان ، كما يرفض التفرقة بين المسلمين بصورها المختلفة فيما عدا تقوى الله والعمل الصالح .

والتربية الاسلامية ، تهدف إلى وجود الفرد في مجتمع تسوده القيم النبيلة ، والأخلاق الحميدة ، والتماسك بين أفرادها ، فالخلق وعاء الدين ، والمسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا ، كما عبر عن ذلك قول الرسول الكريم .

تاسعاً : مشاركة وجدانية ومنافع مشتركة :

يدعو الاسلام إلى الأخوة بين معتقيه ، تربط بينهم عقيدة مقدسة ، وصلات وجدانية روحية ، يشترك فيها المسلمون من أقصى أنحاء المعمورة إلى أديانها .

والاسلام ، يدعو إلى تعارف الناس ، وتبادل المنفعة بينهم على اختلاف ألوانهم وأجناسهم ، وألسنتهم .

يقول سبحانه :

يا أيها الناس ، انا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا .

ولعل أداء فريضة الحج كل عام ، ولقاء المسلمين من شتى بقاع الأرض في مكان واحد ، خير دليل على وحدتهم في عقيدة تربط بينهم جميعا وهم من بلاد متفرقة وأنحاء متعددة جاءوا ليؤدوا المناسك التي فرضها الله ثم ليشهدوا منافع لهم ، وما أكثر هذه المنافع لو تبصرها المسلمون وتدارسوها ، ومن ثم ، يمكنهم حل كثير من مشكلاتهم ، السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية .

عاشرا : نشر اللغة العربية بين المسلمين :

من أهداف التربية الاسلامية ، العمل على انتشار اللغة العربية بين معتقى الاسلام ، باعتبارها لغة القرآن الكريم ، بها يقرأ ، وبها يفسر ، وهو في ذاته عامل هام في نشرها ودخول كثير من ألفاظها ضمن لغات الشعوب الاسلامية غير العربية ، مثل : الفارسية ، والتركية ، والأردية ، والسواحلية وغيرها .

وباللغة العربية ، تؤدى شعائر الدين الحنيف ، فضلا عن أنها وعاء الثقافة العربية بطرزها ، وأنماطها ، وعصورها منذ بدء الدعوة إلى الإسلام وحتى الوقت الحاضر وستظل كذلك ، ولا شك ، أن انتشار اللغة العربية بين المسلمين من غير العرب ، ينطوى على العديد من المزايا .

سمات الاتجاهات التربوية فى الدول الإسلامية

بعد أن أوجزنا حديثنا عن طبيعة التربية الإسلامية ، ومراميتها فى حياة الفرد والجماعة .

نعود فنوجز أهم سمات الاتجاهات التربوية فى المجتمع الإسلامى :

١ - الإسلام ، دين ودنيا :

فالاتجاه العام فى تربية المسلم أن يتخذ من الدين ، هاديا فى حياته الدنيا حيث العبادة ، والعمل ، والانتاج وسبيلا لآخرته ، حيث الثواب أو العقاب ثم الحياة الأبدية .

ذلك أن الطابع العام للتربية الإسلامية ، ليس دينيا محضا ، ولا دنيويا محضا ، وإنما ، هو يجمع بين الناحيتين لاعداد المسلم لخيرى الدنيا والآخرة .
«ما فرطنا فى الكتاب من شئ» .

«اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتى ، ورضيت لكم الإسلام ديناً» .

٢ - العلم للمسلم وللمسلمة :

فقد حرص الإسلام على أن يكفل توفير العلم والتعليم لكل من الفتى والفتاة ، باعتبارهما عنصرى المجتمع ، وطلب العلم ، فضيلة يتحلى بها المسلم والمسلمة ، وإن كان لكل منهما دوره الاجتماعى فى الحياة ، إلا أن الإسلام لا يفرق فى حثه على العلم بين الرجل والمرأة ، ويستوى فى هذا الاغنياء والفقراء ، مما يؤكد ديموقراطية الإسلام فى النظر إلى التعليم :

«اقرأ باسم ربك الذى خلق»

«طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة» .

«اطلبوا العلم ولو فى الصين» .

«اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد» .

وفى هذا ، تأكيد لفوائد العلم ، ووجوب الأخذ به فى الحياة ، واستمرار ذلك ، طالما يحيا المسلم ، مما يؤكد ضرورة التربية المستمر .

٣ - اقتران العلم بالعمل :

فالدين الاسلامى ، ليس نصوصا محكمة ، وأقوالا مأثورة ، وسيرة عطرة . . . فحسب ، ولكنه فضلا عن ذلك اطار عام لحياة منظمة ، متناسقة بكل أبعادها ، ومجالاتها .

ومن ثم ، فإن القول ينبغى أن يصحبه عمل ، والنظرية تترجم إلى تطبيق ، والتخطيط يتحول إلى تنفيذ ، والتوجيه إلى ممارسة ، والنصح يكون بالقدوة الصالحة ، والأسوة الحسنة تكون بالسلوك ، والعمل فى نظر الاسلام ، عبادة ، وتوظيف العلم لصالح المجتمع ، ضرورة ،

«كبر مقتا عند الله ، أن تقولوا ما لا تفعلون» .

«إن الذين قالوا ربنا الله ، ثم استقاموا . . .

والعصر ، إن الإنسان لفى خسر ، إلا الذين آمنوا ، وعملوا

الصالحات . . .» .

«خيركم من عمل بما علم» .

٤ - التربية من أجل الحياة المعاصرة :

ذلك ، أن الفهم الواعى ، والفكر الناضج لطبيعة التربية الاسلامية ، يؤكد أن المجتمع الاسلامى ، مجتمع متفتح على غيره من المجتمعات ، والثقافات ، ويدعو إلى التعاون الداخلى والخارجى ، ويستفيد من علوم وثقافات الآخرين ، فلا عزلة عن المجتمعات الانسانية المعاصرة ، أو القوقعة حول الذات فى مجتمع مغلق ، ولكن الاسلام يدعو إلى التعارف ، والتعاون ، والافادة من خبرات الأمم ، والشعوب ، دون أن يفقد المجتمع الاسلامى شخصيته المميزة ، أو أن تذوب فى مجتمعات أخرى ، فالاطار العام للإسلام ، ينبغى أن يسود دائما ، فالتكيف مع الواقع المعاصر ، لا ينفى وجود الطابع الاسلامى ،

والسمات الإسلامية .

والتربية الإسلامية ، تهدف إلى التجديد والابتكار بما يتناسب وحياة المسلمين في عصرهم ، فهي تدعوهم إلى الاجتهاد والتفكير المستمر فيما ينفعهم ، والنظر بعين البصيرة النافذة إلى متطلبات مجتمعهم ، وما تقتضيه مستحدثات العصر ، وما يقدمه العلم من جديد .

«ويخلق ما لا تعلمون»

«وفوق كل ذي علم عليم»

٥ - احترام قدرات الإنسان :

لقد كرم الله - جل شأنه - الانسان ، فخلقه في أحسن تقويم ، وجعل له السمع ، والبصر ، والفؤاد ، وهبه نعمة العقل وسخر له كل ما في الكون ، وفضله على سائر مخلوقاته ، ومن أجل هذا ، تؤكد التربية الإسلامية على ضرورة تحرير العقل البشري من الجمود ، ومن رق التقاليد التي لا تتماشى مع طبيعة السلام ، وضرورة تربية ضمير الفرد ، عن طريق المثل الأخلاقية ، والقيم الانسانية ، وضرورة تطهير النفس مما يعلق بها من شوائب ، نتيجة التعامل مع الأفراد والجماعات ، وهؤلاء لهم صفاتهم المشتركة ، وبينهم فروق متباينة ، فبالإضافة إلى تربية الجسم والعناية به ، يتحتم على المسلم تهذيب نفسه ، وتقويم فكره ، ومراجعة عمله ، وتنمية قدراته ، ومداركه ، والتربية الإسلامية تحرص على ذلك ، فتؤكد على احترام قدرات الانسان وتوجهه إلى تحمل المسؤولية ، والاعتماد على النفس ، والتمييز بين الخير والشر ، والنافع والضار بما أوجده الله فيه من عقل وفكر .. وفي أنفسكم ، أفلا تبصرون ؟!

والانسان ، هو الذي يوجه الحياة من حوله ، بما وهبه الله من بصيرة ، والاسلام ، يدعو إلى تحكيم العقل ، وإعمال الفكر فيما ينفعه ، وينفع مجتمعه .

« ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم ، حتى يغيروا ما بأنفسهم ، .

ولما كانت التربية عملية ديناميكية ، تتم داخل المجتمع الإنساني ، فمن سماتها الحركة ، والتغير بما يتلاءم مع ظروف المجتمع ، والاسلام يوجه المسؤولين عنها إلى تطبيع النشء بما يعدهم لحياتهم المستقبلية ، وغرس المبادئ

القيمة فيهم لتثبيت عقيدتهم ، وترسيخ مفاهيمهم الدينية ، ومواجهة المتغيرات في مجتمعاتهم ، وتهيئتهم لما قد ينتظرهم من تحديات ، أو ما يلقى عليهم من مسؤوليات ، وما يعلق عليهم من آمال .

اتجاهات التربية الاسلامية في مجال التعليم :

في نهاية حديثنا عن الاتجاهات التربوية للمجتمع الاسلامي ، نذكر - فيما يلي :

المبادئ الرئيسية لتطبيق هذه الاتجاهات في مجال التعليم :

- التوجيه التربوي المناسب لكل فرد .
- مراعاة الفروق الفردية في التعليم .
- مراعاة الاستعدادات الفطرية والميول .
- التربية الخلقية والتكامل في شخصية الفرد .
- التدرج في تربية النشئ مع مراحل نموهم .
- الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية .
- الاهتمام بالنواحي النفعية ، للدين والدنيا .
- الحرية والديمقراطية في التعليم .
- الدعوة للعلم والتعليم ، مدى الحياة . .
- المساواة بين الفتى والفتاة في طلب العلم .

وبعد ،

فهل هذه المبادئ التربوية المتكاملة للمجتمع الاسلامي ، ويجري

اتباعها، وتنفيذها في عصرنا الحاضر ؟؟

والى أي مدى ؟؟

هذا سؤال ، تجيب عنه حياة المجتمع في الدول الاسلامية .

نظام التعليم في الدول الإسلامية :

لا تتفرد (تماماً) الدول الإسلامية المعاصرة بنظام تعليمي معين ،
يميزها عن غيرها من بقية دول العالم ، ولكنها تتبع نظاماً تعليمية ، قريبة الشبه
إلى حد كبير - من نظائرها المستخدمة في دول العالم ، وأن اختلفت في طريق
التنفيذ .

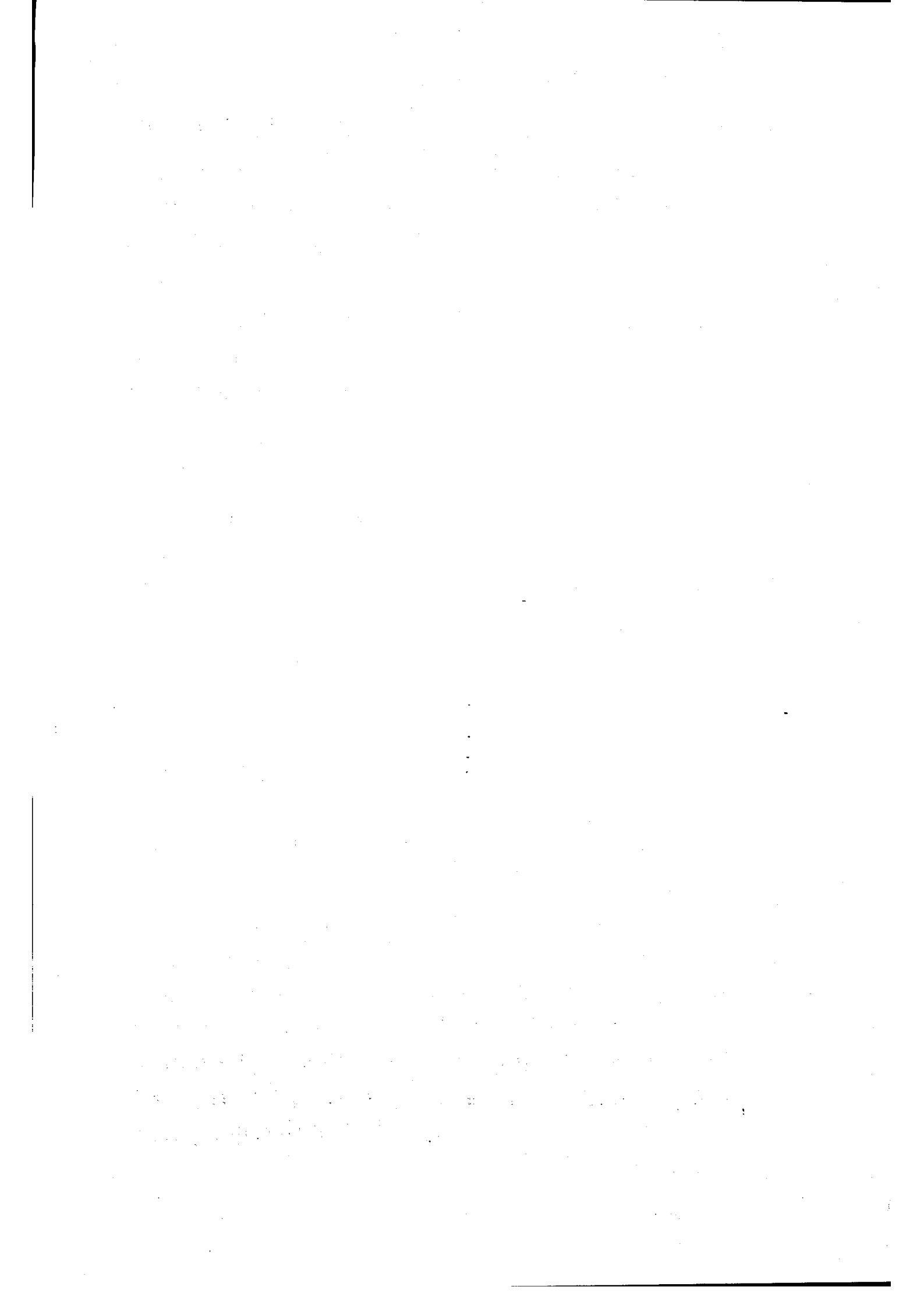
ذلك ، أن العلاقات الدولية المتشابكة ، والتبادل العلمي الثقافي الذي
تعلية طبيعة العصر ، تحتم على أوضاع التعليم في عالمنا المعاصر ، نوعاً من
التقارب ، والتشابه في كثير من ملامحه .

ولكن الشيء الذي يمكن اعتباره عامل تميز بين الشعوب بعضها ، البعض
الأخر ، هو كيفية التطبيق ، والممارسة لطبيعة النظم التعليمية وجوهر التربية .

ومن أجل هذا ، فسوف لا نتعرض إلى تفاصيل ذات صلة بالسمات
العامة للتعليم في الدول الإسلامية ، إلا من خلال عرضنا لأوضاع التربية
والتعليم في واحدة من هذه الدول ، وهي المملكة العربية السعودية ، كمثال
للدول الإسلامية وإن اختلفت نظم التعليم من دولة إلى أخرى ، طبقاً لظروف
كل منها ، ومتطلبات حياتها .

وقد تناولنا في الصفحات السابقة ، السمات العامة لاتجاهات التربية في
الدول الإسلامية ، ولجوهر التربية في الإسلام ، باعتبارها معايير ينبغي أن تتم
التربية في الإطار العام له .

وتعمل - الآن - معظم الدول الإسلامية - وكثير منها دول عربية -
على مواكبة المستجدات العصرية والتكنولوجيا الحديثة مع النظر والتحفظ إلى
صيحات العولمة وغيرها من الأمور وتتخذ لذلك الوسائل المتعددة ، مستفيدة من
تجارب الدول المتقدمة في إطار الهوية الإسلامية دون جمود أو إفراط ، إلى
جانب المشاركة في المؤتمرات العلمية والفكرية والتربوية على المستويات
المحلية والقومية والدولية تأكيداً لما يدعو إليه الإسلام من الاهتمام بالعلم
والتعليم وإعمال الفكر والأخذ بالجديد والمتطور في عالمنا المعاصر وبما يعود
على الشعوب الإسلامية بالنفع والتقدم وبما يساير الاتجاهات العالمية فقد خلق
الله - سبحانه - الكون وجعل الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا فيما بينهم وليتعاونوا
في شئون الدنيا ومنافع المجتمع الإنساني .

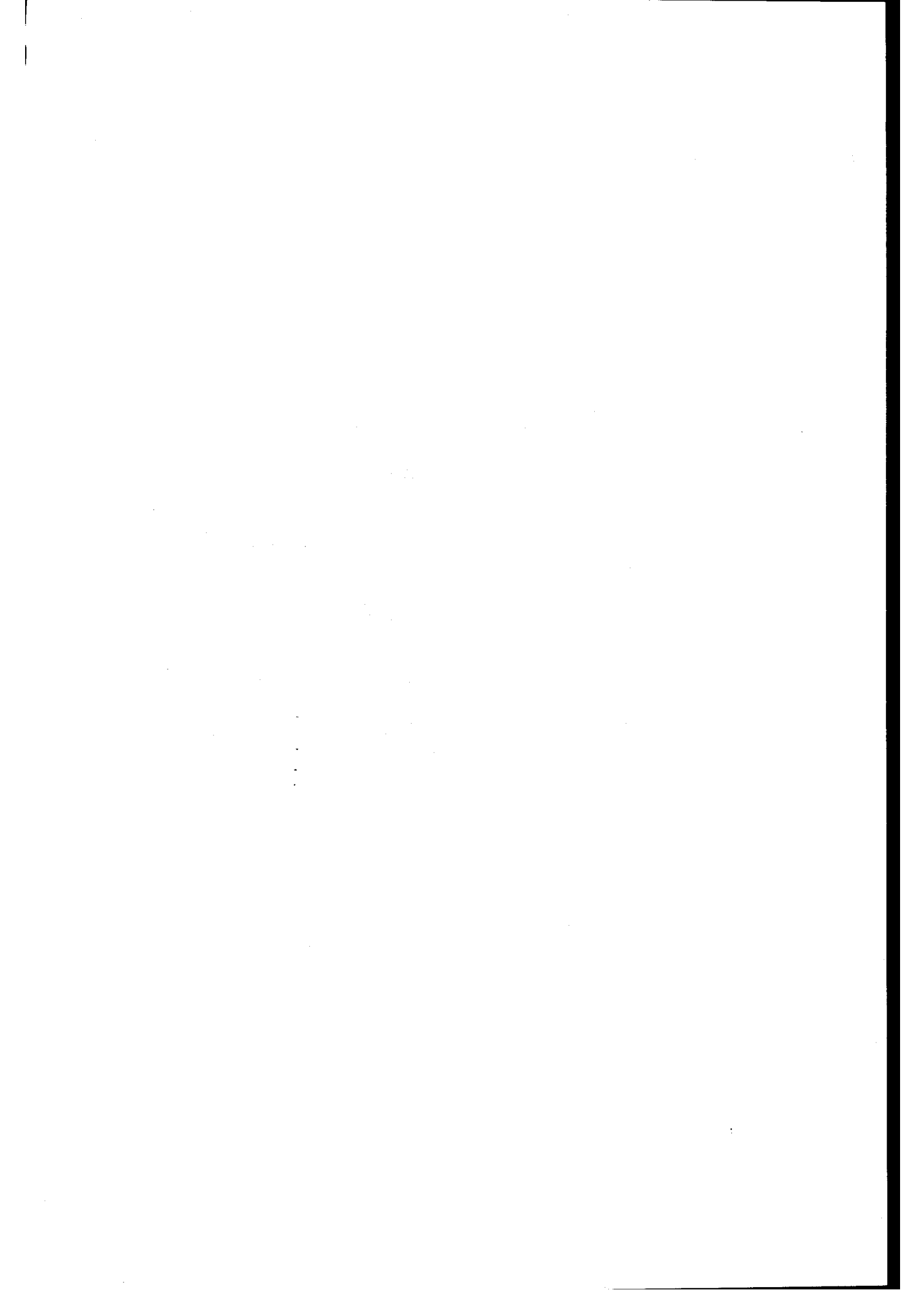


دراسة تطبيقية

الاتجاهات التربوية في الدول الاسلامية

التعليم في

المملكة العربية السعودية



تقديم

تحتل المملكة العربية السعودية في نفوس الناس من كل مكان على ظهر المعمورة - أيا كانت ديانتهم - أهمية خاصة ، حيث ظهر فيها دين سماوي (الاسلام) ، يدين به ما يزيد على ألف مليون (مليار) - نسمة في العالم ، وخرجت منها حضارة انسانية عالمية ، قادت الفكر العالمي حيناً من الدهر ، وبعثت الحياة في الحضارة الحديثة ، وغذت للفكر البشري - تغذية إلى آخر الزمان - بمجموعة من القيم ، والمبادئ الخالدة ، التي تكرم الانسان ، وتفتح الطريق أمامه ، واسعا ، للنمو ، والتقدم ، والاستفادة من كل ما خلق الله في الكون ، لتعميره ، ودفعه قدماً إلى الأمام ، وترسي أقوى الأسس للسلام العالمي ، القائم على الخير ، والحق ، والمحبة .

قامت المملكة العربية السعودية كدولة لها كيانها في شبه الجزيرة العربية ، منذ أن أعلن ميلادها ، مؤسسها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، وذلك في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٥١ هـ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٢ م) .

وتقع المملكة العربية السعودية بين البحر الأحمر غرباً ، والخليج العربي شرقاً ، ويحدها شمالاً أراضي الأردن ، والعراق ، والكويت ، وجنوباً بلاد عمان ، وحضرموت ، واليمن ، وتبلغ مساحة المملكة نحو مليوني وربع كيلو متر مربع .

وتنقسم إلى أربع مناطق رئيسية ، متميزة عن بعضها من حيث التكوين الجغرافي .

وهذه المناطق ، هي

منطقة نجد :

وتعتبر أكبر المناطق ، وتقع في وسط المملكة ، ويطلق عليها ادارياً «المنطقة الوسطي» ، ويقدر عدد سكانها بما يزيد على (٤) أربعة ملايين نسمة ، وتوجد بها مدينة الرياض، العاصمة .

منطقة الحجاز :

وهي المنطقة التالية من حيث المساحة والأهمية ، وتقع في شمالي غرب المملكة ، محاذية للساحل الغربي ، وعلى البحر الأحمر ، وملاصقة لنجد

وعسير من ناحيتي الوسط والجنوب ، ويطلق عليها اداريا «المنطقة الغربية» ، ومن مدنها : مكة المكرمة و «المدينة المنورة» و «جدة» و «الطائف» ، ويقدر سكان هذه المنطقة بنحو مليون ونصف مليون نسمة .

منطقة الاحساء :

وهي منطقة ذات أهمية اقتصادية ، حيث توجد آبار البترول وتكثر بساتين النخيل ، إلى جانب المساحات الزراعية ، وتقع منطقة الاحساء ، على الساحل الشرقي ، ويطلق عليها اداريا «المنطقة الشرقية» ، ويبلغ عدد سكانها أكثر من مليون ونصف مليون نسمة ومن مدنها ؛ «الظهران» و «الدمام» و «القطيف» .

منطقة عسير :

وتقع في جنوب المملكة ، وتحاذي البحر الأحمر ، وتكثر بها السهول الصالحة للزراعة ، ويقدر عدد سكانها بحوالي مليون ونصف مليون نسمة ، ومن مدنها ؛ «أبها» ، و «صبياء» ، و «جيزان» ، و «نجران» .

وتشير البيانات الاحصائية إلى تزايد مستمر في أعداد سكان كثير من بلاد المملكة ، ومدنها . ويتخلل هذه المناطق الأربع ، صحارى واسعة ، من بينها : صحراء الربع الخالي ، وصحراء الدهناء ، وصحراء النفود ، وكذلك تتخللها ، جبال شاهقة ، وهضاب كبيرة ، وسهول طويلة ، كما ينتشر بين أراضيتها كثير من المعادن والمواد الخام ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة .

ومجتمع السعودية ، مزيج من فئات : البدو ، والريف ، والحضر ، على أن الهجرة إلى المدن من الظواهر السكانية الشائعة ، أما حياة المجتمع السعودى قبل قيام الملك عبد العزيز آل سعود بتأسيس دولته ؛ فقد كانت حياة مشدودة إلى الأصول القبلية ، المتوارثة ، خالية من المدرسة والمستشفى ، والطريق ، خالية من المعلم ، والطبيب ، والمهندس ورجل المال ، والاقتصاد ، والإدارة ، تعوزها حتى الخبرات المهنية البسيطة ، وتتفشى فيها - بفعل القرون والاجيال السابقة - الأمية إلى جانب المرض والفقر ، ولا يميزها عن المجتمعات البدائية الأولى ، إلا ايمان أهلها بالإسلام دينا سماويا ، وكانت المرأة على العموم متخلفة ، ينحصر دورها في المنزل ، والحياة الخاصة ، ولا علاقة لها بالحياة العامة قط ، وكانت على أحسن الظروف تتعلم في صغرها قراءة القرآن ،

وشئون المنزل ، أما الكتابة ، فلا تعرف الا نادرا ، وتعد من العيوب النسائية في بلاد العرب .

ولكن بمرور هذه الفترة من حياة الشعب العربي في شبه الجزيرة ، وبداية العهد السعودي ، تغيرت ملامح المجتمع ، ودبت فيه الحياة الجديدة ، حيث الانشاء ، والتعمير ، والاستقرار ، وعرف التعليم طريقه إلى المجتمع السعودي ، وعرفت التكنولوجيا الحديثة طريقها في حياة الناس .
السمات العامة للثقافة السعودية المعاصرة :

تتميز الثقافة السعودية المعاصرة ، بأنها ثقافة نابعة من الاسلام ، ومرتبطة بالحضارة الاسلامية العربية ، ومن ثم ، فهي تحافظ على عنصر الأصالة فيها ، فإذا ما فحصنا أي نمط من أنماط هذه الثقافة ، أمكننا التعرف عليه عن طريق ارجاعه للمؤثرات الثقافية ، من عربية ، واسلامية ، ومحلية معاصرة .

وهذا ، يعنى أن ثقافة المجتمع السعودي تجمع بين أصالة العرب ، وحضارة الاسلام ، وأساليب الحضارة الحديثة ، بعد أن كانت ثقافة البادية ، هي السمة الغالبة ، وبعد أن انفتحت الثقافة السعودية على الثقافات العالمية ، ونفذت مشروعات توطين البدو ، وتعليم المرأة ، والأخذ بأسباب الحياة الحديثة ، ووسائل التربية والتعليم العصرية ثم محاولة ايجاد التوازن بين اتجاهات الاصالة والاتجاهات المعاصرة .

أما السياسة التعليمية التي تسير عليها المملكة العربية السعودية فترتكز على مجموعة من المبادئ ، من بينها : (١)

- الايمان بالله ربا ، وبالاسلام ديننا ، وبمحمد ﷺ نبيا ورسولا .
- التصور الاسلامي الكامل للكون ، والانسان ، والحياة ، وأن الوجود كله ، خاضع لما سنه الله تعالى ، ليقوم كل مخلوق برظيفته ، دون خلل أو اضطراب .

- الحياة الدنيا ، مرحلة انتاج وعمل ، يستثمر فيها للمسلم طاقاته عن ايمان ، وهدى للحياة الأبدية الخالدة في الدار الآخر .

(١) المملكة العربية السعودية - سياسة التعليم في المملكة (الطبعة الثانية) ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- الرسالة المحمدية ، هي المنهج الأقوم للحياة الفاضلة ، التي تحقق السعادة لبني الإنسان ، وتنقذ البشرية مما تردت فيه من فساد ، وشقاء .
- المثل العليا التي جاء بها الاسلام لقيام حضارة انسانية رشيدة ببناء ، تهتدى برسالة سيدنا محمد (ﷺ) لتحقيق العزة في الدنيا ، والسعادة في الدار الآخرة .
- فرص النمو مهياة أمام الطالب للمساهمة في تنمية المجتمع الذي يعيش فيه ، ومن ثم ، الافادة من هذه التنمية التي شارك فيها .
- تقرير حق الفتاة في التعليم ، بما يلائم فطرتها ، ويعدها لمهمتها في الحياة ، على أن يتم هذا بحشمة ، ووقار ، وفي ضوء شريعة الاسلام ، فإن النساء شقائق الرجال .
- طلب العلم ، فرض على كل فرد بحكم الاسلام ، ونشره ، وتيسيره في المراحل المختلفة ، واجب على الدولة ، بقدر وسعها وامكانياتها .
- العلوم الدينية ، أساسية في جميع سنوات التعليم الابتدائي ، والمتوسط والثانوي بفروعه ، والثقافة الاسلامية ، مادة أساسية في جميع سنوات التعليم العالي .
- توجيه العلوم ، والمعارف بمختلف أنواعها ، وموادها ، منهجا ، وتأليفا ، وتدريسا ، وجهة اسلامية ، في معالجة قضاياها ، والحكم على نظرياتها ، وطرق استثمارها ، حتى تكون منبعثة من الاسلام ، متناسقة مع التفكير الاسلامي السديد .
- الاستفادة من جميع أنواع المعارف الانسانية ، النافعة على ضوء الاسلام ، للنهوض بالأمة ، ورفع مستوى حياتها ، فالحكمة ضالة المؤمن ، أنى وجدها ، فهو أولى بها .
- التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في ميادين العلوم ، والثقافة ، والآداب ، بتتبعا ، والمشاركة فيها ، وتوجيهها بما يعود على المجتمع ، والانسانية بالخير ، والتقدم .

- التعليم بكافة أنواعه ، ومراحله ، وأجهزته ، ووسائله ، يعمل لتحقيق الأغراض الإسلامية ، ويخضع لأحكام الإسلام ، ومقتضياته ، ويسعى إلى اصلاح الفرد ، والنهوض بالمجتمع ، خلقيا ، وفكريا ، واجتماعيا ، واقتصاديا .
 - التعليم مجاني في كافة أنواعه ، ومراحله ، فلا تتناقضى الدولة ، رسوما دراسية عليه .
 - التناسق المنسجم مع العلم ، والمنهجية التطبيقية (التقنية) باعتبارهما من أهم وسائل التنمية الثقافية والاجتماعية ، والاقتصادية والصحية ، لرفع مستوى أمتنا ، وبلادنا ، والقيام بدورنا في التقدم الثقافى العالمى .
 - ربط التربية والتعليم في جميع المراحل بخطة التنمية العامة للدولة .
 - الارتباط الوثيق بتاريخ أمتنا ، وحضارة ديننا الاسلامى ، والافادة من سير أسلافنا ، ليكون ذلك نبراسا لنا في حاضرنا ، ومستقبلنا .
 - القوة فى أسمى صورها ، وأشمل معانيها ؛ قوة العقيدة ، وقوة الخلق ، وقوة الجسم ، فالؤمن القوى ، خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفى كل خير .
- (تطبيقا للحديث الشريف)
- يعنى فى الأبنية التعليمية باقامة مسجد ، فى كل مكان لائق للصلاة .
- أوضاع التعليم فى المملكة العربية السعودية :**
- (أ) ادارة التعليم :**
- تتبع المملكة العربية السعودية فى ادارتها للتعليم نوعا من الإدارة المركزية ، وذلك من خلال مجلس أعلى للتعليم ، يشرف على شئون التعليم بكافة أنواعه ، ومراحله .
- وتسير ادارة التعليم على النحو التالى :**
- ١ - وزارة المعارف :**
- وتمثل المستوى القومى (أو العام أو المركزي) فى ادارة التعليم ما قبل الجامعى ؛ حيث تقوم برسم السياسة العامة للتعليم فى المملكة ، وتمويله من

الميزانية العامة للدولة ، كما تقوم بتخطيط المناهج الدراسية ، وعن طريقها ، يتم تأليف الكتب المدرسية ، وبإشرافها تعقد الامتحانات العامة للمراحل التعليمية ، وبخاصة امتحانات نهاية المرحلة الثانوية بأنواعها ، وتتولى الدولة تمويل التعليم بكافة مراحلها . كذلك ، تقوم وزارة المعارف السعودية بتعيين ، ونقل ، وترقية العاملين بها . وتقتصر مهام وزارة المعارف على تعليم البنين (الذكور) فقط دون البنات .

٢ - المناطق التعليمية :

وتمثل المستوى الاقليمي لادارة التعليم ، حيث تقسم المملكة إلى مجموعة من المناطق التعليمية ، وهذه المناطق ، تتبعها ادارات تعليمية في المدن الكبيرة ، تتولى بدورها الاشراف على شئون التعليم في المدن الصغيرة ، والقرى المجاورة لها . وفي السنوات الأخيرة ، شرعت الدولة في تقسيم المملكة إلى مجموعة من المناطق الكبيرة ، التي تشمل على مجموعة من الادارات التعليمية المحلية ، على أن يرأس كل منطقة مسئول (بدرجة مدير عام أو وكيل وزارة) عن الحالة التعليمية ، على مستوى المنطقة ، بصفة عامة ، وذلك ، كما في المنطقة الشرقية ، والمنطقة الغربية من المملكة . ومن مسئوليات المناطق التعليمية ، الاشراف على الامتحانات النهائية للمرحلتين : الابتدائية ، والاعدادية بالإضافة إلى منحها صلاحيات تمكنها من متابعة أمور التربية والتعليم .

٣ - الرئاسة العامة لتعليم البنات :

وهي هيئة حكومية ، مستقلة عن وزارة المعارف ، ومنفصلة عنها ، مهمتها الاشراف على تعليم البنات في جميع المراحل التعليمية .

وهذه الرئاسة ، تتبعها مجموعة من الادارات التعليمية ، تماثل المناطق أو مديريات التعليم في المدن الكبرى ، والتي تقوم بتنفيذ سياسة التعليم بها . على أنه يوجد بين وزارة المعارف ، والرئاسة العامة لتعليم البنات ، علاقات تعاونية ، تربوية ، من حيث تبادل المشورة ، أو التنسيق في الخطط التعليمية ، والمناهج ، إلى حد ما (١) .

(١) المنظمة العربية - المرجع السابق ص ٢٥ ، ٦٥ .

ومن الملاحظ ، أنه لا يوجد اختلاط بين البنين والبنات في جميع مراحل التعليم ، حيث يتم تعليم كل جنس في مدارس الخاصة به .

كذلك لا يعمل بالتدريس ذكور في مدارس البنات ، ولا اناث في مدارس البنين ؛ فمراحل التعليم - بصفة عامة - منفصلة منذ بداية السلم التعليمي وحتى نهايته .

٤ - هذا ، بالنسبة لمراحل التعليم العام ، أما بالنسبة للتعليم الديني أو المعاهد العلمية (الدينية) ، فتشرف عليها ، ادارة خاصة بها ، وهي رئاسة المعاهد العلمية ولها ادارات فرعية بالمدن الكبرى .

٥ - وإلى جانب هذه النوعيات من ادارة التعليم ، هناك مدارس للبنين ، وأخرى للبنات ، تتولى الاشراف عليها وزارة الدفاع السعودية ، وهي مدارس خاصة بأبناء وبنات العاملين في الجيش السعودي ، وتوجد بمناطق سكناهم ، وتتبع نظم التعليم المعمول بها ، سواء في وزارة المعارف (بالنسبة للذكور) أو الرئاسة العامة لتعليم البنات (بالنسبة للاناث) .

٦ - وزارة التعليم العالي : (أنشئت ١٩٧٥)

وتتولى الاشراف على جامعات المملكة السعودية ، ويرأسها وزير التعليم العالي ، وهو رئيس المجلس الأعلى للجامعات السعودية ، والذي يعتبر بمثابة حلقة اتصال بين هذه الجامعات .

وتمنح الدولة ، كل جامعة استقلالاً أكاديمياً ، وحرية في تنظيم شئون الدراسة ، والتعليم بها ، مع وجود علاقات تبادلية بينها ، وبين وزارة التعليم العالي .

(ب) السلم التعليمي :

(بالنسبة لكل من البنين والبنات)

١ - دور الحضانة ورياض الأطفال :

(للبنين والبنات)

وتمثل المرحلة الأولية من مراحل التربية ، وهي تهيئ - بالتنشئة الصالحة المبكرة - الطفل لاستقبال أدوار الحياة التالية ، على أساس سليم .

ويلتحق الطفل برياض الأطفال فى سن الرابعة أو الخامسة ، وينتقل بعد قضاء عام أو عامين فيها إلى المرحلة الابتدائية .

ومن المعروف أن دور الحضانة ، ورياض الأطفال ، فى المملكة العربية السعودية ، لا تدخل ضمن السلم التعليمى ، ولا يتبع كثير منها للدولة من الناحية الرسمية .

٢ - المرحلة الابتدائية :

وهى أول درجات السلم التعليمى فى المملكة ، وقاعدة التعليم ، التى يركز عليها اعداد الناشئين للمراحل التالية من حياتهم ، وهى مرحلة عامة تشمل أبناء المملكة بصفة عامة ، ومدتها (٦) ست سنوات ، يدخلها الطفل فى سن السادسة من عمره ، وتنتهى بامتحان تشرف عليه وزارة المعارف ، ويحصل الناجح فيه على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، التى تخوله الالتحاق بالمدرسة الاعدادية (المتوسطة) والتعليم الابتدائى ، فى المملكة العربية السعودية ، ليس الزاميا (حتى الآن) ، ولكن وزارة المعارف ، مع ذلك ، تلزم نفسها بايجاد مكان لكل طفل يرغب ذووه فى تعليمه .

٣ - المرحلة المتوسطة :

مدتها (٣) ثلاث سنوات ، وهى تعادل المدرسة الاعدادية فى التعليم المصرى ، ويلتحق بها الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (من البنين والبنات) وتنتهى هذه المرحلة بعقد امتحان تشرف عليه وزارة المعارف ، يحصل الناجح فيه على شهادة اتمام الدراسة المتوسطة (الكفاءة) ، التى تؤهله لدخول المرحلة الثانوية .

٤ - المرحلة الثانوية :

مدتها (٣) ثلاث سنوات ، حيث تبدأ الدراسة بالصف الأول لجميع الطلاب ، ثم تتشعب هذه الدراسة فى الصفين الثانى ، والثالث إلى قسمين ، أدبى ، وعلمى ، ويتقدم الطالب فى نهاية المرحلة إلى امتحان وزارى عام ، يحصل الناجح فيه ، على شهادة الدراسة الثانوية العامة ، التى تؤهله للالتحاق بالجامعة .

كذلك ، تضم هذه المرحلة ، فروعاً مختلفة ، يلتحق بها حاملو الشهادة المتوسطة (الكفاءة) وفق الأنظمة التي تضعها الجهات المختصة ، فتشمل : الثانوية العامة ، وثانوية المعاهد العلمية ودار التوحيد ، والجامعة الإسلامية ، ومعاهد اعداد المعلمين والمعلمات ، والمعاهد المهنية بأنواعها المختلفة (تجارية وصناعية ، وزراعية) ، والمعاهد الفنية ، والرياضية .

٥ - التعليم الفني :

ينقسم هذا النوع من التعليم إلى قسمين ، هما : التعليم الصناعي ، والتعليم التجاري ، وكان الطلاب يقبلون فيه بعد اتمام الدراسة الابتدائية ، ثم تقرر رفع مستواه ، فصفت مدارس المتوسطة ، وحلت محلها مدارس ذات مستوى ثانوى .

والجدير بالذكر ، أن التعليم الفني ، يقتصر على المدارس والمعاهد التابعة لوزارة المعارف ، فيما عدا مدارس الممرضات ، التي تشرف عليها الرئاسة العامة لتعليم البنات ، والمعاهد الصحية لتخريج المساعدين الصحيين ، حيث تشرف عليها وزارة الصحة .

على أنه من الملاحظ ، أن نسبة المتحققين بالتعليم الفني - على وجه العموم - لا تزال قليلة بالنسبة للتعليم العام .

٦ - التعليم العالى :

ويبدأ بعد الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ويشمل عدداً من الجامعات ، والمعاهد العليا ، والأقسام الخاصة بتعليم البنات ، ومن ذلك :

الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ، جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض والقصيم ، جامعة الملك سعود في الرياض وأبها ، جامعة الملك عبد العزيز في جدة والمدينة المنورة ، جامعة أم القرى في مكة المكرمة والطائف ، جامعة البترول والمعادن في الظهران ، جامعة الملك فيصل في الدمام والأحساء ، وكلية التربية للبنات ، وغيرها ، وتضم معظم هذه الجامعات عدداً من الكليات المتنوعة التخصصات ، وبعض كلياتها ، فروع أخرى ، أنشئت في مدن المملكة ، تمشياً مع سياسة النمو ، والتوسع في التعليم العالى ، والذي يهدف إلى سد حاجات المجتمع من المتخصصين في المجالات المختلفة .

٧ - التعليم الدينى :

ويشمل :

مدارس القرآن الكريم ، ومعاهده ، والمعاهد العلمية ، وكليات الجامعة الاسلامية ، ومعهد القضاء العالى ، وكلية الشريعة ، التابعين للرئاسة العامة للكليات والمعاهد العلمية وجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، وكلية الشريعة التابعة لجامعة الملك عبد العزيز .

ويقبل بهذه النوعيات من معاهد ، وكليات التعليم الدينى الحاصلون على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، كما يقبل بعضها خريجي الكليات ، مثل : معهد القضاء العالى (فى الرياض) حيث يقبل للدراسة فيه ، الطلبة الحاصلون على الشهادة العالیه من كلية الشريعة أو ما يعادلها .

بالإضافة إلى ذلك ، تنص سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية على أن العلوم الدينية ، أساسية فى جميع سنوات التعليم الابتدائى ، والمتوسط (الاعدادى) ، والثانوى بفروجه ، وأن الثقافة الاسلامية ، مادة أساسية فى جميع سنوات التعليم العالى .

تعقيب :

ومن الملاحظ ، أن حركة التعليم فى المملكة ، شهدت على مدى ربع قرن من الزمان (١٩٥٣ - ١٩٧٨) تطورا كبيرا فى جميع المراحل التعليمية (العامة والجامعية) ، سواء فيما يتعلق بالنمو أو التوسع .

وقد تبع هذا ، زيادة ملحوظة فى عدد الطلبة والطالبات ، أو فى عدد المدارس ، والمعاهد ، والكليات ، بحيث تضاعفت الأعداد فى مختلف قطاعات التعليم ، وتتوالى الزيادة تباعا ، تمشيا مع تزايد السكان ، والرغبة فى التعليم .

من ذلك ، أن عدد المدارس الابتدائية قد زاد بنسبة تصل إلى ٨٠٦٪ منذ عام ١٩٥٣ وتبع زيادة عدد المدارس ، زيادة عدد التلاميذ والتلميذات ، بحيث وصلت النسبة إلى ما يقرب من ١٣٠٠٪ بالمقارنة بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٧٣ (١) .

(١) تزايدت الأعداد خلال السنوات الأخيرة زيادة كبيرة .

أما عن المرحلة المتوسطة :

فقد زاد عدد المدارس المتوسطة (الاعدادية) فوصل إلى ٤٠٤% (في سنة ١٩٧٣) ووصلت نسبة الطلبة والطالبات إلى ما يقرب من ٤٤٦% بمقارنتها عما كانت عليه النسبة في المرحلة المتوسطة بصفة عامة في العالم الدراسي ١٩٦٥/٦٤ .

وأما المرحلة الثانوية

فقد زاد عدد مدارسها (في الفترة من ١٩٦٥/٦٤ إلى ١٩٧٣/٧٢) بحيث وصلت إلى ٥٩١% ، وزاد عدد الطلاب إلى ٥٤٣% في نفس الفترة (١) .

هذا بالنسبة للتعليم العام ، ولكن التعليم الفني ، لا يزال الإقبال عليه دون المطلوب ، حيث تشير دراسة الواقع ، بالإضافة إلى التقارير الرسمية إلى تأرجح نسبة الزيادة أو النقص في عدد المدارس وكذلك عدد الطلاب ، ولعل من أبرز الأسباب التي تفسر ذلك ، وجود بعض المشكلات الاجتماعية الناتجة عن البيئة التي لم تهبط بعد الدارسين السعوديين نفسياً لتقبل الأعمال اليدوية التي تتطلب نوعاً من المهارة ، بدلا من الأعمال الإدارية السهلة ، ويفضل كثير من الشباب أعمالاً أو وظائف ذات بريق اجتماعي عن غيرها من المهن التي تتطلبها حياة المجتمعات ، النامية ، والمتقدمة (٢) .

وأما التعليم الجامعي

فالبرغم من حداثة عهده بالمملكة العربية السعودية ، إلا أنه يخطو خطوات واسعة ، ومتنوعة ، وتتزايد كليته تبعاً ، وكذلك ، تتزايد أعداد طلابه ، وطالباته ، لا سيما في السنوات الحالية ، حيث تنشط الحركة التعليمية .

ولنا كلمة موجزة عن تعليم البنات في المملكة السعودية :

ذلك أنه بدأ منذ عام ١٩٦٠ فقط ولكن الفرص المتاحة لتعليم البنات

(١) المملكة العربية السعودية - وزارة المعارف - احصاءات التعليم في المملكة العربية السعودية - الرياض سنة ١٩٧٢ .

(٢) المملكة العربية السعودية - وزارة المعارف - التعليم الابتدائي بين الأمس واليوم - الرياض سنة ١٩٦٩ ص ٤٧ .

طرأت بعض التغييرات لصالح المرحلة الثانوية بشقيها : العام والفني خلال السنوات الماضية .

بكافة المراحل التعليمية ، قفزت بنسبة تعليمهن قفزة كبيرة ، نتيجة لتزايد أعداد المدارس والمعاهد ، وكليات البنات وأقسام الطالبات بالجامعات السعودية ، وتبع هذا ، تزايد في أعداد الطالبات على مدى نحو عشرين عاما .

فقد زاد عدد الطالبات في مختلف مراحل التعليم في المملكة من ٥,٩٧٣ طالبة في عام ١٣٨٣/٨٢ هـ (١٩٦٣/٦٢ م) إلى ٣٢,٥٠٩ طالبة في عام ١٣٩٢/٩١ هـ (١٩٧٢/٧١ م) وهكذا تتوالى الزيادة ، عاما بعد عام (١) .

وتهدف السياسة التعليمية التي تنتهجها المملكة العربية السعودية ، بالنسبة إلى تعليم البنات إلى :

- اعداد الفتاة لتمارس مسؤولياتها كأم للأجيال الصاعدة ، على ضوء من المفاهيم الصحيحة ، والعلم السليم ، والتربية الاسلامية الصحيحة ولتقوم بمهمتها في الحياة ، فتكون ربة بيت ناجحة ، وزوجة مثالية ، وأما صالحة ، كما يستهدف تعليم الفتاة ، اعدادها للقيام بما يناسب فطرتها ، كالتدريس ، والتمريض ، والتطبيب (٢) .

- سد حاجة المجتمع السعودي بما احتواه من تقاليد ، وتراث إلى المثقفة ، والمتخصصة في مختلف العلوم ، والمعرفة ، دون الخروج على هذه التقاليد .

- سد حاجة البلاد إلى المتخصصات في شئون التعليم والتربية ، وبقية الحقول المماثلة .

- تيسير التعليم للراغبات منهن في ضوء امكانياتهن ، واستعداداتهن للحصول على أعلى الدرجات العلمية الجامعية (٣) .

- تهتم الدولة بتعليم البنات ، وتوفير الامكانيات اللازمة ما أمكن لاستيعاب جميع من يصل منهن إلى سن التعليم ، واثاحة الفرصة لهن في أنواع التعليم الملائمة لطبيعة المرأة ، والوافية بحاجة البلاد .

(١) سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية - مرجع سابق - ص ٣٢ .

(٢) عبدالوهاب أحمد عبدالواسع - التعليم في المملكة العربية السعودية - دار الكاتب العربي - بيروت (بدون تاريخ) ص ٨٧ .

(٣) المملكة العربية السعودية - وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة الاحصاءات العامة - الكتاب الاحصائي السنوي ، العدد الثامن ، الرياض - ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) ص ٢٥ -

- يمنع الاختلاط بين البنين والبنات في جميع مراحل التعليم الا في دور الحضانة ورياض الأطفال .

- يتم هذا النوع من التعليم ، في جو من الحشمة ، والوقار ، والعفة ، ويكون في كلفيته ، وأنواعه ، متفقا مع أحكام الاسلام .

(ج) نظام اعداد المعلمين

أولاً - معلمو المرحلة الابتدائية :

مر نظام اعداد معلمى المدرسة الابتدائية بعدة مراحل ، منذ الأخذ به حتى الآن :

- ففي سنة ١٩٥٣

أنشئت معاهد المعلمين الابتدائية ، وجعلت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات ، يقبل فيها الحاصلون على الشهادة الابتدائية .

- وفي سنة ١٩٦٥

وبعد فترة من انشاء هذه المعاهد ، لوحظ ضعف مستوى خريجها ، ومن ثم ، رأت وزارة المعارف السعودية تطويرها حيث جعلت القبول بها للحاصلين على شهادة الكفاءة (الاعدادية) ومدة الدراسة ، ثلاث سنوات (ويعمل بهذا النظام حتى الآن) .

- وفي سنة ٦٦/٦٥

أنشئت مراكز تكميلية لرفع مستوى خريجي المعاهد الأولى (١٩٥٣) وكانت مدة الدراسة في هذه المراكز ٢٢ شهرا على فترتين دراسيتين ، تتخللهما أجازة لمدة شهر واحد ، ثم عدلت ، فكانت على ثلاث فترات ، مدة كل منها سبعة شهور ونصف ، وذلك بعد اجتياز مسابقة تحريرية في اللغة العربية ، والرياضيات ، والعلوم (١) .

- وفي العام الدراسي ١٩٦٦/٦٥ :

أنشئت معاهد لاعداد معلمى ومعلمات التربية الفنية والتربية الرياضية

(١) المملكة العربية السعودية - وزارة المعارف - خلاصات إحصائية عن تطور التعليم في المملكة في السنوات العشر الأخيرة - الرياضة ١٩٧٤ .

(للمعلمين فقط) ، يلتحق بها الحاصلون على شهادة الكفاءة المتوسطة (الاعدادية) ولمدة ثلاث سنوات ، يعقد بعدها امتحان وزارى ، يحصل الناجح فيه على دبلوم المعهد . (ويعمل بهذا النظام حتى الآن) .

- ويتقصى التقارير والاحصائيات ، يتضح أن معاهد اعداد المعلمين والمعلمات فى تزايد مستمر ؛ فقد زاد عددها من (٤٢) معهدا من بينها (٨) معاهد للمعلمات فى العام الدراسى ١٩٦٤/٦٣ إلى (٦٤) معهدا من بينها (٥٠) معهدا للمعلمات فى العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢ .

كذلك ، زاد عدد معاهد التربية الفنية والرياضية من (٤) معاهد ، من بينها (٢) معهدان للمعلمات فى عام ٦٦/٦٥ إلى (٦) معاهد ، من بينها (٤) معاهد للمعلمات فى عام ١٩٧٣/٧٢ .

ثانياً : معلمو المرحلة المتوسطة (الاعدادية) :

- أنشئت معاهد لاعداد هؤلاء المعلمين منذ عام ١٩٦١ ، مدة الدراسة بها أربع سنوات ، ويلتحق بها الحاصلون على الشهادة المتوسطة (الاعدادية) وتنتهى بعقد امتحان وزارى ، يحصل الناجح فيه على دبلوم المعهد . (ومستمر حتى الآن) .

- أنشئت كليات متوسطة ، مدتها عامان دراسيان ، منذ عام ١٩٧٦/٧٥ ، كتجربة جديدة لاعداد معلمى المرحلة المتوسطة ، (فى كل من : الرياض ، مكة المكرمة ، أبها) يلتحق بها الحاصلون على شهادة الثانوية العامة بقسميها : العلمى والأدبى .
وكذلك الحاصلون على دبلوم المعاهد المتوسطة .

رعيين الخريجون بالمدارس الاعدادية (المتوسطة) ، كما يعين بعضهم فى المدارس الابتدائية ، كأسلوب لتحسين الأداء فى المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على تشجيع هؤلاء الدارسين ، بمنحهم حوافز مادية وأدبية .

- هناك أيضاً ، كليات : اللغة العربية ، الشريعة ، البنات ، الأقسام المختلفة بكليات التربية بالجامعات السعودية ، وكلها تعد معلمين (ومعلمات) للتدريس بالمرحلة الاعدادية (وكذلك المرحلة الثانوية)

بعد دراسة تستمر أربع سنوات للحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو شهادة ثانوية المعاهد العلمية .

ثالثاً : معلمو المرحلة الثانوية :

يعد هؤلاء المعلمون (الآن) عن طريق الجامعة ؛ بكلياتها المتخصصة فإلى جانب قسم الدبلوم في التربية، في الجامعات السعودية ، وهي ما يمثل الأسلوب التتابعى فى اعدادى معلمى المرحلة الثانوية ، هناك كليات التربية (فى كل من : الرياض ، مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، أبها، الطائف ، الأحساء ، وهي تماثل النظام التكاملى فى اعداد معلمى المرحلة الثانوية حيث يلتحق الحاصلون على شهادة الثانوية العامة بقسميها ؛ الأدبى ، والعلمى ، ومدة الدراسة بها ، أربع سنوات ، وتسير الدراسة فيها على نظام الفصول الدراسية (أو الساعات المعتمدة) ، يمنح المتخرجون فيها ، شهادة الليسانس أو البكالوريوس (فى الآداب أو العلوم والتربية) ، على أن يسبق الالتحاق بكليات التربية ، اجتياز الطلاب لاختبار شخصى مهنى ، بهدف الوقوف على مدى الاستعداد لمهنة التدريس .

- أما معلمو التربية الفنية ، والتربية الرياضية ، فيعدون داخل أقسام تخصصية بكليات التربية ، بنفس الشروط التى يجب توافرها فى طلاب بقية الأقسام ، بالإضافة إلى اجتياز اختبار فى القدرات النوعية ، ويعمل الخريجون بالمرحلتين الاعدادية (المتوسطة) والثانوية .

وما يذكر أن التربية الرياضية قاصرة على مدارس البنين فقط دون البنات ، وكذلك لا تدرس التربية الموسيقية فى مدارس المملكة العربية السعودية أو معاهدها ، أو كلياتها ، بصفة عامة . (حتى الآن) .

والمعروف ، أن طلاب كليات التربية ، وطالبات كليات البنات ، يمنحون مكافئات مالية سخية ، فى كل شهر من شهور الاعوام الدراسية ، تشجيعاً لهم على طلب العلم ، والعمل بمهنة التدريس .

تدريب المعلمين أثناء الخدمة :

تقوم المملكة العربية السعودية - عن طريق وزارة المعارف وكليات التربية - بعدد دورات تدريبية ، وتجديدية للمعلمين ، وكذلك للقيادات التربوية ، بكافة مراحل التطعيم العام ، بهدف معايرتهم على نموهم العلمى ، والوظيفى ،

فضلا عن تحسين أدائهم ، وبخاصة ذوى المستويات العلمية ، والمهنية المتواضعة ، ممن يمارسون مهنة التعليم قبل انشاء الكليات الجامعية ، والأقسام التخصصية بها .

وهذه الدورات التدريبية ، قد تكون طويلة فتستغرق عاما دراسيا كاملا ، كما قد تكون قصيرة فتستمر على مدى نحو ثلاثة شهور ، أو لبضعة أسابيع ، ويتم اختيار المرشحين للبرامج ، والدورات التدريبية ، وفق شروط معينة تضعها الجهات المعنية ، وتقرها الأجهزة المسئولة عن التنفيذ .

ومن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا التدريب ، ما يأتي :

أولاً : رفع المستوى التعليمي لدى القائمين على العملية التربوية ؛ من مدرسين ، ومديرين ، وموجهين ، في مراحل التعليم العام .

ثانياً : تحقيق مبدأ استمرارية التعليم ، والتي من شأنها رفع المستوى العام للتراث العلمي ، وتطويره لصالح البشرية .

ثالثاً : رفع الروح المعنوية للعاملين في المجال التربوي ، عند شعورهم بالتفوق ، واثقان العمل (١) .

رابعاً : مساعدة الدارسين على اكتساب المعارف التربوية ، والتطبيق الإداري والفني ، لاكتساب مهارات ، تدعم مستوى الانتاج التعليمي في الأجهزة المختلفة ، بالأداء الجيد ، وبالأسلوب العلمي ، السليم .

خامساً : دراسة المشكلات التي تعوق نمو الفرد في الانتاج ، لا سيما في المدرسة ، وكل الأجهزة التعليمية .

- والجدير بالذكر ، أن الجهات المختصة ، تعطي عناية كافية للدورات التدريبية ، والتجديدية ، ودورات التوعية لترسيخ الخبرات ، وكسب المعلومات ، والمهارات الجديدة . أما اختيار المرشحين لهذه البرامج والدورات ، فيتم بمقتضى توافر شروط معينة تضعها الجهات المعنية ، وتقرها الاجهزة المسئولة عن التنفيذ .

(١) جامعة الملك عبدالعزيز - كلية التربية في ٢٥ عاماً - الدورات التدريبية (مجلة الكلية) مكة

المكرمة سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م ، ص ٢٥٥ .

- وفى نهاية حديثنا عن نظم اعداد المعلمين فى المملكة العربية السعودية ، نذكر - فيما يلي

ما تضمنته السياسة العامة للتعليم فى المملكة ، بشأن اعداد المعلمين : (١)

١ - تكون مناهج اعداد المعلمين فى مختلف الجهات التعليمية ، وفى جميع المراحل ، وافية بالأهداف الأساسية ، التى تنشدها الأمة فى تربية جيل مسلم ، يفهم الاسلام فهما صحيحا ، عقيدة ، وشريعة ، ويبدل جهده فى النهوض بأمتة .

٢ - يعنى بالتربية الاسلامية ، واللغة العربية فى معاهد ، وكليات اعداد المعلمين ، حتى يتمكنوا من التدريس بروح اسلامية عالية ، ولغة عربية صحيحة .

٣ - تولى الجهات التعليمية المختصة عنايتها باعداد المعلم المؤهل علميا ، ومسكيا لكافة مراحل التعليم ، حتى يتحقق الاكتفاء الذاتى ، وفق خطة زمنية .

٤ - تتوسع الجهات التعليمية فى معاهد المعلمين والمعلمات وفى كليات التربية لكافة المواد بما يتكافأ مع سد حاجة البلاد فى الخطة الزمنية المحدودة .

٥ - يكون اختيار الجهازين التعليمى ، والإدارى منسجما مع ما يحقق أهداف التعليم ، التى نص عليها فى الفقرات السابقة ، من حيث الخلق الاسلامى ، والمستوى العلمى ، والتأهيل التربوى .

٦ - يشجع الطلاب الذين يخرطون فى سلك المعاهد ، والكليات التى تعد المعلم بتخصيص امتيازات لهم ؛ مادية ، واجتماعية أعلى من غيرهم .

٧ - يوضع للمعلمين ، نظام وظيفى (كادر) يرفع من شأنهم ويشجع على الاضطلاع بهذه المهمة التربوية فى أداء رسالة التعليم ، بأمانة ، واخلاص ، ويضمن استمرارهم فى سلك التعليم (٢) .

(١) سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية (الطبعة الثانية) مرجع سابق سنة ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م ص ٣١ .

(٢) أنظر : د. عرفات عبدالعزيز سليمان - ديناميكية التربية فى المجتمعات - مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة - ١٩٧٩ .

٨ - تدريب المعلمين ، عملية مستمرة ، توضع لغير المؤهلين تربويا ، خطة لتدريبهم ، وتأهيلهم ، كما توضع خطة للمؤهلين لرفع مستواهم وتجديد معلوماتهم ، وخبراتهم .

٩ - يفسح المجال أمام المعلم لمتابعة الدراسة التي تؤهله لمراتب أرقى في مجال تخصصه ، وتضع الجهات التعليمية ، الأنظمة المحققة لهذا الغرض .

١٠ - لا تقل مدة اعداد معلمى المرحلة الابتدائية عن المدة اللازمة للحصول على شهادة الدراسة الثانوية .

ولا تقل مدة لعداد معلمى المرحلتين ؛ المتوسطة (الاعدادية) والثانوية ، عن المدة اللازمة للحصول على شهادة التعليم العالى (الجامعي) .

ومن الملاحظ فى السنوات العشر الأخيرة ، أحداث بعض نواحي التطوير فى التعليم العام والعالى وكذلك فى المعاهد والكليات المتوسطة ونظم اعداد المعلمين إلى جانب زيادة أعداد الطلاب والطالبات فى مراحل التعليم بصفة عامة .

الفصل الثامن

تحليل و مقارنة



نحاول في الصفحات القليلة التالية - بعد أن قدمنا لمجموعة من الاتجاهات التربوية المعاصرة - أن نقوم بتحليل موجز ، نتبعه بمقارنة يسيرة .

وذلك على النحو التالي :

أولاً : مصر والدول الأخرى :

(أ) بالنسبة لإدارة التعليم :

من الملاحظ ، أن مصر تسيطر في ادارتها للتعليم ، وتمويله على سياسة نابعة من ظروفها الاجتماعية ، والاقتصادية ، مؤداها ، مركزية التخطيط ، ولا مركزية التنفيذ .

ذلك أن الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم ، والمجلس القومي للتعليم ، ثم التشريعات الدستورية التي تأخذ بها البلاد ، هي الأجهزة الرئيسية ، المسئولة عن ادارة التعليم في مصر ؛ فهي التي تخطط ، وترسم السياسة العامة ، وتضع المناهج التي تراها مناسبة لمراحل التعليم العام ، ثم تترك حرية تنفيذ ذلك للسلطات الاقليمية ، حيث مديريات التربية والتعليم بمحافظات الجمهورية ، والتي تتبعها ادارات تعليمية فرعية ، ومحلية .

هذه المديريات ، تكفل الدولة لها صلاحيات متنوعة في ادارة شئون التعليم بها ، وتمنحها اختصاصات كثيرة ، من شأنها مراعاة الظروف التي تتلاءم مع طبيعة الحياة التعليمية ، ومع واقع الحياة في المجتمعات المحلية ، ومتطلباتها ؛ فالوفاق ، أو الولاء المشترك ، متوفر بين أجهزة التعليم بمختلف مستوياتها ، ومكفول أمام العملية التعليمية ، من أجل اتمامها ، ونجاحها .

وإذا علمنا ، أن الدولة - مع بداية عام (١٩٧٩) اتجهت إلى منح السلطات الاقليمية ، مزيدا من الحرية في تسيير أمور الحياة بها ، ومنها لشئون التعليم ، لأدركنا إلى أى مدى تأخذ مصر بمبادئ اللامركزية ، سواء في الإدارة العامة ، لشئون الدولة ، أو لإدارة التعليم .

والدولة ، حين تطبق هذا ، تدرك أن المجتمعات المحلية ، لها ظروفها ، ومتطلبات الحياة فيها ، بالإضافة إلى أن بها من القوى البشرية المدربة ، ما يمكنها من تحقيق ذلك . هذا ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، إذا أردنا أن نقارن بين إدارة التعليم في مصر ، وإدارته في غيرها من دول العالم التي عرضنا لها في فصول هذا الكتاب ، نجد أن مصر ، تنتهج لنفسها نوعا من الإدارة ، يتفق مع أوضاعها الراهنة ، وهي - وإن اشتركت مع فريق من دول العالم في نوعية أو أخرى - فليس هذا من قبيل التقليد المطلق ، ذلك أن المركزية التي تأخذ بها بعض الدول الرأسمالية ، والاشتراكية ، ليست بالضرورة ، هي المركزية التي تأخذ بها ، أو أخذت بها مصر ، فلكل دولة ميزات في أسلوب ممارستها لإدارة التعليم بها فمركزية الإدارة في فرنسا ، تختلف في مبرراتها عن مركزية الإدارة في الاتحاد السوفيتي ، وأسلوب اللامركزية الذي تأخذ به بعض الدول الرأسمالية (كما في الولايات المتحدة الأمريكية) لا تتفق كثيرا مع ظروفنا ، وأوضاعنا الاقتصادية ، والتعليمية لأنها لا مركزية متطرفة ، ولكن يمكننا الأخذ به مع مراعاة لأوضاعنا ، وظروفنا .

ومصر ، بالنسبة للدول العربية ، تعتبر إلى حد كبير - رائدة في مجال الإدارة التعليمية الناجحة . (بشرى ، ومعنويا ، تخطيطا ، وتنفيذا) .

وبالنسبة للدول النامية ، فإن مصر ، تتفوق على كثير من هذه الدول ؛ فهي ليست مختلفة ، ولكنها شبه متقدمة ، وهي لا تعاني من قلة في القوى البشرية عالية المستوى ، ولكنها غنية بقدرات أبنائها ، وكثير منهم ، على مستوى عال من الاعداد ، والتدريب ، ولهذا ، يمكنها الاعتماد عليهم ، في تحمل مسؤوليات الإدارة ، مع مزيد من التنظيم ، والتنسيق ، والجودة في أداء الواجب .

وبالنسبة للدول الاسلامية (ومصر من بينها) فإن جمهورية مصر العربية ، تأخذ بأساليب لا تغيب عنها التقاليد والتعاليم الاسلامية كثيرا ، سواء

فى نظمها ، أو كيفية تربية أبنائها ، أو الشورى (الديمقراطية) فى الإدارة التعليمية ، والإدارة المدرسية ؛ فالأجهزة المتنوعة ، حين يجتمع القائمون عليها ، وينسقون بين خططهم ، وآرائهم ، تطبيق لمبادئ الاسلام ، والتكامل فى العملية التعليمية ، التربوية ، وحسن القيام على تنفيذها ، يتفق مع ما تدعو اليه التربية الاسلامية ، باعتبارها مسئولية اعداد الأجيال .

أما بالنسبة لتمويل التعليم فى مصر ، فبقدر ما لديها من امكانيات اقتصادية ، تنفق مصر على شئون التعليم بها .

وبالرغم من أنها تعتبر من أكثر الدول اعتدالا فى معدلات الانفاق على التعليم ، فالأمل معقود على أن يمنح مزيد من الاعتمادات المخصصة له ، فى ميزانية الدولة .

هذا ، وقد وصل معدل الانفاق على التعليم المصرى فى السنوات الأخيرة الماضية (ومن بينها العام الدراسى ١٩٧٨/١٩٧٩) إلى ما يقرب من (٥%) من الناتج القومى ، وإلى ما يقرب من (٢٠%) من الانفاق العام للدولة .

وأما عن كيفية توزيع الانفاق على التعليم ، فقد بلغت المعدلات السنوية للانفاق على الطالب ، بالنسبة للمصروفات الدورية ، نحو : (١)

- (١٩) جنيهاً للابتدائى .
- (٣٥) جنيهاً للإعدادى .
- (٨٨) جنيهاً للثانوى العام .
- (١٢١) جنيهاً للثانوى الصناعى .
- (٤٠) جنيهاً للثانوى التجارى .
- (١٥٠) جنيهاً للثانوى الزراعى .
- (٢١٤) جنيهاً لدور المعلمين والمعلمات .
- (١٠٠) جنيه لطالب الكليات النظرية .
- (٢٢٥) جنيهاً لطالب الكليات العملية .

(١) جامعة عين شمس - كلية التربية - التعليم فى مصر - مطبعة جامعة عين شمس سنة ١٩٧٩ ، ص ١٥ - ١٨ .

هذه النسب تزايدت كثيراً فى السنوات العشر الأخيرة.

(ب) بالنسبة للسلم التعليمي :

- من الملاحظ أن سلم التعليم العام في مصر ، يسير على نظام :
- ٦ سنوات للمرحلة الابتدائية ، تبدأ من سن السادسة عند الأطفال .
- ٣ سنوات للمرحلة الاعدادية .
- ٣ سنوات للمرحلة الثانوية بنوعياتها .

وهذا التنظيم لسلمنا التعليمي ، وليد ظروف مرت بها مصر ، فقد كان التعليم قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، به كثير من الاضطراب ، والخلل ؛ فهناك تعليم أولى أو الزامى ، مدته تتراوح ما بين ٤ سنوات ، و٥ سنوات ، وهناك تعليم ابتدائي (يمثل الاعدادى الآن) ومدته ٤ سنوات دراسية ، ثم هناك التعليم الثانوى ، العام ، والفنى ، ومدة كل منهما ٥ سنوات دراسية .

وبقيام الثورة ، بدأ عهد جديد ، ونظام تعليمى جديد ، حيث توحدت المرحلة الأولى من التعليم ، وسميت المرحلة الابتدائية تليها المرحلة الاعدادية ، ثم الثانوية . وقد استقرت درجات هذا السلم التعليمى بوضعها الراهن ، منذ منتصف الخمسينيات من القرن الحالى ، وحتى الوقت الحاضر .

ولعل فى مقدمة المبررات التى تقف وراء هذا التغيير ، هى رغبة مصر فى مواكبة التقدم الذى يعيش فيه عالمنا المعاصر فهى لم تعد النظر فى درجات السلم التعليمى فحسب ، بل تبعت هذا ، أيضاً ، اعادة النظر فى برامج الدراسة ، ومقرراتها ، ومتطلبات كل مرحلة تعليمية ، بحيث تقترب - إلى حد كبير - من نظيراتها فى دول العالم المتقدمة .

والدول المتقدمة - سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية - تختلف درجات سلمها التعليمى ، من دولة إلى أخرى ، وفقاً لمتطلبات مجتمعاتها ، وظروف مواطنيها وما تهدف اليه من سياستها التعليمية ، ولكن السمة المشتركة ، فى كل من الدول الرأسمالية ، والاشتراكية ، هى الزاميتها لمراحل التعليم العام لأبنائها ، باعتبارها ، القدر الذى ينبغى أن يتلقاه كل فرد فيها ، كحد أدنى من الثقافة والتعليم .

ولكننا فى مصر ، نجد أنفسنا غير قادرين على اتاحة هذا القدر بأكمله لكل أبنائنا ، ومن ثم إكتفينا فى سنة (١٩٧٩) بالزامية التعليم الابتدائى فحسب ،

ثم امتد الالتزام إلى نهاية المرحلة الاعدادية (من سن ٦ إلى سن ١٥ سنة) ذلك، أن اقتصادياتنا السابقة كانت حجرة عثرة أمام تحقيق الالتزام ، فهو يحتاج إلى مدارس ، ويحتاج إلى مدرسين ، ويحتاج إلى تجهيزات تربوية .. وكل هذا ، يحتاج إلى أموال لتنفيذه ، وقد كانت ظروفنا السياسية ، والحربية ، تجعلنا نقل مضطرين - من الاعتمادات المالية المخصصة لذلك ، ولكن ، بعد أقرار السلام على ربوع وادي النيل ، واستمتاع أبناء مصر بحرياتهم ، وتمكنهم من الاستفادة من خيرات بلادهم ، وتركيز الدولة على خدمات الأمن ، والسلام ، والرخاء ، والعلم ... نقول أن ذلك كفيل بأن يزيد من نشاط مصر التربوي والتعليمي ، ويمكنها من مواكبة التقدم ، والتطور ، بخطى أكثر اتساعاً .

كذلك ، من الملاحظ ، أن التعليم الفني ، في مصر (وفي بقية الدول العربية ، والدول النامية) محدود في مدارس ومؤسساته التعليمية ، وفي إنتاجه ، وفي نفعه للمجتمع ، ويعزى ذلك ، إلى كثير من الأسباب ، للناحية المالية ، نصيب فيها ، وللناحية الاجتماعية ، وتقاليدها ، نصيب فيها ، وللناحية السياسية نصيب أيضاً .

فمن المعروف - كما أوضحنا في بعض صفحات هذا الكتاب - أن الدول المتقدمة ، تعنى بالتعليم الفني والمهني ، والتكنولوجي عناية تفوق عنايتها بالتعليم الأكاديمي النظري فهي تدرك أهمية التطبيق العملي ، وفائدته لمجتمعاتها ، في حين أننا في مصر ، أغفلنا ذلك أمداً طويلاً ، وقد كنا مرغمين نتيجة لظروفنا .

وإذا قارنا أنفسنا بغيرنا من الدول العربية ، والنامية ، نجد أنفسنا أحسن حالاً ، ولو إلى حد ما ؛ فمدارسنا في التعليم العام في تزايد ، ومدارسنا في التعليم الفني في تزايد أيضاً وإن كانت ليست بالزيادة المطلوبة .

أما بالنسبة للدول الإسلامية ؛ فهي لا تتفوق عنا ، إن لم تكن أقل في مستوياتها التعليمية عما نحن عليه في مصر ، وهذا ، ما لا يتفق وطبيعة الإسلام ، وجوهر التربية الإسلامية التي تدعو إلى امتزاج العلم بالعمل ، والنظرية بالتطبيق ، وإن يكون العلم من أجل خدمة المجتمع بأفراده ، وجماعاته ، كما يدعو إلى احترام العمل ، ويقدر العمل المتقن ، والجيد ويضرب الأمثلة التي يرى الناس بها ، من ذلك ، ما ذكره القرآن الكريم لبعض الأنبياء

(عليهم السلام) ، والأعمال التي كانوا يمارسونها في حياتهم ؛ كحرفة ، أو صنعة ، إلى جانب قيامهم بتبليغ رسالاتهم السماوية .

ولا شك ، أن في هذا ، تقديراً للأيدى التي تعمل ، وتكريماً لذوى الحرف، وأرباب الصناعات ، هؤلاء الذين ينظر كثير من مسلمى العصر الحاضر إليهم ، نظرة متدنية عن سواهم ، بالرغم من أنه على أيدي هؤلاء ، تتقدم الشعوب ، وتتطور أساليب الحياة ، وهو ما تسبقنا به الدول الأجنبية ، لادراكها أهمية ما نهمله نحن .

أما عن التعليم الجامعى ، فقد قطعت مصر فى هذا المضمار ، شوطاً لا بأس ، بالقياس إلى غيرها من الدول العربية ، والاسلامية ، والنامية ، ذلك أن التعليم الجامعى ، والعالى بدأ فى مصر منذ أكثر من سبعين عاماً مضت ، ولكن مصر - بمكانتها المرموقة على المستوى الدولى - لا تزال فى حاجة إلى المزيد من تطوير التعليم الجامعى فى كثير من قطاعاته ، حتى يمكنها اللحاق بما سبقتها به الدول المتقدمة (الرأسمالية والاشتراكية) .

(ج) بالنسبة لاعداد المعلمين :

تسير مصر فى نظامها لاعداد المعلمين ، على نسق يكاد فى كثير من مضمونه يتفق مع الإتجاهات المعاصرة ، بما فى هذا إعداد معلمى المرحلة الابتدائية ؛ ذلك أنهم يعدون فى الجامعات الآن .

يقم هذا الاعداد فى الدول المتقدمة (رأسمالية واشتراكية) داخل معاهد عليا ، أو كليات جامعية ، قد تكون ذات صفين أو ثلاثة صفوف دراسية ، بل وتصل إلى أربعة صفوف فى كثير من الدول المتقدمة ، بعد شهادة الثانوية العامة ، يحصل بعدها الطالب على شهادة الليسانس أو البكالوريوس ، ليعمل معلماً فى المدرسة الابتدائية ، أو مجموعة من صفوفها ، إذا كانت تضم معها مرحلة تالية لها (١) .

ولا شك ، أن فى هذا الاعداد - بالنسبة لمصر - إنجازاً جيداً ، فمتطلبات اعداد المعلم ، تقتضى أن يتم ذلك ، داخل معاهد عليا أو كليات جامعية ، ولعل فى ظروفنا الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية التى مرت بها بلادنا على

(١) أنظر : د. عرفات عبدالعزيز سليمان - المعلم والتربية - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة

مدى أكثر من ثلاثين عاما ، كانت من بين مبررات اتباع الأساليب المتواضعة في اعداد معلمى المرحلة الابتدائية ، فى السنوات السابقة .

هذا ، بالنسبة للدول المتقدمة ، أما بالنسبة للدول النامية ، فنحن فى مصر قد اجتزنا مرحلة الاعداد المتدنى ، الذى تأخذ به كثير من الدول النامية فى عصرنا الحاضر ، والتى تضطرها ظروفها إلى الأخذ بنوعيات من نظم اعداد معلمى المرحلة الابتدائية ، وهى فى واقعها دون المستوى المطلوب لأهمية العملية التعليمية ، وكذلك الأمر ، بالنسبة للدول الاسلامية ، وكثير منها دول نامية ، ومن ثم ، نجد أن مصر تندرج مع المستويات المطلوبة لاعداد معلمى المدرسة الابتدائية .

أما بالنسبة لمعلمى المرحلتين الاعدادية ، والثانوية ، فهم يعدون - كما أسلفنا - عن طريق أسلوبيين :

أحدهما ، يطلق عليه : النمط التكاملى ، والثانى ، هو النمط التتابعى ، وكلاهما ، يتم داخل الجامعات المصرية ، ومن ثم ، فنحن نواكب الأساليب العصرية ، المتبعة فى اعداد المعلمين ، والتى تأخذ بها الدول المتقدمة .

أما الكليات التى تعد هذه الفئة من المعلمين (لكافة التخصصات والنوعيات) .

فهى كليات :

التربية ، والتربية الرياضية ، والتربية الموسيقية ، والتربية الفنية ، والتربية النوعية والتربية والتكنولوجيا ، والعلوم الزراعية ، والعلوم التجارية ، والاقتصاد المنزلى ، ثم كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، وكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .

وقد بلغ عدد طلاب هذه الكليات فى العام الدراسى (١٩٧٨ / ١٩٧٩) ما يزيد على (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف طالب وطالبة (١) .

هذا ، بخلاف من يتخرجون فى الكليات الأخرى ، ويرغبون فى العمل بمهنة للتدريس ، فيتبعون دراساتهم الجامعية بدراسة تربوية ، مهنية بكليات التربية ، لمدة عام دراسى واحد (صباحي) أو لمدة عامين دراسيين (مستأينين) ، وهو ما يطلق عليه ، النظام التتابعى .

(١) جامعة عين شمس - كلية التربية - التقرير السنوى - مرجع سابق ص ٣ .

تزايدت هذه الأعداد زيادة كبيرة على مدى السنوات العشرين الماضية .

بيد أن اعدادنا لهؤلاء المعلمين (فى كلا النمطين ؛ التكاملى والتتابعى فى حاجة إلى مزيد من الاختيار السليم ، والاعداد الجيد للراغبين فى مهنة التدريس ؛ إذ ينبغى ألا تكون كليات التربية ، هى نهاية المطاف لكثير من الراغبين ، بعد أن نفذت رغباتهم فى الالتحاق بكليات أخرى ، أكثر بريقا ؛ اجتماعيا ، وماديا ، وألا تكون مهنة التعليم ، هى مهنة انقاز أو ايواء لمن لفظتهم مهن أخرى ، أو عجزت عن استيعابهم نتيجة عجزهم للالتحاق بها ، أو أنها مهنة تسلفية ، حتى إذا تمرسها طالب الوظيفة ، اتخذها وسيلة للكسب ، أو الثراء الموسمى ، أو الانتعاش الاقتصادى ، الموقوت بمواعيد الامتحانات (كما يحدث فى الدروس الخصوصية بمراحل التعليم المختلفة) ، أو يتخذها البعض سبيلا للثراء الطويل المدى (كالاغارات خارج مصر) ... إلى غير ذلك من الأسباب التى يلجأ إليها آخرون ؛ أما استخفافا بها كمهنة ، وأما تقليدا ، ومجاراة لغيرهم ممن تسول لهم أنفسهم الاستهانة بمهنة التعليم (وهم من حسن الحط ، قلة ضئيلة)

... ولا شك أن لهذا كله ، آثاره السيئة على مستوى الكفاءة ومستوى الإداء ، ومستوى تحصيل الطلاب ، وبالتالى ، المستوى العام للتعليم .

أما هيئات التدريس بالجامعات ، فتعقد جامعات مصر - فى كل عام دراسى - دورات تدريبية ، تتراوح مدتها ما بين ثلاثة أسابيع ، وأربعة أسابيع ، وذلك لاعداد المعلم الجامعى .

ويتابع هذه الدراسات التدريبية فى الدورات ، معيدوكليات الجامعة ، والمدرسون المساعدون بها . فيما عدا كليات التربية .

وغالبا ما تعقد الدورات خلال العطلة الصيفية من كل عام ، أو قبيل بدء العام الدراسى الجامعى .

ويقوم بالإشراف عليها ، والتدريس بها ، المتخصصون فى فروع العلوم المختلفة من هيئات التدريس بالجامعات المصرية .

ونحن فى هذا ، نأخذ بما تتبعه كثير من جامعات الدول المتقدمة ، سواء فيما يتصل بالتعليم العام ، أو التعليم الجامعى .

أما بالنسبة للدول النامية ، فكثير منها ، يعد معلمية عن طريق المعاهد العليا ، والجامعات ، ولكنها ، لا تزال في حاجة إلى جودة الاعداد ، وهي إلى جانب ذلك ، تستعين بعدد غير قليل من معلمى الدول الأكثر تقدما بالنسبة لها . كذلك ، فإن القوى البشرية ذات المستوى العالى من التدريب ، لا تزال قليلة العدد بالنسبة للدول النامية .

ومقارنة هذا ، بما هو فى مصر ، نجد أن نظم اعداد المعلمين المصريين - على الرغم مما بها من قصور - هى أحسن حالا ، بل تعتبر قدوة إلى حد كبير .

أما بالنسبة للدول الاسلامية ، فكثير منها فى حاجة إلى اعادة النظر فى أنماط اعداد معلميها ، إلا أن هذه الدول الاسلامية (ومصر من بينها) تولى عناية كبيرة بالثقافة الاسلامية ، التى تزود بها المعلمين ، وبخاصة ، هؤلاء الذين يعملون بمراحل تعليمية ، ذات سمة دينية ، كالمعاهد الدينية ، وما يماثلها ، (كما فى كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وغيرهما) .

وأما عن تدريب المعلمين أثناء الخدمة ، فإن مصر تعد البرامج اللازمة لمعاونة معلميها على النمو المهنى ، والوظيفى أثناء خدمتهم ، وتقدم لهم الدورات التدريبية المناسبة ، حيث يختلف نوع التدريب باختلاف المولد الدراسية التى يقوم المعلمون بتدريسها ؛ فهناك تدريب للوظائف للمعلمين الأول ، والوكلاء ، والمديرين ، الذين يتولون أعمالهم بمدارس التعليم العام ، وهناك تدريب للمعلمين على المقررات الجديدة ، وكذلك برامج تجديدية للمناهج الدراسية العادية ، إلى غير ذلك مما تقتضيه طبيعة العملية التعليمية . ويقوم بهذه الأنواع من البرامج التدريبية ، أساتذة كليات التربية ، بالاشتراك مع الجامعات ، ووزارة التربية والتعليم .

ومن المعروف ، أن مدة التدريب تختلف باختلاف نوع التدريب ، ومستواه ، فالمدة فى البرامج الاشرافية ، أسبوعان ، وفى البرامج التجديدية (١٢٠) ساعة وبالنسبة لتدريب الموجهين ، فتمتد المدة التدريبية إلى نحو عام دراسى ، على شكل تفرغ كامل .

ويغلب الطابع التربوي على هذه التدريبات ، بصفة عامة .

ولا يفوتنا أن نقول ، أنه توجد - ضمن تنظيمات وزارة التربية والتعليم المصرية - إدارة خاصة بالتدريب ، مقرها القاهرة ، بالإضافة إلى أقسام التدريب التابعة لمديريات التربية والتعليم بمحافظات الجمهورية ، وتعمل هذه كلها ، بالاشتراك مع كليات التربية ، والجامعات وكذلك وزارة التربية والتعليم^(١) .

ومقارنة مصر بغيرها من نوعيات الدول في العالم المعاصر ، نجد أنها - على وجه العموم - تأخذ بأساليب من التدريبات أثناء الخدمة لمعلميها ، بين الحين والآخر ، وعلى فترات زمنية ، تخطط لها برامج تدريبية ، ودورات تجديدية ، لفئات المعلمين ، بصفة عامة ، إلا أن أساليب هذه البرامج ، والدورات ، تختلف من دولة إلى أخرى ، طبقاً لأوضاع المعلمين بها ، وبما يتلاءم ومقتضيات العملية التعليمية بمدارسها ، ومعاهدها .

(د) بالنسبة للمشكلات التعليمية :

لكل نوع من التعليم ، مشكلاته ، ولكل مرحلة تعليمية ، مشكلاتها ، في كل دولة ، ولكن حجم المشكلة ، يختلف من دولة إلى أخرى .
والمشكلات التعليمية ، التي لا تزال قائمة بالنسبة لمصر ، متنوعة .

ربما يكون في مقدمتها ، المشكلات التالية :

- عدم استيعاب الأطفال الذين هم في سن المدرسة الابتدائية ؛ حيث بلغت نسبة المقبولين بالصف الأول في العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨ (٨١,٩٪) من جملة الأطفال في سن الصف الأول ، ومن المقرر أن تصل في العام الدراسي (١٩٧٩/٧٨) إلى ٧٨,٩٪ .^(٢)

- التسرب ، وعدم اكمال بعض التلاميذ للمرحلة الابتدائية ؛ وتشير الاحصائيات إلى أن نسبة التسرب تبلغ نحو (١٠٪) من مجموع تلاميذ هذه المرحلة في المدن ، بينما قد تصل إلى الضعف في الريف .

(١) انظر د. عرفات عبد العزيز سليمان - استراتيجية الإدارة في التعليم - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٥ .

(٢) إرتفعت هذه النسبة في السنوات الأخيرة حيث وصلت إلى أكثر من ٩٠٪ .

- ازدحام الفصول بالتلاميذ ، وكثرة تلاميذ الفصل الواحد بالمرحلة الابتدائية ، واتباع نظام الفترتين الدراسيتين ، بل والثلاث فترات دراسية فى كثير من مدارس هذه المرحلة ، والمرحلة الاعدادية ، كما يعمل عدد كبير من المدارس الثانوية العامة بنظام الفترتين الدراسيتين أيضاً (١) .

وقد وصلت كثافة الفصول إلى أكثر من (٥٥) تلميذ فى المرحلة الابتدائية ، وأكثر من (٤٥) فى المرحلة الاعدادية ، وأكثر من (٣٥) فى المرحلة الثانوية .

- المرحلة الثانوية ، لا تزال مرحلة اختيارية ، انتقائية ، فطلاب الثانوى العام ، يختارون على أساس مجموع الدرجات ، دون غيره من الاعتبارات ، والثانوى الفنى - بأنواعه - لا يزال ينظر اليه نظرة متدنية ، وأن تحسنت هذه النظرة - قليلا - فى السنوات الأخيرة .

- أساليب التقويم ، والامتحانات ، لا تزال فى حاجة إلى اعادة النظر فى أوضاعها الراهنة ؛ فهى منذ قرابة أربعين عاما مضت ، وسيلة لقياس المعلومات المكدسة فى أذهان التلاميذ ، دون تنمية لأفكارهم ، أو تنمية الابتكار لديهم ، فضلا عما يترتب على شدة الاهتمام بها ، من مشكلات ؛ دراسية ، وتعليمية ، ونفسية ، يتعرض لها كل من الطالب والمعلم ، بل ، وأولياء أمور الطلاب ، أيضاً .

- كثرة الخريجين من حملة الثانوية العامة ، والثانوية الفنية بنوعياتها ، بما يزيد عن حاجة العمالة ، أو فائض العمل ، ومتطلباته ، وكذلك ، زيادة أعباء التعليم العالى .

- التزاحم الشديد على الجامعات ، والتدفق المستمر بأعداد هائلة على الكليات المختلفة ، والمقياس الوحيد ، هو مجموع الدرجات فى امتحان الثانوية العامة ، التى تمثل عنق الزجاجة فى نظام التعليم المصرى العام ، وذلك للعبور من خلاله إلى الجامعة ، ومن ثم ، أضحت الثانوية العامة ، مسابقة قبول للجامعات .

- الاضطرار إلى انشاء كليات ، دون تخطيط مسبق ، سواء من حيث

(١) تقلصت هذه الفترات فى السنوات الأخيرة وكذلك كثافة الفصول وأصبحت قاصرة على عدد محدود من المدارس .

الأبنية ، والتجهيزات العلمية ، والتعليمية ، أو من حيث هيئات التدريس ، وبالتالي ، ما يترتب على ذلك من قصور ، أو هبوط ، بل ، وانحدار فى المستويات العلمية للخريجين .

- افتقاد العلاقة بين أنواع التعليم وبين التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية ، إلى حد كبير .

- وبالرغم من كثرة المدارس ، والمعاهد ، والكليات ، والمنشآت التعليمية ، وأقسام محو الأمية بمختلف مستوياتها ، فلا تزال نسبة الأمية فى مصر ، مرتفعة بالقياس إلى غيرها كدولة شبه متقدمة .

تلك ، هى معظم المشكلات التعليمية ، التى يعانى منها التعليم المصرى بواقعه الراهن ، ترى .. إلى أى مدى تكون هذه المشكلات بالنسبة للدول المتقدمة ؟؟ الواقع أن الدول المتقدمة (رأسمالية واشتراكية) خلصت من كثير من مشكلات التعليم بها منذ وقت بعيد ، وإن اختلفت فيما بينها فى درجة تخلصها ، فحياة الشعوب التعليمية ، لا تخلو من مشكلات ، ولكنها ، تتباين فى حدتها ، وفى حجمها ، وفى أنواعها .

والدول المتقدمة ، قادرة - إلى حد كبير - على حل مشكلاتها ، يعاونها فى ذلك ، ما لديها من امكانيات ؛ اقتصادية ، وبشرية .

بالإضافة إلى أن كثيرا من هذه الدول ، كانت دولا استعمارية ، تسخر امكانيات الشعوب ، المغلوبة على أمرها ، لخدمتها ، فى حين تحرمها من الاستنارة ، والتقدم .

ونحن فى مصر ، قد عانينا - فى أزمنة سابقة - من أزمات اقتصادية ، وضغوط سياسية ، واجتماعية ، كان لها نصيب فيما نحن فيه الآن ، وحتى منذ سنوات قليلة ، كان جزء كبير من طاقاتنا ، موجها نحو معارك الخلاص من السيطرة الأجنبية ، والدخيلة ، ونحاول ، منذ أن ملك الشعب ، مقدرات حياته بقيام ثورة سنة ١٩٥٢ ، أن نعيد النظر فى نظمنا التعليمية ، والتربوية ، بحيث يمكننا مواكبة التقدم ، والتطور الذى يتسم به عالمنا المعاصر ، ونحن - بفضل الله - سائرون فى هذا السبيل ، محاولين التغلب على ما يعترضنا من مشكلات ، لنعرض ما فرض علينا من تخلف ، أو معاناة ، أو قصور .

أما بالنسبة للدول النامية ، فنحن ، وإن كنا نشترك معها فى طائفة من

المشكلات التعليمية ، إلا أننا ، قد قطعنا شوطا لا بأس به ، فى التخلص منها ، والقضاء عليها ، بينما تسعى هذه الدول إلى التغلب على مشكلاتها ، وتبذل قصارى جهدها من أجل ذلك ، تطلعا إلى غد أفضل .

وأما بالنسبة للدول الإسلامية ، فإنه بالرغم من تمتع بعضها بالامكانيات الاقتصادية الكبيرة ، إلا أنها فى حاجة إلى مزيد من الفهم الواضح لجوهر الدين الإسلامى ، وطبيعة التربية الإسلامية ، وهذا ، لا يكون الا بالفكر المفتوح والناضج ، على أن ذلك ، لا ينفى اتباع بعض هذه الدول تعاليم الإسلام ، وأخذها بمبادئه القوية ، مما يجنبها كثير من المشكلات التعليمية ، والتربوية . ومقارنة مصر ببقية الدول الإسلامية ، نجدها تحاول الأخذ بثنائية : الفهم الصحيح لجوهر الإسلام ، ومواكبة العصر الحاضر ، والجدير بالذكر ، أن كثيرا من المبادئ التربوية ، والتعليمية ، التى تأخذ بها الدول المتقدمة المعاصرة ، سبق بها الإسلام ، وقدمها للبشرية منذ مئات السنين ، كنماذج تحتذى ، وكقدوة صالحة ، تنطلق من الشرق إلى جميع أنحاء المعمورة .

وبعد ، هذا التحليل الموجز ، الذى تخللته بعض المقارنات التوضيحية .

نذكر - فيما يلى - بيانات احصائية مختصرة عن التعليم العام

فى مصر :

- المرحلة الابتدائية :

بلغ عدد التلاميذ المقيدىن بالصف الأول فى العام الدراسى ١٩٧٢/٧١ (٧٢٢١٩٣) تلميذا وتلميذة .

وصل منهم إلى الصف السادس فى العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ (٦٣٥٥٢٩) تلميذا وتلميذة ، بنسبة ٦٥,٤ ٪ بنين ، ٥٩,٢ ٪ بنات ، ونسبة الجنسين ٦٣ ٪ من المجموع أما من حصل منهم على الشهادة الابتدائية (فى نهاية المرحلة) فقد وصلت نسبتهم إلى ٤٦,٤ ٪ بنين ، ٤٢ ٪ بنات ، ومن الجنسين ٤٤,٧ ٪ .

كذلك ، فإن نسبة استيعاب مدارس التعليم الابتدائى ، بوضعها الراهن ، لم تتجاوز ٦٦,٥ ٪ فى العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧ من مجموع الأطفال ، الذين فى سن الالتزام لهذه المرحلة من التعليم (من سن ٦ إلى سن ١٢ سنة) .

— المرحلة الاعدادية : (المتوسطة)

بلغ عدد التلاميذ المقيدون بالصف الأول في العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ (٤٤٤٦٨٣) تلميذا وتلميذة ، بنسبة ٦٧,٨٪ بنين ، ٦٧,٦٪ بنات ، ونسبة الجنسين بلغت ٦٧,٧٪ من جملة الحاصلين على الشهادة الابتدائية .
ثم نجد هذه النسبة ، تصل في العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧ إلى :

٧١,٢٪ بنين ، ٧٢,٧٪ بنات ، ومن الجنسين ٧١,٨٪ بينما تصل نسبة المتحقيين بالمرحلة الاعدادية - بصفة عامة - في العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ إلى ٩٣٪ بنين ، ٩٢,٥٪ بنات ، ومن الجنسين ٩٢,٨٪ من جملة التلاميذ في سن المرحلة الاعدادية (من سن ١٢ إلى سن ١٥ سنة) .

ثم نجد هذه النسبة ، تصل في العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧ إلى : ٩٥,١٪ بنين ، ٩٦,٥٪ بنات ، ونسبة الجنسين ٩٥,٧٪ .

— المرحلة الثانوية :

نجد أنه في العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ ، بلغت نسبة الطلاب (طلبة وطالبات) المقبولين بها من الحاصلين على الشهادة الاعدادية : ٧٨,٦٪ .

كان نصيب الثانوي العام ، منها : ٤٥,٨٪ .

وكان نصيب الثانوي الفني بأنواعه ، منها : ٤٣,٢٪ .

وكان نصيب دور المعلمين والمعلمات ، منها : ٢,٣٪ ثم نجد أنه من العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧ ، تصل النسبة إلى ٨٣٪ من جملة الحاصلين على الشهادة الاعدادية .

منهم ٣٧,٣٪ في الثانوي العام .

ومنهم ٤٣,٢٪ في الثانوي الفني بأنواعه .

ومنهم ٢,٥٪ في دور المعلمين والمعلمات (١) .

(١) جامعة عين شمس - كلية التربية - التقرير السنوي لتطوير التربية والتعليم في ج.م.غ.

عن عام ٧٧ - ١٩٧٨ ، ص ٥ .

- تغيرت هذه النسب بصفة إجمالية خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين .

ثانياً : الدول العربية والدول الأخرى :

أين نحن (كدول عربية) بين هذه الاتجاهات التربوية المعاصرة ؟

من المسلم به ، أن دول عالمنا المعاصر ، لا تخلو تماماً من مشكلات التعليم وإن اختلفت في نوعياتها أو درجاتها .

ونستطيع في ضوء دراستنا السابقة أن نحدد الاطار العام لأوضاعنا التعليمية والتربوية وبمقارنتها بالاتجاهات الأخرى .

ندرك الحقائق التالية :

أن وطننا العربي ، (في مجموعة) بواقعه المعاصر ، يساير الاتجاهات التربوية في دول العالم المتقدمة (رأسمالية كانت أو اشتراكية) ، ولكن خطاه محدود .

وذلك يرجع إلى عدة أسباب ، لعل في مقدمتها :

- ما رزخ تحته من عهود تخلف واستعمار .

- تضارب الفلسفات التربوية والسياسية التعليمية .

- المبالغة في تقدير الخبرة الأجنبية ، تصل إلى درجة الاستيراد والتطبيق .

- عدم الاستغلال الكافي للموارد الطبيعية مما يوفر الاعتمادات المالية اللازمة .

- قلة الكفاءات البشرية المدربة ، ذات المستوى العالي .

وبالرغم مما قد يقال عن أوضاع التعليم في الوطن العربي فإننا نشعر بالرضا والتفاؤل ، بمستقبل أكثر ازدهار وتقدماً ؛ ففي استعراضنا لبعض هذه الأوضاع .

نجد أن :

١ - من حيث الأمية :

ربما تكون الأمية ، هي أخطر مشكلة تواجه دول الوطن العربي منذ وقت طويل وحتى الآن ، ولكن الحقيقة ، أننا نعيش في عالم يكاد يكون نصفه

من الامبير ، فالامية موجودة في دول اسيا ، وموجودة في دول افريقيا ، وموجودة في دول اسيا ، وموجودة في دول افريقيا ، وموجودة في دول أمريكا اللاتينية ، بر وحتى في الدول المتقدمة ، وإن اختلفت درجاتها أو نسبتها من دولة إلى أخرى ، وكذلك من جهة إلى أخرى في الدولة الواحدة ، ومن ثم ، فنحن (الدول العربية) لسنا وحدنا نعاني من الأمية ، وهامى حكوماتنا العربية ، تؤازرها الهيئات الأهلية ، والجهود الجماعية ؛ القومية والمحلية جادة في مكافحة الأمية والتغلب على هذه المشكلة المزمنة ، والتي تشير الاحصائيات إلى تناقصها عاما بعد آخر ، ولو أنها بنسبة قليلة ، لكن الأمل معقود في تزايد نسبة القضاء على الأمية في الأعوام القادمة (١) .

٢ - من حيث تنظيم التعليم :

حقيقة أو دولنا العربية ، يغلب على نوعيات التعليم بها ، الجانب النظرى أو الاكاديمى بمقارنة نسبه بالجوانب العملية أو الفنية التطبيقية وربما كان لأوضاع الماضى دخل فى هذا ، بالإضافة إلى تكلفة التعليم الفنى ، وكذلك ، رغبة كثير من الشباب العربى فى تقلد المناصب والوظائف الادارية ولو أن هذه النظرة تغيرت فى السنوات الأخيرة ، حيث تعيد الدول العربية النظر فى سياساتها التعليمية فى ضوء الاتجاهات المعاصرة .

ولكن ، الانصاف يقتضى الاعتراف بأن معظم الدول العربية تواكب فى تنظيماتها التعليمية التى تأخذ بها الدول المتقدمة ، سواء فى سلمها التعليمى ، أو الهياكل العامة للتعليم ، أو مضمون التعليم ومحتواه ، أو غير ذلك مما يتصل بالحياة التعليمية ، بما يتلاءم والعالم العربى .

٣ - من حيث تعليم الفتاة :

من المعلوم أن تعليم الفتاة ، أمر هام وضرورى للمجتمع فالمرأة لها دورها الاجتماعى الكبير ، كعاملة ، وكزوجة ، وكأم ومربية أجيال ، وبلادنا العربية تأخذ بتعليم الفتاة ولا تفرق بينها وبين الفتى ، وتبذل فى ذلك جهودا كبيرة ، لا سيما فى السنوات الأخيرة ، إذ زادت نسبة تعليم البنات عما كانت عليه من قبل ، فقد أتاحت الفرصة أمام المرأة لشغل الوظائف الحكومية وغيرها ، حتى

(١) د عمر محمد التومى الشيبانى - فلسفة التربية الإسلامية - الشركة العالمية للنشر

في الدول العربية ذات المجتمعات المغلقة (فيما مضى) وليس هذا ، غريبا على الأمة العربية ؛ فالشرائع السماوية تحث على العلم والتعليم سواء للبنين أو البنات ، وكان للمرأة العربية - على مدى العصور - مواقف وأعمال وكتابات ، تشهد بنبوغها وجدارتها للعمل بنجاح ، ولكن الفهم الضيق لهذه الشرائع ، ومحاولة ابعاد الفتاة عن التعليم ، بدعوى التدين ، أو الاحتشام ، أو التقاليد ... إلى غير ذلك من الأسباب ، لم تعد تتناسب مع العصر الحاضر ولكننا - أيضاً - وبرغم ذلك - أمام بعض التحفظات ، فليس كل وقت الفتاة للتعليم ، وليس كل وقتها للعمل ، وليس بعمل المرأة تكتمل ، الأمور تماما ، حقيقة أن دورها على جانب كبير من الأهمية في حياة المجتمعات ، ولكنها - على أية حال - لها طبيعتها ، ولها قدراتها ، وهي في أي موقع تعمل ، لها مكانتها ، والمكانة الأولى للمرأة ، هي اسهامها في تربية النشء باعتبار هذه التربية ، الدعامة الرئيسية في حياة المجتمع .

٤ - من حيث دور الحضانة ورياض الأطفال :

من المعروف ، أن الدول المتقدمة (الرأسمالية والاشتراكية) تولى عناية كبيرة بهذا النوع من التعليم (ما قبل المدرسة الابتدائية) .

وتتضح مظاهر هذه العناية ، باهتمامها في اعداد وتجهيز دور الحضانة ورياض الأطفال وامدادها بمتطلباتها من معلمات مؤهلات وبرامج تربوية ، والاشراف عليها ، ونحو ذلك ، مما يوفر لهؤلاء الصغار فترة طيبة متعددة المزايا في هذه الآونة من سنوات عمرهم ، ومقارنة هذا بما عندنا ، نجد أن بلادنا العربية تفتقر إلى هذا النوع من الاعداد النفسى والجسمى والتربوى اللازم للبراعم الصغيرة من أبناء الأمة العربية ، ولا يخامرنا الشك في فائدة دور الحضانة ورياض الأطفال ، إذا أحسن اعدادها ورعايتها ، وربما كان شفيعا في قلتها ، أن غالبية الدول العربية ، ليست من الدول الرأسمالية .

بالإضافة إلى أسباب كثيرة ، من بينها :

تركيز الاهتمام بالتعليم الابتدائى ، كمرحلة الزامية ، ولاسيما أن هناك بعض الدول العربية لم تستوف بعد هذا التعليم ، ومنها ، أن نسبة كبيرة من الأمهات العربيات ، لا يشغلن وظائف مما يوفر لهن الوقت لرعاية أبنائهن وهم صغار ، ومنها أيضاً ، عدم وجود الهيئات التربوية التى تتولى العمل فى تلك

الدور .. ، كل هذه أسباب متداخلة ، لا تستطيع الدول العربية التغلب عليها جميعا ، بوضعها الراهن ، ولكن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت .

٥ - من حيث المدارس الخاصة :

(التي يؤسسها الأفراد والهيئات)

المدارس الخاصة ، موجودة في بلادنا العربية ، ولكنها بدرجة قليلة ، إذا قورنت بمثيلاتها في الدول الرأسمالية ، وكذلك تختلف نسبة المدارس الخاصة من دولة عربية إلى أخرى ، فهي موجودة بدرجة كبيرة في دول مثل : مصر ، وسوريا ، ولبنان ، وهي في نفس الوقت أكثر منها في دول مثل : السودان ، والعراق ، والسعودية ، بينما هي تكاد غير موجودة في دول أخرى .

ودول وطننا العربي ، لا تمنع في إقامة المدارس الخاصة باعتبارها تتحمل نصيبها من أعباء التعليم الملقاة على كاهل الحكومات العربية إلى جانب إتاحة الفرصة أمام مواطنيها والمقيمين فيها من غير العرب ليتعلموا ما يريدون .

ولكنه من المعلوم ، أن الدول العربية ترى في قيام الحكومات بأعباء التعليم بصفة عامة تحقيقا لتكافؤ الفرص ، وفي نفس الوقت ، تفتح المجال أمام الموسرين ، أفرادا كانوا أو جماعات في أن يسهموا من جانبهم في إقامة حياة تعليمية ، ومشاركة منهم لحكوماتهم في تعليم مواطنيهم .

وإذا اتجهنا إلى الدول الرأسمالية المتقدمة ، نجدتها تشجع هذا النوع من التعليم ، تحقيقا لديموقراطيتها وتعبيرا عن حرية العلم والتعليم أمام الجميع ، فضلا عن اقتصادياتها الكبيرة العامل الرئيسي لتنفيذ ذلك . هذا ، في الوقت الذي لا نرى أثرا لوجود المدارس الخاصة أو الطائفية في الدول الاشتراكية ، إذ أن أيديولوجيتها تمنع وجودها بكافة السبل .

٦ - من حيث رواسب الماضى :

لقد تعرضت بلادنا العربية لأنواع متعددة من الاستعمار كان لكل منها أثر سئ (مباشر أو غير مباشر) على أوضاع المجتمعات العربية عامة ، والحياة التعليمية خاصة ، ومهما قيل عن الاستعمار ؛ أنواعه ، صورته ، مظاهره ، ... الخ .

فهو .. بلا جدال .. بغيض للشعوب ومهين لكرامتها ، ومستغل

لخيراتها، ومستخف بقدراتها ، وأمتنا العربية ، قاست كثيرا من ألوان الاستعمار (طوال ما يزيد على أربعة قرون من الزمان) ، كانت كلها وبالا على العرب ، ولولا ما يكمُن في هذه الأمة من صلابة عود ، ومن قوة ارادة ، وقدرات خلاقة ، وفكر ناضج .. لما استطاعت مكافحته والتخلص من قيوده وبراءته وقد كان سببا أساسيا في عرقلتها عن المضى في سبيل التقدم منذ سنوات ، ثم جاء الوقت الذي تعوض فيه مافاتنا ، بفضل جهود أبنائنا ، وطاقاتهم المتجددة ، وتطلعاتهم إلى غد مشرق .

ثالثاً : ماذا تفيد الدول العربية من مزايا الدول المتقدمة ؟؟

تستطيع الدول العربية أن تفيد كثيرا من سمات الدول المتقدمة (رأسمالية واشتراكية) تلك الدول ، التي قطعت أشواطاً بعيدة في مجال التربية والتعليم ، وساعدتها على ذلك امكانياتها الاقتصادية الكبيرة ، وقواها البشرية المدرية ، فضلا عما لديها من فلسفات تربوية ، واضحة المعالم ، والأهداف ، وبالتالي ، فهي تعمل على تحقيقها بأساليب علمية مدروسة ؛ فهناك التخطيط الذي يركز على أسس موضوعية ، وهناك وسائل التنفيذ وطرائقه ، ثم هناك ، نظم المتابعة والتقويم ، .. إلى غير ذلك من مقومات العمل الناجح .

وبلادنا العربية ، في حاجة إلى التأسى بما أحرزته هذه الدول المتقدمة في ميادين العلم والتعليم ، حتى يمكنها الأخذ بالتطورات الحديثة ، ومن ثم ، تستطيع مواكبة التقدم الذي يتسم به عصرنا الحاضر .

ومن المزايا ، التي سبقتنا إليها الدول المتقدمة ، ويمكننا أن نستفيد منها :

- الاهتمام بالتقدم العلمي ، والتكنولوجي ، ومتطلبات العصر :

ذلك ، أن الدول العربية ، بأوضاعها التعليمية الراهنة ، تميل كثيرا في مناهجها ، ومحتواها الدراسي ، إلى الجانب النظري دون التطبيقي .

فعلی الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية في تشجيع التعليم الفني والمهني بها ، إلا أن معدل الزيادة في التعليم العام ، ما زالت أعلى من معدل الزيادة في التعليم الفني والمهني .

ولهذا ، بدأ كثير من دول الوطن العربي فى تحديد أهداف وغايات العملية التعليمية ومؤداها ، جعل الغلبة للتعليم الفنى والمهنى ، وذلك ، بتخفيف الضغط على التعليم الثانوى العام ثم الجامعى ، وتحويله إلى الناحية الفنية والمهنية ، أو حتى لايجاد التوازن بين أنواع التعليم المختلفة .

ولكن ، من الملاحظ ، أن الجهود المبذولة فى هذا السبيل ، لا تزال تواجه صعوبات ، وعقبات ، تحول دون تحقيقها ، أمام ضغط الجماهير فى معظم الدول العربية .

وتشير الاحصائيات إلى أن أعداد كبيرة ممن يلتحقون بمدارس ، ومعاهد التعليم الفنى ، يحاولون أن يتقدموا للامتحانات العامة من الخارج ، حتى يتمكنوا من الانتقال إلى سلك التعليم الأكاديمى النظرى ، والابتعاد عن التعليم الفنى .

ومعنى هذا ، أن التعليم الثانوى الأكاديمى ، المؤدى إلى الجامعات ، والمعاهد العالية ، ما زالت له الأفضلية عند الجماهير العربية .

ومن الملاحظ - أيضاً - أن أدنى المستويات التحصيلية ، هى التى تبقى فى التعليم الفنى (١) .

ولا تزال المحاولات مستمرة ، باستحداث أنواع من التعليم تتناسب مع متطلبات المجتمعات فى البلدان العربية ، لازالة الحواجز بين فروع التعليم ، وأنواعه .

فهناك اتجاه للأخذ بالتعليم الأساسى ، كمرحلة تجمع بين المدرسة الإبتدائية والمدرسة الاعدادية (المتوسطة) ، والذى تتخلله دراسات عملية .

وهناك اتجاه للأخذ بالمدرسة الشاملة ، فى المرحلة الثانية ، . . .

إلى غير ذلك من الإتجاهات التى ترمى إلى تحطيم الحواجز بين ألوان التعليم ، وتشعباته ، حتى يتمكن الطالب من التحرك الرأسى أو الأفقى بحرية تضمن له نمو استعدادته وقدراته ، وتصقل مواهبه .

(١) عبدالعزيز القوصى : دراسة تحليلية عن التطور التربوى فى الأقطار العربية المنظمة

العربية للتربية والثقافة والعلوم - القاهرة ١٩٧٧ ص ٥١ .

وتستطيع الدول العربية ، أن تفيد من تجارب الدول المتقدمة ، ومستحدثاتها فى التعليم ، بما يتفق ، وظروف المجتمع العربى اقتصاديا ، وبشريا ، ومع المواءمة الثقافية للحياة فيها ، حتى لا تكون نظم التعليم المستوردة مجرد نقل ، أو تطبيق لا يحقق الغاية منه .

ولعل هذا ، يقتضى أن تقوم الدول العربية باتخاذ الخطوات التالية :

١ - إلغاء الحواجز القائمة بين مختلف مراحل التعليم ، ومجالاته ، وبين التعليم ، والعمالة ، وبين الدراسة ، والمجتمع .

وذلك يتطلب :

(أ) دمج التعليم الفنى ، والمهنى ، والتعليم العام فى كافة مسالك التعليم بعد الابتدائى .

(ب) انشاء بنيات ، وبرامج تربوية مفتوحة ، ومرنة .

(ج) مراعاة احتياجات الأفراد التعليمية ، مع مراعاة تطور المهن والوظائف .

٢ - تحسين نوعية الحياة ، بتمكين الفرد من توسيع أفقه الفكرى ، واكتساب قدرات ، ومعلومات مهنية ، وتحسينها باستمرار ، وبتمكين المجتمع من استخدام ثمار التقدم الاقتصادى ، والفنى ، للصالح العام .

٣ - ينبغى أن يبدأ التعليم الفنى ، والمهنى ، باعداد مهنى أساسى ، واسع النطاق ، مما يسهل الترابط الأفقى ، والرأسى ، سواء داخل النظام التعليمى ، أو بين المدرسة والعمالة ، ويسهم بذلك فى القضاء على كافة ألوان التمييز .

وينبغى أن يصمم التعليم الفنى ، والمهنى ، بحيث يحقق الأغراض

التالية : (١)

(أ) أن يكون جزءا لا يتجزأ من التعليم العام الأساسى ، لكل فرد فى صورة التعريف بمبادئ التكنولوجيا ، وبمعالم العمل .

(١) من توصيات المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو الدولية (نوفمبر ١٩٧٤) واجتماع خبراء التعليم بمنظمة اليونسكو العربية (أبريل سنة ١٩٧٨) .

(ب) أن يختار اختيار حراً ، ومقصوداً ، بوصفه وسيلة لتنمية مواهب الفرد ، واهتماماته ، ومهاراته ، كى يمارس احدى المهن بالقطاعات الاقتصادية ، والاجتماعية ، أو ليواصل دراسته .

(ج) أن يتيح الالتحاق بأشكال ، ومجالات أخرى فى التعليم ، فى كافة المراحل ، وذلك ، بقيامه على أساس متين من التعليم العام ، فى كافة مراحل التخصص .

(د) أن يسمح بالانتقال من مجال لآخر ، داخل التعليم الفنى ، والمهنى .

(هـ) أن يكون مفتوحاً أمام الجميع ، وبكل أنماط التخصص الملائمة ، فى اطار نظم التعليم المدرسى ، وخارجها ، ومع برامج التدريب ، أو بالإضافة اليها ، بحيث يتيح مرونة الانتقال بين فروع التعليم والمهن ، والوظائف ، فى أدنى سن يعتبر التعليم العام الأساسى ، قد تم فيها ، وذلك وفقاً للنظام التعليمى ، السائد فى كل بلد .

(و) أن يكفل تطوراً متناسقاً لشخصية الفرد ، وطباعه ، ويدعم لديه القيم الروحية ، والانسانية ، والقدرة على الفهم ، والحكم ، والتفكير ، والتعبير .

(ز) أن يهيئ الفرد لمواصلة التعليم ، بأن ينمى فيه القدرات العقلية ، والمهارات ، والاتجاهات العملية اللازمة .
- الاهتمام باعداد المعلمين :

ذلك ، أن اعتبار التعليم مهنة ، يتطلب الاهتمام بإعداد المعلم فى اطار معهد عال ، أو كلية جامعية ، وهو ما تأخذ به الدول المتقدمة ، فى عصرنا الحاضر ، سواء بالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائى ، أو لبقية مراحل التعليم العام ، والفنى ، بل لدور الحضانه ، ورياض الأطفال ، فى كثير من الدول المتقدمة .

وعندما يعمم هذا ، فى الدول العربية - بما فى ذلك معلمو التخصصات الفنية والنوعية - يستطيع التعليم العام أن يفيد من الامكانيات العظمية ، المتوافرة للجامعات ، وحتى يرتفع مستوى المعلم من الناحية الاجتماعية ، وتتحول عملية المعلمين إلى مستوى المهنة ، شأنهم فى ذلك ، شأن الأطباء ، والمهندسين ، والزراعيين ، والتجاربيين .. وغيرهم ، ويفتح أمامهم باب

الدراسات العليا ، دون معوقات متصلة بقضية المستوى العلمى .

ومن المعروف ، أن هناك عزوفا عن مهنة التعليم بين شباب الأمة العربية ، بصفة عامة ، وشباب الدول النفطية ، بصفة خاصة ، وبعبارة أخرى ، أن التعليم ، مهنة ، دون التقبل من شباب الدول العربية ، حديثة الثراء ، لأسباب اقتصادية ، واجتماعية ، ونفسية^(١) .

أما من حيث اعداد المعلمين ؛ فالنسبة لمعلمى المرحلة الابتدائية ، هناك تردد فى بعض الدول العربية ، بين اعدادهم اعدادا متخصصا ، يودى إلى تكوين مدرس المادة ، وبين اعدادهم اعدادا عاما ، يودى إلى تكوين مدرس الفصل .

على أن الاعداد الأول ، هو الاتجاه ذو الكفة الراجحة لدى كثير من دول الوطن العربى ، بينما تسير الاتجاهات الحديثة فى دول العالم ، على نظام مدرس الفصل .

وبالنسبة لمعلمى المرحلتين الاعدادية (الوسطى) والثانوية ؛ فقد شرعت حديثا معظم الدول العربية فى اعدادهم داخل الجامعة والجدير بالذكر ، أن كثيرا من الدول المتقدمة ، تأخذ فى اعداد هذا النوع من المعلمين ، بمبدأ التخصص الرئيسى ، والتخصص الفرعى ، كأن يتخصص المعلم فى مادة معينة بصفة أصلية ، وفى مادة أخرى ، بصفة اضافية ، أو فى مادتين متقاربتين .

وأما بالنسبة لمعلمى المواد التخصصية ، النوعية فى التعليم العام ، والفنى ، فتتجه الآن بعض الدول العربية إلى اعدادهم داخل معاهد عليا ، أو كليات جامعية (كما فى جامعة حلوان وكليات التربية النوعية بجمهورية مصر العربية) .

ومعروف ، أن الاتجاهات العالمية المعاصرة ، تأخذ باعداد هؤلاء المعلمين ، داخل معاهد تكنولوجية ، أو كليات متخصصة .

والواقع ، أن اعداد المعلم - بجميع مستوياته - فى اطار الجامعة ، أمر يشعر المقبل على الالتحاق بمهنة التعليم ، بأنه متكافئ مع أصحاب المهن الأخرى ، أولئك الذين يعدون داخل الجامعات .

(١) أنظر : د. عرفات عبدالعزيز سليمان - المعلم والتربية - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة

وليس صحيحا ، ما يقال من أن المعلم ، لا يحتاج الا إلى أساسيات العلم ، والقدرة على الشرح ، وحل التمرينات ، والتطبيقات ، دون حاجة إلى التعمق فى دراسته العلمية ، والالمام بأحدث ما وصل اليه العلم ، وكذلك ، التعرف على فلسفة المادة ، ونظرياتها العامة ، وطرق البحث العلمى ، لأن هذه نظرة متخلفة ، لا تتناسب مع الإتجاهات الحديثة والمعاصرة ، والتي تأخذ بها الدول المتقدمة ، ولا شك ، أن اعداد المعلم ، ينعكس على مستوى تلاميذه .

كذلك ، فإنه للمزيد من اجتذاب العناصر الممتازة من الشباب العربى ، للعمل بمهنة التدريس ، وحتى تتوافر الكفاءات المطلوبة فى المعلمين .

ينبغى :

١ - فتح الطريق أمام المعلم ، للنمو العلمى ، والتربوى فى مراحل التعليم الجامعى المتقدمة ، وفى الدراسات العليا بالجامعة ، مما يشعره بمزيد من الاطمئنان نحو مستقبله ، ومستقبل مهنته ، ويحفزه على بذل الجهد ، للربط بين علمه ، وعمله .

٢ - اعادة النظر فى نظام الترقى بوزارات التربية والتعليم العربية ، بما يسمح للمعلمين الأكفاء ، والناهبين منهم ، أن ينالوا فرص التقدير المادى ، والأدبى ، المكافئ لأقرانهم فى كثير من مواقع العمل الأخرى ، بما يؤدى إلى الربط بين الترقية ، والدراسة ، والنمو المهنى ، فلا تتوقف على عامل الأقدمية وحده ، دون غيره من العوامل ، وكذلك ، اعادة النظر فى نظام التنقلات ، بما يتفق مع ظروف المعلمين ، وأحوال أسرهم ، وأوضاعهم المعيشية .

٣ - قيام المنظمات النقابية للمعلمين ؛ كنقابة المهن التعليمية ، واتحاد المعلمين العرب .. بأدوار مجددة ، نحو تطوير مهنة التعليم ، ورفع المستوى الثقافى . والمهنى للعاملين بها ، والاسهام فى مهام البحوث التربوية ، ونشر أحدث نتائج البحوث العالمية ، والتعاون مع الجهات المتخصصة ، والمعنية بالمجال التربوى ، مما يفيد المعلمين ، ويثرى خبراتهم ، ويدفعهم إلى التجديد ، والابتكار ، وبالتالي ، الاقبال على مهنتهم ، والتحمس لها ، وتنشيط العملية التعليمية .

٤ - العمل من جانب الدول العربية - على منح حوافز مالية ، وأدبية للمعلمين وكذلك العمل - كلما أمكن - على توفير المسكن المناسب للمعلمين ، والمعلمات ، وبخاصة في المناطق الريفية ، والجهات النائية ، مع توفير الرعاية الصحية ، والخدمات الطبية لهم ، بصفة عامة .

الاهتمام بالنظام ، والتربية الخلقية :

ذلك ، أن التربية عملية شاملة ، ومهمة المدرسة ، ومعاهد التعليم ، لا تقتصر على تقديم المعلومات لطلابها فحسب ، ولكنها - إلى جانب هذا - تشترك في اعداد هؤلاء الطلاب ، سلوكيا ، وخلقيا ، واجتماعيا ؛ حيث يقضى النشء فترة لا تقل عن عشرة أعوام دراسية ، يتمرسون خلالها عادات سلوكية داخل المنشآت التعليمية ، ويخضعون لنظم مدرسية معينة ، ويتعاملون مع نوعيات متباينة من الزملاء ، والأقران ، والمعلمين ، وغيرهم .

هذه الفترة من الزمن ، كفيلة - إلى حد كبير - بتطبيع الطالب بما تراه المدرسة ، أو المعهد ، أو - على الأقل - المشاركة في توجيه سلوكه ، لا سيما ، وأنه يلتحق بالمدرسة ، صغيرا ، ويتدرج بها ، يافعا ، ومراهقا ، ثم يتركها ، راشدا ، أو أقرب إلى الرشد ، . . .

وهذا ، وحده ، كفيلا بأن يجعل المدرسة ، تتحمل عبء المشاركة في اعداد الأجيال ؛ خلقيا ، وسلوكيا .

وبلادنا العربية - من واقع التأصيل الثقافي لحياة الأمة العربية - نجدها ، صاحبة قيم خلقية ، ومبادئ بناءة ، ومثل عليا ، مستمدة من الشرائع السماوية التي تدين بها ، ومن تراثها الحضارى ، وتاريخها المجيد .

وهي - وأن تعرضت لأنواع من الغزو أو الاستعمار ، وحاول أن ينال من هذه القيم ، والمبادئ ، والمثل - إلا أنها لا تزال متمتعة بقدرتها على نبذ الغريب الذى لم تألفه من الطباع ، والبعد عما يشوه نقاءها وأصالتها .

على أننا لا ننكر ما تركته أحداث الزمن - على مر العصور - فى نفوس بعض الأجيال ، من رواسب ؛ كالتردد ، أو عدم الثقة ، أو التواكل ، أو اللامبالاة . . . بالإضافة إلى ما وفد إلى بلدان الوطن العربى - فى عصرنا الحاضر - من آراء ، وأفكار ، وتيارات متطرفة . . . صادفت قبولا لدى البعض ، وكان لها أثرها على سلوكهم ، وامتد هذا - بين حين وآخر - إلى

قطاعات من حياة المجتمع العربي ، بل وإلى معاهد التعليم أحيانا ، ولكنه - من حسن الحظ - والواقع ، أن الاخلاقيات السليمة ، هي قوام العملية التربوية ، والسياج الذى يحمى النشء ، من الزلل ، أو التردى فى هاوية السلوك المشين .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، نجد أن الدول المتقدمة فى عالمنا المعاصر ، (والدول الاشتراكية بصفة خاصة) تحرص على تنشئة أبنائها على حب النظام فى حياتهم ، وهى تتخذ من سنوات التعليم المدرسى ، أو التربية المدرسية ، مجالا لتحقيق ذلك ، سواء فى أعمالهم المدرسية ، أو أنشطتهم ، أو تعاملهم مع غيرهم .

وهى حريصة على التنمية الخلقية ، بهدف بناء أجيال تستطيع الحفاظ على مقومات الحياة فى بلادها ، دون ما خلل أو تهاون ، أو تفريط .

فالتربية الخلقية فى الدول المتقدمة (رأسمالية واشتراكية) تهدف إلى تحقيق مستويات سلوكية سليمة ، والنظم المدرسية ، بما تشمله من قواعد ، وتعاليم ، ليست وسائل للحفاظ على التقاليد المدرسية ، فحسب ، ولكنها معينات على تشكيل الاتجاهات ، والسلوك لدى الناشئين ، أيضاً ، فجماعات النشاط المدرسى ، والتنظيمات المدرسية ، والهيئات ، والمنظمات الطلابية ، .. وغيرها ، تتضمن - فى لوائحها - النواحي الخلقية ، والسلوكية ، مثل : تحمل المسئولية ، الشعور بالولاء للوطن ، حب المجتمع ، الصدق ، الشجاعة ، عدم الأنانية ، طاعة الكبار ، التواضع ، التعاون أداء الواجب ، حب العمل ، .. الخ . بالإضافة إلى القدوة الحسنة من المسؤولين ، كالمعلمين ، وغيرهم .

هذا ، جانب من سمات التربية الخلقية الناجحة ، ... فضلا عما تتضمنه البرامج الدراسية من تعليمات ، ومبادئ تهدف إلى امتزاج التربية الخلقية بالتربية الايديولوجية (كما تفعل الدول الاشتراكية) ، مع مراعاة التنفيذ الدقيق ، فى جو يشعر فيه بالرضا ، كل من المعلم ، والتلميذ ، وولى أمره ، ذلك ، أن الحرص على تنفيذ النظم المدرسية ، واتباع التعاليم من العوامل الهامة ، والمعاونة فى تقدم ، المدرسة ، والقرية .

تستطيع الدول العربية ، أن تفيد من هذا الاهتمام بالنظام والتربية الخلقية ، وأن تعمقها فى نفوس أبنائها ، وسلوكياتهم ، وأن تؤكد على الأخذ بها فى مدارسها ، وفى معاهد التعليم والمدينة ، والمجتمع بها .

على أنه ينبغي ، ألا يفهم من ذلك ، عدم وجود مشكلات تتعلق بالنظام ، والتربية الخلقية في مدارس الدول المتقدمة ، والصغار ، والناشئون ، لهم سماتهم ، وتصرفاتهم السلوكية ، ومجتمعاتها ، فالبشر ، هم البشر ، في كل مكان ، وزمان ، ولهذا ، فلكل دولة ، وسائلها التي تستخدمها في علاج غير الأسوياء ، والمشكلين من من أبنائها ، كأن تلجأ إلى وسائل العقاب المعنوي ، بانقاص درجات السلوك ، بل ، قد يعيد الطالب عامه الدراسي ، إذا لم يرض عنه مدرسه ، ولم يحصل على درجات مقبولة في السلوك ، برغم حصوله على درجات جيدة في المواد الدراسية ، مما يؤكد ضرورة الاهتمام - في تربية النشء - بكلتا الناحيتين ؛ الخلقية ، والتعليمية ، وهو ما ينبغي أن نحرص عليه في بلادنا ، في الوطن العربي .

الاهتمام بالتربية المستمرة ، والمتجددة :

ذلك ، أن التربية المستمرة ، ضرورة من ضرورات حياة الانسان ، لا سيما في عالمنا الذي يتسم بسرعة التغير ، والتطور ؛ فمعلومات اليوم ، قد تصبح غير ذات قيمة غدا أو بعد غد ، والفكر البشري ، دائم العمل ، دائم التجوال فيما حوله ، والعملية التعليمية ، عملية متصلة بالطبيعة البشرية ، وهذه الطبيعة ، تتكيف بما يحدث في بيئتها ، ومجتمعها ، وهي في نفس الوقت ، يمكنها تشكيل الحياة حولها ، وتطوعها لارادتها ، وهذا ، يقتضى استمرار تفاعل الانسان بمجريات الأمور ، وشئون الحياة .

فالتلميذ ، لا تنتهي حياته العلمية ، بانتهائه من مراحل التعليم ، والمعلم ، لا يقف عمله عند قيامه بعملية التدريس فحسب ، ولأنه حصل على المؤهل الدراسي ، الذي يمكنه من ذلك ، والطبيب ، لا ينتهي عمله بحصوله على درجة جامعية ، تسوغ له ممارسة مهنة التطبيب ، والعلاج .

وهكذا ، بالنسبة لمختلف المهن ، والأعمال ، فمواصلة التعليم ، وممارسة التدريب ، من وقت لآخر ، من متطلبات الحياة التقدمية .

علينا ، أن نعد شبابنا لحياة مستقبلية ، بها التغيير ، والتطوير ، وأن نهني أنفسهم ، ومداركهم لذلك ، وأن نطوع قدراتهم ، وننميها لتقبل الجديد دائما ، وأن الكون من حولهم ، لا يقف ، ولا يجمد ، ولكنه يتطور ؛ فالحركة ، والديناميكية ، قوام حياة البشر ، والعلم ، يطالعنا كل يوم بالجديد في آفاقه ،

فلا بد من متابعة الجديد ، والبحث عن المزيد كلما أمكن .

والدول المتقدمة ، لها في هذا سبق ، ورصيدها في مجالات الخبرة والمعرفة ، متنوع ؛ من ذلك ، أنها تقدم برامج لاستكمال دراسة من لم تسمح لهم ظروفهم بمتابعة الدراسات الجامعية ، نتيجة تحديد الدولة لعدد من يلتحقون بها ، ومن ثم ، فهي توفر لهم التعليم بالمراسلة ، أو الدراسات المسائية ، في أى سن من أعمارهم يرغبون ، بحيث يتسنى لهم ، الدراسة المنظمة ، والمجدية ، كسبيل لتحسين أوضاعهم العلمية ، والوظيفية ، كما توفر لهم مراكز استشارية ، قريبة ، في المناطق الآهلة بالسكان ، لتكون حلقة اتصال بينهم ، وبين معاهد الدراسة ، وكثيرا ما تمنحهم اجازات دراسية بمرتب ، كحوافز تشجيعية لهم ، ولا شك ؛ أن هذا النوع من الدراسة ، يتيح لطلابه ، نوعا من تحمل المسؤولية ، وتقديرها ، إذ يتولون ، هم ، الانفاق على أنفسهم ، فضلا عن الاسهام في خفض نفقات التعليم بطريق غير مباشر فمعظم خريجي التعليم الثانوى في الاتحاد السوفيتى ، على سبيل المثال (٨٠٪ منهم) يتعين عليهم الالتحاق بالعمل ، الاسهام في الانتاج ، قبل السماح لهم بالالتحاق بالمنشآت التعليمية العليا المختلفة ، ومن ثم ، فإن كثيرين منهم ، يلتحقون بالبرامج المسائية ، وبرامج المراسلة ، حتى يكونوا أكثر أهلية ، واستعدادا عند السماح لهم بالالتحاق بهذه الدراسات (كما يحدث في الاتحاد السوفيتي) (١) .

كذلك ، فإن أعدادا كبيرة من المعلمين (وبخاصة في التعليم الابتدائي) ممن لم يحصلوا على دبلوم المدارس التربوية (البيداجوجية) ويتطلعون إلى التدريس في المدارس الثانوية ، تتيح لهم الدولة ، مواصلة تعليمهم عن طريق البرامج المسائية ، أو التعليم بالمراسلة ، مع استمرارهم في عملهم ، حتى إذا ما أكملوا دراساتهم ، تحولوا إلى التدريس في مراحل تعليمية أعلى .

ومن وسائل التربية المستمرة ، والمتجددة ، أيضاً ، تدريب المعلمين أثناء خدمتهم ، حيث تنشئ بعض الدول المتقدمة ، معاهد متخصصة لهذا الغرض ، يفد إليها المعلمون ، أثناء فترات العطلات المدرسية ، والعطلات الصيفية أو كلما تطلب الأمر ، أو تبعا لرغبتهم في الاستزادة العلمية ، أو تجديد المعلومات ، أو

(١) د. وهيب سمعان - دراسات في التربية المقارنة - مكتبة الأنجلو المصرية (الطبعة الثانية) القاهرة سنة ١٩٦٥ ، ص ٤٣٢ .

الاستشارة في بعض الأمور التربوية .

وتستمر الدراسة في بعض هذه المعاهد ، طوال العام الدراسي ، على أن يعفى الراغبون ، يوماً واحداً في الأسبوع من أعمالهم .

بالإضافة إلى ذلك ، هناك دول متقدمة ، تأخذ بنظام المسابقات السنوية بين المعلمين ، كأن تعقد مسابقات تخصصية في طرق التدريس ، أو مجالات الخبرة التربوية ، حيث يتقدم المعلمون بانتاجهم ، وأبحاثهم ، ونتائج قراءاتهم ، مما يتيح لهم ، فرص النمو العلمي ، والابتكار ، والتجديد ، كما تمنحهم الدولة ، جوائز مادية ، وحوافز معنوية ، وأدبية ، تشجيعياً لهم .

ومن الدول المتقدمة ، ما تقدم برامج متنوعة ، لتدريب معلمها أثناء الخدمة كنوع من التربية المستمرة ، والمتجددة بين الحين والآخر ، منها ، البرامج المهنية ، والتخصصية ، والتي يشترك في اعدادها ، وتقديمها ، وزارات التربية والتعليم ، ومعاهد التربية ، وأقسام التربية بالجامعات ، والروابط المهنية ، بالإضافة إلى الجهات المحلية .

من هذه البرامج ، ما هو طويل المدى ، فقد يستمر لمدة عام دراسي كامل ، وما هو قصير ، يستغرق بضعة أسابيع ، ومنها ما يتم على صورة اجتماعات ، أو مؤتمرات ؛ محلية ، أو اقليمية ، أو قومية .

ومما تهدف إليه الدول من اعداد هذه البرامج ، محاولة رفع المستوى المهني ، والاجتماعي ، والاقتصادي للمعلمين . (كما يحدث في إنجلترا)⁽¹⁾ .

كذلك ، من الدول المتقدمة ، ما تجعل أمر التربية المستمرة لمعلمها عن طريق مراكز قومية ، ذات اختصاصات تربوية ، كمراكز الوثائق التربوية ، والهيئات المهنية ، المهمة بشئون التربية والتعليم ، حيث تقوم بإعداد برامج متنوعة ، أو عقد مؤتمرات نوعية ، يحضرها المسئولون عن التعليم في المقاطعات ، أو الجهات المحلية ، ويتابعها المعلمون ، ويفيدون منها ، (كما

(1) Stanley Brion, "Further Professional Studies by Teachers in the United Kingdom", in The Education and Training of Teacher, The yearbook of Education, 1963, pp. 156-161 .

(2) UNESCO, The Education of Teachers in England, and France, and The U.S.A., 1953 .

يحدث في فرنسا(٢) .

من الدول المتقدمة ، ما ترى في تقديم برامج التربية أثناء الخدمة للمعلمين ، أنها فضلا عن تجديدها لمعلوماتهم ، وتزويدهم بما قد ينقصهم من الاعداد المهني لعمالهم ، إلا أنها أيضاً ، تقوم بتبصير المعلمين بالدور الذي تقوم به المدارس في المجتمع الحديث ، والبحث في الوسائل التي تساعد على فهم ، وتنسيق العملية التربوية ، وفهم مشكلات النظم التعليمية ، والمدرسية ، ومحاولة حل هذه المشكلات ، وكيفية مشاركة المعلمين في حلها .

ومن أجل ذلك ، تقوم الدولة ، بتوفير الوقت المناسب لمتابعة هذه البرامج التكميلية ، والتجديدية للراغبين من المعلمين ، مع منحهم حوافز مادية ، تتمثل في دفع نفقات الاشتراك في تلك البرامج ، أو منحهم مكافئات تشجيعية ، أو تقديم المعينات والأجهزة التعليمية اللازمة ، لاتمام تدريبهم بالمجان ، ويختلف أسلوب متابعة البرامج التدريبية ، والتجديدية ، من دولة إلى أخرى ، أو من ولاية إلى أخرى (كما في الولايات المتحدة الأمريكية)(١)

فقد تكون البرامج ، طوال العام الدراسي ، بواقع يوم واحد ، أسبوعياً ، وقد تكون برامج صيفية فقط ، وقد تكون برامج مسائية ، كذلك ، قد يستعان بالمعلمين تحت التمرين (كطلاب الليسانس والبكالوريوس) ليحلوا محل المعلمين الذين يحضرون برامج التدريب ، لمدة أسبوع واحد أو أسبوعين اثنين ، أثناء العام الدراسي .

أما فئات الدراسين لهذه البرامج ، فهي متنوعة ، منهم ، المعلمون الجدد ، وذلك لاستكمال خبراتهم العلمية وتطبيق ما درسوه على واقع العمل ، ومنهم ، المعلمون ، الذين أمضوا بعض الوقت في مهنة التدريس ، ومنهم ، كذلك ، القدامى ، الذين أمضوا فترة طويلة في عملهم ، وهناك ، أيضاً ، برامج متابعة الخريجين .

والدول العربية ، يمكنها أن تفيد من ذلك في مجال التعليم ، وفي غيره من مجالات الحياة وخدمة مجتمعاتها ، بما يرتفع بمستوى أداء العاملين بها ، ويزيد من كفاءتهم ، ويبرز مواهبهم بما يتفق وظروفهم ، وأوضاع بلادهم .

(1) Atinnett, T. M. and Huggett, Professional Problems of Teachers. (New York The MacMillan Co., 1963). P. 497.

إلى جانب هذه الأمور التي يمكن الاستفادة مما أخذت به الدول المتقدمة بشأنها ، يمكن أن تفيد الدول العربية أيضاً ، مما سبق أن ألمحنا إليه في مواضع متفرقة من صفحات هذا الكتاب .

من ذلك :

- أنها تستطيع أن توفر مزيداً من التعليم للفتاة العربية ، وتيسر لها السبيل لتحقيق ذلك .

- وهي تستطيع أن تزيد من اهتمامها بالطفولة ، ورعاية الصغار في سنواتهم الأولى ، فتنشئ لهم دور الحضانة ، ورياض الأطفال ، لا سيما في الدول العربية الغنية ، كما ينبغي أن تسهم الهيئات ، والمؤسسات ، والشركات في إقامة هذه الدور .

- وتستطيع دول الوطن العربي ، استخدام الوسائل الكفيلة بالقضاء على الأمية بين شعوبها ، والتي بلغت نسبتها درجة كبيرة بين السواد الأعظم منها ، ولها أن تستعين بخبرات الدول الأخرى التي نجحت في القضاء على الأمية .

- تستطيع بلادنا العربية ، أن تفيد من تجارب الدول المتقدمة ، واتجاهاتها في كثير من المجالات التعليمية ، والتربوية ، وما يواجه أمتنا من تحديات ، تعوق مضيقها في سبيل التقدم ، وذلك ، في حدود ما يتوفر لها من وسائل وامكانيات ، على أن تصدق النوايا ، وتصح العزائم في بذل الجهود البناءة ، وأن تؤخذ الأمور بجدية ، واصرار وعندئذ ، تتحقق المرامي ، والغايات .

1

مراجع الكتاب

عفوًا أيها القارئ الكريم :

مراجع إضافات هذه الطبعة مذكورة في مواضعها دون فهرس
المراجع .

أولاً - بعض المراجع العربية

- ١ - د. ابراهيم بسيوني عميرة - عصر العلم والتكنولوجيا - صحيفة التربية - السنة الثالثة والعشرون - العدد الأول - القاهرة - نوفمبر سنة ١٩٧٠ .
- ٢ - د. ابراهيم عصمت مطاوع - التخطيط للتعليم العالي - مكتبة النهضة المصرية - (الطبعة الأولى) - القاهرة سنة ١٩٧٣ .
- ٣ - أبو خلدون (ساطع الحصري) - حوليات الثقافة العربية - جامعة الدول العربية - الإدارة الثقافية - القاهرة - من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٦ .
- ٤ - أحمد عسه - معجزة فوق الرمال - المطابع الأهلية اللبنانية - (الطبعة الثالثة) - بيروت سنة ١٩٧٢ .
- ٥ - د. أسعد رزوق - الدولة والدين - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - بيروت سنة ١٩٦٨ .
- ٦ - الجمهورية العربية السورية - المجموعة الاحصائية - المكتب المركزي للاحصاء - دمشق سنة ١٩٧١ .
- ٧ - الجمهورية العربية الليبية - وزارة التربية والتعليم - منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر ادارة العلاقات العامة - طرابلس سنة ١٩٧٢ .
- ٨ - الصومال - وزارة الاعلام والارشاد القومي - الخطة الخمسية الصومالية - مقديشيو سنة ١٩٧٤ .
- ٩ - المملكة العربية السعودية - الهيئة المركزية للتخطيط - خطة التنمية - الرياض سنة ٣٩٠ هـ .
- ١٠ - المملكة العربية السعودية - سياسة التعليم في المملكة - الرياض ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ١١ - اليونسكو - المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي - آراء (صحيفة دورية) - سرس اللبان ، ابريل سنة ١٩٧٥ .

- ١٢ - اليونسكو - المركز الدولي الوظيفي للكبار في العالم العربي - محو الأمية الوظيفي في خدمة التنمية والانتاج في البلاد العربية - سرس الليان سنة ١٩٧٠ .
- ١٣ - جاجديش بجواتي - هجرة العقول - ترجمة د. محمود حامد شوكت - المجلة الدولية للعلوم - اليونسكو سنة ١٩٧٧ .
- ١٤ - جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - نشرة الاحصاءات التربوية للبلاد العربية - القاهرة ١٩٧٢/١٩٧٦ .
- ١٥ - جامعة الدول العربية - المؤتمر الثالث لوزراء التربية العرب - الكويت سنة ١٩٦٨ .
- ١٦ - جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - اجتماع للخبراء والمسؤولين عن التعليم - دمشق - ابريل سنة ١٩٧٨ .
- ١٧ - جامعة الدول العربية - الإدارة الثقافية - مشكلات التخطيط التربوي في البلاد العربية - القاهرة سنة ١٩٦٧ .
- ١٨ - جامعة الدول العربية - الإدارة الثقافية - مشكلات التطعيم الجامعي في البلاد العربية - القاهرة سنة ١٩٦٤ .
- ١٩ - جامعة عين شمس - كلية التربية - التعليم في مصر - مطبعة جامعة عين شمس - القاهرة - مارس سنة ١٩٧٩ .
- ٢٠ - جامعة عين شمس - كلية التربية - التقرير السنوي لتطوير التربية والتعليم في ج.م.ع. التعليم الجامعي في عام ١٩٧٨/٧٧ - القاهرة - فبراير سنة ١٩٧٩ .
- ٢١ - جمهورية مصر العربية - وزارة التربية والتعليم - استمارات الاحصاء الاستقراري - للمراحل التعليمية - القاهرة سنة ١٩٧٥ .
- ٢٢ - جمهورية مصر العربية - وزارة التربية والتعليم - الاحصاء الاستقراري لمراحل التعليم العام - القاهرة - نوفمبر سنة ١٩٧٨ .

- ٢٣ - جمهورية مصر العربية - وزارة التربية والتعليم - التقرير السنوي لقطاع التوجيه الفني - القاهرة - سنة ١٩٧٥ .
- ٢٤ - جميل صليبا - مستقبل التربية في العالم العربي (الطبعة الثانية) مكتبة الفكر الجامعي - بيروت سنة ١٩٦٧ .
- ٢٥ - حافظ وهبه - خمسون عاما في جزيرة العرب - مكتبة البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٨٠ هـ ، ١٩٦٠ م .
- ٢٦ - د. حامد عبد السلام زهران - علم النفس الاجتماعي - مكتبة عالم الكتب - القاهرة - سنة ١٩٧٢ .
- ٢٧ - حسن مصطفى وآخرون - اتجاهات جديدة في الإدارة المدرسية - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٧٢ .
- ٢٨ - حسين عبد الله محضر - الجديد في الإدارة المدرسية - دار الشروق - جدة - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٢٩ - حمدي مصطفى حرب - التربية والتكنولوجيا في معركة التصنيع - دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٦١ .
- ٣٠ - دولة البحرين - مديرية التربية والتعليم - اليوبيل الذهبي للتعليم - المنامة سنة ١٩٦٩ .
- ٣١ - رويين بيدلي - للمدرسة الشاملة - ترجمة د. محمد منير مرسي ، يوسف ميخائيل أسعد - مكتبة عالم الكتب - القاهرة سنة ١٩٧١ .
- ٣٢ - د. سعاد خليل اسماعيل - محو أمية المرأة في الوطن العربي - مؤتمر بغداد لمحو الأمية الالزامي - وزارة التربية العراقية - آيار سنة ١٩٧٦ .
- ٣٣ - د. سيد محمود الهواري - الإدارة ، والأحوال ، والأسس العلمية - (الطبعة الثانية) جامعة بيروت العربية - ١٩٦٦ .
- ٣٤ - د. طعيمة الجرف - مبادئ في نظم الإدارة المحلية - مكتبة القاهرة الحديثة - القاهرة سنة ١٩٦١ .

- ٣٥ - عبد الحفيظ محمصاني - اتحاد ماليزيا - دار العاصمة - بيروت سنة ١٩٦٤ .
- ٣٦ - عبد الرؤوف داليب كحيل - تطور الإدارة التعليمية في ماليزيا - (رسالة ماجستير - استنسل) كلية التربية - جامعة الأهر سنة ١٩٧٨ .
- ٣٧ - د. عبد العزيز القوصي - دراسة تحليلية عن التطور التربوي في الاقطار العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - القاهرة سنة ١٩٧٧ .
- ٣٨ - د. عبد الله عبد الدايم - التخطيط التربوي (أنواعه وأساليب الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية) (الطبعة الثانية) - دار العلم للملايين - بيروت سنة ١٩٧٢ .
- ٣٩ - د. عثمان خليل عثمان - اللامركزية ونظام مجلس المديرات في مصر (دراسة مقارنة) - القاهرة سنة ١٩٤٨ .
- ٤٠ - عبد الوهاب أحمد عبد الواسع - التعليم في المملكة العربية السعودية - دار الكاتب العربي - بيروت (بدون تاريخ) .
- ٤١ - د. عرفات عبد العزيز سليمان - استراتيجيات الإدارة في التعليم - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٧٨ .
- ٤٢ - د. عرفات عبد العزيز سليمان - المعلم والتربية - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٧٧ .
- ٤٣ - د. عرفات عبد العزيز سليمان - ديناميكية التربية في المجتمعات - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٧٩ .
- ٤٤ - د. علي السلمي - السلوك الانساني في الإدارة - دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٧٣ .
- ٤٥ - د. علي عبد العليم محجوب - الإدارة العامة وتنمية المجتمع - مركز تنمية المجتمع في العالم العربي - سرس الليان سنة ١٩٦٢ .
- ٤٦ - د. عمر محمد التومي الشيباني - فلسفة التربية الاسلامية - الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان - طرابلس (ليبيا) سنة ١٩٧٥ .

- ٤٧ - ف . كومبز - أزمة التعليم في عالمنا المعاصر - ترجمة د. أحمد خيرى كاظم ، د. جابر عبد الحميد جابر - دار النهضة العربية - القاهرة سنة ١٩٦٨ .
- ٤٨ - د. فاخر عاقل - معالم التربية (دراسات في التربية العامة والتربية العربية) (الطبعة الثانية) دار العلم للملايين - بيروت سنة ١٩٦٨ .
- ٤٩ - فرديريك هاريسون ، تشارلز مايرز - التعليم والقوي البشرية والنمو الاقتصادي - (استراتيجيات تنمية الموارد البشرية) ترجمة د. ابراهيم حافظ . مراجعة وتقديم محمد علي حافظ - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - سنة ١٩٦٦ .
- ٥٠ - كاندل - التعليم في أمريكا - ترجمة د. وهيب سمعان - مكتبة الانجلو المصرية القاهرة سنة ١٩٦٠ .
- ٥١ - د. محمد أحمد الغنام - التربية في البلاد العربية - المركز الاقليمي لتخطيط التربية وادارتها في البلاد العربي - بيروت ١٩٧١ .
- ٥٢ - د. محمد أحمد الغنام - تعليم الأمة العربية - دار الثقافة - القاهرة سنة ١٩٦٩ .
- ٥٣ - د. محمد الهادي عفيفي ، د. سعد مرسي أحمد - قراءات في التربية المعاصرة - مكتبة عالم الكتب - القاهرة سنة ١٩٧٣ .
- ٥٤ - د. محمد خير عرفسوسي - الموازنة في أصول التربية المقارنة - دار الكتب الأموية - دمشق سنة ١٩٦٦ .
- ٥٥ - د. محمد زكي شافعي - التنمية الاقتصادية - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٦٦ .
- ٥٦ - محمد سليمان شعلان وآخرون - الإدارة المدرسية والاشراف الفني - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٦٩ .
- ٥٧ - محمد عبد الرؤوف - الملايو (وصف وانطباعات) - الدار القومية للنشر - القاهرة سنة ١٩٦٦ .

- ٥٨ - د. محمد علي حافظ - التخطيط للتربية والتعليم - الدار القومية للنشر - القاهرة سنة ١٩٦٥ .
- ٥٩ - د. محمد عيش - أصول التنظيم والإدارة - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٦٣ .
- ٦٠ - د. محمد فاضل الجمالي - أفاق التربية الحديثة في البلاد النامية - الدار التونسية للنشر - ١٩٦٨ .
- ٦١ - محمد فتحي عثمان - الفكر الاسلامي والتطور - دار القلم - القاهرة سنة ١٩٦٠ .
- ٦٢ - د. محمد قدري لطفي - دراسات في نظم التعليم - مكتبة مصر - القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٦٣ - د. محمد منير مرسي - إدارة وتنظيم التعليم العام - عالم الكتب - القاهرة سنة ١٩٧٤ .
- ٦٤ - د. محمد منير مرسي - الإدارة التعليمية (أصولها وتطبيقاتها) - عالم الكتب - القاهرة ١٩٧١ .
- ٦٥ - د. محمد منير مرسي - التعليم العام في البلاد العربية (دراسة مقارنة) - عالم الكتب - القاهرة سنة ١٩٧٢ .
- ٦٦ - د. محمود رشدي خاطر - مكافحة الأمية في بعض البلاد العربية - المركز الدولي للتربية الأساسية في العالم العربي - سرس الليان سنة ١٩٦٠ .
- ٦٧ - محمود رشدي خاطر - من تجارب الأمم المتحدة الأخرى في مكافحة الأمية - مركز تنمية المجتمع في العالم العربي - سرس الليان سنة ١٩٦٢ .
- ٦٨ - د. محمود طه أبو العلا - جغرافية العالم الاسلامي - (الطبعة الثالثة) دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٦٦ .

- ٦٩ - د. محيي الدين صابر - الإدارة المحلية ودورها في تنمية المجتمع - مركز تنمية المجتمع في العالم العربي (المجلد الثامن - العدد الثالث) سنة ١٩٦٧ .
- ٧٠ - د. محيي الدين صابر - قومية العمل في الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية - مؤتمر بغداد آيار سنة ١٩٧٦ .
- ٧١ - د. منير بشور ، خالد مصطفى الشيخ يوسف - التعليم في اسرائيل - مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت سنة ١٩٦٦ .
- ٧٢ - مؤتمر اتحاد التربويين العرب - المؤتمر الفكري الثاني - بغداد - يونية سنة ١٩٧٨ .
- ٧٣ - مؤتمر تطوير التعليم العالي والجامعي - المؤتمر النوعي للدراسات التربوية واعداد المعلمين (كلية التربية - جامعة عين شمس) - القاهرة - فبراير سنة ١٩٦٧ .
- ٧٤ - ندوة عمداء كليات التربية العرب - قرارات وتوصيات للندوة - بغداد سنة ١٩٧٤ .
- ٧٥ - د. نعيمة محمد عيد - اللغات الأجنبية ودورها الثقافي في المجتمع الجديد - دار النهضة العربية - القاهرة سنة ١٩٦٥ .
- ٧٦ - وزارة التربية والتعليم - (ماليزيا) احصاءات عن التعليم في أعوام ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ - كوالالمبور سنة ١٩٧٧ .
- ٧٧ - وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة - تقرير عن منجزات الحكومة - القاهرة سنة ١٩٧٨ .
- ٧٨ - د. وهيب سمعان - التعليم في الدول الاشتراكية - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٧٢ .
- ٧٩ - د. وهيب سمعان - دراسات في التربية المقارنة - (الطبعة الثانية) - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٦٥ .
- ٨٠ - د. وهيب سمعان ، د. محمد منير مرسي - المدخل في التربية المقارنة - (الطبعة الأولى) مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٧٣ .

ثانياً: بعض المراجع الأجنبية

1. Adam Smith, **An inquiry into the Nature and causes of the Wealth of Nations Cannaned.** (Reissued by Modern Library), Random House Inc., 1937, Book II .
2. Bondenmen, Paul, S. **Education in the Sivet Zone of Germany** (Washington D.C., 1959) .
- 3 - Berady, G.Z.F., "**Education and Youth**" (Annals of the American Academy of Political and Science, 317 (May 1958).
4. Bernard Ducret and Rafe, Uzzaman, "**The University Today, its Role and Place in Society.**" An International Study Published with assistance of UNESCO, 1965, Geneva, Switzerland.
5. Cabill, R. and Hencly, S. (eds.), **The Politics of Education in the Local Community**, U.S.A. 1964 .
6. Cillie, F.S. **Centralization or Decentralization ? A Study in Educational Adoptation**, New York : Bureau of Publications, Teachers College. Columbia University, 1960.
7. Comant, J.B., **Strengther Education to Strengthen Democracy in a Divirer World**, "School Life" , Jan. 1949.
8. **Constitution of the Socialist Republic of Rumania**, article, 30, Bucharet 1965.
9. Cramer, J.F. and Browne, G.S., **Contemporary Education. A Comparative Study of National Systems.** (New York). Harcourt Bruce and World Inc., 1965 .

10. Department of Education and Science : **Teacher Education and Training H.M.S.O.**, London, 1972 .
11. Dest, H. C., **The Educational System of England and Wales**, University of London Press, 1963 .
12. Education act. 1944. **Butler act.**
13. Good Caster, V.D., **Dictionary of Education, 1945.**
14. Grant, N., **Society School and Progress in Eastern Europe**, (London, Pergamon Press, 1969) .
15. Grant, N., **Soviet Education**, (London, University of London Press, 1965) .
16. Gyula Simon and Josef Szarka, **History of the Education System of the Hungarian People's Republic**, (Budapest, 1965) .
17. Harbison, Frederick and Myers, Charles A., **Education, Manpower and Economic Growth, Strategies of Human Resource Development McGraw-Hill Book Company**, (New York, 1964)
18. H.M.S.O. : **Teachers and Youth Leaders (McNair Report 1944)** .
19. Hyman and Abraham, **Education in Israel** (New York).
20. Institute Pedogagique National. **The Organisation of Education in France**, Cahier de Documentation. Jan. 1970.
21. **Internation yearbook of Education**, 1949.
22. Kandel, I.L., **Comparative Education**, Boston, Houghton Co. 1963 .

23. Kandel, I.L., **Interational, Review of Education**, 1 959 .
24. Kandel, I.L., **The Study of Comparative Education in Educational Farum XX November, 1955 .**
25. Kandel, I.L. **Types of Administration Melbourne, University Press, 1938 .**
26. Ministry of Education, **The Nation's School. Their Plan and Puposal (London : H.M.S.O., 1945) .**
27. Rechmond, W.R., **Educational Planning in Hungary Comparative Education Review 22, March, 1966 .**
28. Sadler, M. E., **How Far Can We Learn anything of Practrical Value fram. the Study of Foreign Systems of Education ? Guilford, England, 1900.**
29. Snell, J. B., **Early Railways (Pleasure and Treasures) Weindenfeld and Nicolson, London, 1967 .**
30. Stanley Brian, **"Further Professional Studies by Teachers in the United Kingdom" in the Education and .Training of Teacher, The Yearbook of Education, 1963**
31. State of Israel, Central Bureau of Statistics, **Statistical Abstract of Israel, 1948, 1967.**
32. State of Israel, Israel Ministry of Foreign. Affairs, **The Arabs in Israel, Jerusalem, 1958.**
33. **Statistical Pocket Book of Hungary, 1967 .**
34. Stinnett, T.M. and Huggett, **Professional Problems of Teachors. (New york : The Macmillan Co., 1963) .**
35. Suchohhski, Bokman, Poland **A statement of Coins and Achievements. In King E.J. (Ed.) Communist Education, London, Methuen, 1963.**

36. **System of the Hungarian People's Republic** (Budapes, 1965).
37. **UNESCO, International Burean of Education, Modern Languages of General Secondary Schools.** (Genève, Publication, No. 268).
38. **UNESCO, The Education of Teachers in England, France, and the U.S.A.,** 1953.
39. **UNESCO, World Survey of Education Vol. III,** Paris 1961.
40. **UNESCO, World Surevy of Education, Vol. IV, State of Israel governemnt, Yearbook, 1966-1967.**
41. **UNESCO. World Surevey of Education. Vol. VI Higher Education No. 590.**



ملاحق الكتاب



قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١
باصدار قانون التعليم

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام قانون التعليم المرافق

(المادة الثانية)

مع مراعاة مقتضيات تطوير التعليم وتحديثه ، يتولى وزير التعليم اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ، وله بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم أن يصدر من الأحكام المؤقتة ما يقتضيه نظام الدراسة أو الخطط الدراسية أو مناهج الدراسة أو نظم الامتحان أو غير ذلك من الأحكام اللازمة خلال فترة الانتقال التي يحددها بقرار منه .

(المادة الثالثة)

تلغي القوانين الآتية :

- القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن التعليم العام .
 - القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص .
 - القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ في شأن التعليم الفني .
- كما يلغي كل حكم يخالف احكام القانون المرافق .

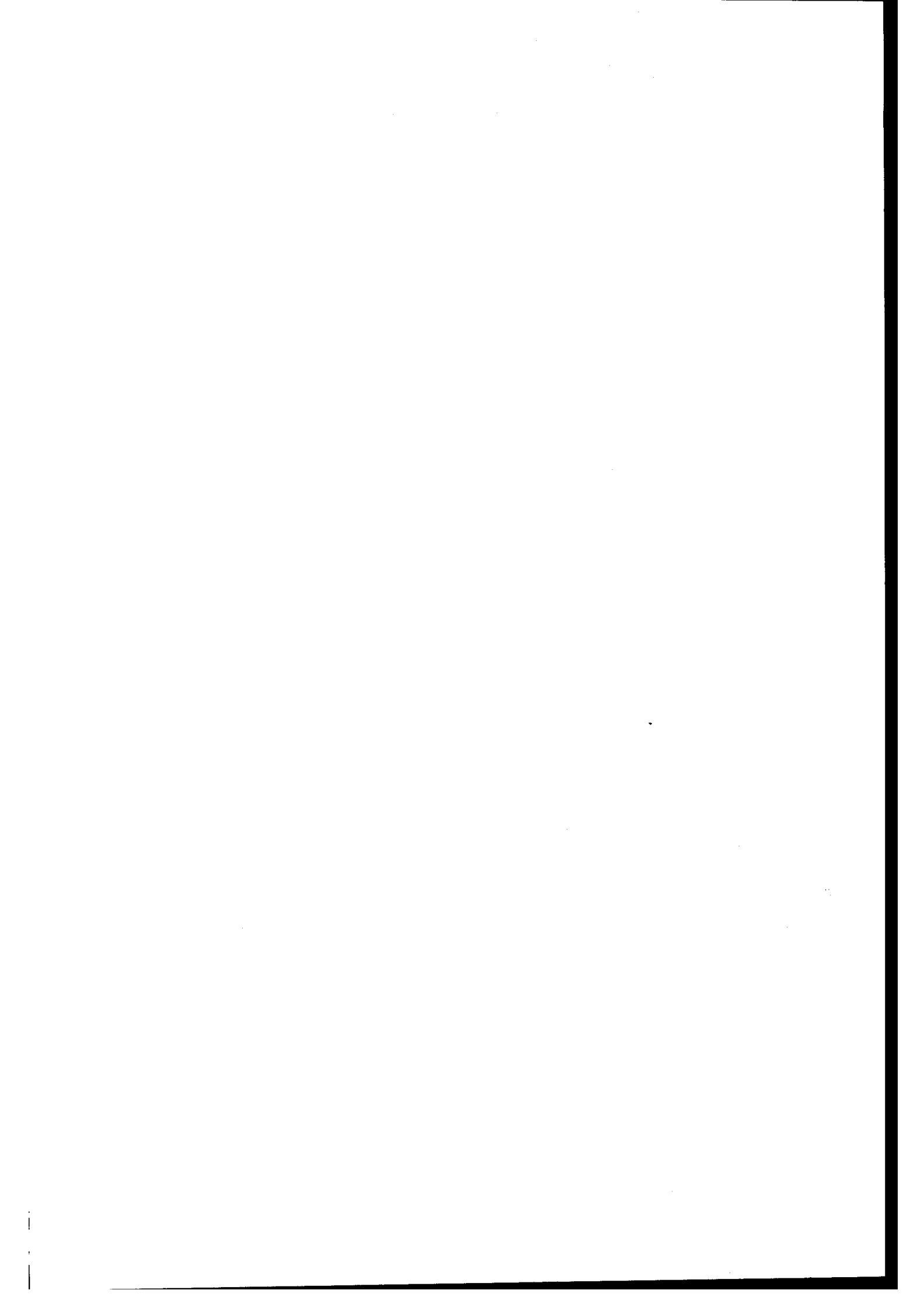
(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره
يختم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٤٠١ هـ (٩ أغسطس سنة

١٩٨١م) .

(حسني مبارك)



الباب الأول الأهداف والأحكام العامة للتعليم

مادة ١ :

يهدف التعليم قبل الجامعي إلى تكوين الدارس تكويناً ثقافياً وعلمياً وقومياً على مستويات متتالية ، من النواحي الوجدانية والقومية والعقلية والاجتماعية والصحية والسلوكية والرياضية ، بقصد إعداد الإنسان المصري المؤمن بربه ووطنه وقيم الخير والحق والانسانية ، وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق انسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته والاسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الانتاج والخدمات ، أو لمواصلة التعليم العالي والجامعي ، من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه .

مادة ٢ :

ينشأ مجلس أعلي للتعليم قبل الجامعي برئاسة وزير التعليم يتولي التخطيط لهذا التعليم ورسم خطته وبرامجه ، ويضم ممثلين لقطاعات التعليم والجامعات والأزهر والثقافة والتخطيط والمالية والانتاج والخدمات والقوي العاملة وغيرهم من المهتمين بشئون التعليم ، ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض من وزير التعليم .

ويشكل وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم مجالس نوعية منبثقة عنه تختص بمرحلة أو نوعية التعليم قبل الجامعي ، كما تشكل مجالس محلية للتعليم ولجان نوعية منبثقة عنها ، ويصدر بتشكيل هذه المجالس المحلية واللجان النوعية المتفرعة عنها قرار من المحافظ المختص بعد موافقة وزير التعليم .

مادة ٣ :

التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان ، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربية .

ويجوز تحصيل مقابل خدمات اضافية تؤدي للتلاميذ ، أو تأمينات عن

استعمال الأجهزة والأدوات ، أو مقابل تنظيم تعليم يسبق التعليم الأساسي
الالزامي ، ويصدر بتحديد هذا المقابل وأحواله قرار من وزير التعليم .

مادة ٤ :

تكون مدة الدراسة في التعليم قبل الجامعي علي النحو التالي :

- ٩ سنوات للتعليم الأساسي الالزامي .
- ٣ سنوات للتعليم الثانوي (العام والفني) .
- ٥ سنوات للتعليم الفني المتقدم ودور المعلمين والمعلمات .

مادة ٥ :

يحدد بقرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم مدة السنة
الدراسية وعدد الدروس الأسبوعية في كل مرحلة وصف ، والمواد الدراسية ،
وتوزيع الدروس علي الصفوف ، وأقرار المناهج ، وعدد التلاميذ المقرر لكل
فصل ، ونظم التقويم والامتحانات ، والنهايات الكبرى والصغرى لدرجات مواد
الامتحان ، ومواعيد امتحانات الشهادات العامة .

ويجوز له - بعد أخذ رأي المحافظين وموافقة المجلس الأعلى للتعليم -
إضافة بعض المواد الدراسية بحسب مقتضيات تطوير التعليم ، أو وفقا
لاحتياجات البيئات المحلية .

مادة ٦ :

التربية الدينية مادة أساسية في جميع مراحل التعليم ، ويشترط للنجاح
فيها الحصول علي ٥٠٪ علي الأقل من الدرجة المخصصة لها علي ألا تحسب
درجاتها ضمن المجموع الكلي .

وتنظم وزارة التربية والتعليم مسابقات دورية لحفظ القرآن الكريم وتمنح
المتفوقين منهم مكافآت وحوافز وفقا للنظام الذي يضعه المجلس الأعلى للتعليم .

مادة ٧ :

يحدد بقرار من المحافظ المختص موعد بدء الدراسة ونهايتها في
المحافظة والأجازات التي تقتضيها ظروف محلية - وذلك مع عدم الإخلال
بأحكام المادة الخامسة من هذا القانون .

ويجوز للمحافظ زيادة الحد الأقصى لعدد تلاميذ الفصل في مدارس
المحافظة بمختلف مراحلها إذا اقتضت الضرورة ذلك بما لا يجاوز ١٠٪ من

د المقرر للفصل .

علي أن يراعي في مدارس التعليم الفني ، ألا يزيد عدد تلاميذ الفصل في المواد العملية والرسم الفني والآلة الكاتبة علي ٢٠ تلميذا .
مادة ٨ :

لوزير التعليم بعد أخذ رأي المحافظ المختص أن يقرر انشاء مدارس لرياض الأطفال ، تكون تابعة أو ملحقة بالمدارس الرسمية ، وأن يحدد مواصفاتها من حيث الموقع والمبني والسعة والمرافق والتجهيزات والمواصفات الصحية ، كما يحدد نظام الدراسة والمناهج والخطط وشروط القبول وهيئات الاشراف والتدريس وما يجوز تقاضيه مقابل تنظيم التعليم بها .
مادة ٩ :

لوزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم أن يقرر انشاء مدارس تجريبية ، وأن يضع شروط وقواعد القبول بها ونظم الدراسة والامتحانات فيها . وتتخذ هذه المدارس مجالا لتطبيق التجارب التعليمية الجديدة تمهيدا لتعميمها . كما يجوز له أن ينشئ مدارس لتعليم ورعاية المتفوقين بما يكفل تنمية مواهبهم وصقلها ، ومدارس للتربية الخاصة لتعليم ورعاية المعوقين بما يتلاءم وقدراتهم واستعداداتهم . علي أن يتضمن قرار الانشاء في هذه الحالات شروط القبول وخطط الدراسة ونظم الامتحانات وغير ذلك .
مادة ١٠ :

يحدد وزير التعليم شروط وأحوال القبول في كل مرحلة تعليمية ، علي أن يكون القبول في مرحلة التعليم الأساسي علي أساس السن في أول أكتوبر من العام الدراسي ، أما القبول في المرحلة الثانوية فتكون المفاضلة بين المتقدمين علي أساس عاملي السن والمجموع الكلي للدرجات علي مستوي المحافظة .
مادة ١١ :

مع مراعاة أحكام القانون الخاص بنظام الحكم المحلي - تتولي الأجهزة المركزية للتعليم قبل الجامعي رسم السياسات العامة للتعليم ومهام التخطيط والتقييم والمتابعة العامة . وتتولي المحافظات العملية التنفيذية التعليمية والمتابعة المحلية ، وكذلك انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الداخلة في اختصاصها ، وذلك وفق مقتضيات الخطة القومية للتعليم وفي حدود الموازنة المقررة .

ويجوز للمحافظة الافادة من الجهود الذاتية للمواطنين في تنفيذ خطة التعليم المحلية وفقا لنظام يصدر به قرار من المحافظ المختص بعد موافقة وزير التعليم . ويجوز أن يتضمن ذلك النظام انشاء صندوق محلي لتمويل التعليم بالجهود الذاتية .

مادة ١٢ :

يشكل في كل مدرسة وفي كل محافظة مجلس للآباء والمعلمين . ويجوز تشكيل مجالس لاتحاد الطلاب . ويصدر بطريقة تشكيل واختصاصات هذه المجالس قرار من وزير التعليم .

مادة ١٣ :

تحدد مستويات الكفاية لهيئات التدريس والاشراف والتوجيه الفني في مختلف مراحل التعليم قبل الجامعي بقرار من وزير التعليم بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتعليم .

كما تحدد بقرار منه وسائل تقييم أعمالهم والحوافز التي تمنح لهم وذلك بما يتلاءم مع طبيعة كل مرحلة تعليمية .

مادة ١٤ :

بمراعاة ما ورد في هذا القانون من أحكام خاصة ، يحدد وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم شروط اللياقة الطبية اللازمة للقبول في مختلف مراحل التعليم ، ونظم الامتحانات في مختلف المراحل وقواعد النجاح وفرص الرسوب والاعادة ، والحوافز التشجيعية للتلميذ ، ونظام التأديب والعقوبات التي توقع علي التلاميذ ، وأحوال الغاء الامتحان أو الحرمان منه ، ونظام اعادة القيد ، علي أن يتضمن هذا النظام فرض رسم قدرة عشرة جنيها لاعادة قيد التلميذ المفصول .

الباب الثاني مرحلة التعليم الأساسي

مادة ١٥ :

التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم ، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك علي مدي تسع سنوات دراسية . ويتولي المحافظون كل في دائرة اختصاصه اصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الالتزام بالنسبة للآباء وأولياء الأمور علي مستوي المحافظة كما يصدرون القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملزمين علي مدارس التعليم الأساسي في المحافظة ، ويجوز في حالة وجود أماكن التجاوز بالنقص عن ستة أشهر من سن الالتزام مع عدم الاخلال بعدد التلاميذ المقرر للفصل .

مادة ١٦ :

يهدف التعليم الأساسي إلي تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة ، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف ، وذلك من أجل اعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه .

مادة ١٧ :

- تنظم الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي لتحقيق الأغراض الآتية :
- التأكيد علي التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة .
 - تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج .
 - توثيق الارتباط بالبيئة علي أساس تنوع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات .
 - تحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية في مقررات الدراسة وخطوطها ومناهجها .

- ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التي يعيشون فيها ، بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحي التطبيقية ، علي أن تكون البيئة وأنماط النشاط الاجتماعي والاقتصادي بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط في مختلف موضوعات الدراسة .

مادة ١٨ :

يعقد امتحان من دورين علي مستوي المحافظة في نهاية مرحلة التعليم الأساسي ويمنح الناجحون فيه «شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي» ، ويصدر بنظام هذا الامتحان قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم . وكل من أتم مدة الالتزام بالتعليم الأساسي ولم يؤد امتحان الشهادة أورسب فيه يعطي مصدقة من المديرية التعليمية بانتهاء مدة الالتزام .

أما بالنسبة لامتحانات النقل فيصدر بنظامها وقواعد النجاح وفرص الرسوب والاعادة قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم .

مادة ١٩ :

إذا لم يتقدم الطفل إلي المدرسة في الموعد المحدد أو لم يواظب علي الحضور بغير عذر مقبول مدة عشرة أيام متصلة أو منفصلة ، وجب علي ناظر المدرسة انذار والده أو ولي أمره بحسب الأحوال بكتاب يوقع عليه والد الطفل أو المتولي أمره وعند غيابه أو امتناعه عن تسليم الكتاب يسلم إلي العمدة أو نقطة الشرطة أو المركز أو القسم لتسليمه إلي والد الطفل أو المتولي أمره ، فإذا لم يتقدم إلي المدرسة خلال أسبوع من تسليم الكتاب أو عاود الغياب لاعدار غير مقبولة ، اعتبر والده أو ولي أمره مخالفا لأحكام هذا القانون وتطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون .

مادة ٢٠ :

لنظار مدارس التعليم الأساسي ولمن يندبهم المحافظ المختص من هيئة الاشراف والتوجيه الفني بالأقسام التعليمية صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ حكم الالتزام .

مادة ٢١ :

يعاقب بغرامة مقدارها عشرة جنيهات والد الطفل أو المتولي أمره إذا

تخلف الطفل أو انقطع دون عذر مقبول عن الحضور إلى المدرسة خلال أسبوع
من تسلم الكتاب المنصوص عليه في المادة (١٩) من هذا القانون .
وتتكرر المحالفة وتتعدد العقوبة باستمرار تخلف الطفل عن الحضور أو
معاودته التخلف دون عذر مقبول بعد انذار والده أو المتولي أمره .

الباب الثالث

مرحلة التعليم الثانوي

الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ٢٢ :

تهدف مرحلة التعليم الثانوي إلى اعداد الطلاب للحياة جنبا إلى جنب مع اعدادهم للتعليم العالي والجامعي ، أو للمشاركة في الحياة العامة ، والتأكيد علي ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية .

مادة ٢٣ :

مدة الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي ثلاث سنوات دراسية ، ويشترط فيمن يقبل بالصف الأول من مرحلة التعليم الثانوي أن يكون حاصلا علي شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي ، وألا تزيد سنه في أول أكتوبر من العام الدراسي علي ثمانية عشر عاما . ويصدر وزير التعليم القرارات المنظمة لحالات التجاوز عن السن .

مادة ٢٤ :

يجوز للطالب أن يعيد الدراسة مرة واحدة في الصف وبما لا يتجاوز مرتين في المرحلة كلها ، ويجوز لمن فصل بسبب استنفاد مرات الرسوب التقدم من الخارج لامتحان الصف الذي بلغه وفق القواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم علي أن يؤدي الطالب رسم امتحان قدره خمسة جنيهات ، فإذا نجح أعيد قيده في الصف الذي يليه بعد اداء رسم اعادة القيد وقدره عشرة جنيهات .

مادة ٢٥ :

يجوز فصل الطالب من المدرسة اذا تغيب بغير عذر تقبله لجنة ادارة المدرسة خلال السنة الدراسية مدة تزيد علي خمسة عشر يوما متصلة أو ثلاثين يوما منفصلة ، ويعتبر التغيب في أى وقت أثناء اليوم الدراسي تغيبا عن اليوم بأكمله .

ويجوز اعادة قيد الطالب المفصول طبقا لحكم الفقرة السابقة وذلك بقرار من لجنة ادارة المدرسة بعد سداد رسم اعادة قيد قدره عشرة جنيهات ، ولا يجوز اعادة القيد أكثر من مرة واحدة في ذات السنة الدراسية ، وأكثر من مرتين في المرحلة كلها .

ويشترط لدخول الطالب الامتحان حضوره ٨٥٪ علي الأقل من عدد أيام الدراسة .

الفصل الثاني - التعليم الثانوي العام

مادة ٢٦ :

تكون الدراسة في الصف الأول عامة لجميع التلاميذ ، وتخصصيه اختيارية في الصفين الثاني والثالث ، وذلك طبقاً للأقسام والشعب التي يصدر بها قرار من وزير التعليم ، بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجامعات .

مادة ٢٧ :

تنظم بقرارات من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم مواد الدراسة وخططها والمناهج والامتحانات في التعليم الثانوي العام علي أن تتضمن مواد الدراسة مواد أساسية لجميع الطلبة ، ومواد أخرى للاختيار من بينها وفق استعداد الطالب وقدراته .

مادة ٢٨ :

يعقد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوي العام امتحان عام عن دور واحد يمنح الناجحون فيه شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة، (١)

ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في كل من الصفوف الثلاثة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة .

ويؤدي كل من يتقدم لهذا الامتحان رسماً قدره جنيهان . ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم له والنهيات الكبرى والصغرى لدرجات المواد الدراسية قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم .

مادة ٢٩ :

لا يسمح بالتقدم لامتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة لأكثر من ثلاث مرات . ويجوز لوزير التعليم وفقاً لقواعد يضعها في هذا الشأن أن يرخص بدخول الامتحان مرة رابعة علي أن يتحمل الطالب في هذه الحالة رسماً قدره خمسون جنيهاً .

(١) أدخلت بعض التعديلات في السنوات الأخيرة .

الفصل الثالث - التعليم الثانوي الفني

مادة ٣٠ :

يهدف التعليم الثانوي الفني إلى اعداد فئة «الفني» في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والادارة والخدمات، وتنمية الملاكات الفنية لذي الدراساتين .

ويتم القبول في نوعيات التعليم الثانوي الفني بعد الحصول علي شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي، وفقا للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم .

مادة ٣١ :

تحدد بقرارات من وزير التعليم - بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم - مواصفات المدارس الفنية، وخطط العمل بها، والمسئوليات الملقاة عليها، وتلحق بكل مدرسة زراعية مزرعة لتدريب طلابها تتناسب مساحتها مع عدد طلابها ونوع الدراسة بها واقسامها .

مادة ٣٢ :

يكون في كل مدرسة فنية مجلس ادارة تمثل فيه قطاعات الانتاج والخدمات المعنية لمعاونة ناظرها أو مديرها في الإدارة، ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من المحافظ المختص .

مادة ٣٣ :

تحدد أقسام الدراسة في نوعيات التعليم الثانوي الفني وفقا لمتطلبات خطط التنمية والظروف المحلية .

ويصدر وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قرارات بالمواد الدراسية التي تشملها كل مجموعة في كل نوعية من نوعيات التعليم الثانوي الفني وشعبه وطريقة توزيع المواد الدراسية وعدد الدروس المخصصة لها علي الصفوف المختلفة وكذلك المناهج والكتب الدراسية اللازمة، ونظم التقويم والامتحان .

مادة ٣٤ :

لمدارس التعليم الثانوي الفني أن تقوم بمشروعات انتاجية ذات صلة بتخصصها ويتم تمويل هذه المشروعات وادارتها ومحاسبتها وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم . كما يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الانتاج أن تستفيد من امكانات هذه المدارس في رفع المستوي المهني لأصحاب المهن والحرف والعمال في دائرة المحافظة .

مادة ٣٥ :

يجوز للعاملين الفنيين في مختلف قطاعات الانتاج التقدم لامتحانات مدارس التعليم الثانوي الفني من الخارج ، ويصدر بشروط التقدم للامتحان ونظامه قرار من وزير التعليم وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ٣٠ من هذا القانون .

مادة ٣٦ :

يعقد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوي الفني امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه «دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث» ويحدد فيه نوع التخصص .

ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الثلاثة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة . ويؤدي كل من يتقدم إلي هذا الامتحان رسما قدره خمسة جنيهات .

ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم له والنهيات الكبرى والصغرى لدرجات المواد الدراسية قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم .

ولا يسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من ثلاث مرات ، ويجوز لوزير التعليم وفقا لقواعد يضعها في هذا الشأن أن يرخص بدخول الامتحان مرة رابعة ، علي أن يتحمل الطالب في هذه الحالة رسما قدره خمسون جنيهاً .

مادة ٣٧ :

يشترط لدخول امتحانات النقل والامتحانات العامة ألا تقل نسبة حضور الطالب عن ٧٥% من مجموع الدروس المقررة للتدريبات المهنية بصرف النظر عن سبب الغياب .

الباب الرابع التعليم الفني نظام السنوات الخمس

مادة ٣٨ :

تهدف المدارس الفنية إلى اعداد فئتي «الفني الأول، و «المدرّب، في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والادارة والخدمات .

ويتم القبول في هذه المدارس من الحاصلين علي شهادة اتمام الدراسة لمرحلة التعليم الأساسي وفقا للشروط التي يصدر بها قرار من وزير التعليم . ويجوز له أن يقرر النظام الداخلي في بعض أو كل هذه المدارس مع تحديد مقابل الإقامة والغذاء وقواعد الاعفاء منها .

مادة ٣٩ :

تحدد أقسام الدراسة الفنية نظام السنوات الخمس وفقا لمتطلبات خطط التنمية علي مستوي الدولة ، ويصدر وزير التعليم - بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم - قرارات بتحديد هذه الأقسام والمواد الدراسية في كل منها وطريقة توزيعها وعدد الدروس المخصصة لها وكذلك المناهج والكتب الدراسية اللازمة ونظم التقويم والامتحان .

مادة ٤٠ :

يكون في كل مدرسة فنية مجلس ادارة تمثل فيه قطاعات الانتاج والخدمات المعنية لمعاونة ناظرها أو مديرها.في الإدارة . ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من وزير التعليم .

مادة ٤١ :

للمدارس الفنية أن تقوم بمشروعات انتاجية ذات صلة بتخصصها ، ويتم تمويل هذه المشروعات وادارتها ومحاسبتها وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم ، كما يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الانتاج أن تستفيد من امكانات هذه المدارس في رفع المستوي المهني لاصحاب المهن والحرف والعمال وذلك في دائرة المحافظة .

مادة ٤٢ :

يعقد في نهاية الصف الخامس امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه «دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس»، ويحدد فيه نوع التخصص .

ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الخمسة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة . ويؤدي كل من يتقدم لهذا الامتحان رسماً قدره خمسة جنيهاً ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم به والنهائيات الكبرى والصغرى لدرجات المواد الدراسية قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم .

ولا يسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من ثلاث مرات ، ويجوز لوزير التعليم وفقاً لقواعد يضعها في هذا الشأن أن يرخّص بدخول الامتحان مرة رابعة ، علي أن يتحمل الطالب في هذه الحالة رسماً قدره خمسون جنيهاً .

مادة ٤٣ :

يجوز للخريجين من مستوي فئة «الفني»، وكذلك الحاصلين علي شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة استكمال دراستهم إلي مستوي «الفني الأول»، طبقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير التعليم .

مادة ٤٤ :

يطبق في شأن المدارس الفنية نظام السنوات الخمس حكم المادة (٢٥) من هذا القانون فيما يتعلق بالتغيب عن الدراسة - وحكم المادة (٣٧) في شأن نسبة الحضور .

مادة ٤٥ :

يجوز للطالب أن يعيد الدراسة مرة واحدة في الصف وبما لا يجاوز ثلاث مرات في المرحلة كلها ، ويجوز لمن فصل بسبب استنفاد مرات الرسوب التقدم لامتحان الصف الذي بلغه من الخارج مرة واحدة ، علي أن يؤدي رسماً للامتحان قدره خمسة جنيهاً ، فإذا نجح أعيد قيده في الصف الذي يليه بعد اداء رسم اعادة القيد وقدره عشرة جنيهاً .

مادة ٤٦ :

يشترط في هيئات التدريس بالمدارس الفنية نظام السنوات الخمس وهيئات الإدارة بهذه المدارس أن تكون علي مستوى متميز من التأهيل والكفاية، وذلك وفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من وزير التعليم، ويجوز أن يتضمن هذا القرار منح حوافز تشجيعية للإدارة المدرسية وهيئات التدريس .

التعليم الأساسي

في مصر

(نبذة موجزة)



التعليم الأساسي

نتناول في الصفحات القليلة التالية نبذة موجزة عن التعليم الأساسي :

أولاً : مفهومه :

- التعليم الأساسي صيغة جديدة لمرحلة تعليمية يبدأها طفل المدرسة الابتدائية في سن السادسة ويستمر فيها فيها لمدة عشر سنوات أو تسع سنوات أو ثمان سنوات متمثلة في مرحلة واحدة أو مرحلتين أو أكثر وذلك وفقاً لظروف كل دولة ومتطلبات أوضاع المجتمع والتعليم فيها .
- التعليم الأساسي ، يعني أن هناك أساسيات للمعرفة والخبرات والمهارات التي ينبغي أن يتعلمها أو يتمرسها التلميذ بهدف اعاده للحياة وكسب العيش إذا ما انتهت به الدراسة إلي هذا الحد من التعليم أو معاونته علي استمرار الدراسة في مراحل تعليمية تالية طبقاً لميوله واستعداداته .
- التعليم الأساسي ، مرحلة تعليمية الزامية واجبارية لجميع أبناء الدولة من التلاميذ والتلميذات بدءاً من سن المدرسة .
- التعليم الأساسي ، نوع من التعليم الوظيفي للقرية حيث الزراعة والصناعات الزراعية والمدنية حيث الصناعة والتجارة بما يتلاءم وطبيعة الحياة في كل منهما أي أنه يهدف إلي تعليم التلاميذ عملاً منتجاً يعود علي الفرد والمجتمع بالفائدة إذا ما اقتصر التلميذ علي هذه المرحلة التعليمية ، وهو في ذات الوقت تمهيد لمراحل تعليمية تالية وفقاً لقدرات التلميذ واستعداداته وميوله .
- يعقب الانتهاء من الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي امتحان تعقده الدولة وتشرف عليه الإدارات أو الأجهزة المسؤولة وذلك في ضوء التشريعات التعليمية المنظمة لذلك .

ثانياً : التعليم الأساسي من المنظور الدولي :

- بدأ الاهتمام بالتعليم الأساسي لدي كثير من دول عالمنا المعاصر (وبخاصة الدول النامية) مع منتصف القرن الحالي ثم تزايد الاهتمام به منذ أوائل السبعينيات حيث نوقشت مسائله وشكلونه من خلال عقد المؤتمرات والندوات العالمية والتي تعقدها الهيئات والمنظمات الدولية ومن بينها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) .

وكذلك المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو العربية) حيث اعتبر التعليم الأساسي - والذي يبدأ مع المرحلة الأولى من العمر - هو الحد الأدنى من التعليم الضروري واللازم للفرد من أجل اعداده لمواصلة الحياة التعليمية التالية وهو في نفس الوقت يعتبر الحد الأدنى من إكساب المعارف والمهارات اللازمة لمواجهة الحياة لمن يقف به السلم التعليمي عند نهاية التعليم الأساسي .

- والتعليم الأساسي ، هو الصيغة التي يطلق عليها «التعليم البوليتكنيكي (متعدد التقنيات) في الدول الاشتراكية ومدته عشر سنوات دراسية تبدأ من سن المدرسة الابتدائية كما في جمهوريات الاتحاد السوفيتي (السابق) أو ثمان سنوات دراسية كما في جمهورية ألمانيا الديمقراطية علي أن غالبية الدول الاشتراكية قد أخذت بهذه الصيغة من التعليم الأساسي منذ سنوات طويلة اذ تعتبر «التعليم البوليتكنيكي» مجالاً تنظيمياً للتعليم من أجل الانتاج لصالح المجتمع ومتطلباته .

- هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فقد أخذ التعليم الأساسي صيغة أخرى يطلق عليها «المدرسة الشاملة» في الدول الرأسمالية ، حيث تتكامل الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية للدراسة ، ايماناً من هذه الدول بقيمة الفرد واطاحة الفرصة أمام أبنائها لاشباع ميولهم ورغباتهم وهي تري في هذا تحقيقاً للديمقراطية بين مواطنيها .

من هذه الدول «السويد» والتي تستمر مدة التعليم الأساسي الشامل (المدرسة الشاملة) فيها لمدة تسع سنوات من بداية التعليم .

وهناك العديد من دول العالم الثالث (دول النامية) والتي أخذت في تعليم أبنائها بالاتجاه نحو التعليم الأساسي ، ومنها «بيرو» (احدي دول أمريكا

اللاتينية) ويشمل التعليم الأساسي بها تسع سنوات دراسية أيضاً .

كذلك تأخذ الهدى باتجاه التعليم الأساسي، حيث تستغرق مرحلته ثمان سنوات ، علي حلقتين ، الأولى مدتها خمس سنوات ، والثانية مدتها ثلاث سنوات دراسية .

ثالثاً : التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية :

تعتبر فكرة التعليم الأساسي أو صيغته ليست جديدة علي مصر ، فقد سبق أن أخذت بها أو بما يماثلها وإن اختلفت المسميات والصيغ ، فمنذ الربع الثاني من القرن العشرين وحتى ما بعد منتصفه تنوعت المدارس التي تهتم بالجوانب العملية أو الفنية أو المهنية ، فقد كانت هناك المدارس الأولية الريفية أو مدرسة العمل (كما يطلق عليها البعض) وكانت هناك المدرسة الاعدادية المهنية والاعدادية الراقية والاعدادية الحديثة ثم مدارس الوحدات المجمع في الريف المصري واستمرت تلك المدارس أو بعضها فترات تختلف بين الطول والقصر إلي أن أنشئت المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر بالقاهرة في عام ١٩٧٠ . وهي مدرسة بوليتكنيكية (متعددة التقنيات) تشمل المرحلتين ، الابتدائية والاعدادية ومدتها ثمان سنوات دراسية يبدأها الطفل في سن السادسة وقد أنشأتها الدولة بالتعاون مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) والتي أسهمت بنصيب غير قليل في تجهيزاتها التعليمية والتدريبية إلي جانب الافادة من الخبرات الألمانية .

وفي اواخر السبعينيات ، أعيد النظر في السياسة التعليمية في مصر واتجهت الدولة نحو تحقيق التكامل بين التطور الكمي والنوعي للتعليم بما يمكن من تعميم ورفع مستواه ، مبتدئه بمرحلة هامة من مراحلها سواء بالنسبة للتعليم ذاته أو بالنسبة للمرحلة العمرية من سن الدراسين فكانت صيغة التعليم الأساسي التي تربي الدولة فيها تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص وامتداداً لسن الالتزام من مرحلة واحدة إلي مرحلتين هما ، الابتدائية والاعدادية (والتي سنواتها تسع سنوات دراسية) .

كذلك رأت الدولة أن في أخذها بالتعليم الأساسي فلسفة جديدة ، تجمع بين التعليم والعمل المنتج والنشاط البيئي الذي يرتبط بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم وفي هذا ، امتداد لنشاط المدرسة وانفتاح لها علي البيئة الخارجية بدلا

من التوقع حول ذاتها ، وانطلاقاً لأبنائها خارج أسوارها ليسهموا في تنمية مجتمعهم ومشاركتهم في قطاعات الانتاج بقدر جهودهم وميولهم ومن خلال ما يقدم لهم من معارف وما يمارسونه من أنشطة وتدريبات عملية يفيد منها المجتمع اذا ما انتهت الدراسة ببعضهم إلى هذه المرحلة أو تهيئتهم لمواصلة الدراسة في مجالات أخرى فضلاً عن اكسابهم لبعض القيم والعادات السلوكية كالايمان بقيمة العمل وخدمة المجتمع واحترام العمل اليدوي وغيرها .

متى تبلورت فكرة «التعليم الأساسي» ونفذ هذا الاتجاه ؟

في شهر يوليو ١٩٨٠ أصدرت وزارة التربية والتعليم وثيقة بشأن تطوير وتحديث التعليم في مصر ، والأخذ بنظام «التعليم الأساسي» باعتباره الحد الضروري من التعليم لجميع أفراد الشعب ، وإن المدرسة الابتدائية هي القاعدة الأساسية وهي أيضاً التطبيق العملي لتكافؤ الفرص التعليمية لجميع أبناء شعب مصر دون تفرقة وأن المدرسة الاعدادية مكتملة لها .

ومما جاء في هذه الوثيقة :

... التعليم الأساسي . . . تعليم وظيفي في فلسفته ، إذ يرتبط بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم بشكل يوثق العلاقة بين ما يدرسه التلميذ في المدرسة وبين ما يلقاه في البيئة الخارجية ، مع تأكيد الاهتمام بالناحية التطبيقية في كل ما يدرسه التلميذ بحيث تكون البيئة الخارجية ومواقع الانتاج والثروة فيها من بين مصادر المعرفة والبحث والدرس والعمل والنشاط في معظم المواد الدراسية .

وعن الغاية من التعليم الأساسي ، جاء في الوثيقة ما يلي :

... تزويد الدراسين بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة ، الزراعية أو الصناعية أو الحضرية أو الصحراوية بحيث يمكن لمن ينهي مرحلة التعليم الأساسي أن يواجه الحياة بمقدرة أو يواصل تعليمه في مراحل أعلى .

أما عن المبادئ الرئيسية للتعليم الأساسي ، فقد تضمنتها الفقرة التالية من الوثيقة :

التعليم الأساسي . . . تعليم موحد لجميع أبناء المجتمع المصري ، ذكورا

واناثة في الريف والحضر علي السواء ، وهو تعليم متنوع القنوات إلي مراحل التعليم التالية كما أنه يجمع بين النواحي النظرية والعملية مع الحرص علي التكامل بينهما ، إذ يعد الفرد لكي يكون مواطنًا اجتماعيًا ومنتجًا وفعالًا ، ومتكيفًا مع مجتمعه المحلي ، مع التأكيد علي دعم التربية الدينية والسلوكية والوطنية .

ثم اتخذ التعليم الأساسي طريقة إلي التطبيق في بعض مناطق الجمهورية علي عدد من مدارس المرحلتين الابتدائية والاعدادية بلغ نحو مائة وخمسين مدرسة وكان ذلك في أواخر السبعينيات أي قبيل صدور وثيقة وزارة التربية والتعليم .

وقد استلزم تطبيق نظام التعليم الأساسي إعادة النظر في أمور كثيرة من أهمها :

- اعداد المعلم الذي يقوم بالتنفيذ .
- المقررات والمناهج الدراسية .
- الأبنية التعليمية وتجهيزاتها التربوية .
- الإدارة المدرسية والأجهزة المسئولة عن التعليم .
- توفير الاعتمادات المالية اللازمة .

غير أن البعض رأي - من خلال التطبيق - أن هذا النوع من التعليم هو صيغة مقنعة للتعليم الحرفي وأن الغرض منه هو تحويل المدارس المطبق فيها إلي مدارس لاعداد الحرفيين ، الأمر الذي جعل وزارة التربية والتعليم تبادر بتوضيح مراميها من وجوده وذلك أثناء انعقاد مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق، الذي عقدته جامعة حلوان بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومركز سرس اللبان في ١٩٨١ حيث جاء في ورقة العمل التي قدمت إلي المؤتمر ما يلي :

«التعليم الأساسي . . بعيد كل البعد عن التعليم الحرفي ، فهو لا يهدف بحال ما إلي تخريج عامل علي درجة من المهارة ، إنما هو تعليم عام تمتزج فيه النظرية بالتطبيق والعمل ، فيه قدر من الثقافة المهنية العملية التي أصبحت عنصرا من العناصر الأساسية للتربية والتعليم في عصر تسوده التكنولوجيا

ويأخذ بأسبابها مجتعا الجديد ، وتتنوع هذه الدراسات العملية وفقا لقدرات التلاميذ وميولهم واستعداداتهم ، كما انها تتكامل مع المواد الثقافية بحيث تكمل كل واحدة منها الأخرى وبحيث تحقق في النهاية المواطن القادر - بجانب معلوماته النظرية المجردة - علي الابتكار والمزاولة اليدوية والتطبيقية والمهنية، .

- صدور قانون التعليم ١٩٨١ :

وفي شهر أغسطس ١٩٨١ صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم العام ، وقد روعي فيه تجميع قوانين التعليم قبل الجامعي التي سبق صدورها ويصدر هذا القانون أصبح التعليم الأساسي حقيقة واقعة ومطبقة علي جميع مدارس الجمهورية بمراحلها الابتدائية والاعدادية .

ثم أدخلت عليه بعض التعديلات بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ومما جاء في هذا القانون والقانون المعدل له بشأن التعليم الأساسي ما تضمنته المواد التالية :

الباب الثاني مرحلة التعليم الأساسي

مادة ١٥ : *

التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم ، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك علي مدي ثماني سنوات ويتولي المحافظون كل في دائرة اختصاصه اصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الالتزام بالنسبة للآباء وأولياء الأمور علي مستوي المحافظة ، كما يصدرن القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملزمين علي مدارس التعليم الأساسي في المحافظة ، ويجوز في حالة وجود أماكن النزول بالسن إلي خمس سنوات ونصف وذلك مع عدم الاخلال بالكثافة المقررة للفصل .

مادة ١٦ :

يهدف التعليم الأساسي إلي تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة ، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف ، وذلك من أجل اعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه .

مادة ١٧ :

تنظم الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي لتحقيق الأغراض الآتية :

(*) المادة ١٥ معدلة بالقانون ٢٣٢ لسنة ١٩٨٨ وكانت قبل التعديل كالآتي : التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم ، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك علي مدي تسع سنوات دراسية . ويتولي المحافظون كل في دائرة اختصاصه اصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الالتزام بالنسبة للآباء وأولياء الأمور علي مستوي المحافظة كما يصدرن القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملزمين علي مدارس التعليم الأساسي في المحافظة ، ويجوز في حالة وجود أماكن التجاوز بالنقض عن ستة أشهر من سن الالتزام مع عدم الاخلال بعدد التلاميذ المقرر للفصل .

- المعمول به الآن أن التعليم الأساسي مدته (٩) تسع سنوات دراسية .

- التأكيد علي التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة .
- تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج .
- توثيق الارتباط بالبيئة علي أساس تنويع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات .
- تحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية في مقررات الدراسة وخططها ومناهجها .
- ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التي يعيشون فيها ، بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحي التطبيقية ، علي أن تكون البيئة وأنماط النشاط الاجتماعي والاقتصادي بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط في مختلف موضوعات الدراسة .

مادة ١٨ : *

يعقد امتحان من دورين علي مستوي المحافظة في نهاية مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي ، ويمنح الناجحون فيه شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي ، ويصدر بنظام هذا الامتحان قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي ، ويجوز لكل من أتم الحلقة الابتدائية وأظهر ميولا مهنية أن يستكمل مدة الإلزام بالتعليم الأساسي بالالتحاق بمراكز التدريب المهني أو بمدارس أو فصول إعدادية مهنية وفقاً للنظام الذي يضعه وزير التربية والتعليم بالإتفاق مع الجهات المعنية ويمنح خريجو هذه المراكز والمدارس أو الفصول من المديرية التعليمية شهادة في التعليم الأساسي المهني ويجوز لحاملي هذه الشهادة الالتحاق بالتعليم الثانوي الصناعي أو الزراعي وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها وزير التربية والتعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي .

(* المادة ١٨ معدلة بالقانون ٢٢٢ لسنة ١٩٨٨ وكانت قبل التعديل كالآتي :

يعقد امتحان من دورين علي مستوي المحافظة في نهاية مرحلة التعليم الأساسي ويمنح الناجحون فيه «شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي» ويصدر بنظام هذا الامتحان قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم . وكل من أتم مدة الإلزام بالتعليم الأساسي ولم يؤد امتحان الشهادة أو رسب فيه يعطي مصدقة من المديرية التعليمية بآتمام مدة الإلزام .
أما بالنسبة لامتحانات النقل فيصدر بنظامها وقواعد النجاح وفرص الرسوب والاعادة قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي .

معلمو التعليم الأساسي :

يتم اعداد معلمي التعليم الأساسي بمرحلتيه (الابتدائية والاعدادية) علي النحو التالي :

أ - معلمو المدرسة الابتدائية :

يقوم بالتدريس في المرحلة الابتدائية - حتي الآن - خريجو وخريجات دور المعلمين والمعلمات والتي مدة الدراسة بها خمس سنوات بعد الحصول علي شهادة اتمام الدراسة الاعدادية بالإضافة إلي نوعيات أخري من المؤهلات الدراسية المتوسطة التي يعقبها دراسات تربوية ، وقد تضمن قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ذلك حيث جاء في :

المادة ٤٧ منه ما يلي : (*)

إلي أن تتوفر لوزارة التربية والتعليم الأعداد الكافية من المدرسين المؤهلين تأهيلا تربويا عاليا للتدريس بمرحلة التعليم الأساسي ، تتولي دور المعلمين والمعلمات اعداد معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي وتزويدهم بالثقافة العلمية والمهنية والخبرات والمهارات اللازمة ، وتعتبر هذه الدور في نفس الوقت مراكز للدراسات والتجريب التربوي في مجال التعليم الأساسي بالتعاون مع كليات التربية في المحافظة ، ومدخلا من مداخل كليات التربية ، وتتاح لخريجيتها فرصة الألتحاق بكليات التربية وفق القواعد التي ينظمها قانون الجامعات ولائحته التنفيذية .

كما جاء في المادة ٤٨ منه ما يلي :

تكون مدة الدراسة في هذه الدور خمس سنوات ، ويتم القبول فيها من الحاصلين علي شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي ووفقا للشروط التي يصدر بها قرار من وزير التعليم ، ويجوز له أن يقرر النظام الداخلي في بعض أو كل هذه الدور مع الاعفاء من رسوم الايواء .

وفي أثناء العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ صدر القرار الوزاري رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٤ بشأن تصفية الدراسة بدور المعلمين والمعلمات ، وفيما يلي نص القرار :

* تغيرت هذه الامور الآن وأصبح معلمو المرحلة الإبتدائية يعدون في كليات التربية .

جمهورية مصر العربية

وزير التعليم

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار وزاري

رقم (٢٤) بتاريخ ١٩٨٨/٢/٤

بشأن : تصفية الدراسة بدور المعلمين والمعلمات

وزير التعليم :

بعد الاطلاع علي قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

وعلي القرار الجمهوري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٢ بمسئوليات وزارة التربية والتعليم ، وعلي القرار الوزاري رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٧ بشأن تنظيم دور المعلمين والمعلمات وتعديلاته .

وعلي القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بشأن قواعد الالتحاق بمدارس وزارة التربية والتعليم .

وعلي القرار الوزاري رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٨ بشأن نظام تقويم الطلاب في امتحانات النقل في مرحلة التعليم الأساسي ، والثانوي العام ، ودور المعلمين والمعلمات .

قرر

المادة الأولى :

يوقف قبول الطلاب بالصف الأول بدور المعلمين والمعلمات اعتبارا من العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨ .

المادة الثانية :

تستمر الدراسة بدور المعلمين والمعلمات طبقا للقرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته حتي تتم تصفية الطلبة والطالبات المقيدين بجميع الصفوف بدور المعلمين والمعلمات في تاريخ إصدار هذا القرار وذلك طبقا لأحكام القرارات المنظمة للتقويم وامتحانات النقل والدبلوم .

المادة الثالثة :

يتولى قطاع التعليم الفني بالاشتراك مع الإدارة العامة للخطة والمتابعة توفير الفصول اللازمة من التعليم الفني وتجهيزاتها في جميع مديريات التربية والتعليم بالمحافظات لاستيعاب النسبة التي كان يتقرر قبولها سنويا بدور المعلمين والمعلمات من الطلاب الناجحين في امتحان شهادة اتمام مرحلة التعليم الأساسي .

المادة الرابعة :

علي جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ويعمل به اعتبارا من العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨ ويلغي كل ما يخالف ذلك من أحكام .

وزير التعليم

(دكتور احمد فتحي سرور)

وبناء علي قرار تصفية دور المعلمين والمعلمات ، صدر القرار الوزاري رقم ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٦ في شأن انشاء شعبة لاعداد معلم التعليم الابتدائي بكليات التربية .

وتنفيذ ذلك ، بدأت كليات التربية تستقبل من بين طلابها ، الراغبين في الالتحاق بشعبة التعليم الابتدائي مع بداية العام الجامعي ١٩٨٩/٨٨ من الحاصلين علي شهادة الثانوية العامة بشعبها المختلفة .

وقد أقرت ذلك لجنة قطاع الدراسات التربوية واعداد المعلم التابعة للمجلس الأعلى للجامعات وقدمت اقتراحا بالشعب التخصصية وتوزيع المقررات الدراسية بها وفيما يلي نص القرار الوزاري وقرار لجنة قطاع الدراسات التربوية :

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ / /

جمهورية مصر العربية

وزارة التعليم العالي

وزير التعليم

قرار وزاري

رقم ٩٦٦ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٦

في شأن انشاء شعبة لاعداد معلم التعليم

الابتدائي بكليات التربية

وزير التعليم

بعد الاطلاع علي القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات

ولانحته التنفيذية .

وعلي اللوائح الداخلية لكليات التربية بالجامعات .

وبناء علي موافقة المجلس الاعلي للجامعات .

قرر

(المادة الأولى)

انشاء شعبة لاعداد معلم التعليم الابتدائي بكل كلية من كليات التربية

بالجامعات .

(المادة الثانية)

تطبيق خطة الدراسة والامتحان المرفقة علي الشعب التي تنشأ تنفيذاً

لهذا القرار مع استمرار العمل بخطط الدراسة والامتحان المطبقة حالياً علي

شعب التعليم الأساسي القائمة في بعض كليات التربية .

(المادة الثالثة)

علي الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

وزير التعليم

(دكتور أحمد فتحي سرور)

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الأعلى للجامعات

لجنة قطاع الدراسات التربوية واعداد المعلم

شعبة التعليم الابتدائي بكليات التربية

- ١ - تنشأ شعبة في كليات التربية في مرحلة الليسانس والبيكالوريوس لاعداد معلم المدرسة الابتدائية باسم «شعبة التعليم الابتدائي».
 - ٢ - يقبل في هذه الشعبة الطلاب الحاصلون علي الثانوية العامة بشعبها المختلفة وذلك عن طريق مكتب التنسيق .
 - ٣ - ويجوز قبول طلاب من الحاصلين علي دبلوم دور المعلمين والمعلمات نظام الخمس سنوات في هذه الشعبة بالشروط التي يحددها المجلس الأعلى للجامعات .
 - ٤ - مدة الدراسة بهذه الشعبة للحصول علي درجة الليسانس في الاداب والتربية (شعبة التعليم الابتدائي) أربع سنوات جامعي .
 - ٥ - تكون الدراسة موحدة لجميع طلاب هذه الشعبة في الفرقتين الأولى والثانية بكلية التربية لتؤهل الطالب للقيام بمهام معلم الفصل للصفوف الأولى في التعليم الابتدائي بينما تؤهل الدراسة بالكلية في الفرقتين الثالثة والرابعة للقيام بمهام معلم مادة أو مجموعة مواد للصفوف المتقدمة في التعليم الابتدائي في أحد التخصصات الآتية :
 - ١ - اللغة العربية والدراسات الاسلامية .
 - ٢ - المواد الاجتماعية .
 - ٣ - العلوم .
 - ٤ - الرياضيات .
- وللكلية أن تأخذ من هذه التخصصات ما يتفق مع امكاناتها المادية والبشرية وفقا لحاجة الاقليم الذي تخدمه الكلية في مجال التعليم ولها أيضاً أن تنشئ تخصصات أخرى بعد موافقة مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات .
- ٥ - توزيع مقررات الدراسة وفقاً للخطة المبينة في الجداول الآتية :

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
وزير التعليم

التاريخ / / ١٩

أولاً : خطة الدراسة للفرقتين الأولى والثانية بكليات التربية
(جميع طلاب شعبة التعليم الإبتدائي)

ملاحظات	الفرقة الثانية			الفرقة الأولى			المقرر
	النهاية العظمى	الأوراق الامتحانية	عدد الساعات الاسبوعية	النهاية العظمى	الأوراق الامتحانية	عدد الساعات الاسبوعية	
	٥٠	١	٢	٥٠	١	٢	دراسات بينية
	١٥٠	٢	٦	١٥٠	٢	٦	لغة عربية وتعليم القراءة والكتابة
	٥٠	١	٢	٥٠	١	٢	لغة إنجليزية
يعرس الطالب	١٠٠	٢	٤	١٠٠	٢	٤	مواد إجتماعية
مقررات مجموعة	١٠٠	٢	٤	١٠٠	٢	٤	علوم
فقط من هذه	١٠٠	٢	٤	١٠٠	٢	٤	رياضيات
المجموعات الثلاث							
وذلك يعني من							
دراسة مقرر							
المجموعة التي	-	-	-	٥٠	١	٢	تاريخ التعليم الإبتدائي في
تنتمي الى الشعبة							مصر وعلاقته بقضايا
التي تخرج منها							الاجتمع
في الثانوية العامة	-	-	-	٥٠	١	٢	علم نفس النمو للأطفال
(أبسي ، علوم ،	-	-	-	٥٠	١	٢	علم النفس التربوي
رياضة)							والفرق الفرعية للأطفال
	-	-	-	٥٠	١	٢	فلسفة التعليم الاساسي
	٥٠	١	٢	-	-	-	نظم التعليم الإبتدائي في
							الدول المختلفة
	٥٠	١	٢	-	-	-	استراتيجيات ومهارات
							التدريس
أعمال سنة للفرقة	٥٠	١	٢	٥٠	-	٢	دراسات أسرية وبيئية
الأولى	٥٠	١	٢	٥٠	-	٢	موسيقى
	٥٠	-	٢	٥٠	-	٢	فنون تشكيلية
	٥٠	-	٢	٥٠	-	٢	رياضة بدنية
	١٠٠	-	٤	-	-	-	تربية عملية للمصروف
							الأولى في المدرسة
							الإبتدائية
	٨٥٠	١٢	٢٤	٨٥٠	١٢	٢٤	مجموع

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
وزير التعليم

التاريخ / / ١٩

ثانياً : خطة الدراسة للفرقتين الثالثة والرابعة بكليات التربية شعبة التعليم الابتدائي
أ - المقررات التربوية المشتركة لجميع التخصصات في هذه الشعبة

الفرقة الرابعة			الفرقة الثالثة			المقرر
النهاية المعطى	الأوراق الامتحانية	عدد الساعات الأسبوعية	النهاية المعطى	الأوراق الامتحانية	عدد الساعات الأسبوعية	
٥٠	١	٢	-	-	-	ضحة مدرسية ونفسية للطفل التقويم التربوي ومبادئ الإحصاء تعليم الكبار وخدمة البيئة
٥٠	١	٢	-	-	-	
-	-	-	٧٥	١	٢	تتضمن درجة المسكر الصيفي
-	-	-	٥٠	١	٢	
-	-	-	٥٠	١	٢	تكنولوجيا التعليم والرسائل طرق تدريس مادة التخصص مهنة التعليم وأنوار المعلم فيها
٥٠	١	٢	-	-	-	
٥٠	١	٢	-	-	-	إدارة المدرسة الابتدائية مناهج التعليم الابتدائي تربية عملية في الصفين الأخيرين في المدرسة الابتدائية
١٠٠	-	٤	١٠٠	-	٤	
٢٠٠	٤	١٢	٢٢٥	٤	١٢	المجموع

بالنسبة لمقرر تعليم الكبار وخدمة البيئة

تخص ثلاثة أسابيع خاغل الأجازة الصيفية مرة واحدة خلال سنوات الدراسة كمسكرات لخدمة البيئة لاعداد الطالب لخدمة المجتمع والاشترك في جهود محو الأمية وتعليم الكبار.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
وزير التعليم

التاريخ / / ١٩

ب - تخصص اللغة العربية والدراسات الإسلامية
(شعب التعليم الإبتدائي)

الفرقة الرابعة			الفرقة الثالثة			المقرر
النهاية العظمى	الأوراق الامتحانية	عدد الساعات الاسبوعية	النهاية العظمى	الأوراق الامتحانية	عدد الساعات الاسبوعية	
٥٠	١	٢	٥٠	١	٢	نحو وصرف
١٠٠	١	٤	١٠٠	١	٤	دارسات دينية
-	-	-	٥٠	١	٢	الأدب الجاهلي والإسلامي ونصوصها
٥٠	١	٢	٥٠	١	٢	قراءة تحليلية
-	-	-	٥٠	١	٢	البلاغة
-	-	-	٥٠	١	٢	قصص أطفال
-	-	-	٥٠	١	٢	تدريب لغوي وتحليل أخطاء
-	-	-	٥٠	١	٢	علم اللغة (الأصوات)
-	-	-	٥٠	١	٢	تعليم القراءة والكتابة
٥٠	١	٢	-	-	-	الأدب العباسي ونصوصه
٥٠	١	٢	-	-	-	الأدب المصري
٥٠	١	٢	-	-	-	الأدب الشعبي
٥٠	١	٢	-	-	-	موسيقى الشعر
٥٠	١	٢	-	-	-	النقد الأدبي
٥٠	١	٢	-	-	-	دراسات لغوية (في المعاجم ودلالة الألفاظ)
٧٥	-	٣	٧٥	-	٣	تدريبات عملية أو فنية (رسم - اشغال - زراعة - أعمال ورش - الخ.)
٣٠٠	٥	١٢	٣٢٥	٥	١٢	مقررات تربوية
٨٧٥	١٤	٣٥	٩٠٠	١٤	٣٥	المجموع

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ / / ١٩

وزارة التعليم العالي
وزير التعليم

ج - تخصص مواد اجتماعية (شعبة التعليم الابتدائي)

الفرقة الرابعة			الفرقة الثالثة			المقرر
النهاية العظمى	الأوراق الامتحانية	عدد الساعات الاسبوعية	النهاية العظمى	الأوراق الامتحانية	عدد الساعات الاسبوعية	
-	-	-	٥٠	١	٢	تاريخ مصر الفرعونية والشرق الأدنى القديم
-	-	-	٥٠	١	٢	تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر
-	-	-	٥٠	١	٢	تاريخ اليونان والرومان
-	-	-	٥٠	١	٢	تاريخ أوروبا (عصور وسطى)
-	-	-	٥٠	١	٢	تاريخ الدول الإسلامية وحضارتها
-	-	-	٥٠	١	٢	جغرافيا بشرية
-	-	-	٥٠	١	٢	جغرافيا اقتصادية
-	-	-	٥٠	١	٢	جغرافيا طبيعية
-	-	٢	٥٠	١	٢	خرائط
٥٠	١	٢	-	-	-	تاريخ مصر الحديث والمعاصر
٥٠	١	٢	-	-	-	علاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى
٥٠	١	٢	-	-	-	تاريخ الدولة العباسية والدويلات المستقلة
٥٠	١	٢	-	-	-	تاريخ الأيوبيين والمماليك
٥٠	١	٢	-	-	-	جغرافية أفريقية وحوض النيل
٥٠	١	٢	-	-	-	جغرافيا اقليمية أوراسيا
٥٠	١	٢	-	-	-	جغرافية الوطن العربي
٧٥	-	٢	٧٥	-	٢	جغرافية مصر تدريبات عملية أو فنية (رسم - اشغال - زراعة - ورش .. الخ)
٢٠٠	٥	١٢	٢٢٥	٥	١٢	مقررات تربوية
٨٢٥	١٤	٢٥	٨٥٠	١٤	٢٥	مجموع

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
وزير التعليم

التاريخ / / ١٩

د. تخصص العلوم (شعبة التعليم الإبتدائي)

الفرقة الرابعة			الفرقة الثالثة			المقرر
النهاية العظمى	الأوراق الامتحانية	عدد الساعات الأسبوعية	النهاية العظمى	الأوراق الامتحانية	عدد الساعات الأسبوعية	
١٥٠	٢	٤+٦ عملى	١٥٠	٢	٤+٦ عملى	تاريخ طبيعى (نبات - حيوان - جيولوجيا)
١٥٠	٢	٤+٦ عملى	١٥٠	٢	٤+٦ عملى	علوم طبيعية (كيمياء - فيزياء)
٧٥	-	٢	٧٥	-	٢	تدريبات عملية أو فنية (رسم - أشغال - زراعة - اعمال ورش ... الخ)
٢٠٠	٥	١٢	٢٢٥	٥	١٢	مقررات تربوية
٦٧٥	١١	٢٥	٧٠٠	١١	٢٥	المجموع

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
وزير التعليم

التاريخ / / ١٩

هـ - تخصص الرياضيات (شعبة التعليم الابتدائي)

الفرقة الرابعة			الفرقة الثالثة			المقرر
النهاية العظمى	الأوراق الامتحانية	عدد الساعات الاسبوعية	النهاية العظمى	الأوراق الامتحانية	عدد الساعات الاسبوعية	
١٠٠	١	٤	١٠٠	١	٤	تحليل
١٠٠	١	٤	١٠٠	١	٤	جبر
١٠٠	١	٤	١٠٠	١	٤	ميكانيكا
١٠٠	١	٤	٥٠	١	٢	هندسة
٥٠	١	٢	٥٠	١	٢	إحصاء
-	-	-	٥٠	١	٢	فيزياء
٥٠	١	٢	-	-	-	مقدمة في الحاسب الآلي
-	-	-	٥٠	١	٢	تاريخ رياضيات
٧٥	-	٢	٧٥	-	٢	تدريبات عملية أو فنيج (رسم - اشغال - زراعة - أعمال ورش - الخ)
٢٠٠	٥	١٢	٢٢٥	٥	١٢	مقررات تربوية
٨٧٥	١١	٢٥	٩٠٠	١٢	٢٥	جملة

ب - معلمو المدرسة الإعدادية : (الحلقة الثانية من التعليم الأساسي)

يعد هؤلاء المعلمون في كليات التربية حيث التخصصات المختلفة للمواد الدراسية إلى جانب كليات التربية المتخصصة (الفنية - الموسيقية - الرياضية - الاقتصاد المنزلي) وهو ما يعرف بالنظام التكاملي في اعداد المعلمين .

بالاضافة إلى ذلك ، هناك النظام المتتابعي لم يتهون الدراسة الجامعية الأولى ويتبعونها بدراسة تربوية تأهيلية لمهنة التدريس .

هذا فضلا عن خريجي وخريجات كليات التربية الوعية التي بدأ انشاؤها في العامين (١٩٨٩/٨٨ و ١٩٩٠/٨٩) والذين يعملون في مرحلتى التعليم الأساسي تغطية للنقص بمدارس بعض محافظات الجمهورية وهو نظام تكاملي أيضا .

للمزيد من المعلومات عن التعليم الأساسي ، ارجع إلى :

- التعليم الأساسي (مفاهيمه - مبادئه - تطبيقاته) منصور حسين ، يوسف خليل ١٩٧٨ .

- مؤتمر التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق ، جامعة حلوان ١٩٨١ .

- قانون التعليم - وزارة التربية والتعليم - ١٩٨١ - رقم ١٣٩ .

- التعليم الأساسي في دول العالم الثالث - د. رضا أحمد ابراهيم ١٩٨٥ .

- التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية - محمد جمال نوير - د. شكرى عباس ١٩٨٧ .

- قانون التعليم - وزارة التربية والتعليم - ١٩٨٨ رقم ٢٣٣ .

وهناك كتابات أخرى تناولت التعليم الأساسي من زوايا مختلفة .

بيانات احصائية
عن
التعليم العام
فى
جمهورية مصر العربية



إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي
للعام الدراسي ١٩٩٢/٩١ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	الجملة العامة			إبتدائي	
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول
١	القاهرة	٢٨.٢	٢٧٦١٧	١٦١٨١٥٥	١٢.٠	١٧١٩١
٢	الإسكندرية	١٢.٢	١٦٨١٥	٧٥٥.٩٣	٦٢٨	٨٢٣٩١.٤
٣	البحيرة	١٨٧٨	١٩٤٣.	٨٣٢٧٤٨	١١٥٩	٦٥
٤	الغربية	١٤٥٧	١٧١٩٥	٧٢٩٦٧٦	٩.٠	٨٧٩.
٥	كفر الشيخ	١.٧٦	١.٩٥١	٤٢٣٦٢٦	٧٤٢	٥٨٥٨
٦	المنوفية	١٢٢٣	١٤٢٤٢	٦.٩٦٥.	٨٣.	٧٤٨٧
٧	القليوبية	١١٦٨	١٥١.١	٦٨٩٨٨٩	٦٧٥	٧٧٥٨
٨	الدقهلية	٢.٦.	٢٢٧٥٧	٩٢٨٥٧٧	١٣٢٤	١١٧٥٦
٩	دمياط	٥٢٦	٥٥٢٨	٢١٧٣٣٦	٣.٦	٢٩٢١
١٠	الشرقية	١٨٦٦	١٩٦١٣	٨.٨٥٨.	١٢٥٣	١.٤٣٦
١١	بورسعيد	٢.٨	٢٧٦٣	١.٣٣٧٩	١.٠	١٢.٥
١٢	الإسماعيلية	٤٥٢	٤٤٨٤	١٦٩٧١٣	٢٨.	٢٢٤.
١٣	السويس	١٨٢	٢٧٥٩	١.٦٨٦٧	١.١	١٣٦٨
١٤	الجيزة	١٥٨٢	٢١٣٧٦	٩٧٦٧٩.	٨٤٥	١١٧٤٣
١٥	الفيوم	٧٥٣	٧٩٢٢	٣٢٤٨٣٨	٤٥٥	٤٣٢٥
١٦	بني سويف	٧٤٢	٨٤٩٧	٣١٩.٠٢	٥١.	٤٤٣٨
١٧	المنيا	١٣٤٧	١٤١.٧	٥٧٧٣٢١	٨٩٥	٧٤٩.
١٨	أسيوط	١.٩٨	١٢٣٧٤	٥٠.١١١	٦٧٣	٦٤٥٣
١٩	سوهاج	١١٦٥	١٢٥٨٨	٥.٣٢٧١	٨١١	٦٨٧٨
٢٠	قنا	١١٤٩	١٢.٨٨	٤٨.٦.٥	٧.٦	٦٧٣٢
٢١	الأقصر	٨٣	١.٠٠	٤.٢٣٧	٤٣	٢٩٧
٢٢	أسوان	٥٩٩	٦.٨٦	٢٢٨٧٥١	٣٦٩	٢.٥٥
٢٣	مطروح	٢٧٧	١٣٤٥	٣٨١٧٢	١٦٤	٨١٧
٢٤	الوادى الجديد	٢١٣	١٥١٦	٣٨١٩٣	١١١	٧٤٤
٢٥	البحر الأحمر	١٢١	٩٦.	٢٧٩٥٩	٥٦	٤٨٦
٢٧	شمال سيناء	٢٨٥	١٩٢.	٤٧٣٢٢	١٦٥	١.١١
٢٧	جنوب سيناء	٩٢	٣٩٤	٥٩٨٥	٦.	٢٨٤
	الإجمالي	٢٥٦١٦	٢٩١٤٢٨	١٢١.١٨٤٦	١٥٣٦١	١٥.٤٦٧

تابع إحصاء أعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي
للعام الدراسي ١٩٩٢/٩١ موزعا على محافظات الجمهورية

ثانوى عام وتجريبي			إعدادى			المديريات التعليمية	رقم مسلسل
تلاميذ	فصول	مدارس واقسام	تلاميذ	فصول	مدارس واقسام		
١٢٦٧١٨	٣٢٨.	٢٢.	٤٧٩٩٨٤	١٠٧٠٣	٦٩٩	القاهرة	١
٤٧٨٧٥	١٢٧٢	٨٣	٢٠٧٣٨٦	٤٨٦٢	٢٨٦	الإسكندرية	٢
٣٦٠٩٦	٧٢١	٥٩	٢٤٧٦٨٩	٥٥٨٦	٤٦٥	البحيرة	٣
٣٤٦٢٠	٩٤٤	٥٢	٢٢٥٤٩٠	٥١٠٨	٣٣٣	الغربية	٤
١٦٥١٠	٤٧٨	٣٧	١٢٦٣٩٦	٣٢١٥	٢٢٢	كفر الشيخ	٥
٢٤٠٥٤	٦٧٢	٥٧	١٩٥٨٩٣	٤١٣٦	٢٥٦	المنوفية	٦
٣٦١٢٢	٧٤٦	٥٢	٢١١١٣٤	٤٤٨٨	٢٧٩	القليوبية	٧
٣٩٢٨٥	١١٧٦	٩٠	٢٨٠٢٩٩	٦٨٦٦	٤٤٢	الدقهلية	٨
١٠٥٥٨	٣٢٣	٣٦	٦٠٢٢٣	١٥٤٨	١١٢	دمياط	٩
٣٣٣٩٨	٩٧٨	٧٧	٢٣١٩٦٢	٥٨٤٥	٤٢٩	الشرقية	١٠
٥٧٩٥	٢٠٥	١٦	٣٠٧٢٤	٨٣٤	٤١	بورسعيد	١١
٧٧٥٩	٢٥٢	١٨	٥١٥٩٠	١٣١٠	١٠٧	الإسماعيلية	١٢
٤١٠٣	١٢٣	٧	٣٤٠٤٥	٩٧٨	٤٨	السويس	١٣
٤٧٠٩٧	١١٢١	٧٧	٢٧٦٢٨٥	٥٧٣٠	٣٩٠	الجيزة	١٤
١٠٢٤٤	٣٢٨	٢٧	٨٥٥٠٥	٢٠٧٧	١١٨	الفيوم	١٥
١٢٥٤١	٣٧٠	٢٢	٩٢٤٦٧	٣٦٠٣	١٥١	بني سويف	١٦
٢٤٩٦٤	٧٠٥	٣٧	١٦٧٤٦٨	٤٠٧٥	٣٠٥	المنيا	١٧
٢١١١٧	٦١٣	٥٣	١٥٤٣٧٠	٣٨٧٦	٢٧١	أسيوط	١٨
١٨٠٨٢	٥٠٧	٣٤	١٥٣٩٦٧	٣٨٠٨	٢٣٥	سوهاج	١٩
١٧٠٨٧	٥٥٠	٥٤	١٤٦٨٣٣	٣٤٣٧	٢٦٥	قنا	٢٠
٢٢١٥	٦٥	٥	١١٠٣٦	٢٧٩	١٦	الأقصر	٢١
٨٨٥٩	٢٧٢	٢٤	٧٣٦٠٢	١٨٥٢	١٤٥	أسوان	٢٢
١٤٥١	٥٧	١٠	١٠٥٢١	٢٧٣	٤٣	مطروح	٢٣
١٩١٨	٨١	١٠	١٢٣٩٣	٤٨٥	٦٩	الوادى الجديد	٢٤
١٣٩٩	٥٧	١٠	٨٣٦٤	٢٩٠	٣٢	البحر الأحمر	٢٥
٢٠٠٢	١١٢	١٥	١٥١٠٠	٥٦٣	٧١	شمال سيناء	٢٧
١٥٧	١٥	٤	١٦٣٩	٨٠	٢٣	جنوب سيناء	٢٧
٥٧٢٠٢٦	١٦٠٣٣	١١٨٦	٣٥٩٣٣٦٥	٨٤٩١٧	٥٨٥٣	الإجمالى	

تابع إحصاء أعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي
للعام الدراسي ١٩٩٢/٩١ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	صناعي			زراعي		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٥٢	١٧٦٦	٥٦٦٤١	-	-	
٢	الإسكندرية	١٢	٦٦٥	٢١٦٣٥	٧٩	٢٧٧٣	
٣	البحيرة	٢٦	١١٠٩	٤٠٣٨٩	٣٧١	١٣١٦٢	
٤	الغربية	٢٠	٩٦٦	٣٤٩٩١	١٧٦	٦٣٢٠	
٥	كفر الشيخ	١٠	٤٨٦	١٦٥١٥	١٧٢	٦٧٨٠	
٦	المنوفية	٢١	٨٧٧	٣٠٠٣١	١٨٩	٦٣١٦	
٧	القليوبية	٢٢	٧٢٤	٢٤٩٦٦	١٩٠	٦٤١٠	
٨	الدقهلية	٤٠	١٤٢٤	٥٣٧٢٢	٤٠٣	١٣٩٢٧	
٩	دمياط	١٠	٢٤٩	٨٦٤٤	٥٩	١٨٩٦	
١٠	الشرقية	٢٤	١٠٣٨	٣٤٧٢٦	٣٤٤	١٢٢٨٧	
١١	بورسعيد	٩	٢٥١	٦٩٣٥	-	-	
١٢	الإسماعيلية	٧	٢١٧	٧٤٠٤	١٧٤	٥٦٩٠	
١٣	السويس	٧	٢٠٠	٦٧٣٢	١١	٤٠٠	
١٤	الجيزة	٢١	٦٥٦	٢٣٠٣٥	٦٦	٢٥٣٢	
١٥	الفيوم	١٠	٤٢٩	١٥١٠١	١٣٨	٤٩٤٩	
١٦	بني سويف	٩	٤٩٨	١٦٧٨٤	١٦٣	٥٩٢٢	
١٧	المنيا	١٩	٨٥٩	٣٠٩٨١	٣٢٩	١٠٧٦٢	
١٨	أسيوط	١٢	٥٤٥	٢٠٣٢١	٢٠٣	٦٤٤٤	
١٩	سوهاج	٢١	٦٠١	٢٢٠٦٥	١٩٥	٧٤٧٧	
٢٠	قنا	٢٢	٥١٨	٢٠١٣٢	٣٠٨	١١٨٠٢	
٢١	الأقصر	٤	٩٦	٣٥٦٧	٤٣	١٥٨٥	
٢٢	أسوان	١٧	٥٢٣	١٨٩٩٧	٨٦	٣١٨٨	
٢٣	مطروح	٣	٣٧	١٠٨٠	-	-	
٢٤	الوادى الجديد	٦	٧٦	٢٢٢٨	٤٩	١٥٢٨	
٢٥	البحر الأحمر	٧	٦٧	١٥٨٤	-	-	
٢٧	شمال سيناء	٥	٧٨	٢٢٩٦	٢٥	٦٣٧	
٢٧	جنوب سيناء	٢	٦	١٦٨	-	-	
	الإجمالي	٤١٩	١٤٩٦١	٥٢١٦٧٠	٣٧٧٣	١٣٢٧٨٧	

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي
للعام الدراسي ١٩٩٢/٩١ موزعا على محافظات الجمهورية

معلمين ومعلمات			تجارى			المديريات التعليمية	رقم مسلسل
تلاميذ	فصول	مدارس واقسام	تلاميذ	فصول	مدارس واقسام		
١٣١٤	٤٠	٦	٧٠٣٧٤	١٩٥٨	١١٨	القاهرة	١
٧٢٨	٢٢	٣	٢٨٨٧٢	٨١٧	٤٥	الإسكندرية	٢
١٥٦٥	٥٠	٧	٢٩٨٠٣	٧٩٧	٥٩	البحيرة	٣
١٠٣٣	٣٦	٧	٣٤٦٧٧	٩٣٤	٧٥	الغربية	٤
١١٧٧	٤٠	٤	٢٣٠٢٩	٦٢٧	٤٠	كفر الشيخ	٥
١٥٤٤	٤٩	٦	٢٦٣٣٨	٧٢٨	٣٧	المنوفية	٦
١٥٩٩	٤٩	١١	٢٩٨٧٠	٧٦٧	٥٣	القليوبية	٧
٢٧٩٧	٨٧	١٣	٢٨٨٨٩	٨٣٦	٩٥	الدقهلية	٨
٧١٧	٢٢	٥	٨٠٧٦	٢٢٧	١٢	دمياط	٩
١٧٩٢	٥٨	٧	٢٦٩٢٩	٧٦٠	٣٥	الشرقية	١٠
٢٣٤	٧	٢	٤٢٤٣	١٤٦	١٠	بورسعيد	١١
٥٦١	١٩	٤	٥٠٦٢	١٥٢	١٢	الإسماعيلية	١٢
٣٧٤	١٢	١	٢٩٠٦	٨٥	٣	السويس	١٣
١٤٧٥	٤٤	٤	٣٥٥١٨	٩٢٦	٥٢	الجيزة	١٤
٩٩٣	٣٢	٢	١٤٧١٥	٣٩٧	١٨	الفيوم	١٥
٨٣٦	٢٨	٤	١١٢٢٨	٣٠٣	٢٤	بني سويف	١٦
١١٠٧	٣١	٥	١٤٢٧٥	٣٨٨	٢٣	المنيا	١٧
٨٠٣	٢٧	٦	١٧٨٠١	٤٨٠	٢٠	أسيوط	١٨
١٦١٨	٤٩	٥	١٥٤٦٠	٤١٤	٢١	سوهاج	١٩
١٥٦١	٤٧	٨	١٢٠٩٣	٣٥٤	١٦	قنا	٢٠
١٩٨	٧	١	٢٨٤٣	٨٥	٤	الأقصر	٢١
٥٥٨	٢١	٤	٧٤٩١	٢١٠	١٣	أسوان	٢٢
١٧٢	٤	١	٨٠٠	٢٧	٦	مطروح	٢٣
٣٥٢	١٣	٢	١٢٠٤	٢٨	٢	الوادي الجديد	٢٤
٩٢	٥	١	٩٥٤	٢٥	٥	البحر الأحمر	٢٥
١٠٢	٤	١	٢٠٥٧	٧٢	٨	شمال سيناء	٢٧
٣٢	١	١	٢٢٠	٨	٢	جنوب سيناء	٢٧
٢٥٣٣٥	٨٠٤	١٢١	٤٥٥٧٢٧	١٢٥٧١	٨٠٨	الإجمالي	

تابع إحصاء أعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي
للعام الدراسي ١٩٩٢/٩١ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	التربية الخاصة			رياض الأطفال		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٥٥	٣٦٠	٣٦٩٧	٤٥١	٢٣١٩	٩٠٨١٣
٢	الإسكندرية	١٦	١٣٧	١٤٢٩	١٢٠	٦٩٣	٣٢٢٠٥
٣	البحيرة	٤	٢٩	٢٨٦	١٧	٨٢	٣٧٢١
٤	الغربية	٨	٥٠	٥٦٦	٥٦	١٨٥	٥٩٣٠
٥	كفر الشيخ	٦	٣٣	٣٠٢	١١	٤٣	١٤٢٤
٦	المنوفية	١٤	٨١	٧٧٩	-	-	-
٧	القليوبية	٨	٥٧	٥٣٢	٣٥	١٨٦	٧٠٤٠
٨	الدقهلية	٧	٤٤	٥٥٤	٣٢	١٤١	٥٢٨٦
٩	دمياط	٧	٤٠	٣٠٤	٣٣	١٣٦	٥٠٤٧
١٠	الشرقية	٩	٦٣	٧٦٩	٢٢	٧٩	٢٦٦٥
١١	بورسعيد	٤	٢٧	١٤٢	٢٣	٨٥	٣٤٧١
١٢	الإسماعيلية	٧	٣٧	٢٨٥	١٣	٨٣	٣٣٩٨
١٣	السويس	٤	٢٢	١٨٦	١٠	٦٠	٢٤٤٤
١٤	الجيزة	٢١	١١٢	١٠٨٨	١٦٨	٩٧٣	٣٦٤٢٢
١٥	الفيوم	٥	٣٧	٣٣٤	٧	٤١	١٦٧٤
١٦	بني سويف	٦	٥٥	٥٣٢	١٠	٣٩	١٥٠٢
١٧	المنيا	٧	٥٩	٥٦٠	٤٦	١٦٠	٦٥٠١
١٨	أسيوط	٦	٤١	٥٢٤	٥١	١٣٦	٥٤٩٨
١٩	سوهاج	١١	٥٨	٦١٥	١٣	٦٠	٢٦٥٢
٢٠	قنا	٩	٥١	٣٨٤	١٨	٣٨	١٣٥٢
٢١	الأقصر	١	٦	٥٠	٨	٢٢	٩٢٧
٢٢	أسوان	٨	٢٤	٢٧١	١٦	٣٣	١٢٠٥
٢٣	مطروح	٣	١٤	٧٦	٧	١٥	٤٨٥
٢٤	الوادي الجديد	٤	١٨	٨١	٦	١٢	١٧٠
٢٥	البحر الأحمر	-	-	-	٨	١٨	٤٢٨
٢٧	شمال سيناء	٤	٢٠	٨٢	١٥	٣٥	٦٩١
٢٧	جنوب سيناء	-	-	-	-	-	-
	الإجمالي	٢٣٤	١٤٨٥	١٤٤٢٨	١١٩٦	٥٦٧٣	٢٢٣٠٥١

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي
للعام الدراسي ١٩٩٢/٩١ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديرية التعليمية	مدارس الفصل الواحد		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	-	-	-
٢	الإسكندرية	٧	٢٩	٨٢٣
٣	البحيرة	٧٥	٢٢٠	٦٩٤١
٤	الغربية	٢	٦	١٢٠
٥	كفر الشيخ	-	-	-
٦	المنوفية	٥	٢٣	٦١٧
٧	القليوبية	٢٦	١٣٦	٥٥٩٢
٨	الدقهلية	٧	٢٤	٦٧٣
٩	دمياط	٢	٣	٦٠
١٠	الشرقية	٣	١٢	٤٣٢
١١	بورسعيد	٣	٢	٣٦٨
١٢	الإسماعيلية	-	-	-
١٣	السويس	-	-	-
١٤	الجيزة	١	٥	٧٢
١٥	الفيوم	١٠٨	١٠٨	٢٦٨٥
١٦	بني سويف	-	-	-
١٧	المنيا	٤	١١	٢٧١
١٨	أسيوط	-	-	-
١٩	سوهاج	٩	١٨	٢٧٩
٢٠	قنا	٤٤	٥٣	١٣٦٣
٢١	الأقصر	-	-	-
٢٢	أسوان	-	-	-
٢٣	مطروح	٤٠	٩١	١٤٠٤
٢٤	الوادى الجديد	-	-	-
٢٥	البحر الأحمر	٢	٢	٣٢
٢٧	شمال سيناء	-	-	-
٢٧	جنوب سيناء	-	-	-
	الإجمالي	٣٢٨	٧٤٤	٢١٧٣٢

إحصاء بأعداد المدارس والأقسام والفصول والتلاميذ في العام الدراسي
١٩٩٢/٩١ حسب المرحلة و النوع والتبعية

رياض الأطفال

تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تبعية التعليم
٢٤٨٧٥	١٠٠١	٣٠٦	رسمي
١٨٨١٧٦	٤٦٧٢	٨٩٠	خاص
٢٢٣٠٥١	٥٦٧٣	١١٩٦	جملة

٩١٦٢	هيئات التدريس
------	---------------

التعليم الأساسي
الحلقة الأولى (الإبتدائي)

تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تبعية التعليم
٦١١٧٤١٢	١٣٩٩٥٥	١٤٤٤٠	رسمي
٤٢٤٣١٣	١٠٥١٢	٩٢١	خاص
٦٥٤١٧٢٥	١٥٠٤٦٧	١٥٣٦١	جملة

٣٠١٦٣١	هيئات التدريس
--------	---------------

الحلقة الثانية (الإعدادي)

تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تبعية التعليم
٢٤.٩٢٨١	٨.٢٦٥	٥٢٣٥	رسمي
٩٩٢٩٦	٢٧٣٦	٤٠٥	خاص
٢٥.٨٥١٤	٨٣.٠٠١	٥٦٤٠	جملة
٨٣.٥٠	١٨٤٨	١٩٨	مهني
١٨.٠١	٦٨	١٥	تربية رياضية
٢٥٩٣٣٦٥	٨٤٩١٧	٥٨٥٢	جملة الحلقة الثانية
١.١٣٥.٠٩٠	٢٣٥٣٨٤	٢١٢١٤	جملة التعليم الأساسي

٩١٦٢	هيئات التدريس
------	---------------

مدارس ذات الفصل الواحد

تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تبعية التعليم
٢١٧٣٢	٧٤٤	٣٣٨	مدارس ذات الفصل الواحد

الثانوى العام

تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تبعية التعليم
٤٩٨٧٥٧	١٣٨٣٢	٨٣٦	رسمى
٥٦٥٣٣	١٥٩٨	٢٥٨	خاص
٥٥٥٢٩٠	١٥٤٣٠	١٠٩٤	جملة
١٦١٥٨	٥٨٢	٧٩	تجريبى تحضيرى
٥٧٨	٢١	١٣	رياضى
٥٧٢٠٢٦	١٦٠٣٣	١١٨٦	الجملة

٥٢٢٢٣	هيئات التدريس
-------	---------------

التعليم الفنى
(أ) الصناعى

تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تبعية التعليم
٤٩١٢٠٦	١٣٩١٣	٣٣٤	ثانوى رسمى ٣ سنوات
٤٩٣٦	١٦٤	٦٥	مهنى
٢٥٥٣٨	٨٨٤	٢٠	فنى ٥ سنوات
٥٢١٦٧٠	١٤٩٦١	٤١٩	جملة

٤٤٣٤١	هيئات التدريس
-------	---------------

(ب) الزراعة

تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تبعية التعليم
١٣٠٢٥٠	٣٦٧٧	٨٣	٣ سنوات
١٠٧٤	٣٥	١٥	مهني
١٤٦٣	٦١	٢	٥ سنوات
١٣٢٧٨٧	٣٧٧٣	١٠٠	جملة

٩٨٦٠	هيئات التدريس
------	---------------

(ج) التجاري

تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تبعية التعليم
٣٧١١٢٣	١٠٣٢٨	٤٧٠	ثانوي رسمي ٣ سنوات
٦٩٤٤١	١٧٧٢	٢٤٤	ثانوي خاص ٣ سنوات
٥١٤٥	١٥٢	٧٢	تغيير مسار
٤٤٥٧٠٩	١١٢٥٢	٧٨٦	جملة
١٠٠١٨	٣١٩	٢٢	فني ٥ سنوات
٤٥٥٧٢٧	١٢٥٧١	٨٠٨	جملة

٢٩٥٠٢	هيئات التدريس
-------	---------------

جملة الفني

تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تبعية التعليم
١١١.١٨٤	٢١٣.٥	١٣٢٧	جميع التبعيات

٨٢٧.٣	هيئات التدريس
-------	---------------

دور المعلمين والمعلمات

تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تبعية التعليم
٢٥٣٣٥	٨.٤	١٢١	رسمي

٤١٧٩	هيئات التدريس
------	---------------

التربية الخاصة

تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تبعية التعليم
١.٨٧١	١١٣٥	١٢٦	إبتدائي
٢٨.٦	٢.٠	٨٧	اعدادي
٧٥١	٥.٠	١١	ثانوي
١٤٤٢٨	١٤٨٥	٢٣٤	جملة

٢٣.٤	هيئات التدريس
------	---------------

إجمالي الجمهورية

تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام
١٢١٠١٨٤٦	٢٩١٤٢٨	٢٥٦١٦

٦١٨٧٧	هيئات التدريس
-------	---------------

إعداد

الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي

إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي
للعام الدراسي ٩٨ / ١٩٩٩ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	الجملة العامة			إيتيدائى	
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول
١	القاهرة	٢٢٥١	٤١٦٢٥	١٦٨٨١٦	١١٨١	١٧٨٦٦
٢	الإسكندرية	١٢٨٥	١٨٦٩٢	٨٥٩١٢٤	٦٢٦	٨٦٠٩
٣	البحيرة	٢٠٦٢	٢٣٦١٥	١٠٠٥٢١٢	١٠٠٩	١١٩٦٨
٤	الغربية	١٧٣٢	١٩٧٠١	٨٢٨١١٥	٨٩٦	٩٢٤٦
٥	كفر الشيخ	١٤٠٣	١٢٤٩٧	٥٤٥٥٤٢	٧٧٩	٦٣٣٩
٦	المنوفية	١٤٦٠	١٧٤٠٣	٧٢٤٠٢٣	٧٧٦	٨٢٥١
٧	القليوبية	١٢١٩	١٩١١٣	٨١٤٣٢٣	٦٠١	٩٦٥٤
٨	الدقهلية	٢٦٥٤	٢٧٤٩٦	١٠٦٦٠٣٦	١٢٢٠	١٢٨٨٨
٩	دمياط	٦٥٨	٦٨٩٧	٢٥٥٤٠٠	٢٩٦	٣١٨٠
١٠	الشرقية	٢٦٢٨	٢٦١٢٨	١٠٦٥٥٣٣	١٣٤٠	١٢٢٢٩٩
١١	بورسعيد	٢٨٢	٣٦٢٠	١١٩٥٤٨	١١٠	١٥٣١
١٢	الإسماعيلية	٦٥٨	٦١٩٠	٢٠٠٠٧٥	٣١٠	٢٨٧٦
١٣	السويس	٢٢٩	٣٢٧٦	١١٨٧٧٠	٩٢	١٤٤٣
١٤	الجيزة	٢٠١٧	٢٦٧٤٤	١٢٢٩٢٢٤	٨٧٦	١٢٢٣٢
١٥	الفيوم	٩١٥	١٠٩٢٤	٤٧١٦٩٩	٤٦٧	٥٥٠٠
١٦	بني سويف	١٠٩٧	١١٩٨٠	٤٣٢٨٣٤	٤٩٢	٦٣٣١
١٧	المنيا	١٦٦٦	١٨٦٣٦	٧٧٢٨٠٦	٩٤٤	٩٦٢٧
١٨	أسيوط	١٥٠٣	١٥٤٨٧	٦٣٩٤٤٠	٧١٣	١٦٩٢
١٩	سوهاج	١٥٠٠	١٦٥٤٩	٦٨٨٢٨٣	٨٦٧	٨٥٠٥
٢٠	قنا	١٢٠٧	١٤٨٧٨	٦١٤٤٦٥	٧٠٦	٧٥٨٦
٢١	الأقصر	٢٤٥	٢٥٣٣	٩٩٤٨٢	١٢٥	١٢١٢
٢٢	أسوان	٨٠٨	٧٥٢٢	٢٧٠٦٧٤	٤١٦	٣٦٠٥
٢٣	مطروح	٤٣١	١٧٧٣	٥٢٤٠٥	١٩٣	١٠٠٧
٢٤	الوادى الجديد	٢٨٥	١٧٠٢	٤٢٤٥٨	١٢٤	٨٢٤
٢٥	البحر الأحمر	١٨٠	١٤٠٣	٤٠٢٣٦	٧٠	٦٦٦
٢٧	شمال سيناء	٢٤٥	٢٣٧١	٦٢٦٨١	١٨٤	١١٢٩
٢٧	جنوب سيناء	١٥٠	٥٥٥	١٠١٦٥	٧٢	٢٤٩
	الإجمالى	٢٢١٥٠	٢٦٠٢٢١	١٤٧٢٨٣٧١	١٥٥٦٦	١٧٣٥٢٠

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي
للعام الدراسي ١٩٩٩ / ٩٨ موزعا على محافظات الجمهورية

ثانوى عام			إعدادى			المديريات التعليمية	رقم مسلسل
تلاميذ	فصول	مدارس واقسام	تلاميذ	فصول	مدارس واقسام		
٢٠٨٨٥٨	٤٩٤٢	٣٢٢	٤٧٥٣٥٠	١٠٩٨٥	٧٩٨	القاهرة	١
٧٥٦١٧	١٧٠٢	٩٦	٢٤٢٠٤٦	٥٣٣٩	٣٤٢	الإسكندرية	٢
٤١٩٥٦	١٠١٢	٥٤	٢٩١٠٠٤	٦٢٥٥	٥٠٥	البحيرة	٣
٥٧٤٢٣	١٣٨٠	٧٥	٢٣٨٣٤٧	٥١٩٠	٣٦٤	الغربية	٤
٢٨٩٧١	٧١	٥٤	١٥٥٨٥٦	٣٧٠١	٣١٠	كفر الشيخ	٥
٤٣٩٠٤	١٠٧٨	٧٣	٢٠٩٦٨٨	٤٥٩٨	٣٢١	المنوفية	٦
٤٧٣٥٠	١١٧٦	٦٥	٢٢٨٦٧٨	٤٨٩٠	٣٣٥	القليوبية	٧
٦٢٨٦٠	١٧٦١	١٠٥	٣٠٥١٥١	٧٢١٤	٥٧٨	الدقهلية	٨
٢٠٣٥٦	٥٤٤	٤٢	٧٤٣٤٤	١٧٨٦	١٣٨	دمياط	٩
٦٥١٢٠	١٦٧٤	٩٣	٢٩٤٥٦٨	٦٩٢٥	٥٨٧	الشرقية	١٠
٩٩٤٧	٣٤٨	١٧	٣٤٩٩٧	٩١٩	٥٨	بورسعيد	١١
١١٣٠٠	٣٩١	٢٩	٥٦٠٨١	١٧٠٨	١٥١	الإسماعيلية	١٢
٧٥٥٩	٢١٤	١١	٣٦٧٤٤	٩٤٤	٦٢	السويس	١٣
٩٧٣١٤	٢١٥٨	١٣٥	٣٤٣٢٧٣	٧٠٢٠	٤٩٨	الجيزة	١٤
١٦٦٠٤	٤١٢	٢٨	١٢٥٣٤٩	٢٨٠٢	١٦٥	الفيوم	١٥
١٩٨٩٥	٥٤٥	٣١	١١١٣٧٥	٢٧٧٨	٢٠٩	بني سويف	١٦
٣٥١٠١	٩١٣	٤٩	٢١٣٢٧٥	٤٨٣٣	٣٧١	المنيا	١٧
٢٩٦٠٩	٩٤٠	٧٨	١٧٢٤٣٣	٤٢٢٩	٣٥٢	أسيوط	١٨
٢٧٨٤٧	٧٦٣	٥٥	١٩٧٣٦١	٤٦٧٧	٣١٦	سوهاج	١٩
٣٢١٢٧	٨١٩	٦٣	١٧٦٥٢٢	٣٩٣٣	٣١٦	قنا	٢٠
٣٧٤٥	١٠٦	٨	٢٩٥٨٩	٦٧٧	٤٩	الأقصر	٢١
١٣٩٤٣	٤٣٢	٢٤	٨٢٨٤٥	٢١٦٣	٢١٠	أسوان	٢٢
١٩٠٠	٧٤	١٠	١٣٧٩٢	٣٥٢	٥٢	مطروح	٢٣
٢٩٢١	١١٠	١٢	١٢١٣٠	٤٢١	٨١	الوادى الجديد	٢٤
٢٥٦٤	١٠٠	١٢	١١٤١١	٣٧٩	٤٣	البحر الأحمر	٢٥
٣٣٠٨	١٦٢	١٣	١٦٥٧٥	٦٢٣	٨٦	شمال سيناء	٢٧
٦٠٩	٢٨	٨	٢٨٤٠	١١٢	٢٨	جنوب سيناء	٢٧
٩٦٨٧٠٨	٢٤٥١٤	١٥٦٢	٤١٥٢٦٢٤	٩٥٤٥٣	٧٣٢٥	الإجمالى	

تابع إحصاء أعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي
للعام الدراسي ٩٨ / ١٩٩٩ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	صناعي			زراعي		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٧٤	٢٠٠٥	٦٣٤٨٥	.	.	.
٢	الإسكندرية	٢٣	٩١٥	٣١٩٣١	٩٦	٢٥١٣	٢
٣	البحيرة	٥٦	٢٣٢٨	٨٤٦٣٩	٣٦١	١٢٩٢٠	١٠
٤	الغربية	٢٨	١٤٩٩	٥٦٠٤٦	٢٧٨	١١٢٧٢	٨
٥	كفر الشيخ	١٥	٨٥٠	٢٩٧٢٠	٢٢١	٨١٤٢	٨
٦	المنوفية	٤١	١٣٨٦	٤٧٥٨٣	٢٦٠	٩٣٩١	٨
٧	القليوبية	٣٧	١٣٣١	٤٨٩٠٩	٢١٠	٧٣٨٤	١٠
٨	الدقهلية	٧٠	٢٠٨٨	٧٤٧٨٤	٤٠٧	١٤١٢٤	١٩
٩	دمياط	٢٣	٥٢٣	١٥٣٧١	٩٢	٣٠٤٣	٤
١٠	الشرقية	٤٥	٢١٧٠	٧٣١٥٥	٤٨٥	١٧٠١٨	١٤
١١	بورسعيد	١٤	٣٧٦	١٠٧١١	١٢	٤٣٢	١
١٢	الإسماعيلية	٢١	٣٤٣	١٠١٥٢	٢٣٢	٧٧٦٧	٧
١٣	السويس	١١	٢٩٤	١٠٣٦٨	٢٠	٦٠٣	١
١٤	الجيزة	٣٠	٨٨٠	٣١٦٧٤	١١٨	٤٦٨٢	٥
١٥	الفيوم	٢٠	٩٨٩	٣٧٠٤٤	١٧٣	٧٠٠٣	٣
١٦	بني سويف	٢٣	٨٦٧	٢٥٢٤٧	٢٧٦	٨٧٤٩	٦
١٧	المنيا	٢٣	١٣٠٤	٤٨٢٧٩	٤٨٧	١٧٠٨٧	٧
١٨	أسيوط	١٩	٧٣٨	٢٧١٣٢	٣٧٩	١٢٨٩٧	٨
١٩	سوهاج	٣٥	١٠٨١	٣٩٧٣٦	١٦٢	٥٦٨٣	٧
٢٠	قنا	٤٢	٨٨٨	٣٣٤٩٥	٥١٦	٢٠٦٤٢	١٢
٢١	الأقصر	٧	١٨٠	٦١٢٧	٦٤	٢٤١٧	٢
٢٢	أسوان	٢٦	٤٧٥	١٦٩٠٥	١٧٢	٦٣٩٩	٤
٢٣	مطروح	٤	٧٤	٢٥٥٦	.	.	.
٢٤	الوادى الجديد	٨	١٠٨	٣٤١٣	٦٢	١٨٩٩	٤
٢٥	البحر الأحمر	١١	١١٦	٣٧٠١	.	.	.
٢٧	شمال سيناء	١٠	٢٣٢	٤٨١٣	٣٢	٩٨٦	٣
٢٧	جنوب سيناء	٢	٢٦	٣٤٠	٣	٨٨	١
	الإجمالي	٧١٨	٢٤٠٦٦	٨٣٧٣٢٥	٥١١٨	١٨٥١٤١	١٥٤

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى
للعام الدراسى ٩٨ / ١٩٩٩ موزعا على محافظات الجمهورية

الفصل الواحد المشترك			تجارى			المديريات التعليمية	رقم مسلسل
تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام		
.	.	.	٨٦٦٦٥	٢٣٨٧	١٢٨	القاهرة	١
.	.	.	٢٣٩٩٥	٩٣١	٤٧	الإسكندرية	٢
.	.	.	٤٢٣٦٣	١١٣٥	٥٢	البحيرة	٣
.	.	.	٥٥٣٠٩	١٤١٨	٥٩	الغربية	٤
.	.	.	٤٨٦٤٨	١٢٦٥	٣٦	كفر الشيخ	٥
.	.	.	٤٦٨٨٧	١٢٧٦	٥٧	المنوفية	٦
٥٣٦	٢٣	١١	٤٤٧٦١	١٢٠٤	٥٢	القليوبية	٧
٥٨٥	٢٣	٥	٧٩٠٤٨	٢٠٠٩	٧٦	الدقهلية	٨
.	.	.	١٠٩٤٦	٣٦٩	١٦	دمياط	٩
.	.	.	٦٤٩٥٠	١٧٢١	٦٠	الشرقية	١٠
.	.	.	٦٥١١	٢٥٤	١٣	بورسعيد	١١
.	.	.	١٠٣٧٧	٢٤٦	١٧	الإسماعيلية	١٢
.	.	.	٦١٨٩	١٨٨	٧	السويس	١٣
.	.	.	٧٥٢٨٦	١٧٧٣	٧١	الجيزة	١٤
.	.	.	٢٧٠٦١	٦٨٤	١٩	الفيوم	١٥
.	.	.	٢١٣٣١	٥٧٩	١٩	بنى سويف	١٦
.	.	.	٢٥٧٧٩	٩١١	٣٠	المنيا	١٧
.	.	.	٢٨٤٥٤	٩٦٠	٢٩	أسيوط	١٨
.	.	.	٢٢٩٧٩	٩١٣	٢٤	سوهاج	١٩
.	.	.	٣٠٧٩٧	٨٥٢	١٧	قنا	٢٠
.	.	.	٦٥٠٩	١٩٢	٦	الأقصر	٢١
.	.	.	١٦٩٣٣	٤٥٠	١٩	أسوان	٢٢
١٦٠٩	٥٢	٥٢	٢٠٦١	٥٩	٨	مطروح	٢٣
.	.	.	١٢٩٤	٢٨	٢	الوادى الجديد	٢٤
.	.	.	١٤٧٩	٥٧	٨	البحر الأحمر	٢٥
.	.	.	٢٩٨٩	٩٥	٩	شمال سيناء	٢٧
.	.	.	٢٦٥	١٤	٣	جنوب سيناء	٢٧
٢٧٣٠	٩٨	٦٨	٨٢٩٨٦٦	٢٢٠٨٠	٨٩٥	الإجمالى	

تابع إحصاء أعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي
للعام الدراسي ١٩٩٩ / ٩٨ موزعا على محافظات الجمهورية

رياض الأطفال			ذات الفصل الواحد فتيات			المديريات التعليمية	رقم مسلسل
تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام		
٩٥٥١٠	٢٩٦٣	٦٧٤	.	.	.	القاهرة	١
٢٣٠٩٠	٨٩٧	١٩٥	٩٨٠	٢٥	٢٥	الإسكندرية	٢
٨٦٣٠	٢٩٤	١٢١	٢٠١٢	١٦٠	١٦٠	البحيرة	٣
١٣٩٠٧	٤٦٢	١٨٦	١٧٦٥	٩٨	٩٨	الغربية	٤
٦٤١٨	٢٤٢	١٢٤	٨٦٨	٦١	٦١	كفر الشيخ	٥
٧٧٥٤	٢٩٢	١٣٠	٦١٢	٢١	٢١	المنوفية	٦
١٥٥٢٠	٥٠١	١٦٥	٧١٥	٢٩	٢٩	القليوبية	٧
٢٠٠١٤	٦٠٤	٢٢٠	٦٢٥٩	٢٣٨	٢٣٨	الدقهلية	٨
١١٨٩٤	٣١٠	٩٢	٤٣٩	٢٦	٢٦	دمياط	٩
١٠٤١٥	٢٢٤	١٢٣	٧٦٠٧	٢٤٧	٢٤٧	الشرقية	١٠
٤٥٥٩	١٢٨	٤٧	٢٥٣	١٥	١٥	بورسعيد	١١
٥٦٠٤	١٨٥	٥٢	٧٨٦	٦٣	٦٣	الإسماعيلية	١٢
٤٢٩٢	١٢٥	٣١	١٠٠	٦	٦	السويس	١٣
٢٨٢٩٥	١٢٦٥	٢٩٢	١٨٥٣	٧٥	٧٥	الجيزة	١٤
٤٧٣٠	١٤٣	٤٨	٢٢٣٤	١٥٧	١٥٧	الفيوم	١٥
٦٨٣٠	٢٤٨	١٠٣	٤٠٥٧	١٩٤	١٩٤	بني سويف	١٦
١٠٤١٥	٣٠٣	١٠٣	٢٧٤٨	١٢٨	١٢٨	المنيا	١٧
٩٩٤٢	٣١٢	١٣٦	٢٩٧٤	١٥٨	١٥٨	أسيوط	١٨
٧٠٤٣	٢٦١	١٠٣	١٣٧٧	٦٦	٦٦	سوهاج	١٩
٢٣٥٩	٨٣	٢٣	١٩٦٦	١٠٤	١٠٤	قنا	٢٠
٢٠٠١	٥٨	٢٠	٥٢٢	٢٥	٢٥	الأقصر	٢١
٢٣٥٢	٩٠	٤٤	٦٨٢	٤٨	٤٨	أسوان	٢٢
١٣٤٧	٤٦	٢٢	١٠٧٣	٨٣	٨٣	مطروح	٢٣
١٩٣٤	٩٤	٤٢	.	.	.	الوادى الجديد	٢٤
١٥٧٩	٧١	٢٢	.	.	.	البحر الأحمر	٢٥
١٢٥٦	٦٢	٢٨	٢٨	٣	٣	شمال سيناء	٢٧
٢٤٩	١٣	٦	.	.	.	جنوب سيناء	٢٧
٢٢٨١٤٠	١٠٣٧٦	٢١٧٢	٤٤٨٢٠	٢٢٦٠	٢٢٦٠	الإجمالي	

تابع إحصاء بكثافة المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي
للعام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ موزعا على محافظات الجمهورية

الحضانة التجريبية			التربية الخاصة			المديريات التعليمية	رقم مسلسل
تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام	تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام		
١٥٤٢٣	٢٨٢	٧٤	٤٨٦٤	٤٧٦	٧٤	القاهرة	١
٢٣٧٩	٦٤	١٠	١٩٧٤	١٦٨	١٩	الإسكندرية	٢
.	.	.	١٠٠١	١٠٢	١٤	البحيرة	٣
٢٨٢	٧	١	١٥٥٧	١٣٠	١٨	الغربية	٤
٧٠١	١٧	٢	٩٢٠	١٠٠	١٦	كفر الشيخ	٥
١٥٦	٧	٢	١٤٢٣	١٣١	٢٣	المنوفية	٦
٤٧٧	١٢	٣	١٠٢٨	٩٥	١٤	القليوبية	٧
٩٢٣	٢٥	٣	١٨٨٧	١٦٤	٢٣	الدقهلية	٨
٥٤٧	١٢	١	٥٠٩	٥٧	١١	دمياط	٩
٢٦٧٢	٦٨	٥	١٦٢٨	١٩٢	٢٩	الشرقية	١٠
٥٤٢	١٣	٢	٢٥٧	٣٧	٧	بورسعيد	١١
٨٧٩	٢٧	٢	٤٥٢	٤٦	٨	الإسماعيلية	١٢
٥٦١	١٥	٢	٣٤٩	٤٢	٨	السويس	١٣
٢٤٥٠	٦٦	١٤	٢٤٤٦	٢٢٣	٢٥	الجيزة	١٤
.	.	.	٦٨٤	٥٩	٨	الفيوم	١٥
٣٣٩	٩	١	١٣٤٧	١٦٢	٢٠	بني سويف	١٦
٢١٤	٦	١	٨٨٩	١٣٠	١١	المنيا	١٧
٣٩٥	١٠	٢	٩٧٨	٧٩	١٠	أسيوط	١٨
٩١٢	٢٤	٣	١٣٢٠	١٢١	١٧	سوهاج	١٩
.	.	.	١٠٠٥	٩٧	١٤	قنا	٢٠
.	.	.	٢٠٤	١٩	٣	الأقصر	٢١
١٢٢	٤	١	٧٢٠	٨٧	١٧	أسوان	٢٢
.	.	.	٧١	٢٦	٧	مطروح	٢٣
٥٢	٢	١	٢٠٦	٤٥	١١	الوادى الجديد	٢٤
.	.	.	٤٩	١٤	٤	البحر الأحمر	٢٥
.	.	.	١١٩	٢٣	٩	شمال سيناء	٢٧
٢٠٢	٦	٢	.	.	.	جنوب سيناء	٢٧
٣٠٢٢٨	٧٧٨	١٣٢	٢٧٩٠٧	٢٨٢٦	٤٣٠	الإجمالي	

تابع إحصاء أعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي
للعام الدراسي ١٩٩٩ / ٩٨ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	الابتدائي التجريبي			الإعدادي التجريبي		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	الإقاهرة	٦٥	٧٣٢	٢٩٢٥٦	٥٤	٢٣١	١٢٧٩٨
٢	الإسكندرية	٩	١٢٤	٤٧٥٦	٧	٦٩	٢٢٥٠
٣	البحيرة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤	الغربية	١	١٤	٥٨٦	١	٢	٦٠
٥	كفر الشيخ	١	٢٤	١١٤٩	١	٩	٣٣٠
٦	المنوفية	١	١٠	٢٥٠	٠	٠	٠
٧	القليوبية	١	٤	١٤٤	٠	٠	٠
٨	الدقهلية	٢	٥٦	٢٢٧٢	٢	٢٣	٨٩٨
٩	دمياط	١	٢٢	٩٣٦	١	٩	٣٢٧
١٠	الشرقية	٥	٧٧	٢٧٩٨	٤	٢٦	٨٧٨
١١	بورسعيد	٢	٣٢	١٠٩١	١	١٣	٥٢٨
١٢	الإسماعيلية	٢	٤١	١٢١٦	٢	٢٧	٦٨٩
١٣	السويس	٢	٢١	٦١٨	١	٦	١٩٩
١٤	الجيزة	١٦	١٦٤	٦١٦٦	٨	٦٢	٢٣٤٢
١٥	الفيوم	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٦	بني سويف	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٧	المنيا	١	١٠	٣١٣	١	٦	١٢٢
١٨	أسيوط	٢	٢٣	٧٥٥	٢	٩	٢٤٧
١٩	سوهاج	٢	٣٩	١٦٢٣	٢	١٧	٥٧١
٢٠	قنا	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢١	الأقصر	١	٤	٨٨	٠	٠	٠
٢٢	أسوان	٢	١٨	٥٢٩	١	٦	٢٠٥
٢٣	مطروح	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٤	الوادي الجديد	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٥	البحر الأحمر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٧	شمال سيناء	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٧	جنوب سيناء	٢	٨	١٤٦	١	٢	٢٠
	الإجمالي	١١٩	١٤٢٣	٥٤٦٩٢	٨٩	٦١٨	٢٢٤٦٤

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعى
للعام الدراسى ١٩٩٩ / ٩٨ موزعا على محافظات الجمهورية

ثانوى عام تجريبى			المديريات التعليمية	رقم مسلسل
تلاميذ	فصول	مدارس وأقسام		
١٠١٩٤	٢٨٠	٢٥	القاهرة	١
١٣١٢	٤٢	٤	الإسكندرية	٢
.	.	.	البحيرة	٣
.	.	.	الغربية	٤
١٦٣	٥	١	كفر الشيخ	٥
.	.	.	المنوفية	٦
.	.	.	القليوبية	٧
٦٧٢	٢٠	١	الدقهلية	٨
٢٢٥	٨	١	دمياط	٩
٣١٩	١١	٢	الشرقية	١٠
٣٣٥	١٠	١	بورسعيد	١١
٤٥٩	١٧	١	الإسماعيلية	١٢
٨١	٤	١	السويس	١٣
١٨٦١	٤٤	٤	الجيزة	١٤
.	.	.	الفيوم	١٥
.	.	.	بنى سويف	١٦
٤٧	٣	١	المنيا	١٧
١٢٤	٦	٢	أسيوط	١٨
٢٩١	٩	١	سوهاج	١٩
.	.	.	قنا	٢٠
.	.	.	الأقصر	٢١
٨٥	٤	١	أسوان	٢٢
.	.	.	مطروح	٢٣
.	.	.	الوادى الجديد	٢٤
.	.	.	البحر الأحمر	٢٥
.	.	.	شمال سيناء	٢٧
.	.	.	جنوب سيناء	٢٧
١٦١٦٩	٤٦٣	٥٦	الإجمالى	

إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي
للعام الدراسي ٩٨ / ١٩٩٩ موزعا على محافظات الجمهورية

توزيع المدارس حسب الفترات الدراسية

جملة الفترات	أكثر من فترة	مساوية	مجموع الصباحي	فترة صباحية		المراحل
				لاتعمل يوم كامل	يوم كامل	
٣١٧٢	.	.	٣١٧٢	١٦٨٦	١٤٨٦	ماقبل الابتدائي
١٥٥٦٦	٤٣٩	١٧٤٩	١٣٣٧٨	٦٧٣.	٦٦٤٧	الابتدائي
٧٣٢٥	٥٢٤	١٠٠٩	٥٧٩٢	٢٦٣٥	٣١٥٣	الإعدادي
١٥٦٢	٥٩	٣.	١٤٧٣	٤١٥	١٠٥٨	الثانوي العام
٧١٨	٢٧٩	٤٦	٣٩٣	٢٠٣	١٩.	الصناعي
١٥٤	٥	٣	١٤٦	٨.	٦٦	الزراعي
٤٣.	.	.	٤٣.	.	٤٣.	التربية الخاصة
٢٣٢٨	.	٩	٢٣١٩	٦٩٨	١٦٢١	ذات الفصل الواحد
٨٩٥	٢٢١	٢٢٨	٤٤٦	٢٥٢	٩٤	التجاري
٣٢١٥٠	١٥٢٧	٣٠٧٤	٢٧٥٤٩	١٢٧٠٤	١٤٨٤٥	الجملة

توزيع المدارس حسب (حضر - ريف)

تلاميذ		فصول		مدارس وأقسام		المراحل
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
٥٨٧٥٥	٢٦٩٣٨٥	٢٣٢٣	٨٠٥٣	١١٧١	٢٠٠١	ماقبل الابتدائي
٤٣٧٩٦٤٥	٢٩٧١٤٧٣	١٠٤٨١٨	٦٨٧٠٢	١٠٥٥١	٥١٠٥	الابتدائي
٢٢٠٢٨٧١	١٩٤٩٧٥٣	٥١٠٣٤	٤٤٤١٩	٤٣٩٥	٢٩٣٠	الإعدادي
٢٠٤٤٩٩	٧٦٤٢٠٩	٥٦٧٧	١٨٨٣٧٢	٥١٣	١٠٤٩	الثانوي العام
٩١٤٤٥	٧٤٥٨٨٠	٣٦٢٠	١٤٤٦	١٠٩	٦٠٩	الصناعي
٣٢٠٨٨	١٥٣٠٥٣	٨٦٤	٤٢٥٤	٣٤	١٢٠	الزراعي
٢٣٦٤٩١	٥٩٣٣٧٥	٦٢٠٣	١٥٨٧٧	٢٨٩	٦٠٦	التجاري
٧٢٠٥٧٩٤	٧٤٤٧١٢٨	١٧٣٥٣٩	١٨١٥٨٨	١٧٠٦٢	١٢٣٢٠	الجملة

مؤشرات التعليم

المراحل	نسبة البنات	كثافة الفصل في كل مرحلة	نصيب التلاميذ من المدرس	نصيب المدرس من التلاميذ
الإبتدائي	٤٦,٦٩	٤٢	٠,٠٤	٢٣
الإعدادي	٤٦,٦٥	٤٤	٠,٠٥	٢١
الثانوي العام	٤٩,٦٣	٤٠	٠,٠٨	١٢
الصناعي	٣٤,٦٥	٣٥	٠,١	١٠
الزراعي	٢٠,٨٧	٣٦	٠,٠٧	١٤
التجاري	٦١,٨٢	٣٨	٠,٠٦	١٧

المرحلة	التبعية	م. أقسام	فصول	بنين	بنات	جملة
الثانوي العام	حكومي	١١٩٦	٢١٩٤١	٤٤٢٩٠٥٤	٤٤٢٩٠٥	٨٨٥٧٨٦٧
	خاص	٣٣٧	٢٤٥٢	٣٠٤٤	٣٦٩١٦	٧٩٩٦٠
رياضي	حكومي	٢٨	١١٦	١٩٠٥	٨٨٤	٢٧٨٩
	خاص	١	٥	٧٣	١٩	٩٢
جملة التعليم الثانوي العام						
فني ٢ سنوات	حكومي	٤٩٢	٢١٠٧٢	٤٨٣١٣٩	٢٥٨٣٦٠	٧٤١٤٩٩
	خاص	٧	٩٣	٩٤٠	٢٢٥٢	٣١٩٢
والمسار الخاص	حكومي	١٨٥	١٥٧٧	٣٢٧٨٨	٢٠٩٦٩	٥٣٧٥٧
	خاص	١	٣	٣٩	-	٣٩
فني ٥ سنوات	حكومي	٣٣	١٣٢١	٢٠٢٨٠	٨٥٥٨	٢٨٨٣٨
جملة التعليم الثانوي الفني الصناعي						
زراعي ٣ سنوات	حكومي	٧١٨	٢٤٠٦٦	٤٥٧١٨٦	٢٩٠١٣٩	٨٣٧٣٢٥
		١٠١	٤٦٧٥	١٣٤٧٢٩	٣٦٠١٧	١٧٠٧٤٦
		٥١	٣٩٦	١١٠٣٥	٢٢٨٥	١٣٣٢٠
زراعي مهني		٢	٤٧	٧٣٤	٣٤١	١٠٧٥
جملة التعليم الثانوي الزراعي						
تجاري ٣ سنوات	حكومي	٦٥٦	١٩٠١١	٢٦٧٣٧٨	٤٤٩١٩٤	٧١٦٥٧٢
	خاص	١٩٨	٢١٢٨	٣٥٧٠٤	٤٩٥٣٧	٨٥٢٤١
وتحويل مسار	حكومي	٣٤	٨٢٥	١١٣٦٤	١٣٥٧٦	٢٤٩٤٠
	خاص	٧	١١٦	٢٤٢٦	٦٨٧	٣١١٣
جملة التعليم الثانوي التجاري						
تجاري ٥ سنوات		٨٩٥	٢٢٠٨٠	٣١٦٨٧٢	٥١٢٩٩٤	٨٢٩٨٦٦
جملة التعليم الثانوي الفني						
جملة الثانوي العام ومافي مستواه		١٧٦٧	٥١٢٦٤	١٠١٠٥٥٦	٨٤١٧٧٦	١٨٥٢٣٣٢
		٣٣٢٩	٧٥٧٧٨	١٤٩٨٥٤٠	١٣٢٢٥٠٠	٢٨٢١٠٤٠

المدارس التجريبية

المرحلة	م. أقسام	فصول	بنين	بنات	جملة
ما قبل الابتدائي	١٣٢	٧٧٨	١٦.١٤	١٤٢١٤	٣.٢٢٨
الابتدائي	١١٩	١٤٢٣	٢٩٣٥٨	٢٥٣٣٤	٥٤٦٩٢
الإعدادي	٨٩	٦١٨	١٢١.٨	١.٣٥٦	٢٢٤٦٤
الثانوي	٥٦	٤٦٣	٨٧٥٦	٧٤١٣	١٦١٦٩
جملة المدارس التجريبية	٣٩٦	٣٢٨٢	٦٦٢٣٦	٥٧٣١٧	١٢٣٥٥٣

المرحلة	التبعية	م. أقسام	فصول	بنين	بنات	جملة
ما قبل الابتدائي	حكومي	٢٠٠٩	٤٨٩٧	٨.٦٢٤	٧١٤٧	١٥٢.٩٤
	خاص	١١٦٣	٥٤٧٩	٩١٢٤٤	٨٤٨.٢	١٧٦.٤٦
جملة ما قبل الابتدائي		٣١٧٢	١٠.٣٧٦	١٧١٨٦٨	١٥٦٢٧٢	٣٢٨١٤.
الابتدائي	حكومي	١٤٢٤٦	١٥٨٥٩٨	٣٦٣٤٤.٤	٣١٦٧٧.٤	٦٨.٢١٠.٨
	خاص	١٢٢.	١٤٩٢٢	٢٨٤٤٨٧	٣٦٤٥٢٣	٥٤٩.١.
جملة الابتدائي		١٥٥٦٦	١٧٣٥٢.	٣٩١٨٨٩١	٣٤٣٢٢٢٧	٧٣٥١١١٨
الإعدادي العام	حكومي	٦٢٥٤	٨٧.٣٠	٢.٢.٨١٦	١٨١١٨.١	٣٨٤٣٦١٧
	خاص	٧٩١	٥.٩٧	٨٨٥٣٨	٧٩١٧٩	١٦٧٧١٧
الإعدادي المهني	حكومي	٢٥١	٣١٨٤	٩٣٣٩١	٤٥٢١٣	١٢٨٦.٤
	خاص
الإعدادي الرياضي	حكومي	٢٨	١٣٩	٢٥١٨	١١٥.	٣٦٦٨
	خاص	١	٣	١١	٧	١٨
جملة الإعدادي		٧٣٢٥	٩٥٤٥٣	٢٢١٥٢٧٤	١٩٣٧٣٥.	٤١٥٢٦٢٤
جملة التعليم الأساسي		٢٢٨٩١	٣٦٨٩٧٣	٦١٣٤١٦٥	٥٣٦٩٥٧٧	١٥.٣٧٤٢
الفصل الواحد المشترك	حكومي	٦٨	٩٨	١٧٥٤	٩٧٦	٢٧٣.
الفصل الواحد فتيات		٢٢٦.	٢٢٦.	.	٤٤٨٢.	٤٤٨٢.

التربية الخاصة

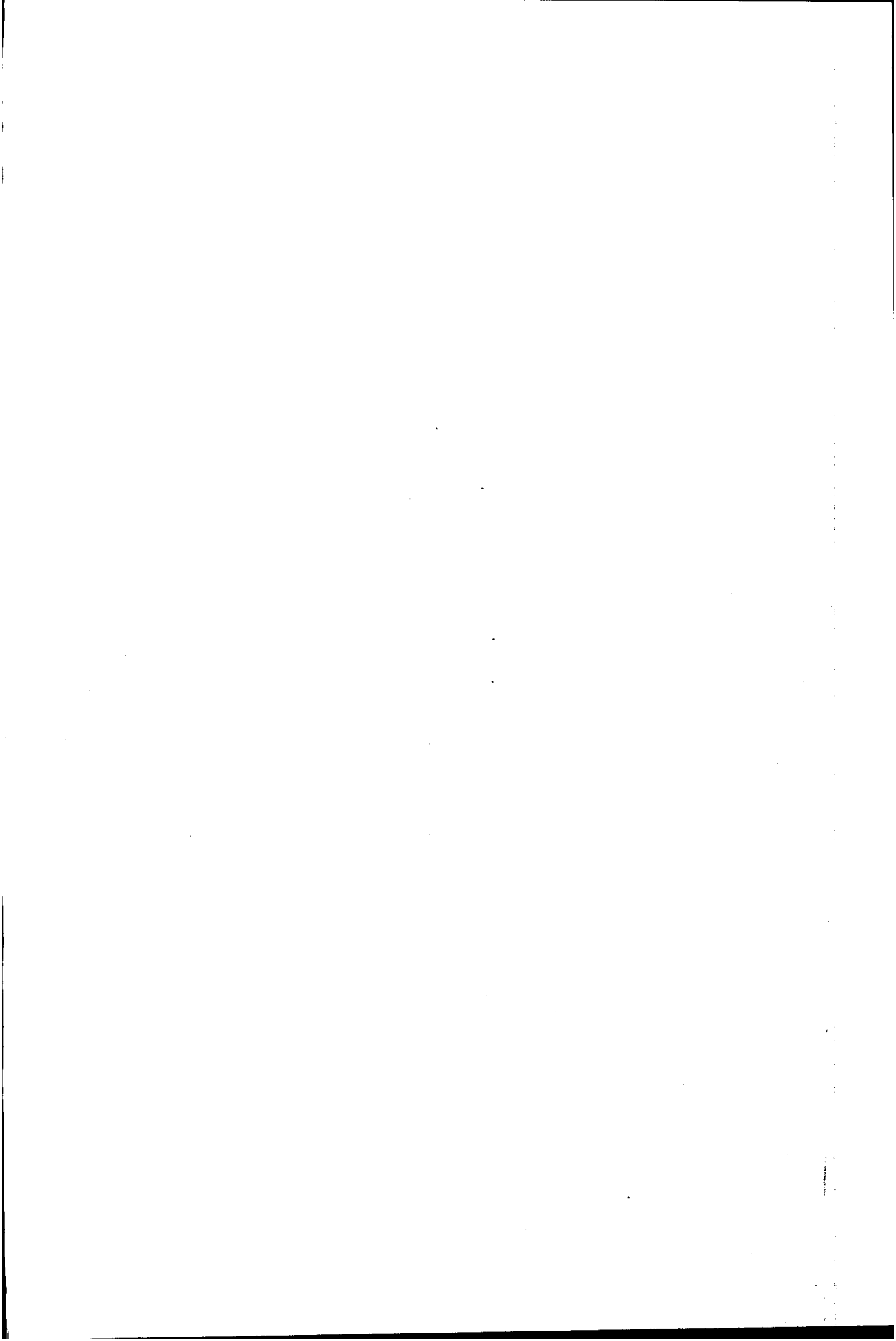
المرحلة	م. أقسام	فصول	بنين	بنات	جملة
رياض الأطفال	٥	٨	١٨	٢٨	٤٦
الابتدائي	٢٥٩	٢٢١٥	١٣٦٦٤	٧٣٦٨	٢١٠٣٢
الإعدادي	١٢١	٤٥٦	٣٤٤٨	١٥٣٨	٤٩٨٦
الثانوي	١٥	٥٣	٣٠٢	٢١٥	٥١٧
الثانوي الفني	٣٠	١٠٤	٨١٤	٥١٢	١٣٢٦
جملة التربية الخاصة	٤٣٠	٢٨٣٦	١٨٢٤٦	٩٦٦١	٢٧٩٠٧

هيئة التدريس

المرحلة	م. أقسام	فصول	بنين
ما قبل الإبتدائي	١٤٨	١٤٧٤٦	١٤٨٩٤
الإبتدائي	١٤٩٩٣٢	١٦٤٥٩٦	٣١٤٥٢٨
الإعدادي	١١٠١٥٤	٨٢٣١٥	١٩٣٤٦٩
الثانوي العام	٥٠٦٢٨	٢٨٥٩٠	٧٩٢١٨
الصناعي	٥٤٤٠٤	٢٩٤٩٦	٨٣٩٠٠
الزراعي	٩٧١٦	٣٨٥٩	١٣٥٧٥
التجاري	٢٤٤٧٥	٢٣١٠٠	٤٧٥٧٥
التربية الخاصة	٣١٦١	٣٤٠٢	٦٠٦٣
الفصل الواحد مشترك	٥٨	٣٦	٩٤
الفصل الواحد بنات	٧٦	٣٦٢٤	٣٧٠٠
الجملة	٤٠٢٢٥٢	٢٥٤٧٦٤	٧٥٧٠١٦

بيان الطلبة المستجدين في الصف الأول للمراحل المختلفة

المرحلة	التبعية	٩٩/٩٨
ما قبل الإبتدائي	حكومي	١٥٢.٩٤
	خاص	١٧٦.٤٦
إجمالي ما قبل الإبتدائي		٣٢٨١٤.٠
الإبتدائي	حكومي	١٢.٦٤.٤
	خاص	١١٢٧٧٦
إجمالي الإبتدائي		١٣١٩١٨.٠
الإعدادي	حكومي	١٣٣٣٨٦٩
	خاص	٦.٣٢٣
إجمالي الإعدادي		١٣٩٤١٩٢
الثانوي العام	حكومي	٣١١١.٤٢
	خاص	٣١٤٩.٠
إجمالي الثانوي العام		٣٤٢٥٣٢
الصناعي	حكومي	٢٧٩١٨٣
	خاص	٨٣٥
إجمالي الصناعي		٢٨٠.١٨
الزراعي	حكومي	٦٣٧١١
التجاري	حكومي	٢٥٥.٢.٠
	خاص	٢٩٣٥٨
إجمالي التجاري		٢٨٤٣٧٨



فهرس الكتاب

الموضوع

ج	الاهداء
هـ	مقدمة الطبعة الرابعة
ز	مقدمة الطبعة الثالثة
ط	مقدمة الطبعة الثانية
ل	مقدمة الطبعة الأولى

القسم الأول

الجوانب التنظيمية للتربية المقارنة

الفصل الأول

التربية وعالمنا المعاصر

١٦	سعات العصر
١٧	من حيث نوعيات التعليم
١٧	من حيث المعلم
١٨	من حيث المناهج
١٨	من حيث تعليم الفتاة
١٨	من حيث الأمية
١٩	من حيث رعاية الموهوبين والمعوقين
١٩	من حيث استمرار التعليم
٢٠	من حيث مشكلات التعليم
٢٠	من حيث الاشراف علي التعليم
٢١	طبعة التربية المقارنة
٢٤	الاتجاهات المعاصرة وموضوع الكتاب

الفصل الثاني التربية المقارنة

٣١	التربية المقارنة
٣١	تعريفها ومفهومها
٣٤	التربية المقارنة والعلوم التربوية والانسانية
٣٥	مجالات البحث في التربية المقارنة
٤٠	موازنة بين الدراسة المنطقية والدراسة المقارنة
٤٠	أولاً: الدراسة المنطقية
٤٠	ثانياً: الدراسة المقارنة
٤٣	نشأة التربية المقارنة وتطورها
٥١	البحث في التربية المقارنة
٥١	كيف يقوم الباحث بدراسة تربوية مقارنة
٥٢	أساليب البحث في التربية المقارنة
٥٣	أهداف التربية المقارنة
٥٦	مناهج البحث في التربية المقارنة
٥٦	أولاً: المنهج الوصفي المقارن
٥٦	ثانياً: المنهج التاريخي المقارن
٥٧	ثالثاً: المنهج التحليلي المقارن
٥٨	رابعاً: المنهج التجريبي أو العلمي المقارن

الفصل الثالث

نظم التعليم والقوي المؤثرة

٦١	نظم التعليم
٦٣	القوي المؤثرة
٦٤	١ - عوامل السياسة
٦٧	٢ - عوامل الاقتصاد
٧١	٣ - عوامل الجغرافيا

- ٧٥ ٤ - عوامل التاريخ
٧٩ ٥ - عوامل الدين
٨٣ ٦ - عوامل الحضارة
٨٧ ٧ - عوامل اللغة
٩٠ ٨ - عوامل الانترنتولوجيا

الفصل الرابع

إدارة التعليم والتربية المقارنة

- ٩٩ مفهوم الإدارة
١٠٢ أولاً : الإدارة التعليمية
١٠٢ موجهات الإدارة التعليمية
١٠٤ مستويات الإدارة التعليمية
١٠٥ (أ) المستوى القومي
١٠٦ (ب) المستوى المحلي
١١٠ إدارة التعليم بين المركزية واللامركزية
١١٢ ثانياً : الإدارة المدرسية
١١٣ وظيفة الإدارة المدرسية
١١٤ خصائص الإدارة المدرسية
١١٤ أنماط وأساليب الإدارة المدرسية
١١٥ تكوين الإدارة المدرسية
١١٦ مدير المدرسة
١١٧ صعوبات العمل في الإدارة المدرسية
١١٩ تعقيب

القسم الثاني الجوانب التطبيقية للتربية المقارنة

١٢٣ تقديم
الفصل الأول	
الاتجاهات التربوية في الوطن العربي	
١٣٣ الاتجاهات التربوية العامة للدول العربية
١٣٤ من حيث الاتجاهات العامة
١٣٧ من حيث نوعية التعليم
١٣٨ من حيث مناهج التعليم
١٣٨ من حيث ادارة التعليم وتمويله
١٣٩ من حيث تحسين التعليم
١٣٩ ١ - الطفولة
١٣٩ ٢ - اللغات الأجنبية
١٤٠ ٣ - رعاية الموهوبين
١٤٠ ٤ - التخطيط التربوي
١٤١ ٥ - منظمة اليونسكو العربية
١٤٢ من حيث مشكلات التعليم
١٤٢ المرحلة الأولى
١٤٣ المرحلة الثانوية
١٤٤ مرحلة التعليم العالي
١٤٦ مشكلات عامة
١٤٦ ١ - الصراع بين الكم والكيف
١٤٧ ٢ - تخلف تعليم الفتاة
١٤٩ ٣ - انتشار الأمية
١٥٠ ٤ - هجرة العقول العربية
١٥٢ ٥ - البيروقراطية في ادارة التعليم

الفصل الثاني

دراسة تحليلية للتعليم العربي

١٥٥ (أ) ادارة التعليم
١٥٥ المستوي القومي
١٥٧ المستوي المحلي
١٥٨ (ب) تمويل التعليم
١٦٢ (ج) التخطيط التربوي
١٦٧ (د) السلم التعليمي
١٧٥ (هـ) اعداد المعلمين
٢٠٣ (و) المشكلات التربوية

دراسات تطبيقية لاتجاهات التربية

في الوطن العربي

الفصل الثالث

١ - التعليم في جمهورية مصر العربية

٢١٧ تقديم
٢١٩ أولاً : ادارة التعليم العام وتمويله
٢٢٠ (أ) المستوي القومي (المركزي)
٢٢٣ (ب) ادارة التعليم علي المستوي الاقليمي والمحلي
٢٢٦ أجهزة حكومية مسئولة عن العملية التعليمية
٢٢٧ المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
٢٢٩ المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي
٢٣٢ المجلس القومي للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا
٢٣٤ ثانياً : تنظيم التعليم العام في مصر
٢٣٤ (أ) المرحلة الابتدائية
٢٣٤ (ب) المرحلة الاعدادية
٢٣٥ (ج) المرحلة الثانوية

٢٣٧ التعليم الفنى
٢٤٠ التعليم الخاص
٢٤١ مستجدات على ساحة التعليم المصرى
٢٤٢ صيغ جديدة فى التعليم المصرى
٢٤٢ المجلس القومى للأمم و الطفولة
٢٤٢ فصول المنازل
٢٤٣ مدارس الفصل الواحد
٢٤٥ مدارس المجتمع
٢٤٨ مشكلات التعليم العام فى مصر
٢٤٨ المرحلة الابتدائية
٢٤٩ المرحلة الاعدادية
٢٥٠ المرحلة الثانوية
٢٥٢ تعقيب
٢٥٤ التعليم العالى
٢٥٤ تقديم موجز
٢٥٦ ماذا عن التعليم العالى فى مصر
٢٥٦ (أ) الواقع والنظرة المستقبلية
٢٦٠ (ب) ادارة التعليم العالى
٢٦٠ أولاً : ادارة الجامعة
٢٦١ رئيس الجامعة
٢٦١ نواب رئيس الجامعة
٢٦١ أمين الجامعة
٢٦٢ مساعد أمين الجامعة
٢٦٢ ثانياً : المجلس الأعلى للجامعات
٢٦٣ ثالثاً : الكلية (المعهد)
٢٦٧ رابعاً : اعداد المعلمين
٢٦٨ نظام اعداد المعلمين

- ٢٦٨ (أ) بالنسبة لمعلمي المرحلة الابتدائية
- ٢٦٩ (ب) بالنسبة لمعلمي المرحلة والاعدادية والثانوية
- ٢٧٦ تعقيب
- ٢٧٨ ملاحظات عن اعداد المعلمين
- ٢٨١ نقابة المعلمين ودورها في التعليم
- ٢٨٢ خاتمة موجزة
- ٢٨٦ لمحات عامة عن أوضاع التعليم في مصر
- ٢٨٨ مؤتمرات في مجال التربية والتعليم

٢ - التعليم العام

في الجمهورية العربية السورية

- ٢٩١ التعليم العام في الجمهورية العربية السورية
- ٢٩١ أولاً : ادارة التعليم وتمويله
- ٢٩٢ ثانياً : تنظيم التعليم العام
- ٢٩٢ (أ) المرحلة الابتدائية
- ٢٩٢ (ب) المرحلة الاعدادية
- ٢٩٢ (ج) المرحلة الثانوى
- ٢٩٣ مشكلات التعليم في سوريا
- ٢٩٣ ثالثاً : نظام اعداد المعلمين

٣ - التعليم العام

في

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

- ٢٩٩ التعليم العام في الجماهيرية العربية الليبية
- ٢٩٩ تقديم
- ٢٩٩ أولاً : ادارة التعليم وتحويله
- ٣٠٠ ثانياً : نظام التعليم العام

- ٣٠١ مشكلات التعليم في ليبيا
 ٣٠٢ ثالثاً : نظام اعداد المعلمين

الفصل الرابع

الاتجاهات التربوية في الدول الرأسمالية

- ٣٠٥ هذا النوع من الدول
 ٣٠٧ السمات العامة للتعليم في الدول الرأسمالية
 ٣٠٧ أولاً : ادارة التعليم
 ٣١٢ نظام التعليم في الدول الرأسمالية
 ٣١٢ (أ) دور الحضانه ورياض الأطفال
 ٣١٣ (ب) المرحلة الابتدائية أو الأولية
 ٣١٤ (ج) المرحلة الثانوية

دراسة تطبيقية

لاتجاهات التربية في الدول الرأسمالية

- ٣١٩ التعليم في انجلترا
 ٣١٩ تقديم
 ٣٢١ نظام التعليم في انجلترا
 ٣٢١ المرحلة الابتدائية
 ٣٢٣ المرحلة الثانوية
 ٣٢٧ التعليم العالي والجامعى
 ٣٢٧ إعداد المعلمين

الفصل الخامس

الاتجاهات التربوية فى الدول الاشتراكية

- ٣٣١ هذا النوع من الدول
 ٣٣٣ تمهيد

- ٣٣٦ السمات العامة للتعليم في الدول الأوروبية الاشتراكية
٣٤٨ نظام التعليم في الدول الأوروبية الاشتراكية

دراسة تطبيقية لاتجاهات التربية في الدول الاشتراكية

- ٣٥٥ التعليم في المجر
٣٥٧ تقديم
٣٥٧ نظام التعليم
٣٥٧ التعليم قبل المدرسة الأساسية
٣٥٩ المدرسة الأساسية
٣٥٩ المدرسة الثانوية
٣٦٠ التعليم المهني أو الفني
٣٦٣ اعداد المعلمين

الفصل السادس

الاتجاهات التربوية في الدول النامية

- ٣٦٩ ما نعني بالدول النامية
٣٧٣ السمات العامة للتعليم في الدول النامية
٣٧٦ أوضاع التعليم في الدول النامية
٣٧٦ (أ) السلم التعليمي
٣٧٦ (ب) فكرة موجزة عن مراحل التعليم بالدول النامية
٣٧٨ (ج) المعلمون في الدول النامية
٣٧٩ مشكلات التعليم في الدول النامية
٣٨١ تعقيب

دراسة تطبيقية لاتجاهات التربية في الدول النامية

٣٨٣	التعليم في ماليزيا
٣٨٥	تقديم
٣٨٦	الأوضاع السكانية
٣٨٨	أوضاع التعليم
٣٨٩	أولاً : ادارة التعليم
٣٩١	ثانياً : السلم التعليمي
٣٩٢	التعليم العالي
٣٩٣	التعليم الإضافي
٣٩٣	ثالثاً : اعداد المعلمين

الفصل السابع

الاتجاهات التربوية في الدول الاسلامية

٣٩٧	هذا النوع من الدول
٣٩٨	مصادر التربية الاسلامية
٣٩٩	الاسلام والتربية الاسلامية
٣٩٩	أهداف التربية الاسلامية
٤٠٧	سمات الاتجاهات التربوية في الدول الاسلامية
٤١٠	اتجاهات التربية الاسلامية في مجال التعليم
٤١٠	المبادئ الأساسية لتطبيق هذه الاتجاهات في مجال التعليم
٤١١	نظام التعليم في الدول الاسلامية

دراسة تطبيقية

لاتجاهات التربية في الدول الاسلامية

٤١٣	التعليم في المملكة العربية السعودية
٤١٥	تقديم

٤١٧ السياسة التي تسير عليها المملكة العربية السعودية
٤١٩ أوضاع التعليم في المملكة العربية السعودية
٤١٩ (أ) ادارة التعليم
٤٢١ (ب) السلم التعليمي
٤٢٣ التعلم الفني
٤٢٣ التعليم العالي
٤٢٤ التعليم الدينى
٤٢٤ تعقيب
٤٢٧ (ج) نظام اعداد المعلمين
٤٢٩ تدريب المعلمين أثناء الخدمة
٤٣١ سياسة المملكة بشأن إعداد المعلمين

الفصل الثامن

تحليل ومقارنة

٤٣٣ أولاً : مصر والدول الأخرى
٤٣٣ (أ) بالنسبة لإدارة التعليم
٤٣٦ (ب) بالنسبة للسلم التعليمي
٤٣٨ (ج) بالنسبة لاعداد المعلمين
٤٤٢ (د) بالنسبة للمشكلات التعليمية
٤٤٥ بيانات احصائية مختصرة عن التعليم في مصر
٤٤٥ - المرحلة الابتدائية
٤٤٦ - المرحلة الاعدادية
٤٤٦ - المرحلة الثانوية
٤٤٧ ثانياً : الدول العربية والدول الأخرى
 اين نحن كدول عربية بين هذه الاتجاهات التربوية المعاصرة ...
٤٤٧ ١ - من حيث الأمية
٤٤٨ ٢ - من حيث تنظيم التعليم

- ٤٤٨ ٣ - من حيث تعليم الفتاة
- ٤٤٩ ٤ - من حيث دور الحضارة ورياض الأطفال
- ٤٥٠ ٥ - من حيث المدارس الخاصة
- ٤٥٠ ٦ - من حيث رواسب الماضي
- ٤٥١ ثالثاً : ماذا تفيد الدول العربية من مزايا الدول المتقدمة
- - الاهتمام بالتقدم العلمي ، والتكنولوجي ، ومتطلبات العصر
- ٤٥١ - الاهتمام باعداد المعلمين
- ٤٥٤ - الاهتمام بالنظام ، والتربية الخلقية
- ٤٥٦ - الاهتمام بالتربية المستمرة والمتجددة
- ٤٥٩ مراجع الكتاب
- ٤٦٥ أولاً : بعض المراجع العربية
- ٤٦٧ ثانياً : بعض المراجع الاجنبية
- ٤٧٤ ملاحق الكتاب
- ٤٧٩ قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١
- ٤٨١ - التعليم الاساسى فى مصر
- ٤٩٧ - قرار وزارى بشأن تصفية دور المعلمين والمعلمات
- ٥٠٨ - قرار وزارى بشأن إنشاء شعبة لإعداد معلم التعليم الإبتدائى
- ٥١٠ بكليات التربية .

في رياضنا العربية